



تطوير  
المجلس الاقتصادي والاجتماعي  
لمنظمة الأمم المتحدة

تأليف  
د. أحمد عبد الويس على شتا

تقديم  
د. عز الدين فودة





تطوير  
المجلس الاقتصادي والاجتماعي  
لنظمة الأمم المتحدة





# تطوير المجلس الاقتصادي والاجتماعي لنظمة الأمم المتحدة

تأليف

د. أحمد عبد الويس علي شتا  
مدرسة المنظمات الدولية  
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

تقديم

الدكتور عز الدين فوده  
أستاذ كرسي المنظمات الدولية بجامعة القاهرة  
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٨٩



## تقديم

### للاستاذ الدكتور عز الدين فوده

شغل موضوع تعديل أو تطوير وترشيد قطاعات الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية الأمم المتحدة على مدى السنوات التي خلت منذ الستينيات من هذا القرن في عمرها المديد ، ولا سيما عندما اتخذ تقرير « سير روبرت جاكسون » طريقه لوضع برنامج للأمم المتحدة من أجل التنمية سنة ١٩٧٠ ، وما أعقب ذلك من بحوث وندوات اضطلع بها معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحوث ( يونيتار Unitar ) - وخاصة في دورته بالتمسا سنة ١٩٨٧ - يفرض البحث عن وسائل التمكين لفعالية أجهزة الأمم المتحدة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية .

وظهر هذا الاهتمام باللبليل العملي في أن ما يقرب من ٨٠٪ من ميزانية وموارد نظام الأمم المتحدة قد أصبحت - في الوقت الحاضر - موجهة لتطوير التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد العالمي ، أو ان شئت فقل أن نظام الأمم المتحدة بأجهزته وبرامجه وصناديقه والمنظمات المستقلة العاملة في اطاره ( مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، وبرنامج وصناديق المعونة الفنية التي أنشئت لمساعدة الدول النامية ، كالصندوق الخاص ببرنامج الأمم المتحدة للتنمية ) قد أصبحت بمثابة مورد هام وأساسى لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم ، الى الحد الذي اعتقد معه أن هذا النظام الذي تمت صياغته سنة ١٩٤٥ لافراض محدودة قد يستطيع مع هذا التكاثر الاستجابة لفرط المسؤوليات التي تتطلبها التحديات الشرسمة للتنمية .

ولكن بمرور الوقت ظهر أن التكاثر والتوالد لأجهزة جديدة ، مع زيادة الأعباء والمسئوليات ، قد أدى الى توزيع في هيكل هذا النظام بحيث أفقده التعاضد والتماسك في تنظيمه الهيكلي الوساسح ، والذي يستند قانونا الى تنظيم محدود تمت صياغته في الفصل العاشر من ميثاق الأمم المتحدة سنة ١٩٤٥ .

فالمجلس الاقتصادي والاجتماعي كجهاز رئيسي للأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ، كان ومازال هو الجهاز الرئيسي المسئول عن هذين القطاعين في نظام الأمم المتحدة تحت سلطة الجمعية العامة . وقد انعمد شبه اجماع على أن إنجازات المجلس خلال فترة عمله السابقة - بتكوينه الحالي وسلطاته الحالية - لم تأت على النحو المرجو ، حتى ساد الاعتقاد أن هيكل ونظام القطاعات الاقتصادية والاجتماعية على اتساعه لم يعد من الناحيتين التنظيمية والسلطوية قادرا على سياسة الأمور ومواجهة متطلبات الأهداف المرجوة .

فالمجلس الاقتصادي والاجتماعي - بالخاص - قد أصبح عرضة للنقد والقدح لأنه لم يحقق الأهداف المعلن عنها في ميثاق الأمم المتحدة . ومن ذلك أن تقارير المجلس في الفترة الطويلة السابقة ، وكذا المسح الاقتصادي العالمي ، يكشفان عن أن المجلس لم يضع خططا مفصلة لدوراته بحيث توضح ماهية الموضوعات التي يتعين بحثها ومناقشتها ، وأنه لم يستطع أن يحرز نجاحا ملموسا في حث الدول الصناعية المتقدمة على مساهمة خطط التنمية في العالم الثالث ، وبالأهم أنه اذا كانت ممارسات المجلس في هذا الخصوص قد كشفت عن قلة البرامج والمشروعات المشتركة بالنسبة لمسائل بالغة الأهمية كتنمية الموارد المائية والبشرية - فقد أظهرت هذه الممارسات انعدام وجود خطة استراتيجية لمجالات أخرى في عمله الدولي كمجال التحضر والتنمية الزيفية - وما أكثر ما قيل عن أن المعلومات المتاحة لدى المجلس والظروف الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية ، ما زالت دون الحد الذي يمكنه من صياغة سياسات وبرامج فعالة في هذا الصدد . ولهذا قيل بأن سجلات المجلس بتكوينه الحالي من أربعة وخمسين عضوا فقط من أعضاء الأمم المتحدة ، شبه متكافئة في التصويت والتصارع حول أنظمتها الايدولوجية وسياساتها الاقتصادية ، قد أحال المجلس بوصفه للمحلل الرئيسي للصنع السياسات الاقتصادية والاجتماعية الى جلبة للمناقشات ذات الطابع السياسي ، دون التركيز على حلول المسائل الاقتصادية والاجتماعية ذات الطابع الفني ، أو أن يراقب وينظم ويضبط على وجه فعال التقدم نحو حل هذه المشكلات ، ووضع الخطط وجداول الأعمال الدورية المخصصة للموضوعات والتوصيات التي يرفعها الى الجمعية العامة .

وتبارة أدق وأوضح أن دور المجلس في صدد تقديم المساعدات من أجل التنمية في العالم الثالث لم يعد فعالاً في حل هذه المشكلة التي تميزت مناقشات المجلس فيها بالخلاف الحاد في الرأي ، والتعارض في المصالح بين الدول المتقدمة التي تمتلك إمكانيات المساعدة والتحويل وبين الدول النامية التي تفتقر الى المساعدات الفنية والمالية الفعالة .

كذلك جاءت إنجازات المجلس في مجال حماية حقوق الانسان وحماية اللاجئين قاصرة وعديمة الفعالية ، ما دامت الاعلانات والتصريحات الصادرة عنه في هذا الخصوص تشتم بالفوضى والعمومية ، كما تفتقر الى وسائل الحماية القانونية والقضائية ، فضلاً عن الافتقار الى الاعتمادات المالية الكافية .

وكشف نشاط المجلس في مجال تنسيق برامج وأعمال الوكالات المتخصصة عن ضعف هذا التنسيق وقيام التنافس بين المسئولين عن هذه البرامج من أجل زيادة أرضيتها المالية عن طريق الاتصالات الشخصية ، دون الاعتماد على التعاون لتحقيق أهداف موضوعية أو أولويات ملبوسة . وبهذا لم يستطع المجلس أن يقضى على التداخل والتكرار في نشاط هذه البرامج للوكالات المتخصصة المتعددة .

وقد تباينت الآراء حول الأسباب التي حالت دون قيام المجلس وتجاhe في تحقيق هذا الدور من أدوار وظيفته بحكم الميثاق ، الى الحد أن الوكالات المتخصصة كثيراً ما عزت الى المجلس فشله في هذا الصدد بحكم عدم تفهمه حقيقة دوره في التنسيق ، أو وعيه للحاجات الماسية والضرورية للاضطلاع بهذا الدور عن جدارة .

هذا بينما يرى البعض أن العيب في هذا الخصوص إنما يقع على نظام الأمم المتحدة ككل . فقد تأسس هذا النظام العتيق سنة ١٩٤٥ ، ولم يعد يواكب بصفة عامة التطورات الحادثة في النظام الدولي - وهي التطورات التي تتمثل في زيادة الارتباط والاعتماد المتبادل بين أعضاء المجتمع الدولي ، والاتجاه نحو عالمية النظام الدولي واتخاذ القرار فيه ، الأمر الذي أصبح معه تطوير نظام الأمم المتحدة في قطايعه الاقتصادية والاجتماعي أمراً لازماً ، اذا ما أريد لهذه المنظمة أن تؤدي دوراً فعالاً في ادارة وتوجيه النظام الاقتصادي الدولي . توجيهها صحيحاً نحو السلام والأمن الدوليين بيناهما المتجدد والصحيح في الوقت الراهن ؛

ذلك أن السلام والأمن الذي استهدفه ميثاق الأمم المتحدة في مادته الأولى / فقرة ١ ، لم يعد مواكباً لتطور الأوضاع الدولية - والاقتصادية منها بالخاص - التي أصبحت تهدد بالفعل السلم والأمن الذي تسعى الهيئة الدولية الى حفظه . مما دفع الجمعية العامة للأمم المتحدة الى أن تسجل في

قرارها رقم- ٢٧٣٤ ( الدورة ١٥ ) بتاريخ ١٦/١٢/١٩٧٠ بيانا عن تعميم الأمن الدولى ، عبرت فيه عن العلاقة الوثيقة بين تعميم الأمن ونزع السلاح وبين التنمية الاقتصادية لبلاد العالم . ثم أعادت الجمعية العامة هذا البيان فى القرار رقم ٢٨٨٠ ( الدورة ١٦ ) بتاريخ ٢١/١٢/١٩٧١ ، حيث اقترحت « ضرورة وضع نظام أمن اقتصادى جماعى » يهدف الى تفصيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى البلاد النامية خاصة . وبرزت فى هذا المضمار حركة الدول غير المنحازة التى أكدت على توحيد جهود البلاد النامية والبلدان الصناعية من أجل ادخال تغييرات هيكلية - على وجه السرعة - فى هيكل الاقتصاد العالمى ، وارساء معالم تعاون دولى ايجابى يردم الهوة التى تجزئ العالم الى قطبين متناقضين للرخاء والفقر ، وطالبت بالأمن المتكافئ . بواقعه الاقتصادى لجميع الشعوب ، من أجل اضافة طابع ديمقراطى صحيح على العلاقات الدولية (بيان لوزاكا سنة ١٩٧٠) ، وفى هذا السياق أشار الأمين العام للأمم المتحدة فى تقريره سنة ١٩٧٤ أن الأمن لم يعد مجرد مفهوم عسكري . وأن على المجتمع الدولى أن يعمل على ازالة عوامل انعدام الأمن الاقتصادى . وأن يسهر فى هذا الخصوص على تنمية نظام اقتصادى دولى يعزز الأمن الاقتصادى الجماعى .

وهكذا ارتبط مبدأ السلام والأمن فى ميثاق الأمم المتحدة بأبعاد اقتصادية تكفل لكل بلدان العالم الحق فى وضع برامج تنميتها بعيدا عن كافة الاعتداءات والاضغوط الاقتصادية الخارجية ، وأن تبادر فى هذا الخصوص الى خلق الأنظمة والمبانيك المالية التى تضع اطارا فعلا لصون استقلالها وتنمية اقتصادياتها لتحقيق تضامن سلام وأمن دول حقيقى ، أو ان شئت فقل انشاء النظام الاقتصادى الدولى الجديد الذى يقيم العلاقات الدولية على أساس من الانصاف وازالة الفوارق القائمة وتحقيق الرفاهية للجميع ( القرار ٢٣٠٢ - الدورة الخاصة السادسة للجمعية العامة ، والقرار الخاص بميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول رقم ٣٢٨١ - الدورة العادية التاسعة عشر ، والقرار رقم ٣٣٦٢ الصادر سنة ١٩٧٥ عن الدورة الخاصة السابعة للجمعية العامة ، والقائم على وضع الخصائص الرئيسية للنظام الاقتصادى الدولى الجديد ) .

\*\*\*

مجمل القول فيما تقدم من آراء ومقترحات أنه لو أريد لنظام الأمم المتحدة أن يسهم بفاعلية فى حفظ السلم والأمن الدوليين فلا مناص من أحدث ثورة تنظيمية وتأسيسية فى هيكل نظام الأمم المتحدة وقطاعاته الاقتصادية والاجتماعية ، وحتى يكون أكثر فاعلية لمواجهة انشاء النظام الاقتصادى الدولى الجديد . وبعبارة أوضح أن فكرة تطوير القطاعين

الاقتصادي والاجتماعي لنظام الأمم المتحدة قد جاءت متلازمة ، تسير جنباً إلى جنب ، مع فكرة تصحيح مسار النظام الاقتصادي الدولي القائم بإنشاء نظام اقتصادي وقانوني دولي جديد ، يعكس وضع نظام أمن دولي جماعي في إطار التضامن من أجل التنمية ويصبح هو الكفيل بوضع حد لانعدام المساواة الفعلية بين الدول ، ووقف الأزمات الدورية التي يصدرها النظام الرأسمالي الدولي ويهدد بها سيادة الشعوب .

على أن النقد في مجمله وإن انصب في هذا الخصوص على المجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفه الجهاز الأساسي للأمم المتحدة في توجيه وتنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية ، فإن التطوير - كما هو واضح - إنما يستهدف إعادة تشكيل وتنظيم هيكل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية ككل ، وقواعد وإجراءات عملها والتنسيق فيما بينها ، ورفع التعارض والتناقض ، من أجل جعل نظام الأمم المتحدة أكثر فاعلية للتعاون الاقتصادي الدولي ، وتنفيذ استراتيجية دولية للتنمية ( القرار ٣١٧٢ / دورة ٢٨ / سنة ١٩٧٣ ، وخدمة إنشاء نظام اقتصادي دولي جديد ) .

ولهذا اتخذ موضوع التعديل والتطوير والترشييد لأجهزة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في نظام الأمم المتحدة أهمية خاصة في الدورة السابعة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ١٩٧٥ . وكانت الجمعية العامة في دورتها السابقة ، سنة ١٩٧٤ ، قد كللت الأمين العام للأمم المتحدة بتشكيل لجنة من الخبراء لتقديم توصياتها في صدد الإصلاحات والتعديلات الهيكلية إلى الدورة السابعة الخاصة المعنية خصيصاً بالموضوع من أجل حل مشاكل التنمية الدولية ( القرار ٣٣٤٥ / الدورة ٢٩ / سنة ١٩٧٤ ) . وقدمت اللجنة المشكلة من خمسة وعشرين خبيراً توصياتها في تقرير مقدم إلى الدورة السابعة الخاصة بعنوان : « هيكل جديد للأمم المتحدة من أجل التعاون الاقتصادي العالمي » .

**"A New United Nations structure for global Economic cooperation"**

وقد شملت توصيات الخبراء في هذا الصدد عدداً من القواعد الإجرائية للوصول إلى الوفاق محل الخلاف ، فضلاً عن دعوتها إلى إنشاء منصب مدير عام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، وتوحيد جميع الموارد للنشاط الاستثماري ، إلى جانب الدعوة لحياء المجلس الاقتصادي ودفعه للأمام ، وإنشاء منظمة جديدة للتجارة محل الأونكتاد ، واقتراح نشاطات وأدوار جديدة للمنظمات المتخصصة ... إلى آخر ما شاكل ذلك من موضوعات معقدة أحالتها الدورة السابعة الخاصة إلى لجنة خاصة

Ad Hoc ، فتح باب المضيوية فيها لجميع الدول أعضاء الأمم المتحدة برئاسة كينيث داذري رئيس وفد غانا في الأمم المتحدة .

وقد عقدت اللجنة الخاصة دوراتها في سنة ١٩٧٥ وسنة ١٩٧٦ حيث دارت مناقشات عامة تحدث فيها عدد كبير من ممثلي الدول والموظفين الدوليين ، الذين عبروا عن وجهات نظرهم في إعادة التنظيم والبناء الذي يمكن أن يكون أكثر استجابة إلى احتياجات الاعلان وبرنامج العمل الخاص بانشاء نظام اقتصادي دولي جديد ، والاعلان والبرنامج الخاص بيشاى حقوق وواجبات الدول الاقتصادية . وانتهت اللجنة - التي اعترضت الدول النامية فيها على كثير من مقترحات وتوصيات لجنة الخبراء - الى أن تتركز مناقشاتها حول التعديل في المستقبل على ثمانية نقاط تتعلق (١) بالتممية العامة (٢) والمجلس الاقتصادي والاجتماعي (٣) ومنتدى الأمم المتحدة الأخرى للمفاوضة (٤) والأجهزة الإقليمية للتعاون الاقتصادي (٥) وأجهزة النشاط الأخرى في الأمم المتحدة (٦) والتخطيط والبرمجة والميزانية والتقييم (٧) والتنسيق بين مختلف الأجهزة (٨) والخدمات المساعدة للأمانة العامة .

والجدير بالذكر في هذا الصدد أن الرغبة في التطوير والتعديل الهيكلي والبنائي لقطاعات الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية - نتيجة الأزمات والشعور بأن النظام الحالي لهذه القطاعات لم يعد قادرا على مواجهة الأمور في مواجهة المتطلبات والصراعات القائمة في مجتمع دولي متجزأ - ليس قاصر على الدول النامية وبلاد العالم الثالث فحسب .

فالدول المتقدمة والصناعية ( بما فيها بلاد العالم الاشتراكي ) هي أيضا معنية بهذا التطور والتعديل بالذات ، من حيث أنها هي التي تصطليح بالعبء الأكبر في ميزانيات أجهزة ومنظمات هذه القطاعات . ومن ثم ، فإذا أريد لنظام الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي أن يكون ذا قابلية في الوصول إلى تحقيق أهداف الدول النامية في انشاء النظام الاقتصادي الدولي الجديد - فهي - أي الدول الصناعية والمتقدمة - تريد أيضا من هذا التعديل أن يكون نظام الأمم المتحدة فعالا واقتصاديا في نفس الوقت . فكلاهما - الدول العامة والدول المتقدمة - يشعر بأهمية إعادة الهيكلة لنظام الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي ، وأن اختلفت وجهات النظر حول عصب العملية ومدار سعيها .

وهذه الآلية ، ذلك ، وجهات النظر التي يحملها أوراق العمل الثلاثة المقدمة إلى اللجنة الخاصة في دورتها الثالثة ، أثناء مناقشة الموضوعات الثمانية آنفة الذكر ، من الولايات المتحدة الأمريكية والدول التسع أعضاء الجماعة



الاقتصادية الأوروبية ( السوق المشتركة ) ، ومجموعة ال ٧٧ المبررة عن وجهة نظر الدول النامية .

١ - وتستهدف ورقة مجموعة ال ٧٧ بوضوح تحقيق غرضين أمثلين بالنسبة للدول النامية :

**اولهما :** أن يصبح نظام الأمم المتحدة الاقتصادى والاجتماعى أكثر استجابة لاهتمامات أغلبية الدول النامية عن طريق دعم المنتسديات والمؤسسات المستولة عن رعاية مصالحها واهتماماتها . بل تركز الاهتمام فى هذا الخصوص على أن تصبح الجمعية العامة هى الجهاز الرئيسى القائم على صنع السياسات الاقتصادية والاجتماعية ، بوصفها المنتدى الرئيسى للمفاوضات الشاملة فى نظام الأمم المتحدة ككل ، وتصبح فروع هذا النظام - كصندوق النقد الدولى والبنك الدولى للاعمار والتنمية ، والجات وغيرها الوكالات المتخصصة بحكم التنظيم الجديد - أكثر استجابة لارشادات الجمعية العامة ، والتزاما بتنفيذ اجراءات السياسة التى تقوم على وضعها الجمعية العامة فى هذا الخصوص .

هذا الى جانب ما استهدفته هذه الورقة من زيادة سلطات المنظمات واللجان التى تقع تحت تأثير أغلبية الدول النامية ، مثل الاونكتاد واللجان الاقتصادية الاقليمية ، وانشاء منصب جديد باسم مدير عام التنمية والتعاون الاقتصادى الدولى من أجل زيادة تأثيرها ونشاطها فى الأجهزة المعنية المختلفة .

**وثانيهما :** أن الدول النامية قد استهدفت فى الورقة المقدمة من جانبها زيادة تدفق مصادر التمويل لنظام الأمم المتحدة فى تنظيمه الجديد المأمول . فبينما كان تقرير لجنة الخبراء يوصى بتوحيد البرامج والموارد لنشاطات النظام بهدف الاقتصاد فى النفقات ، جاءت ورقة عمل مجموعة ال ٧٧ تقرر أن إعادة النظر فى تشكيل النشاطات العملية للنظام يجب أن تستهدف « تأمين زيادة تدفق مصادر التمويل » .

٢ - وجاءت ورقة الولايات المتحدة الأمريكية تختلف فى النعم والمضمون عن ورقة مجموعة ال ٧٧ . وأوضحت ذلك نشرة لوزارة الخارجية الأمريكية جاء فيها أن الولايات المتحدة تستهدف من إعادة التشكيل « خلق ادارة وقيادة نشيطة ومتجددة » وتخطيط أكثر فاعلية ، وقدرة على البرمجة وتقييم الميزانيات ، وسياسة أفضل للبحث والتحليل ، وتعاوناً أفضل من أجل المساعدة الفنية . وبهذا عززت ورقة الولايات المتحدة عن المتغيرات الجذرية التى أشارت اليها ورقة ال ٧٧ ، ولا سيما فيما يتعلق بتقوية دور الجمعية العامة فى صنع السياسات ، أو تحديد

استقلال بعض المنظمات الاقتصادية ، كالجأت وصندوق النقد والبنك الدولى ، وجعلها أكثر استجابة لتوصيات الجمعية العامة والتزاما بتنفيذ اجراءات السياسات التى تقوم الجمعية بوضعها ١١٩ • وأوضحت ان مثل هذه التعديلات لن تلقى استجابة من جانب الدول الرأسمالية المتقدمة ، من حيث أنها تمارس سيطرة فعلية على هذه المؤسسات من خلال نظام التصويت المتوازن السائد فيها •

٣ - وجاءت ورقة السوق الأوروبية المشتركة تشابه الى حد كبير ورقة الولايات المتحدة الأمريكية •

غير أننا لا نعدم بين الدول الرأسمالية المتقدمة دولا كمجموعة دول الشمال الاسكندنافية ، تقوم فى موقفها الى حد كبير عن موقف الورتين التقليديتين السابقين الاشارة اليهما • فلول الشمال بدت أكثر ايجابية وميلا الى مطالب الدول النامية ، ومن أجل ذلك لعبت دورا هاما فى المفاوضات من أجل الوصول الى حل وسط بين المصالح المتعارضة •

ومن عجب أن الدول الاشتراكية قد اتخذت موقفا متساويا لموقف الدول الرأسمالية المتقدمة فى عدد من الموضوعات ، بينما عارضت بعض الموضوعات والنقاط الأخرى • فبينما اتفقت دول الكتلة الاشتراكية مع اللول الغربية فى معارضة انشاء وظيفة المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادى الدولى ، وعارضت بشدة أى تطوير أو تغيير يعنى تعديلا فى ميثاق الأمم المتحدة - حتى ولو كان ذلك فى سبيل تأكيد عالمية المنظمة بأن يصبح المجلس الاقتصادى والاجتماعى شامل التمثيل لجميع أعضاء المنظمة الدولية - أملت هذه الكتلة ، بل انحازت الى جانب الاشارات المتكررة التى جاءت فى تقرير مجموعة ال ٧٧ عن حقوق وواجبات الدول الاقتصادية •

\*\*\*

وفى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٧٧ قدمت اللجنة الخاصة تقريرها النهائى الى المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى دورته بجنيف ، وهو التقرير الذى اتصفه بالتوفيق والتعاون بين وجهات نظر الفرقاء المتعارضة ، مما دعا الجمعية العامة عند عرضه عليها الى ادخال تعديلات أخرى طفيفة عليه ، ومع ذلك فقد تحفظت بعض اللول على بعض ما تناوله التقرير من وجوه التعديل والإصلاح ، ووسعت فى المحضر الختامى تفسيراتها الخاصة لما شملته لغة التقرير من محوض فى بعض النقاط •

ومع ذلك فقد جاء التقرير النهائي يعكس الى حد كبير وجهة نظر مجموعة الـ ٧٧ ، فيما عدا بعض المسائل التي عارضت فيها الدول الصناعية المتقدمة معارضة شديدة ، خُشيت معها الدول النامية ذات الأغلبية الساحقة في اللجنة أن تصبح مصدر شقاق يحول دون وصول اللجنة الى اتفاق في كافة الحالات . ومن هذا القليل اصرار الدول الصناعية المتقدمة القوية على استقلال صندوق النقد والبنك الدولي ومنظمة الجات عن سيطرة الجمعية العامة ودورها في ترشيح السياسات وضنح القرار في هذه المنظمات .

على أن التقرير قد استطاع - استجابة لدور مجموعة الـ ٧٧ - أن يبرز دور الجمعية العامة كمحفل رئيسي لصنع السياسات الاقتصادية والاجتماعية وما يتصل بها ، وأن تقوم في هذا السبيل بإعادة النظر وتقييم أعمال الأجهزة الأخرى داخل نظام الأمم المتحدة ، وأن ترسم الخطوط الارشادية المناسبة لهذه الأجهزة في أداء مهامها . وأعلن التقرير « أن فاعلية الجمعية العامة في أداء مسئولياتها في ظل الميثاق بوصفها الجهاز الاسمي للأمم المتحدة في المسائل الاقتصادية والاجتماعية يجب أن يزداد » .

والواقع بأنه ليس ثمة شاهد - حتى يحين الوقت المناسب - بأن تستطيع الجمعية العامة الاضطلاع بهذا الدور على وجه السرعة ، ما دام هناك عتد من الدول المعنية لا ترغب في قيام الجمعية في الوقت الراهن بهذا الدور . وقد كانت البلاد النامية - ممثلة في مجموعة الـ ٧٧ - ترغب في أن تخضع جميع أجهزة ومنظمات نظام الأمم المتحدة المعنية بالشئون الاقتصادية والاجتماعية للجمعية العامة في هذا الخصوص ، بهدف أن تشارك بحجم أكبر في عملية صنع القرار في هذه المنظمات ( الجات - البنك - الصندوق ) التي ما زالت تحكم بمصالح الحكومات الرأسمالية الغربية قليلة العدد .

أما بالنسبة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي فقد استرعى التقرير الانتباه الى أنه من المشكوك فيه أن يستطيع أداء الدور الموهود اليه في ظل ميثاق الأمم المتحدة - وبوصفه الذراع الأيمن للجمعية العامة في المسائل الاقتصادية والاجتماعية - ما لم يغير أسلوب عمله ليكون أكثر عصريّة وفاعلية وانسياباً . ومن ذلك أن يضع لنفسه جدول أعمال لكل سنتين ، وأن يجتمع في دورات منتظمة مخصصة لبحث الموضوعات الملحّة على أعمال فورة كل عام . وعلى الرغم من أن هذا التقرير الختامي للجنة الخاصة - والذي وافقت عليه الجمعية العامة دون تصويت - قد قرر

بوضوح وجوب أن يؤخذ في الاعتبار أن يصبح المجلس شامل التمثيل  
fully representative ، فقد أصبح تنفيذ ذلك دونه خطر القتلاد .

12.11.77

ذلك أن تعديل تشكيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي يقتضي موافقة  
مجلس الأمن بأغلبية تضم الدول الخمس الكبرى صاحبة حق الاعتراض .  
وهذا التعديل يلقي اعتراض الدول الأربع : الولايات المتحدة والاتحاد  
السوفيتي وفرنسا وبريطانيا ( أى فيما عدا الصين الشعبية التي تأخذ  
جانب الدول النامية في الدعوة الى عالمية المجلس الاقتصادي والاجتماعي  
وشمول تمثيل الدول أعضاء الأمم المتحدة فيه ) . وهي في ذلك تنكر  
وضوح قرار اللجنة الخاصة والجمعية العامة في هذا الخصوص ( القرار  
١٩٧ - الدورة ٣٢ ) ، وتدعى غموضه حيث يشير ببساطة الى اتباع الطرق  
والوسائل الكفيلة بجعل المجلس شامل التمثيل . وتضيف في ذلك أن  
التوازن القائم والجهود بالاحترام في نظام الأمم المتحدة قد جمع بين  
التمثيل العالمي الشامل في الجمعية العامة وبين التنظيم والتمثيل المحدود  
في مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، دعما لفعالية هذه  
الأجهزة المتخصصة .

ومن ثم بادرت الأرجنتين وجاميكا بالتقدم الى الجمعية العامة في  
دورتها ٣٤ بمشروع قرار لتعديل المادة ٦١ من الميثاق ، ينص صراحة  
وبوضوح تام على أن « يصبح المجلس الاقتصادي والاجتماعي مكونا من  
جميع أعضاء الأمم المتحدة » . بيد أن هذا النص سيظل رهين الحبس ،  
ما بين مداولات الجمعية العامة والفيديو المرتقب من جانب الدول الأربع  
الكبرى .

ولهذا لم تر دول مجموعة ال ٧٧ بدأ من الاعراض عن مواصلة  
السعي نحو التعديل المنشود في الوقت الراهن ، وأن تقوم عرضا عن  
ذلك بتركيز جهودها من أجل تحقيق طموحاتها في المحافل والمنتديات  
الشاملة التمثيل ، كالجمعية العامة ، واللجنة الثانية ، واللجنة الخاصة  
لاستراتيجية التنمية ، واللجنة العامة plenary . لوضع النظام  
الاقتصادي الدول الجديد . ففي هذه المنتديات الشاملة التمثيل يمكن  
اشراك جميع الدول في المفاوضات الشاملة - غير المرحلية أو الجزئية -  
لوضع خطط التنمية وتقرير مصيرها الاقتصادي والاجتماعي ، في اطار  
دولي جماعي مسئول عن رفض التخلف في العالم الثالث ، وقرار السلام  
والامن الدوليين بمفهومهما الشامل .

\*\*\*

هذا هو موضوع هذا الكتاب الذى يمثل دراسة جادة ، علمية  
ومنهجية ، لموضوع من أهم موضوعات الساعة التى تثير اهتمام القارىء  
العربى ، وتلمس خلفية واقعنا السياسى والاقتصادى والاجتماعى . فقدم  
بذلك مؤلفه الدكتور أحمد عبد الونيس المدرس بكلية الاقتصاد والعلوم  
السياسية ، دراسة فقهية ثرية ، يسعدنى أن أقوم بتقديمها الى قراء  
العربية ، كما أسعدنى من قبل أن قمت بالإشراف على اعدادها كرسالة  
للماجستير فى العلوم السياسية ، حصل فيها المؤلف على درجة الامتياز .

وختاماً ، أتوجه بالشكر الى الهيئة العامة للكتاب ، لقيامها بنشر  
هذا المؤلف الذى ينبئ عن مستقبل واضح بالأمل - ان شاء الله -  
لصاحبه فى ميدان تخصصه فى القانون الدولى العام والمنظمات الدولية .

والله ولى التوفيق ؟

القاهرة - نوفمبر ١٩٨٨

دكتور عز الدين فوده  
استاذ كرسى المنظمات الدولية  
بجامعة القاهرة  
( كلية الاقتصاد والعلوم السياسية )



فصل تمهيدى

الاطار التنظيمى

للمتعاون الدولى الاقتصادى والاجتماعى





## المبحث الأول

### تجربة عصبة الأمم في التعاون الدولي الاقتصادي والاجتماعي

كان من نتائج الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر ، تقريب المسافات . بين مختلف أجزاء العالم ، وازدياد الترابط بين الدول ، واحساسها بضرورة تنظيم التعاون بينها تحقيقا لمصالحها المشتركة .

وبدهي ان ذلك كان من أسباب ظهور فكرة التنظيم الدولي في هذه الحقبة من الزمان . تلك الفكرة التي تأصلت على تواتر المؤتمرات الدولية سواء منها تلك التي كانت تعقد لحفظ توازن القوى Congrès كمؤتمرات فيينا سنة ١٨١٥ ، ومؤتمرات باريس سنة ١٨٥٦ وبرلين سنة ١٨٦٨ وسنة ١٨٧٢ حتى مؤتمرات لاهاي الخاصة بقواعد الحرب والحياد ووسائل فض المنازعات بالطرق السلمية .

وغنى عن البيان انه واكب هذه المؤتمرات ذات الطابع السياسي مؤتمرات ذات طابع فني Conférences ولا سيما منذ منتصف القرن التاسع عشر . وما لبثت هذه المؤتمرات ذات الطابع الفني أن تجسدت في ظهور منظمات دولية سميت أول الأمر بالاتحادات الادارية التي تقوم بين الدول على أساس اتفاقية دولية عامة يستهدف موضوعها اغراضا غير سياسية (١) .

---

(١) من أمثلة هذه الاتحادات : اتحاد التلفزيون الدولي في باريس ١٨٦٥ ، اتحاد البريد العام في برن عام ١٨٧٤ ، الاتحاد الدولي للتعريفات الجبركية ١٨٩٠ ، العهد الدولي للزراعة في روما ١٩٠٥ ، المكتب الدولي للصحة العامة في باريس ١٩٠٧ .  
للتفصيل حول الاتحادات الدولية الخاصة والعامة من حيث نشأتها ، تكوينها ، أهدافها .  
انظر :

وقد هدفت هذه الاتحادات منذ ظهورها الى تحقيق غرضين متميزين :

**أولهما :** تنمية العلاقات السلمية بين الدول عن طريق التعاون والتفاهم والتنسيق في المسائل الفنية .

**ثانيهما :** تحقيق غايات محددة تتعلق بموضوعات خاصة ( الصحة ، الملاحة ، النقل ، البريد ، الزراعة ... ) .

ولقد كان لهذه التجربة في التعاون الفني آثارها المباشرة وغير المباشرة في انشاء التنظيم الدولي الشامل الذي يستهدف اغراضا سياسية وغير سياسية ، والذي تمثل في عصبة الأمم ثم من بعدها في الأمم المتحدة .

فبالنسبة لعصبة الأمم . نجد انها نشأت في اعقاب الحرب العالمية الأولى في ١٩١٩ ، كمُنظمة دولية ، هدفها الأول منع الحروب وتحقيق السلام والأمن . ومع ذلك فقد ادرك مؤسسو العصبة ضرورة التعاون في المجال الاقتصادي والاجتماعي ، باعتبار ان ذلك أمر ضروري للحفاظ على السلم ولتحقيق التعاون الدولي في الشؤون السياسية . وجاءت المادتان ٢٣ و ٢٤ من عهد العصبة ، تتضمنان وظائف متنوعة تمارسها العصبة في مجال الأنشطة الوظيفية غير السياسية (١) .

---

Claued-Albert Colliard, Institutions Internationales, Dalloz, Paris, 1967, pp. = 528-533; D. W. Bowett, The Law of International institutions, Third edition, Stevens and Sons, London, 1975, pp. 1-8; Paul Reuter, International Institutions, George Allen and Unwin Limited, London, 1958, pp. 205-210.

وانظر في هذا لسان

١٠ د. عز الدين فوده . مذكرات في المنظمات الدولية ( عصر التنظيم الدولي ) . كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٧٩ - ١٩٨٠ ( استنسل غير منشور ) .

ص ١٠٠ وما بعدها : حيث يقسم التجربة الفنية الى :

١ - مؤتمرات دولية شبة دائمة ذات طابع تنظيمي قانوني كمؤتمرات جنيف بشأن الجرحى والأسرى والمدينين في الحروب ١٨٦٤ .

٢ - الاتحادات الدولية السابقة على عصبة الأمم ( كاتحاد الشلفراف الدول ... ) .

٣ - المنظمات الدولية الفنية اللاحقة لانشاء العصبة ( منظمة العمل الدولية ١٩١٩ ... )

جوزيف تشيريلين . التعاون الدولي وتنظيمه . ترجمة د. عبد الله العريان دار المعرنة . القاهرة ١٩٦١ .

(١) اختلف مؤسسو العصبة حول الأهمية التي ينبغي اعطاؤها للمسائل غير السياسية فالرئيس الأمريكي « ولسون » جنع الى التقليل من شأن التعاون الدولي الاقتصادي والاجتماعي في عمل العصبة ، وطاين موقفه في ذلك اتجاه الولايات المتحدة نحو الانسحاب العامل من جهاز التعاون الاقتصادي المشترك الذي كانت قد شاركت فيه اثناء الحرب العالمية الأولى .. غير ان النفوذ البريطاني ( وخاصة اصرار الجنرال سمطس ) أدى الى إدراج المواد ٣٣ و ٢٤ في عهد العصبة . وهي تدور حول التعاون الدولي في المسائل الاقتصادية والاجتماعية .. انظر : اينيس ل. كلود الاين ) =

**التنظيم الاقتصادي والاجتماعى للعصبة :** نصت المادة الثانية من عهد  
عصبة الأمم على أن القروع الرئيسية للعصبة تنحصر فى جمعية عامة ومجلس  
العصبة ، تقوم الى جانبها أمانة دائمة .

وهذا يعنى أن عهد العصبة لم يتضمن جهازا خاصا للقيام بمسئوليات  
العصبة فى المجالين الاقتصادى والاجتماعى ، فضلا عن أنه لم يخصص مسئوليات  
خاصة لجمعية العصبة أو لمجلسها فى هذا الخصوص ، وبدلا من ذلك وجد  
هيكل من اللجان التى تعمل تحت سلطة المجلس ، والتى شكلت فى مجموعها  
التنظيم الاقتصادى والاجتماعى للعصبة .

وكانت اللجنتان الرئيسيتان هما اللجنة الاقتصادية واللجنة المالية ، وقد  
كانتا تتكونان من خبراء فنيين يعملون بصفتهم الشخصية ، وكان عملهم ذا  
طبيعة استشارية محضة وبالإضافة الى ذلك وجدت لجان استشارية عديدة  
كلجنة الخبراء ولجنة التنسيق ولجنة القروض الدولية ٠٠٠ كما شجعت العصبة  
انشاء أجهزة متخصصة فى قطاعات هامة للتعاون الدولى الاقتصادى والاجتماعى  
مثل منظمة الصحة ، منظمة النقل والمواصلات ، لجنة الأفيون ٠٠٠ وأضحت هذه  
الأجهزة مع مرور الوقت أكثر تورطا فى القيام بوظائف اقتصادية  
 واجتماعية (١) .

**العصبة والاتحادات الادارية الدولية :** اشرنا فيما تقدم الى انه ابتداء من  
منتصف القرن التاسع عشر بدأت تظهر اتحادات ادارية دولية ذات وظائف  
متنوعة فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والفنية ( غير السياسية ) . وقد  
حاول مؤسسو العصبة استغلال هذه الخلفية فى التعاون المنظم ، فجاءت المادة  
(٢٤) من عهد العصبة تنص على أن « توضع تحت اشراف عصبة الأمم الاتحادات  
الادارية السابقة عليها وتلك التى قد تنشأ فى المستقبل ، وذلك بالاتفاق مع  
أطراف المعاهدات التى أنشأت هذه الاتحادات » ونظرا لما قد يؤدى اليه الاشراف  
على الاتحادات الادارية من القضاء على استقلالها نتيجة لتدخل الاعتبارات  
السياسية فى مجالات التعاون الدولى الاقتصادى والاجتماعى فسرت نصوص  
الأداة (٢٤) على انها تقيم نوعا من التعاون المثمر - لا الاشراف الرئاسى - بين  
عصبة الامم والاتحادات الادارية فى مجالات النشاط غير السياسية ، وهو

---

النظام الدولى والسلام العالمى . ترجمة ١٠ د عبد الله الريان ، دار النهضة العربية . ١٩٦٤ .  
ص ٥١٨ .

(١) انظر فى تفصيل ذلك :

F. P. Walters, A History of the League of Nations, Oxford University  
Press, London, New York, Toronto, 1952, (2 Vols), pp. 171-194, 424-  
434, 759-762; M. Virally, L'Organisation Mondiale, Paris, 1972, pp.  
39-46; D. W. Bowett, Op. Cit., pp. 51-53.

ما لا يترتب عليه اخضاع هذه الاتحادات للهيمنة السياسية للعصبة (١) .

ولكن العصبة لم تنجح في استغلال الخلفية السابقة عليها في التعاون المنظم ، كما لم تتمكن من تنسيق أنشطة الاتحادات الادارية سواء السابقة عليها أو اللاحقة لها وربما كان ذلك راجعا لعدة أسباب أهمها (٢) :

١ - رغبة الاتحادات في الاحتفاظ باستقلالها وذاتيتها ، واستيائها من الخضوع لتوجيه العصبة .

٣ - بعض أعضاء الاتحادات لم يكونوا أعضاء في عصبة الأمم ، وهؤلاء لم يقبلوا الخضوع لاشراف العصبة .

وحول تقييم تجربة عصبة الأمم في التعاون الدولي الاقتصادي والاجتماعي ، اختلفت الآراء وتباينت ، على نحو يمكن التمييز فيه بين وجهتي نظر أساسيتين :

**وجهة النظر الأولى :** ترى أن واضعي عهد العصبة لم يقدروا بما فيه الكفاية أهمية التعاون الدولي الاقتصادي والاجتماعي بالنسبة لعمل العصبة ، وانصب اهتمامهم أساسا على المسائل السياسية المتعلقة بالأمن والسلم الدوليين ، وهو ما ترتب عليه ، ان جاءت منجزات العصبة في هذا الميدان ضئيلة وغير ذات أثر (٣) .

---

Dagory Jacques, Les Rapports Entre Les Institutions Spécialisées (١)  
et L'organization des Nations Unies, R.G.D.I.P. 1959, No. 2, 1959, p. 8.

Colliard, Op. Cit., pp. 588-589 ; M. Virally, Op. Cit., P. 45 ; D. W. (٢)  
Bowett, Op. Cit., p. 8.

(٣) انظر في ذلك :

Leland M. Goodrich, «The United Nations, London, 1960, p. 263, (١)  
وهو يدل على رأيه هذا بقلة المواد التي وردت في عهد العصبة في مسند التعاون الدولي الاقتصادي والاجتماعي .

(ب) اينيس ل. كلود ( الابن ) للرجع السابق ص ٥٢٠ ويزيد على قلة المواد التي وردت في العهد بهذا الخصوص ، ان العصبة قد ألزمت نفسها رسميا بمبدأ الرقابة المركزية ، وقيام مجلس العصبة بتوجيه اجهزة التعاون الدولي في هذا الصدد ، مما جعل الشطة العصبة غير السياسية تحظى بمعالجة أقل اهتماما وخبرة فنية ، كما تسبب لها ذلك في التورط في الجو السياسي المسيطر على مجلس العصبة .

H.G. Nicholas, «The United Nations as a political institution, fourth (ج)  
edition, Oxford University Press, London, Oxford, New York, 1971, p. 22.

ويذكر تدليلا على وجهة نظره انه لا توجد في عهد العصبة كلمة تنص على ان « الشعوب لا تكون سفيا » كما هو الحال بالنسبة لميثاق الأمم المتحدة الذي يتحدث في ديباجته عن « ترقية التقدم الاقتصادي والاجتماعي لكل الشعوب » .

**وجهة النظر الثانية :** ترى أن واضعى العهد قد وعوا أن المنازعات الدولية لها أسباب اقتصادية واجتماعية ، ومن أجل ذلك سعت العصبة الى أن يكون لها منظماتها الفنية والمالية ولجانها الاستشارية ، كما بذلت جهودا كبيرة فى هذا المجال كلل بعضها بالنجاح ، ولم يصادف البعض الآخر نجاحا (١) .

**والواقع أن التحليل المنطقى السليم يقتضى ألا نبالغ فى تأييد الرأى الأول ، وفى ذات الوقت ألا نغالى فى معارضة الرأى الآخر وذلك انطلاقا من عدة حقائق :**

**أولا :** ان أية منظمة دولية . ينبغى لها أن تعكس فى تكوينها ووظائفها المنوطة بها - خصائص الإطار الذى نشأت فيه . ومن ثم اذا كانت عصبة الأمم قد أنشئت فى أعقاب حرب عالمية طاحنة ، فقد كان طبيعيا أن يكون هدفها الأساسى والاصيل هو منع الحروب وتحقيق السلام والامن ، وأن تعكس هذه الخصائص فى تكوينها وفى وظائفها (٢) .

**ثانيا :** ان مؤسسى العصبة - رغم تشديدهم على مشاكل الامن والسلام - قد ادركوا أهمية المشكلات الاجتماعية التى ابرزتها عوامل معينة آنذاك ، من ذلك انهم ادركوا أهمية مشاكل العمل على نحو خاص ، ونظروا الى السلام الاجتماعى على انه أحد الشروط اللازمة للسلام الدولى وتمخض الأمر عن تأسيس منظمة العمل الدولية (٣) .

**ثالثا :** ان العصبة فى آخر حياتها - نظرا لتزايد أهمية المشكلات الاقتصادية والاجتماعية - أولت المزيد من الاهتمام للتعاون الدولى الاقتصادى والاجتماعى ، الأمر الذى تمثل فى تكوين « لجنة بروس » فى ٢٧ مايو ١٩٣٩ ،

(١) انظر فى ذلك :

F. P. Walters, Op. Cit., pp. 424-434; Ruth, B. Henig, «The League of Nations, Oliver and Boyd, Edinburgh, 1973, pp. 153-160.

حيث عرض لكثير من المسائل والوضوعات التى تدل على خبرة العصبة فى المجال الاقتصادى والاجتماعى : القروض للدول التى دمرتها الحرب كالنمسا والمجر ، تمويل المسال ، شئون اللاجئين .

(٢) لم يكن بين الفروع التنفيذية للعصبة فرع يختص بالتعاون الدولى الاقتصادى والاجتماعى وانما اقتص بذلك مجلس العصبة الى جانب مهامه السياسية بالأساس . كذلك لم ينص فى العهد صراحة على التعاون الدولى الاقتصادى والاجتماعى كأحد الأنشطة الرئيسية للعصبة .

(٣) تمثلت العوامل التى ابرزت مشاكل العمل فى قيام الثورة الشيوعية فى ١٩١٧ والتى أظهرت العلاقة الوثيقة بين المشاكل الاجتماعية والمشاكل السياسية على المستويين الوطنى والدول ، وفى القوة التى اكتسبتها الحركة العمالية الدولية وما ترتب على ذلك من ضرورة تنسيق طروف العمل السائدة فى مختلف الدول . وان قيل باستقلال المنظمة عن العصبة من حيث آلية اتخاذ القرارات ، فانها كانت ترتبط بها برباط وثيق حيث كانت جمعية العصبة تصوت على ميزانية المنظمة ، كما أن أعضاء العصبة كانوا أعضاء « حق قانونى » فى المنظمة . انظر : M. Virally, op. cit., p. 43.

لدراسة وسائل تحقيق التعاون الدولي الاقتصادي والاجتماعى . وقد قدمت اللجنة تقريرها فى أغسطس ١٩٣٩ والذي تضمن - ضمن اشياء اخرى - انشاء « لجنة مركزية للعمل فى المسائل الاقتصادية والاجتماعية » ، ولتنسيق جهود الدول فى هذا السبيل .

**رابعا :** رغم ان المشروع المقترح لم ير النور بسبب اندلاع الحرب العالمية الثانية ، فان خبرة العصابة فى هذا المجال كان لها كبير الأثر فى لفت نظرس واضعى نظام الأمم المتحدة الى أهمية وضرورة العمل على تسوية المشكلات الدولية الاقتصادية والاجتماعية وما لهذه التسوية من أثر حاسم فى تمكين الدول من العيش معا فى أمن وسلام . ولا أدل على ذلك من قيام الارتباط بين اللجنة المركزية للمسائل الاقتصادية والاجتماعية التى تضمنها تقرير لجنة بروس ، وبين المجلس الاقتصادى والاجتماعى المؤسس طبقا لميثاق سان فرانسيسكو (١) .

---

(١) انظر فى هذا الشأن

H. G. Nicholas, Op. Cit., p. 16.

- أ -

ويرى أن اللجنة المركزية للمسائل الاقتصادية والاجتماعية كانت بمثابة « البذرة » التى تحولت الى ثمرة تمثلت فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى كجهاز رئيسى للامم المتحدة ،

M. Virally Op. Cit., p. 45-46

- ب -

ويرى فى الواقع ان العصابة قد أحدثت فى مجال التنظيم الدولى ما يعتبر اليوم فى المجال الصناعى أحد العوامل الأساسية للنجاح : المعرفة التكنولوجية . لقد قدمت العصابة نموذجا مؤسسيا استوحاه مباشرة مؤسسو الأمم المتحدة .

Ruth B. Henig, Op. Cit., p. 162.

- ج -

ويرى أن تقرير لجنة بروس فى ١٩٣٩ أضفى بمثابة مشروع تخطيطى لمنظمة الأمم المتحدة فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية ،

D. W. Bowett, Op. Cit., p. 52.

- د -

ويرى ان خبرة العصابة قد أكدت الحاجة الى جهاز مستقل للقيام بالمستوى فى التعاون الدولى الاقتصادى والاجتماعى ، كما ظهرت ضرورة التنسيق فى إطار التنظيم العام الجديد ،

Evan Luard ; The United Nations, How It Works And What It does, The Macmillan Press Ltd, London and Basingstoke, 1979, p. 55.

## المبحث الثانى

### الأمم المتحدة والتعاون الدولى الاقتصادى والاجتماعى

كان لتجربة عصبة الأمم فى ميدان التعاون الدولى الاقتصادى والاجتماعى ، وللمظروف الدولية التى صاحبت وضع ميثاق الأمم المتحدة (١) - كبير الأثر فى لفت نظر مؤسسى الأمم المتحدة الى ان اقامة أسس اقتصادية واجتماعية سليمة أمر لازم لتحقيق السلام والأمن الدوليين .

ومن هنا فقد جاء ميثاق الأمم المتحدة ليزيد فى فهم معنى السلام الدولى ويوسع من نطاقه ، بالدرجة التى تجعل من الاستقرار الاقتصادى والرفاهية الاجتماعية عوامل ضرورية لاقامة علاقات سلمية وودية بين الدول ، بل لم يفت واضعى الميثاق ان يمدوا نطاق التعاون الدولى الاقتصادى والاجتماعى ليشمل الشعوب الخاضعة لنظام الوصاية والاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى (٢) .

---

(١) انظر المبحث السابق بالنسبة لتجربة العصبة . أما عن الظروف الدولية التى صاحبت وضع الميثاق . فقد تمثلت فى كون المشكلات الدولية التى قامت قبيل نشوب الحرب العالمية الثانية كان يغلب عليها جميعا الطابع الاقتصادى والاجتماعى . بل ان الأسباب الحقيقية لقيام الحرب العالمية الثانية ، كانت تنحصر فى التنافس الدولى فى ميدان الاقتصاد ، وتفرق الدول شيئا فى مذاهبها الاقتصادية والاجتماعية . كما ظهرت فترة الحرب أن البطالة والتفترق الاجتماعى فى الدول الصناعية كانا بمثابة الخطر الذى يجب حماية العالم منه .. وبناء عليه أكد الميثاق على تطبيق مستويات أعلى للمعيشة . المساواة الكاملة ، ظروف التقدم الاقتصادى والاجتماعى ... كأهداف لعمل الأمم المتحدة .

Leland M. Goodrich, The U.N. in a Changing World, Columbia University Press, New York, 1974, pp. 226-227.

(٢) م / ٧٣ ، ٧٦ من الميثاق . ومن استعراض نصوص الميثاق ، يتضح مدى الاهتمام بالتعاون الدولى والاقتصادى والاجتماعى .

**الأمم المتحدة كمؤسسة اقتصادية إجتماعية :** بقدر ما تعددت جوانب التعاون الدولي الاقتصادي والاجتماعي التي اهتم بها ميثاق الأمم المتحدة ، تميز نظام الأمم المتحدة بكثرة وتنوع الأجهزة والمنظمات التي تعمل في نطاقه في ميدان التعاون الدولي الاقتصادي والاجتماعي . ويشتمل نظام الأمم المتحدة على المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية التالية (١) .

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، واللجان الاقتصادية الإقليمية (٢) ، والوكالات المتخصصة (٣) ، وأجهزة خاصة تابعة للجمعية العامة مستقلة في إطار الأمم المتحدة (٤) ، وبرامج وصناديق للمعونة الفنية (٥) .

« فالديباجة تشير الى « الدفع بالرقى الاجتماعى ورفع مستوى الحياة » . والى استخدام الادارة الدولية فى ترقية الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميعا ، م / ١ المحددة « لمقاصد الأمم المتحدة تنظم » تحقيق التعاون الدول على حل المسائل الدولية ذات الصيغة الاقتصادية والثقافية والانسانية ، م / ٥٥ تجعل من الاستقرار الاقتصادى والرفاهية الاجتماعية عوامل ضرورية ولازمة لاقامة علاقات سليمة وودية بين الدول كذلك خصص الفصل التاسع من الميثاق بأكمله للتعاون الدولي الاقتصادى والاجتماعى . وتوج هذا الاهتمام بإنشاء المجلس الاقتصادى والاجتماعى كجهاز رئيسى للأمم المتحدة . لم يكن له نظير فى عصابة الأمم » .

(١) للتفصيل حول أجهزة ومنظمات الأمم المتحدة الاقتصادية من حيث : النشأة ، الأهداف ، الأنشطة ، دورها فى تحقيق التنمية ... انظر :

J. H. Richard, International Economic Institutions, London, New York, Sydney, Toronto, 1970, pp. 5-53.

(٢) أقامها المجلس الاقتصادى والاجتماعى . اعتقادا منه بأن مشاكل اقتصادية معينة يمكن أن تعالج على نحو أفضل على أساس اقليمى ويبلغ عددها حاليا خمس لجان هى اللجنة الاقتصادية لأوروبا ( ١٩٤٧ ) ، واللجنة الاقتصادية لأمسيا والشرق الأقصى ( ١٩٤٧ ) ، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ( ١٩٤٨ ) ، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ( ١٩٥٨ ) ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ( ١٩٧٣ ) . وسوف يرد - بإذن الله - تفصيل لهذه اللجان عند الحديث عن الأجهزة المساعدة للمجلس فى البحث الرابع من الفصل الأول .

(٣) يبلغ عدد الوكالات المتخصصة التى تدخل فى علاقة وصل مع الأمم المتحدة عن طريق المجلس الاقتصادى والاجتماعى ثلاث عشرة وكالة متخصصة تختص كل منها بقطاع معين من العمل الاقتصادى ( الصحة - التعليم - الزراعة ) وسوف يرد تفصيل عنها - إن شاء الله - عند تناول العلاقة بين المجلس والوكالات المتخصصة فى البحث الخامس من الفصل الأول .

(٤) تشمل فى مؤمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الوكالة الدولية للطاقة الذرية . صندوق الطوارئ الدولي للأطفال ، معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ، مكتب المنوب السامى لشئون اللاجئين .. وسوف يرد تفصيل لهذه الأجهزة عند الحديث عن تفرع الإطار الوظيفي للمجلس الاقتصادى والاجتماعى فى الفصل الثالث من الباب الأول .

(٥) انشئت تحت ضغط الدول النامية ومطالباتها بضرورة مساعدتها فى تحقيق تنميتها بتقديم المساعدات والقروض اللازمة لذلك .. ومن أمثلتها ؟ جهاز المساعدة الفنية ، الصندوق الخاص ، برنامج الأمم المتحدة للتنمية الذى تكون فى ١٩٦٥ بدعج الجهازين السابقين معا ، برنامج الأمم المتحدة الموسع للمعونة الفنية ( ١٩٤٩ ) صندوق التنمية الرأسمالى ( ١٩٦٦ ) . وكل هذه



وعلى الرغم من تعدد جوانب التعاون الدولي الاقتصادي والاجتماعي التي اهتم الميثاق بمعالجتها ، ومن كثرة وتنوع الأجهزة والمنظمات التي تعمل في نطاق نظام الأمم المتحدة ، على الرغم من ذلك ، فقد أظهرت الممارسة أن أداء الأمم المتحدة في هذا المجال لم يأت على النحو المرجو ، وانها لم تجد حلوًا لعدد كبير من المشكلات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والفنية ، ولا سيما ما تعلق منها بالدول النامية حديثة الاستقلال . وعلى الرغم من كثرة برامج وأجهزة المنظمة الدولية التي تعمل في هذه المجالات ، تميزت المساعدات التي تقدم لل تنمية بالتنشيط والتنافس بين مختلف تلك البرامج والأجهزة ، بالإضافة الى انعدام التخطيط والتماسك ، ناهيك عن ان مساعدات التنمية لم تصحبها تعديلات أساسية في السياسات التجارية السائدة بهدف زيادة متحصلات الدول النامية من صادراتها (١) .

ولعل هذا يعني حقيقة مهمة مؤداها ان نظام الأمم المتحدة - والذي يعمل في بيئة عالمية تتميز بالتغير المستمر - قد أضحى لعدد من الأسباب لا يواكب في وضعه الحالي ( منذ سنة ١٩٤٥ ) التطورات التي حدثت ولا زالت تحدث في النظام الدولي والتي جعلت من تطوير نظام الأمم المتحدة أمرا حيويا اذا ما أريد للمنظمة الدولية أن تؤدي دورا فعالا في ادارة وتنظيم العلاقات الدولية . ولعل أول هذه الأسباب يتمثل في ضعف سلطات الأجهزة الدولية المعنية بالتعاون الدولي الاقتصادي والاجتماعي . فهذه الأجهزة لا تعدو ان تكون منابر لتسجيل الاراء وتبادلها دون الوصول الى قرارات ملزمة ، او حتى توفير الجو الصالح لمفاوضات جادة تقضي الى اتفاقات محددة يتم تنفيذها في امد زمني معلوم . ومن الطبيعي الا تستجيب الدول ذات السيادة لمناشدة أجهزة لا تملك أية سلطة نهائية لفرض ارادتها ورغباتها على هذه الدول ، كما ان الأخيرة ليست في ذات الوقت على استعداد للتنازل عن جزء هام من سيادتها للمنظمة الدولية ، وخاصة اذا ما تعلق الأمر بمسائل أساسية كالسلام والأمن والرفاهية الاجتماعية (٢) .

أما ثاني هذه الأسباب فيتمثل في كون نظام الأمم المتحدة قد تأسس في منتصف القرن العشرين (١٩٤٥) وهو ما يعنى الآتى :

« البرامج والصناديق تعمل في وأمثلتها من الاسهامات التطوعية التي تأتي من الدول الأكثر تقدما من الناحية الاقتصادية ، وهو ما يعنى أن تقديم المساعدات من هذه الدول أمر موهون يندى رضاهم وقبولها لنشاطات وسياسات هذه البرامج والصناديق ، الأمر الذي يحد من صاليتها في التحليل الأخير . »

(١) 25 Ans de Nations Unies Un Bilan Postitif, Textes Rassemblés Et  
Publiés Sous la direction de Charles Chaumont et George Fisher,  
Librairie Générale de Droit et de Jurisprudence, Paris, 1970, pp. 17-19.  
— U.N. Document : (A/AC. 182/L. 2), p. 9.

Evan Luard, Op. Cit., p. 8.

(٢)

( أ ) ان الميثاق - وقد وقعت - دول ينتمى معظمها الى بيئة اقتصادية واجتماعية وثقافية متجانسة الى حد ما - قد نظر الى حقوق الدول وواجباتها من منظور شبه سياسى وقانونى خالص . بينما معظم دول العالم الثالث لم تمارس حقها المشروع فى تشكيل نظام يفترض فيه أنه يمثل المجموعة الدولية بأسرها ، حيث كانت معظم هذه الدول مجرد مستعمرات وقت وضع الميثاق .

وهذه الدول بعد ان حصلت على استقلالها السياسى تصر على اقامة اطار للعلاقات الاقتصادية الدولية يفضى بشكل اكبر الى تحقيق امكانات نموها . وتعزيز استقلالها السياسى . وهذا يتطلب اجراء تغييرات بعيدة المدى فى الاطار المؤسسى المنظم للعلاقات الاقتصادية الدولية ، بما يضمن لهذه الدول المشاركة الايجابية والمتكافئة فى صياغة وتطبيق القرارات التى تهم المجموعة الدولية .

( ب ) ان مشاكل كبرى لم تكن معالما قد اتضحت وقت وضع الميثاق ولم يعرض لعلاجها . وقد أصبحت هذه المشاكل تحتل مكانا رئيسيا فى السياسة الدولية بما يحتم مواجهتها والتصدى لها .

من هذه المشاكل مشكلة الاسلحة النووية ، دور الشركات عبر الوطنية ، تلوث البيئة الدولية ، نضوب الموارد العالمية ، ملكية موارد قيعان البحار ...

ولعل أهم هذه المشكلات التى لم تلق الاهتمام اللازم لدى وضع الميثاق ، هي مشكلة تنمية دول العالم الثالث اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا بما يضمن لهذه الدول دورا فعالا فى النظام الاقتصادى الدولى ، ويمكنها من النهوض بمستويات معيشة مواطنيها ورفاهيتهم .

لقد وردت فكرة التنمية الاقتصادية فى الميثاق فى اطار الاهتمام بمشاكل التنمية وإعادة البناء ، وإعادة احياء العلاقات التجارية والمالية ، وجاءت غاؤهضة تعبر عن التضامن الجماعى فى مواجهة ما اطلق عليه ميثاق الاطلنطى لدى صياغة الحريات الأربع - التحرر من الحاجة ( ١ ) .

أما مشكلة التنمية بمعنى التزام الاغنياء بمساعدة الفقراء كى يحققوا: تنميتهم فهي مشكلة جديدة فى العلاقات الدولية ظهرت نتيجة لتصفية الاستعمار وظهور دول جديدة ورثت من الحكم الاستعمارى التبعية والتخلف الاقتصادى ، ولم تكن الأمم المتحدة معدة من حيث الاطار التنظيمى أو الموارد المادية أو حتى الأجهزة والبرامج اللازمة لمواجهة هذه المشكلة ( ٢ ) .

25 Ans de Nations Unies, Op. Cit., pp. 10-102.

(١)

Ibid., p. 128.

(٢)

وانظر حول هذه النقطة فيماالى حيث يرى ان التنمية الاقتصادية - كما وردت فى الميثاق - تعنى المسؤولية الجماعية للحفاظ على الاستقرار الاقتصادى وتجنب الاختلالات الدورية . ويكفى تدليلا

**وثالث الأسباب** التي تحول دون مواكبة نظام الأمم المتحدة للتطورات المعاصرة يتمثل في النص في الميثاق على عدم تدخل المنظمة الدولية في المسائل التي تتعلق بالاختصاص الداخلي للدول (١) . وتسعى الدول بتفسيراتها التي تعطيلها لهذه القاعدة ومواقفها التي تتخذها بصدد المشكلات الدولية - إلى زيادة وتوسيع نطاق ما تعتبره من المسائل الداخلية لتنفرد بالاختصاص فيها ، وتحول بين المنظمات الدولية وبحث مثل هذه المسائل . وذلك رغم أن عددا كبيرا من مواقف الصراع في العالم المعاصر . يدخل - على الأقل من الناحية الشكلية - في نطاق الاختصاص الداخلي للدول ( الحروب الأهلية ، المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان ) وهو ما يحول دون اتخاذ أى عمل من قبل المنظمة الدولية نظرا لتمسك الدول ذات السيادة بالمادة ٢ من الميثاق (٢) .

**أما رابع تلك الأسباب** فيتلخص في أنه على الرغم من اعتراف واضعي نظام الأمم المتحدة بأهمية إقامة أسس اقتصادية واجتماعية سليمة من أجل عالم يسوده السلام والأمن فإن الأمم المتحدة قد أنشئت أصلا من أجل حفظ السلام والأمن الدوليين ، وإلى هذا الهدف الأصيل يمكن أن يرد ما عدها من اختصاصات ليست في حقيقة أمرها سوى الوسائل الأساسية الكفيلة بتحقيق هذا الهدف الأصيل .

على ذلك إن المنظمات المتخصصة التي أنشئت في مجال التنمية في أول عهد الأمم المتحدة كانت أغراضها وأهدافها لا تمت بصلة . لتنمية دول العالم الثالث . فتنظمة الأغذية والزراعة أنشئت أساسا ( ١٩٤٥ ) لحل مشكلة نقص الغذاء الناجم عن الحرب اعتمادا على التوافر الزراعية الأمريكية ، ومشكلة تحسين مستويات الغذاء في العالم وتوزيع المنتجات بطريقة أفضل . أما البنك الدولي للتنمية والتعمير وصندوق النقد الدولي فقد أنشئا أساسا ليقعما للدول التي تعطل اقتصادها في الحرب وسائل إعادة تأسيس عملتها والدفاع عنها إما يمكنها من إعادة تعميرها وتعزيز عنتها بنظام نقدي دولي صلب متماسك .

M. Virally, Op. Cit., p. 52 ; C. Wilfred Jenks, Economic and Social Change And The Law of Nations, R.C.A.D.I., 1973, pp. 477-478 ; Leland M. Goodrich, The U.N. In A changing World, Op. Cit., p. 202.

ويرى أن التنمية الاقتصادية وردت في الميثاق للتأكيد على الحاجة إلى اقتصاديات رفاة من شأنها القضاء على الأحوال التي سادت قبل وأثناء الحرب الثانية مشحنة في انتشار البطالة والكساد .

Evan Laurd, p. 7 ;  
Alain Pellet, Que dois-je ? Le Droit International Du Developpement, Presse Universitaire De France, 1978, p. 22.

ويرى أن مقولة التنمية وردت في الميثاق عامة غير محددة ، كوسيلة لضمان السلم أكثر منها هدف في حد ذاته .

(١) تنص م : ٧/٢ في الميثاق على أنه « ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم الاختصاص الداخلي لدولة ما ، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق . على أن هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير التسامح الواردة في الفصل السابع

Evan Laurd, Op. Cit., pp. 4-6.

(٢)

فالأمم المتحدة - مثلها في ذلك مثل عصبة الأمم - قامت أساسا لتكون وسيلة للتعاون بين الدول من أجل منع الحروب والقضاء على العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى اشتعال نيرانها ، وحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم وتسويتها وفقا لمبادئ القانون الدولي والعدالة (١) .

وإذا كانت اختصاصات الأمم المتحدة كثيرة ومتنوعة ، فإنها ترتبط كلها بفكرة واحدة مهيمنة (une notion clé) ، وهي ضرورة حفظ السلم والأمن الدوليين (٢) . ولكن الفترة الأخيرة شهدت تزايد أهمية المسائل الاقتصادية والاجتماعية ، وظهر مشاكل كثيرة لم يتنبأ بها الميثاق في هذا الصدد ، ولم يعرض لمعالجتها . وهو ما يعنى ضرورة إعادة النظر في الميثاق ، وأن تدرج فيه كمقاصد رئيسية للمنظمة الدولية ، مبادئ الأمن الاقتصادي الجماعي ، التعاون الدولي من أجل التنمية . وأن تكون تلبية إقامة نظام اقتصادي دولي جديده يستهدف وضع حد للانقسام الحالى للعالم إلى بلدان فقيرة وأخرى غنية - إحدى الوظائف الرئيسية للمنظمة . كما يتعين إيجاد الهياكل التنظيمية اللازمة للقيام بهذه المهمة على نحو منهجي فعال (٣) .

للسبب السابقة ، لم يعد نظام الأمم المتحدة - بهيكله المؤسس في ١٩٤٥ يتفق والتطورات الحادثة في النظام الدولي ، ولم يعد يكفي لمواجهة الاحتياجات المعاصرة للعالم ، والتي شكلت تحديا للمنظمة الدولية ، كان عليها أن تستجيب له بطريقة أو بأخرى .

وفي المبحثين التاليين ، عرض وتحليل لهذه التطورات ، وبيان موقف الدول أعضاء المنظمة الدولية منها واستجابة المنظمة لهذه التطورات .

(١) اشارات إلى هذا الاختصاص الأميل صراحة المادة الأولى من الميثاق في فقرتها الأولى . حيث تنص على أن مقاصد الأمم المتحدة هي : حفظ السلم والأمن الدول ، وتحقيقا لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير لمشاركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولازالتها ، وتجمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم ، وتتدرع بالوسائل السلمية ، وفقا لمبادئ الميثاق والقانون الدولي لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم أو لتسويتها .

25 Ans de Nations Unies, Op. Cit., p. 129.

التر : ١ - د . محمد مامي عبد الحميد ، قانون للمنظمات الدولية ، الطبعة الرابعة ، الإسكندرية ، ١٩٧٩ ص ٧٥ - ٧٧ ، وانظر فيما يتعلق بهذا الاختصاص الأميل على وجه الخصوص :

I. Land M. Goodrich and Anne P. Simons, The United Nations and the Maintenance of International Peace and Security, The Brookings Institutions, Washington, 1953.

(٢) تتمثل هذه الاختصاصات في العمل على تنمية العلاقات الودية بين الدول ( م : ٢/١ ) ، تشجيع التعاون الدولي في مجالات الاقتصاد ، والاجتماع ، والثقافة ، ٥٠ ( م : ٣/١ ) تنسيق أعمال الدول وتوجيهها نحو ادراك الغايات المشتركة ( م : ٤/١ ) .

(٣)

U.N. Documents : (A/AC/182/L. 2) ; CA/AC. 182/L. 6) ; CA/AC. 182/L. 9) . (A/AC. /82/L. 12. /Rev. 1).

### المبحث الثالث

## التطورات المعاصرة فى النظام الدولى وأثرها على التعاون الدولى الاقتصادى والاجتماعى

منذ تأسيس الأمم المتحدة ، طرأت تطورات هامة على النظام الدولى ، انعكست بصفة خاصة على الأمم المتحدة كمنظمة عالمية تنظم حياتها ووظائفها سمات أساسية تقوم على مواجهة التغير المستمر فى الحياة الدولية .

ونظرا لأن معظم هذه التغيرات والتطورات تتصل بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية فقد انعكس ذلك على ضرورة تطوير القطاعين الاقتصادى والاجتماعى للمنظمة الدولية ، بل جعل من هذا التطوير أمرا حيويا ولازما كيما تستطيع أن تقوم بدورها على نحو فعال فى ادارة وتوجيه العلاقات الدولية .

ويمكن تلخيص هذه التطورات فى ثلاثة مناح رئيسية :

**أولها ، الاتجاه نحو العالمية وثانيها ، تزايد الارتباط والاعتماد المتبادل بين أعضاء المجتمع الدولى ، وثالثها تداخل وتشابك المشكلات الدولية .**

## المطلب الأول

### الاتجاه نحو العالمية

يمكن القول بأن منظمة الأمم المتحدة قد جاءت فى نشأتها والدعوة إليها منظمة غربية أساسا ، وذلك باستثناء الاتحاد السوفيتى والدول الاشتراكية القليلة . ففى عدا ذلك نرى بقية أعضاء المنظمة فى مراحلها الأولى ، وقد جمعت بينهم قاعدة عريضة من الفكر السياسى المشترك والتقاليد البرلمانية الديمقراطية والفلسفة الاقتصادية لدول غرب أوروبا . وقد كان لتكوين عضوية المنظمة على هذا النحو كبير الأثر على عمل ونشاط الأجهزة المعنية بالتعاون الدولى الاقتصادى والاجتماعى . ومن ذلك أن أعمال المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى سنواته الأولى تكشف عن أن معظم المسائل التى عالجها المجلس آنذاك ، كانت تناقش وتبحث على ضوء الحلول التى تتفق والمذاهب الاقتصادية والاجتماعية للدول الغربية المتقدمة . كما كانت المناقشات تتم فى إطار من قواعد الاجراءات والمداولات البرلمانية التى تتخذ مثالها فى المؤسسات الديمقراطية للعالم الغربى الصناعى .

وجاءت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، لتشهد ظهورا جماعيا على المسرح الدولى ، لستين دولة جديدة من افريقيا وآسيا ومنطقة الكاريبي . بل أخذت عضوية المنظمة الدولية فى ازدياد متلاحق حتى بلغت فى نهاية ١٩٦٦ - مثلا - مائة واثنين وعشرين عضوا ، كان من بينهم سبعة وثلاثون عضوا ينتمون الى الدول النامية ، وأصبحت اليوم تضم مائة وخمسة وخمسين دولة (١) ،

U.N. map, July 1981.

(١)

وانظر فى شأن تطور العضوية داخل الأمم المتحدة :

من بينهم حوالي مائة واثنان وعشرون دولة ينتمون الى جماعة الدول النامية  
والتي عادة ما يطلق عليها اسم العالم الثالث (١) .

ومن الطبيعي أن تمارس هذه الدول - بتحولها - على الأقل من الناحية  
القانونية - من مجالات للنفوذ والسيطرة الى عناصر مؤثرة في الحياة  
السياسية الدولية ، ومن نكرات لا اعتراف لها الى أشخاص يستند لملاقاتها  
ويخاطبها القانون الدولي بأحكامه وضوابطه للعلاقات الدولية (٢) من الطبيعي  
أن تمارس تأثيرها على العلاقات الدولية ، بما في ذلك سياسات وأعمال المنظمة  
الدولية التي تنظم فيها الدول المستقلة ذات السيادة (٣) . ونظرا لتمييز هذه  
الدول بخصائص معينة فقد كان تأثيرها على المنظمة الدولية من نوع خاص  
فهذه الدول :

Walter H. Ketching, The U.N. as an International Instrument of Economic  
and Social Development, International Organisation, No. 1, Vol. XXII,  
Winter 1968, p. 22-37.

حيث يتتبع الزيادة في عضوية المنظمة الدولية ويعرض للأثار والنتائج التي تترتب على ما يطلق  
عليه « انخراط الضوية داخل الأمم المتحدة » .

(١) اصطلاح المليون **Worlds** أضحى شائع الاستخدام داخل منظمات واجهزة الأمم المتحدة ،  
وعادة ما يشار الى العالم الأول على أنه يتكون من أوروبا الغربية وآخرين ( أمريكا الشمالية ماعدا  
الكمسيك ، اسبراليا ، نيوزيلندا ، اليابان ) بينما يكون الاتحاد السوفيتي ودول شرق أوروبا « العالم  
الثاني » أما العالم الثالث فيضم باقي دول العالم باستثناء الصين التي تمثل علا في حد ذاتها .  
David A. Kay, The Changing United Nations : Options for U.S.A., Academy  
of Political Science, No. 4, Vol. 32, New York, 1977, p. 144.

وفي رأى الدكتور جورج أبي صمب أن جمهوريات أمريكا اللاتينية تندرج في قائمة العالم  
الثالث ، مع وجود فروق هامة بينها وبين هذا العالم ، تتمثل في حصولها على الاستقلال منذ  
قرن ونصف تقريبا ، وفي انتماها الى الحضارة والثقافة الأوروبية ولكنهم في مجالات العلاقات  
الاقتصادية الدولية بالذات يجدون انفسهم في موقف مماثل لموقف دول العالم الثالث ولذلك فهم  
يشاركون في مجموعة الـ ٧٧ في نطاق مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، كما أن تقاريرهم مع  
العالم الثالث قد وضع اهتمامهم الى الحضارة الغربية موضع تساؤل .

George Abi-Saab, The United Nations and the future of the International  
Legal Order, R.E.D.I., Vol. 29, 1973, p. 29 (margin).

..... ونظرا لأن القضايا الاقتصادية والاجتماعية هي التي تجمع بين دول العالم الثالث ودول أمريكا  
اللاتينية ، فإن تسمية « العالم الثالث » يشتمل لدينا الدول النامية في آسيا وإفريقيا ومنطقة  
الكاريبي وأمريكا اللاتينية . ويلاحظ أنه لا تنطبق تماما نفس الخصائص على دول البترول التي  
يصلها البعض بأنها تكون علا رابعا ، كما لا ينطبق العالم الأول على دول الرفاهية الاسكندنافية  
التي يضمها البعض من حيث الدخل والتنمية الى القسم الرابع .

(٢) يقول «cnnigs» في هذا الصدد

«It is not a territorial change, but a change in Status»

George Abi-Saab, Op. Cit., p. 30 (margin).

للاعلان

(٣) لا يتصدد من ذلك تحدد هذه الدول من قيود وحدود القانون الدولي العام وإنما مجرد  
التحرر من سيطرة دولة أو أخرى تخضع أيضا للقانون الدولي ذلك أن الاستقلال وإن منى الإرتقاء =

**أولاً :** لا ننسجى الى الثقافة الغربية كما كان الحال بالنسبة للدول الجديدة فى القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، وهو ما يعنى عدم رضا الدول الجديدة بقواعد النظام الدولى القائم بنتيجة الاختلافات الأساسية فى المصالح والأهداف .

**ثانية :** تواجه الدول النامية حديثة الاستقلال مشاكل عديدة من نوع خاص تمثل فى نتائج الميراث الاستعمارى والمتجسد فى التخلف الاقتصادى والاعتماد على الخارج وما يترتب على ذلك من ارتباطات التبعية ، ومشاكل بناء الدولة والتحديث وتحقيق التنمية ، وعلم الاستقرار السياسى فى الداخل ، والتدخلات والاعتداءات الأجنبية فى صورها المختلفة (١) .

**ثالثاً :** تتمتع هذه الدول داخل المنظمة الدولية بأغلبية عديدة ، تمكنها من استصدار القرارات والتوصيات التى تعبر عن مصالحها .

فى ضوء هذه الخصائص ، فرضت هذه الدول على المنظمة الدولية الاهتمام بمشكلاتها على نحو خاص . وقد تمثل ذلك فى الاهتمام بالمسائل المتعلقة بتصفية الاستعمار وابتداع أولويات جديدة لمواجهة مطالب الدول النامية ( عقود الأمم المتحدة للتنمية ) وتوجيه برامج العمل فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية بما يخدم مصالح هذه الدول ( برامج وصناديق المعونة الفنية وتمويل التنمية ) هذا فضلاً عن التوسع فى تفسير اختصاصات الجمعية العامة ، بما يضمن تدخلها فى شئون التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حساب المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، نظراً لامتتع هذه الدول بأغلبية عديدة فى الجمعية العامة ، الأمر الذى تحقق بالتالى فى خلق أجهزة جديدة تضمن للدول النامية أغلبية داخلها ، مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (٢) .

بمركبة الدولة وسيطرتها على علاقاتها الداخلية والخارجية مما ، فإنه لا يعنى الا الدور بصورة أوثق فى نطاق القانون الدولى ، ولا يتفهم البتة أن تنصرف الدولة تصرفاً استبدادياً أو غير قانونى يخالف أحكام القانون الدولى العام .

انظر فى ذلك : أ . د . عز الدين فودة ، مذكرات فى القانون الدولى ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ( استتمسك غير منشور ) ١٩٧٥ ، القسم الثانى ، ص ٧ .

(١) للتفصيل حول هذه المشاكل وتأثيرها على موقف دول العالم الثالث من النظام القانونى الدولى انظر :

George Abi-Saab, Op. Cit., pp. 30-62.

(٢) انظر فى ذلك :

Mme Bastid, L'accession du Tiers Monde aux Nations Unies, Tier-Monde, Tome I, Collection 1961, pp. 20-30 ; Walter H. Kitching Op. Cit., pp. 32-37. Louis-Joseph Lebre, Vers Une Restructuration des Nations Unies, Developpement et Civilization, No. 19, 1984, pp. 71-72; 25 Ans de Nations Unies, Op. Cit., pp. 114-115.



على أنه يمكن القول بأن هذه الجهود لم تقض مع ذلك الى تحسن ملموس في أوضاع شعوب العالم الثالث ، أو في علاقات دوله الاقتصادية مع الدول المتقدمة . فهذه العلاقات ما برحت تقوم على أساس غير متكافئ ، يسترعى انتباه الدول النامية للأبعاد الحقيقية للموقف من حيث عناصر قوتها وأشكال الاستغلال الذي تقع فريسة له ، فضلا عن قلة ما تحصل عليه من مساعدات ، وما يترتب على مثل هذه العلاقات غير المتكافئة من ارتباطات تورث التبعية وتتابع أشكال الاستغلال - الأمر الذي ولد لدى هذه الدول احساسا بضرورة إعادة النظر في العلاقات الاقتصادية الدولية ، وفي الاطار المؤسسي المنظم لهذه العلاقات ، بما يضمن تنمية هذه الدول واقامة نظام اقتصادى دولى جديد أكثر عدلا وانصافا .

من هنا نرى أن اتجاه المنظمة الدولية نحو العالمية ( من حيث زيادة عضويتها ، وانتماء هذه الزيادة الى دول متخلفة ذات مشاكل معينة ) قد غدا من أهم الأسباب التي استندت تطوير نظام الأمم المتحدة الذي تأسس في وقت كانت فيه معظم هذه الدول النامية مجرد مستعمرات ، وذلك بهدف تهئية الظروف المواتية لضمان تنفيذ مبدأ عالمية المنظمة والمشاركة الفعالة والمباشرة من قبل جميع الدول على قدم المساواة في مناقشة واعتماد القرارات الدولية التي تهم الأسرة الدولية في مجموعها. (١) .

## المطلب الثاني

### تزايد الاعتماد المتبادل

يقصد بالاعتماد المتبادل (٢) أن « كل » أن لم يكن « كل » الدول تواجه عددا متزايدا من القضايا التي تصبح معها قدرتها على تحقيق أهدافها السياسية

(١) U.N. Document : (A/AC. 182/L. 2), p. 85.

(٢)

(٢) الاعتماد المتبادل يعنى من حيث اللغة التبعية المتبادلة بمعنى اعتماد كل من الطرفين على الآخر . فهو على عكس العزلة أو الاستقلالية التامة ، يعنى تأثير حياة المجتمعات بعضها بالآخر الآخر . انظر في ذلك :

Klaus Knor, The Power of Nations, New York, 1975, p. 208.

حيث يقوم الكاتب بتحديد المفهوم والمصائص المميزة للاعتماد المتبادل ، من حيث طبيعته والآثار المترتبة عليه ، مركزا بصفة خاصة على مزاياه وتغويبه بالنسبة للدول القوية الغنية والدول الضعيفة الفقيرة .

• رهنا الى حد كبير بتحقيق أهداف وسياسات الدول الأخرى (١) .

وبعبارة أخرى ، يعنى ذلك الترابط الذى يدفع الدول الى ضم جهودها لتحقيق المصلحة المشتركة لأعضاء المجتمع الدولى . هذه المصلحة التى تحتم على الدول ألا تصدر فى تصرفاتها عما يسمى مصالحها الجوهريّة فحسب ، وإنما يجب أن تراعى كذلك فى تصرفاتها مصالح الدول الأخرى ومقتضيات التعاون والترابط الدولى (٢) .

**وتجدر الإشارة الى عدد من العوامل التى أدت الى تزايد الارتباط المتبادل**

**بين الدول ، أهمها :**

١ - الثورة التكنولوجية والعلمية ، وما ترتب عليها من تقريب المسافات ، وتأثر كل جزء فى العالم بالأحداث التى تقع فى الآخر ، وخلق مشاكل عديدة ذات نطاق عالمى ، تفوق قدرة أية دولة مهما بلغت قوتها على استيعابها والقضاء عليها . مثال ذلك الاستخدام السلمى للطاقة الذرية ، وتنظيم استخدام البحار والمحيطات ، والتلوث ، وحفظ الثروات الطبيعية (٣) .

٢ - بروز مجموعة من الأزمات ، أوضحت بما لا يدع مجالا للشك ، ضرورة التعاون والتنسيق الإقليمى والدولى . وتتلخص هذه الأزمات فى أزمة التنمية فى العالم الثالث حيث تعجز دولة بمفردها عن مواجهة مطالب الجماهير فى القضاء على الفقر والجهل والمرض ، وفى الرقى بمستوى حياتها الاقتصادية والاجتماعية ، فضلا عن أزمة الكساد فى العالم الرأسمالى تلك الأزمة التى تختلف عن موجات الكساد التى سبقتها منذ الحرب العالمية الثانية ، سواء من حيث طول مدتها أو من حيث أهمية أبعادها .

David A. Baldwin, *America in an Interdependent World*, University of New England and Hanover, 1976, pp. 12-13. (١)

ويتبع فى تحديده للمفهوم طريقة التعريف بالنفى : فيقرر أن الاعتماد المتبادل ليس ذا بعد واحد ، ولا يؤدي بالضرورة اما الى صراع وأما الى استقراره ، ثم ينتهى مع ذلك الى أنه بافراضه الطبيعية المتعددة الأبعاد لهذا المفهوم فإنه لا يبدو أن يمر عما ذكرناه ، وللتفصيل انظر : Robert O. Keohane and Joseph, B. Nye, *Power And Interdependence*, World Politics in Transition, Boston and Toronto, 1977. ; Richard Rosecrance and Arthur Stein, *Interdependence : Myth or Reality*, World Politics, Vol. 26, 1973, pp. 1-27 ; Bernier Ivan, *Souveraineté et Interdependance Dans Le nouvel Ordre Economique International*, Lyden, Sijthoff Et Nordhoff, 1978, pp. 425-448.

(٢) أ.د. عبد الله العريان ، فكرة التنظيم الدولى : تطوراً وخصائصها المعاصرة ، مجلة القانون والاقتصاد ، مارس/يونيو ١٩٥٥ ، ص ٨ .

(٣) Ieland M. Goodrich, *The U.N. In a Changing World*, Op. Cit., p. 271; C. Wiltred Jenks, *Economic And Social Change*, Op. Cit., p. 483; Evan Laurd, Op. Cit., p. 4 ; 25 Ans des Nations Unies, Op. Cit., p. 117.

ومن ناحية أخرى تصاحب هذه الأزمة بتضخم مستمر . هذا بالإضافة الى ما يعرف بأزمة المشاركة في الدول الاشتراكية ، تلك الأزمة الناتجة عن تزايد دور هذه الدول في المعاملات الاقتصادية الدولية ، وما يستتبعه ذلك من ضرورة اعادة النظر في تشكيل وأسلوب عمل المنظمات الاقتصادية الدولية حتى تشارك مشاركة فعالة في النظام الاقتصادي الدولي (١) . وغنى عن البيان أن هذه الازمات تؤثر في بعضها البعض ، كما تنعكس آثارها على الاقتصاد العالمي ككل ، حيث لم يعد في مقدور أية دولة بمفردها ، ولا حتى مجموعة صغيرة من الدول - أن تحقق رخاء لمواطنيها دون الاسهام في تحولات أكثر شمولاً لتغيير أوضاع الاقتصاد العالمي الحالية ، ودون الارتباط المتبادل بين مختلف أعضائه المجتمع الدولي .

٣ - الاحساس بالارتباط الشديد بين رخاء الدول المتقدمة وبين تنمية الدول النامية وهو ما يفرض التعاون الدولي من أجل التنمية ، وتنظيمه في هيكل من القواعد القانونية (٢) .

وإذا كانت العوامل السابقة قد أدت الى تزايد الارتباط المتبادل بين الدول. فان الخبرة المعاصرة تؤكد أن الأسلوب الجماعي هو أنسب الطرق لمعالجة المشاكل ذات الاهتمام المشترك والناجمة عن الارتباط المتبادل (٣) .

في هذا الاطار تبدو أهمية تعديل نظام الأمم المتحدة ، باعتباره يشكل أداة عالمية أنسب لمواجهة المشاكل المترتبة على الاعتماد المتبادل ، واطارا صالحا للتفاوض يمكن من التوصل الى الاتفاقات التي يتطلبها حل مثل هذه المشاكل .

---

(١) للتفصيل حول هذه الازمات ، انظر ١ - د. اسماعيل صبري عبد الله ، نحو نظام عالمي جديد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٦ ص ٤٣ - ٥٢ ، حيث يمرض للاتجاهات المختلفة: لمواجهة هذه الازمات ، وهي جميعها تدور حول ضرورة اعادة النظر في العلاقات الاقتصادية الدولية بهدف جعلها أكثر عدالة وتكافؤا .

Alen Pellet, Le Droit International de Developpement, Op. Cit., p. 17. (٢)

ويضرب مثالا لهذه القواعد القانونية بالإعلان وبرنامج العمل الملحقين بإقامة نظام اقتصادي

دول جديد .

U.N. Document (TD/221/Rev.1) p. 29.

Leland M. Goodrich, The United Nations in a Changing World, (٣) Op. Cit., p. 271; J.G.H. Halstead, Global interdependence, International Perspective, The Canadian Journal on World Affairs, September/October, 1980, p. 5.

## المطلب الثالث

### التداخل وتشابك المشكلات الدولية

لقد أصبحت المشكلات التي يواجهها عالم اليوم ، تتميز بعالمية النطاق من حيث نشأتها وآثارها بحيث لا يمكن مواجهتها الا من خلال العمل المنسسق الجماعي (١) . ومن ذلك مشكلات الغذاء ، والطاقة ، والبيئة ، وانعدام الأمن والاستقرار .

وبغض النظر عن الأسباب المتعددة والآثار الممتدة لهذه المشكلات ، فإن ثمة حقيقة مهمة ينبغي أخذها في الاعتبار ، وهي أن هذه المشكلات وغيرها ، بعد أن كان يتم تناولها في الماضي على أساس قطاعي في الاغلب الأعم ، أي معالجة كل قطاع على حدة - فقد أصبحت العلاقات بين هذه المشكلات تنسج بالتشابك والتداخل الى الدرجة التي أصبح معها تحديد مدى وطبيعة الارتباط بين قضايا السياسة الخارجية يمثل تحديا كبيرا لصانعي القرار في العلاقات الدولية . فغلى سبيل المثال لا الحصر يرتبط مثلا بقضية الانتشار النووي عدد كبير من القضايا بعلاقة تأثير وتأثر : -

فهى ترتبط بمشكلة الطاقة في ضوء ما تمثله الطاقة النووية من بديل لتوليد الوقود ، وفي ضوء الاستخدامات السلمية الممكنة للطاقة النووية . كما ترتبط بها مشكلة الغذاء من حيث أن النقص في مورد مهم كالغذاء قد يجعل من السهل تخيل مواقف تكون فيها الدول ذات المفاعلات النووية على استعداد لبادلتها بمثل هذه الموارد . كذلك ترتبط الشركات متعددة الجنسية بقضية الانتشار النووي بسبب التورط الشديد لمثل هذه الشركات في صناعة القوة النووية ، مما يخلق بدوره صعوبات أمام الحكومات في ادارة وتنظيم مثل هذه العملية . وترتبط قضية الفقر والغنى والدول المتقدمة والدول « النامية » بقضية الانتشار النووي ، من حيث أن المفاعلات النووية لا تمثل فقط مصدرا

---

(١) يقصد بعالمية النطاق « أن المشكلة العالمية من صنع سلوك معظم دول العالم ان لم تقل كلها ، ولذلك فآثارها تشمل العالم كله ، لا يقتضي الضرورة ، وانما نتيجة لسوء الادارة أو نقص الاهتمام بالناظر المتعلقة بالمشكلة . ويقصد بالعمل المنسق الجماعي « أن المشكلة قد أصبحت تتطلب حلا عالميا من خلال عمل موحد ، بالنظر الى بلوغ منافع طويلة الأمد . ولا يعنى العمل المنسق أن الكل يفعلون نفس الشيء » . وانما « يجب أن يفعل كل ما يخصه فخصبه في إطار المهمة المطلوبة » . انظر في ذلك

Ervin Laszlo, Global Goals and The Crisis of The Political Will, Journal of International Affairs, Vol. 31, No. 2, Fall/Winter, 1977, pp. 202-203.

ممكنا الطاقة بالنسبة للدول النامية ، وأما كذلك مصدرا ممكنا لاكتساب مكانة دولية وداخلية . وأخيرا لا يمكن معالجة مشكلة الطاقة بمعزل عن القضايا الأخرى التي ترتبط بالنقد والمال ، كخلق الاحتياط ، وتمويل المدفوعات ، ومساعدة التنمية ، فضلا عن مشكلة نضوب الموارد الطبيعية على المستويين القومي والدولي (١) .

وثمة ارتباط شديد بين قضيتي التنمية ونزع السلاح . فنزع السلاح ينظر إليه على أنه لا يعدو فحسب أن يمثل جانبا حيويا من جوانب النشاط والجهود الدولية من أجل أقرار نظام أفضل للسلم والأمن الدوليين ، وإنما كذلك يمثل جهدا متميزا في محاولات اصلاح النظام الاقتصادي والاجتماعي الدولي . ولهذا كانت العلاقة بين نزع السلاح والتنمية موضوعا للدولات ومفاوضات وجهود دولية منذ أعوام مضت ، بهدف ايجاد وسائل عملية لتخفيض ميزانية التسليح ، وتحويل الموارد الناجمة عن ذلك للمجالات التي تحتاج إليها التنمية (٢) . وينطبق نفس الشيء على قضايا أخرى عديدة ، كقضية النقد الدولي التي يرتبط بها نقص البترول ، وتنمية العالم الثالث والشركات متعددة الجنسية .

والأكثر من ذلك أن القضية الواحدة قد تنطوي على ازدواجية أو أكثر في المعالجة الأمر الذي يقتضى لذات القضية أن تعالج مرتين أو أكثر على نحو مختلف . فالشركات متعددة الجنسية مثلا تعمل من ناحية كقنوات لنشر التكنولوجيا وتحويل الإنتاج . كما قد تسعى من ناحية أخرى لحماية بيئة وطنية من التهديدات السياسية والاجتماعية . ولكنها قد تذهب في ذلك الى حد تقديم الرشوة والتأثير على أنماط المستهلكين . وغالبا ما تكون سببا في توليد احتكاكات داخل الدول النامية ، حتى لينظر إليها على كونها رموزا للامبريالية ، بالرغم من أنها ليست وكالات حكومية (٣) .

ومن الطبيعي أن قضايا ومشكلات من هذا القبيل ، تتسم في علاقاتها بالتداخل والتشابك ، لا يمكن لها أن تعالج على أساس انفرادي ، وإنما فقط من خلال حملة واسعة النطاق واطار شامل من حيث التصورات والمؤسسات ،

(١) Report of the Secretary-General On The Work Of The Organization, 1979, p. 13.

(٢) Report of the Secretary General on the Work of the Organisation, 1977, p. 14.

(٣) David A. Baldwin, Op. Cit., pp. 18-19622; C. Wilfred Jenks, Economic And Social Change, Op. Cit., p. 481.

• ويرى أن الإمينة للتزايعة "للك" الشركات "الغلب" ولحق "لغة" ننزرو لها ، كقضية أساسية في تطوير القانون الدولي لكي يعالج على نحو فعال العلاقات عبر الوطنية .

وهو ما يتطلب تعديل البنيان الهيكلي لنظام الأمم المتحدة ، من حيث كونها تمثل منطق العمل الجماعي من جانب ، كما أنها تمكن من خلال المفاوضات الجماعية من التوصل الى اتفاقات وبرامج عمل تستهدف مواجهة هذه المشاكل بأسلوب منسق جماعي ، من جانب آخر (١) .

خلاصة القول ، أن التطورات السابقة قد جعلت من عالم اليوم عالماً يختلف اختلافاً جوهرياً عن عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية . كما أبرزت للعيان أن النظام المؤسسي للتعاون الدولي الاقتصادي ، والمؤسس في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية قد أصبح نظاماً لا يستطيع بوضعه الحالي مواجهة مشاكل العصر ، أو تحدي مشاكل الغد .

## المبحث الرابع

### موقف المنظمة الدولية من التطورات الأخيرة

كان من الطبيعي أن تنعكس التطورات السابق الإشارة إليها في المبحث السابق على المنظمة الدولية باعتبارها منظمة عالمية تتأثر بما يحدث بين أعضائها من تعاملات ، وتعمل في بيئة دولية سمتها الأساسية التغير المستمر .

وهكذا وجدت المنظمة الدولية نفسها في ذكرائها الثلاثين - على مفترق الطرق : أما الاستجابة للتطورات الحادثة في النظام الدول ، فتفسير بذلك نحو الازدهار ، وأما أنها متواجبه بأزمات تقضي عليها كما حدث لسابقتها عصبية الأمم من قبل . وكان اختيار طريق « الإصلاح والتطوير » هو الحل الأفضل ، وذلك للمعدي من الأسباب :

أولا : رغم كل نقائص الأمم المتحدة وفشلها في نواح كثيرة ، فانها لاتزال تشكل أحد الأدوات الرئيسية لحل المشاكل الدولية ، كما لا تزال رمزا للتعاون والتنسيق البناء بين الدول (١) .

ثانيا : المشكلات الأساسية التي تواجه البشرية والمتعلقة بالطاقة والغذاء والبيئة والنقد والتنمية هي مشاكل ذات طبيعة متشابهة ، لا يمكن مواجهتها الا من خلال عمل جماعي . ولعل المكان المنطقي لهذا العمل هو منظمة الأمم المتحدة ، والتي تتسم بعالمية النضوية ، وبعمومية المقصد . وإذا كانت الأمم المتحدة قد أثبتت فعالية محدودة في الماضي بسبب صدور قرارات لا تتمتع

---

U.N. Document (A/AC.182L./2) p. 7; The Report Of The Secretary-General On The Work of the Organisation, 1977, p. 23.

يقوة النفاذ ، أو بالتأييد اللازم ، فانها باعادة تشكيلها وتطويرها قد تصبح مؤسسة مرغوبا فيها الى حد كبير لتشجيع المفاوضات الدولية والتوصل الى اساس رضائي للتعاملات الدولية (١) .

ثالثاً : المواجهة بين الشمال الغني والجنوب الفقير تشكل أهم القضايا المعاصرة ، وسيظل لها دور كبير في المستقبل على مسرح الأحداث الدولية . وهذه المواجهة تتميز بعدة خصائص ، من شأنها تزايد أهمية نظام الأمم المتحدة ، كإطار تحث فيه هذه المواجهة فهي :

أولاً : مواجهة بين مجموعات من الدول مختلفة الأحجام والأشكال وليست بين قوى رئيسية كما هو شأن المواجهة السوفيتية الأمر نكبة .

ثانيا : لا ترتبط هذه المواجهة بقضايا استراتيجية ، فيكون الأمر بصدها اما سلا واما حربا كما هي الحال في الحرب الباردة .

ثالثاً : لا تعد هذه المواجهة تعبيراً عن اختلاف في وجهات النظر الايديولوجية ، يرتبط بفلسفات سياسية ، وإنما هي في حقيقتها تعكس اختلافاً في المصلحة العامة ، يرتبط بمستويات متناقضة للحياة .

يترتب على هذه الخصائص أن هذه المواجهة تتجاوز التقسيمات الايديولوجية التقليدية ، وتتطلب مناقشات ومفاوضات تحدث داخل منظمة عالمية تضم مجبوعات الدول أطراف المواجهة ، بغية التوصل الى توافقات وحلول تقوم على أساس رضائي .

من هنا تأتي أهمية تطوير نظام الأمم المتحدة بما يتيح من إمكانيات كثيرة للمفاوضات الجماعية ، ولا سيما إذا ما أريد لهذه المواجهة أن تظل مواجهة سلمية ، وأريد لأهداف النظام الاقتصادي الدولي الجديد أن تتحقق (٢) .

J.G.H. Halstead, *Op. Cit.*, p. 5 ; U.N. Publications Sales No. (E. 75, II. (A) A, 7), p. 2 ; David A. Baldwin, *Op. Cit.*, p. 320.

Evan Laurd, *Op. Cit.*, p. 142 ; Gean Siotis, *The Future of U.N. Institutions And The emerging New International Order*, *Annals of International Studies*, Geneva 1978, Vol. 9, pp. 115-119. (1)

ويؤكد أهمية دور نظام الأمم المتحدة في هذا الصدد ، وأن المحاولات التي بذلت لنقل المراهقة من الشمال والجنوب خارج إطار المنظمة الدولية (بمبادرة في جنيف) باريس للتعاون الاقتصادي (لقد قامت بالقضاء على...)



## المطلب الأول

### « موقف الدول الأعضاء من تطوير المنظمة الدولية »

على الرغم من أن جميع أعضاء المنظمة الدولية قد اختاروا لها طريق الإصلاح والتطوير الذي يعكسه حقائق العصر ، فإن أهدافهم المتوخاة من وراء عملية التطوير جاءت متباينة تعكس إلى حد كبير ، مصالح واهتمامات كل منهم على حدة . ويمكن التمييز في ذلك بين ثلاثة مواقف رئيسية :

١ - موقف الدول النامية : يحصل الدول النامية على استقلالها ، وانضمامها إلى المنظمة الدولية ، أضحت تتمتع بالأغلبية العديدة داخل المنظمة الدولية ، وترتب على ذلك اتجاه المنظمة في أعمالها وبرامجها إلى التعبير عن مصالح واهتمامات هذه الدول (١) . إلا أن كل الجهود التي بذلت من قبل المنظمة الدولية لم تنفض إلى تحسن ملموس في أوضاع شعوب العالم الثالث ، ولا في علاقات دوله الاقتصادية مع الدول المتقدمة . وتطور أدراك الدول النامية للإبعاد الحقيقية للموقف المشته في الآتي :

أولاً : ترى الدول النامية في نظام الأمم المتحدة بأجهزته ومنظباته ، أفضل الوسائل للتعريف بمطالبها الضاغطة في القضاء على الآثار النهائية للاستعمار ، والتمييز العنصري فضلاً عن تحقيق تنميتها ، ولا سيما بالتأثير والضغط على القوى الكبرى المسئولة وحملها على اتخاذ الأعمال التي يتطلبها تحقيق هذه المطالب (٢) .

ثانياً - يعود النظام الاقتصادي الدولي القائم ، وتنظيم أطواره والقواعد والمبادئ التي تحكمه إلى الفترة التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية مباشرة وما أملتته القوى الكبرى وخاصة الولايات المتحدة وبريطانيا من وثائق معينة كالاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ، والاتفاق بشأن نظام تقدي دولي تم التفاوض عليه في بريتون وودز . وفي ذلك الوقت لم تكن الدول النامية ولا الدول الاشتراكية في شرق أوروبا تتمتع بوزن أو نفوذ قوى في المفاوضات الاقتصادية الدولية . ومن ثم فبقية نتائج المواقف المنشئة للمنظمات ، التي تنظم القطاعات الكبرى في الحياة الاقتصادية الدولية ، تعكس مصالح واهتمامات الدول الصناعية

(١) انظر المطلب الخامس « بالاتجاه نحو العالمية » في المبحث الثالث من هذا الفصل (١٩٩٠)

Leland M. Goodrich, The United Nations In a Changing World, Op. Cit., p. 266.

الغربية التي يقوم نظامها على اقتصاد السوق ، ، واتخاذ القرارات داخل هذه المنظمات بالأغلبية المرجحة أو الموصوفة (١) .

٣ - ان حصول الدول النامية على الاستقلال السياسى لم يتح لها سوى التمتع بسيادة جزئية ، علما بأن هذا الاستقلال لم يستطع أن يقضى على اشكال الاستغلال والسيطرة التي كانت تخضع لها بصفة خاصة في النظام الاقتصادي الدولى . فالسيادة الحقيقية لا تعنى كما هو معلوم مجرد الاختيار الحر من قبل كل دولة لنظامها السياسى والاجتماعى ولكنها تستلزم كذلك ، حق كل شعب فى التمتع بحرية بموارده الطبيعية ، والسيطرة على كل نشاط اقتصادى فى أرضه ، والدفاع عن اقتصاده ضد أية تدخلات أجنبية (٢) .

٤ - ان الموقف المتميز لهذه الدول بالتبعية والتخلف الاقتصادى ، يرجع فى جزء كبير منه الى الاستغلال الفاحش لمواردها الطبيعية من قبل الدول المتقدمة . كما يرجع الى الهيكل الحالى للتجارة الدولية ، الذى يتسم بانهايار معدلات وشروط التبادل فى غير صالح الدول المضطرة للمساود الخام ، والمستوردة للمنتجات شبه المصنعة أو المصنعة (٣) .

٥ - تتحدد قروض ومساعدات التنمية التى تقدم للدول النامية أساسا وفق الاستراتيجيات السياسية والاقتصادية والايديولوجية للدول المتقدمة للمساعدة . ولا يوجد توزيع عادل لمجموع المنتجات وفق احتياجات السكان الوطنيين ومتطلبات التنمية (٤) .

٦ - ان الجهود الانمائية التى تبذلها الدول النامية يعوقها تقسيم دولى للعمل وتوزيع للقدرة على المساومة فى غير صالح الدول النامية ، وذلك فى اطار القانون الدولى التقليدى الذى تقوم مفاهيمه وقواعده على حماية علاقات القوة والسيطرة التى تفرضها الدول المتقدمة على الدول النامية (٥) .

٧ - ان العالم النامى أصبح أكثر ادراكا لنفسه كقوة سياسية من خلال مجموعة

---

Hussein Elmoguy, La justiciabilité Des Differends Economiques (١١)  
Internationaux, Thèse De Doctorat, L'école Des Gradues De L'université Laval, Juillet, 1979, pp. 116-117; U. N., Documents (TD/221/Rev, 1), p. 31.

Hussein Elmoguy, Op. Cit., p. 118.

Joseph-Lebrét, Op. Cit., p. 71.

Ibid, p. 72.

George Abi-Saab, Op. Cit., p. 65.

علم الانحياز. ، ويوصفه قوة اقتصادية من خلال مجموعة ال ٧٧ كمصدر  
للامدادات ، وكسوق للعالم المتقدم في النمو (١) .

٨. - ان عملية التنمية لا يمكن أن تتقدم على نحو مرض اذا كانت مجرد نتيجة  
ثانوية للنمو والرخاء في الدول المتقدمة . فهي تتطلب أكثر من مجرد نقل  
موارد عن طريق المعونة أو المساعدة الانمائية . ولا بد من احداث تحولات  
في الآليات والنظم السائدة التي تحكم العلاقات الاقتصادية الدولية (٢) .

٩. - ان المساواة في السيادة بين دول غير متكافئة في النمو ، لا تعدو أن تكون  
مساواة شكلية . لذا يجب ألا تقتصر على المساواة القانونية كأداة مجردة  
للدفاع عن السيادة وإنما يجب أن تؤدي بها المساواة الى تحقيق هدف  
معين ، هو القضاء على الهوة الاقتصادية بين الدول الصناعية وبلاد العالم  
الثالث ، وإلى تجريد العلاقات الاقتصادية الدولية من محتواها القائم على  
عدم المساواة ، وذلك تطبيقاً لحق كل دولة في المشاركة على نحو متساو في  
عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية الدولية (٣) .

لكل هذه الاسباب ، وقفت الدول النامية تطالب باعادة النظر في ميكل  
العلاقات الاقتصادية الدولية ، وقواعده النظام الاقتصادي الدولي ، والاطصار  
المؤسس للنظم للعلاقات الاقتصادية ، بما يضمن لهذه الدول النامية عدالة  
توزيع الثروة وتحقيق تنميتها ومشاركتها على نحو فعال وكامل في صياغة  
وتطبيق القرارات المتعلقة بالمشاكل الاقتصادية والمالية والتقنية العالمية .

وإذا كانت الدول النامية قد سعت الى اعادة توزيع القوة في نطاق نظام  
الأمم المتحدة ، وفي محافل كثيرة كمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، ومنظمة  
الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، فإنها مع ذلك لم تستطع أن تحقق مطالبها  
الأساسية ، وهي لذلك تصر على اعادة تشكيل نظام الأمم المتحدة ، وخاصة في  
قطاعيه الاقتصادي والاجتماعي بما يمكن هذه الدول من خلق النظام الاقتصادي  
الدولي الجديد (٤) .

U.N. Document : (A/S - 11/5), pp. 6-8.

(١).

U.N. Document : (TD/221 Rev. 1), p. 2 ; 25 Ans de Nations Unies,  
Op. Cit., pp. 118-119.

(٢)

(٣) يقصد من ذلك الفاء مبدأ التصويت « الوزون » في مؤسسات كاليك الدولي وصندوق  
النقد الدولي وهو ما يعني أنه إذا تحقت المساواة في التصويت واتخذت القرارات على أساس  
الاعلبية . فإن الدول النامية ستتمكن من توجيه سياسات هذه الأجهزة بما يطق مصالحها  
وأمنيتها . وهو ما يفرض حتماً للولجة بينها وبين الدول المتكسكة بقواعد النظام القائم .  
Hussein Elmoguy, Op. Cit., pp. 123-124.

(٤) يرى البعض أن الدول النامية تصر على اعادة التشكيل لأن الأمم المتحدة تتيح للدول  
الضعيفة بيئة دولية أكثر مساواة ، وبين ثم إمكانية استخدامها كمرکز أساسى للمفاوضات وللمساعدة =

## موقف الدول الغربية :

على الرغم من أن هذه الدول - وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية - ترى أن القرارات المتخذة في « برتيسون وودز » وفي « سان فرانسيسكو » بخصوص توزيع القوة في نطاق نظام الأمم المتحدة لازال صالحة لإدارة وتنظيم العلاقات الدولية على الرغم من ذلك ، فإنها لا تقنع بتشكيل المنظمة البولية على الصورة الحالية ، وترى ضرورة إعادة تشكيلها للأسباب التالية :

١ - انهيار الاغلبية العديدة التي كانت تتمتع بها الولايات المتحدة داخل المنظمة الدولية وتزايد عدم التوافق بين القوة التصويتية من ناحية ، والقوة الاقتصادية والعسكرية من ناحية أخرى (١) .

٢ - أن استجابة الأمم المتحدة للمبادرات الأمريكية أصبحت أقل محاباة ، سواء على المستوى السياسي ، وهو ما تمثل في عدم إضفاء الشرعية على السياسات المعادية للشيوعية ، أو على المستوى الاقتصادي والاجتماعي ، وهو ما تمثل في سيطرة قضايا التنمية على مناقشات الأمم المتحدة - الأمر الذي اضطرت معه الولايات المتحدة الى التراجع عن موقف القيادة المعتاد داخل المنظمة الدولية الى موقف الدفاع (٢) .

٣ - ترى الدول الغربية ضرورة تنسيق أنشطة التنمية الاقتصادية في نطاق نظام الأمم المتحدة . فمن الواضح أن هذه الأنشطة لا تتميز بالتنظيم كما أنها تفتقر الى إجراءات التقييم الفعالة وأساليب الإدارة الحديثة . وكذلك يستدعي الأمر ضرورة الحد من تعدد المنظمات والأجهزة وما يترتب على ذلك من انتفاص الفعالية من زاوية الإدارة والميزانية ، ومن أضعاف سلطات واختصاصات الأجهزة التقليدية للمفاوضات الدولية (٣) .

٤ - تدرك الدول الغربية الصناعية أن مشاكل الانكماش والبطالة والتضخم التي ظلت تواجهها على مدى السنوات الماضية ، ليست مجرد مشاكل

---

الرأي الباع 42 ، Gean Siotis, Op. Cit., p. 42. وواضح أن هذا رأى ينطلق من الفراض اسماء. مؤداه أن أولئك الذين يتبعون الهيكل القائم للنظام الدولي لا يمكنهم إحداث التحولات التي من شأنها ضمان إعادة توزيع القوة - حتى بالمعنى الضيق - بطريقة عادلة منصفة ، دون أن يوط في مواجهة سياسية لا طالة لهم بها .

David A. Baldwin, Op. Cit., p. 321; Evan Laurd, Op. Cit., p. 6; (١)  
Leland M. Goodrich, The U.N. In a Changing World, Op. Cit., p. 262;  
J. H. Richards, Op. Cit., p. 6.

Robert E. Riggs, Foreign Policy and U.S./U.N., New York, 1971, (٢)  
p. 295.

Ronald I. Meltzer, Restructuring the U.N. System, International (٣)  
Organization, Vol. 32, No. 4, 1978, pp. 295-297.

دورية ، وانما هي مشاكل يتطلب حلها القيام بتغييرات أساسية معينة .  
ذات طابع هيكلي (١) .

٥ - يمكن للولايات المتحدة ، على الرغم من خيبة أملها في المنظمة الدولية وهزائنها المتكررة داخلها ، أن تعاود القيام بدور قيادي كما كان الحال في الخمسينات والستينات ، وذلك من خلال التنسيق مع مواقف دول العالم الثالث وإيجاد مجالات للاهتمام المشترك ، آخذة في الاعتبار حاجة الدول النامية للمساعدة ، ورغبتها في احترام الذات (٢) .

على انه اذا كانت القوى الغربية ، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، تفق من تطوير المنظمة الدولية موقفا إيجابيا ، فانها مع ذلك تصر على أن يتم التطوير في ضوء اعتبارات تنبع من مصالحها الذاتية . **ومن ذلك .**

١ - الإبقاء على القواعد الأساسية التي تحكم النظام الاقتصادي الدولي .  
ومن ذلك نظام اتخاذ القرارات في المنظمات الاقتصادية الدولية كالبنك الدولي ، وصندوق النقد الدولي ، انطلاقا من إيمانها بأنه اذا كان من حق الدول النامية أن يكون لها صوت ودور في النظام الدولي ، ولا سيما في القرارات المؤثرة عليهم .

UN Document : (TD/221/Rev. 1) p. 2. (١)  
Robert E. Riggs, Op. Cit., p. 296; J.G.H. Holstead, Op. Cit., p. 5; (٢)  
Leland M. Goodrich: The U.N. In a Changing. World, Op. cit., p. 272  
والواقع أنه منذ أوائل السبعينات . يول الكتاب الأمريكيون المزيد من الدراسة للعلاقة بين الولايات المتحدة والأمم المتحدة انظر : في هذا الشأن :  
David A. Baldwin, Op. Cit. :  
حيث يعرض لاستراتيجيات عديدة يمكن أن تتبناها الولايات المتحدة في هذا الصدد :  
الانسحاب من المنظمة الدولية - اتخاذ موقف المعارضة - المشاركة الاختيارية - الإصلاح في بعض الأدوات - تحويل المنظمة الدولية الى حكومة عالمية . وينتهي الى تفضيل استراتيجية اصلاح النظام القائم .

B) Charles W. Maynes, Department of State Bulletin, Vol. 19, No. 2022, January, 1979.

ويعرض لمشكلة هبوط التأييد لموقف الولايات المتحدة داخل المنظمة الدولية . وهبوط تأييد الهيئات الأمريكية للمنظمة الدولية ويرجع ذلك الى اتهام الأمم المتحدة بأنها ضد إسرائيل واليهود والديمقراطية والأمريكيين . وبعض هذه التهم مطالب بدور قيادي تلعبه الولايات المتحدة من جديد في المنظمة الدولية .  
Robert E. Riggs, Op. Cit.  
ويقترح أن تقوم الولايات المتحدة بدور قيادي ، بتقديم برامج تصورية ، وإيجاد مجالات للاهتمام المشترك مع الدول النامية .

Earl C. Ravenal The Case for Strategic Disengagement, Foreign Affairs, April, 1973.

ويرى أن تقوم سياسة الولايات المتحدة على مفهوم الاتزان ، شارحا أن ذلك لا ينطوي على الرضى واللامبالاة - وانما هو قبول مواقف ونتائج .  
David A. Kay, Op. Cit.  
ويرى أن تقيم الولايات المتحدة موقفها في ضوء للتغيرات الجديدة ، وتعمل على استخدام المنظمة كأداة عامة في تحقيق سياستها .

Berkely E. Tompkins, The United Nations in Perspective. Hanover Institutions Press, Stanford University, 1972.

فان الدول التى يطلب اليها تقديم الموارد والمساعدات اللازمة لتنفيذ هذه القرارات ، يجب أن تمنح حقوقا تتعادل مع قوتها الفعلية (١) .

٢ - أن تكون قضية علم المساواة القائمة بين القوة التصويتية والقوة الفعلية جزءا هاما فى عملية التطوير . ذلك أنه من غير المنطقى أن تتحكم أغلبية - تمثل أقل من ٥٪ من سكان العالم - بأصواتها التى تفوق أسهاماتها فى المنظمة الدولية ، ضد ارادة عشر دول أو اثنتى عشرة دولة تمثل ٩٠ ٪ من سكان العالم ، وتتمتع بالقوة الفعلية اللازمة لتنفيذ القرارات (٢) .

٣ - أن يتم تحقيق مطالب العالم الثالث من خلال المؤسسات القائمة ، دون أن يترتب على عملية الاصلاح أى تعديل فى قواعد النظام الاقتصادى الدولى فى غير صالح الدول الغربية (٣) .

### ٣ - موقف الدول الاشتراكية وبلاد شرق أوروبا :

من المعلوم أن موقف الاتحاد السوفيتى والدول الاشتراكية القليلة الدائرة فى فلكه - من المنظمات والأجهزة الاقتصادية الدولية كان متأثرا - منذ تأسيس الأمم المتحدة باعتبارات السيادة القومية ، وبالاختبارات الايدولوجية . فقد كان الاتحاد السوفيتى مقتنعا بأن مهمة المنظمة الدولية مهمة سياسية بصفة أساسية، بينما تتضمن المسائل الاقتصادية والاجتماعية بأى شكل أو صيغة . وأبدى فى هذا السبيل العديد من التحفظات بصدد السلطات والأجهزة المعنية بالتعاون الدولى الاقتصادى والاجتماعى بحيث لاتتعدى اختصاصاتها وسلطانها اصدار توصيات لاتتمتع بقوة نفاذ داخل إقليم أية دولة من الدول الأعضاء (٤) . ونتيجة للاعتبارات الايدولوجية البحتة ، قصر الاتحاد السوفيتى دوره فى البداية على مجرد العضوية فى المنظمات الفنية البحتة . أو ان شئت فقل على احتلال مقعد المستخف المزدرى لأهمية المجلس الاقتصادى والاجتماعى واللجان التابعة له . وأعقب ذلك بمقاطعة برامج المعونة الفنية والوكالات المتخصصة (٥) ، وعلم

(١) U.S. Address On Global Consensus and Economic Development,  
Cited in Hussein Elmoguy, Op. Cit., p. 123.

(٢) Evan Laurd, Op. Cit., p. 6.

(٣) George Ahi-Seab, Op. Cit., p. 62.

(٤) Walter R. Sharp, The U.N. Economic and Social Council, Columbia University Press, New York, 1969, p. 3 ; Gorge E. Taylor and Ben Cashman, The United Nations, The American Institute for Policy Research, Washington, 1966, pp 72-74.

(٥) من قبيل ذلك وكالة اليونسكو التى ينص دستورهما على أن الحرب تبدأ فى عقول الناس ، لا فى التراكيبات الفنية للاقتصاديات الرأسمالية .

انظر : اينيس ل. كلود ، المرجع السابق ، ص ٥٣٥ .

الانضمام للوكالات ذات الطابع الرأسمالي ، كالبנק الدول وصندوق النقد الدولي . هذا وإن أظهر الاتحاد السوفيتي في السنوات الأخيرة استعدادا متزايدا للمشاركة في معالجة الأمم المتحدة للمسائل الاقتصادية والاجتماعية . ومن ثم ، أولى اهتماما متزايدا لتطوير التجارة والعلاقات المالية مع الغرب . هذا الاهتمام الذي عبر عنه أول الأمر في مفاوضات واتفاقيات ثنائية ، مالمب أن أعقبها بدعوة الدول الاشتراكية ، وبلاد شرق أوروبا خاصة ، الى المطالبة باعادة النظر في تشكيل وأسلوب عمل الأجهزة والمنظمات الاقتصادية التي تعمل في نطاق نظام الأمم المتحدة .

### ويمكن أن نرجع ذلك للاتي :

١ - تزايد نصيب الدول الاشتراكية في التجارة الدولية نتيجة الانفراج الدولي وهو ما يعني عدم امكانية اغفال دورها في نظام الاقتصاد العالمي ، أو أن تتجاهل هي بدورها انعكاسات هذا النظام على أوضاعها الداخلية .

٢ - اتساع حجم المبادلات بين هذه الدول ودول العالم الثالث ، وهو ما يقتضى التخلى عن أسلوب اتفاقيات التعاون والتجارة الثنائية ، ووجوب دخول السوق العالمية في مفاوضات وعلاقات متعددة الأطراف تفضلها الدول النامية من أجل ضمان حريتها واستقلالها الاقتصادى .

٣ - أن التعامل مع الدول النامية على أساس الأسعار العالمية يقتضى وضع نظام عالمى للأسعار يحول دون استمرار تقلباتها الحادة ، ويسمى الى الحد من هذه التقلبات .

٤ - أن تزايد دور الدول الاشتراكية في المعاملات الاقتصادية الدولية قد أصبح يبنى بالضرورة أن تصبح هذه الدول أكثر ايجابية في معالجة قضايا هامة كقضايا التجارة والنقد والتمويل . وبذلك تستطيع أن تنفذى آثار التضخم العالمى (١) .

٥ - تفرض كثير من الآليات الدولية التي تعوق تجارة الدول النامية ، مثل الحد من الوصول الى الأسواق ، ومشاكل التمويل ، وما الى ذلك ، قيودا على الفرص المتاحة أمام الدول الاشتراكية - ولاسيما في بلاد شرق أوروبا - لتنمية طاقاتها التجارية (٢) . لهذه الأسباب مجتمعة ، ترى الدول الاشتراكية وجوب إعادة النظر في هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية ، ومنها الاطار المؤسسى

(١) د. اسماعيل صبرى عبد الله ، ارجع السابق ، ص ١٦ - ١٨ .

U.N. Documents (T.D./221/Rev. 1), P. 30.

(٢)

المنظم لهذه العلاقات ، بما يعكس الدور المتزايد للدول الاشتراكية في العلاقات الاقتصادية الدولية .

على أن قمة اعتبارات يتعين أخذها بعين الاعتبار في صدد موقف هذه الدول من تطوير المنظمة الدولية في قطاعيها الاقتصادي والاجتماعي :

**أولاً :** أن هذه الدول تسعى الى تعديل قواعد النظام الاقتصادي الدولي ، بطريقة مختلفة عن غيرها من الدول الرأسمالية في هذا السبيل . فهي وان سعت الى المشاركة الكاملة دون تمييز ، الا أنها لا تميل الى تغيير هذا النظام تغييراً جذرياً ليتواءم مع مصالح بلاد العالم الثالث بصفة أساسية . وبعبارة أخرى ، فإن الدول الاشتراكية - وأن شاركت دول العالم الثالث مطالبها بخصوص إعادة النظر في القواعد المشكلة للنظام القانوني الدولي والقانون الذي يحكم العلاقات الدولية والذي وضعت قواعده ومؤسساته وفق القيم الرأسمالية ، الا أنها لا تتماشى مع مواقف بلاد العالم الثالث . بصدد القانون الدولي للتعاون . فالدول النامية تعلق أهمية كبرى على هذا القانون كأداة لترجمة مبدأ المساواة في السيادة الى حقيقة واقعة . أما الدول الاشتراكية فتصر - وبالإلحاح - على الإبقاء على التمييز بين قوى كبرى وأخرى ضئيلة (١) .

**ثانياً :** تعارض هذه الدول أية محاولة لإعادة التشكيل يترتب عليها تقوية مركز الأغلبية العديدة التي تتمتع بها الدول النامية حالياً ، وذلك خوفاً من أن تهدد مصالحها على نحو ما حدث من جانب الأغلبية الغربية (٢) .

**ثالثاً :** تصر الدول الاشتراكية على أن يتم الإصلاح والتطوير في ضوء الميثاق القائم مادام هذا الميثاق يتيح امكانيات وطاقات لم يتم استغلالها بعد (٣) .

**رابعاً :** يوجد بين الدول الاشتراكية والدول الغربية الصناعية حد أدنى من قواعد السلوك ومن القيم المشتركة ، وهو ما يعني وقوفهما ضد محاولات الدول النامية إحداث تغييرات جذرية ترمي الى إقامة نظام اقتصادي دولي جديد

George Abi-Saab, Op. Cit., pp. 62-63.

(١)

Evan Laurd, Op. Cit., p. 6.

(٢)

(٣) نعل سبيل المثال ذكر ممثل الجمهورية الكرواتية الاشتراكية السوفيتية أثناء مناقشات اللجنة المختصة لإعادة التشكيل أنه ينبغي على الهيكل الجديد للأمم المتحدة أن يعكس الطابع العالمي للمنظمة ، ومبدأ المساواة بين جميع الدول في الحقوق والذي يعد أحد الجوانب الأساسية في النظام الاقتصادي الجديد . غير أنه أكد ضرورة أن تنقيد كافة تدابير إعادة التشكيل تقييمها دقيقاً بالميثاق وأن تقيّد الى أقصى درجة ممكنة من الامكانيات التي يتيحها الميثاق . كما ذكر ممثل بولندا أنه ينبغي أن تراعى التغييرات الهيكلية على نحو تام المصالح المشروعة لجميع الدول على أساس المساواة والمصلحة المتبادلة على أن يتم الإضطلاع بهذه المهمة بطريقة تتفق مع ما تنص عليه الميثاق .



بالمعنى الصحيح ، أو أن شئت فقل على نحو لا يقبله أولئك الذين يسيطرون على النظام القائم (١) .

هكذا يمكن القول أنه من استعراض مواقف مجموعات الدول المختلفة من تطوير المنظمة الدولية ، يتضح لنا أن الرغبة في التطوير قد أصبحت القاسم المشترك بين هذه المجموعات ، وإن كانت الأهداف المتوخاة من وراء عملية الإصلاح متناقضة إلى حد كبير .

فالدول النامية تستهدف الوصول إلى منظمة يمكنها من خلق نظام عالمي جديد أكثر عدالة ومساواة ، بينما الدول الغربية تستهدف أن تعكس عملية الإصلاح نوعاً من المساواة بين القوة التصويتية والقوة الفعلية . أما الدول الاشتراكية فتهدف إلى أن تعكس هذه العملية دورها المتزايد في العلاقات الاقتصادية الدولية ، وأن تضمن من خلال ذلك إقامة نظام اقتصادي جديد قائم على ضرب من العدالة ويبقى في ذات الوقت على التمييز بين القوى الكبرى والقوى الصغرى كما هو حادث في إطار الميثاق القائم .

ولاشك أن هذا التباين في الأهداف سوف ينعكس على مواقف الدول من القرارات والتوصيات المتعلقة بعملية التطوير .

## المطلب الثاني

### مظاهر استجابة المنظمة الدولية

غني عن البيان أنه إذا كان أعضاء المنظمة الدولية قد اختاروا لها طريق الإصلاح والتطوير استجابة للتطورات الحادثة في النظام الدولي ، فقد تمثلت استجابة المنظمة الدولية لهذا المطلب في عقد الدورات الخاصة ، وفي اعتماد مقررات اتخذت بطريق التوافق الجماعي ، أو في تكوين لجان ومجموعات عمل تستهدف في مجموعها التوصل إلى مقترحات وتوصيات من شأنها جعل المنظمة الدولية أكثر قدرة على تحقيق التعاون الدولي بطريقة شاملة فعالة ، أو أن شئت

١- (A/AC. 179/SR. 4) ; (A/31-34-Add. 1), pp. 37-38.  
٢- Gean Siotis, Op. Cit., p. 111.

فقل أكثر استجابة لمطالب الاعلان وبرامج العمل الخاصة باقامة نظام اقتصادى  
دولى جديد .

**اولا :** ففي ابريل ومايو ١٩٧٤ ، عقدت الدورة الخاصة السادسة للجمعية  
العامة بناء على طلب مجموعة السبعة والسبعين لمناقشة قضية المواد الأولية  
والتنمية . وقد أسفرت مناقشات هذه الدورة عن اقرار وثيقتين ذاتي أهمية  
قصوى ، وهما الاعلان وبرنامج العمل المتعلقان باقامة نظام اقتصادى دولى  
جديد (١) .

ولا شك أن اعتماد هاتين الوثيقتين يعد مؤشرا بالغ الأهمية على ما حدث  
من تطور فى تاريخ العلاقات الاقتصادية الدولية ، يعبر فى مجموعة ( من خلال  
ما توصلت اليه الوثيقتان من أحكام) عن ضرورة اقامة نظام اقتصادى دولى جديد  
يتسم بالعدل والانصاف ، الأمر الذى تستهدفه فى الوقت ذاته اعادة تشكيل  
نظام الأمم المتحدة على ماسيأتى فيما بعد .

**ثانيا :** فى الدورة (٢٩) سنة ١٩٧٤ ، تم اقرار ميثاق حقوق الدول  
وواجباتها الاقتصادية كوثيقة تضع عددا من المبادئ الأساسية فى حكم العلاقات  
الاقتصادية الدولية (٢) .

**ثالثا :** تكوين مجموعة صغيرة من الخبراء للقيام بدراسة تتضمن المقترحات  
الخاصة بالتغييرات الهيكلية المطلوب ادخالها فى نظام الأمم المتحدة ، بهدف جعلها  
أكثر قدرة على معالجة مشاكل التعاون الدولى بطريقة شاملة وفعالة (٣) .

**رابعا :** انشاء لجنة تعنى بميثاق الأمم المتحدة ، ودراسة المقترحات المقدمة  
من الحكومات الاعضاء بشأن تعزيز دور المنظمة الدولية فى صيانة وتدعيم السلم  
والأمن الدوليين ، واثاء التعاون بين جميع الدول ، وتوطيد قواعد القانون الدولى  
فى العلاقات الدولية (٤) .

**خامسا :** اتخاذ العديد من القرارات التى تناشد مختلف الأجهزة المعنية  
بالتعاون الدولى الاقتصادى والاجتماعى القيام باجراءات قصيرة وطويلة الأجل  
لترشيد أعمالها بما يمكنها من تحقيق النظام الاقتصادى الدولى الجديد (٥) .

---

(١) القراران ٣٢٠١ ، ٣٢٠٢ ( د - ١ - ٦ )

(٢) القرار ٣٢٨١ ( د - ٢٩ ) .

وسوف نورد عرضا وتحليلا لهذه الوثائق فى الفصل الرابع من الباب الثانى .

(٣) القرار ٣٣٤٣ ( د - ٢٩ ) .

(٤) القرار ٣٣٤٦ ( د - ٢٩ ) .

(٥) قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعى رقم ١٧٦٨ ( د - ٥٤ ) ، وقرار الجمعية العامة

٣٣٤١١ ( د - ٢٩ ) .

**سادسا :** فى سبتمبر سنة ١٩٧٥ ، عقدت الدورة الخاصة السابعة للجمعية العامة للائماء والتعاون الاقتصادى الدولى \* والواقع ، أن هذه الدورة تشكل نقطة تحول لها أهميتها فى تاريخ الأمم المتحدة ، حيث اتخذ فيها قرار بالتراضى العام Consensus ينطوى على مجموعة شاملة من السياسات الرامية الى اعطاء وجهة جديدة للانشطة الاقتصادية الدولية ، فضلا عن تقويم اختلالات التوازن الهيكلى ، واستحداث نظام أكثر انصافا لفائدة المجتمع الدولى بأسره (١) .

**سابعا :** انشاء لجنة خاصة Ad Hoc لاعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعى فى نظام الأمم المتحدة ، بهدف تقديم توصيات ومقترحات مفصلة بصدد عملية اعادة التشكيل (٢) .

كذلك يتضح من ردود فعل المنظمة الدولية فى هذا الصدد ملاحظتان اساسيتان :

**الأولى :** تتمثل فى أن جميع ردود الفعل هذه تدور حول محورين اساسيين :

- ١ - اقامة نظام اقتصادى دولى جديد يتسم بالعدل والانصاف .
- ٢ - اصلاح البنيان الهيكلى لنظام الأمم المتحدة من أجل التقدم نحو تحقيق هذا النظام .

**الثانية :** تتلخص فى أن مظاهر الاستجابة لهذه التطورات من جانب المنظمة قد جعلت من تطوير المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، واحداث تغييرات بعيدة المدى فى طرق عمله ووظائفه ، أحد الشروط اللازمة لتقوية الهيكل الرئيسى للأمم المتحدة ، وتمكينها من القيام بدور فعال فى ادارة وتنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية :

**فالجمعية العامة :** فى قراراتها ٣٣٤١ ( د - ٢٩ ) ، ٣٣٦٢ ( د - ١٥ ) ( ٧ ) ناشدت المجلس ترشيد أعماله من خلال اتخاذ اجراءات قصيرة وطويلة الأجل .

**ومجموعة الخبراء :** ضمننت تقريرها المقدم فى مايو ١٩٧٥ عددا من التوصيات بصدد لائحة وبرنامج عمل المجلس ، واجراءات التفاوض داخل هذا المجلس ، فضلا عن نوع ومستوى التمثيل ، والأجهزة التابعة له ، واختصاصاته .

**أما اللجنة المختصة لاعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعى فى نظام الأمم المتحدة** فقد جعلت من دور وكيفية اضطلاع المجلس بمسئوليته فى

(١) القرار ٣٣٦٢ ( د - ١٥ ) ( ٧ ) .

(٢) القرار ٣٣٦٢ ( د - ١٥ ) ( ٧ ) الفرع السابع .

إطار الميثاق أحد مجالات بحثها ودراساتها الرئيسية . وقدمت توصياتها بصدد جميع جوانب عمل المجلس ووظائفه ، وهي التوصيات التي اعتمدتها الجمعية العامة بموجب قرارها ١٩٧ ( د - ٣٢ ) في ديسمبر ١٩٧٧ .

**وأما المجلس الاقتصادي والاجتماعي :** فقد قام من جانبه ( وطبقا لقراره ١٧٦٨ ( د - ٥٤ ) ، وقرار الجمعية العامة ٣٣٤١ ( د - ٢٩ ) ، ٣٣٦٢ ( د ١ - ٧ ) بعملية ترشيد لأعماله ، باتخاذ إجراءات قصيرة وطويلة الأجل .

وقد شملت عملية الترشيح التي قام بها المجلس من جانبه ، استعراض الاتفاقات المنظمة للعلاقات القائمة مع الوكالات المتخصصة ، واختصاصات الأجهزة الفرعية للمجلس . بما في ذلك أجهزة البرامج والتنسيق والنظام الداخلي للمجلس وهيئاته الفرعية ، وطرق عمل المجلس ، وجدول أعماله ، وخطط اجتماعاته .

وفيما يأتي من أبواب وفصول في هذه الدراسة نهدف الى تتبع مختلف الجهود المعنية بتطوير المجلس ، بدءا بمجموعة الخبراء المعنية بتقديم المقترحات الخاصة بإقامة هيكل جديد للتعاون الدولي الاقتصادي والاجتماعي ، ومرورا باللجنة المتخصصة لإعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي ، وانتهاء بدور المجلس ذاته في ترشيد أعماله . وذلك بهدف التعرف على ما يمكن للمجلس أن يحققه من خلال عملية التطوير هذه ، كأن يستعيد مكانته في نطاق نظام الأمم المتحدة كجهاز رئيس لتحقيق التعاون الدولي الاقتصادي والاجتماعي ، وأن يضطلع بدور رئيسي في إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

## الباب الأول

إنجازات المجلس الاقتصادي والاجتماعي وحدود شاعليته



## انجازات المجلس الاقتصادي والاجتماعى وحدود فاعليته

يتطلب الوقوف على مدى فاعلية المجلس الاقتصادي والاجتماعى وجوب التعرف أولا على تكوين العضوية داخل هذا المجلس ، ونظام التصويت واتخاذ القرارات فيه هذا فضلا عن مدى وطبيعة اختصاصات وسلطات هذا المجلس . كما يتطلب الأمر فى المقام الثانى عرضا تحليليا لانجازات المجلس كجهاز منسق، وكجهاز مسئول عن قطاع من العمل فى المجال الاقتصادي والاجتماعى ، عبر السنوات الماضية . وذلك حتى يتسنى لنا أخيرا التعرف على ما اذا كان المجلس قد قام بالدور المنوط به ، أم أن هذا الدور قد شابه التصور وعدم الفعالية .

وفى ضوء هذه الاعتبارات قسمنا هذا الباب الى ثلاثة فصول رئيسية :

فصل أول : نظام المجلس ووظائفه .

فصل ثان : انجازات المجلس فى الفترة السابقة .

فصل ثالث : فاعلية المجلس .

## الفصل الأول

### نظام المجلس الاقتصادي والاجتماعى ووظائفه

ان التعرف على نشأة المجلس الاقتصادي والاجتماعى وتكوين العضوية فيه، ونظام التصويت واتخاذ القرارات داخل هذا المجلس ، وأجهزته المساعدة ، والعلاقة بينه وبين الأجهزة الأخرى المعنية بالتعاون الدولى الاقتصادى والاجتماعى ، فضلا عن الوقوف على وظائف وسلطات المجلس - كل هذه الجوانب من الأهمية بمكان فى تقييم فاعلية المجلس على أساس دقيق .

فتتبع النشأة وتشكيل العضوية يفيد فى معرفة الطبيعة القانونية للمجلس ، وكيف تتأثر أعماله بتركيب عضويته ، والوقوف على سلطاته واختصاصاته طبقا للميثاق هو أمر ضرورى لمعرفة مدى وطبيعة هذه السلطات ومن ثم امكانيات عمل المجلس . كذلك من الأهمية بمكان معرفة ما اذا كانت الأجهزة المساعدة للمجلس قد خففت من عبء العمل الملغى على عاتق هذا المجلس .

وأخيرا نرى أنه من الضروري معرفة ما اذا كان نمط العلاقة القائم بين المجلس والأجهزة الأخرى قد سهل مهمة المجلس أم أنه قد حال دون تحقيق المجلس لوظائفه .

فى ضوء ذلك يقع هذا الفصل فى خمسة مباحث رئيسية ، تلى أولا بأول على ما سياتى .



## الملحق الأول

### النشأة والعضوية والتمثيل

#### المطلب الأول

#### نشأة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

استحدثت نظام الأمم المتحدة قيام المجلس الاقتصادي والاجتماعي كأحد الأجهزة الرئيسية للمنظمة الدولية ، حيث لم يكن لمثل هذا المجلس سابقة في عهد ونظام عصبة الأمم (١) .

وقد كان لتجربة عصبة الأمم في المجال الاقتصادي والاجتماعي ، وللظروف الدولية التي صاحبت تأسيس نظام الأمم المتحدة (٢) ، كبير الأثر في اعتراف مؤسسي نظام الأمم المتحدة بأهمية إقامة أجناس اقتصادية واجتماعية تنفذ تحقيقاً للأمن والسلام ، وبضرورة إقامة جهاز شبه تنفيذي لتأدية الوظائف التي لا تكون الجمعية العامة - بسبب حجمها ومهلها - قادرة على القيام بها .

---

(١) تنص م ٧ لقاعدة (٦) من الميثاق على أن تنشأ الهيئات الآتية فروعاً رئيسية للأمم المتحدة :  
جمعية عامة ، مجلس أمن ، مجلس اقتصادي واجتماعي ، مجلس وصاية ، محكمة عدل دولية ،  
أمانة - أمام م ٣٠ من عقد عصبة الأمم - فقد حصرت الفروع التي تنشأ للجمعية : جمعية عامة ،  
مجلس ، أمانة عامة دائمة .

(٢) انظر ص ٩ من الفصل التمهيدي .

ففي ديمبارتن أوكس ، قدمت الولايات المتحدة الأمريكية مقترحات تتضمن مشروعاً موجزاً لهيئة صغيرة تختص بتنسيق الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية تكون تابعة للجمعية العامة . وبعد مناقشات مطولة ، قبل المشروع الأمريكي (١) . وجاءت مقترحات ديمبارتن أوكس متضمنة طريقة تشكيل المجلس ، ونظام التصويت فيه ، وما له من وظائف وسلطات ، على أن يباشر وظائفه تحت سلطة الجمعية العامة بوصفه فرعاً تابعاً لها ، وإن كان لا يعد من الفروع الرئيسية للهيئة المزمع إقامتها .

وجاء مؤتمر سان فرانسيسكو فأدخل تصديلات جوهرية على مقترحات ديمبارتن أوكس فيما يتعلق بطبيعة المجلس والوظائف الموكولة إليه والسلطات المخولة له . ففيما يتعلق بطبيعة المجلس ، تقدمت مصر ومعها دول عديدة - باقتراح النص على اعتبار المجلس فرعاً رئيسياً من فروع الهيئة الدولية في صلب المادة التي تعدد تلك الفروع . وقبل الاقتراح وأثبت في المادة السابعة من الميثاق .

### الطبيعة القانونية للمجلس :

طبقاً لنصوص الميثاق يعتبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي أحد الفروع الرئيسية للأمم المتحدة ( م ٧ فقرة أولى ) . بيد أن من يتفحص أحكام الميثاق بدقة يلمس فرقا في الطبيعة القانونية بين الجمعية العامة ومجلس الأمن من جهة ، وبين المجلس الاقتصادي والاجتماعي من جهة أخرى .

فالجمعية العامة ومجلس الأمن فرعان رئيسيان للمنظمة الدولية بحق . وهما متساويان من حيث الطبيعة ، ومستقلان من حيث الوظيفة والسلطة والاختصاص ، وليس لأحدهما سلطان على الآخر . أما بالنسبة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي فالأمر ليس كذلك ، إذ يعمل في ظل سلطان الجمعية العامة وتحت إشرافها وتوجيهها ، وتخضع توصياته جميعاً لرقابة الجمعية العامة توطئة لقرارها أو رفضها . وهكذا نرى الفصلين التاسع والعاشر من الميثاق المعنيين

---

(١) كانت بريطانيا ترى أن مجلس الأمن يجب أن يكون مسئولا بصفة عامة عن المسائل الاقتصادية والاجتماعية ، وكان السوفيت يرون أن مهمة المنظمة الدولية الجديدة هي مهمة سياسية بالأساس ، وتتضمن المسائل الاقتصادية والاجتماعية بأى شكل أو صيغة وهو ما يكشف منه البداية فأن مواقف الدول بخصوص الطبيعة القانونية للمجلس ومدى وطبيعة السلطات المخولة له .

Walter R. Sharp, The U.N. Econoc., Op. Cit., pp 3-4.

د . حامد سلطان . المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة . مطبعة جامعة قزوين الأولى . القاهرة ، ١٩٥٣ .

بالتعاون الدولي الاقتصادي والاجتماعي يتضمنان من النصوص ما يدل دلالة قاطعة على أن التبعة الأولى في تحقيق مقاصد الهيئة الدولية في انماء التعاون الدولي الاقتصادي والاجتماعي انما تقع أولا على عاتق الجمعية العامة ، ثم على المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي يعمل تحت سلطانها ويخضع لاشرفها (١) .

**والواقع أنه توجد ثمة اعتبارات تتصل ببيان الطبيعة القانونية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي .**

**اولهما :** ان المجلس عهد اليه القيام بأغراض الأمم المتحدة في المسائل الاقتصادية والاجتماعية . ولما كانت هذه المسائل تدخل عادة في نطاق الاختصاص الداخلي للدول فقد خشي أن يعتدي المجلس بتسلخه في هذه الميادين على سيادة الدول . ولهذا نيهت اللجنة المختصة بمؤتمر سان فرانسيسكو الى أهمية التطبيق العام للمادة (٧/٢) التي تحظر التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، واعترفت بأنه لا يوجد في الفصلين التاسع والعاشر ما يسوغ للأمم المتحدة أن تخرق هذا المبدأ . وهكذا وجب على تطبيق هذه الأهداف ألا يتجاوز هذا الحد ، الأمر الذي أدى على مؤتمر سان فرانسيسكو أن يخرج بجهاز للتوصية فقط ، سواء وجه التوصية الى الدول ، أو الى الجمعية العامة ، أو الى الوكالات المتخصصة . ( المواد من ٥٨ - ٦٢ من الميثاق ) فلا يتمتع المجلس بأية سلطات تنفيذية في هذا الخصوص .

**والاعتبار الثاني :** ينتج عن الوضوح الخاص بعدم اعتبار المجلس من

(١) تنص م ٦٢ من الميثاق على أن « للمجلس أن يقدم توصياته في أية مسألة من المسائل التي تدخل في دائرة اختصاصه الى الجمعية العامة وإلى أعضاء الأمم المتحدة وإلى الوكالات المتخصصة ذات الشأن » .

وقد تبينت هذه المادة على الظن بأن المجلس له سلطة الافراد في أداء الوظائف الموكولة اليه ، إلا أن هذا الظن يتبدد في ضوء نصوص المواد ١٢ ، ٦٠ ، ٦٦ . فالمادة ١٢ تنص على أن بين وظائف الجمعية العامة أن تقوم بدراسات وتعمل توصيات بقصد انماء التعاون الدولي الاقتصادي والاجتماعي والمادة ٦٠ تنص صراحة على أن « مسؤولية تحقيق التعاون الدولي الاقتصادي والاجتماعي تقع على عاتق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ظل الجمعية العامة » . أما المادة ٦٦ فتتضمن على أن « يقوم للمجلس في تنفيذ توصيات الجمعية العامة بالوظائف التي تدخل في اختصاصه ، وإن له صد موافقة الجمعية العامة أن يقوم بالخدمات متى طلب اليه ذلك أعضاء الأمم المتحدة أو الوكالات المتخصصة » . - وسوف نورد تفصيلا لظاهر تبعية المجلس للجمعية العامة وذلك عند تناول العلاقة بينها طبقا للميثاق - انظر في هذا الشأن .

M. Virally, Op. Cit., pp. 91-92;

حيث يرى أن المجلس وإن كان لا يتمتع باستقلالية أو سيادة فإنه يتمتع باستقلال كبير في تنظيم أعماله وقواعد إجراءاته بناء على ذلك مواهبه ووراثته ، ولشأن الأجهزة والنجان اللازمة لممارسة وظائفه .

الأجهزة المستقلة تماما ، حتى إن الميثاق قد نص صراحة على أن تحقيق أهداف الأمم المتحدة في المجال الاقتصادي والاجتماعي يقع على عاتق الجمعية العامة كما يقع على المجلس الاقتصادي والاجتماعي تحت إشراف الجمعية العامة ، مما يجعل المجلس في وضع تبعية مباشرة للجمعية العامة . بالإضافة الى أنها تشترك معه في تأدية البرامج الوظيفية .

**أما الاعتبار الثالث :** الذي يخطط بطبيعة المجلس فيتلخص في أن الأنشطة الوظيفية تقوم بها أساسا الوكالات المتخصصة ، التي ينص الميثاق على الوصل بينها وبين الأمم المتحدة عن طريق المجلس . ولذا فإن المجلس ينسق أعمال هذه الوكالات . ويتطلب منه هذا التنسيق أن يصد أوجه النقص في أعمالها . لذا لا يعمل المجلس بنفسه إلا في النطاق الذي لا توجد فيه وكالة متخصصة ، أو يحتاج الأمر فيه الى جهد إضافي (١) .

غاية الأمر إذن ، أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو جهاز للتوصية فقط . فهو تابع للجمعية العامة ، يقوم بمهمة التنسيق بين نشاطات الوكالات المتخصصة عن طريق التشاور والتوجيه .

## المطلب الثاني

### العضوية في المجلس

توجد داخل كل منظمة دولية أجهزة غير عامة Non Plenary Organs لا تمثل فيها كل أعضاء المنظمة الدولية . ويرجع ذلك الى أسباب عديدة معظمها ذو طبيعة فنية (٢) .

(١) D. W. Bowett, Op. Cit., pp. 54-56. د. و. إ. ب. ب. د. إبراهيم أحمد شلبي ، التنظيم الدولي - دراسة في النظرية العامة والأمم المتحدة ، مكتبة الآداب ، القاهرة ١٩٨٠ ص ٣٥٤ - ٣٥٥ . ويذكر أن كون المجلس جهازا للعضوية لا يعني أن كل ما يصدر عنه يجب أن يكون في صورة توصية ، فكثيرا ما يصدر عنه كذلك قرارات ملزمة أو نافذة .

Decisions exécutoires

(٢) تمثل أهم هذه الأسباب في أن :

ويمثل تكوين هذه الأجهزة غير العامة مشكلة أساسية تواجهها الدول الأعضاء لدى تأسيس المنظمة الدولية . ومرد هذه المشكلة هو أن هذا النوع من الأجهزة ، الذي يتوقف عليه نجاح أو فشل المنظمة الدولية من الناحية العملية ، يجب أن يتكون من عدد محدود من الدول الأعضاء ، سواء أكان مباشر اختصاصا تنفيذيا كمجلس الأمن ، أو قضائيا كمحكمة العدل الدولية . أو وظيفة متخصصة كالمجلس الاقتصادي والاجتماعي . ومن المعلوم أن في محدودية عدد أعضاء مثل هذا الجهاز افتئاتا على قاعدة المساواة بين أعضاء المنظمة الدولية (١) .

ومع أهمية هذه المشكلة ، سلكت موائق المنظمات الدولية عدة طرق لخلقها ، تلخص في الآتي (٢) :

١ - تشكيل الجهاز من أعضاء دائمين فقط ينص عليهم دستور المنظمة الدولية (٣) :

- ١ - صنع القرارات في جهاز علم كبير عملية غير واقعية بالنسبة للتكاليف المالية والبشرية وإضاعة الوقت .
- ٢ - يحض الدول نهما قرارات معينة إلى حد كبير ، في حين لا تهم هذه القرارات دولا أخرى وهذا ما يصبح معه بأن تمنح الدول المهمة نصيبا أكبر في صنع القرار .
- ٣ - مبدأ التوافق (Compromise) الذي هو عادة حصيلة المساواة بين مثل الحكومات ، ليس هو دائما الأفضل ، في حين أن وطاقت معينة قد تؤدي على نحو أفضل من قبل خبراء مستقلين .

انظر في هذا الشأن :

Henry G. Schermers, *International Institutional Law*, Vol. I, Sijthoff, Leiden, 1972, pp. 167-170.

حيث يورد تفصيلا لأنواع الأجهزة غير العامة وتركيبها .

(١) وهذا يفسر كون التعديلات الوحيدة التي طرأت على ميثاق الأمم المتحدة قد تعلقته بتوسيع عضوية مجلس الأمن من ١١ إلى ١٥ ، وللمجلس الاقتصادي والاجتماعي من ١٨ إلى ٢٧ ثم إلى ٥٤ ، وذلك نتيجة للصفوف المستمرة من جانب الدول الصغرى ضمانا لتطبيق قاعدة المساواة .

(٢) انظر في ذلك تفصيلا : Paul Reuter, *Institutions Internationales*, Paris, 1956, pp. 338-342.  
د. عبد العزيز شرحان ، الأصول العامة للمنظمات الدولية ، دار النهضة العربية ، ٦٧ - ١٩٦٨ ص ١١٢ - ١١٥ .

(٣) ومن قبيل ذلك الإعداد لإنشاء كل من عصبة الأمم والأمم المتحدة ، حيث جرت محاولات لتعويض التمثيل في مجلس كل من المنظمتين على الدول الكبرى فقط . ولكن المحاولة لم يكتب لهما النجاح .

Paul Reuter, *Institutions Internationales*, Op. Cit., p. 339.

٢ - تشكيل الجهاز من أعضاء مؤقتين (١) .

٣ - تشكيل الجهاز من عدة طوائف من الأعضاء (٢) .

أما بالنسبة للمبادئ التي تتبع في اختيار الأعضاء الذين يتكون منهم الجهاز غير العام المحدود :

١ - فقد يتم الاختيار على أساس جغرافي وهو ما يتبع في موثيق بعض المنظمات الدولية (٣) .

٢ - وقد يؤخذ بمعيار مختلط يجمع بين التوزيع الجغرافي وأسس أخرى (٤) .

٣ - وقد تعطى امتيازات لبعض الدول داخل الجهاز التنفيذي المحدود للمنظمة الدولية بخصوص التصويت (٥) .

أما بالنسبة لتشكيل عضوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، فقد جرت في مؤتمر سان فرانسيسكو مناقشات حادة حول هذه المسألة (٦) وفي النهاية

---

(١) م ٦١ من ميثاق الأمم المتحدة بخصوص عضوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، م ٥ من دستور اليونسكو حيث تنص على تكوين مجلسها من ٢٤ عضوا يمثلون الجهاز العام بالانتخاب دون تفرقة بين الأعضاء .

(٢) اتبع في ذلك تشكيل مجلس عصبة الأمم ، حيث وجدت تفرقة بين المقاعد الدائمة وغير الدائمة التي يتم شغلها لمدة زمنية محدودة . كما اعتمدت هذه القاعدة في ميثاق الأمم المتحدة بخصوص تشكيل مجلس الأمن .

(٣) المادة السادسة من النظام الأساسي لوكالة الطاقة الذرية ، ولادة ٢٤ من ميثاق منظمة الصحة العالمية .

(٤) يمثل موثيق الوكالات الدولية المتخصصة ، وكما هو الحال بالنسبة لتشكيل مجلس الأمن بالنسبة لانتخاب الأعضاء غير الدائمين حيث يؤخذ بالمعيار الجغرافي ، بجانب القدرة على المساهمة في حفظ السلم والأمن الدوليين ، وتحقيق الأهداف الأخرى للمنظمة ( الفقرة الأولى من المادة ٢٣ من ميثاق الأمم المتحدة ) .

(٥) مثال ذلك تمتع الدول ذات المقاعد الدائمة في مجلس الأمن بحق الاعتراض على القرارات الموضوعية التي يصدرها المجلس .

(٦) اقترحت مصر أن تمنح الدول العظمى مقاعد دائمة على غرار مجلس الأمن . فرفضها وكندا اقترحتا تخصيص مقاعد دائمة للدول العظيمة الشأن اقتصاديا . إلا أن الآراء انقسمت بشأن المعيار الذي يقاس به شأن الدول من الوجهة الاقتصادية ، فزعم على ذلك أن من المتصور إمكانية تعاون الدول الصغرى في حل المشاكل المروعة على المجلس معارضة تتجاوز مراتبها في درج الدول ، فأميك عن أن الاعتبارات الاجتماعية والثقافية ليست بأقل أهمية من الاعتبارات الاقتصادية .

بعض الدول طالبت بانتخاب أعضاء المجلس على أساس إقليمي . دول عديدة ( المكسيك وشيلي وفرنسا وكندا وكوبا وإيران ) قدمت عدة تعديلات تهدف إلى رفع عدد مقاعد المجلس حتى يكون أكثر تمثيلا . انظر في ذلك :

تقرر أن تكون الجمعية العامة حرة انتخاب أعضاء المجلس وفق ما تراه  
ملائماً . ويتكون المجلس حالياً من ٥٤ عضواً (١) ، تنتخبهم الجمعية العامة من  
بين أعضائها . ويجرى سنوياً تجديد انتخاب ثلث هذا العدد من أعضاء  
المجلس (٢) .

ومدة العضوية في المجلس ثلاث سنوات ، ويجوز إعادة انتخاب العضو  
الذي انتهت مدته مباشرة ( الفقرة الثانية من المادة ٦١ ) . وإذا كان الميثاق

- ١ - تقرير وزارة الخارجية المصرية عن أعمال سان فرانسيسكو ص ٧٢ .
- ٢ - أعمال مؤتمر سان فرانسيسكو ، المجلد الرابع ص ٢١٩ ، ٤٠٧ ، ٤٥٩ ، ٦٤٨ -  
٦٥٢ ، ٦٧٣ ، ٧٨٥ . نقلاً عن د. عبد العزيز مبرحان ، المرجع السابق .  
ص ١١٣ .
- ٣ - د. طلعت الفنيس ، ميثاق الأمم المتحدة . عرض وتحليل ، دار المعارف بمصر  
الطبعة الأولى ١٩٥٧ ص ١٨٣ .

(١) كانت الفقرة الأولى من م ٦١ من الميثاق تنص على أن يتألف المجلس من ١٨ عضواً  
من الأمم المتحدة تنتخبهم الجمعية العامة ، ويزيد عدد الدول الأفروآسيوية الحديثة الاستقلال في  
الأمم المتحدة . زيد عدد أعضاء المجلس اعتباراً من ٣١ أغسطس ١٩٦٥ إلى ٢٧ عضواً بناءً على  
التوصية الصادرة من الجمعية العامة بقرارها ١٩٩١ في ١٧ ديسمبر ١٩٦٣ ، ثم زيد عدد الأعضاء  
مرة ثانية إلى ٥٤ عضواً اعتباراً من ٢٤ سبتمبر ١٩٧٣ بناءً على التوصية الصادرة من الجمعية  
العامة بقرارها رقم ٢٨٤٧ الصادر في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٧٣ . وقد أوصت الجمعية العامة في  
هذا القرار الأخير بأن يراعى في انتخاب المجلس مبدأ التوزيع الجغرافي العادل محددة عدد القاعد  
المخصصة لكل من المجموعات الجغرافية الرئيسية على النحو التالي : -

- ١٤ مقعداً لدول أفريقيا ، ١١ مقعداً لدول آسيا ، ١٠ مقاعد لدول أمريكا اللاتينية .
  - ٦ مقاعد لدول أوروبا الشرقية ، ١٣ مقعداً لدول أوروبا الغربية والدول الأخرى .
- وفي الدورة الخامسة والثلاثين في سنة ١٩٨٠ للجمعية العامة ، كان أمامها مشروع قرار  
تقدمت به الأرجنتين وجامايكا نيابة عن مجموعة ال ٧٧ يتضمن زيادة عضوية المجلس ليصبح كامل  
التمثيل لعضوية المنظمة الدولية ككل . وفي تلك الدورة اتخذت ج.م.ع قراراً باستئناف النظر  
في المسألة في الدورة السادسة والثلاثين ١٩٨١ .

ويلاحظ أنه في كل عمليات التعديل ، تلقى مطالب الدول النامية معارضة شديدة من قبل  
الدول الكبرى وغيرها بسبب أن أعمال المجلس لا تتم على وجه الفضل بمجرد زيادة أعضائه وإنما  
بالعمل على زيادة سلطاته ، وأن زيادة عدد الأعضاء تؤدي إلى البطء والتعقيد في الإجراءات . انظر في هذا الشأن :

- ( أ ) تقرير وفد مصر لدى الجمعية العامة في دورة انعقادها الثانية ص ٢٩٠ وما يليها .
- Leland M. Goodrich, The U.N. In A Changing World, Op. Cit.,  
pp. 66-67. (C) U.N. Doc. (A/C. 2/34/L. 103), p. 2.  
G. A. Res : 429 (sess. 35).

(٢) هذا الإجراء يسمح لكل الأعضاء في الأمم المتحدة بالإضمام والمشاركة في أعمال  
المجلس بطريقة دورية منتظمة ، كما يفرض نوعاً من الاستقرار في أعمال المجلس .

- د. محمد حافظ غانم ، المنظمات الدولية ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص ٢٣٠ .
- د. محمد سامي عبد الحميد ، قانون المنظمات الدولية ، مرجع سابق ، ص ١٨٠ .

لم يضع شروطا معينة لانتخاب الدولة عضوا في المجلس سوى كونها عضوا في الأمم المتحدة ، فقد جرى العمل والاتفاق على إعادة انتخاب الدول الكبرى - عدا الصين - لعضوية المجلس فور انتهاء عضويتها فيه ، بحيث أصبحت الدول الأربع ( المملكة المتحدة - فرنسا - الولايات المتحدة - الاتحاد السوفيتي ) - عملا لا قانونا - ذات مقاعد دائمة في المجلس (١) كما جرت العادة على تمثيل كافة المناطق الجغرافية في عضوية المجلس ، بالرغم من أن الميثاق لم يلزم الجمعية العامة أصلا بمراعاة هذا الاعتبار عند انتخابها لأعضاء المجلس بمثل ما عليه الحال من وجوب ذلك عند انتخاب أعضاء مجلس الأمن .

ويكشف تطور تكوين عضوية المجلس أنه بعد أن كانت الدول الغربية المتقدمة تسيطر على المجلس حتى منتصف الستينات ، وهو ما ترتب عليه أن كانت أعمال المجلس تعكس مطالب ورغبات هذه الدول ، فقد تغير الحال في صالح الدول النامية ، حتى أنه في منتصف السبعينات وجدت (٣٧) دولة نامية من بين الدول الـ ٥٤ التي يتكون من أعضائها المجلس ، الأمر الذي حدا بالمجلس أن يكون أكثر تمثيلا عن ذي قبل للعضوية الشاملة للمنظمة . وأدى به الأمر إلى تحول ملحوظ عن التوازن المختل الذي ساد سابقا بين الدول المتقدمة والدول الأقل نموا في نطاق المجلس ، بل وقضى على أحد أسباب ضعف مكانة هذا المجلس داخل المنظمة الدولية ، وإن كان ذلك ليس كافيا في حد ذاته على نحو ما سنرى منه تناول فاعلية المجلس .

---

(١) يرى أ. د. محمد حافظ غانم أن هذه المادة قد ارتكبت إلى مرتبة العرف ، بينما يخالفه في ذلك الأستاذ الدكتور محمد سامي عبد الحميد ، على أساس أنه لا يوجد ثمة التزام قانوني على عاتق الجمعية العامة يلزمها بإعادة انتخاب هذه الدول . وعنده أنه إذا كانت الجمعية العامة قد واهبت على هذا السلوك طيلة السنوات الماضية فذلك لاعتبارات سياسية بحثة لا شأن لها باعتبارات الالتزام القانوني في مفهومه الحقيقي .

انظر : أ. د. محمد حافظ غانم ، المرجع السابق ، ص ٢٣٠ ، أ. د. محمد سامي عبد الحميد المرجع السابق ، ص ١٨١ ، د. إبراهيم شلبي ، المرجع السابق ص ٣٥٥ - ٣٥٦ . وهو يذكر أن العمل قد جرى في صدد انتخاب أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي على اتباع قاعدتين هما الأهمية الاقتصادية والتوزيع الجغرافي . وثمة ملاحظتان على ذلك : أولا أن إعادة انتخاب الدول الكبرى في عضوية المجلس لا يعود فقط إلى الأهمية الاقتصادية لهذه الدول . وإنما كذلك لاعتبارات سياسية . وثانيهما : أن مراعاة التوزيع الجغرافي في انتخاب أعضاء المجلس لم تعد مجرد عادة جرى عليها العمل في هذا الصدد . وذلك ابتداء من صدور قرار الجمعية العامة رقم ٢٨٤٧ ( د - ٣٦ ) للزج في ٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧١ حيث أوصت الجمعية العامة في هذا القرار بأن يراعى مبدأ التوزيع الجغرافي العادل في انتخاب أعضاء المجلس . وحددت الجمعية في ذات القرار توزيع المقاعد .

G. A. Res : 2847 (sess-26) 20-12-1971.



## المطلب الثالث

### التمثيل داخل المجلس

#### ١ - ممثلو الدول :

الأصل في تمثيل الدول لدى المنظمات الدولية هو أن يتم ذلك عن طريق ممثلين لهذه الدول ، وليس عن طريق مراقبين لها ، إلا في حالات استثنائية أو مؤقتة (١) .

ويقوم ممثلو الدول ووفودها لدى المنظمات الدولية بوظائف أشبه ما تكون بتلك التي تؤديها الوفود الدبلوماسية في المؤتمرات ، بهدف حماية وتشجيع المصالح الوطنية عبر النقاش والملاحظة والمفاوضة ، في نطاق مألوفهم من تعاليم رسمية تأخذ في الاعتبار رعاية هذه المصالح . ومن المعلوم أن الدول هي التي تقوم بتعيين وتقويض هؤلاء الممثلين . فهم يسألون عن أعمالهم وتنفيذ التعليمات الموكلة اليهم أمامها . وهي التي تلتزم بتصرفاتهم وتحمل المسؤولية عنها . أما ما يتمتعون به من حصانات وامتيازات فتتحمل بها المنظمة الدولية ودولة المقر والدول الأخرى ، مادامت هذه الحصانات أو الامتيازات قد تقرر لهم بصفتهم ممثلين لدولهم وضمائنا للحرية في عملهم وأداء وظيفتهم .

وفيما يتعلق بمركز ونوعية ممثلي الدول لدى المنظمات الدولية ، فقد يختارون عادة من رجال انخارجية المتمرسين في المؤتمرات الدولية ، والعارفين بقواعد العمل في الدبلوماسية البرلمانية في نطاق المنظمات الدولية . كما قد يختارون أحيانا من بعض الإدارات الوطنية على أساس تخصصي كوزارات الاقتصاد والتجارة الخارجية . وقد يختارون وهذا هو الغالب - من بين أعضاء البعثات الدبلوماسية للدولة التي يوجد بها مقر المنظمة الدولية ، وهو ما يسمى بالتمثيل المختلط للبعثات الدبلوماسية (٢) .

---

(١) تتمثل هذه الحالات في أن تحول الظروف دون انضمام الدولة الى المنظمات الدولية - كحالة ألمانيا الشرقية وألمانيا الغربية قبل الانضمام الى الأمم المتحدة أو تكون فاقدة لشروط الانضمام ( الفانيكان ) أو تكون الدولة غير راغبة في الانضمام الى عضوية إحدى المنظمات مع حرصها على متابعة أنشطة المنظمة ( ما فعلته الولايات المتحدة في فترة ما بين الحربين بالنسبة لمصبة الأمم ) .

R.J. Dupuy, Le Droit Des Relations Entre les Organisations Internationales, R.C.A.D.I., 1960, II, Tome 100, p. 471.

(٢) تنص المادة الخامسة في فقرتها الثالثة من اتفاقية فينا للعلاقات الدبلوماسية سنة ١٩٦١ =

أما بالنسبة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي فنلاحظ أن كلا من الميثاق وقواعده اجراءات المجلس ينصان على وجوب تمثيل كل دولة عضو في المجلس بمنسوب معتمد ، يمكن أن يرافقه خبراء آخرون وفقا لما تقتضيه الظروف (١) .

**وباستعراض قوائم الوفود التي قدمت الى المجلس في السنوات الماضية يمكن استنتاج بعض الملاحظات بصدده مستوى أعضاء الوفود :**

١ - معظم أعضاء الوفود عادة هم أعضاء في البعثات الدائمة لدولهم في نيويورك أو جنيف .

٢ - رؤساء الوفود هم عادة الممثلون الدائمون للدول لدى الأمم المتحدة .

٣ - قلة من الممثلين يكونون من السفراء أصحاب الخبرة الدبلوماسية ، ونادرا ما يوجد وزير أو نائب وزير .

ولقد كان لاختلاف مستوى ونوعية أعضاء الوفود المعتمدة لدى المجلس ، وعدم اتباعها نمطا محددا كبير الأثر على أداء المجلس الاقتصادي والاجتماعي على الوجه الذي سيتم توضيحه لدى تناول فاعلية المجلس (٢) .

---

«على أنه » يجوز لرئيس البعثة أو لأي موظف دبلوماسي فيها تمثيل الدول المعتمدة لدى أية منظمة دولية » وهو ما يقر ما جرى عليه العمل الدول خلال السنوات الأخيرة . فالبعثات الدبلوماسية للدول الأمريكية في واشنطن تمثل دولها في نفس الوقت لدى منظمة الدول الأمريكية . وقبل نقل مقر جامعة الدول العربية الى تونس كانت البعثات الدبلوماسية للدول العربية المعتمدة في القاهرة تضم وفودها الدائمة وممثليها لدى جامعة الدول العربية .

انظر في هذا الشأن : ١ . د . عز الدين فودة ، محاضرات في النظم الدبلوماسية والفصلية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ٧٦ - ١٩٧٧ ( استتميل غير منشور ) ، ص ١٧٠ - ١٧١ .

وانظر في شأن حصانات وامتيازات ممثل الدول لدى المنظمات الدولية والأحكام الخاصة بها :

A) Henry G. Schermers, *Op. Cit.*, pp. 134 and Seq.

حيث يرى أن صالح الجماعة الدولية يدعو الى الاقرار بوجود التزام يفرضه القانون الدولي العرفي للعاصر باقرار حصانات وامتيازات لممثل الدول لدى المنظمات الدولية وكذا للمنظمات الدولية نفسها ، ولا سيما بالنسبة للمنظمات الدولية الكبرى ذات الأهداف المالية .

(ب) ١ - د . الفينسي ، الوجيز في التنظيم الدولي ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ص ١٧٠ وما بعدها . ويرى أن ندرة السوابق الدولية تدفع الى القول بأن الالتزام باقرار حصانات وامتيازات لممثل الدول لدى المنظمة الدولية وكذا للمنظمة الدولية ذاتها ... لا يزال يستند الى أساس واثق .  
Goy. Le Droit d'Acces au Siege Des Organisations Internationales, R.G.D.I.P., LXVI, 1962.

(١) م ٢/٦١ من الميثاق ، البند ١٦ من قواعد اجراءات المجلس

Walter R. Sharp, U.N. Ecosoc, *Op. Cit.*, pp. 31-32.

(٢)

## ٢ - المراقبون :

إذا كان الأصل في تمثيل الدول لدى المنظمات الدولية أن يتم عن طريق ممثلين لهذه الدول ، فإنه لا يوجد أمام المنظمات الدولية من سبيل للوقوف على نشاط بعضها البعض إلا عن طريق تبادل المراقبين ، خاصة وأن عضوية المنظمة الدولية قاصرة - كقاعدة عامة على الدول .

والمراقبون موظفون دوليون يمثلون المنظمات التي يعملون بها لدى الأجهزة التي تملك اتخاذ القرارات بالمنظمات الدولية الأخرى . ولا يتمتع المراقبون بحق التصويت باعتباره حقاً للأعضاء وحدهم ، ولكنهم يملكون حق الاشتراك في المناقشات ، ويمكنهم عن طريق ذلك التأثير على اتجاهات المنظمة الدولية . وهناك المراقبون الدائمون الذين يتم تبادلهم بين المنظمات الدولية عن طريق اتفاق بين هذه المنظمات مثلما هو الحال بصفة خاصة بين منظمة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة ، أو بين هذه الوكالات المتخصصة نفسها ، أو بينها وبين منظمات دولية أخرى .

وهناك المراقبون المؤقتون الذين يدعون للاشتراك في أعمال المنظمة الدولية بمتى قرار صادر من الجهاز الرئيسى للمنظمة ، كالجمعية العامة للأمم المتحدة مثلاً .

وتنطبق القواعد العامة على كلا النوعين من حيث المستوى الوظيفي واجراءات القبول ، والسلطات والاختصاصات ، والحصانات والامتيازات (١) .

ولعل أهم سلطات المراقبين يتمثل في أن لهم حق الكلام وحق الاشتراك في المناقشات ، وإبداء آرائهم وملاحظاتهم على الموضوعات المطروحة للمناقشة ، مما يؤدي إلى التأثير في اتجاهات التصويت لدى الدول الأعضاء وبالتالي في اتخاذ القرارات التي تصدرها المنظمة .

**وللمراقبين دور كبير في أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي . وذلك راجع الى كثرتهم من ناحية ، وأهمية المنظمات التي يمثلونها من جهة أخرى :**

١ - فالمجلس ولجانه وهيئاته المنعقدة أثناء الدورات يقومون بدعوة أية دولة من أعضاء الأمم المتحدة ليست من أعضاء المجلس ، وأية دولة أخرى ليست من أعضاء الأمم المتحدة للاشتراك في المداولات بشأن أى موضوع يهم

(١) للتفصيل في هذا الشأن انظر : R. J. Dupuy, Op. Cit., pp. 469-475.

(ب) د. مفيد شهاب ، للمنظمات الدولية ، الطبعة الرابعة ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٨ ص ١٦٥ وما بعدها .

(ج) محمد سعيد الخالوي ، العلاقات الخارجية للمنظمات الدولية ، رسالة دكتوراة ، حقوق القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ٢٤٥ - ٢٦٢ .

تلك الدولة بصورة خاصة . ولا يكون للدولة المدعوة على هذا الأساس حق التصويت ، وإن كان لها أن تقدم مقترحات يمكن طرحها للتصويت بناء على طلب أى عضو من أعضاء المجلس أو لجانه (١) .

٢ - طبقا للاتفاقات المبرمة بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة ، تشارك الوكالات المتخصصة ، دون حق التصويت ، من خلال ممثليها فى المناقشات المتعلقة باقتراح ما يهمها من موضوعات تطرح للتصويت بناء على طلب أى عضو فى المجلس أو احدى لجانه (٢) .

٣ - يجوز للمجلس دعوة حركات التحرير المعترف بها فى نطاق الأمم المتحدة وجميعيتها العامة ، للاشتراك فى مداولات المجلس بشأن الموضوعات المتعلقة بها أو ببلادها بصفة خاصة ، وبدمى أن اشتراك مثل هذه الحركات التحريرية فى مداولات المجلس لا يعطيها الحق فى التصويت (٣) .

٤ - يجوز لممثل المنظمات الدولية الحكومية التى منحتها الجمعية العامة مركز المراقب الدائم ، ولممثلى غيرها من المنظمات الدولية المشتركة التى يسميها المجلس على أساس مؤقت أو دائم ، أن يشتركوا فى مداولات المجلس حول المسائل التى تقع فى نطاق اختصاص منظماتهم (٤) .

= (د) ١ - د. عبد العزيز سرحان ، الأصول العامة للمنظمات الدولية ، مرجع سابق ، ص ١٦٧ .

(هـ) ١ - د. محمد طلعت الفينى ، الوجيز فى التنظيم الدولى . مرجع سابق

ص ٢٤٧ - ٢٤٨ .

(١) م ٦٩ من الميثاق ، والبنء ٧٢ من قواعد اجراءات المجلس (E. 5683) ومن الدول التى ليست أعضاء فى الأمم المتحدة ودرجت على ارسال مراقبين الى دورات المجلس سويسرا وجمهورية ألمانيا الاتحادية ( قبل انضمامها الى الأمم المتحدة ) .

(٢) م ٧٠ من الميثاق ، والبنء ٧٥ من قواعد اجراءات المجلس . وينتمى المراقبون من هذا النوع الى المراقبين الدائمين نظرا لتنوعى العلاقة الخاصة التى تربط الأمم المتحدة بالوكالات المتخصصة والتى يؤكدها حرص اتفاقات الوصل على تسميتهم بالممثلين **Représentants** وليس بالمراقبين . وهو يفصح عن دورهم المؤثر فى العلاقات المتبادلة بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة .

(٣) البنء ٧٣ من قواعد الاجراءات .

(٤) البنء ٧٩ من قواعد اجراءات المجلس .

ومن المنظمات التى درجت على ارسال مراقبين للدلاء بوجيزات نظرها أمام المجلس متى طلب اليهم ذلك ، منظمة الدول الأمريكية ، وجامعة الدول العربية حيث تتابع الأمانة العامة للجامعة أعمال هذا المجلس فى دوراته المتعاقبة سواء عن طريق الاشتراك المباشر فى اجتماعاته بصفة مراقب ، أو عن طريق الأصول على الوثائق والقرارات التى تصدر عن هذه الاجتماعات فى حالة عدم تيسير اشتراك الأمانة العامة فيها . وقد بدأت علاقة أمانة الجامعة بأمانة الأمم المتحدة فى المجال الاقتصادى والاجتماعى فى سنة ١٩٤٩ عندما عقدت أول حلقة من حلقات الدراسات الاجتماعية التى شاركت الأمم المتحدة فى تنظيمها وإدارتها مشاركة تامة .

انظر : غسان مزاحم ، المنظمات العربية المتخصصة فى نطاق جامعة الدول العربية رسالة ماجستير فى العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد - جامعة القاهرة ١٩٧٣ ، ص ٢٤٠ - ٢٤١ .

٥ - المنظمات غير الحكومية التي تعنى بالمسائل الداخلية في اختصاص المجلس ، سواء كانت هذه المنظمات دولية أو كانت هيئات ولجان وجمعيات وطنية - يجوز لها ان ترسل مراقبين لاجتماعات المجلس ولجانها من اجل تبادل الراى والاستشارة حول المسائل التي تقع في نطاق اختصاصهم (١) .

**وبالنسبة لوضع المراقبين في المجلس ،** فقد جرى العمل على أنه في حالة دعوة المراقب الى الكلام ، فعليه أن يترك مكانه بين المراقبين ليحتل مكانا بين ممثلي الدول الأعضاء ، على عكس ما عنيه الحال لدى الأجهزة الأخرى للأمم المتحدة حيث يتكلم المراقبون من أماكنهم .

وإذا كان الأصل أن للمراقبين بصفة عامة حق الكلام وحق الاشتراك في المناقشات وابداء آرائهم وملاحظاتهم على الموضوعات المطروحة للمناقشة ، مما يؤدي الى التأثير في اتجاهات التصويت لدى الدول الأعضاء - وإن لم يكن لهم حق التصويت والاشتراك في اتخاذ القرار - فقد ثارت في الأمم المتحدة منذ سنة ١٩٤٧ المشكلة الخاصة بما اذا كان لممثلي المنظمات الدولية (المراقبين) الحق في ادخال التعديلات على مشروعات التوصيات موضوع المناقشة . وأحيى هذا الموضوع الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي فصل فيه بالتوصية رقم ١٢٧ في ١٨ مارس ١٩٤٩ ، حيث قرر المجلس حق المراقبين في مجرد ابداء الرغبة في تعديل مشروعات التوصيات . ولكن بالرغم من أن هناك فرقا بين التعديلات *Les amendements* وابداء الرغبات في صدد التعديل *Les motions* من حيث انه لايجوز التصويت على ابداء الرغبات مالم يتم تبنيها من جانب احدى الدول الأعضاء ، فان مجرد اقرار هذا الحق للمراقبين يتجاوز في الواقع ما جرى عليه العمل من قبل (٢) ، الأمر الذي يؤكد تماظم دور المراقبين في أعمال المجلس ، في ضوء تزايد عددهم ونفوذهم على نحو ما سيتم توضيحه لدى تناول فاعلية المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

### ٣ - موظفو الامانات :

تستعين المنظمات الدولية في آداؤها لمهامها المختلفة ، بمجموعة متنوعة من العاملين . بعضهم فني والبعض الآخر اداري . بعضهم يعمل بصفة دائمة بينما

---

(١) من الهيئات التي يتبادل معها المجلس الراى والاستشارة هيئة الصليب الأحمر الدولي ، والاتحاد البرلماني الدولي . والاتحاد الدولي لشركات الطيران ، وذلك ضمانا للتنسيق معها والاستفادة من خدماتها . وجدير بالذكر أن المجلس يقسم هذا النوع من المنظمات الى ثلاث فئات . تتحدد صلاحيات كل منها بالمركز الاستشاري ، وما يترتب على ذلك من حقوق وامتيازات ، على نحو ما سيتم توضيحه عند تناول العلاقة بين المجلس والمنظمات غير الحكومية .

R. G. Dupuy, Op. Cit., pp 472-473.

(٢)

د. عبد العزيز سرحان ، المرجع السابق ، ص ١٦٩ .

يعمل البعض الآخر بصفة مؤقتة أو لانجياز مهام محددة . ويكون ارتباط بعض هؤلاء العاملين بالمنظمة في صورة تعاقدية ، والبعض الآخر في صورة علاقة لأجنبية .

ومن بين هؤلاء العاملين *Agents Internationaux* طائفة تختلف في صفاتها ومركزها القانوني عن بقية مستخدمي المنظمة الدولية من حيث تأصل مركزها القانوني ويطلق على هذه الطائفة الموظفون الدوليون *Les Fonctionnaires Internationaux* وتمثل طائفة الموظفين الدوليين عاملا حيويا في تطور التنظيم الدولي . فهي تقوم بعمل إداري هام وبصفة مستمرة لصالح الجماعة الدولية . ومن ثم فهي تمثل محاولة هامة لإدخال عنصر النظام في الحياة الدولية (١) .

(١) للتفصيل حول التعريفات للقمة للموظف الدولي ، ومركزه القانوني ، وعلاقته بالمنظمة الدولية ، وشروط تعيينه ، وواجباته وحقوقه ، وحصاناته وامتيازاته .. انظر :

A) *Sauzanne Basdevant, Les Fonctionnaires Internationaux, Recueil Sirey, Paris, 1931.*

وهي تعرف الموظف الدولي بأنه كل فرد يكلفه ممثلو عدة دول - أو جهات يعمل باسمهم - طبقا لاتفاق بين الدول - وتحت إشراف تلك الدول أو ذلك الجهاز بأن يؤدي طبقا للقواعد القانونية خاصة - عن طريق الفراغ وبصفة مستمرة - وظائف لصالح مجموعة دول معينة .

B) *M. Bedjaoui, Fonction Publique Internationale et Influence Nationales, Paris, Pedone, 1958, pp. 196 and Seq.*

حيث يرى أن الموظفين الدوليين يتمتعون بحصانات وامتيازات مطلقة في مواجهة كل الدول ، بما فيها الدولة التي ينتمون إليها ، ذلك لأنها حصانات وامتيازات مقررا لصالح الوظيفة الدولية ذاتها .

C) *P. Weil, La Nature du Lien De La Fonction Publique Dans les Organisations Internationales, R.G.D.I.P., 1963, pp. 273 and Seq.*

حيث يرى أن عقود العمل التي تنظم العلاقة بين الموظف الدولي والمنظمة الدولية قد تطورت من عقود مؤقتة إلى عقود دائمة ، لتصبح من نوع عقود القانون العام ذات النموذج الموحد .

D) *David B. Michaels, International Privileges and Immunities : A Case for A Universal Statute, Martinus Nijhoff/The Hague, 1971, pp. 19-22.*

حيث يوضح الفروقات بين الموظفين الدوليين والممثلين الدبلوماسيين من حيث الجهة التي يمثلها كل منهم ، أساس الحصانات والامتيازات التي تمنح لكل منهم .

E) *R. Bloch Et J. Lefèvre, La Fonction Publique Internationale Et Européenne, Paris, 1963, pp. 17 and Seq.*

حيث يرد تفصيل للشروط الواجب توافرها لتحقيق صفة الموظف الدولي .

(هـ) أ. ع. الدين فودة ، الوظيفة الدولية ، مجلة العلوم الإدارية ، العدد الثاني ١٩٦٤ ، ص ٩٢ وما بعدها . حيث يذكر أنه يوجد من الأحكام الأساسية التي جرى العمل بها في مختلف المنظمات الدولية ما يشكل نظرية عامة للوظيفة الدولية ، من حيث طبيعة علاقتهم بالمنظمة ، وشروط تعيينهم بها وحصاناتهم وامتيازاتهم التي يتمتعون بها عند مباشرتهم لوظائفهم . بل ويوجد الآن فرع من القانون الدولي العام يختص بهذه الموضوعات ، ويطلق عليه الفقه قانون الوظيفة العامة الدولية أو القانون الإداري الدولي . ثم يجعل المصائص البارزة للموظفين الدوليين في الآتي :

=

وبالنسبة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، نجد أنه يضم في  
حميم دوراته - بالإضافة الى الممثلين والمراقبين - مجموعة كبيرة من موظفي  
الأمانات . وتتفرع هذه المجموعة الى القوائم التالية (١) .

( أ ) هيئة أمانة المجلس التي تقوم بأدوار اجرائية مستمرة ، كاعداد  
التقارير ، واعداد جدول الأعمال والتحضير لاجتماعات المجلس .

( ب ) موظفي الأمم المتحدة من الدرجة العليا والمتوسطة الذين يقومون  
بالمشاركة والمساعدة في المسائل الاجرائية المشار اليها .

( ج ) أعضاء مكاتب الوكالات المتخصصة الذين يمارسون « حقوق  
تمثيلهم » بموجب الاتفاقات المعقودة بين الأمم المتحدة والوكالات .

( د ) الأمناء التنفيذيين للجان الاقليمية ، وذلك في الدورات التي تعرض  
فيها تقارير هذه اللجان .

والى جانب ذلك نجد بعض كبار موظفي الأمم المتحدة ووكالاتها كالأمن  
العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، والمدير التنفيذي لمنظمة الأمم  
المتحدة للتنمية الصناعية أو الأمناء التنفيذيين للوكالات المتخصصة الأخرى ،  
يقدمون الى المجلس البيانات الضرورية عن عمل الأجهزة والبرنامج والوكالات  
التي يديرونها .

ولعلنا في ختام هذا المبحث نتساءل عن ماهية نظام التصويت الذي يمكن  
من خلاله اتخاذ القرار في نطاق الاطار التنظيمي لدورات المجلس ؟ كما نتساءل  
عن ماهية قواعد الاجراءات التي تتبع أثناء القيام بعملية التصويت واتخاذ  
القرار ؟

---

١ - العلاقة المباشرة بالنظام القانوني الدولي .

٢ - سلطة المنظمة في تعيين موظفيها دونما ضغط أو تدخل من جانب الدول الاعضاء .

٣ - الولاء الدولي والحياد السياسي دون تأثر الموظف الدولي بقائمه الشخصية وواجب الولاء  
الشخصي للقروض عليه من قبل دولته .

٤ - الحصانات الدولية التي تقتضيها حسن القيام بالوظيفة الدولية .

٥ - حق التقاضي أمام المحاكم الادارية الدولية .

( د ) ١٩ . طلعت الفينيمي ، الوجيز في التنظيم الدولي ، مرجع سابق ، ص ١٤٩ وما بعدها .

ريأخذ بتعريف للموظف الدولي يتفق مع تعريف مدام باستيد ( سوزان باديفان ) .

Welter R. Sharp, Ecosoc, Op. Cit., pp. 42-43.

(١)

## المبحث الثاني

### نظام التصويت وقواعد الإجراءات

#### المطلب الأول

##### المبادئ العامة للتصويت في المنظمات الدولية

التصويت في المنظمات الدولية هو الوسيلة التي تعلن بها تلك المنظمات عن إرادتها ، أو ان شئت فقل تعبر عن سلوكها الذاتي عن طريق الادلاء بالرأى أو التصويت (١) . فيستعان بالتصويت لفض الاختلاف فى الرأى عن طريق نسويد الارادة الشاملة والاجماع لهؤلاء الأعضاء . أو باذعان الاقلية لارادة الأغلبية . واختيار مبادئ معينة للتصويت فى أى منظمة دولية ، يعكس الى حد كبير مدى الاهتمام الذى توليه الدول الأعضاء للمنظمة فى اصدار قراراتها وتوصياتها .

ذلك أن مبادئ وإجراءات التصويت التى تتبع فى منظمة دولية سلطاتها

---

Allan JR, Hovey, Voting Procedures In The General Assembly, (١)  
International Oergranisation, Vol. IV, No. 3, August, 1950, p. 422.



قاصرة على مجرد اصدار آراء استشارية أو توجيهات وتوصيات غير ملزمة للدول الأعضاء فيها ، تختلف عن قواعد واجراءات التصويت في منظمة دولية لها سلطة اتخاذ قرارات تؤثر على الدول الأعضاء فيها ويلتزمون بها .

ويمكن حصر أهم مبادئ التصويت المأخوذ بها في المنظمات الدولية تبعاً لطبيعة كل منظمة دولية في الآتي (١) :

## ١ - مبدأ الإجماع :

من أقدم المبادئ التي اتبعت في مجال المنظمات الدولية بشأن اصدار قرارات تعبر عن ارادة الدول . ومازال يتبع في بعض المنظمات الدولية المعاصرة (٢) . ويقوم مبدأ الإجماع على أساس مبدأ المساواة في السيادة بين الدول كبر شأنها أم صغر . وبمقتضاه ، لا يتم الوصول الى القرارات داخل المنظمة الدولية الا بعد أن تنال تأييد أصوات كافة الدول الأعضاء . ونظراً لأن موافقة جميع الدول الأعضاء وفقاً لهذا المبدأ واجبة لاضفاء الصفة القانونية على القرار ، فإن من حق كل دولة أن تستعمل حق الاعتراض أو ما يسمى ( الفيتو ) بالاقتراع ضد القرار أو بالامتناع عن تأييده ، مما يحول دون صدوره .

غير أن التطورات الدولية - قد فرضت تطوير قاعدة الإجماع وتعديلها

(١) تفصيل مبادئ التصويت في المنظمات الدولية : ماهيتها ، والأسس القانونية والسياسية التي تقوم عليها ، وعلاقتها بسلطات المنظمة الدولية .. كل ذلك يخرج عن موضوع هذه الدراسة :

وللتفصيل في هذا الشأن انظر :

- A) J.B. François, Les Modes De Vocation Dans Les Organisations Internationales, Aspects Juridique Et Politique, These De Doctorat, Université De Paris, 1952.
- B) Virally, l'Organisation des Nations Unies, D'Hier à Demain, Editions Du Seuil, Paris, 1961, pp. 29-53.
- C) Henry G. Schermers, Op. Cit., Vol. II.
- D) C.W. Jenks, Unanimity, The Veto, Weighted voting, Special, simple Majority and Consensus as Models of Decisions In International Organizations, Essays in The Honour of Lord Macnair, London, 1965.
- E) D.W. BoWett, Op. Cit., pp. 357-363.

( و ) د . محمد السعيد الدقاق ، النظرية العامة لقرارات المنظمات الدولية ، الاسكندرية ،

١٩٧٣ .

( ز ) هدى صلاح عبد العزيز ، اتجاهات التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة ، رسالة

ماجستير في العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد ، ١٩٨١ ص ١ - ٤٣ .

(٢) من المنظمات الدولية التي تأخذ بقاعدة الإجماع حلف وارسو ( م ٦ من ميثاق الحلف ) .

وحلف الأطلسي ( م ٥ من ميثاق الحلف ) ..

بما يجعلها أكثر مرونة من ذي قبل . وفي هذا الصدد فقد شهد تطبيق قاعدة  
الاجماع صورا عديدة أهمها (١) :

١ - اجماع كل الدول الأعضاء في المنظمة . وهو ما يعني أن تخلف  
دولة عن الحضور أو امتناعها عن التصويت أو معارضتها للقرار يحول  
دون صدوره .

٢ - اجماع الدول المشتركة في الجلسة فعلا وهو ما يعني عدم احتساب  
صوت الدول المتخلفة عن الحضور . ومن أمثلة ذلك أن الفقرة الأولى من المادة  
الخامسة من عهد عصبة الأمم كانت تقضى بأن القرارات التي تصدر من الجمعية  
العمومية أو مجلس العصبة يجب أن تصدر باجماع أصوات الحاضرين الا في  
حالة ما اذا كان هناك استثناء ، ثم عدلت هذه الفقرة بحيث جعلت الاجماع  
قاصرا على الدول الحاضرة والمشاركة في التصويت فقط .

٣ - اجماع الدول التي اشتركت في الدورات والتصويت وهو ما يعني  
أنه اذا تخلفت الدولة عن الحضور أو امتنعت عن التصويت ، لا يحسب  
صوتها . مثال ذلك ما يطبق بالنسبة لاجماع الدول الخمس ذات المقاعد الدائمة  
في مجلس الأمن .

٤ - الاجماع النسبي ، بمعنى أن القرارات تصدر بالأغلبية ولا تكون  
ملزمة الا للدول التي وافقت عليها ، أما الأقلية التي امتنعت عن حضور الجلسة  
أو التصويت أو التي عارضت ، فإن القرار لا يكون ملزما لها (٢) .

٥ - شبه الاجماع ويقصد به اجماع الدول باستثناء صوت واحد (٣) .

٦ - السماح بالخروج عن قاعدة الاجماع واللجوء الى قاعدة الأغلبية في  
بعض الحالات الخاصة بشرط موافقة المنظمة على ذلك بالاجماع (٤) .

٢ - مبدأ الأغلبية : نظرا لما ترتب على الأخذ بقاعدة الاجماع من صعوبة  
اتخاذ القرار ونظرا لاتساع عضوية المجتمع الدولي ، وما ترتب على ذلك من  
تعقد وتشابك المشكلات الدولية ، وظهور التناقضات في المصالح بين الدول ،

---

Henry, C. Schermers, Op. Cit., pp. 329-330.

(١)

(٢) م ٧ من ميثاق جامعة الدول العربية ، م ١٤ من الاتفاقية الأوربية للتعاون الاقتصادي  
(٣) كانت الفقرة (١٤) من م ١٦ من عهد عصبة الأمم تنص على أن فصل الدولة العضو  
من العصبة يتم باجماع أصوات أعضاء مجلس العصبة باستثناء صوت الدولة التي مستطيق عليها  
عقوبة الفصل . كما تطبق جامعة الدول العربية ذلك في حالة فصل دولة عربية من المجلس .

(٤) المادة ١/٦ من ميثاق منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حيث تنص على : « أن مجلس  
المنظمة يستطيع بقرار جماعي من جانبه ، الترخيص بالخروج على قاعدة الاجماع ليتبع قاعدة الأغلبية  
في بعض الحالات الخاصة .

مما يعنى فى المحل الأخير صعوبة تحقيق توافق حول اتجاه معين ينشأ عنه صدور قرار ، فقد سعى واضعو المواثيق الدولية الى ايجاد أساليب جديدة للتصويت ، تمكن من تلافي الجمود الذى أصاب المنظمات الدولية نتيجة الأخذ بمبدأ الإجماع .

وقد عد الأخذ بقاعدة الأغلبية خروجاً على مبدأ الإجماع (١) . ويعنى مبدأ الأغلبية ببساطة أن تصدر القرارات والتوصيات بأغلبية الأعضاء . فلا يحول اعتراض عدد من الدول الأعضاء دون صدور هذه القرارات والتوصيات مادامت قد حصلت على نسب الأغلبية المقررة فى ميثاق المنظمة .

وقد شهد تطبيق مبدأ الأغلبية فى التصويت أنواعاً وصوراً عديدة أهمها (٢) :

### ( أ ) الأغلبية العادية أو البسيطة أو المطلقة :

وتعنى أن يكفى لصدور القرار أو التوصية موافقة أكثر من نصف عدد أعضاء المنظمة أو الأعضاء المشتركين فى التصويت ولو بصوت واحد ( ٥١٪ من مجموع الأصوات فأكثر ) .

### (ب) الأغلبية الموصوفة :

وتعنى ضرورة تحقيق أغلبية خاصة لصدور القرارات الهامة . وهذه الأغلبية الخاصة قد تكون أغلبية الثلثين (٣) ، أو الثلاثة أرباع أو الأربعة أخماس . . وقد تقتضى هذه الأغلبية الخاصة منح حق تصويت مميز لدول

---

J. L. Brierty, The Law of Nations, Oxford University Press, 1963, (١)  
pp. 109-110.

٥٠ محمد السيد الدقاق ، النظرية العامة لقرارات للمنظمات الدولية ، مرجع سابق ، ص ١٣٠ - ١٣٣ ، ١٠٠ د محمد حافظ غانم ، محاضرات عن جامعة الدول العربية معهد الدراسات العربية العالمية ، القاهرة ١٩٦٠ ص ٥٩ حيث يرى أن جامعة الدول العربية كانت مبادرة فى هذا المجال حيث ينص م ٧ من ميثاق الجامعة على أنه اذا صدر قرارات بالاكثارية لا تلزم الا الدول التى قبلتها ، مما يعد استحداثاً فى طريقة التصويت فى المجال الدولى ، وذلك بقصد احترام سيادة الأعضاء جميعاً ، دون أن يترتب على ذلك شل نشاط مجلس الجامعة فى حالة عدم توفر الإجماع .

Henry G. Schermers, Op. Cit., pp. 337-345. (٢)

(٣) للقرة الثانية من م ١٨ من ميثاق الأمم المتحدة التى تنص على أن تصدر الجمعية العامة قراراتها فى المسائل الهامة بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين المشتركين فى التصويت .

معينة في المنظمة لتحقيق الأغلبية المطلوبة لصدور القرارات . كما هي الحال عند التصويت في المسائل غير الاجرائية في مجال الأمن (١) .

ويلاحظ أن معظم المنظمات الدولية تأخذ بقاعدة الأغلبية البسيطة ، أما الأغلبية الخاصة فتكون في حالات استثنائية ينص عليها صراحة في موائيق المنظمات الدولية (٢) .

٣ - شهدت عمليات التصويت وصفين حادا بها عن قاعدة صوت واحد لكل دولة . وقد حدث ذلك بصفة أساسية في الاتحادات الدولية الفنية .

**أولهما :** السماح بالتمثيل المنفصل لبعض المستعمرات أو وحدات اقليمية منفصلة لدولة ما ، وذلك كوسيلة لكسر احتكار تمثيل الدولة وقد ترتب على ذلك ادخال نظام التصويت الجماعي . وهو ما اتبعته منظمات مثل اتحاد البريد العالمي ، والاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية ، والمعهد الدولي للزراعة . وبهذا المعنى فإن التمثيل المنفصل لأعضاء الكومنولث في عصبة الأمم ، أو التمثيل المنفصل لروسيا البيضاء وأوكرانيا الى جانب الاتحاد السوفيتي ومنغوليا الخارجية في الأمم المتحدة ينظر اليه على أنه استمرارية لهذا الأسلوب (٣) .

**ثانيهما :** وزن الصوت ويقصد بذلك التمييز بين أصوات عادية وأصوات ممتازة ، وضرورة احتواء الأغلبية المطلوب توافرها لاصدار قرار على هذه الأصوات الممتازة أو اجماع هذه الأصوات (٤) . كما هو الحال عند التصويت

---

(١) تنص م ٢٧ فقرة ٢ من الميثاق على أن تصدر قرارات مجلس الأمن في المسائل الأخرى كافة بموافقة أصوات ٩ من أعضائه يكون من بينها أصوات الأعضاء الدائمين متفقة .

(٢) تنصر الحالات التي تصدر فيها القرارات بالأغلبية الخاصة كالثلاثين مثلا في :

١ - قبول الأعضاء الجدد أو إيقافهم أو فصلهم .

٢ - تعديل دستور المنظمة الدولية .

٣ - الموافقة على ميزانية للمنظمة الدولية .

٤ - الخروج عن اجراءات أساسية متفق عليها في المنظمة الدولية .

٥ - اتخاذ اجراءات ايجابية ضد الدول الأعضاء .

على أن هذه الاحكام لا تمثل قواعد ثابتة ملزمة يتم مراعاتها من جميع المنظمات الدولية ، بل تختلف من منظمة لأخرى .

D. W. Bowett, Op. Cit., pp. 360-382.

(٣)

ويطلق الأستاذ الدكتور طلعت الغنيمي على هذا الاجراء الصوت المجمع . د. محمد طلعت

الغنيمي ، الرجز في التنظيم الدولي ، مرجع سابق ص ٢٠٠ - ٢٠٢ .

والواقع أنه لا يمكن اطلاق هذا الوصف عندما تعمل الكيانات المنفصلة باستقلالية وليس كاصوات اضافية تطرح تلقائيا مع الدولة الأم .

(٤) يقصد بالوزن نظام يخصص لأعضاء المنظمات الدولية اصواتا تحسب على أساس ما يحد معينة محددة سلفا . انظر للتفصيل .

٢٧

## على المسائل غير الإجرائية في مجلس الأمن • ويوجد تطبيقان لقاعدة الأصوات الموزونة :

١ - قاعدة الأصوات الموزونة في ظل مبدأ تماثل الأصوات • ويقصد بذلك ألا تكون أصوات جميع الدول الأعضاء في المنظمة متساوية في القوة ، وإنما توجد أصوات ممتازة الى جانب الأصوات العادية • ويبدو هذا الامتياز في تكوين الأغلبية المطلوبة لاصدار القرار ، حيث يشترط وجوب توافر بعض أصوات معينة ممنوحة لبعض الدول واجماعها لاصدار القرارات • وهذا الاتجاه يتضمن اعترافا بعدم المساواة الفعلية بين الدول كما قد ينطوي في ذات الوقت على اعتراف بقيام المساواة القانونية داخل المنظمات الدولية ، حيث أن جميع أصوات الدول الأعضاء متماثلة من الناحية العددية (١) •

( ب ) الأغلبية الموزونة في ظل قاعدة تعدد الأصوات ، فوفقا لهذه القاعدة يتم اغفال المبدأ القائل بأن لكل دولة صوتا واحدا ، ويحل محله نظام تعدد الأصوات الذي بمقتضاه تتعدد الأصوات التي تمنح للدولة وفقا لأهميتها أو وزنها الدولي أو تبعا لأهمية مصالحها داخل المنظمة • وتصبح المشكلة حينئذ هي الاتفاق على المعيار العلى الذي تقاس وفقا له القوة الحقيقية لكل دولة ، ومدى مساهمتها في نشاط المنظمة الدولية •

### ويمكن حصر أهم صور تطبيق هذه القاعدة في التالي :

( أ ) منح عدد من الأصوات يتناسب مع المساهمة المالية لكل عضو في المنظمة ، أى ربط السلطة بالمسؤولية المالية ، مثال ذلك البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، اذ لكل عضو في مجلس المحافظين ٢٥٠ صوتا تزداد بصوت اضافي عن كل سهم ( قيمة السهم ١٠٠,٠٠٠ دولار ) • وبصفة عامة فإن المنظمات التي تأخذ بهذه القاعدة البسيطة هي منظمات محدودة النطاق وذات طابع مالى واقتصادي وفنى •

A) Hanna New Combe, James Wert and Alan Comb, Comparison of Weighted voting formula for the U.N., World Politics, Vol. XXIII, No. 3, (April, 1977), pp. 100-122.

B) Clark and Sohn, World Peace Through World Law, 1960, 2nd édition revised, Cambridge, pp. 20-23, 25-31.

(١) من الأمثلة التي تأخذ بمبدأ الأغلبية مع الأخذ بالأصوات المتميزة أو الخاصة : م ٣/٢٧ من الميثاق حيث تنص على أن قرارات مجلس الأمن في المسائل الأخرى كافة بوافقة تسعة من أعضائه يكون من بينها أصوات الأعضاء الدائمين متفقة ( ٥٥ )

وللمادة ٣٦ من دستور منظمة العمل الدولية التي تنص على أن التعديلات الخاصة بدستورها يجب أن يوافق عليها أو يصدق عليها ثلثا الأعضاء فيها على أن يكون من بينهم خمسة من الأعضاء العشرة الممثلين في مجلس ادارة المنظمة للحكومات الصناعية الكبرى •

( ب ) منح عدد اضافى من الأصوات للدول التى تملك مستعمرات أو تشرف على أقاليم مشمولة بالوصاية ، مثال ذلك تمتع كل من أسبانيا والولايات المتحدة وفرنسا وهولندا والبرتغال بأصوات مقابل مستعمراتها فيما بين الحربين ، فى اتحاد البريد العالمى والاتحاد الدولى للمواصلات اللاسلكية والهيئة العالمية للأرصاد الجوية .

( ج ) اعطاء الأصوات لكل دولة بطريقة متفق عليها ، مثلما حدث فى اللجنة المركزية للملاحة بنهر الدانوب حيث منحت فرنسا ٥ أصوات وألمانيا ٤ وهولندا ٣ وكل من سويسرا وإيطاليا وبريطانيا وبلجيكا صوت واحد .

( د ) منح الدول الأعضاء عددا من الأصوات يتمشى مع عدد سكانها مثلما هو متبع فى مجلس أوربا ( البرلمان ) . فالدول المزدحمة بالسكان مثل ألمانيا - فرنسا - إنجلترا - إيطاليا ، منحت كل منها ١٨ صوتا أما الدول الأقل ازدهارا مثل أيسلندة وكسمبورج فكان لكل منها ثلاثة أصوات فقط . إلا أن هذه القاعدة تتطلب بعض الضوابط كوضع حد أدنى تمثيل بمقتضاء الدولة مهما صغر عدد سكانها ، ووضع حد أقصى لاتتجاوز الدولة مهما زاد عدد سكانها والا أمكن أن تكون لها أغلبية أصوات تجعل لها فيتو من نوع جديد داخل التنظيم .

#### ٤ - الرضا العام أو التوافق الجماعى : Consensus (١)

شاع فى دوائر الأمم المتحدة فى السنوات الأخيرة إجراء يطلق عليه الرضا العام أو التوافق الجماعى : وهو يشكل منرجا من الخلافات الحادة بين الدول التى انعكست على الأمم المتحدة ، وكان يمكن أن تؤدى الى عجزها عن تحقيق الهدف الذى قامت من أجله ، ومن ثم فهو أسلوب عمل أكثر من كونه قاعدة للتصويت (٢) .

فالرضا العام قرار يوافق عليه الجميع دون تصويت ، وهو مفهوم سياسى أكثر منه قانونى ، ومن ثم فهو يختلف كلية عن قاعدة الاجماع . فالقرار

---

(١) تستعمل وزارة الخارجية المصرية تعبير « توافق الإرادات » ترجمة لتعبير Consensus ويرى أ. د. طلعت الفنى أنها ترجمة غير موفقة لأن توافق الإرادات تعبير له مدلول فى قانونى يختلف عن المدلول السياسى للتعبير الفرنسى Consensus الذى يعنى تجوزا اجماعا فى اتخاذ القرار من قبل الدول . وهو يفضل ترجمته التوافق الجماعى ( الإقرار دون معارضة ) على أساس أنها أقرب الى وصف الواقعة منها الى تكييفها . وفى اللغة وادع فلان فلانا سألته وهادته وهذا هو وصف الحال فى الإجراء المعنى حيث تتوابع الدول حيال موقف ما ولذا كان موقعها هذا توادعا . انظر : أ. د. الفنى ، الوجيز فى التنظيم الدولى ، مرجع سابق ، ص ٢٠٣ .

(٢) James N. Rosner, *Compatability, Consensus and Emerging Political Science of Adaptation, The American Political Science of Adaptation, The American Political Science Review, Vol. 1, 1967, pp. 221-224.*

الجماعى يصدر بالتصويت بينما يتم اجراء التوافق الجماعى عن طريق التفاوض وتقريب وجهات النظر بين أعضاء المنظمة الدولية (١) .

وقد اختلفت الآراء حول جدوى أسنوب الرضا العام . فالبعض يرى انه حافز على المفاوضة والتوفيق ، كما ان القرار الذى يصدر دون اعتراض تكون له قوة أدبية أكبر مما ييسر سبيله الى التنفيذ ، وهو فى النهاية يؤدى الى تحسين طريقة الأداء وممارسة المنظمات الدولية لأعمالها حيث تجد المقترحات والقرارات فرصا واقعية للقبول من جانب من لديهم القدرة على تنفيذها (٢)

بينما يرى البعض الآخر ان عدم كونه قرارا يفقده فاعليته لانعدام طابع القوة الالزامية فيه .

وأيا كان الأمر ، فان الاعتراضات تتضاءل أمام عجز المنظمة عن اتخاذ قراراتها بالقواعد العادية للتصويت ، وأمام ما يسود المناخ الدولى من توتر يهدد التعاون الدولى فى الكثير من الأوقات . فالأغلبية كثيرا ما تفضل الاتجاه الى التراضى العام من أجل الوصول الى قرارات قد لا تحوز قبولها التام ، أو تجنبها لقرار أكثر غضاضة . ولهذا أصبح التراضى العام بمثابة سبيل الدول الصغيرة والكبيرة معا الى التوفيق .

خلاصة القول ان ثمة اتجاهها داخل المنظمات الدولية يسير حاليا نحو البحث عن الرضا العام ، كنقيض للاعتماد المجرى على نتائج التصويت الرسمى .

## المطلب الثانى

### نظام التصويت داخل المجلس

تستمد قواعد التصويت داخل المجلس من مصدرين أساسيين :

**أولهما :** ما ورد فى ميثاق الأمم المتحدة بخصوص التصويت فى المجلس .

**ثانيهما :** ما تتضمنه قواعد اجراءات المجلس التى يضعها بصدد

---

Henry G. Schermers, Op. Cit., p. 328.

(١)

D. W. Bowett, Op. Cit., pp. 359-360; Jenks, Unanimity, The Veto, (٢)

Op. Cit., p. 48.

التصويت ، بالإضافة الى القرارات والتوصيات التي يصدرها المجلس لتعديل  
أو اضافة قواعد اجرائية جديدة في هذا الصدد .

### اولا - بالنسبة للميثاق :

بمراجعة مواد الميثاق التي تتعلق بالتصويت داخل المجلس ، نجد انه  
لا توجد أية ميزات خاصة لدول معينة دون سواها . وجاء التعبير العملي عن  
فكرة المساواة في السيادة بين أعضاء الأمم المتحدة واضحا في هذا الخصوص .

### ويتجلى ذلك فيما يلي :

١ - مبدأ لكل دولة صوت واحد : تنص المادة ١/٦٧ على أن يكون لكل  
عضو من أعضاء المجلس صوت واحد .

٢ - مبدأ الأغلبية في التصويت واصدار القرارات والتوصيات : حيث  
تنص المادة ٢/٦٧ على أن « تصدر قرارات المجلس بأغلبية أعضائه الحاضرين  
المشاركين في التصويت (١) » .

٣ - دعوة أى عضو من الأمم المتحدة للاشتراك في مداولات المجلس عند  
بحث أية مسألة تعنى هذا العضو بوجه خاص ، على ألا يكون له حق التصويت .  
( م ٦٩ ) ، وإشراك مندوبى الوكالات المتخصصة في مداولات المجلس أو في  
مداولات لجانه التي ينشئها ، دون أن يكون لهم حق التصويت ، كذلك إشراك  
مندوبى المجلس في مداولات هذه الوكالات ( م ٧٠ ) ، وإجراء الترتيبات  
المناسبة للتشاور بين المجلس والهيئات غير الحكومية التي تعنى بالمسائل  
الداخلية في اختصاص المجلس ( م ٧١ ) .

ويتبين من نصوص الميثاق المتعلقة بالتصويت داخل المجلس ان جميع  
الدول متساوية من الناحية القانونية . اذ لا فرق بين صوت وآخر ، ولا وجود  
لحق الفيتو في صدد التصويت داخل المجلس . كما انه لا يوجد تمييز لدولة عن  
أخرى من ناحية وزن أصواتها ، ولا تتمتع أية دولة من أعضاء المجلس بأى نوع  
من الأصوات المتعددة .

---

(١) يتطرح بذلك أنه لا فرق في القرارات بين ما هو متعلق بالموضوع وما هو متعلق  
بالإجراءات على نحو ما هو متبع في مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة .



## ثانيا - نظام التصويت طبقا لقواعد إجراءات المجلس (١) :

١ - حقوق التصويت : لكل عضو في المجلس صوت واحد  
( البند ٥٨ ) .

٢ - يتم اتخاذ قرارات المجلس بأغلبية الأعضاء الحاضرين المشتركين في التصويت . وتعني عبارة الأعضاء الحاضرين المشتركين في التصويت. الأعضاء الذين يدلون بأصوات إيجابية أو سلبية على حد سواء . أما الأعضاء الممتنعون عن التصويت فإنهم لا يعتبرون مشاركين في التصويت ( البند ٦٠ ) .

٣ - للدول غير الأعضاء في المجلس ، وحركات التحرير الوطنية ، ورئيس مجلس الوصاية أو مثله ، وكذلك مندوبي الوكالات المتخصصة ، حق المشاركة في مناقشات المجلس في المسائل المتعلقة بهم ، دون ان يكون لهم حق التصويت ( البنود ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ من قواعد الاجراءات ) .

٤ - لممثل المنظمات الفنية غير الحكومية ( المعترف لها من قبل المجلس بالمرکز الاستشاري ) حق حضور جلسات المجلس ولجانه بصفة مراقبين ، كذلك الحال بالنسبة للمنظمات الحكومية الأخرى خارج نطاق الأمم المتحدة كمنظمة الدول الأمريكية وجامعة الدول العربية ( البند ٨١ ) .

## ٢ - طريقة التصويت :

( أ ) التصويت برفع الأيدي . By Show of hands ، وهو الاجراء العادي للتصويت وتبعا لهذه الطريقة يطلب رئيس المجلس من الذين يؤيدون القرار أو التوصية موضوع التصويت ان يرفعوا أيديهم ومن بعد يطلب من المعارضين أيضا رفع أيديهم ، ثم الذين يرغبون في الامتناع عن التصويت . أما الذين لا يرفعون أيديهم يعتبرون غائبين عن الاجتماع . وعلى هذا الوجه يتحدد مصير مشروع القرار أو التوصية .

( ب ) التصويت بندااء الأسماء Roll call . يتم بناء على طلب أي عضو وذلك بأن ينادى الرئيس على أسماء الدول وفقا للترتيب الأبجدي للغة الانجليزية بدءا بالعضو الذي سحب الرئيس اسمه بالقرعة من صندوق خاص يضم أوراقا مكتوبا عليها أسماء جميع أعضاء المجلس . وعندما ينادى على كل عضو يرد بكلمة « نعم » أو « لا » أو « ممتنع » . وإذا لم تسمع أية اجابة يعاد النداء على اسم العضو . وإذا لم تسمع أية اجابة للمرة الثانية يعتبر غائبا عن

E/ESB83, Ecosoc official Records, Resolutions and Decisions of Ecosoc (١)  
(1975 Supplement No. 1), pp. 12-19.

الاجتماع • وبالانتهاء من نداء الأسماء يتم عد الأصوات ، ثم يقوم رئيس المجلس بإعلان النتيجة ، وتسجل النتائج في قائمة تعد لهذا الغرض • وترتب أسماء الدول وفقا للترتيب الأبجدي السابق الإشارة اليه ( البند ٦١ ) •

( ج ) الوصول الى قرار عن طريق التشاور بين الأعضاء • وذلك حينما لا يكون المجلس في حالة انعقاد ، ويطلب أحد أعضاء المجلس أو الجمعية العامة أو مجلس الأمن ، أو رئيس المجلس أو أحد نوابه ، عقد دورات خاصة • حينئذ يقوم رئيس المجلس ، عن طريق الأمين العام ، بالدعوة للانعقاد اذا تبين له بعد التشاور مع باقي الأعضاء ان أغلبيتهم تؤيد ذلك ( البند ٤ من قواعد الإجراءات ) •

( د ) اتخاذ القرارات أو التوصيات بدون تصويت ، عن طريق الموافقة الإجماعية Consensus ولم ترد هذه الطريقة في قواعد إجراءات المجلس ، ولكن جرى العمل على الأخذ بها في بعض الحالات ، حينما يعتقد رئيس المجلس انه لا اعتراض على مشروع القرار أو التوصية ، أو عندما يرى وجوب تجنب عملية الاقتراع الفعلية لظروف خاصة ، في هذه الحالة يعلن الرئيس انه اذا لم يكن هناك اعتراض على المشروع ، فانه سيتم الموافقة عليه دون اللجوء الى التصويت المنفرد • ( وغالبا ما يتبع ذلك في القضايا التي لاخلاف عليها ) •

( هـ ) التصويت بالاقتراع السري Secret ballot وتتبع هذه الطريقة في انتخابات رئيس المجلس ونوابه من بين مندوبي أعضاء المجلس ، وكذا بالنسبة لانتخابات الأجهزة واللجان المساعدة للمجلس عدا اللجان الإقليمية ( البند ١٨ ، ٢٤ من قواعد الإجراءات ) •

### ٣ - تقديم المقترحات وادخال تعديلات عليها والتصويت عليها :

تقدم المقترحات والتعديلات مكتوبة الى الأمين العام الذي يقوم بتوزيع نسخ منها على أعضاء المجلس بكل اللغات الرسمية ، وما لم يقرر المجلس خلاف ذلك فانها تناقش أو تطرح على التصويت في مدى ٢٤ ساعة على الأقل من وقت توزيع النسخ على الأعضاء ( البند ٥٤ ) •

واذا ما اقترح اصدار قرار حول اختصاص المجلس في أي اقتراح قدم اليه ، فان هذا الاقتراح سوف يطرح للتصويت قبل اتمام التصويت على الاقتراح موضع التساؤل ( البند ٥٦ ) • وفي حالة اعتماد اقتراح ما أو رفضه ، فانه لا يمكن إعادة النظر فيه في نفس الدورة ، ما لم يقرر المجلس خلاف ذلك • وطبقا لقواعد الإجراءات ، فان أي اقتراح يعتبر تعديلا لاقتراح آخر اذا اضاف اليه أو حذف منه أو تقح فيه • وكثيرا ما كشفت ممارسات المجلس عن تقديم

مجموعات كبيرة من مشروعات التعديل التى تتداخل فى محتواها أو مضمونها بهدف احراج مؤيدى قرار ما ، ان لم يكن تحطيم تحالف قائم • اما مشروعات القرارات فهى عادة ما تقدم من قبل وفد بعينه ( ساد هذا النمط فى الأربعينات والخمسينات ) أو من مجموعة وفود ( ابتداء من ١٩٦٠ نتيجة للتدفق الجماعى للدول الأفريقية إلى الأمم المتحدة ) • وفى كلتا الحالتين لابد من البحث عن مؤيدين آخرين لمشروع القرار حتى يجد طريقه الى النور ، وهو ما يعنى اجراء مشاورات وراء الكواليس ، وبالتالي توفير المناخ لعمل سياسات التكتل (١) •

#### ٤ - حالة تساوى الأصوات :

فى حالة تساوى الأصوات عند عرض موضوع ما ، فإن الاقتراح يعتبر مرفوضا ( البند ٦٣ ) • بينما لا يتفق ذلك مع التصويت فى انتخابات العضوية •

#### ٥ - اولوية التصويت على اختصاص المجلس بنظر مسألة ما والنصاب القانونى الواجب توافره فى ذلك :

يجب التصويت على الاقتراح المتعلق ببيان اختصاص المجلس فى فحص الاقتراح المروض عليه قبل التصويت على الاقتراح نفسه •

أما بالنسبة للنصاب القانونى Quorum فتتص قواعد الاجراءات على أن الرئيس قد يعلن عن اجتماع عام واجراء مناقشة وذلك عند حضور ثلث أعضاء المجلس على الأقل ، أما حضور ممثلين عن أغلبية أعضاء المجلس فأمر مطلوب لاتخاذ أى قرار (٢) •

#### ٦ - شرح التصويت :

يمكن للممثلين ان يدلوا ببيانات موجزة يشرون فيها تصويتهم قبل أو بعد اتمام عملية التصويت على أنه لا يجوز لأى عضو ان يقاطع عملية التصويت لابتداء ملاحظات ما لم يكن اعتراضه متعلقا بنقطة نظامية ترتبط

(١) Walter R. Sharp, U.N. Ecogoc, Op. Cit., pp. 53-54, 62-63.

ويتم التصويت على الاقتراحات المتعلقة بموضوع واحد وفق أولوية تقديمها •

(٢) البند ( ٤١ ) من قواعد الاجراءات •

بطريقة التصويت نفسها . وليس لصاحب اقتراح ما ان يعطى أية ايضاحات بشأن تصويته على اقتراحه الا اذا كان قد تم تعديله (١) .

والواقع أن عمليات شرح التصويت أو ايضاح مبررات اتخاذ موقف معين تستغرق في بعض الحالات وقتاً غير قليل ، ولذا قدمت عدة اقتراحات للتقليل من الوقت الضائع في هذا الشأن . ومن قبيل ذلك الاقتراح المقدم من وفد اليونان في صدد تحديد حد أقصى ( خمس دقائق ) للوقت الذي قد يستغرقه مثل هذا الشرح (٢) .

وبالعض الآخر يرى ان يتم الشرح في شكل مكتوب ويوزع كمستند على الأعضاء كسباً للوقت بما يمكن المجلس من الاستفادة من الوقت الضائع في هذه العملية في أمور أكثر جدوى ونفعاً (٣) .

٧ - عدم النص على من له حق الادلاء بالتصويت نيابة عن الدولة العضو في المجلس : لم ينص صراحة على ان رئيس وفد كل دولة هو المخول بالتصويت نيابة عن دولته أو تفويض من يراه للدلاء بالرأى نيابة عنه ، وان كان يستفاد ضمناً ان رئيس الوفد هو المخول بإبداء رأى الدولة التي يمثلها حيث تنص قواعد اجراءات المجلس على أن الرئيس أو نائبه الذي يقوم بهام رئيس المجلس ، ليس له الحق في التصويت وله أن يفوض حقه في التصويت لعضو آخر من وفده (٤) .

### المطلب الثالث

#### القيمة القانونية لقرارات المنظمات الدولية

تعتبر سلطة اصدار القرارات والتوصيات أهم السلطات التي تمارسها المنظمة الدولية ، حيث يمكنها بمقتضاها أن تحقق رسالتها وأغراضها ، فالمنظمات الدولية تصدر بصفة عامة قرارات وتوصيات متنوعة ، بعضها ذو طابع

(١) البندان ( ٦٢ . ٦٣ ) من قواعد الاجراءات .

U.N. Doc. (A/937. Amrex 1), p. 16.

(٢)

Baily, D. Sydney, The General Assembly of the U.N., A Study of Procedure and Practice, The Carnegie Endowment for International Peace, Fredrich A. Praeger, New York, 1960, pp. 134.

(٣)

Rule (23).

سياسي ، والبعض الآخر له طبيعة فنية أو إدارية . ولتحديد القيمة القانونية لقرارات المنظمات الدولية ينبغي التعرف على مدلول كل من القرارات والتوصيات ، ومدى قوتها الإلزامية .

وهنا نجد الفقهاء قد تباينت وجهات نظرهم وتعددت آراؤهم حول مدلول كل من التوصية والقرار (١) . إلا أنه ثمة رأيا له أهميته في هذا الصدد ، وهو الذي يتخذ من « قوة الإلزام » معيارا للفرقة بين المفهومين .

فالتوصيات بمثابة إرشاد أو توجيه أو رجاء يتضمن دعوة الدول إلى الأخذ باتجاه معين . وهي وإن كانت لا تنطوي على غير التزام أدبي ، أو سياسي ( مصدره انضمام الدول إلى المنظمة الدولية ، وصدر التوصية عن عدد كبير من الدول تتمثل فيها قوة الرأي العام العالمي ) ، فإنها لا تتضمن التزاما قانونيا ، من حيث أنها لا تخرج عن أن تكون مجرد نصيحة أو رغبة أو دعوة (٢) .

---

(١) يرى البعض أن التعبير الإفرنسي **Decision** يعني قرار ملزم ، وتعبير **Recommandation** تعني توصية غير ملزمة ، أما تعبير **Resolution** فيشمل كلا النوعين في نفس الوقت ، أما تعبير **avis** يستخدم للإشارة إلى الآراء الاستشارية ، لحكمة المدل الدولية ، وهي تقترب من التوصيات . انظر :

Charles Chaumont, L.O.N.U. Que Sais Je ? Presse Universitaire de France, 9th edition, 1977, p. 47.

ويمكن أن نجد في الفقه العربي صدى لهذا التباين في وجهات النظر :

الدكتور عزيز القاضي يطلق اصطلاح « مقرر » على ما يسميه جمهور الفقه العربي « قرار » ويعرف بأنه تعبير من جانب المنظمة عن إرادتها يتم على النحو الذي يحدده ميثاقها أو من خلال الإجراءات التي رسمها ذلك الميثاق . عزيز القاضي ، تفسير مقررات المنظمات الدولية ، القاهرة ١٩٧١ ، ص ٤٧ ، بينما د. محمد السعيد الدقاق يعرف القرار بأنه كافة التصرفات الصادرة عن المنظمات الدولية .

د. محمد السعيد الدقاق ، النظرية العامة لقرارات المنظمات الدولية ، مرجع سابق ، ص ٣٠ .

و د. عبد الميز سرحان يرى أن كلا من : **Recommendation, Resolution** يعنيان توصية ، وبصفة خاصة في عرف الأمم المتحدة . د. عبد الميز سرحان ، المرجع السابق ، ص ٣٢٧ .

أما د. محمد سامي عبد الحميد ، فيرى أن القرار هو كل تعبير من جانب المنظمة يتم على النحو الذي حدده دستورهما والإجراءات التي رسمها . عن اتجاه الإرادة الصحيحة **La volonté Propre** لها إلى ترتيب آثار قانونية معينة ومحددة ، سواء على سبيل الإلزام أو التوصية . وبذلك يشمل مفهوم القرار كلا من القرار الملزم قانونا **La decision** والتوصية **La recommandation**

انظر د. محمد سامي عبد الحميد ، القيمة القانونية لقرارات المنظمة الدولية . المجلة المصرية للقانون الدولي ، العدد ٢٤ ( ١٩٦٨ ) ، ص ١٢٢ - ١٢٤ .

(٢) انظر تعريف التوصية في : A. Ross, Constitution of the U.N., Analysis of structure and function, Rinehart and Company, New York, 1950, p. 61.

أما القرارات فهي الأوامر الملزمة التي تصدر عن المنظمة الدولية أو أحد فروعها ، وتوجه الى الدول الأعضاء ، أو الى بعض الهيئات الأخرى . ومصدر الالتزام فيها هو تعهد الدول الأعضاء صراحة أو ضمنا بتنفيذ كافة مما تنطوي عليه هذه القرارات التي تتخذها المنظمة الدولية ، وتلتزم بالعمل بمقتضاها (١) .

وفي ضوء التفرقة السابقة بين مدلولي التوصية والقرار ، يمكن القول بأن أغلب المنظمات الدولية ليست مخولة بمقتضى دساتيرها إصدار قرارات ملزمة لأعضائها الا في أضيق نطاق ، أو ان شئت فقل على سبيل الاستثناء (٢) .

وهذا يعنى حقيقة هامة مؤداها ان دراسة قانون التنظيم الدولي لا تكون كاملة بدون تحليل عميق للطبيعة القانونية لما تصدره المنظمات الدولية من توصيات أو قرارات ، حيث يساعد هذا التحليل على الوصول الى الفهم الصحيح لمكانة ودور هذه المنظمات في العلاقات الدولية . ناهيك عن انه لا يوجد تماثل بين القرارات الصادرة عن منظمات عديدة من حيث قيمتها القانونية (٣) .

على ان تحديد الطبيعة القانونية لتوصيات المنظمات الدولية يقتضى التفرقة بين طوائف عديدة من هذه التوصيات ، وذلك على أساس « من توجه اليه التوصية » (٤) .

= حيث يفرها بقوله :

It is the legally non binding invitation to act in a certain way.

وانظر كذلك :

Holcombe, A.N., et al., *Organising peace in the Nuclear Age* New York University Press, 1959, p. 55.

(١) المقصود بالقوة الملزمة هنا المعنى الواسع التعبير أى أن القوة الإلزامية هنا تعنى أى تغيير فى الوضع القانونى السابق على صدور القرار . انظر د. طلعت الفينيس ، الرجين فى التنظيم الدول ، مرجع سابق ، ص ١٩٣ .

(٢) من أمثلتها قرارات مجلس الأمن الصادرة بمقتضى سلطاته الواردة فى الفصل السابع من الميثاق ، وكذلك الحال بالنسبة لبعض المنظمات الاقليمية ذات السلطات الواسعة والملزمة للأعضاء . بل ولرأى الأعضاء مباشرة كاللجنة الأوروبية للفهم والصلب .

(٣) توصيات الجمعية العامة للأمم المتحدة تختلف عن التوصيات التي يصدرها المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية . وهذه تختلف عن التوصيات التي تصدرها المنظمة الأوروبية للفهم والصلب .

(٤) للتفصيل انظر :

M. Virally, *La Valeur Juridique des Recommendations des Organisations Internationales*, A.F.D.I., 1956, pp. 66-96.

١. د. عبد العزيز سرحان ، مرجع سابق ، ص ٣٢٨ وما بعدها .

## أولا - التوصيات الداخلية التي يصدرها جهاز معين في المنظمة الدولية الى جهاز آخر فيها :

وتدور حول النشاط الداخلي للمنظمة . ويتوقف تحديد القيمة القانونية لهذا النوع من التوصيات على العلاقة التي تربط الجهاز الذي أصدرها بالجهاز الذي توجه اليه . وهنا يمكن التمييز بين الحالات التالية :

( أ ) توصيات توجه من أحد أجهزة المنظمة الى جهاز آخر تابع له :  
وهنا تكون لهذه التوصيات قوة ملزمة كالتوصيات الصادرة من الجمعية العامة الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بمقتضى الفصل العاشر من الميثاق . أما التوصيات الموجهة من الجهاز التابع الى الجهاز الأعلى ( توصيات المجلس الى الجمعية العامة ) ، فهي مجرد اقتراح على انه في بعض الحالات تكون لفرع التابع سلطة المبادرة التي تسمح له باصدار توصيات تكون لها أهميتها الكبرى . وقد يكون تصدى الجهاز الأعلى لمسألة معينة مشروطا بصور توصية من أحد الأجهزة الفرعية في مثل هذه الحالات يصبح للجهاز التابع الذي أصدر التوصية سلطة حقيقية في اتخاذ القرارات تجعله في وضع مساو للجهاز الأعلى الذي يملك اتخاذ القرار النهائي ( مثال ذلك أنه يتم قبول الأعضاء الجدد في اليونسكو بموافقة المؤتمر العام ، بناء على اقتراح من مجلس الادارة : م ٦/٧ ، ٢/١١ من ميثاق اليونسكو ) .

( ب ) توصيات بين أجهزة مستقلة : تؤدي طبيعة العلاقة القانونية فيما بين الجهة التي تصدر التوصية والجهة التي توجه اليها ، الى استبعاد رابطة الالتزام ، لأن اعطاء التوصية صفة الالتزام في هذه الحالة ، إنما يخل في الواقع بالاستقلال المفروض بين الجهتين . ولذلك عادة ما تكون للتوصيات المتبادلة بين الأجهزة المستقلة قيمة الاقتراحات المجردة من القوة الملزمة ، ولا يمدو الهدف من اصدار هذه التوصيات ان يكون تحقيق التنسيق بين نشاطاتها ، أو اقامة تعاون مثمر بين بعضها البعض يحقق أهمية عملية وسياسية ، كما هو الحال بصفة خاصة في التوصيات المتبادلة بين مجلس الأمن والجمعية العامة .

## ثانيا - التوصيات التي توجه الى الدول الاعضاء في المنظمة :

ونادرا ما تعني موثيق المنظمات الدولية بتحديد القيمة القانونية لقرارات المنظمة في مواجهة أعضائها . وبصفة عامة يمكن القول بأن التوصية التي توجهها المنظمة الدولية الى الدول الاعضاء فيها ليست في حد ذاتها ملزمة ، بل يكون للدول بصدد سلطة تقديرية واسعة . ولذلك لا تعدو التوصية

ان تكون مجرد اقتراح • أو بالأصح انها ليست ملزمة قانونا لمن توجه اليه •

ولن تتغير هذه الطبيعة القانونية للتوصيات مادامت للدول الاعضاء سلطتها التقديرية فى قبولها أو رفضها ، الأمر الذى قد يعنى تحولا جوهريا فى صدد مضمون التوصية وتحقيق الغرض منها أو رفضها وانعدام هذا الغرض والا فانها تتحول من توصيات للدول فيها حقها وسلطتها التقديرية بخصوص قبول التوصية أو رفضها الى « قرارات » يجب العمل بمقتضاها ( الاجراء الذى يقوم به مجلس الأمن فى حالة تهديد السلم والأمن طبقا للمادتين ١/٢٤ ، ٢٥ من الميثاق ) •

### ثالثا - التوصيات الموجهة الى مخاطب اجنبى عن المنظمة :

( ١ ) بالنسبة للتوصيات الموجهة الى دولة ليست عضوا فى المنظمة : بالنسبة للمنظمات الدولية العادية ، تكون التوصية عبارة عن مجرد اقتراح أو رأى ليست له أية قوة ملزمة ، الا اذا كانت هذه الدولة قد التزمت فى اتفاقية ما بعكس ذلك (١) • أما بالنسبة للمنظمات العالمية السياسية كالامم المتحدة ، فمن المعلوم ان قرارات المنظمة الخاصة بالسلم والأمن الدوليين تلزم الدول غير الاعضاء ، لأن السلم العالمى جزء لا يتجزأ • بل ان بعض الشراح يرى أن التزام الدول غير الاعضاء يشمل جميع المسائل التى تدخل فى اختصاص الأمم المتحدة وتكون لها أهمية عالمية (٢) •

(١) من امثلة ذلك توصية الجمعية العامة الخاصة باستقلال المستعمرات الإيطالية كانت ملزمة لإيطاليا ، ذلك لأنه رغم هذه الدولة لم تكن وقت صدور التوصية عضوا فى الامم المتحدة ، فانها على معاهدة ١٠ فبراير سنة ١٩٤٧ ، تنازلت للدول الأربع الكبرى عن الحق فى تنظيم حدوده لمسالمة ، وقبلت هذه الدول مقدا فى نفس المعاهدة ما تقرره الجمعية العامة بخصوص هذه المستعمرات •

(٢) تنص الفقرة ٦ من م/٢ على أن « تعمل المنظمة على أن تسهر الدول غير الاعضاء فيها وفقا لمبادئ الامم المتحدة بقدر ما تقتضيه ضرورة حفظ السلم والأمن الدوليين » ويرى بعض الفقهاء ان قرارات كل منظمة دولية لا يمكن أن يكون لها أية قيمة قانونية الا بالنسبة لأعضائها • أما التفسيرات المديدة التى تبغى أن تجعل من الفقرة ٦ من المادة ٢ من الميثاق ، أداة للالتزامات القانونية بالنسبة للدول غير الاعضاء فى منظمة الأمم المتحدة فانها لا تقوم على أساس يبررها • ويذكر فيردوس أن هذا النص من الميثاق لا يحدد أية التزامات مباشرة على الدول الأخرى وانما يقتصر على وضع قاعدة يجب أن تراعىها المنظمة وأعضاؤها •

النظر : تونكين ، القانون الدولى العام ، قضايا نظرية ، ترجمة أحمد رضا ، مراجعة د. عز الدين فوده . الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٢ ، ص ١٢٢ - ١٣٤ ويلاحظ أن اللغية تونكين وغيره من فقهاء الدول الاشتراكية لا يقررون بالطبيعة الالزامية لتوصيات المنظمات الدولية .



( ب ) التوصيات الموجهة الى منظمة دولية أخرى : يفترض الاستقلال المتبادل بين المنظمة التي تصدر التوصية ، وتلك التي توجه اليها انعدام الصفة الملزمة للتوصية . ولذلك تعد التوصية بمثابة مجرد اقتراح ووسيلة للتعاون بين المنظمات الدولية . هذا ويختلف الوضع في حالة وجود اتفاق دولي يحدد العلاقات بين منطمتين دوليتين ، كالاتفاقيات البرمة بين الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة ( طبقا للمادتين ٥٧ ، ٦٣ من الميثاق ) ، حيث تنترم هذه المنظمات بأن تعرض على أجهزتها المختصة التوصيات التي تتخذها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ( طبقا للمواد ١/١٣ ، ٥٥ ، ٥٨ ، ٦٢ ، ٦٣ من الميثاق ) للقيام بتنفيذها .

( ج ) التوصيات التي توجهها المنظمة للشعوب : وهي مجرد نداءات ليس لها سوى قيمة أدبية ، لأن المنظمات الدولية عامة ليست لها سلطة مباشرة على الشعوب والافراد (١) :

**وثمة بعض الملاحظات يتعين أخذها في الاعتبار لدى تحديد الطبيعة القانونية للتوصيات :**

**أولا :** من الناحية الواقعية لا يشترط بالضرورة ان تكون القرارات الملزمة أهم في النتيجة من مجرد التوصية غير الملزمة . فقد تترتب آثار سياسية على التوصية غير الملزمة تفوق في مداها الآثار القانونية المترتبة على القرارات الملزمة (٢) .

**ثانيا :** قد يكون للتوصيات بعض الآثار القانونية الهامة بالنسبة للدول الاعضاء ، ناهيك عن انه لا يمكن تجاهلها بسهولة بل هي قد تخدم كأساس لاضفاء الشرعية على الخطوات والتصرفات المتخذة من قبل بعض الاعضاء (٣) .

(١) مثال ذلك توصية الجمعية العامة رقم ٣/٢١٥ الخاصة ببناء الأمم المتحدة لصالح الطفولة .  
على أن بعض المنظمات الدولية الحديثة كمنظمات الوحدة الأوروبية التي تنظم مباشرة بعض أوجه نشاط الأفراد والمؤسسات الخاصة - تكون لقراراتها وتوصياتها أثر قانوني على هؤلاء الأفراد والمؤسسات الخاصة .

(٢) د. محمد حافظ غانم : المنظمات الدولية ، الطبعة الثانية ، مطبعة نهضة مصر - القاهرة ١٩٥٨ ص ٤٧ ، ومن الأمثلة على ذلك . توصية الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢ نوفمبر ١٩٥٨ بشأن انسحاب القوات المتعدية من مصر ، وتوصيتها الصادرة في ديسمبر سنة ١٩٦٠ بشأن تصفية الاستعمار . ومرجع ذلك الى أن التوصية تعبر عن اتجاه غالبية الرأي العام داخل المنظمة بالنسبة لموضوع معين .

(٣) Leland M. Goodrich, The U.N. in a changing world, Op. Cit., p. 28. (٣)  
ويضرب مثلا على ذلك بتوصية مجلس الأمن في ٢٧ يونيو سنة ١٩٥٠ للأعضاء بتقديم المساعدة لجمهورية كوريا ، إذ هي لم تكن ملزمة بالمعنى القانوني الفيق ، ولكنها خدمت كأساس لاضفاء الشرعية على الاجراءات التي اتخذتها الاعضاء طبقا للتوصية .

**ثالثا : عادة ما تقرن التوصيات بضغط من جانب المنظمة الدولية والرأي العام تعبيرا عن الرغبة في تعزيز الدعوة التي وجهت من أجلها التوصية . كما قد تحمل صورة الجهاز من خلال التعبير والتأكيد بالدولة المخالفة (١) .**

**رابعا : إذا كانت قوة الالتزام هي معيار التفرقة بين التوصية والقرار فإنه في بعض الأحيان يصعب تحديد ما إذا كان اجراء ما تصدره المنظمة يمكن اعتباره توصية غير ملزمة أم قرارا . كما ان نوعا من التوصيات أحيانا ما يتمتع بقدر من الالتزام وان قل عن مرتبة الالتزام التي يتمتع بها القرار الملزم (٢) .**

**خامسا : لم يستعمل ميثاق الأمم المتحدة تعبير « توصية » وقرار « في معنى متوافق بحيث يمكن الاهتداء الى تحديد دقيق للدلول كل منها » . فإذا كان الميثاق قد أكثر من استعمال تعبير توصية كيلا يجعل من « الأمم المتحدة سلطة عليا فليس في الميثاق ، ولا في أعماله التحضيرية ، ما يعين على فهم مقصود هذا التعبير « توصية » (٣) .**

**سادسا : ما يراه الدكتور محمد سامي عبد الحميد - بحق - ان الدولة لا تسأل اذا ما رفضت الاستجابة للتوصية بدامة . ولكن متى قبلتها تعذر عليها الغدول عن هذا القبول . واعتبرت استجابتها لها تنفيذا لالتزام قانوني بالمعنى الضحيح وليست مجرد وفاء بواجب أدبي . بحث . بمعنى انه يترتب قيام المسؤولية الدولية في حالة اخلال الدولة بتوصية قبلتها ، أو في حالة عدولها عن تنفيذ التوصية بعد البدء فيه . وغنى عن البيان ان مثل هذه النتائج**

---

(١) A.T.P. Tammes, Decisions of International Organs as a Source of International Law, R.C.A.D.I., 1958, 2, Tome, 94, p. 333.

(٢) ١٠ د . طلعت الغنيمي ، الوجيز في التنظيم الدولي . مرجع سابق ص ١٩٤ . ويضرب مثلا للحالة الأولى بالمادة (٧) من ميثاق جامعة الدول العربية - حيث يصعب التعرف على ما إذا كانت إرادة الجامعة التي تصدر بالأغلبية تعتبر توصية أم قرار فهي ذات قوة ملزمة بالنسبة للدلول التي قبلتها في حين أنها لا تتضمن معنى الالتزام بالنسبة للدلول التي لم قبلها ، أما الحالة الثانية . يضرب لها مثلا بتوصيات مؤتمر العمل الدولي حيث تتضمن معنى الالتزام للدولة الموجهة اليها بأن توضح الأسباب التي جعلتها تمتنع عن تنفيذها .

(٣) Sloane, F. Blaine, The Binding Force of Recommendations of the General Assembly of the U.N., B.Y.I.L., XXV, 1948, pp. 1-30.

وهو يشك في أن تعبير التوصية كما ورد في المادتين ١٠ - ١٤ من الميثاق مجرد من الآثار القانونية فللمادة ١٠ تنص على أن تناقش الجمعية أية مسألة أو أمر يدخل في نطاق الميثاق أن يتصل بسلطات فرع من الفروع المنصوص عليها فيه أو وظائفه ، كما أن لها فيما عدا ما نص عليه في م/١٢ أن توصي أعضاء الهيئة أو مجلس الأمن أو كليهما بما تراه في تلك المسائل والأمر أما م/٢٤ فتتص على أن توصي الجمعية العامة باتخاذ التدابير لتسوية أي موقف ، مهما يكن . منشأه ، تسوية سلمية متى رأت أن هذا الموقف قد يضر بالرغبة العامة ... -

لا يمكن الوصول اليها اذا ما كيفنا التوصية بأنها لا تنشى سوى التزام  
أدبي (١) .

والواقع أنه رغم الخلاف الفقهي الكبير حول التفرقة بين التوصيات  
والقرارات ورغم محاولة الكثير من الفقهاء الخروج بالتوصية عن مجرد كونها  
ذات قيمة أدبية وسياسية بحتة ، فإنه لا يوجد أدنى شك فى ان ثمة فارقا  
أساسيا بين كل من القرار والتوصية من حيث القوة الملزمة لكل منهما .

ويكفى للتدليل على ذلك ان معظم المنظمات الدولية ليست مخولة  
بمقتضى دساتيرها الا باصدار توصيات ، ولا تصدر قرارات ملزمة لأعضائها  
الا فى اضيق نطاق كما ذكرنا من قبل .

ومرد ذلك ان السلطة الحقيقية للمنظمة الدولية لما تزل منوطة بارادة  
الدول المكونة لها . فالمجتمع الدولى لا يزال يقوم على وحدات سياسية تحرص  
كل منها على سيادتها وترفض الامتثال لأى نظام يأتى من خارجها أو من فوقها  
الا برضاها .

## المطلب الرابع

### القيمة القانونية لقرارات المجلس

فى ضوء التحديد السابق للدول كل من التوصية والقرار ، وعلى أساس  
أن القيمة القانونية لقرارات أية منظمة دولية تتركز على ما جاء بميثاق أو  
دستور المنظمة وما جرى عليه العمل فى هذا الصدد فإنه بالتطبيق على المجلس  
الاقتصادى والاجتماعى يتبين انه لا يوجد فى الميثاق ما يخلو المجلس سلطة  
اصدار قرارات ملزمة ، سواء بالنسبة لأعضائه أو بالنسبة لأية أجهزة أو  
هيئات أخرى . فسلطات المجلس - طبقا للميثاق - تبدو واضحة للعيان وهى  
فى حقيقتها لا تتعدى سلطة القيام بدراسات ، واعداد تقارير ، والتوجيه

---

(١) د. محمد سامى عبد الحميد ، القيمة القانونية لقرارات المنظمات الدولية ، مرجع سابق  
ص ١٢٢ - ١٢٤ وهو يقيم رأيه هذا على فكرة التحليل الزدوج ( عنصر المسئولية والمديونية )  
لطبيعة الالتزام بصفة عامة ، ويرى أنه لا يتحتم لقاء هذين العنصرين ، حيث يمكن تكتيف  
هما تعهد المنظمات الدولية من توصيات بأنها ديون لا تتضمنها مسئولية .

الى مثل تلك الدراسات والتقارير ، واعداد مشروعات اتفاقات لتعرض على الجمعية العامة توطئة لاقرارها أو رفضها ، والدعوة الى عقد مؤتمرات دولية ، وعمل توصيات للجمعية العامة ولأعضاء الأمم المتحدة وللوكالات المتخصصة ، بقصد تنسيق نشاطات هذه الوكالات ... وغير ذلك مما يدخل في نطاق اختصاصات المجلس .

وإذا كان المجلس كغيره من أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية يصدر توصيات وقرارات ، فإن ذلك يستدعي مزيدا من التحليل لبيان القيمة القانونية لهذه القرارات والتوصيات .

١. أولا : بالنسبة للقرارات : لا يملك المجلس الاقتصادي والاجتماعي سلطة اتخاذ قرارات ملزمة الا في نطاق محدود يتعلق بالشؤون التنظيمية والمالية ، أى في المسائل المرتبطة قبل كل شيء بحياته الداخلية (١) . ( ما يتعلق بجدول الاعمال وبرنامج العمل ، الوثائق ، مواعيد الاجتماعات والدورات ، انتخاب أعضاء لجانه وأجهزته الفرعية ، تكوين مجموعات عمل خاصة ... ) .

وإذا كان المجلس - شأنه في ذلك شأن العديد من أجهزة المنظمات الدولية - قد درج على استخدام تعبير **Decision** في بعض الحالات و **Resolution** في حالات أخرى تتعلق بنواحي أنشطته الرئيسية ، فإنها في مجموعها لا تخرج عن كونها توصيات ، بكل ما تعنيه هذه الكلمة ، بل وتحتج صياغتها مؤكدة لذلك ( يقرر المجلس أن : يطلب من ... ، يسعى ... ، يستحث ... ) .

ومن الأهمية بمكان أن تشير في هذا الصدد الى أن استخدام تعبيرات معينة في قرارات المجلس المتعلقة بأجهزته الفرعية ، كان محل جدل كبير داخل اجتماعات المجلس ، الأمر الذي انتهى باستخدام تعبيرات تعكس في جوهرها مدى ضعف سلطات المجلس في هذا الصدد (٢) .

---

(١) تنص م/٧٢ من الميثاق على أن يضع المجلس لائحته اجراءاته ومنها طريقة اختيار رئيسه .

(٢) في أثناء تناول مشروعات مقررات اللجان الاقليمية - رأى بعض الوفود استبدال تعبير **considers** بتعبير يوافق **approves** على أساس أن هذه اللجان أجهزة تابعة للمجلس ، وأن المجلس من حقه بل من واجبه الموافقة على برامج عمل وأولويات هذه اللجان . بينما رأى آخرون أنه من غير الممكن للمجلس استعراض هذه البرامج والأولويات الموافقة عليها في وقت قصير كذلك الذي يخصصه المجلس لذلك ... وإن الحكومات الإقليمية تسوى هذه المسائل بطريقة أكثر صلاحية ... واقترح حل وسط واعتمد بعد ذلك وهو استخدام تعبير يعتمد «

**approves** بدلا من يوافق **endorses**

**Reportory of practice of U.N. Organs, Supplement No. 2, Vol. III, New York, 1963, (U.N. Publications, Sales No. 63, V. 7), p. 92.**

**ثانياً :** بالنسبة للتوصيات : للمجلس بمقتضى الميثاق أن يصدر توصيات في صدد المسائل الداخلة في نطاق اختصاصه للجمعية العامة ، وأعضاء الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة ( م / ٦٢ ، ٢ / ٦٣ ) .

**( أ ) التوصيات التي يوجهها المجلس الى الجمعية العامة :** تنكس هذه التوصيات علاقة التدرج والتبعية القائمة بين المجلس والجمعية طبقاً لأحكام الميثاق . ومن ثم فهذه التوصيات ليست ذات قوة ملزمة ، وانما هي بمثابة اقتراح ، واسترعاء نظر الجمعية العامة من قبل المجلس ، بل ان على المجلس - بمقتضى علاقة التبعية هذه ان يبلغ الجمعية العامة عن الخطوات التي اتخذتها الوكالات المتخصصة لتنفيذ توصيات المجلس أو لتنفيذ توصيات الجمعية العامة . في شأن المسائل الداخلة في اختصاصه ( م / ٦٤ ، ٦٦ ) .

**( ب ) توصيات المجلس للوكالات المتخصصة :** تضمن ميثاق الأمم المتحدة ، وكذا اتفاقات الوصل المبرمة بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة ، سلطة المجلس في إصدار توصيات الى الوكالات المتخصصة وتلتزم الوكالات باتخاذ الاجراءات اللازمة لعرض كافة التوصيات التي تصدر اليها من المجلس على الأجهزة المختصة بها في أقرب وقت ممكن لاتخاذ ما يلزم في شأنها ، وان تشاور هذه الوكالات مع الأمم المتحدة ، بناء على طلب هذه الأخيرة في شأن هذه التوصيات ، وان تقدم الوكالات تقريراً الى الأمم المتحدة ، خلال مدة معينة ، عن الاجراءات التي اتخذتها هذه الوكالات أو الدول الأعضاء بها لتنفيذ هذه التوصيات ، أو أسباب عدم تنفيذها ( ١ ) .

ولقد اختلفت الآراء حول مدى قيمة التوصيات التي يقدمها المجلس للوكالات المتخصصة . ويمكن التمييز في ذلك بين وجهتي النظر الآتيتين : وجهة النظر الأولى يمثلها رأيان : احدهما ، يرى ان الوكالات المتخصصة مستقلة في علاقاتها بالأمم المتحدة ، لأنها أنشئت بمقتضى معاهدة خاصة وليس بناء على قرار من قبل المنظمة الدولية ، فضلاً عن انها ترتبط بالأمم المتحدة بمقتضى اتفاق دولي يحدد علاقتها بها . وبما ان استقلال المنظمة التي تصدر التوصية عن تلك التي توجه اليها ، يفترض انعدام الصفة الإلزامية للتوصية ، فمعنى ذلك ان توصيات المجلس للوكالات لا تعدو ان تكون بمثابة اقتراحات تتوخى وسيلة للتنسيق والتعاون بين الأمم المتحدة وهذه الوكالات .

أما الرأي الآخر ، فيتفق مع سابقه من حيث كون التوصيات بمثابة اقتراحات . ولكنه يرى ان العلاقة القانونية كما تقرها اتفاقات الوصل تمنح

---

( ١ ) م / ٥٨ ، ٦٣ / ٢ من الميثاق . م / ٤ ، ٥ من اتفاقات الوصل المبرمة مع اليونسكو ومنظمة العمل الدولية . . . . .

هذه التوصيات قوة ضغط لها أهميتها العملية ، فالوكالات تلتزم بدراسه إمكانية تطبيق التوصية ولا تلتزم بتنفيذ مقتضاها . بشرط أن نوضح الأسباب التي حدت بها الى عدم تطبيق التوصية . ومرجع ذلك الى ان اشراف الأمم المتحدة على الوكالات هو اشراف بعيد عن قوة الالتزام ، أو الضغط والاكره ، فهي ليست صاحبة سلطة رئاسية على هذه الوكالات (١) .

### اما وجهة النظر الثانية فتتمثل كذلك في الرايين الآتيين :

أولهما رأى يرى أن التوصيات التي توجه من المجلس الى الوكالات المتخصصة لا تعد بمثابة توصيات بين جهازين مستقلين داخل نظام الأمم المتحدة ، بقدر ما يرى هذا الراى انها تصدر لتحقيق أحكام اتفاق دولي يحدد العلاقات بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة ، بمعنى ان القيمة القانونية لهذه التوصيات ننحدر في ضوء أحكام هذا الاتفاق وما تنتج من أثر . ومن ثم فهذه التوصيات تقترب اذا من التوصيات التي تصدرها منظمة العمل الدولية ، من حيث ان المخاطب بأحكامها ( وإن كان لا يلتزم بالامتثال لأحكام التوصية ) يتعين عليه ان يقدم تقريراً بالاجراءات التي اتخذها في شأنها ، وإن يتبادل وجهات النظر مع مصدر التوصية . ولذلك فإن المخاطب بها اذا رفض تطبيقها ، يلتزم بتقديم المبررات المسوغة لذلك (٢) .

ويتفق الراى الثانى فى هذا الصدد مع سابقه ، وإن كان يضيف ان الأساس الاتفاقي الذي تستند اليه هذه التوصيات أمر لا يمكن تجاهله أو الاقلال من أهميته ، لأنه يضيف الى هذه التوصيات عنصراً جديداً ، حيث يحدد اطار هذه التوصيات وإبعادها وأملافها ، مما يجعل توصيات المجلس الصادرة الى الوكالات ذات ثقل أو قوة قانونية مميزة ( وإن كانت محدودة ) تنفرد بها عن توصيات المنظمات الدولية بصفة عامة (٣) .

والواقع انه لا يمكن لنا أن نغالى فى تأييد وجهة النظر الأولى دون وجهة النظر الثانية ، مادام التزام الوكالات المتخصصة بالدراسة والتقرير لا يكتفى لاسباغ وصف الالتزام على هذه التوصيات . هذا بالإضافة الى ان الالتزام من جانب الوكالات بإبداء المبررات المسوغة لعدم تنفيذ التوصيات كشرط من شروط عدم التنفيذ ، أمر من شأنه ألا يسبغ على مثل هذه التوصيات وصفها بكونها

R.J. Dupuy Op. Cit., pp. 579-580.

(١)

M. Virally, La valeur juridique Des Recomendations, Op. Cit., pp. 92-94.

(٢)

Jenks, Coordination In International Organisations, B.Y.B.I.L., 1951, Vol 18, p. 65.

(٣)

مجرد اقتراح أو دعوة • ناهيك عن انه لو كانت هذه التوصيات لا تعدو ان تكون مجرد اقتراح أو دعوة ذات قيمة أدبية بحتة ، لما حرصت الوكالات المالية بالبنك ، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانماء والتعمير ، على تحديد نطاق سلطة الأمم المتحدة في اصلاها ، حيث تأخذ التوصيات في مثل هذه الحالات صورة تبادلية •

(ج) توصيات المجلس الى الدول الأعضاء : للمجلس بمقتضى الميثاق (١) - ان يقدم توصياته للدول أعضاء الأمم المتحدة بصدد المسائل الداخلة في نطاق اختصاصه • وهذه التوصيات لا تعدو ان تكون اقتراحات غير ملزمة لمن توجه اليهم • فاللؤل تتمتع بصدها بسلطة تقديرية محضة ، وهو ما يعني ان هذه الطبيعة القانونية للتوصيات لن تتغير الا اذا اختفت سلطة الدول في هذا المضمار ، الأمر الذى يؤدي الى انعدام أثر التوصية في ذاتها ، ونصبح في الواقع أمام قرار ملزم •

على انه يجب الا يفوتنا (٢) ان الدولة وان كانت تملك حرية التقدير الا انها لا تستطيع التهرب من التزاماتها التى قد تتضمنها التوصية ، وخصوصا اذا ما صدرت بأغلبية كبيرة ، حيث ينظر اليها في هذه الحالة على انها تفسير صحيح لما يجب القيام به •

(د) توصيات المجلس للدول غير الأعضاء في المنظمة الدولية : احتدم النقاش وتباينت وجهات النظر داخل اجتماعات المجلس ولجانه حول أحقية المجلس في عمل توصيات للدول غير الأعضاء في الأمم المتحدة (٣) • وكانت

(١) المادة ١/٦٢ من الميثاق •

(٢)

Walter R. Sharp, Op. Cit., pp. 83-89.

حيث يورد تفصيلا للمواجهة بين السوفيت والولايات المتحدة من حيث دفع كل منهما بعدم اختصاص المجلس باتخاذ توصيات أو قرارات تقدم مشروعاتها من قبل الطرف الآخر •

Reportory of Practice of U.N. Organs, supplement No. 2, Vol. III, (٣)  
New York, 1963 (U.N. Publications, Sales No. 63 V. 7), p. 97.

على سبيل المثال أثبتت المسألة في اللجنة الاجتماعية أثناء الدورة (٢٤) للمجلس فيما يتعلق بالنظر في مشروع قرار اقترحتة لجنة حقوق الانسان ، يرتبط بمراجعة الذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ الاعلان المالى لحقوق الانسان ، حيث تضمن المشروع توصيات موجهة الى الدول فاقترح تعديل واعتمد بعد ذلك ، استبدلت بموجبه كلمة « كل الدول » بكلمة « كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو أعضاء الوكالات المتخصصة » ، وفي أثناء المناقشات رأى مؤيدو التعديل انه بهدف تحاشي صغوات قانونية معينة ، ينبغي الإبقاء على التمييز بين الدول الداخلة في نطاق المنظمة الدولية والدول خارجها ، في هذه الحالة الخاصة المتعلقة بمراجعة الاعلان المالى لحقوق الانسان ، أما أولئك المعارضون للتعديل ، فقد رأوا أن تمييز « كل الدول » يتفق وقرار الجمعية العامة في هذا الخصوص حيث دعت فيه « كل الدول » وللنظم والمنظمات المعنية لاتخاذ الماعرف من ديسمير من كل عام « يوم حقوق الانسان » • أما في الدورة (٤١) فقد اتخذ المجلس قرارا حول « حقوق الإنسان والحريات الأساسية » ، بما في ذلك سياسات التمييز العنصرى والعزل وسياسات «

الغلبة للرأى القائل بعدم صلاحية المجلس لتوجيه مثل هذه التوصيات ، وذلك على أساس ان ميثاق الأمم المتحدة - وهو الأساس القانونى الذى يستمد منه المجلس سلطاته - ليس الامعاهدة دولية تسرى عليها قاعدة نسبية أثار الاتفاقات الدولية وعدم التزام الغير بها .

والواقع انه لو كان للمجلس حق توجيه توصيات للدول غير الأعضاء ، من منطلق ان منظمة الأمم المتحدة منظمة عالمية تهدف الى تحقيق السلم والأمن الدوليين ، وان المجلس الاقتصادى والاجتماعى هو أحد فروعها الرئيسية الذى يسعى الى تحقيق نفس هذا الهدف ، فضلا عن كونه يعمل على تحقيق التعاون الدولى الاقتصادى والاجتماعى الذى يعد شرطاً لازماً لتحقيق الهدف الأول فى السلام والأمن ، فان هذه التوصيات لا تلزم المخاطب بها فى الواقع وحقيقة الأمر بآى التزام اذ لا تعدو مثل هذه التوصية أن تكون مجرد اقتراح أو رأى أو طلب ليست له أية قوة ملزمة .

وخلاصة القول ان التوصيات التى يوجهها المجلس الاقتصادى والاجتماعى للجمعية العامة ، وللوكالات المتخصصة ، وللدول الأعضاء وغير الأعضاء هى توصيات غير ملزمة عادة ما تصلى بأساليب وعبارات تؤكد ذلك كأن تقول المجلس يوصى . . . ، يأخذ علماً بالدراسات الخاصة التى قامت بها إحدى الوكالات المتخصصة . . . ، يعرب عن الأمل فى مراعاة المبادئ المقررة ، يلفت نظر الجمعية العامة الى القضايا الهامة ، يطلب من الأمين العام والوكالات المتخصصة ، . . . (١) .

وختاماً ، نرى أن نأتى على ملاحظتين هامتين يمكن أن تكونا محكا لاختيار الجهود المعنية بتطوير المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى صدد تعزيز مكانته ودوره .

أولاً : لم تؤكد القوى الكبرى حرصها على الحصول على « عضوية دائمة » أو على حقوق تصويت خاصة فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، على نحو ما حدث بالنسبة لمجلس الأمن . والواقع ان ذلك يرجع فى حقيقة الأمر الى الأسباب التالية :

---

= الارباتيد فى كل الدول ، مع الاشارة الخاصة الى الدول والأقاليم المستعمرة وفى أثناء المناقشات عبر العديد من الممثلين عن اربابهم حول ما اذا كان المجلس ممثلاً على الوجه الصحيح بمسألة المقوبات وما اذا كانت هذه المسائل تدخل فى نطاق سلطات المجلس لعالجها .

Repertory of practice of U.N. Organs, Supplement No. 3, Vol. II,  
(U.N. Publications, Sales No. E, 71, V. 2), p. 394.

Repertory of Practice of U.N. Organs, Supplement No. 2, Op.  
cit. p. 94. (١)



١ - قبل وجود الأمم المتحدة كانت هناك منظمات متخصصة تمارس اختصاصات وظيفية في الميادين غير السياسية . وقد أمكن في ظلها حماية المصالح القومية للدول . وقد استمر وجود هذه المنظمات في ظل الميثاق بما سمي بالوكالات المتخصصة . من هنا فقد تمثل دور الأمم المتحدة في المجالات الوظيفية غير السياسية في صياغة مبادئ عامة وتنسيق نشاطات الوكالات المتخصصة من خلال المناقشات والتوصية .

٢ - أدركت القوى الكبرى ان مشاركتها الايجابية في أجهزة الأمم المتحدة في المجال الاقتصادي والاجتماعي ، أمر لا غنى عنه لضمان فعالية برامج وسياسات المنظمة الدولية في هذا الصدد . وذلك راجع الى حقيقة مؤداها ان تنفيذ مشروعات الأمم المتحدة في المجال الاقتصادي والاجتماعي يتطلب مقدرة مالية لا يقل عن الوفاء بها الا النول الكبرى . وهو ما يعنى - عملاً - ان القوى الكبرى ستنتخب في عضوية المجلس وبذلك تنتج نفس النتيجة كما لو كان هناك نص واضح وصريح على العضوية الدائمة .

٣ - ان الاهتمام الأول للمنظمة الدولية - وقت وضع الميثاق - كان متمثلاً في حفظ السلم والأمن الدوليين من خلال مجلس الأمن . وهو ما جعل القوى الكبرى تركز على الحصول على مزايا وحقوق خاصة داخل هذا المجلس .

وبصفة عامة ، يمكن القول بأن الاختلاف في درجات القوة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، وفي قدرات المساهمة في تحقيق مقاصد الميثاق ، لم يؤخذ بكامل الاعتبار لدى تحديد هيكل وإجراءات وسلطات الأجهزة المعنية بالتعاون الدولي الاقتصادي والاجتماعي .

ثانياً : يقوم نظام التصويت داخل المجلس على أساس المساواة الرسمية بين جميع الدول الأعضاء دونما تمييز في الأصوات ، كما تتخذ القرارات بأغلبية الحاضرين المشتركين في التصويت دونما تمييز في ذلك بين مسائل موضوعية وأخرى إجرائية . وهذا يعنى أن مهمة المجلس قاصرة على مجرد تقديم آراء استشارية ، أو إصدار توصيات غير ملزمة ، أو الوصول الى قرارات ملزمة ترتبط بمسائل فنية قليلة الأهمية أو تفاصيل في إدارة شئونه الداخلية وهو ما يعنى في المحل الأخير ، ضعف القيمة القانونية للسلطة المخولة للمجلس .

وإذا كانت جهود تطوير المجلس قبل بلات في وقت تزايدت فيه مكانة التعاون الدولي الاقتصادي والاجتماعي ، وأضحت السيادة للقضايا الاقتصادية والاجتماعية ، فهل ستكون المسائل المتعلقة بتكوين عضوية المجلس وسلطاته موضع اهتمام كبير من قبل هذه الجهود .

وهل سيتمكن الدولي النامية من الارتقاء بمكانة المجلس من حيث تركيز

اختصاصاته وتعزيز سلطاته بما يجعل منه الهيئة المقابلة لمجلس الأمم من حيث الصلاحيات . وما علاقة ذلك بنمط تكوين العضوية ونظام اتخاذ القرارات . وما هي أبعاد المواجهة المترتبة على ذلك بين هذه الدول والنول المتقدمة ؟؟

## المطلب الخامس

### قواعد إجراءات المجلس

جرت العادة على أن تحدد المعاهدة المنشئة للمنظمة الدولية كيفية تكوين الأجهزة الأساسية ، واختصاصاتها ، والأحكام الأساسية للتصويت فيها ، تاركا لكل جهاز في المنظمة سلطة إصدار القرار الذي ينظم به إجراءاته الداخلية وإجراءات أجهزته الفرعية ، وذلك ضمانا لسير العمل على نحو فعال . ويسمى هذا القرار عادة باللائحة الداخلية للجهاز « قانونه الداخلي » ، أو بقواعد الإجراءات التي تندرج في قوتها حسب قوة الجهاز الذي تصدر عنه ، وإن كانت في مجموعها تأتي في درجة أقل من ميثاق المنظمة وقرارات الفروع الرئيسية الملزمة . ومن ثم يجب ألا تتضمن أحكاما تخالف ميثاق أو قرارات المنظمة (١) .

وعادة ما تتضمن لائحة الجهاز أو قواعد إجراءاته أحكاما فنية تنظم كيفية إعداد جدول الأعمال ، وطريقة التصويت على الاقتراحات والتعديلات ، وقواعد احترام النظام أثناء المناقشة والتصويت ، والقواعد المتعلقة ببقاء الكلمات ( الخطب ) ، والمدة الزمنية التي تمنح لكل من يشترك في المناقشات ، وكيفية تأجيل أو قفل باب المناقشة ، ووقف أو تأجيل الجلسات ، وعدد الأصوات اللازمة للتصويت وقد تتناول كذلك تعيين الموظفين والخبراء ، ومعاملاتهم المالية ، وكل ما يخص التنظيم المالي والحسابي للجان وإدارات الجهاز . وعادة ما تكون قواعد الإجراءات محلا لتعديلات كثيرة وفق ما يقتضيه العمل والممارسة ، نظرا للمدى أهميتها بالنسبة لأداء الجهاز .

من ثم إذا كان كل جهاز في المنظمة الدولية عادة ما يختص بوضع لائحته الداخلية ، فإن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، يقوم كذلك - طبقا للمادة ٧٢ من الميثاق - بوضع قواعد إجراءاته . ومن ذلك :

---

G. Ballardore Pallieri, Le Droit Interne Des Organisations Internationales, R.C. A.D.I., 1969, Tome, 127, pp. 19-27. (١)

## عقد الدورات :

طبقا لهذه القواعد ، يعقد المجلس دورتين عاديتين كل عام ، مدة كل منهما شهر . ويتم تحديده ميعاد كل دورة في ختام الدورة السابقة ، على ان تكون احدهما قبل الاسبوع الأول من ابريل والثانية قبل اجتماعات الدورة العادية للجمعية العامة .

ويجوز دعوة المجلس لدورة غير عادية ، بناء على طلب أغلبية أعضائه . أو الجمعية العامة ، أو مجلس الأمن ( م ١ ، ٢ ، ٣ من قواعد الاجراءات ) ، أو مجلس الوصاية ، أو أى عضو من أعضاء الأمم المتحدة ، أو وكالة متخصصة ، على ان يوافق على ذلك رئيس المجلس ونوابه . فاذا لم تتم هذه الموافقة فى الأربعة أيام التالية لتقديم الطلب ، فعلى الرئيس ان يناقش الأمر مع أعضاء المجلس . فان وافقت الأغلبية فى خلال ثمانية أيام ، دعا الرئيس المجلس الى عقد الدورة غير العادية ، بشرط الا يتجاوز هذا الموعد ثلاثين يوما ، تحتسب من موعده تقديم الطلب الخاص بعقد الدورة ( م ٤ من قواعد الاجراءات ) ويجتمع المجلس فى مقر الأمم المتحدة أو فى أى مكان آخر توافق عليه أغلبية أعضائه .

## انتخاب الموظفين :

يشمل موظفو المجلس رئيسا وثلاثة نواب ، ينتخبون فى أول الاجتماع العام الأول كل عام . ويتقلدون وظائفهم الى ان يختار خلفاؤهم . وهم صالحوون لاعادة انتخابهم . ويراعى فى انتخابهم التوزيع الجغرافى العادل فيما بين المجموعات الاقليمية الخمسة ، بحيث يختار النواب من مجموعات غير تلك التى اختير منها الرئيس ، وهو ما ينم عن الاعتراف بالهيكل غير الرسمى للمجموعات ، وما لذلك من تأثير على سياسات وأعمال المجلس .

## تخصيص بنود جدول الأعمال :

يتضمن جدول الأعمال المؤقت لدورات المجلس العادية - والموضوع من قبل الأمين العام - كل البنود المقترحة من قبل المجلس ( فى الدورة السابقة ) ، أو من قبل الجمعية العامة ومجلس الأمن ( قليلا ما يحدث ) ، ومجلس الوصاية ( نادرا ما يحدث ) ، أو أى عضو من الأمم المتحدة ، أو الأمين العام نفسه ، أو أية وكالة متخصصة - أو إحدى المنظمات غير الحكومية فى بعض الأحيان .

فى الفترة من ١٩٤٧ الى ١٩٥١ ، عين المجلس لجنة لجدول الأعمال ، مهنتها فحص جدول الأعمال المؤقت قبل كل دورة ، وعمل توصيات للجمعية

تتضمن مقترحات بخصوص الإدراج ، والتأجيل والالغاء لبنود معينة ، نظام وطريقة المعالجة ونظرا لعدم تمكن اللجنة من احراز تقدم ملموس في هذا الصدد قرر المجلس انهاء عمل اللجنة - وأصبح يجتمع في دورة مستأنفة قصيرة في نهاية كل دورة عادية للجمعية العامة ، يقوم فيها بصياغة برنامج عمل للعام التالي كمرشد لاقتراح جدول أعمال لدورات المجلس من قبل الأمين العام .  
في ١٩٦٦ قام المجلس بتوزيع العمل بين دورتيه الرئيسيتين بهدف تخفيف العبء عن الدورة الصيفية (١) .

وتسرى بالنسبة لنظام المناقشة وإدارة الجلسات وعلاقتها ولغات العمل ،  
القواعد الإجرائية التي تتبعها الجمعية العامة للأمم المتحدة .

ولقد كانت قواعد اجراءات المجلس - بما تنسم به من تناقض ، وعرونة زائدة ، من حيث عدم تقييده حق الملل في اضافة بنود - أحد الأسباب التي حالت دون قيام المجلس بدوره على نحو فعال ، على نحو ما سيلي بيانه .

### المبحث الثالث

## سلطات واختصاصات المجلس الاقتصادى والاجتماعى

### المطلب الأول

#### سلطات المنظمة الدولية

تمنح كل منظمة دولية سلطات معينة تمكنها من تحقيق أهدافها .  
وتتحدد هذه السلطات باختصاصات المنظمة نفسها ، كما يحددها الدستور  
أو الميثاق المنشئ للمنظمة .

وتختلف اختصاصات المنظمات الدولية فيما بينها اختلافا كبيرا ، فبعضها  
ذو اختصاص محدود ( مثل منظمة الأرصاد العالمية ) ، وبعضها ذو اختصاص  
واسع يغطى كافة جوانب الحياة الانسانية ( مثل منظمة الأمم المتحدة ) ( ١ ) .  
ورغم هذا الاختلاف ، توجد بعض القواعد العامة فيما يتعلق باختصاصات  
وسلطات المنظمات الدولية ( ٢ ) .

- ١ - تتحدد اختصاصات كل منظمة دولية فى أحكام ميثاقها .
- ٢ - قد تستخيم اختصاصات المنظمة الدولية كميّار لتقسيم المنظمات  
الدولية ( منظمات عامة - منظمات متخصصة ) .
- ٣ - قد يكون مدى السلطة المخولة للمنظمة الدولية معيارا لتحديد علاقة  
المنظمة بالدول الاعضاء فيها . فقد توجد منظمات لها سلطة اصدار قرارات

---

Henry G. Schermers, Op. Cit., p. 151.

(١)

Paul Reuter, Institutions Internationales, Op. Cit., 356-359.

(٢)

١٩٦٠ . محمد حافظ غانم ، المنظمات الدولية ، القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص ٥٠ - ٥٥ .

ملزمة لأعضائها ( قرارات المنظمة الأوروبية للفحم والصلب ) • وقد تقتصر سلطات المنظمة على الدراسة التي تنتهى بتوصيات أو اقتراحات ليست لها قوة ملزمة ( غالبية المنظمات الدولية ) • وقد تجمع المنظمة الواحدة بين الحالتين السابقتين ( قرارات مجلس الأمن طبقا لأحكام الفصل السابع من الميثاق لها قوة ملزمة ، فى حين أن قرارات بقية أجهزة المنظمة الدولية ليست لها من الناحية القانونية قوة ملزمة للدول الأعضاء ) •

### طبيعة اختصاصات المنظمة الدولية :

يرى البعض أن المنظمة الدولية تباشر سلطاتها فى نطاق الاختصاصات المخولة لها بمقتضى دستورها أو ميثاقها • والغاية المقصودة من تخويلها هذه السلطات هى تحقيق الدور الوظيفى للمنظمة الدولية على ضوء اختصاصاتها المحددة فى هذا المجال ، وهو ما يترتب عليه :

أولا : أن مباشرة الاختصاص تعد التزاما - لا حقا - بالنسبة للمنظمة الدولية ، ما لم يوجد نص صريح فى ميثاق المنظمة يقر لها حرية القيام بمباشرة اختصاصها أو الامتناع عن القيام به •

ثانيا : لا يمكن لمنظمة دولية أن تتنازل عن بعض اختصاصاتها •

ثالثا : ترتبط أهمية المنظمة الدولية وما تتمتع به من حصانات وإميازات باختصاصاتها حيث لا تمارس التبعات الناجمة عن شخصيتها القانونية خارج نطاق هذه الاختصاصات (١) •

### أنواع سلطات المنظمات الدولية :

تعدد سلطات المنظمات الدولية وتتنوع وفقا للصلاحيات التي يقرها دستور أو ميثاق كل منها • وتندرج هذه السلطات من مجرد سلطة البحث والاستعلام ، التي تجعل من المنظمة الدولية مجرد هيئة للدراسة أو مكتب للاتصال بين الدول ، الى سلطة اتخاذ قرارات ملزمة تضى على المنظمة شكل السلطة الأعلى من إرادات الدول •

ويمكن تقسيم سلطات المنظمات الدولية الى قسمين رئيسين على النحو الآتي (١) :

١ - سلطات تتعلق بكيان المنظمة الدولية ، أى بميثاقها أو تفسيره أو إنشاء فروع جديدة ، وإصدار لوائح تنظيمية داخلية ، وما يتعلق بالشئون المالية للمنظمة .

٢ - سلطات تتعلق بنشاط المنظمة ، وهى سلطات البحث والدراسة والمناقشة وإبرام الاتفاقات ، وإصدار التوصيات واتخاذ القرارات ، وتطبيق الجزاءات .

وبالإضافة الى سلطات المنظمة التى ترد فى دستورها ، فإن الواقع العملي وحسن أداء المنظمات لوظائفها قد دفع القضاء الدولى الى التوسع فى تفسير هذه السلطات الى حده الاعتراف للمنظمة بسلطات لم يرد ذكرها صراحة فى الميثاق ، وهو ما يطلق عليه السلطة الضمنية .

وقد أكدت محكمة العدل الدولية ذلك المبدأ فى فتاها التى أصدرتها فى ١١ ابريل ١٩٤٩ بصدد تعويض الأضرار التى تصيب موظفى الأمم المتحدة أثناء تادية وظائفهم (٢) .

**القيود التى ترد على سلطات المنظمات الدولية :**

تحرص الدول - وهى تعترف للمنظمات الدولية بسلطات معينة على أن تضيق من نطاق هذه السلطات ما أمكن ذلك . وتأتى المواثيق فى صيغة توفى بين ضرورة ان تتمتع المنظمات بسلطات تمكنها من تحقيق أهدافها ، وبين رغبة الدول فى الاحتفاظ بسيادتها كاملة . ومن أهم القيود التى ترد على سلطات المنظمات الدولية (٣) :

---

(١) للتفصيل حول أنواع سلطات المنظمات الدولية انظر :  
Madame Bastid, Droit International Public, Paris, 1970, pp. 20-22;  
Paul Reuter, Op. Cit., pp. 310-222.

- اينيس ل. كلود (الابن) ، المرجع السابق ، ص ٦٣ : ٧٠ ،  
- د. محمد طلعت الفتيلى ، الوجيز فى التنظيم الدولى ، مرجع سابق ، ص ١٩٠ - ٢٢٤ .  
- د. عبد العزيز سرحان ، المرجع السابق ، ص ١٣٠ - ١٢٢ .

(٢) Henry G. Schemers, Op. Cit., p. 155 ; Hameray B. Rouyer, Les Competences Implicites Des Organisations Internationales, Paris, 1962, p. 13.

(٣) Rudolf L. Bindschedler, La Délimitation Des Compétences des Nations Unies, R.C.A.D.I., Tome 108, 1963, pp. 327-330.

د. عبد العزيز سرحان ، المرجع السابق ، ص ١٢٣ - ١٢٥ .

١ - قصر سلطة هذه المنظمات على اصدار توصيات غير ملزمة قانونا حتى لا تلزم الدول الاعضاء بالتوصيات التي تخالف مصالحها .

٢ - النص فى ميثاق المنظمة على عدم تدخلها فى المسائل التى تقع فى نطاق الاختصاص الداخلى للدول ( م ٧/٢ من ميثاق الأمم المتحدة ) .

٣ - الاخذ بقاعدة الاجماع لاصدار القرارات مما قد ينتهى بالمنظمة الى ان تكون أقرب الى صورة المؤتمر منها الى صورة المنظمة الدولية .

٤ - عدم تطبيق قرارات المنظمات الدولية الا اذا صدرت فى صورة تشريعات وطنية ( حيث مازالت الغالبية العظمى من الدول تتبع مذهب ثنائية القوانين أو مذهب وحدة القانون مع أولوية القانون الداخلى ) ومن ثم لا تطبق ولا تلتزم بأى قرار من قرارات المنظمات الدولية الا اذا صدر على هيئة تشريع داخلى ) .

ويرجع تمسك الدول بهذه القيود الى أخذها بمبدأ السيادة الوطنية فى مواجهة رعاياها ، وعدم رغبتها فى الاعتراف بأى سيادة أخرى توجه تعليماتها اليهم حتى ولو كانت فى صورة قرارات وافقت هى عليها فى مجال نشاطها الخارجى ، وهو ما من شأنه - فى المحل الأخير - اضعاف سلطات المنظمات الدولية ودورها . ولذلك فان مستقبل المنظمات الدولية يتوقف الى حد كبير على نتيجة الصراع بين مسعى هذه المنظمات الى توسيع سلطاتها ، وبين حرص الدول على التمسك بسيادتها ، وتقييد سلطات المنظمات الدولية ضمانا لهذه السيادة .

## المطلب الثانى

### سلطات واختصاصات المجلس الاقتصادى والاجتماعى

على الرغم من اعتراف واضعى ميثاق الأمم المتحدة بأن التعاون الدولى فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية لن يكون حكرا على الأمم المتحدة ، فانهم قد اتفقوا على أن يكون للمنظمة الجديدة مسئوليات هامة واسعة فى هذا الصدد (١) .

---

(١) وما يؤكد ذلك أنه خروفا من أن تقرر مقترحات ديمارتن أو كى تفسيراً ضيقاً فيما يتعلق =



وإذا كان الميثاق قد وضع المسؤولية الأولى في حفظ السلم والأمن الدوليين على عاتق مجلس الأمن ، فهو قد جعل من الجمعية العامة الجهاز الرئيسى فى القيام بمسؤوليات المنظمة فى المجال الاقتصادى والاجتماعى ، مع جعل المجلس الاقتصادى والاجتماعى والأمانة العامة تحت إشرافها (١) .

ولما كان المجلس من الأجهزة الرئيسة للأمم المتحدة ، فإن أحكام الميثاق قد خولته وظائف وسلطات مباشرة ( المواد من ٦٢ - ٦٥ ) ، فى حين أن بعض الأحكام الأخرى قد خولت « الهيئة » ( منظمة الأمم المتحدة إطلاقاً ) وظائف وسلطات معينة ، دون أن تبين الفرع المقصود الذى يمكنه نيابة عن الهيئة Organisation القيام بمباشرة هذه الوظائف والسلطات ( المواد ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ من الميثاق ) . على أنه يمكن القول بأن هذا النوع الأخير من الوظائف تحتفظ فيه الجمعية العامة بالاختصاص الكامل ، فى التداول والمناقشة والتوجيه ، ويتبعها فى ذلك المجلس الاقتصادى والاجتماعى الذى يعد الأداة التنفيذية التى تستعين بها الجمعية العامة فى تحقيق مقاصد الميثاق فى المجال الاقتصادى والاجتماعى .

**ومن هنا يمكن تقسيم الوظائف والسلطات التى يباشرها المجلس - طبقاً للميثاق الى نوعين :**

( أ ) وظائف وسلطات مباشرة .

( ب ) وظائف وسلطات يباشرها المجلس بوصفه الأداة التنفيذية التابعة للجمعية العامة .

---

« بمسؤوليات المنظمة فى المجال الاقتصادى والاجتماعى ، أصرت الوفود فى سان فرانسيسكو على توصيف أكثر وضوحاً وتفصيلاً . فعلى سبيل المثال ، استبدلت عبارة « حلول للمشاكل الدولية الاقتصادية والاجتماعية والمشاكل الإنسانية الأخرى استبدلت بالمادة (٥٥) والوقت تنص على حلول للمشاكل الدولية الاقتصادية والاجتماعية والصحية وما يرتبط بذلك من مشاكل ، والتعاون الدولى فى مجال الثقافة والتربية .

Leland M. Goodrich, The U.N. In A Changing World, Op. Cit., p. 205.

(١) وهذا واضح فى م/٦٠ من الميثاق التى تنص على أن « مقاصد الهيئة المبينة فى الفصل التاسع تقع مسئولية تحقيقها على عاتق الجمعية العامة ، كما تقع على عاتق المجلس الاقتصادى والاجتماعى تحت إشراف الجمعية العامة ويكون لهذا المجلس من أجل ذلك السلطات المبينة فى الفصل العاشر .

## ( أ ) الوظائف والسلطات المباشرة :

تنحصر هذه الوظائف والسلطات فى المواد من ٦٢ الى ٦٥ من الميثاق على النحو التالى :

١ - القيام بدراسات ووضع تقارير عن المسائل الدولية فى أمور الاقتصاد والاجتماع والثقافة والصحة وما يرتبط بها ، والتوجيه الى مثل هذه الدراسات ، والى وضع تلك التقارير ، وتقديم توصياته فى هذا الشأن الى الجمعية العامة ، والى أعضاء الأمم المتحدة ، والى الوكالات المتخصصة ذات الشأن ( م/٦٢ الفقرة الأولى ) ( ١ ) .

٢ - تقديم التوصيات فيما يختص باشاعة احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية ومراعاتها ( م/٦٢ الفقرة الثانية ) ( ٢ ) .

(١) هذا النص يوسع من دائرة نشاط المجلس بحيث يكاد يغطى كافة المسائل الاقتصادية والاجتماعية . ويكفى للتدليل على ذلك أن نذكر أن المجلس قد تناول على سبيل المثال لا الحصر ، بالدراسة والبحث ، مسائل اللاجئين ومشاكل الاسكان ، والرقابة على المخدرات ، ومركز المرأة ، وابداء المجلس البشرى والتخطيط الاقتصادى والمساعدة الفنية للدول النامية ، وتطبيق العلم والتكنولوجيا على التنمية وتوحيد المفاهيم الاحصائية ، ومساعدات الطوارئ فى اوقات الكوارث الطبيعية . . على أن الدراسات التى يقوم بها المجلس قد تكون ذات طبيعة عامة مثل دراسة المجلس حول التنمية الاقتصادية للدول النامية ، وقد تكون ذات طبيعة خاصة بمنطقة معينة مثل دراسة المجلس عن الظروف الاقتصادية لدول الشرق الأوسط . أما طلبات الدراسة فقد توجه الى الأمين العام ، واللجان الإقليمية ، واللجان المؤقتة ، أو أجهزة خبرة أو الى الوكالات المتخصصة . وفى معظم الحالات تبني توصيات المجلس على أساس هذه الدراسات .  
J. H. Richards, Op. Cit., pp. 8-10; D. W. Bowell, Op. Cit., p. 54; Virally, L'Organisation Mondiale, Op. Cit., p. 90.

د. ابراهيم أحمد شلبى ، المرجع السابق ، ص ٣٦٨ : ٣٦٩ .

(٢) هذا النص - وإن لم يذكر سلطة المجلس فى القيام بالدراسات أو وضع التقارير فى شأن حقوق الانسان ، فإنه لا يعنى وجود فروق قط فى سلطات المجلس فى هذا الخصوص . وذلك لأن التوصية تتطلب لتقديدها - القيام بداءة بدراسة المسائل التى سوف تقدم فى شأنها التوصية ، زد على ذلك أنه يرد فى وثائق سان فرانسيسكو ما يؤيد وجود فروق بين الفترتين ١ ، ٢ من المادة ٦٢ ناهيك عن أن المجلس عملا قد باشر سلطة القيام بدراسات ووضع تقارير والتوصية على ذلك فى هذا الصدد حيث يعهد المجلس الى لجنة حقوق الانسان بمهمة وضع الاقتراحات ، وتقديم التوصيات ، ورفع التقرير بالنسبة لكافة المسائل المتعلقة بحقوق الانسان . انظر : محاضر المجلس الاقتصادى ( ١٩٤٦ الدورة الأولى ) ص ١٦٣ وما يمتد بها ، تقارير لجنة حقوق الانسان الى المجلس الاقتصادى والاجتماعى (E/800) ، الوثيقة (E/Conf. 8/79) ، الوثيقة (E/794) ، وكلها تقطع بعدم الفرق بين الفترتين الأولى والثانية من م/٦٢ . وانظر كذلك حيث يعتبر توصيات المجلس طبقا للفترة الثانية من م/٦٢ لا تمتد الى دراسات جمعية ، وهى بالطبع وجهة نظر ضيقة وغير منطقية .

٣ - اعداد مشروعات اتفاقات لتعرض على الجمعية العامة عن المسائل التي تدخل في دائرة اختصاص المجلس ( م/٦٢ الفقرة الثالثة ) ( ١ ) .

٤ - الدعوة الى عقد مؤتمرات دولية لدراسة المسائل التي تدخل في دائرة اختصاصه وفقا للقواعد التي تضعها « الأمم المتحدة » ( م/٦٢ الفقرة الرابعة ) ( ٢ ) .

٥ - وضع اتفاقات مع الوكالات المتخصصة ، يتم بمقتضاها الوصول

---

D. W. Dowett, Op Cit., p. 87.

(١) وهذا يعني أن للمجلس حرية اختيار موضوع الاتفاق الدولي الذي يقوم بإعداده بشرط أن يكون في حدود اختصاصه ، وأن يعرض على الجمعية العامة وحدها دون الفروع الأخرى للهيئة أو الدول الأعضاء مباشرة . وللجمعية العامة وحدها اختصاص النظر في هذه المشروعات وفي إدخال ما تراه من التعديلات عليها وفي تقديم التوصيات في شأنها ، إلى الدول الأعضاء أو إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، أو إلى أي فرع آخر من فروع الأمم المتحدة .

انظر : محاضر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة الأولى ، ص ١٦٠ وما بعدها الدورة الثانية ، ص ١٣ وما بعدها ، الدورة الخامسة ص ٤٥ وما بعدها . حيث تتضمن مشروعات اتفاقات دولية قام المجلس بإعدادها حول مسائل اللاجئين والمخدرات والاتجار في الرقيق وحقوق الإنسان . وانظر D. W. Bowett, Op. Cit., p. 87. حيث يذكر أنه إذا كان مشروع الاتفاق يتطلب مناقشة مفصلة فقد يحال إلى مؤتمر دولي خاص من الدول مثل البروتوكول المتعلق بحالة الأشخاص الفرديين الذي أحيل إلى مؤتمر خاص للأمم المتحدة في سنة ١٩٥٤ . وفيما عدا ذلك توافق الجمعية العامة على مشروع الاتفاقية كما يقدم من المجلس ومثال ذلك الاتفاقية الدولية لإزالة كافة أشكال التمييز العنصري التي وافقت عليها الجمعية العامة في ٢١ ديسمبر ١٩٦٥ ، وكذا الاتفاقية الدولية الخاصة بحقوق الإنسان في ١٦ ديسمبر ١٩٦٦ .

(٢) سلطة المجلس هنا مقيدة بوجوب مراعاة القواعد التي تضعها الجمعية العامة في هذا الصدد . هذا وقد قررت الجمعية العامة في دورة انعقادها الأولى ، أن للمجلس أن يدعو إلى عقد مثل هذه المؤتمرات ، بعد المشاورة مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، وفقا لروح المادة ٦٢ ، في أية مسألة تدخل في دائرة اختصاصه . وفي عن البيان أن المجلس عليه أن يراعى القيود الواردة في الفقرة السابقة من م ٢ من الميثاق . فلا يدعو إلى عقد مؤتمر في شأنه في صميم السلطان الداخلي لأية دولة ، وألا يدعو إلى عقد مؤتمرات تمثل فيها هيئات غير حكومية ، وهو ما أكدته الجمعية العامة في دورتها الأولى عندما دعت الفلبين إلى أن يعقد المجلس مؤتمرا للشعوب الآلايم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وعارضته القوى الكبرى .

انظر قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الخامسة ، الوثيقة (E/578) وقرارات الجمعية العامة في القسم الثاني من دورة انعقادها الأولى (A/66) (A/C. 4/74) والوثيقة (A/84 Add-1) وكلها توضح أمثلة للمؤتمرات التي دعا المجلس إلى عقدها لما من تلقاء نفسه ( مؤتمر الصحة العالمية في ١٩٤٦ ومؤتمر الأمم المتحدة لشؤون الملاحة في ١٩٤٨ ، ومؤتمر الأمم المتحدة للعلم والتكنولوجيا في ١٩٦٣ ، مؤتمر الذرة من أجل السلام في ١٩٦٤ ) وأما بناء على تعليقات الجمعية العامة مثل مؤتمر حرية الاعلام ١٩٤٨ . كما توضح أن سلطة المجلس في الدعوة إلى المؤتمرات مقيدة بدائرة المسائل التي تعمل في اختصاصه فحسب .

بينها وبين الأمم المتحدة ، على أن تعرض هذه الاتفاقات على الجمعية العامة للموافقة عليها ( م/٦٣ الفقرة الأولى ) ( ١ ) .

٦ - تنسيق نشاطات الوكالات المتخصصة عن طريق التشاور معها ، وتقديم توصياته إليها وإلى الجمعية العامة وأعضاء الأمم المتحدة . ( م/٦٣ الفقرة الثانية ) .

٧ - اتخاذ الخطوات اللازمة والمناسبة للحصول بانتظام على تقارير من الوكالات المتخصصة ، ووضع الترتيبات اللازمة مع أعضاء الأمم المتحدة ، ومع الوكالات المتخصصة كيما يمدد بالتقارير عن الخطوات التي اتخذتها لتنفيذ توصياته ، أو توصيات الجمعية العامة في شأن المسائل الداخلة في اختصاصه ، على أن يبلغ الجمعية العامة ملاحظاته على هذه التقارير ( م/٦٤ الفقرتان الأولى والثانية ) ( ٢ ) .

٨ - امداد مجلس الأمن بما يلزم من المعلومات ومعاونته متى طلب إليه ذلك ( م/٦٥ ) .

٩ - تقديم الخدمات اللازمة لأعضاء الأمم المتحدة ، أو الوكالات المتخصصة ، بعد موافقة الجمعية العامة ، متى طلب إليه ذلك . ( م/٦٦ الفقرة الثانية ) .

١٠ - إجراء الترتيبات اللازمة للتشاور مع الهيئات غير الحكومية التي تعنى بالمسائل الداخلة في اختصاصه ( م/٧١ ) ( ٣ ) .

---

(١) وقد جرى العمل في هذا الشأن على أن المجلس أنشأ لجنة للمفاوضات في ١٦ فبراير سنة ١٩٤٦ لتقوم بالتفاوض مع لجنة تمثل الوكالة المتخصصة ذات الشأن ، توطئة لاعداد مشروع الاتفاق للزمع عقده وفقاً للشروط والتعليقات التي يكون للمجلس قد زود لجنة المفاوضات بها ثم يعرض للمشروع على المجلس للموافقة عليه ، فان تم يعرض على الجمعية العامة فان وافقت عليه بدوره ، يتولى الأمين العام التوقيع ممثل الوكالة المتخصصة ، ثم أخيراً يسجل الاتفاق في سجل الأمم المتحدة طبقاً للفقرة الأولى من م/١٠٢ من الميثاق .

(٢) نظراً لأن المجلس لا يملك حق إجبار الوكالات المتخصصة على رفع تقاريرها إليه فإنه لا يمكن مباشرة هذه السلطة إلا إذا تضمنت الاتفاقات المقررة مع هذه الوكالات نصاً تلزمها بذلك . ولذلك رأت اللجنة التصيرية التي انعقدت عقب انتهاء مؤتمر سان فرانسيسكو ضرورة إثبات هذا الالتزام في اتفاقات الوصل بين الأمم والوكالات المتخصصة . على أن الواضح من نص الفقرة الأخيرة أن الجمعية العامة وحدها هي صاحبة السلطة في اتخاذ ما يترأى لها في شأن هذه التقارير ، وأن المجلس ما هو إلا أداة فنية تعاون الجمعية العامة وتعمل في ظلها . انظر : تقرير اللجنة التصيرية ، الوثيقة (PC/26) هي ٤٣ .

(٣) سيعد تصديق لهذه البقطة عند تناولي البقطة بين المجلس وعلم الهيئات .

(ب) وظائف وسلطات يباشرها المجلس بوصفه الأداة التنفيذية التابعة للجمعية العامة وتتنحصر هذه الوظائف في :

١ - إيجاد الصلة بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة ، وذلك عن طريق اتفاقات خاصة ينص فيها على حق الأمم المتحدة في تنسيق سياسة هذه الوكالات ، وحققها في أن ترفع إليها الوكالات تقارير دورية عن وجود نشاطها ، وحققها في أن تصدر توصياتها إلى هذه الوكالات ، وحققها في دراسة الميزانيات الإدارية لها لكي تقدم إليها توصياتها في هذا الشأن . على أن يترك للوكالات بمقتضى هذه الاتفاقات أكبر قدر من حرية العمل ، وعلى أن يتواءم عملها ويتسق مع أعمال الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والوكالات الأخرى التي يوصل بينها وبين تلك الفروع (١) .

٢ - تنسيق سياسات الوكالات المتخصصة : إذ يمكن القول بأن الجمعية العامة تبشر وظائفها في هذا الصدد بطريقة عملية، تتحصل في إصدار التوصيات العامة ، ووضع الأسس التوجيهية للسياسات التي يتبناها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والوكالات المتخصصة ، على أن يشرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي على تنفيذ توجيهات الجمعية العامة وذلك عن طريق التفاوض مع الوكالات المتخصصة في وضع الاتفاقات التي توصل بينها وبين الأمم المتحدة . كما يتخذ الخطوات اللازمة والمناسبة للحصول بانتظام على تقارير هذه الوكالات عن وجود نشاطاتها ، ويبلغ ملاحظاته على هذه التقارير إلى الجمعية العامة .

٣ - الدعوة إلى إجراء مفاوضات بين الدول ذات الشأن بقصد إنشاء وكالات متخصصة جديدة . ويقوم المجلس بذلك بناء على توصيات الجمعية العامة ( كما حدث بالنسبة لإنشاء الهيئة الدولية للاجئين ) . وقد يدعو من تلقاء نفسه إلى عقد مؤتمرات لإنشاء هيئات دولية ( كما حدث في سنة ١٩٤٨ عندما دعا إلى عقد مؤتمر دولي لإنشاء الهيئة الاستشارية للملاحة الدولية ) .

وهكذا ، يتضح من عرض الاختصاصات والسلطات التي يمارسها المجلس - طبقا للميثاق - ملاحظتان أساسيتان أولاهما : اقتصار سلطات المجلس على الدراسة والتوصيات ، وثانيهما : أنه يقوم بدور مزدوج : فهو من ناحية يعمل كجهاز حاكم يكاد يغطي كافة المسائل الاقتصادية والاجتماعية ، كالخطيط الاقتصادي والمساعدة الفنية للدول النامية ، وتطبيق العلم والتكنولوجيا على التنمية ، ومشاكل الاسكان والسكان ، والتعليم والصحة ، وشئون اللاجئين

---

(١) لم يتضمن الميثاق أحكاما عن طبيعة هذه الاتفاقات ، مراعاة لتفاوتها بتفاوت الأحوال . وسوف يرد تفصيل لسلطة المجلس في إبرام هذه الاتفاقات عند تناول العلاقة بينه وبين الوكالات المتخصصة .

وحقوق الانسان ، وتقديم المساعدات فى حالات الطوارئ • وهو فى قيامه بهذا الدور يعد بمثابة لجنة تحضير للجنة الجمعية العامة الثانية والثالثة ، حيث يعد الأساس لهاتين اللجنتين لعمل التوصيات والقرارات اللازمة حول القضايا الاقتصادية والاجتماعية الأساسية (١) •

ومن ناحية أخرى يعمل المجلس كجهاز لتنسيق النشاط الاقتصادى والاجتماعى لمنظمة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة المرتبطة بها ، وذلك بهدف تحقيق الترابط بين هياكل نظام الأمم المتحدة ( الأجهزة والمنظمات ) ، وتكامل العناصر الوظيفية المختلفة ( البرامج والسياسات ) (٢) • ووسيلة المجلس فى تحقيق وظيفته هذه ، هى التوصيات والتوجيهات ولا يملك سلطة الزام فى هذا الصدد • ويستعين المجلس فى قيامه بوظيفة التنسيق بالعديد من الأجهزة واللجان التى ينشئها لهذا الغرض مثل لجنة البرنامج والتنسيق ، واللجنة الاستشارية لتطبيق العلم والتكنولوجيا ، ولجنة تخطيط التنمية ، بالإضافة الى اللجنة الادارية للتنسيق (٣) •

ولقد كان لقصور سلطات المجلس ولازدواجية الدور الذى يقوم به المجلس فى أدائه لوظائفه ، كبير الأثر على فعاليته • وهو ما سيتم توضيحه لدى تناول فعالية المجلس •

(١) تغطى المادة ٦٢ من الميثاق وظيفة المجلس كجهاز حاكم يعمل كوكالة متخصصة فى المسائل الاقتصادية والاجتماعية ؛  
انظر

H. G. Nicholas, Op. Cit., p. 139; J.H. Richards, Op. Cit., pp. 5-6;  
D. W. Bowett, Op. Cit., pp. 56-67.

Karl Deutch, The Analysis of International Relations, Prentice Hall, (٢)  
New York, 1968, p. 158

حيث ينظر للتكامل باعتباره هدفا وغرضا أساسيا للتنسيق •

وانظر كذلك

C. Wilfred Jenks, Coordination : A New Problem of International  
Organisation, R.C.A.D.I., 1950, Tome 77, pp. 161-169.

حيث يرى فى قيام نظام الأمم المتحدة على اللامركزية من الناحية الوظيفية ، سببا رئيسيا فى  
ضرورة التنسيق • وفى ذات الوقت فى تعقيد هذه العملية •

(٣) بالإضافة الى هذه الأجهزة فان اللجان الوظيفية الأخرى ، وكذا اللجان الإقليمية الخمس ،  
تقوم بمهام تنسيقية • للتصنيف حول الأجهزة واللجان التابعة للمجلس والتى تقسم بوظائف  
تنسيقية •

انظر :

Mahdi Elmandjra, The U.N. System, An Analysis, Faber And Faber, London,  
1973, p. 141 : Wilfred Jenks Coordination : A New Problem of Interna-  
tional Organisation, Op. Cit., p. 282.

## المبحث الرابع

### الأجهزة الفرعية المساعدة للمجلس

درجت معظم المواثيق المنشئة للمنظمات الدولية على النص صراحة على اختصاص أجهزتها الرئيسية بإنشاء ما تدعو اليه الحاجة من أجهزة فرعية تابعة أو معاونة Subsidiary organs (١) .

وقد تنشأ هذه الأجهزة الفرعية بصفة دائمة ، أو مؤقتة تنتهي بانتهاء مهمة خاصة أو فترة زمنية معينة (٢) .

(١) توسعت المنظمات الدولية المختلفة الى حد يسيد في ممارسة هذا الاختصاص الى الحد الذي انتهى معه الأستاذ تاسيس الى القول بأنه  
There is Practically no limit set to this Capacity of reproduction, and therefore to the creation of New International Law.

انظر : ١٠ د. محمد سامي عبد الحميد ، القيمة القانونية لقرارات المنظمات الدولية مرجع سابق ، ص ١٢٢ - ١٢٤ .

والجهاز الفرعي ينشأ بموجب قرار صادر من جهاز آخر بالنظر الى أي تصرف من جانب واحد ، وليس عن طريق اتفاق دول

Paul Reuter, Les Organes Subsidiaries Des Organisations Internationales, Homage d'une Generation De Juristes au President Pasdevant, Paris 1960, pp. 421-423.

وهو ما يميز الجهاز النوصي عن الوكالة المتخصصة ، فالأول ينشأ بقرار من جهاز المنظمة الدولية ، بينما ينشأ الثاني بمقتضى اتفاق دول  
انظر في ذلك :

Madame Bastid, Le Droit International Public, Op. Cit., p. 209.

د. محمد سامي عبد الحميد ، قانون المنظمات الدولية ، الاسكندرية ، ١٩٧٢ ، ص ٣٣٥ .

(٢) د. محمد السعيد النعاق ، النظرية العامة لقرارات المنظمات الدولية ، مرجع سابق

ص ٣٣٥ .

وتتنوع الأجهزة الفرعية من حيث اختصاصاتها وسلطاتها • وجرى العمل على أن يفوض الجهاز المنشئ سلطاته إلى الجهاز الفرعي التابع له ، سواء نص الميثاق على ذلك أم لم ينص • بيد أن هذا الحق يتقيد بقيدين أساسيين هما :

١ - أنه لا يجوز للجهاز الذى يفوض أن يفوض بسلطات أكثر مما يملك هو •

٢ - كما لا يجوز عادة إحالة المسؤولية ، حيث يجوز - كقاعدة عامة - سحب التفويض ، بل وحل الجهاز الفرعى • ولكن الجهاز الذى يفوض يبقى مسئولاً عن تصرفات الجهاز الفرعى ويملك أن يلغى قراراته • وذلك أن القاعدة العامة هى أن الهيئات التى تنشأ لهذا الغرض لا تكون مساوية للهيئة التى أنشأتها ، بل يجوز للأخيرة أن تلغىها (١) •

وتخول المادة ٦٨ من الميثاق المجلس الاقتصادى والاجتماعى سلطة إقامة لجان للشئون الاقتصادية والاجتماعية ولتعزيز حقوق الانسان ، وغير ذلك من اللجان التى قد يحتاج إليها لتأدية وظائفه • ولقد أكثر المجلس من استخدام هذا الامتياز وأنشأ العديد من الأجهزة الفرعية اللازمة لممارسة أعماله ووظائفه • منها ما له نفس تركيب المجلس بهدف مساعدته فى دراسة وفحص المسائل المدرجة فى جدول أعماله على غرار لجان الجمعية العامة الكبيرة ، ومنها ما له تركيب مختلف • منها ما هو قائم على أساس الخبرة ومنها ما هو دائم واكتسب مكانة كبيرة فى نظام الأمم المتحدة (٢) •

وبصفة عامة يمكن تجميع الهياكل الأساسية التى أقامها المجلس تطبيقاً لهذا النص فى خمس قوائم أساسية :

- (أ) اللجان الدائمة •
- (ب) اللجان الوظيفية الفنية •
- (ج) اللجان الإقليمية •
- (د) اللجنة الإدارية للتنسيق (٣) •
- (هـ) هيئات أخرى تتصل بالمجلس •

---

(١) Rudolf Bindschedler, Op. Cit., pp. 327 and Seq.

وانظر كذلك د. الفينى ، الوجيز فى التنظيم الدولى ، مرجع سابق ، ص ١٨٦ •

(٢) Virally, l'Organisation Mondiale, Op. Cit., pp. 88-89.

(٣) يرى البعض أن الـ Commission أوسع وأكثر أهمية من الـ Committee =



## المطلب الأول

### اللجان الدائمة

نتيجة لاتساع عمل المجلس في السنوات الأخيرة ، ولا سيما في مجال التنمية ، اتسعت أجهزة المجلس المساعدة في شكل أنواع خاصة من اللجان الدائمة . وهذه اللجان يعتمد عليها المجلس بصفة أساسية في مباشرة اختصاصاته المتعلقة بالدعوة الى المؤتمرات ، وتقديم المعونة الفنية للدول المتخلفة ، وتنسيق العلاقات بين الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة والهيئات غير الحكومية ذات النشاط الدولي .

ومن اللجان الدائمة التي أنشأها المجلس : لجنة الاسكان والبناء والتخطيط . وقد كانت ترسل بتقارير الى المجلس عن طريق اللجان الأخرى ، مما تسبب في ضياع الكثير من الوقت والجهد . ولذلك أصبحت ترسل بتقاريرها الى المجلس مباشرة ، وتعمل بصفقتها جهازا لعمل توصيات سياسة أكثر من كونها جهازا للخبرة الاستشارية ، حيث توجه توصياتها الى الحكومات من خلال المجلس - وكذلك الى مركز الاسكان والبناء والتخطيط في أمانة الأمم المتحدة ، الذي أنشئ بواسطة الأمين العام طبقا لرغبة اللجنة ، وذلك من أجل تنسيق البرامج .

ومن بين اللجان الدائمة التي تقوم عضويتها على الخبرة لجنة تخطيط التنمية ، والتي تمارس تأثيرا ايجابيا بناء على معالجة المجلس لتخطيط الاسهام المستقبلي لأسرة الأمم المتحدة بخصوص التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، حيث انها في مركز ليس فقط من شأنه المساعدة على وضع الخطوط العريضة لخطط التنمية القومية ، ولكن كذلك ، وعلى نفس المستوى من الأهمية ، اقتراح الحلول الممكنة للمشاكل المتداخلة لتنفيذ الخطط ، آخذة في الاعتبار الثقافات الادارية والسياسية المختلفة .

---

= وأن الأخيرة أعلى مرتبة من الفريق العامل Working Panel ، وسوف نشر الى أن كلا التعبيرين بكلمة لجنة .

Henry G. Schermers, Op. Cit., pp. 176-177.

الفر :

حيث يقسم اللجان على حسب مهمتها الى خمسة أنواع : لجان التحكيم ، الوساطة ، تقصى الحقائق ، اللجان التي تشرف على تنفيذ القرارات .

وقد وصل عدد اللجان الدائمة المساعدة للمجلس الى احدى عشرة لجنة (١) .

## المطلب الثاني

### اللجان الوظيفية الفنية

هي تلك اللجان التي تقوم بدراسة وبحث المشكلات الاقتصادية والاجتماعية على أساس تخصصي فني ، وتقديم نتيجة دراستها الى المجلس . وهذا يعني أن ثمة فارقا هاما بينها وبين اللجان الدائمة . فالأولى تختص بدراسة موضوعات معينة ، وتقديم نتائج دراستها للمجلس ، بينما تقوم اللجان الدائمة بالعمل على تنفيذ سياسة المجلس التي انتهى إليها بناء على دراسات لجانه الفنية في مجالات نشاطه المختلفة . اللجان الفنية اذن لجان مهمة دراسية ، أما اللجان الدائمة فلجان ذات مهمة تنفيذية أو ادارية (٢) .

والعضوية داخل تلك اللجان ليست قاصرة على تلك الدول التي تكون في نفس الوقت أعضاء في المجلس ، ولكنها في كل الحالات تتكون من ممثلين للحكومات الأعضاء ترسلهم حكوماتهم بالتشاور مع الأمين العام ، ويوافق المجلس في النهاية على الترشيحات » (٣) .

وكانت مقترحات ديمبارتن أوكس قد نصت - طبقا لممارسات عصبية الأمم - على أن تتكون هذه اللجان من خبراء يختارون على أساس المؤهلات

---

(١) وهذه اللجان هي : لجنة البرنامج والتنسيق ، لجنة للمستوطنات البشرية ، لجنة المنظمات غير الحكومية ، لجنة الموارد الطبيعية ، لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، لجنة الاستثمار والتقييم ، اللجنة الاستشارية لتطبيق العلم والتكنولوجيا على التنمية ، لجنة منع الجرائم ومكافحتها ، اللجنة المعنية بالفركات عبر الوطنية ، اللجنة التصديرية للمؤتمر العالمي لعقد المرأة .

انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة ٢٣ ، الملحق رقم ٣ ، ص ٢٢٦ ، ٢٤٠ (A/33/8)

(٢) د . محمد سامي عبد الحميد ، قانون للمنظمات الدولية الطبيعة الرابعة ١٩٧٩ ص ١٨٦ .

(٣) Virally, l'Organisation Mondiale, Op. Cit., p. 89; H.G. Nicholas, Op. Cit., p. 143.

الشخصية ، الا أن هذا المطلب سقط في سان فرانسيسكو وانتهى الأمر الى أن هذه اللجان يجب أن تتكون من ممثلي الدول الأعضاء الذين يعينون بالتشاور مع الأمين العام ، وبموافقة المجلس ، ويتصرفون طبقاً للتعليمات الرسمية الصادرة من حكوماتهم . وكانت الحجة وراء عدم تكوين هذه اللجان من الخبراء ، هي أن الخبراء المزعوم باستقلاليتهم ، لهم دائماً انحيازات قومية ، كما أن الاتفاق الفعلي بين الحكومات يسهل بلوغه لو أن مراكز الحكومات الأعضاء أخذت في الاعتبار على كل مستويات المناقشة . وانتهى الأمر الى أن هذه اللجان يجب أن تتكون من الدول الأعضاء ، حيث تعين حكوماتها بدورها الأفراد الذين يخدمون في هذه اللجان ، وهؤلاء الأفراد قد يكونون وقد لا يكونون خبراء في مجالهم . في معظم الحالات ، يتصرفون طبقاً لتعليمات رسمية من حكوماتهم (١) .

وتختلف اللجان الوظيفية من حيث طبيعتها الى حد كبير . فبعضها ذو طبيعة فنية محضة (الإحصاء) ، وبعضها له هدف واضح محدد (المخدرات) ، والبعض الآخر له أهداف واسعة الى حد كبير (حقوق الإنسان) . ولكنها كلها ذات طبيعة استشارية وان كانت نصيحتها تختلف في طبيعتها ومداه فتتراوح بين تقديم اتفاقية (لجنة المخدرات) وبين تقديم تقارير غير محددة شاملة (مركز المرأة) (٢) .

ونظراً للشعور المتزايد بأنه يمكن للمجلس نفسه أو لمجموعات خاصة من الخبراء أن يقوم بعمل لجان فنية معينة ، فقد قرر المجلس إنهاء العديد من لجان الوظيفية (٣) . وإذا كان الغرض الرئيسي من وراء تخفيض عدد اللجان الوظيفية هو تبسيط الأجهزة المساعدة للمجلس ، فإن ثمة حركة داخل المجلس قد بدأت منذ الستينيات من جانب الدول الأقل نمواً كجزء من استراتيجيتها العامة والمتمثلة في جعل أجهزة الأمم المتحدة تعكس على نحو أكبر التوزيع الجغرافي للعضوية الكلية للمنظمة ، منذ ظهور الأغلبية المكونة من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية . وكان من نتيجة ذلك أن أصدر المجلس قراراً سنة ١٩٦٦ يتضمن ليس فقط زيادة عضوية اللجان الأساسية ، وإنما كذلك توزيع العضوية على أساس جغرافي ، وعدد محدد من كل من الأقاليم الخمسة (أفريقيا - آسيا - أمريكا

(١) Leland M. Goodrich, The U.N. In A Changing World Op. Cit., p. 209.

(٢) H. G. Nicholas, Op. Cit., p. 148.

(٣) أصبحت قائمة هذه اللجان منذ ١٩٦٨ تضم : لجنة الإحصاء ، لجنة الإسكان لجنة التنمية الاجتماعية ، لجنة حقوق الإنسان ولجنتها الفرعية لحماية الأقليات لجنة مركز المرأة ، لجنة المخدرات ولجنتها الفرعية للتجسس غير المشروع في المخدرات .

انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة ٢٣ ، الملحق رقم ٣ من ٢٤١ - ٢٥١ (A/33/3)

اللاتينية ، أوروبا الغربية ودول أخرى ، الدول الاشتراكية في شرق أوروبا ) .  
وفى هذا الاطار يرى البعض أن توسيع العضوية القائم على أساس التوزيع  
الجغرافى العادل ، من شأنه الإقلال من عنصر « التخصص » ، بالنظر الى ندرة  
الخبراء فى معظم دول آسيا وإفريقيا الأقل نموا (١) .

والواقع أن هذا الرأى يعبر عن انحيازات تجد سندها فى الخلفية التاريخية  
للعلاقات الاقتصادية الدولية ، حيث كانت الدول الأقل نموا مجرد مستعمرات  
تشكل سوقا رائجة للمنتجات الصناعية الغربية ، ومصدرا فياضا بالمواد الأولية  
لهذه المنتجات . غير أن هذا الوضع قد تبدل ، فالدول النامية قد حصلت على  
استقلالها السياسى ، وآن لها أن تدعمه اقتصاديا ، وأن تشارك على نحو عادل  
فى ادارة وتوجيه العلاقات الاقتصادية الدولية بما يضمن لها مكانها تحت  
الشمس .

أما والحالة هذه ، فلا بد أن يشارك فى الحوار والمناقشة أفراد من هذه  
الدول عينها ، حيث هم أكثر دراية بمشاكل دولهم ومتطلباتهم أكثر من غيرهم  
من الدول الأخرى . ومع مرور الوقت سيكون هؤلاء من ذوى الخبرة والصلاحية .

فالادعاء اذن بتوافر الخبرة فى دول معينة دون غيرها ، واتخاذها أساسا لعدم  
عدالة التمثيل فى اللجان والأجهزة الدولية ، ادعاء باطل لا تسانده معطيات  
الحاضر ولا تدعمه مقتضيات النظام الدولى الجديد .

ومن هنا فقد يكون من المنطقى المطالبة بتخفيض عدد اللجان ، لا المطالبة  
أو التمسك بعدم عدالة تمثيلها .

### المطلب الثالث

#### اللجنة الادارية للتنسيق

من بين الأجهزة التى تساعد المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى عمله  
وترسل بتقاريرها اليه ، توجد - على مستوى الإداريين - مجموعة من اللجان  
صممت أساسا لمعالجة مشاكل التنسيق فيما بين الوكالات . ولعل أهم هذه

اللجان اللجنة الادارية للتنسيق A.C.C. وما يحيط بها من لجان فرعية .  
مجموعات خاصة وفرق عمل (١) .

وقد أنشئت هذه اللجنة في سنة ١٩٤٦ طبقا لمبادرة من المجلس ، وهي  
تتكون من الأمين العام كرئيس ، والرؤساء التنفيذيين للوكالات المتخصصة -  
التي تدخل في علاقة مع الأمم المتحدة ، وذلك من أجل التنفيذ الكامل والفعال  
للاتفاقيات التي تم التوصل إليها بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة .

وتتلخص مهام هذه اللجنة في اتخاذ مبادرات واقتراح حلول فيما يتعلق  
بالتنسيق بين الوكالات ، وليس مجرد تنفيذ مطالب المجلس أو أجهزة حكومية  
أخرى . ومن مهامها الأخرى الاهتمام بالقضايا الواسعة للسياسة ، وإى مسائل  
تؤثر على نظام الأمم المتحدة . على أن تكون هذه اللجنة قادرة على الاجتماع مرتين  
أو ثلاث مرات في السنة لفترات قصيرة جدا ، معتمدة في ذلك على أجهزة فرعية  
للتخلص من المسائل الروتينية ، ولتمكين اللجنة من تناول المسائل الأخرى على  
خير وجه .

### العلاقة بين اللجنة والمجلس :

هناك اتجاه في المجلس يعتبر اللجنة لجنة تابعة للمجلس . ولكن اللجنة  
ذاتها لم تعتبر نفسها كذلك . فأعضاؤها يعتبرون أنفسهم مسئولين دستوريا  
أمام منظماتهم التي ينتمون إليها وهو ما يمنعهم من العمل كـلجنة للمجلس (٢) .

والواقع وحقيقة الأمر هو أن اللجنة وإن أنشئت أو اجتمعت بناء على طلب

---

(١) وقد أطلق عليها أولا لجنة التنسيق ، ثم استبدلت باللجنة الادارية للتنسيق عندما  
أقام المجلس لجنة للتنسيق فيما بين الدورات في ١٩٤٨ - للتفصيل حول نشأة اللجنة ، واختصاصاتها  
وعلاقتها بالمجلس ، وانجازاتها :

1. Economic and social Council resolution 13 (111) of 21 September 1948.
2. Martin Hill, The A.C.C. In the Evolution of International Organisations, edited by Evan Luard, Themes and Hudson, London, 1966.
3. Martin Hill, The U.N. System : Coordinating Its Economic And Social Work, Columbia University Press, 1978, pp. 73, 82, 126-132.
4. C. Wilfred Jenks, Coordination, A new Problem, Op. Cit., pp. 289-290.

(٢) وذلك في ضوء نصوص اتفاقات العلاقات مع الوكالات المتخصصة التي تضمنت باستثناء  
حالة الصندوق والبنك - تمهد كل وكالة بالمشاركة في التعاون مع أى جهاز أو أجهزة قد ينشئها  
المجلس لفرض تسهيل التنسيق . وفي حالة الصندوق والبنك نص على تمهدها بالمشاركة في المدى  
المتفق مع نصوص الاتفاقات في عمل اللجنة وأجهزتها الفرعية . هذا بالإضافة إلى أن قرار انشاء  
اللجنة تضمن أن المجلس سيقوم بدراسة وعمل توصيات أو قرارات بخصوص المسائل المحالة اليه  
من اللجنة بواسطة الأمين العام .

C. Wilfred Jenks, Coordination A New Problem, Op. Cit., pp. 289-290.

المجلس وطبقا لنصوص الاتفاقات ، الا أنها تستمد سلطتها من السلطات اللازمة لأعضائها الإداريين التنفيذيين الرئيسيين لمنظماتهم . كما أنها ابتدعت أساسا لتمكينهم من الاجتماع بهذه الصفة لمناقشة المسائل ذات الاهتمام المشترك ، ومن ثم القيام بالتزاماتهم الدستورية بطريقة من شأنها تنسيق العمل المتخذ من قبل مختلف المنظمات بخصوص هذه المسائل . والواقع أن الممارسة تؤيد هذا الرأي . فالأمين العام يقدم تقارير اللجنة إلى المجلس ، بينما الرؤساء التنفيذيون الآخرون يقدمون تقارير كلما طلب ذلك إلى منظماتهم .

### وتوجد ملاحظتان بخصوص عمل اللجنة :

الأولى ، تتمثل في أن كثرة وتنوع الدراسات والتقارير التي يطلبها

المجلس من اللجنة ، اضطررها إلى إنشاء أجهزة مساعدة مثل اللجنة التحضيرية واللجنة الاستشارية للمعلومات العامة واللجنة الفرعية للموارد البشرية واللجنة الفرعية لعقد الأمم المتحدة للتنمية .

والثانية ، تتمثل في أن اللجنة قد اهتمت في سنواتها الأولى بالجوانب الإدارية للتنسيق . الا أنه مع تزايد مدى وحجم نشاطات البرامج الاقتصادية والاجتماعية أصبحت تركز على الجوانب الموضوعية للتنسيق ، والمشاكل الكبرى المتعلقة بالسياسة العامة ، وهو ما من شأنه تدعيم الدور التنسيقي للمجلس ، ووضع الخبرة التي اكتسبتها اللجنة الإدارية تحت تصرف الهيئات الحكومية الدولية . ومن ثم تسهيل وصول كل من الجمعية العامة والمجلس إلى توصيات متفق عليها بصدد قضايا هامة للسياسة الاقتصادية والاجتماعية ، واتخاذ قرارات حول هذه المسائل بواسطة الوكالات المعنية (١) .

(١) حدث هذا بالفعل بالنسبة لقضايا هامة كتتنسيق الميزانية ، برامج العمل ووضع الأولويات ، التنسيق على مستوى الاقليم ، مما جعل البعض يعتبرها رمزا واطارا للتعاون بين الوكالات . وأن أسرة وكالات الأمم المتحدة تعمل على نحو أفضل بسبب وجود هذه اللجنة . انظر في ذلك :

1. Colliard, Op. Cit., p. 532

الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة ٢٥ ، الملحق رقم ١ ، من ٢٦ - ٢٧ .

3. C. Wilfred Jenks, Coordination : A New Problem, Op. Cit., pp. 290—292

4. Andrew W. Cardie and Wilder Foote, The Quest For Peace, Columbia University Press, New York, and London, 1965, p. 378.

## المطلب الرابع

### اللجان الإقليمية

لم تلق مسألة الأجهزة الإقليمية اهتماما فى مؤتمر سان فرانسيسكو ، ولا توجد اشارة فى الميثاق لانشاء مثل هذه الأجهزة بواسطة المجلس .

ولكن نظرا لما أظهرته الخبرة من أن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية تختلف بدرجة كبيرة حسب الاقليم ، ومن ثم يمكن أن تعالج على نحو أفضل على المستوى الإقليمى ، فقد أصرت الجمعية العامة على لا مركزية الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة حتى يمكن للجبان الإقليمية أن تلعب دورا هاما فى هذا المجال .

وبناء على تشجيع الجمعية العامة ، وطبقا للمادة ٦٨ من الميثاق التى تغول المجلس سلطة عادة لانشاء الأجهزة التى يتطلبها أداء عمله ، تم انشاء خمس لجبان إقليمية تمثل أحد ابتداءات المجلس الأكثر أهمية من حيث أنها أداة للامركزية والعمل الإقليمى ، وإن دورها لم يتوقف عن النمو ، وهذه اللجان هى :

١ - اللجنة الاقتصادية لأوروبا : أنشئت فى ١٩٤٧ ، وتجتمع فى جنيف عادة مرة فى السنة . وتعد بمثابة المؤسسة الاقتصادية الوحيدة التى تضم دول أوروبا الشرقية والغربية . وقد أنشئت أصلا لتقديم مساعدة للدول التى دمرتها الحرب الثانية ، وتفرغت عنها لجبان عديدة .

٢ - اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى : أنشئت فى سنة ١٩٤٧ بهدف تقديم المساعدة للدول التى دمرتها الحرب الثانية ومقرها بانجوك .

٣ - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية : أنشئت فى ١٩٤٨ مقرها سانتياجو ، وهدفها تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول التى تضمها .

٤ - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا : أنشئت فى ١٩٥٨ ، ومقرها أديس أبابا ، وهدفها تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدولها .

٥ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا : وأنشئت فى أوائل السبعينات وكانت قبل ذلك مكتب الأمم المتحدة الاقتصادى والاجتماعى فى بيروت .

وتضم أعضاء الأمم المتحدة الذين استفادوا من مرافق وخدمات مكتب الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي في بيروت . وهي اللجنة الوحيدة من بين اللجان الخمس التي تحمل اسم الاجتماعية الى جانب الاقتصادية .

والعضوية في اللجان الاقليمية ليست مقصورة على دول اقاليمها فقط ، وانما تشمل الى جانب ذلك الدول الخارجة عن الاقليم والتي لها دور اقتصادي هام في الاقليم ، كما هو الحال بالنسبة لعضوية أمريكا في لجان أوروبا الغربية ، وأمريكا اللاتينية ، وآسيا والشرق الأقصى . كما تمنح عضوية المشاركة associate للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وكذا للدول المستولة عن هذه الأقاليم في نطاق اقليم اللجنة ، كما هو الحال في لجنة افريقيا حيث يسمح للمملكة المتحدة وفرنسا وأسبانيا بالمشاركة في أعمال اللجنة كأعضاء متسببين (١) .

وتعتبر اللجان الاقليمية من الناحية الادارية جزءا مكملا لأمانة الأمم المتحدة ويرأس كل منها أمين تنفيذي يعينه الأمين العام . ويتلخص عملها في القيام بدراسات ، ومشروعات أبحاث ، وعقد لقاءات اقليمية ومحلية بخصوص المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في اقاليمها المعنية بهدف ترقية العمل الموحد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لأقاليمها (٢) . وترسل اللجان الاقليمية بتقاريرها الى المجلس سنويا . ومن المعلوم أن عضويتها متميزة عن عضوية المجلس ، كما أنها تعقد مؤتمرات دولية لمناقشة أولويات برامج عملها . إلا أن القرارات النهائية التي تؤثر على برامجها تتخذها الجمعية العامة عندما تصوت على ميزانية المنظمة لأن النسبة الأكبر من مواردها تأتي من الميزانية العادية للأمم المتحدة (٣) .

وتلعب اللجان الاقليمية دورا ايجابيا في نطاق اقاليمها المعنية لأكثر من

سبب :

(١) انظر :

1. D. W. Bowett, Op. Cit., p. 46.
2. H. G. Nicholas, Op. Cit., p. 146.
3. Virally, l'Organisation Mondiale Op. Cit., p. 89.
4. Leland M. Goodrich, The U.N. In A Changing world, Op. Cit., p. 201.
5. J.H. Richards, Op. Cit., p. 6.

١٠ د . محمد حافظ غانم المنظمات الدولية ، ١٩٦٧ ص ٢٢٥ ، د . محمد سامي عبد الحميد ، قانون للمنظمات الدولية ، ١٩٧٨ ، ص ١٨٥ .

(٢) للتعرف على نطاق صلاحيات هذه اللجان الاقليمية انظر مقررات المجلس التالية :  
Ecosoc. Res : 26 of 28 March 1947, 37 of 28 March 1947, 106 of 5 March 1948 and 671 of 29 April, 1958.

Mahdi Elmandjira, The U.N. System : an Analysis, Faber and Faber, (٣ : London, 1973, p. 72.



١ - فالخاصية الإقليمية لهذه اللجان تسبغ عليها وحدة وتماسكا يفتقدها الجهاز الأب ، وهو المجلس الاقتصادى والاجتماعى . كما تجعل نشاطاتها حقيقية وليست دعائية ودراساتها وتوصياتها تجد أصلها فى احتياجات أقاليمها .

٢ - تتعامل هذه اللجان مباشرة مع حكوماتها الأعضاء على الرغم من أنها ترسل بتقاريرها الى المجلس .

٣ - قريبا من مشاكل أقاليمها يجعلها تستجيب لها على نحو أفضل فضلا عن أنها تنشط روح المساعدة الجماعية الذاتية فى مواجهة المشاكل الإقليمية .

ولقد أصبحت هذه اللجان - كما هو الحال فى فرنسا وأمريكا اللاتينية وآسيا - تلعب دورا هاما فى التنمية ، وفى تنفيذ البرامج لهذا الغرض ، بل وفى تقديم المساعدة للحكومات - كل على حدة فيما يتصل بمشاكل التنمية ، والمساعدة فى صياغة مقترحات من أجل التعاون الإقليمى .

الا أن تكوين هذه اللجان من ممثلين للحكومات ، وعقد اجتماعاتها علانية وضعف الروابط بينها وبين المجلس ، واقتقاد التنسيق على المستوى الإقليمى بين صياغة المخطط والسياسة والبرامج من ناحية ومن الأنشطة التنفيذية من ناحية أخرى ، فضلا عن غياب التنسيق بين هذه اللجان والمكاتب الإقليمية للوكالات المتخصصة والمنظمات الأخرى لنظام الأمم المتحدة ، كل هذه العوامل مجتمعة كان لها كبير الأثر فى إضعاف فعالية أداء المجلس الاقتصادى والاجتماعى .

## المطلب الخامس

### هيئات أخرى تتصل بالمجلس

ونعنى بهذه الهيئات الأجهزة المؤقتة أو مجموعات العمل ذات المهام المحدودة جدا ، أو غيرها من الأجهزة الخاصة التى عادة ما تكون لجانا حكومية لصناديق وبرامج الأمم المتحدة ترسل بتقاريرها مباشرة الى المجلس . ومن قبيل ذلك المجلس التنفيذى لمؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، واللجنة التنفيذية لبرنامج مفوض الأمم المتحدة السامى لشئون اللاجئين ، ومجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، واللجنة المعنية بسياسات وبرامج المعونة الضئيلة ،

والمجلس الدولي لمراقبة المخدرات • وتتميز هذه الأجهزة والتي يطلق عليها **Operational Organs** أى التى تملك سلطة ادارة المشروعات بأن تمويلها يتم بطريقة التبرعات الاختيارية من الحكومات والأفراد ، وميزانية هذه الأجهزة مستقلة عن الميزانية العادية للأمم المتحدة ، كما أنها تتمتع بقدر من السلطات والاختصاصات ، ولها الحق فى وضع لوائحها الداخلية ، ولها هيئات ادارية خاصة بها ، وغير ذلك مما يضفى عليها بعض مظاهر الاستقلال عن رقابة المجلس (١) •

وفى نهاية عرض الأجهزة الفرعية المساعدة للمجلس نشير الى ملاحظتين هامتين :

**الأولى :** تتمثل فى أن ثمة رأيا يقسم الأجهزة الفرعية للمجلس الاقتصادى والاجتماعى الى ثلاثة فروع على النحو الآتى : (٢)

١ - اللجان الإقليمية •

٢ - اللجان الموضوعية • ويقصد بذلك اللجان التى تهتم بالموضوعات الاجتماعية والاقتصادية المتخصصة ، كلجنة الإحصاءات ، لجنة السكان ، ولجنة حقوق الانسان ولجنة المرأة •

٣ - لجان الخبرة ويقصد بها لجان دائمة أكثر تخصصا من اللجان السابقة ، وتلعب دور الحبير فى مهمات فنية محددة • وقد نشأ معظمها قبل نشأة الأمم المتحدة نفسها ، وهى تقدم تقاريرها للجمعية العامة عن طريق المجلس الاقتصادى والاجتماعى • ومن هذه اللجان ، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD وصندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة UNICEF وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية UNDP ، مكتب مندوب الأمم المتحدة السامى للاجئين واللجنة المركزية الدائمة لمكافحة المخدرات •

**وترد هنا الملاحظات التالية :**

١ - تسمية اللجان الموضوعية باللجان الوظيفية أمر يتفق وطبيعة وجوهر المهام التى تقوم بها تلك اللجان • حيث يختص كل منها بوظيفة معينة فى قطاع معين على سبيل التخصص •

٢ - تكوين عضوية اللجان التابعة للمجلس ، بما فى ذلك اللجان الدائمة ،

(١) لهذه الأسباب أفردت هذه الهيئات فى قائمة خاصة بها ، انظر :  
H. G. Nicholas, Op. Cit., p. 145.

(٢) د- مفيد محمود شهاب ، المنظمات الدولية ، الطبعة الرابعة ، دار النهضة العربية ،  
١٩٧٨ ، ص ٣١٣ - ٣١٥ •

لا تقوم أصلا على أساس الخبرة وإنما تتكون من ممثلين للحكومات بصفة رسمية • وقليل من اللجان التابعة للمجلس تقوم عضويته على أساس الخبرة مثل لجنة تخطيط التنمية ولجنة الاحصاء •

٣ - لا يعتبر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لجنة دائمة تقوم على الخبرة ، وتتبع المجلس الاقتصادي والاجتماعي • لقد نشأ « الأونكتاد عن طريق الجمعية العامة جهازا مستقلا في نطاق نظام الأمم المتحدة ، وله اختصاصات هامة وواسعة في مجال التجارة الدولية ومشكلات التنمية المرتبطة بها • ومن ثم فهو ليس وكالة متخصصة ، ولا يسأل أمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو يخضع لإشرافه كما هو الحال بالنسبة لبرامج الأمم المتحدة للتنمية • بل ان انشاء الأونكتاد كجهاز مستقل له اختصاصات واسعة تعارض مع اختصاصات المجلس الاقتصادي والاجتماعي وخاصة في مجال التنسيق - كان من بين الأسباب الرئيسية التي حدثت من فاعلية المجلس الاقتصادي والاجتماعي على نحو ما سنرى فيما بعد •

٤ - بقية الهيئات التي أدرجت تحت لجان الخبرة ، كصندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ومكتب المندوب السامي لشئون اللاجئين لا تعتبر من قبيل لجان الخبرة وإنما هي هيئات خاصة تتمتع بقدر من الاستقلال عن رقابة المجلس الاقتصادي والاجتماعي •

**الملاحظة الثانية :** فتتلخص في أن المجلس محاط بعدد كبير من اللجان والأجهزة على شتى أنواعها ، بعضها مستقل من الناحية الدستورية ، وبعضها الآخر يعمل تحت إشراف وسيطرة الأمم المتحدة ، بينما البعض الثالث له طبيعة العلاقة بين الوكالات • وهي جميعها تخضع بدرجات متفاوتة لتصرفات المجلس فيما يتعلق بالإشراف والتنسيق والتقييم •

وفي كل الحالات ، باستثناء القليل جدا ، ترسل هذه الأجهزة واللجان بتقارير سنوية الى المجلس • وهذه التقارير في كليتها - ومع اختلافها من حيث الوقت المعطى لها تصب في جدول أعمال المجلس ، على نحو يبدو فيه المجلس وهو يعانى من الغرق في غمرة تعقيد أجهزته وفيضان تقاريرها التي ترهق قدرة الوفود على هضم الوثائق المصاحبة لهذه التقارير •

مؤدى ذلك أن مسألة إعادة تنظيم الهيكل المساعد للمجلس وفق أسس موضوعية وفنية ، يجب أن تولى الاهتمام اللازم من قبل الجهود المعنية بتطوير عمل المجلس وترشيده إجراءاته •

## المبحث الخامس

### العلاقة بين المجلس والأجهزة الأخرى

ينص الميثاق على قيام أجهزة أخرى عدا المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، تقوم على تحقيق التعاون الدولى فى المجالين الاقتصادى والاجتماعى . وتمثل هذه الأجهزة فى الجمعية العامة ، والوكالات المتخصصة ، والمنظمات غير الحكومية (١) .

ومن الطبيعى أن يقيم الميثاق علاقة بين المجلس وهذه الأجهزة ضمانا للتنسيق وتحقيقا للفاعلية وتجنباً للازدواجية والتداخل .

---

(١) تشير م/٦٠ من الميثاق إلى الجمعية العامة باعتبارها الجهاز الرئيسى المسئول عن التعاون الدولى الاقتصادى والاجتماعى ، وتشير م/٧٥ إلى الوكالات المتخصصة التى تقوم بتنفيذ دولية فى هذا المجال ، وتشير م/٧١ إلى الهيئات غير الحكومية التى تقوم برطائف فى هذا المجال . ولما كان ميثاق أية منظمة دولية هو الذى يحدد وظائف أجهزة المنظمة ويقيم العلاقة بينها وبين هذه الأجهزة وبينها وبين غيرها من الأجهزة الأخرى ، فإن تحليل العلاقة بين المجلس وغيرها من الأجهزة المعنية بتحقيق التعاون الدولى الاقتصادى والاجتماعى سوف يتم فى ضوء نصوص الميثاق ، واتفاقات الوصل التى تمقذ بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة فيما يتعلق بالعلاقة بين المجلس وهذه الوكالات .

## المطلب الأول

### العلاقة بين المجلس والجمعية العامة

من المعلوم أن ميثاق الأمم المتحدة ينص على أن الجمعية العامة هي الجهاز الرئيسى الذى يضطلع بمهام المنظمة الدولية فى المجال الاقتصادى والاجتماعى ، ويتضح ذلك فى التالى :

**أولا :** ذكرت م/١٣ من الميثاق أن من بين وظائف الجمعية العامة أن تنشئ دراسات وتشير بتوصيات بقصد انماء التعاون الدولى فى الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية ، والاعانة على تحقيق حقوق الانسان والحريات الأساسية للناس كافة بلا تمييز بينها بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء .

**ثانيا :** تنص م/٦٠ على أن مقاصد الهيئة فى تحقيق التعاون الدولى الاقتصادى والاجتماعى تقع مسئولية تحقيقها على عاتق الجمعية العامة ، كما تقع على عاتق المجلس الاقتصادى والاجتماعى تحت اشراف الجمعية العامة .

**ثالثا :** تخول المواد ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ من الميثاق « الهيئة » وظائف وسلطات معينة فى مجال تحقيق التعاون الدولى الاقتصادى والاجتماعى ، دون أن تبين الفرع المقصود الذى يمكنه - نيابة عن الهيئة - القيام بمباشرة هذه الوظائف والسلطات . ومع ذلك فإن هذا النوع من الوظائف تحتفظ فيه الجمعية العامة بالاختصاص الكامل فى التداول والمناقشة والتوجيه ، يتبعها فى ذلك المجلس الاقتصادى والاجتماعى الذى يعد الأداة التنفيذية التى تستعين بها الجمعية العامة فى تحقيق مقاصد الميثاق فى المجال الاقتصادى والاجتماعى .

ويأتى المجلس الاقتصادى والاجتماعى ليعمل - رغم كونه جهازا رئيسيا للأمم المتحدة - تحت اشراف الجمعية العامة وتوجيهها . ويتضح ذلك من نصوص الميثاق على النحو التالى :

**أولا :** التقارير التى يعدها المجلس والتوصيات التى يعملها حول المسائل الداخلة فى نطاق اختصاصه ، تقدم الى الجمعية العامة توطئة لقرارها أو رفضها ( م/١٢ ) .

**ثانياً :** مشروعات الاتفاقات التى يعدها المجلس عن المسائل التى تدخل فى دائرة اختصاصه تعرض على الجمعية العامة وحدها ، وهى وحدها المختصة بالنظر فى هذه المشروعات . وفى اذخال ما تراه من التعديلات عليها ، وفى تقديم التوصيات فى شأنها الى الدول الأعضاء ، أو الى المجلس ، أو الى أى فرع آخر من فروع الأمم المتحدة ( م/٦٢ ) .

**ثالثاً :** سلطة المجلس فى الدعوة الى عقد مؤتمرات دولية لدراسة المسائل التى تدخل فى دائرة اختصاصه مقيدةً بوجوب مراعاة القواعد التى تضعها الجمعية العامة فى هذا الصدد ( م/٦٢ ) .

**رابعاً :** الاتفاقات التى يضعها المجلس مع الوكالات المتخصصة لا تعتبر نافذة الا بعد عرضها على الجمعية العامة وموافقتها عليها ( م/٦٣ ) .

**خامساً :** سلطة المجلس فى تنسيق نشاطات الوكالات المتخصصة تتم عن طريق التشاور مع هذه الوكالات والانتهاى من ذلك بتقديم توصياته الى الجمعية العامة وإلى الوكالات المتخصصة وأعضاء الأمم المتحدة . والأكثر من ذلك أن سلطته فى التنسيق تقع فى نطاق ضيق ، حيث أن معظم التنسيق فى هذا المجال يعهد به الى الجمعية العامة والأمانة العامة .

فمحس ميزانية الوكالات تقوم به اللجنة الاستشارية لشئون الادارة والميزانية التابعة للجمعية العامة ، كما أن التنسيق اليومى الذى هو عبارة عن قرارات ادارية يعهد به الى اللجنة الادارية للتنسيق ( ١ ) .

**سادساً :** للمجلس فقط ابلاغ الجمعية العامة بملاحظاته على التقارير الواردة من الوكالات المتخصصة حول الخطوات التى اتخذتها هذه الوكالات لتنفيذ توصياته أو توصيات الجمعية العامة فى شأن المسائل الداخلة فى اختصاصه . وللجمعية العامة وحدها سلطة اتخاذ ما يترأى لها اتخاذه فى شأن هذه التقارير ( م/٦٤ ) .

**سابعاً :** قيام المجلس بالخدمات اللازمة لأعضاء الأمم المتحدة أو الوكالات المتخصصة متى طلب اليه ذلك ، يتم بعد موافقة الجمعية العامة ( م/٦٦ ) .

**ثامناً :** على المجلس أن يقوم بأية وظائف أخرى قد تعهد اليه بها الجمعية العامة ( م/٦٦ ) .

**تاسعاً :** يرتبط المجلس بعلاقة تبعية للأجهزة المساعدة للجمعية العامة التى تهتم بمسائل تتعلق بمجال اختصاصه . فاللجنتان الاقتصادية والاجتماعية

للجمعية العامة تفضلعان أصلاً بوضع إطار سياسة عام لعمل المجلس الاقتصادى والاجتماعى (١) .

ويتضح من تحليل النصوص السابقة أن علاقة الجمعية العامة بالمجلس الاقتصادى والاجتماعى تنسم طبقاً لأحكام الميثاق - بسمتين أساسيتين ، هما :

١ - التبعية والخضوع من جانب المجلس للجمعية العامة .

٢ - غموض وعدم دقة تحديد العلاقة بين الجهازين . وقد ترتب على ذلك آثار كبيرة اتسمت بالسلبية بالنسبة لدور وأداء المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، على نحو ما سيتم توضيحه لدى تناول فعالية المجلس الاقتصادى والاجتماعى .

## المطلب الثانى

### العلاقة بين المجلس والوكالات المتخصصة

حرصاً من مؤسسى المنظمة الدولية على أن يجعلوا منها محورياً لمختلف مجالات التعاون الدولى ، فقد تأكد الاحساس بأهمية دور المنظمات المتخصصة ومسئولياتها الواسعة فى مجالات التعاون غير السياسية ، وبالتالي حتمية الربط الوثيق بينها وبين المنظمة الدولية عن طريق اتفاقيات دولية تبرم بين الأمم المتحدة وهذه المنظمات المتخصصة ( المادة ٥٧ من الميثاق ) على أنه من الملاحظ أن نطاق إشراف الأمم المتحدة على المنظمات المتخصصة ينحصر فى تلك التى يطلق عليها الميثاق « وكالات متخصصة » ، وهى التى :

١ - تنشأ بمقتضى اتفاق بين الحكومات .

٢ - تقوم بتبعات دولية واسعة فى الميادين غير السياسية .

٣ - يتم الوصل بينها وبين الأمم المتحدة (٢) .

Virally, L'Organisation Mondiale, Op. Cit., p. 91 ; H.G. Nicholas, (١)  
Op. Cit., p. 139.

(٢) تنص م/٥٧قرة أول على أن الوكالات المختلفة التى تنشأ بمقتضى اتفاق بين الحكومات والى تفضلع بمقتضى نظنها الأساسية بتبعات دولية واسعة فى الاقتصاد والاجتماع والثقافة والتعليم والصحة وما يتصل بذلك من الشؤون يوصل بينها وبين الأمم المتحدة « .. » =

ومن المعلوم أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو أداة المنظمة الدولية في الرّوصل بينها وبين الوكالات المتخصصة ، حيث تنص م ٦٣ من الميثاق على أن يضع المجلس اتفاقات مع أية وكالة من الوكالات المشار إليها في المادة ٥٧ من الميثاق ، وذلك على أن تعرض هذه الاتفاقات على الجمعية العامة للموافقة عليها .

وتطبيقاً لذلك ، قام المجلس بإبرام اتفاقات للرّوصل بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة . وبدأ سريان هذه الاتفاقات بعد الموافقة عليها من الأجهزة المختصة بهذه الوكالات وموافقة الجمعية العامة عليها (١) .

---

= وتتمس الفقرة الثانية من نفس المادة على أن « تسمى هذه الوكالات التي يوصل بينها وبين الأمم المتحدة بالوكالات المتخصصة » .

وهنا يجب التمييز بين المنظمات المتخصصة بالمعنى الواسع وبين الوكالات المتخصصة فالأول هيئات تنشأ بموجب اتفاقات دولية وتختص في المجالات غير السياسية وتباشر نشاطها على الصعيد الدولي دون أن تربطها بالأمم المتحدة اتفاقات ومن ثم تكون مستقلة عنها تماماً وإن كان للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يقد اتفاقات مع هذه المنظمات إذا اتفق الأمر ذلك . ومن أمثلتها بنك التسويات الدولي ، المكتب الدولي للقح ، المكتب الدولي للقياس والموازين . وقد كان هذا التحديد لنوعية أهدافها واختصاصاتها من أسباب عدم تحويلها إلى وكالات متخصصة حيث أنها لا تباشر اختصاصات دولية واسعة . أما اكتساب وصف الوكالة المتخصصة فهو من بتوافر شروط الفقرة الأولى من م/٥٧ من الميثاق .

انظر في ذلك :

Coillard, Institutions Internationales, Paris, 1974 pp. 570-571;  
Dogory, Les Rapports Entre les Institutions Spécialisées et l'Organisation des Nations Unies, R.G.D.I.P., 1969, No. 2, pp. 6-7.

وللتفصيل حول الشروط الواجب توافرها في الوكالات المتخصصة التي يوصل بينها وبين الأمم المتحدة ، انظر :

عسان مزاحم ، المنظمات العربية المتخصصة في نطاق جامعة الدول العربية مرجع سابق ص ٧ : ١٣ ، د. حامد سلطان ، مرجع سابق .

(١) الوكالات المتخصصة التي أبرم معها المجلس اتفاقات وصل هي على الترتيب :

١ - منظمة العمل الدولية (١٩٤٦) ، ٢ - منظمة الأغذية والزراعة (١٩٤٦) ، ٣ - اليونسكو (١٩٤٦) ، ٤ - منظمة الطيران المدني الدولي (١٩٤٧) ، ٥ - البنك الدولي (١٩٤٧) ، ٦ - صندوق النقد الدولي (١٩٤٧) ، ٧ - اتحاد البريد المالي (١٩٤٧) ، ٩ - منظمة الصحة العالمية (١٩٤٨) ، ١٠ - منظمة الأرصاد العالمية (١٩٥١) ، ١١ - مؤسسة التمويل الدولية (١٩٥٧) ، ١٢ - المنظمة الاستشارية الحكومية للسلامة البحرية (١٩٥٩) ، ١٣ - الهيئة الدولية للتنمية (١٩٦١) .

ولاحظ أن بعض هذه الوكالات يرجع إلى القرن التاسع عشر ( اتحاد البريد العالمي ، الاتحاد الدولي للمواصلات ) ، والبعض الآخر يرجع تاريخه إلى عصبة الأمم ( لمنظمة العمل الدولية ) ، بينما البعض الثالث تأسس أثناء الحرب العالمية الثانية ( منظمة الأغذية والزراعة ) ، أما بقية هذه الوكالات فقد أنشئ بعد قيام الأمم المتحدة . وقد كان لهذه الخلفية التاريخية كبير الأثر في قيام علاقة إشراف الأمم المتحدة على الوكالات المتخصصة على قولعد التنسيق أكثر منها على قواعد التنمية ، وهو ما يتضح في استقلال هذه الوكالات من حيث نشاطها ، وأحكام الضريبة فيها ، =



وتتحدد علاقة المجلس بالوكالات المتخصصة في ضوء كل من ميثاق الأمم المتحدة ، واتفاقات الوصل التي يبرمها مع هذه الوكالات :

### أولا - بالنسبة للميثاق :

تنحصر سلطة المجلس إزاء الوكالات المتخصصة في التالي :

١ - للمجلس أن ينسق وجوه نشاط الوكالات المتخصصة عن طريق التشاور معها وتقديم توصياته إليها وإلى الجمعية العامة وأعضاء الأمم المتحدة ( م ٢/٦٣ ) .

٢ - للمجلس أن يضع اتفاقات مع أية وكالة من هذه الوكالات ، تحدد قواعد الوصل بينها وبين الأمم المتحدة ، على أن تعرض هذه الاتفاقات على الجمعية العامة للموافقة عليها ( م ١/٦٣ ) .

وهيكلياً الدستوري ، وما تتمتع به من سلطات أهمها إبرام الاتفاقات الدولية باسمها . وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن البعض يعتبر الوكالة الدولية للطاقة الذرية وكذا الاتفاق العام للترتيبات الجوهرية ( الجات ) من الوكالات المتخصصة ويشير إليها ضمن قائمة الوكالات المتخصصة التي يوصل بينها وبين الأمم المتحدة عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي . انظر في هذا الشأن : د . محمد حانظ هانم ، الأمم المتحدة ، دراسة لميثاقها ، ولتطورها ، وللنظم والهياكل المرتبطة بها ، للطبعة المالية ، ١٩٦٤ ، ص ٢٢٨ - ٢٢٩ ، ص ٢٦٣ - ٢٦٨ ، د . عائشة راتب ، التنظيم الاقليمي والمتخصص ، الكتاب الثاني دار النهضة العربية ، ص ١٨٨ ، ١٩٤ ، ٢٢٦ ، د . مفيد شهاب ، المرجع السابق ص ٥٨٦ - ٥٨٨ . ويذكر أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية ليست وكالة متخصصة بالمعنى الفني ، ولكنها تعمل تحت رعاية الأمم المتحدة ، دون أن تفقد شخصيتها الدولية المستقلة . ويضمها إلى قائمة الوكالات المتخصصة .

والواقع أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية لا تعتبر من الوكالات المتخصصة التي ينطبق عليها حكم المادة ٥٧ .

فالالاتفاق المبرم بينها وبين الأمم المتحدة في ١٩٥٦ هو اتفاق مباشر مع الجمعية العامة استناداً إلى ميثاق الأمم المتحدة ( م/٧٧ ) ولم يتم للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بأي دور في إبرام الاتفاقية الخاصة بالوكالة . وللوكالة الحق في اقتراح بنود على جدول أعمال الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوصاية على حسب الأحوال والظروف . كما ترسل الوكالة بتقاريرها إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن بدلا من المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

أما الاتفاق العام للترتيبات الجوهرية ( الجات ) فهو في الواقع خارج نطاق نظام الأمم المتحدة ولا تعتبر من الوكالات المتخصصة ، وإن كانت تتمتع بملاقات قوية من الناحية العملية بالأمم المتحدة حتى أن اللجنة المختصة لإعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي تعتبر أن الأمم المتحدة تباين ( الجات ) بوصفها وكالة متخصصة من الناحية العملية .

(A/31/34), p. 3.

## وقد اختلفت الآراء حول سلطة المجلس في إبرام اتفاقات الوصل مع الوكالات المتخصصة :

فالبعض يرى ان الميثاق قد ألزم المجلس بالربط بين الوكالات المتخصصة وبين الأمم المتحدة . ومن ثم فليس للمجلس - وهو الفرع المكلف بذلك - أية سلطة اختيارية في هذا الخصوص (١) .

والبعض الآخر يرى ان م١/٥٧ تحدد مفهوم الوكالات المتخصصة والشروط الواجب توافرها فيها حتى يمكن الوصل بينها وبين الأمم المتحدة . أما م ١/٦٣ فهي تخول المجلس سلطة تقديرية في إبرام هذه الاتفاقات حيث تنص على ان « للمجلس ان يبرم *may enter (peut Conclure)* ومعنى هذا انه لا يمكن إلزام الأمم المتحدة بإبرام اتفاقات مع منظمات مستقلة عنها بدون موافقة هذه الوكالات . وكذلك لا تلزم الوكالات بإبرام اتفاقات الوصل مع الأمم المتحدة . كما لا يقع الالتزام على عاتق الدول الاعضاء في الوكالات لما ينطوي عليه ذلك من انكار للشخصية القانونية للوكالات المتخصصة في مجال علاقاتها الخارجية (٢) » .

وهناك رأى ثالث ، يرى انه لما كانت علاقة الوصل ذات أساس اتفاقي ، فان الاتفاقات أما ان تبرم بناء على مبادرة من المجلس تصادف قبولاً لدى الوكالة المعنية (٣) ، وأما بمبادرة من الوكالة نفسها (٤) . وفي هذه الحالة تلتزم الأمم المتحدة بإبرام اتفاق الوصل مع الوكالة المتخصصة (٥) .

وبغض النظر عن الجهة الملتزمة بإبرام اتفاقات الوصل ، فان سلطة المجلس في هذا الخصوص تباشر بالاشتراك مع الجمعية العامة للأمم المتحدة ، بعكس سلطة مجلس الامن في إبرام اتفاقات حفظ السلم والامن الدوليين (٦) .

(١) الخلفاوي ، مرجع سابق ، ص ٣٥٥ - ٣٥٦ ، UN. Doc. (P. C./20), p. 40.

(٢) G. Fischer, Le Conseil Economique Et Social, Cours, I.H.E.I., Paris, 1963-1964, Fascicule 11, pp. 34-35.

(٣) محمد سعيد الخلفاوي ، مرجع سابق ، ص ٣٥٥ .

(٤) من الناحية العملية أعلنت كافة الوكالات قبولها لإبرام اتفاقات الوصل نظراً لما تحققت لها من ميزات .

(٥) مثال ذلك المبادرة التي قامت بها منظمة العمل الدولية أمام اللجنة الثالثة بمؤتمر سان فرانسيسكو وكذلك ما نصت عليه م ١١ من دستور اليونسكو من رغبة في أن تعتبر من الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة .

(٦) W. Jenks, Some Constitutional Problems of International Organizations, B.Y.B.I.L., 1945, pp. 56-57.

(٧) يقارن في ذلك بين م ٦٣ التي تنص على التزام المجلس بعرض الاتفاقات التي يقدمها مع الوكالات المتخصصة على الجمعية العامة للموافقة عليها ، وبين م ٤٣ التي تنص على سلطة

٣ - للمجلس ان يتخذ الخطوات المناسبة للحصول على تقارير من الوكالات المتخصصة . وله ان يضع مع أعضاء الأمم المتحدة ، ومع الوكالات المتخصصة ، ما يلزم من الترتيبات ، كما تمده بتقارير عن الخطوات التي اتخذتها لتنفيذ توصياته ، أو لتنفيذ توصيات الجمعية العامة في شأن المسائل الداخلة في اختصاصه . وله أن يبلغ الجمعية العامة ملاحظاته على هذه التقارير (١) .

### ثانيا - بالنسبة لاتفاقات الوصل :

١ - تتضمن جميع الاتفاقات معالجة الموضوعات الخاصة بالتعاون والتنسيق الإداري بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة من ناحية ، وبين الوكالات وبعضها من ناحية أخرى ، على مستوى أسرة الأمم المتحدة .

#### وتتحدد هذه الموضوعات فيما يلي :

- ( أ ) التعاون لتحقيق أهداف الأمم المتحدة .
- ( ب ) التمثيل المتبادل .
- ( ج ) اقتراح جدول الأعمال .
- ( د ) تبادل المعلومات والوثائق .
- ( هـ ) تنسيق المعلومات والخدمات الإحصائية .
- ( و ) تنسيق الخدمات الإدارية والفنية .
- ( ل ) معاونة مجلس الوصاية .

ويقوم المجلس بدور رئيسي في مجال التنسيق بين أنشطة الوكالات المتخصصة . وهو يولى هذه المسألة عناية كبيرة ، لما لها من أهمية قصوى في جعل نشاطات الوكالات أكثر فعالية ، وأقل نفقة ، لا سيما مع تزايد وجوه نشاط تلك الوكالات واتساع نطاق عملها (٢) . وأداة المجلس في ذلك اللجنة الإدارية للتنسيق التي وسعت من اختصاصها ، واضحت تركز ، الى جانب

---

= مجلس الأمن وحده في إبرام الاتفاقات بينه وبين أعضاء الأمم المتحدة ، أو بينه وبين مجموعات من أعضاء الأمم المتحدة ، فيما يتعلق بحفظ السلم والأمن الدوليين .

(١) انظر م ٦٤ من ميثاق الأمم المتحدة .

(٢) Herbert Vere Evatt, The U.N., Oxford University Press, London, 1948, pp. 124-126.

التنسيق الإدارى على المشاكل الكبرى والقضايا الرئيسية المتعلقة بالسياسة العامة (١) .

الا أن ثمة عدة صعوبات تعترض دور المجلس فى هذا الخصوص ، مرجعها الى تمسك الوكالات باستقلالها ، والى افتقار المجلس للسلطة فى مواجهة هذه الوكالات ، حيث تقتصر سلطته فى ذلك على تقديم التوصيات (٢) .

٢ - كل اتفاقات الوصل تقرر بمركز واختصاص الوكالة وتؤكد استقلالها . ومع ذلك يمكن التمييز بين نوعين رئيسيين من هذه الاتفاقات ، تختلف طبقا لها سلطة المجلس الاقتصادى والاجتماعى ازاء هذه الوكالات (٣) .

( أ ) اتفاقات تعترف بمسئولية الأمم المتحدة والمجلس فى عمل توصيات لتنسيق سياسات ونشاطات الوكالات المتخصصة . ومن ثم فهى تشترك مشاركة كاملة فى أجهزة التنسيق فى نطاق نظام الامم المتحدة ( اليونسكو ومنظمة الاغذية ومنظمة الصحة ، ومنظمة العمل الدولية ٠٠ ) .

( ب ) اتفاقات لا تعترف بسلطة المجلس أو الامم المتحدة فى مجال التنسيق ، ولذلك تعنى جزئيا بمشاكل التنسيق ، ولا تتأثر تماما بكثير من الأجهزة والجراءات التى تعالج هذه المسائل . وتأخذ التوصيات بينها وبين الأمم المتحدة صورة تبادل ( البنك الدولى ، صندوق النقد الدولى ) .

٣ - تلتزم الوكالات المتخصصة باخطار المجلس الاقتصادى والاجتماعى بالاتفاقات الدولية المزمع ابرامها مع وكالة متخصصة أو منظمة حكومية أو غير حكومية ، قبل ابرام هذا الاتفاق . على أن المجلس لا يمارس فى هذا الخصوص سلطة تخوله أن يفرض على الوكالات المتخصصة التزامات معينة فى ممارسة علاقاتها الخارجية ، وإنما يمارس سلطته فى التوجيه والتأثير على هذه الوكالات . وبعبارة أخرى ، لا تتوقف سلطة الوكالات فى ابرام الاتفاقات الدولية على اذن من المجلس ، وإنما يتم الاخطار بمضى وطبيعة هذه الاتفاقات فى مرحلة وسط بين اعداد الاتفاق ونفاذه حتى يكون المجلس على بينة من طبيعته وأبعاده . فإذا ما قال المجلس فيه كلمته بتعديل فى صياغته أو فحواه ، بما يضمن التنسيق بينه وبين الاتفاقات الأخرى الماثلة التى أبرمتها

---

(١) انظر المبحث الخاص بالأجهزة المساعدة للمجلس .

(٢) سيرد تفصيل لهذه الصعوبات عند تناول مشاكل التنسيق ونمالية المجلس الاقتصادى والاجتماعى .

(٣) Francis O. Wilcox and Carl M. Marcy, *Proposals for Change In The U.N., The Brookings Institutions, Washington, 1955, pp. 244 and 285*; Mahdi Elmandjra, *Op. Cit.*, pp. 122-123.

الوكالات الأخرى ، فإن مثل هذا التعديل يجد مجالا لادراجه في الصياغة النهائية للاتفاق عند إبرامه (١) .

٤ - الاعتراف للأمم المتحدة ، بما في ذلك المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، بسلطة اصدار توصيات الى الوكالات المتخصصة . ويحدد التزام الوكالات في اتخاذ الاجراءات اللازمة لمرض كافة التوصيات الرسمية الصادرة اليها من الجمعية العامة ، أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، على الأجهزة المختصة بها في أقرب وقت ممكن ، لاتخاذ ما يلزم في شأنها ، وان تقدم الوكالات تقريراً الى الامم المتحدة عن طريق المجلس ، خلال مدة معينة ، في صدد الاجراءات التي اتخذتها هذه الوكالات أو الدول الاعضاء فيها تنفيذاً لهذه التوصيات ، أو عن أسباب عدم تنفيذها (٢) .

٥ - الاشراف على الوكالات المتخصصة في المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية :

فوفقاً للميثاق تقوم الجمعية العامة بدراسة الميزانيات الادارية لهذه الوكالات دون ان يتضمن ذلك الميزانيات الخاصة بالبرامج التي تباشرها الوكالات المتخصصة ، لا سيما في مجال المساعدات التي تقدمها ، والتي تمول من تبرعات الاعضاء . وقد جاءت اتفاقات الوصل تفصل ابعاد هذا الاشراف المالي وحدوده بما يضمن استقلالها في هذه المسائل من ناحية ، والمركزية المالية لصالح الامم المتحدة من ناحية أخرى . على ان النظام الذي جاءت به اتفاقات الوصل في هذا الصدد - وكذلك ميثاق الامم المتحدة - لم يعهد بأي دور للمجلس . وأمام ذلك حاولت الجمعية العامة سد هذا النقص بتحويل المجلس اختصاص فحص برامج الوكالات ، وارسالها الى اللجنة الاستشارية لشئون الادارة والميزانية ، لتكون تحت نظر الجمعية العامة ، فتصدر بصدها

---

Dagory, Les Rapports Entre Les Institutions Spécialisées et l'O.N.U., (١)  
Op. Cit., p. 51.

ومن الأمثلة التي تدل على ادراج هذا الالتزام في اتفاقات الوصل للواد ١٧ ، ١٨ ، ١٩ من اتفاقات الوصل مع منظمة الأغذية والزراعة والصحة واليونسكو على التوالي - على أن الوكالات المالية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي فتلتزم بهذا الاختار فقط بالنسبة للاتفاقات ذات الطبيعة العامة التي تبرمها مع الوكالات الأخرى .

(٢) م ٤ ، ٥ من اتفاقات الوصل المبرمة مع كل من منظمة العمل الدولية ، اليونسكو ويستثنى من اتفاقات الوصل المبرمة مع الوكالات المالية ، حيث تأخذ التوصيات صورة تبادلية . وعلى أية حال فإن سلطة المجلس في هذا الخصوص لا تقتضي مجرد عمل توصيات وتوجيهها الى الوكالات المتخصصة . الحلفاري ، للرجع السابق ، ص ٤٢٢ .

انظر المبحث الخامس بالقيمة القانونية لقرارات وتوصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، حيث يرد تفصيل للقيمة القانونية لتوصيات المجلس للوكالات المتخصصة .

التوصيات النهائية • وبذلك رسمت الجمعية العامة الاطار الذى يمكن المجلس من توسيع اختصاصاته حتى يتسنى له ممارسة وظيفة التنسيق بين الوكالات المتخصصة بشكل أكثر فعالية (١) •

ويتضمن الميثاق ، واتفاقات الوصل ، قيام الوكالات المتخصصة بما فى ذلك الوكالات المالية بإرسال تقارير دورية عن نشاطها ، تبلغ الى الجمعية العامة عن طريق المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، بهدف فحص حسابات الوكالات (٢) •

٦ - استعراض الاتفاقات المنظمة للعلاقات مع الوكالات المتخصصة :

تتضمن معظم اتفاقات الوصل (٣) شرطا يجعلها تخضع للتنقيح فى مدى سنوات من بدء نفاذ الاتفاقية ، وذلك عن طريق استعراضها من قبل المجلس الاقتصادى والاجتماعى على أن هذه الاتفاقيات لم يطرا عليها أى تعديل أو تنقيح خلال السنوات الماضية • ويعنى هذا أن الاتفاقات قد أثبتت مرونتها واتساعها بدرجة كافية ، بحيث لم يتطلب الأمر ادخال تعديلات عليها • على أنه يمكن القول فى ضوء ضالة ما تحقق فى مجال التنسيق بين أنشطة هذه الوكالات ، أن حرص الوكالات على استقلالها يقف عقبة أمام أية محاولة من قبل المجلس لتعديل هذه الاتفاقات • ولا أدل على ذلك من أنه رغم النص فى معظم اتفاقات الوصل على أن تسعى الوكالات الى ادماج ميزانياتها بالميزانية العامة للأمم المتحدة فإن هذا الهدف لم يتحقق فى أى اتفاق تكميل (٤) •

وأخيرا ، توضح العلاقة بين المجلس والوكالات المتخصصة - طبقا لنصوص الميثاق واتفاقات الوصل - أن المجلس يمارس سلطاته ازاء الوكالات فى ظل اشراف الجمعية العامة ، بينما ينسق أنشطة الوكالات فقط من خلال

---

G. Fischer, Le Conseil Economique et Social, Op. Cit., 39-40. (١)

(المفلاوى ، المرجع السابق ، ص ٤٢٢ )

والواقع أن الدافع الرئيسى وراء عمل الجمعية هذا هو كثرة اهتماماتها ، ولا سيما بعد قرار الاتحاد من أجل السلام • وليس الرغبة فى توسيع اختصاصات المجلس فى حد ذاتها • ناهيك عن أن ذلك لم يكن مصحوبا بسلطة حقيقية • فاتخاذ التوصيات فى هذا الصدد مرده الى الجمعية العامة أولا وأخيرا •

(٢) م ٦٤ من الميثاق ، م ٢/٦ ( أ ) من اتفاقية اليونسكو ، م ١٠ (٣) من اتفاقية البنك الدولى •

(٣) م ٢١ من اتفاقات الوصل لليونسكو ومنظمة العمل الدولية ، ومنظمة الأغذية والزراعة •

Martin Hill, The Administrative Committee on Coordination, Op. Cit., p. 135. (٤)

W. Jenks Coordination, A New Problem of International Organisation Op. Cit., pp. 228-230.

المشاورات والتوصيات أخذوا في الاعتبار استقلال الوكالات واحترام ذاتيتها •  
وقد كان لهذه العوامل كبير الأثر على فعالية المجلس - على نحو ما سيتم توضيحه فيما بعد •

### المطلب الثالث

#### العلاقة بين المجلس والمنظمات غير الحكومية

المنظمات غير الحكومية هي تلك المنظمات التي تتكون من جماعات الأفراد أو الهيئات العامة في عدة دول ، دون أن تسعى إلى الربح ، وإنما تتجه نشاطاتهم وجهودهم وجهة اجتماعية وثقافية وفنية • وعادة ما تمويل هذه المنظمات من اشتراكات أعضائها ، أو من المعونات التي تقدمها المؤسسات التي يهتمها شأن المنظمة (١) •

وتقوم هذه المنظمات بدور كبير في تحقيق وظائف اجتماعية بالصفة الأهمية ، ومواجهة مخططات معينة للتنمية والتكامل مثل بنوك التنمية الأوروبية والأمريكية وصناعات التكامل المخططة لوسط أمريكا •

وهي بما تتمتع به من ذاتية تجعل من هذه المصالح الضابط الذي يقود

---

(١) من أمثلة هذه المنظمات : الغرفة الدولية للتجارة ، والاتحاد البرلماني الدولي لنقابات العمال ، واتحاد المحامين العرب •• وتختلف المنظمات الدولية غير الحكومية عن المنظمات المتخصصة من حيث أنها لا تستند إلى اتفاق بين الحكومات ولا تتمتع بسلطات في مواجهة دولها • كما تختلف عن المنظمات غير الحكومية ذات الطابع الاقتصادي التي تستهدف الربح ، كالمنظمة الدولية للنبيذ • وإيضاً تختلف عن الشركات السالمة في أن الأخيرة لا يحكمها نظام واحد ، وعملها الربح ، وغالباً ما يكون لها فروع في عدة دول • وللنظمات الدولية غير الحكومية تكتسب صفة الدولية عن طريق عدم ارتباطها بجنتسية بعينها مع قيامها في ذات الوقت بخدمة لا تقتصر في إقليم دولة بذاته •

انظر في تفصيل هذا النوع من المنظمات الدولية •

1. Henry G. Schermers, *Op. Cit.*, pp. 6-10.
2. L.C. White, *International Non-Governmental Organisations*, New Brunswick, 1961.
3. J. J. Lador, *International Non-Governmental Organisations*, A. W. Stj-thoff, Lyden, 1963.

الهيئة (١) . ونظرا لأهمية هذا الدور ، فإن اللجنة التحضيرية لمؤتمر سان فرانسيسكو لم تستبعد امكانية أن يقيم المجلس علاقات رسمية مع هذا النوع من المنظمات ، وذلك ضمانا للتنسيق معها واستفادة من خبرتها وآرائها .

وقد نظمت العلاقة بين المجلس وهذه المنظمات المادة ٧١ من الميثاق التي تنص على أن « للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يجري الترتيبات المناسبة للتشاور مع الهيئات غير الحكومية التي تعنى بالمسائل الداخلة في اختصاصه » .

وهذه الترتيبات قد يجريها المجلس مع هيئات دولية ، كما أنه قد يجريها إذا رأى ذلك ملائما ، مع هيئات محلية وبعد التشاور مع ذوي الشأن من أعضاء الأمم المتحدة (٢) .

وواضح من نص المادة ٧١ السابق الإشارة إليه أن المنظمات غير الحكومية لا تملك في علاقاتها مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، حقوقا مماثلة لحقوق الدول غير الأعضاء بالمجلس ( طبقا للمادة ٦٩ ) ، ولا لحقوق الوكالات المتخصصة ( طبقا للمادة ٧٠ ) من حيث الاعتراف بالمشاركة في مداول ومناقشات المجلس ، من خلال مراقبين لهم حق الكلام والمناقشة ، واقتراح تعديل مشروعات التوصيات ، دون حق التصويت .

إن ما تتمتع به المنظمات غير الحكومية في علاقاتها بالمجلس هو التشاور وتبادل الرأي ومن المعلوم أن آراءها فنية واستشارية ، تبديها عن طريق المجلس أو بإيعاز منه . وهكذا يبدو الفارق كبيرا بين المشاركة والتشاور (٣) .

### المركز الاستشاري للمنظمات غير الحكومية :

لا تتمتع جميع المنظمات غير الحكومية بالمركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي . ولذلك فإن تطبيق م/٧١ قد صاحبه نوعان رئيسيان من المشاكل :

- (١) د. الفينسي ، الوجيه في التنظيم الدولي ، مرجع سابق ، ص ١١٠ .  
(٢) عرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي هذه المنظمات بطريقة سلبية لا تتناول طبيعتها وآياد وظيفتها ، حيث وصفها قرار المجلس الصادر في ٢٧ فبراير سنة ١٩٥٠ ، بأنها المنظمات التي لا تخلق عن طريق اتفاق فيما بين الحكومات ؟؟

Ecosoc Resolution, 288 (X) 27-2-1950.

D. W. Bowett, Op. Cit., p. 62.

Walter R. Sharp, Op. Cit., pp. 35-39.

حيث يصف تبادل الرأي والتشاور مع هذه المنظمات بأنه « منزل للراية في منتصف الطريق على عكس الاعتراف بالتمثيل الرسمي للوكالات المتخصصة » .

Half-way Station



**اولهما :** يتعلق بالمعايير الواجب تطبيقها لتحديد صلاحية المنظمات التي تتمتع بالمركز الاستشارى .

**ثانيهما :** يرتبط بالامتيازات الواجب تقديمها للمنظمات التي تمنح مثل هذا المركز .

وتقلبا على هذين النوعين من المشاكل، وضعت لجنة المنظمات غير الحكومية التي أنشأها المجلس ثلاث قوائم هي ( أ ، ب ، ج ) وفق ترتيب يحقق المصالح المعنية للمجلس ثم عدلت هذه القوائم سنة ١٩٥٠ ، فاستبدلت القائمة « ج » بقائمة أخرى Register تهدف الى وضع تحديد أدق لحقوق هذه المنظمات .

فتحت القائمة ( أ ) توضع المنظمات ذات المصلحة الأساسية في نشاطات المجلس ( الاتحاد الدولي للغرف التجارية - الاتحاد البرلماني الدولي ) .

وتحت القائمة (ب) توضع المنظمات ذات الاختصاص المحدود ، والتي تعنى بمظهر معين من مظاهر أنشطة المجلس .

وتحت قائمة السجل Register توضع بقية المنظمات التي تعنى بتنمية الرأي العام ونشر معلومات يمكن أن تفيد المجلس .

**الزاي الاجرائية التي تخضع على هذه المنظمات :**

**تتمتع في مجموعها بإجرائين عامين هما :**

( أ ) تلقى جدول الاعمال المؤقت للمجلس .

( ب ) ارسال مندوبين كمراقبين في اجتماعات المجلس ولجانه .

المنظمات التي تقع في القائمتين ( أ ، ب ) لهما الحق في تقديم خطابات مكتوبة الى المجلس ولجانه حول الموضوعات ذات الأهمية الخاصة . للمنظمات المدرجة في القائمة « أ » - وحدها - أن تطلب من لجنة المنظمات غير الحكومية أن تبعث الى الأمين العام بطلب ادراج بنود في جدول الأعمال المؤقت ، وقد تكون ذات أهمية خاصة . كذلك تتمتع هذه المنظمات بحق المناقشة والادلاء بالرأى في اجتماعات المجلس ولجانه ، بعد التصريح لها بذلك .

وإذا كانت هذه المنظمات تسهم بدور ما في فعالية عمل المنظمة الدولية في المجالين الاقتصادى والاجتماعى (١) ، فإن طريقة تصنيف هذه المنظمات

---

(١) بعض المجموعات المعنية بالمشاكل الاجتماعية شجعت على تقديم التأييد لبرامج « اليونسيف » ، مجموعات أخرى كانت نشطة في تعزيز حملة التحرر من الجوع التي بادرت بها منظمة الإغذية منذ سنوات ، كما كانت هذه المنظمات دائما على استعداد لاستعراض النظر الى حالات =

من قبل المجلس وما يرتبط بها من صعوبات ، وكذلك كيفية ممارسة هذه المنظمات لامتيازاتها - قد يكون من شأنها إعاقة عمل المجلس ، على نحو ما سيتم تفصيله لدى تناول فعالية المجلس .

ويتضح من تحليل علاقات المجلس بغيره من الأجهزة المعنية بتحقيق التعاون الدولي الاقتصادي والاجتماعي ، أن هذه العلاقات في أبعادها وحدودها تعتبر من أهم العوامل التي تعوق المجلس عن أداء مهامه على نحو فعال . فهو تابع وخاضع للجمعية العامة . فضلا عن أن سلطاته في مواجهة الوكالات التي تعض بالتواجد على سيادتها واستقلالها هي سلطات ضعيفة وبالإضافة إلى أن المنظمات غير الحكومية تسيء الامتيازات التي يخلعها عليها المجلس . ويعنى هذا انه إذا أريد تطوير المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتعزيز مكانته ، فإن على الجهود المعنية بالتطوير أن نولي اهتماما كبيرا لمسألة توضيح وترشيد علاقات المجلس بهذه الأجهزة .

---

تخرق حقوق الانسان ، وقدمت المزيد من المعلومات للجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات من أجل دراسة التمييز في التعليم . ودخلت منظمات مهنية ، ولا سيما الاتحاد الدولي للتمييزات المحلية في تناقذات مع أمانة الأمم المتحدة من أجل إجراء مشروعات أبحاث ذات الصلة الدولية . كما درجت هذه للمنظمات على ارسال خطابات مكتوبة إلى المجلس ولجانه سنويا ، مما يجعلها تنخرط في المشاورات مع لجان المجلس وتصبح قادرة على الاطلاع بالتضاي التي تهمها في مرحلة مبكرة من تناولها ومعالجتها .

Ibid., p. 89.

## الفصل الثاني

### إنجازات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

#### عرضنا في الفصل السابق لنظام ووظائف المجلس الاقتصادي والاجتماعي :

نشأته وتكوين العضوية فيه ، ومستوى ونوعية التمثيل ، ونظام التصويت وقواعد الاجراءات ، ووظائف وسلطات المجلس طبقا للميثاق ، والأجهزة المساعدة للمجلس ، وأخيرا العلاقة القائمة بينه وبين سائر الأجهزة المعنية بالتعاون الدولي الاقتصادي والاجتماعي .

وفي ضوء هذه الخلفية نعرض في عجلة لإنجازات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الفترة السابقة على الجهود المعنية بتطوير المجلس (١) ، وذلك بهدف الوقوف على مدى فاعلية المجلس الاقتصادي والاجتماعي في أدائه لوره . ونعرض لذلك في مبحثين أساسيين :

**أولهما :** يتعلق بإنجازات المجلس الاقتصادي والاجتماعي كجهاز مسئول عن قطاع من العمل الاقتصادي والاجتماعي داخل نظام الأمم المتحدة .

**ثانيهما :** يتعلق بإنجازات المجلس الاقتصادي والاجتماعي كجهاز للتنسيق .

---

(١) نظرا لأن قرار المجلس ١٧٦٨ ( د - ٥٤ ) الذي اتخذ في ١٨ مايو / ١٩٧٤ يعد أول محاولة لإقامة المجلس للاضطلاع بعملية ترشيح تستند إلى اتخاذ تدابير متشابهة تمس أهم جوانب طرق عمله ومسؤولياته الدستورية ، فإن الفترة التي تمتزها سابقة على بدء الجهود المعنية بتطوير المجلس هي فترة ما قبل السبعينات ، أي منذ ١٩٤٥ حتى أوائل السبعينات .

## المبحث الأول

### إنجازات المجلس في المجال الاقتصادي والاجتماعي

لقد كانت نشاطات المجلس في المجال الاقتصادي والاجتماعي متأثرة الى حد كبير بنمط تكوين العضوية داخل المجلس . ففي السنوات الأولى لعمل المجلس كان تمثيل الدول المتقدمة داخل المجلس يفوق النسبة المخصصة لأعدادها الفعلية في منظمة الأمم المتحدة (١) . وقد ترتب على ذلك تأثر أعمال المجلس بمواقف واتجاهات هذه الدول . فنجد أن المسائل المتعلقة بميزان المدفوعات ، واستقرار النقد ، والتضخم ، وأزمة الدولار وقضايا مالية أخرى ، كانت محل مناقشات متكررة داخل المجلس ، بالإضافة الى الأجهزة الأخرى كالجمعية العامة ، والبنك الدولي ، وصندوق النقد الدولي . وتكشف السجلات الأولى للمجلس عن أن هذه القضايا كانت تناقش داخل المجلس بما يعكس المصالح المباشرة لهذه الدول ، كما كانت تستعرض وتطرح لها الحلول بما يتفق ومذاهبهم الاقتصادية والاجتماعية . والاكثر من ذلك أن المناقشات كانت تتم في اطار من الاجراءات البرلمانية على نمط تلك المتبعة في المؤسسات الديمقراطية للعالم الغربي (٢) .

ففي فترة اشتداد الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي ، كان

(١) انظر ص ، ص من الرسالة .

(٢) Walter H. Kitching, Op. Cit., p. 18 ; 25 ans De Nations Unies, Op. Cit., p. 131.

ويرى « سانتا كروز » أن سيطرة الدول الغربية الصناعية على المجلس في تلك الفترة قد وصلت الى الحد الذي منعه هذه الدول من مناقشة مشكلة البلقان .

أكثر من نصف وقت المجلس يضيع في المناقشات العقيمة والدعاية المغرضة ، حتى لم تؤد مناقشاته الى أية نتائج ايجابية . فقد كانت الغلبة للاختلافات الأساسية في الفلسفة السياسية والفكر الاقتصادي بين العسكريين الشرقي والغربي ، وانعكس ذلك في سيطرة قضايا معينة على مناقشات المجلس ، كالمزايا النسبية للقطاع العام مقارنا بالقطاع الخاص ، ودور الاتحادات التجارية في الدول الشيوعية وغير الشيوعية ، وحرية المعلومات ، والاستعمار الاقتصادي للولايات المتحدة . كما برز الخلاف الايدلوجي في مناقشات المجلس حول كيفية تحقيق العمالة الكاملة باعتبارها القضية الاقتصادية الأكثر إلحاحا آنذاك . وكان السوفيت يدفعون بأن النظام الرأسمالي قد حوى عناصر جعلت من المستحيل على المجلس تحقيق العمالة الكاملة ، والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي (١) .

وابتداء من منتصف الخمسينات بدأ نمط تركيب العضوية يتغير في صالح الدول الشيوعية والدول النامية ، وهو ما ترتب عليه تزايد الضغوط من أجل تقديم مساعدات مالية أكثر للدول النامية ، ولتطوير التجارة طبقا لشروطهم . واستخدم السوفيت المجلس كمنبر للدعاية من أجل إقامة منظمة عالمية للتعاون التجاري ، وظلوا يدافعون عن ذلك لمدة عقد تقريبا حتى مجيء الأولونكتاد في سنة ١٩٦٤ (٢) .

وابتداء من منتصف الستينات ونتيجة للتدفق الجماعي للدول الأفرو آسيوية الى الأمم المتحدة ، وما ترتب على ذلك من توسيع عضوية المجلس في ١٩٦٥ ، تحول اهتمام المنظمة الدولية بصفة عامة الى التركيز على تنمية الدول المتخلفة . وبدأ اهتمام المجلس يتحول من العناية بالعلاقات الاقتصادية للدول المتقدمة صناعيا الى مراعاة متطلبات التنمية في دول العالم الثالث .

وقد تمثل ذلك في سيطرة القضايا المتعلقة بالمساعدة الفنية والتنمية الاقتصادية للدول النامية . بالإضافة الى أن المجلس أنشأ العديد من الأجهزة الفنية المعنية بتقديم قروض ومساعدات تمويل التنمية الاقتصادية في دول العالم الثالث (٣) .

Walter R. Sharp, Op. Cit., p. 73.

(١)

Ibid., p. 75.

(٢)

(٣) تمثلت هذه الأجهزة في :

(أ) برنامج عادي للمعونة الفنية ينفلذ من قبل المجلس .

(ب) برنامج موسع للمعونة الفنية في سنة ١٩٤٩ ينفلذ من قبل المجلس بالاشتراك مع عشرة

وكالات مشاركة .

(ج) الصندوق الخامس بالتنمية الاقتصادية في سنة ١٩٥٨ .

وبناء على تقرير مقدم من الأمين العام فى النصف الأول من الستينات ، يتضمن ضرورة النظر الى التنمية على أنها عملية متكاملة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ، أعطى المجلس الأولوية « لتطوير التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول المتخلفة ، كهدف فى صياغة وعمل البرامج (١) » .

وقد حدد المجلس ست أولويات ينبغى على أجهزة ووكالات الأمم المتحدة ان تراعيها فى هذا الصدد (٢) :

#### ١ - زيادة انتاج الغذاء .

٢ - زيادة الانتاج فى مجالات أخرى بخلاف الغذاء ( مثل أساليب الانتاج الصناعى ، تدريب العمال والمديرين ، النقل والطاقة ... ) .

#### ٣ - ترقية العمالة الكاملة والاستقرار الاقتصادى .

٤ - الاسراع بالرفاهية ، والأمن الاجتماعى ، والصحة العامة .

#### ٥ - تنمية التعليم والعلوم .

#### ٦ - ترقية وتعزيز حقوق الانسان .

وقد جاءت انجازات المجلس فى ضوء هذه الأولويات متمثلة فى الآتى :

#### أولا : الرفاهية الاجتماعية :

فى سنة ١٩٦٢ طلب المجلس من اللجنة الاجتماعية عمل توصيات من أجل برنامج للعمل الموحد فى المجال الاجتماعى ، وخاصة فيما يتعلق بقياس مستويات المعيشة فى الدول المتخلفة ، وتعزيز الأمر ونشاطات رفاهية الطفل . وبعد النظر فى تقرير اللجنة ، وجد المجلس أن التقرير نظرى ، يفتقر الى الناحية العملية . ولذلك طلب من الأمين العام أن يعد - على أساس تجريبى - مجموعة أو مجموعتين صغيرتين من ممثلى الحكومات الكبار ذوى المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المتشابهة ، وممثلين لأممات الأمم المتحدة والوكالات

= ( د ) برنامج الأمم المتحدة للتنمية فى سنة ١٩٦٦ . وذلك مع دمج الجهازين السابقين معا .

انظر فى هذا الشأن :

Ecosoc Resol, 222 of 15 August 1949; G.A. Res. 304 (IV) of 16 November 1949; G. A. Res. 1240 (XIII) of 14 October 1958, G.A. Res. 2020 (XX) of 22 November 1965.

Joseph Lebreton Louis, Op. Cit., p. 72. (١)

Walter R. Sharp, U.N. Ecosoc, Op. Cit., pp. 123-124. (٢)

المتخصصة المعنية ، لتخطيط مقترحات عمل دقيقة • وأصدر المجلس قرارا حول هذا الموضوع تضمن قائمة بالأهداف الاجتماعية الرئيسية :

- ١ - تحسين الصحة والتغذية بزيادة امدادات الغذاء •
- ٢ - تعزيز خدمات الصحة الوطنية •
- ٣ - تقوية خدمات رفاهية الطفل والاسرة الوطنية •
- ٤ - ادخال ، توسيع وتحسين الأمن الاجتماعي واجراءات الضمان الاجتماعي •
- ٥ - تنمية وتوسيع خدمات رفاهية المجموعات التي في حاجة الى رعاية خاصة •
- ٦ - برامج تعليم أساسية قوية وتوصيل التعليم الى الجماهير العريضة •
- ٧ - تطوير الاتفاق ولا سيما بالنسبة للجماعات ذات الدخل المنخفض •
- ٨ - تحسين فرص العمالة ، ومستويات العمل ، وخدمات تدريب القوة البشرية •

وظلت هذه الأهداف الواسعة تكرر أثناء مناقشات المجلس ، الذي اتخذ سبيلًا من القرارات حول هذا الموضوع • ولكن بسبب النطاق الواسع للقطاع الاجتماعي لم يتمخض العمل الموحد في هذا المجال عن مشروعات تنفيذية عملية ، تدار بطريقة مشتركة (١) •

#### ثانيا : التنمية الريفية :

جعل المجلس من التنمية الريفية أحد قطاعات العمل التي ينبغي التركيز عليها ، في إطار تحقيق تنمية العالم الثالث • ففي سنة ١٩٦٦ أطلق المجلس اسم « لجنة التنمية الاجتماعية » على « اللجنة الاجتماعية » ، وعهد الى اللجنة الجديدة بمتابعة عمله في مجال المشاركة الشعبية في التنمية ، بالتعاون مع لجنة تخطط التنمية ، أخذة في اعتبارها الحاجة الى اصلاح وإعادة توجيه الإدارة العامة لهذا الغرض (٢) •

ibid., 125-127.

(١)

(٢) طلبت الدول العربية في الشرق الأوسط ، نظرا لما يربطها من تقاليد ثقافية مشتركة وللتغلبه مشاكلها الاجتماعية ، عقد حلقات للدراسات الاجتماعية بهدف اصلاح الأحوال الاجتماعية •

### ثالثا : التمدن والاسكان :

فى سنة ١٩٦٢ وافق المجلس على انشاء لجنة دائمة للاسكان ، والبناء والتخطيط بالنظر الى أهمية الاسكان وما له من تشعبات ريفية وحضرية . وعهد الى اللجنة بمناقشة الطرق التى يمكن بها توجيه موارد الأمم المتحدة للنهوض بالاسكان ، واعداد بيان دقيق بالخبرة والنتائج المحرزة فى هذا الصدد ، كى تعمل كمرشد سياسات حول الاسكان والبناء والتخطيط ولا سيما فى الدول النامية .

وبعد أربع سنوات من قيام اللجنة ، كان التقدم الذى أحرزته فى هذا المجال مخيبا للآمال ، على حد تعبير مدير مركز الاسكان ، والبناء والتخطيط (١) . وفى سنة ١٩٦٩ اعتمد المجلس مجموعة من الاقتراحات من أجل العمل الموحد حول التحضر داعيا الأمم المتحدة ، واللجان الاقتصادية الإقليمية ، والوكالات المتخصصة ( مثل منظمة العمل والصحة واليونسكو ) الى تعزيز عملها فى هذا المجال ، وموصيا بأن تضع الحكومات سياسات قومية حول التحضر ، وتقيم مراكز قومية للبحث ، والنصيحة ، والتقييم . وقصدت الأمم المتحدة حلقات بحث عديدة حول الجوانب المختلفة للتمدن ، قادتها اللجان الإقليمية .

فى هذه المنطقة . وقد ساعدت الأمم المتحدة الى تنفيذ الفكرة وقبلت أن تحصل للقاءات السطرية وقيمة المكالات والصوروات اليومية لمدير الملقات وأعضاء هيئتها وموظفى الامانة الذين يماونون لى تنظيمها . وشاركت الأمم المتحدة بشاركة فعليه فى تنظيم الملقات وسامت فى بحوثها من خلال العديد من الوكالات المتخصصة التى دعت الى هذه الملقات مثل منظمة الأغذية والصحة العالمية والعمل الدولية . وكان من أهم اللجالات التى بحثت الإصلاح الريفى لما له من بعد الأثر فى حياة الشعوب العربية ووضع برنامج كامل للإصلاح الريفى كان ذا طابع عملى قابل للتطبيق داخل كل دولة عربية وفقا لظروفها .

كذلك كان من بين الموضوعات التى بحثت : الانعاش الإجتماعى ، رعاية الطفولة والنواحي الاجتماعية لمشاكل اللاجئين .

انظر للتفصيل : حلقات الدراسات الاجتماعية ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، السنوات ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ، ١٩٥٢ ، ١٩٥٤ ، ١٩٥٦ ) .

(١) فبينما اقتضت أهداف عهد الأمم المتحدة الأول للتنمية اقلية عشر وحدات سكنية سنويا ، لكل ١٠٠٠ ساكن فى «مظم» بالدول النامية ، بدا أن معدل الانشاء فى هذه الدول قارب وحدتين لكل ١٠٠٠ ساكن . وكان ذلك راجعا الى قلة الموارد المادية والبشرية المتاحة لاستخدامها فى هذا المجال ، والى الصعوبات الناشئة عن اجراءات تقديم لجنة الاسكان والبناء والتخطيط لتقاريرها الى المجلس ، حيث تصل اليه ( بسبب الطريق غير المباشر الذى تسلكه ) بعد تسعة أشهر من تاريخ اعدادها . فاللجنة عادة ما تجتمع فى الحريف ، وبالتالي لا يقدم تقريرها الى المجلس الا فى دورته الصيفية فى العام التالى ( بعد أن يكون قد فحص من قبل اللجنة الاجتماعية التى تجتمع فى ابريل ومايو ) . هذا بالإضافة الى تداول الاختصاص بين اللجنة وبين لجنة التنمية الاقتصادية .



#### رابعاً : تنمية الموارد المائية :

فى أوائل الستينات طالب المجلس الأمين العام بإنشاء مركز لتنمية الموارد المائية فى أمانة الأمم المتحدة ، بهدف تقسيم العمل بين الأمم المتحدة وبين الوكالات المتخصصة المعنية فى هذا المجال .

ونظراً لادتياب الوكالات فى هذا المركز ، ونظرتها اليه على أنه يمثل تعدياً من قبل الأمم المتحدة على سلطات الوكالات ، فقد وافق المجلس واللجنة الإدارية للتنسيق فى سنة ١٩٦٤ على مقترحات قدمها الأمين العام فى هذا الصدد ، وتعلق بالآتى :

١ - دمج المركز فى قسم النقل والموارد فى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية .

٢ - عقد اجتماع مشترك فيما بين المنظمات المعنية للتنسيق فى هذا المجال .

وهذا يدل على مدى افتقاد المجلس للدور القيادى داخل نظام الأمم المتحدة ، وعدم ثقة الوكالات المتخصصة فى قيام المجلس بهذا الدور .

وإذا كانت الأمم المتحدة قد بدأت تحت قيادتها مشروعاً طويلاً المدى تمثل فى تطوير حوض نهر الميكونج الأدنى فى جنوب شرق آسيا للاستفادة من طاقته الهائلة المعطلة فإن دور المجلس الاقتصادى والاجتماعى نفسه فى هذا المشروع كان دوراً ثانوياً ، انحصر الى حد كبير فى تشجيع اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى فى مساعيها لتحقيق المشروع .

#### خامساً : تنمية الموارد البشرية :

منذ بداية الستينات ، أوضح المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، بناء على طلب الجمعية العامة واللجنة الإدارية للتنسيق - اهتماماً متزايداً فى تنشيط وكالات أسرة الأمم المتحدة على صياغة « منهج متكامل » لتطوير الموارد البشرية اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية واتخذ العديد من القرارات التى تستهدف تكثيف العمل الموحد بواسطة منظمات أسرة الأمم المتحدة ، بخصوص تدريب الموظفين الوطنيين اللازمين للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية .

الا أن انجاز المجلس فى هذا الخصوص جاء محدودا فى ضوء صعوبة حصر الاسيانات المختلفة من قبل مختلف وكالات وأجهزة الأمم المتحدة فى هذا الصدد .

#### سادسا : مساعدات التنمية للدول النامية :

تقدم الأمم المتحدة معونتها لعمليات التنمية الاقتصادية فى الدول الأقل نموا بمختلف الوسائل ، ومنها نقل المهارات ، واكتشاف مصادر الثروات الطبيعية فى هذه الدول ، وتشجيع التنمية الاقتصادية ، واستخدام التجارة الدولية كأداة لتحقيق التنمية وتقديم نفقات الدراسة ، وانشاء مراكز تكوين الكوادر ، وتنظيم حلقات الدراسات الاقتصادية والاجتماعية ، وتسهيل تمويل عمليات التنمية (١) .

#### ( أ ) فى مجال تقديم المعونة الفنية :

أنشئ البرنامج الموسع للمعونة الفنية فى سنة ١٩٤٩ ، طبقا لقرارى المجلس الاقتصادى والاجتماعى ( رقم ٢٢٢ فى ٥ أغسطس سنة ١٩٤٩ ) والجمعية العامة ( رقم ٣٠٤ فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٩ ) . وقد تم اعداد البرنامج من قبل الأمين العام بالتشاور مع الوكالات المتخصصة ، وذلك بهدف تنسيق البرامج التى تنفذ فى إطار الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة ، وتزويدها بمصدر اضافى للتمويل فى شكل صندوق تطوعى يمول من خارج الميزانية . وقد أنشأ المجلس بمقتضى نفس القرار جهاز المساعدة الفنية الذى تكون من المديرين العاملين للمنظمات المشاركة ( الأمم المتحدة ، ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الأغذية ، واليونسكو ) بهدف صياغة البرامج فى مجال المعونة الفنية ومتابعة تنفيذها . كما أنشأ المجلس طبقا لذات القرار اللجنة الدائمة للمساعدة الفنية ، مكونة من أعضاء المجلس ، وتنعقد فى أثناء عدم انعقاد المجلس ، بهدف فحص البرامج المقدمة من جهاز المساعدة الفنية وتقييم النتائج المحرزة (٢) .

وقد نشأ البرنامج الموسع للمعونة الفنية كمصدر للتمويل ، بالنسبة للمنظمات المشاركة التى ضمت الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة . وكان يخضع لسيطرة لجنة المساعدة الفنية التابعة للمجلس ، ولاشرف جهاز المساعدة الفنية .

وفي الفترة من سنة ١٩٥٠ الى سنة ١٩٥٥ كانت أرسدة البرنامج تخصص للمنظمات المشاركة ، على أساس و الأسهم المحددة ، لكل وكالة . الا أن هذا الاجراء قد عدل واستخدمت أهداف كل دولة كأساس لتخصيص الارسدة (١) .

#### (ب) في مجال تمويل عملية التنمية :

الى جانب مشكلة المعونة الفنية ، توجد مشكلة أكثر عمومية هي مشكلة تمويل التنمية الاقتصادية في دول العالم الثالث . ذلك أن ما يعوز هذه الدول هو رأس المال اللازم لتنمية الصناعات وشراء المعدات اللازمة للتوسع الاقتصادي .

ولم تأت انتجازات المجلس في هذا الصدد على النحو المرجو ، وان كان عمله قد كشف عن ادراك دقيق لحقيقة المشكلة . ففي سنة ١٩٥٢ كلفت الجمعية العامة المجلس بدراسة امكانية انشاء صندوق خاص ، يهدف الى تزويد الدول النامية بقروض طويلة المدى ، وبأسعار فائدة منخفضة على أن يسول من الدول الصناعية (٢) . وبعد ثلاث سنوات ، قدم المجلس الى الجمعية العامة تقريراً بصدد انشاء صندوق خاص للأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية (٣) تضمن عددا من التوصيات المحددة بخصوص انشاء هذا الصندوق .

وفي الدورة الرابعة والعشرين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي سنة ١٩٥٧ حدث الانقسام الرسمي الأول بين الدول النامية والدول المتقدمة ، وذلك عندما قرر المجلس بأغلبية أحد عشر صوتاً ( ضد ثلاثة أصوات ) (٤) . أن يوصى الجمعية العامة باقامة صندوق خاص للأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية .

وفي نفس العام ، توصلت الجمعية العامة الى قرار توفيقى قبل فيه مبدأ اقامة صندوق خاص (٥) . الا أن الدول النامية كانت ترى في ذلك ترتيباً

---

Erosoc, Res. 5428 of 29 July, 1954.

(١)

(٢) يلاحظ أن النقاش حول تقديم مساعدة تمويل التنمية قد بدأ سنة ١٩٤٩ عندما اقترحت الهند انشاء ادارة تنمية للأمم المتحدة ، وأخلت شيل زمام المبادرة وطلبت من المجلس اصدار توصية حول المشاكل المسلحة لتمويل التنمية الاقتصادية في الدول النخلفة . وفي العام التالي ، سيطرت الفكرة على مناقشات الجمعية العامة وظلت تشكل بندا دائما في بنود جدول أعمال اللجنة الاقتصادية والاجتماعية التابعة للجمعية العامة .

Mahdi Elmandjra, Op. Cit., p. 64.

Doc. (E/2381) U.N., 1, New York, 1953.

(٣)

(٤) هذه الدول هي كندا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة .

G. A. Res., 1219 (XII).

(٥)

مؤقتاً ومرحلة انتقالية الى ان يتم انشاء صندوق الأمم المتحدة الخاص للتنمية الاقتصادية ، أما المساهمون الرئيسيون فقد رأوا أن يقصر الصندوق نشاطه على المجالات التي تمهد لمشروعات الاستثمار . وقد ساد الرأي الآخر عندما اتخذ قرار الصندوق الخاص سنة ١٩٥٨ (١) . واستمر النقاش حول الحاجة الى صندوق رأسمالى للتنمية للأمم المتحدة . ورفضت الدول النامية قبول تعديل يتضمن تغيير تعبير « صندوق التنمية الرأسمالى للأمم المتحدة » الى صندوق رأسمالى للتنمية فى إطار الأمم المتحدة (٢) .

وقد كان سبب هذا الرفض متمثلاً فى أن الصياغة الثانية قد تسميح للصندوق ان يخضع لمسئولية البنك الدولى ، بدلا من العمل فى ظل سلطة الجمعية العامة ، حيث لا يوجد اجراء التصويت الموزون .

وفى سنة ١٩٦٠ قررت الجمعية العامة (٣) من حيث المبدأ اقامة صندوق رأسمالى للتنمية تابع للأمم المتحدة . وفى سنة ١٩٦٦ قررت الجمعية العامة آخر الأمر ان تضع قرارها السابق موضع التنفيذ . ولدى اتخاذ القرار الأخير ، تقييد بعض الدول المتقدمة فى حين صوت بعضها الآخر ضد القرار (٤) .

الا أن الجمعية العامة لاحظت فى سنة ١٩٦٧ أن الافتقار الى الموارد المالية قد حال دون قيام الصندوق بتنفيذ المهام الموكلة اليه . وقررت أن توكل الوظائف المعهودة الى المدير الادارى للصندوق الى مدير برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، وأن توكل وظائف الجهاز التنفيذى الى مجلس محافظى البرنامج (٥) .

### (ج) برنامج الأمم المتحدة للتنمية :

أنشئ فى سنة ١٩٦٦ ، نتيجة لدمج البرنامج الموسع للمعونة الفنية مع الصندوق الخاص للأمم المتحدة (٦) ، بهدف تحقيق درجة أكبر من المركزية، وزيادة اسهام المجلس فى صياغة السياسات والسيطرة على عمليات التنفيذ .

G. A. Res., 1240 (XIII)

(١)

وتنص المادة الأولى على أن الصندوق الخاص يمثل خطوة بناءة فى مجال مساعدة الأمم المتحدة للدول للتخلفة . وهذا الاسراع بتحقيق تنميتها الاقتصادية عن طريق تسهيل استثمارات رأسمالية جديدة من جميع الأنواع وخلق الظروف التى تجعل مثل هذه الاستثمارات أكثر امكانية وفعالية .

(٢) قدمت التعديل للملكة المتحدة للقرار ١٣١٧ ( الدورة ١٣ للجمعية العامة ) .

G. A. Res. 1521 (XV) of 15 December, 1960.

(٣)

G. A. Res. 2188 (XXI) of 13 December, 1966.

(٤)

G. A. Res. 232 (XXII).

(٥)

G. A. Res. 2029 (XX) of 22 November, 1965, Which entered into force on 1 January, 1968.

(٦)

وقد أنشئ البرنامج كصندوق تأنى موارده بالكامل من الاسهامات الاختيارية ( تطوعا لا الزاما ) . وهو فى ذات الوقت برنامج يمول من هذا الصندوق ، ويتكون من المشروعات التى تنفذ من قبل الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة . فهو ادارة مسئولة عن الاشراف الكامل على البرنامج ، مع الاعتماد على الوكالات المشاركة والمنفذة للجوانب الفنية للمشروعات . وواضح مما تقدم أن جميع الأجهزة والصناديق التى أنشأها المجلس ، أو التى يشرف عليها فى مجال تقديم مساعدات التنمية ، تقوم جميعها على مبدأ الاسهامات التطوعية ، الأمر الذى يجعل انجازات هذه الصناديق والأجهزة فى مجال التنمية رهنا بمدى استعداد الدول المتقدمة لتقديم الارصدة اللازمة .

### سابعا : ترقية وتعزيز حقوق الانسان :

فى هذا المجال ، تمثلت جهود المجلس ولجنة حقوق الانسان التابعة له فيما يلى :

١ - صياغة اعلانات وتصريحات عامة مثل الاعلان العالمى لحقوق الانسان الذى اعتمدته الجمعية العامة سنة ١٩٤٨ .

٢ - صياغة اتفاقيات فى مجالات أكثر تخصصا ، مثل اتفاقية منع إبادة الجنس البشرى سنة ١٩٤٨ ، واتفاقية القضاء على العبودية سنة ١٩٥٧ ، واتفاقية حق اللجوء السياسى سنة ١٩٦٠ .

٣ - على مدى عشر سنوات أبرمت اتفاقيتان ، احدهما حول الحقوق السياسية والمدنية وثانيتهما حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . ونص فيهما على اقامة لجان لدراسة ومتابعة التنفيذ من قبل الحكومات المنضمة .

٤ - فى مجال حماية اللاجئين صاغ المجلس مشروع اتفاق دولى لتنظيم مسائل اللاجئين ( سنة ١٩٤٦ ) ( ١ ) .

ورغم الجهود السابقة التى بذلها المجلس فى إطار تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز احترام حقوق الانسان ، الا أن تقارير المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، وكذا المسح الاقتصادى العالمى ، قد كشفت عن الحقائق التالية :

١ - ان المجلس لم يحقق نجاحا فى حث الحكومات المقدمة للمساعدة على زيادة مساعدتها لتحقيق الهدف المتواضع ، وهو ١٪ من اجمالي الدخل القومى

---

(١) Evan Luard ; Op. Cit., pp. 65-66; Leland M. Goodrich, The U.N. In A Changing world, Op. Cit., p. 211.

المحدد من قبل الأمين العام فى مقترحاته حول سياسة عقد الأمم المتحدة الأول.  
للتنمية .

٢ - لم يضع المجلس خططا مفصلة للدورات من حيث الموضوعات التى تناقش . فمن الوفود من كان يرى أن يقتصر المجلس على مناقشة «عقد التنمية» . فحسب . ومنهم من كان يصر على اضافة قضايا أخرى ، كالآثار الاقتصادية والاجتماعية لنزع السلاح ، بينما يصر ثالث على مناقشة الاتجاهات الاقتصادية العالمية (١) .

٣ - لم تستفد الدول النامية من رخاء الدول الصناعية نتيجة لانخفاض قدرتهم الشرائية ، والعجز فى موازين مدفوعاتها ، فى ذات الوقت الذى تأثرت فيه هذه الدول بحالات الركود فى الدول الصناعية (٢) .

٤ - تناول المسائل ذات الملول السياسى فى مناقشات المجلس ، وعدم التركيز على القضايا الاقتصادية والاجتماعية ذات الطابع الفنى (٣) .

٥ - نقص المعلومات المتاحة لدى المجلس حول الظروف الاجتماعية وتطورها فى الدول النامية ، وهو ما يؤثر على صياغته للسياسات والبرامج فى هذا الصدد .

٦ - عدم وجود أساس بعيد المدى للعمل الدولى فى بعض المجالات ، ولا سيما مجالى التنمية الريفية والتحضر .

٧ - قلة البرامج والمشروعات المشتركة ، على الأقل بالنسبة لمشاكل رئيسية معينة ، كتنمية الموارد المائية مثلا .

٨ - تضيق نطاق العمل الموحد (٤) ، ممثلا فى عودة الوكالات سيرتها

---

Walter R. Sharp, Op. Cit., pp. 77, 90.

(١)

International Organisations, Vol. XI, No. I, Winter, 1957, pp. 112-312, (٢)  
Vol. XVII, No. I, Winter, 1963, pp. 231-245; Vol. XIX, No. 4, Autumn, 1965, pp. 1001-1039.

(٣) من ذلك : تأكيد المنويين الغربيين على الحاجة الى معلومات أكثر بخصوص الاقتصاديات القائمة على التخطيط المركزى . « والى تماون أكثر . وأن سياسة الاكتفاء الذاتى الاقتصادية المتبعة من قبل الحكومات الصيوعية كانت مناقضة للتنمية المتنامية والنسجة للاقتصاد المالى ، على حين كان السوليت يتحدون دائما عن مبدأ التنايش السلمى فيما بين الدول ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة ، ولقت انتباه المجلس الى مشكلة نزع السلاح .

International Organisations, Vol. XI, No. I, Winter, 1957, pp. 122-124.

(٤) اصطلاح « العمل الموحد » نشأ أصلا مع اللجنة الاجتماعية للمجلس . ويشير الى القيام ببرامج فى مجالات لاية وكالة متخصصة مسئولية بخصوصها . وبذلك يترك للأمم نوعا من المسئولية التقنية والتنمية . ومن ثم فالبادرة ببرامج العمل الموحد تاتى إما من ادارة الأمم المتحدة =

الاولى الى الاعتماد على المشاورات الادارية فيما بينها ، وفي أن تكون لها مسئوليات رئيسية بصدد تخطيط وترقية البحث والمشروعات الموجهة نحو كافة جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وذلك في اطار لجنة التنسيق الادارية ، وبعبارة عن هيمنة المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

٩ - ان التنظيم الفني الذي اقامه المجلس ، بصدد تقديم مساعدات انتيمية لدول العالم الثالث ، لم يكن فعالا في حل المشكلة الأساسية المتمثلة في أحداث التحول الدولي الكبير الذي يحققه صندوق عالمي للمساعدة الجماعية للدول النامية . لقد تميزت أعمال المجلس في هذا الصدد بالخلاف الحاد في الرأي والمصلحة بين الدول النامية والدول المتقدمة ، وبالاقتدار الى التأييد المالي الفعال (١) .

١٠ - جاءت انجازات المجلس في مجال حقوق الانسان وحماية اللاجئين تنسم بالقصور وعدم الفعالية ، من حيث الآتي :

= للشئون الاقتصادية والاجتماعية ، او من لجنة وهيئة للمجلس . أكثر ما تأتي من وكالة متخصصة ، بعبارة أخرى ، تمثل الأمم المتحدة كنوع من وكالة متخصصة بالنسبة للوكالات المستقلة ، على الرغم من أن المجلس نفسه ليست لديه سلطة إصدار اعتمادات ميزانية لتغطية نصيب الأمم المتحدة من تكلفة برامج العمل الموحد .

Walter R. Sharp, Op. Cit., pp. 123-124.

(١) من الأمثلة التي تؤكد ذلك قضية إنشاء صندوق خاص للتنمية الاقتصادية . قال الدول البامية كانت تصر على إنشاءه لاشباع متطلباتها من رأس المال اللازم للتنمية ، ولم توافق على انتظار تحقيق وفورات اقتصادية من نزع السلاح على نحو ما طرح البعض ، كما كانت تريد وكالة متخصصة للأمم المتحدة . دول أخرى كالاتحاد السوفيتي كانت تريد جهازا أكثر استقلالية . أما الدول الصناعية الغربية فقد ربطت بين إنشاء الصندوق وبين عملية نزع السلاح ، على أن تستخدم الأموال المائدة من نزع السلاح في إقامة مثل هذا الصندوق . وبصفة عامة فإن جميع برامج وصناديق المساعدة تقوم على مبدأ الإيهامات التطوعية وفقا لرغبة الدول المتقدمة ، وهو ما يعني أن نجاحها يعتمد أساسا على استعداد الدول المتقدمة لتقديم الأرصدة اللازمة له ، فمثلا بلغ مجموع الالتزامات بالنسبة للصندوق الخاص للتنمية الاقتصادية حتى يونيو ١٩٧٢ أقل من ٦ مليون دولار . دفع أقل من نصفهم وكان معظم ما دفع بصلوات غير قابلة للتحويل انظر :

Ireland M. Goodrich, The U.N. In A Changing World, Op. Cit., p. 211;

J. H. Richards, Op. Cit., p. 28.

وهما يستنتجان من ذلك أن القوة التصويتية في حد ذاتها لا تعمل شيئا في مجال التنمية

الاقتصادية دون المشاركة النشيطة الفعالة من جانب الدول الفتية .  
Pierre Ablin, Les Problemes Des Pays Sous Developpés au Conseil Economique Et Social, Tierce-Monde, 1967, pp. 15-17.

وهو يرى أن اللوائح السياسية قد حد من دور المجلس في مجال المساعدة الفتية .

Charles Chaumont, P.O.N.U., Op. Cit., pp. 99-109.

ويرى أن فشل المجلس في هذا المجال كان سببا في إنشاء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية سنة ١٩٦٤ ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية سنة ١٩٦٦ .

D. W. Bowett, Op. Cit., p. 58.

( أ ) تتسم التصريحات والإعلانات العامة المتعلقة بحقوق الإنسان بالغموض والعمومية ، ولم تعالج النقص الوارد فى الميثاق ، والمتمثل فى عدم إلزام الأعضاء باحترام حريات وحقوق محددة فى هذا الصدد ( ١ ) .

( ب ) يستلزم تنفيذ اتفاقيات حقوق الإنسان إنشاء محاكم دولية ذات اختصاص إلزامى فى هذا الخصوص ، ما دام النظام الأساسى لمحكمة العدل الدولية لا يخولها مثل هذا الاختصاص المباشر فى المنازعات المتعلقة بالأفراد ( ٢ ) .

( ج ) على الرغم من أن معظم الأعضاء قدموا الى المجلس تقارير عن التقدم الذى أحرزته دولهم بخصوص حقوق الإنسان ، فإن هذه التقارير لم تتضمن معلومات كافية وهامة يمكن للمجلس أن يتخذ عملا محددا بخصوصها .

( د ) لا تقوم أجهزة تنولى الاختصاص فى قبول شكاوى الأفراد المتعلقة بخرق حقوق الإنسان ( ٣ ) .

( ١ ) Leland M. Goodrich, The U.N. In A changing World, Op. Cit., ( ١ ) p. 211 ; Evan Luard, Op. Cit., pp. 65-66.

( ٢ ) تنص المادة ٣٤ من النظام الأساسى لمحكمة العدل الدولية على أن « للدول وحدها الحق على أن تكون أطرافا فى الدعاوى التى ترفع للمحكمة » . كما تنص المادة ٣٥ من النظام الأساسى على أنه « للدول التى هى أطراف فى هذا النظام الأساسى أن يتقاضوا الى المحكمة » . وهذا يعنى أن اختصاص التقاضى أمام جهات أو محاكم دولية لا يوجد الا نتيجة قيام علاقات بين الدول كأشخاص القانون الدولى العام ، وأنه ليس لغير الدول حق التقاضى أمام المحكمة .

يرى الأستاذ الدكتور/ عز الدين فوده أن هذه وجهة نظر تقليدية فى القانون الدولى حيث أصبحت الأشخاص الدولية فى القانون الدولى الحديث تصدى الحصر فى الدول وحدها . فالمنظمات الدولية تعتبر ولا شك أشخاصا دولية حسب الرأى الاستشارى لمحكمة العدل الدولية فى قضية حققت يرنادوت . وكذلك يعتبر الفرد فى الرأى الحديث شخصا من أشخاص القانون الدولى . ومن ثم فقد أصبح يدخل فى اختصاص كثير من المحاكم الدولية قبول المنازعات التى يرفعها الأفراد ضد الدول كمحاكم المطالبات المختلطة ومحاكم التحكيم والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان التى يميز نظامها الأساسى أن يصبح الفرد طرفا فى الدعوى التى ترفع للمحكمة .

د عز الدين فوده ، محاضرات فى التحكيم والفضاء الدولى ، كلية الاقتصاد ٧٩ - ١٩٨٠  
د استنسل غير منشور ، ص ٦٨ - ٦٩ .

Evan Luard, Op. Cit., p. 66.

( ٣ )

وهذا على خلاف الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان التى أنشأت ثلاثة أجهزة دولية مستقلة لتكامل تنفيذ أحكام الاتفاقية وضمان احترام الحقوق والحريات الواردة بها ، وذلك بعد استفاد كافة إجراءات التقاضى وطرق الطعن الداخلية . وهذه الأجهزة الثلاثة هى اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان ( م ١٩ من الاتفاقية ) . المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ( م ١٩ ) ، ولجنة الوزار ( م ٣٦ ، ٣٢ من الاتفاقية ) .

انظر فى تفصيل ذلك :

د عز الدين فوده ، المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان : دراسة فى ضمانات الحقوق ومطووع مركز الفرد على الصعيد الدولى ، المجلة المصرية للقانون الدولى المجلد رقم ١٩ ، ١٩٦٢ . حيث يوضح مدى التغير الذى طرأ على مركز الفرد أمام المحكمة الأوروبية كجهاز قضائى دولى . والمتمثل



(هـ) استأثرت الجمعية العامة - تعاونها في ذلك لجنة حقوق الإنسان التابعة للمجلس - بالدور الأكبر بالنسبة للتصريحات والاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان (١) .

(و) كثيرا ما فسرت الحكومات مسائل حقوق الإنسان على أنها تقع في نطاق الاختصاص الداخلي للدول الأعضاء مما حال دون قيام المجلس وبقيّة أجهزة وفروع الأمم المتحدة بدور فعال في هذا السبيل (٢) .

(ز) تميز عمل المجلس في مجال حماية اللاجئين بعدم الاهتمام الكافي ، ونقص الأرصدّة التي تدعّمه . كما افتقر برنامج اللاجئين الى التأييد العالمي حيث بدا على حد قول مندوب الصين وكأنه قد وضع على أساس أن اللاجئين الأوروبيين هم فقط المؤهلون لتلقى مساعدة الأمم المتحدة (٣) .

---

= في أن دور اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان أو الدولة التي تتولى قضية الفرد أمام المحكمة الأوروبية لا يبدو أن يكون دور الوكيل بالنسبة للوكيل . وهو ما يشهد على أن احتكار حق الولاية على مصالح الأفراد من قبل دولهم على الصعيد الدولي قد دخل بقيام اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان مرحلته من التقلص والفسور . للرجع السابق ص ١٨٢ - ( ١٨٧ ) .

Charles Chaumont, I.O.N.U., Op. Cit., pp. 197-199.

(١)

The Report of the Secretary-General On the Work of the Organisation, 1977, pp. 16-17.

(٢)

International Organisation, Vol. XI, No. 1, Winter 1957, pp. 127-132.

(٣)

## المبحث الثاني.

### انجازات المجلس كجهاز للتنسيق.

يقوم نظام الأمم المتحدة من حيث التنظيم خلافا لنظام عصبة الأمم على مبدأ « لا مركزية السلطة » . ويتضح ذلك من حيث الآتي :

( أ ) يقيم الميثاق ستة أجهزة رئيسية للأمم المتحدة ، لكل منها وظائف ومسؤوليات خاصة به على نحو مفصل .

( ب ) معظم عمل الأمم المتحدة تقوم به ثلاثة مجالس ، لكل منها ملامحه الخاصة به .

( ج ) تقسيم السلطة بين المجالس قد جعل من اللازم خلق أجهزة أخرى . تكون مسئولة مباشرة أمام الجمعية العامة . مثال ذلك ، أن لجنة الاعلام بخصوص الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، تعمل مستقلة عن كل من مجلس الوصاية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه الاقليمية والوظيفية .

( د ) يوجد العديد من الوكالات المتخصصة التي تدخل ضمن نطاق نظام الأمم المتحدة ، ولكنها تحتفظ باستقلالها وذاتيتها طبقا لاتفاقات الوصل المبرمة بينها وبين الأمم المتحدة عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

يتربى على ذلك أن نظام الأمم المتحدة يقوم في حده ذاته على اللامركزية من الناحية الوظيفية (١) . وهو ما يجعل من مشكلة التنسيق داخل نظام الأمم .

(١) Wiltred Jenks, 'Coordination : A New Problem of International Organisation, R.C.A.D.I., 1950, Tome II, pp. 161-164.

المتحدة مشكلة رئيسية ، وذلك بهدف تحقيق التكامل بين مختلف أجهزة ومنظمات الأمم المتحدة ، وتكامل العناصر الوظيفية المختلفة ( البرامج والسياسات ) ( ١ ) .

وطبقا للميثاق • فإن المجلس هو الجهاز الرئيسي في القيام بالتنسيق داخل نظام الأمم المتحدة تحت سلطة الجمعية العامة ( ٢ ) .

ويمكن تناول انجازات المجلس كجهاز للتنسيق من ناحيتين :

أولاً : تنسيق الادارة والميزانية :

طبقا للميثاق ، وكذا اتفاقات الوصل المبرمة بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة يوجد جانبان رئيسيان للتنسيق هما : تنسيق المسائل المتعلقة بالادارة والميزانية ، وتنسيق النشاطات الموضوعية • فالجمعية العامة طبقا للميثاق ( ٣ ) تختص بفحص الميزانيات الادارية للوكالات المتخصصة بقصد عمل توصيات للوكالات المعنية ، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي طبقا للميثاق ( ٤ ) ينفق وجوه نشاطات الوكالات المتخصصة عن طريق التشاور معها ، ويقدم توصياته اليها وإلى الجمعية العامة وأعضاء الأمم المتحدة •

ولكن رغم هذا التقسيم الرسمي ، فإن المجلس قد قام بدور في عملية التنسيق المتعلقة بمسائل الادارة والميزانية ، وذلك في ضوء عاملين •

أولهما : تنسيق الادارة والميزانية وتنسيق النشاطات الموضوعية وإن كانا مختلفين من حيث الطبيعة والغرض ، فانهما يتطلبان شكلا من المعالجة المشتركة والتعاون بين الأجهزة المعنية بتنسيق هذين الجانبين ( ٥ ) •

ثانيهما : أن تزايد لاهتمامات الجمعية العامة في مجال حفظ الأمن والسلم الدوليين خاصة منذ صدور قرار الاتحاد من أجل السلام في سنة ١٩٥٠ ، جعلها تتجه الى تخصيص وقت قليل لتنسيق المسائل المتعلقة بالادارة والميزانية • معتمدة في ذلك على لجنتها الاستشارية لشئون الادارة والميزانية من ناحية ، وعلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي من ناحية أخرى •

Karl Deutch, The Analysis of International Relations, Op. Cit., (١)  
p. 158.

وهو ينظر الى التكامل باعتباره هذا للتصديق وعلى أساس أنه علاقة بين وحدات تكون فيها هذه الوحدات مترابطة ، وتجمعها خواص نظامية مشتركة ، تفكر فيها كل وحدة على حدة •

( ٢ ) انظر المولد ١٣ ، ١٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٦٠ ، ٦٣ من الميثاق •

( ٣ ) انظر المادة ١٧ •

( ٤ ) انظر المادة ٢٣ •

U.N. Document : (E/4787), New York, 1970, p. 157. (٥)

من هنا نجد أن الجمعية العامة قد خولت المجلس اختصاص فحص برامج الوكالات المتخصصة ، وارسال نتائج ذلك الى اللجنة الاستشارية للمسائل الادارية والمتعلقة بالميزانية ، لتكون تحت نظر الجمعية العامة عند دراستها للمسائل الادارية والمالية التي تثيرها برامج الوكالات (١) .

ولقد وضع اسهام المجلس في تنسيق المسائل الادارية والمتعلقة بالميزانية في الاهتمام بمشكلة « اقتصاد الميزانية » منذ بداية عمله . ولكنه لم يظهر اهتماما كبيرا بأساليب التنسيق المالي والاداري ، كما كانت المشاكل الادارية مصدر ازعاج للمجلس سواء في اجتماعاته العامة أو في لجان دوراته .

وادراكا من المجلس بأن ذلك ربما رجع في منظمه الى افتقاد أعضائه الى الخبرة اللازمة بخصوص المسائل الادارية المتعلقة بأجهزة ووكالات المنظمة الدولية فقد عهد بمعالجة المسائل المتعلقة بالادارة والميزانية الى الأجهزة الاستشارية المساعدة له .

وفي عام ١٩٤٨ أنشأت اللجنة الادارية للتنسيق الجهاز الاستشاري للخدمة المدنية الدولية ، بهدف تقديم المشورة حول طرق ومعايير مشتركة للتجنيد ، وشرط التوظيف ، ونظام التعيينات ، وسن العايش (٢) .

في بداية الستينات وافقت اللجنة الادارية للتنسيق على توسيع نطاق صلاحية الجهاز الاستشاري للخدمة المدنية الدولية ، بحيث يسمح له - بناء على مبادرته الخاصة - باستعراض وتقديم المشورة حول ظروف الخدمة ، وحول الاختلاف بين المنظمات في تطبيق المعايير المشتركة (٣) .

ومنذ أواخر الستينات تزايد دور المجلس في تنسيق الادارة والميزانية ، وذلك في ضوء توسيع اختصاصات لجنة البرنامج والتنسيق التابعة للمجلس (٤) . فاللجنة ترى أن لها الاختصاص في أن تعالج مسائل تتعلق

G. A. Res. 413 (V).

(١) على أن ذلك لا يلغى أن الجمعية العامة وحدها هي التي تتفرد بسلطة إصدار التوصيات في النهاية .

Walter R. Sharp, U.N. Ecosoc., Op. Cit., pp. 86-98.

(٢) دور الجهاز: بهيئة دائمة مكونة وقد استبدل لجنة الخدمة المدنية الدولية في ١٩٧٤ وترسل اللجنة تقاريرها الى الجمعية العامة كما تسال أمانها .

Martin Hill, U.N. System, Op. Cit., p. 45.

(٤) تمكنت اللجنة الوسيطة للبرنامج والتنسيق التي كونتها الجمعية العامة في سنة ١٩٦٦ لمدة ثلاث سنوات. تقريرها في ١٩٦٩. يتضمن أربع وظائف أساسية للجنة البرنامج والتنسيق هي : ١ - استعراض نشاطات الأمم المتحدة والوكالات والبرامج المرتبطة بها ، ودراسة الاجراءات المالية للتنسيق والتعاون .

بالميزانية ، وذلك بقصد تحديد الحاجة الى تقديم موارد كافية للبرنامج .

ومن هنا نجد اللجنة تشارك اللجنة الاستشارية لشتون الادارة والميزانية في استعراض تنفيذ توصيات لجنة ال ١٤ (١) كما تعالج التقارير المقدمة من وحدة التفتيش المشتركة .

بادر المجلس بادخال نظام الميزانية البرنامجية والتخطيط المتوسط المدى وذلك (٢) ، بهدف تسهيل تنسيق البرامج بين منظمات الأمم المتحدة ، وتمكين الحكومات من ممارسة رقابة فعالة على البرامج وتخطيط اسهاماتها مقدما . الا أن دور المجلس في تنسيق المسائل الادارية والمتعلقة بالميزانية لم يكن موزعا بصفة عامة ، وهو ما تجلى في الجوانب التالية :

١ - لم ينجح المجلس في تطبيق المعايير المستخدمة بالنسبة لميزانيات ادارات البرامج الممولة من الميزانية العادية للأمم المتحدة على تلك الممولة من اسهامات تطوعية ، وهو ما ترتب عليه عدم تحقيق التماسك داخل نظام الأمم المتحدة .

٢ - لم يحقق نجاحا في التنسيق بين الترتيبات الادارية لمختلف المنظمات والبرامج التي تعمل في نطاق العمليات .

٣ - لم يحرز المجلس ولجنة البرنامج والتنسيق التابعة له نجاحا في تحقيق نوع من المعالجة المشتركة بين تنسيق الادارة والميزانية وتنسيق النشاطات الموضوعية .

٤ - قامت المطالبة داخل نطاق الأمم المتحدة بتكوين جهاز من الخبراء يختص بدراسة مسائل الميزانية بدلا من لجنة البرنامج والتنسيق ، وذلك في ضوء ادخال نظام التخطيط متوسط الأجل والميزانية البرنامجية .

٥ - استعراض الخوارج المطلوبة لتنفيذ توصيات لجنة الخبراء المتخصصة ( لجنة ال ١١ ) بصورتي تطوير نظام متكامل للتخطيط طويل المدى ووضع البرامج وصنع الميزانية .  
٦ - استعراض برنامج عمل الأمين العام في المجالات الاقتصادية والاجتماعية ونشوق الانسان بما في ذلك مختلف وحدات ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، وحدات اللجان الاقتصادية الإقليمية ، قسم حقوق الانسان وقسم للخدمات ، الائتلاف واليونيدو .

(ب) مساعدة الجمعية العامة والمجلس في وضع أولويات وسياسة البرامج في نطاق الأمم المتحدة ،  
E/4748, 1970, New York, pp. 18-19. وأوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بان يوضع تقرير اللجنة حول برنامج عمل الأمم المتحدة أمام اللجنة الخامسة للجمعية العامة .  
Erosos Res : 1479 of 1 April 1970.

(١) أنشأتها الجمعية العامة في ١٩٦٥ من الخبراء المختصين لدراسة ماليات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة ، وعُرفت بلجنة ال ١٤ .

Martin Hill, U.N. System, Op. Cit., p. 47.

(٢)

٥ - نقص التنسيق فيما يتعلق بالبرامج التي تمول بإسهامات تطوعية ،  
وقيام التنافس بين المسؤولين عن هذه البرامج من أجل رفع رصيدها من خلال  
الطرق الشخصية .

٦ - تمسك العديد من الأجهزة والمنظمات بنظام الميزانية السنوية ، رغم  
ابتداع دورة للميزانية مدتها عامان (١) .

### ثانيا - تنسيق البرامج :

يعتبر المجلس - طبقا للميثاق - المسئول الأول عن تنسيق برامج  
ونشاطات مختلف الأجهزة والوكالات التي تعمل في نطاق نظام الأمم  
المتحدة (٢) .

ومن هنا فقد كان تنسيق البرامج يشكل اهتماما رئيسيا بالنسبة لعمل  
المجلس منذ السنوات الأولى لقيام الأمم المتحدة .

ولعملية تنسيق البرامج - على النحو الذي يقوم به المجلس - هدفان  
رئيسيان (٣) :

ibid., pp. 49-51.

(١)

(٢) م : ٢/٦٣ من الميثاق .

(٣) يرى د روبرتوسوس « أن لعملية التنسيق بين المنظمات صفة عامة جانبية أساسية :  
أولها سبلي يتمثل في انهاء الصراعات والمنازعات التي قد تحدث بين المنظمات العاملة في نفس  
المجال أو في مجالات متناظرة . ويتحقق ذلك عن طريق ( أ ) تحديد اختصاص كل منظمة في  
دستورها الأساسي .

(ب) النص في دساتير المنظمات على ضمان الوفاء بالالتزامات الناتجة عن ارتباط الأعضاء  
بمنظمة معينة .

(ج) العمل على تحقيق التوافق بين نصوص معاهدات وقراراتها نفس الدول بصفة عامة  
أو جزئية .

(د) النص في الدساتير على ضرورة الوفاء بالالتزامات الناتجة عن الانضمام للأمم المتحدة .

(هـ) النص في مواثيق المنظمات على أن المشاركة في منظمة ما لا تمنى بأية حال الإغتياب  
على نشاطات منظمات أخرى .

(و) التزام الدول الأعضاء في منظمة ما باتخاذ مواقف متسقة في إطار المنظمات التي يشتركون  
فيها .

(ز) استخدام مختلف المنظمات لنفس الأجهزة ، مما يضمن تجنب الصراعات وتحقيق التوافق  
الفعل .

أما الجانب الثاني لعملية التنسيق فهو إيجابي ويتمثل في تحقيق الاتصالات الفعالة بين  
المنظمات التي تعمل في نفس المجال أو في مجالات متناظرة ، وتوحيد أعمالها قدر الإمكان بهدف  
الوصول إلى نتائج أكثر جدوى . ويتحقق ذلك عن طريق أ - عقد الاتفاقات المشتركة بين

يتمثل الهدف الأول - وهو سلبي - في العمل على إنهاء الازدواجية والتداخل بين أنشطة مختلف الأجهزة والوكالات التي تشكل أسرة الأمم المتحدة . أما الهدف الثاني - وهو إيجابي - فيتمثل في وضع أولويات يهدف حضان الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة والمحدودة .

ونوضح ذلك في الآتي :

### أولاً - إنهاء الازدواجية والتداخل :

في هذا الإطار أكد المجلس منذ بداية عمل الأمم المتحدة على جانبين للتشاور المسبق بهدف تجنب الازدواجية والتداخل بين البرامج :

١ - تمثل الجانب الأول في مطالبة الأجهزة والوكالات المختلفة بالالتزام بإجراء مشاورات فيما بينها ، وفي حالة اتخاذ أى منها قرار قد يؤثر الى حد كبير على غيره من الأجهزة والوكالات . الا أن هذا الاجراء (١) لم يطبق نتيجة لعدم قبوله رسمياً من قبل الجمعية العامة والمؤتمر الدولي للعمل والأجهزة التشريعية في العديد من الوكالات المتخصصة (٢) .

٢ - أما الجانب الثاني في التشاور فقد تمثل في الزام الأجهزة والوكالات بإرسال مشروعات برامج العمل التي تضمها أمانات الوكالات الى بعضها البعض ، بهدف التعليق عليها . وقد قادت منظمة اليونسكو زمام المبادرة في هذا الصدد في الخمسينات ، الا أن ذلك كان يتم في وقت متأخر بحيث لم يكن من الممكن تجنب قدر كبير من حالات الازدواجية والتداخل . وقد طالب المجلس بإدخال نظام الميزانية البرنامجية والتخطيط المتوسط المدى ، بهدف معالجة مشكلة ازدواجية والتداخل ، كما طالب بعض اللجان بالتحول من التنسيق الاجرائي الى التنسيق الموضوعي . ورغم ذلك فإن فعالية عمل المجلس في هذا الصدد قد أصبحت محدودة بفعل العوامل الآتية :

١- للمنظمات - (ب) تحقيق الارتباط بين أجهزة المنظمات من خلال عقد النورات المشتركة ، والتعاون بين الأمانات ، وتبادل الآراء والمشورة - (ج) انشاء أجهزة خاصة للتنسيق المشترك ( د ) ارسال وتبادل المعلومات والوثائق ، (هـ) تبادل التقارير بسدد مجالات مشتركة . وذلك بهدف الاشراف والرقابة المتبادلة .

للتفصيل في هذا الشأن انظر :

Roberto Socini, Rapports Et Conflits Entre Organisations Européennes, Sy-thoff, Leyde, 1960, pp. 46-48, 58-63, 65 74-76, 78-79, 81 84.

(١) كان ذلك بناء على طلب اللجنة الإدارية للتنسيق . وقد قبله المجلس وأدرجه في

قواعد اجراءاته ( البند ٨٠ ) وفي قواعد اجراءات لجانه الوظيفية ( البند ٧٤ ) .

Martin Hill, U.N. System, Op. Cit., pp. III 114.

(٢)

( ١ ) توسع الوكالات المتخصصة في تفسير اختصاصاتها مما يؤدي الى افئفائف بعضها على مديرات عمل البعض الآخر . وبالتالي عرقله جهود المجلس في تجنب حالات التداخل ، والازدواجية .

اب. ) طريقة استعراض المجلس لتقارير الوكالات المتخصصة ، وكيفية تقديم هذه التقارير من قبل الوكالات (١) .

### ثانيا - تحديد الأولويات :

بعد مناقشات استمرت ثلاث سنوات ، اتخذ المجلس في سنة ١٩٥٠ قرارا نضمن سنة معايير لتحديد أولويات العمل الدولي ، بهدف ضمان الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة المحدودة (٢) . وقد تمثلت هذه المعايير في التالي :

- ١ - الاستعجال urgency : حالة وجود حاجة ملحة للقيام بالعمل المقترح .
- ٢ - تيسر الامكانات المتاحة للعمل Fessibility : بمعنى مدى توافر الموظفين المؤهلين ، مدى ملائمة الظروف محليا .
- ٣ - النطاق : بمعنى تحديد عدد الدول ، السكان التي تستفيد من المشروع .
- ٤ - الاعداد والتنسيق : ميملا في القيام بالدراسات التمهيدية الاساسية واخذ الاعمال التي نفذت بالفعل في الاعتبار .
- ٥ - تحديد امكانيات التمويل ، ودمج المشروع مع مشروعات أخرى في نفس المجال .

٦ - النتائج : هل يحتمل أن تكون هامة بالنسبة للمجهود المبذول ؟ وهل ستكون الدول المعنية في مركز يتيح لها تنفيذ النشاطات المقترحة دونما اشراف دولي هل سيعضده العمل المقترح المسعى الشامل للأمم المتحدة والوكالات المتخصصة من أجل تطوير الاهداف الاجتماعية والاقتصادية المحددة في الميثاق .

### ويتضح من مجرد النظر الى هذه المعايير الملاحظات التالية :

- ١ - أن الهدف من وضعها هو وضع قيد على تزايد الانفاق في المجال الاقتصادي والاجتماعي .

(١) سوف نورد تحليلا لهذين العاملين عند تناول. فعالية المجلس الاقتصادي والاجتماعي .  
Martin Hill Op. Cit., pp. 52-53 ; Walter R. Sharp Op. Cit.,  
pp. 111, 114; U.N. Doc. (E/4787), Op. Cit., P. 15.

Ecosoc Official Records : Fifth Year, Eleventh Session, 3 July, (٢)  
16 August 1950, Supplement No. I, pp. 65-70.



٢ - لم ترد اشارة الى أهمية المشاورة فيما بين الهيئات الادارية للوكالات  
في مرحلة مبكرة من إعداد المشروعات .

٣ - ترتبط المعايير أساسا بمشروعات يَقلب عليها طابع البحوث الى  
حد كبير ، وتنفذ في دول مقر الوكالات

٤ - لا تشكل محاولة مشتركة من خلالها تقييم أولويات البرامج نظرا  
لأن عملية إقامة أولويات بين برامج في نطاق عمل معين أو بين مشروعات في  
نطاق برامج معينة ، عملية معقدة ينبغي القيام بها من قبل الأجهزة المسئولة  
مباشرة عن مجال العمل الفني (١) .

في ضوء هذه الخائب ، لم تأت توجيهات المجلس الاقتصادي والاجتماعي  
الى الوكالات المختصة للعمل في ضوء هذه الأولويات بنتائج ايجابية (٢) .

وفي سنة ١٩٥٢ - وعقب اعلان تطوير التنمية الاقتصادية والاجتماعية  
للدول المتخلفة كهدف له الاولوية في صياغة البرامج ، وضع المجلس ست  
أولويات لارشاد أجهزة الأمم المتحدة المعنية والوكالات المتخصصة وتلخص في :

( أ ) دفع العمل من أجل تزايد انتاج وتوزيع الغذاء .

( ب ) العمل على تزايد الانتاج في مجالات أخرى غير الغذاء .

( ج ) اتخاذ اجراءات فعالة لتحقيق العمالة الكاملة والاستقرار الاقتصادي  
في الداخل من خلال اقتصاد موسع .

( د ) الاسراع بانشاء برامج الرفاهية والأمن الاجتماعي والصحة العامة  
الاساسية .

( هـ ) تطوير التعليم والعلوم .

( و ) العمل على رعاية أكثر فعالية وضمانا لحقوق الانسان .

ويلاحظ على هذه الأولويات انها :

١ - صيغت في عبارات عامة لا تحظى باهتمام دقيق من قبل الأجهزة  
المعنية .

---

C. Wilfred Jenks, Coordination, Op. Cit., p. 285; Walter R. Sharp, (١)

U.N. Eco Soc, Op. Cit., p. 116,

Ibid, p. 117.

(٢)

٢ - لم تدقق هذه الأولويات بحيث تسهم في بناء سلوك متنسق من أجل التنمية وخلق أنماط التعاون بين الوكالات ، ناهيك عن أنها نادرا ما تناولت مجال الوكالات الفنية ، كاتحاد البريد العالمي ، والاتحاد الدولي للمواصلات اللاسلكية (١) .

ومن الملاحظ أن المجلس في أواخر الخمسينات قد ابتدع أسلوبا لتحديد أولويات البرامج يقوم على أن ترسل الوكالات المتخصصة مقدما تقديرات حول نطاق واتجاهات وتكلفة برامج الأمم المتحدة عن الفترة من ١٩٥٩ - ١٩٦٤ . وأنشأ المجلس لجنة خاصة من خمسة أعضاء لجمع تقديرات مختلف الوكالات واعداد تقرير موحد في هذا الصدد .

إلا أن الوكالات المتخصصة قد افتتحتها الشك من هذا الاجراء ، لما قد ينطوى عليه من فرض توجيهات المجلس على الوكالات ، الأمر الذي حد من تطبيق هذا الأسلوب على نحو فعال (٢) .

وما لبث المجلس أن أقام عقب اعلان الستينات « عقد الأمم المتحدة للتنمية » لجنة خاصة بالمسائل والقضايا الرئيسية المتعلقة بمقدار التنمية (٣) . وقامت اللجنة بوضع خمس أولويات لعمل عقد التنمية تعلقت بالتجارة الدولية ، والموارد البشرية ، والزراعة والموارد الطبيعية .

ويلاحظ على هذه الأولويات أنها صيغت كذلك في لغة عامة ، وجاءت تكرارا لما سبق باستثناء الترتيب الا على للتجارة .

### العمل الموحد :

ومن أهم الاساليب التي اهتم بها المجلس لترقية تنسيق البرامج فيما بين الوكالات أسلوب العمل الموحد وهو يقوم على أساس العمل وفق خطة موحدة مشتركة .

(١) Martin Hill, U.N. System Op. Cit., p. 54; Walter R. Sharp, U.N. Ecosoc. Op. Cit., p. 118.

(٢) على سبيل المثال رأت منظمة العمل الدولية أنها لا يمكن أن تلزم نفسها ببرامج بعيدة المدى محددة من قبل حكومات خارج إطارها .

Walter R. Sharp, U.N. Ecosoc. Op. Cit., p. 120.

(٣) كان المجلس قد أقام مجموعة عمل مخصصة لهذا الغرض ، ونظرا لفشلها في توليد أفكار جديدة ، استبدلها المجلس باللجنة الخاصة في ١٩٦٢ ، وهو ما ينعكس شرقية للمجلس في مواجهة فشله . ففي نهاية ١٩٦٣ وجدت ٤ لجان للتنسيق هي اللجنة الادارية ، لجنة تنسيق الدورات ، مجموعة العمل المخصصة ، اللجنة الخاصة للتنسيق .

وهنا ناشد المجلس الوكالات المتخصصة توسيع برامج عملها والنشاور  
فيما بينها بصدد مسائل هامة كالرفاهية الاجتماعية ، التنمية الريفية والتحضر  
والاستكان ، الموارد البشرية والطبيعية .

ولكن تطبيق هذا الأسلوب صادفه العديد من المشاكل والعقبات التي  
حالت دون تحقيق الغاية الكاملة ، من ذلك الصعوبات المتعلقة بطريقة وضع  
أولويات بين مجالات واسعة للعمل كالصحة العامة والتنمية الزراعية والتعليم ،  
بالإضافة الى وجود معايير كثيرة ومختلفة يمكن استخدامها داخل كل مجموعة .  
ناهيك عن أن المجلس لم يتمكن من أن يفرض على الوكالات المتخصصة عملا  
موحدا بصدد الموضوعات السابقة ، بسبب تداخل الاختصاصات فيما بين أنشطة  
الوكالات المتخصصة ، وتخوف الوكالات من افتتات المجلس على استقلالها  
وسيادتها ، وعدم قيام اتصالات مستمرة فيما بين الوكالات التي تنفذ مشروعات  
مشتركة (١) .

ونظرا لتزايد أهمية العلم والتكنولوجيا والتخطيط بالنسبة لعملية  
التنمية أقام المجلس لجنتين دائمتين لتنسيق نشاطات التنمية في هذا الصدد .

#### أولا - اللجنة الاستشارية لتطبيق العلم والتكنولوجيا على التنمية :

أقامها المجلس عقب مؤتمر الأمم المتحدة حول العلم والتكنولوجيا (١٩٦٣)  
بجنيف (٢) .

#### وقد أنشئت هذه اللجنة بهدف :

- ١ - استعراض التقدم المحرز في تطبيق العلم والتكنولوجيا في الدول  
النامية .
- ٢ - استعراض الأنشطة التكنولوجية والعملية لنظام الأمم المتحدة وتقديم  
النصح الى المجلس بخصوص إنهاء التداخل ووضع الأولويات .
- ٣ - دراسة التغيرات التنظيمية المطلوبة لتطوير استخدام العلم والتكنولوجيا  
في الدول النامية .
- ٤ - دراسة أية قضايا قد تحال الى اللجنة من المجلس ، والأمن العام ،  
والرؤساء التنفيذيين للوكالات المتخصصة .

---

(١) انظر للتعرف على حالات تداخل الاختصاص فيما بين الوكالات بصدد هذه الموضوعات ،  
وتخوفها من تعدى المجلس على استقلالها .  
Walter R. Sharp, U.N. Ecosoc Op. Cit., pp. 146-150.  
(٢) أقيمت اللجنة في ١٩٦٤ وتتكون اللجنة من ٢٤ خيرا ليسوا ممثلين للحكومات ولكن  
عملها يتم في نطاق الإطار الدولي للمجلس :  
25 Ans de Nations Unies, Op. Cit., p. 259.

وعلى الرغم من أن اللجنة قد عملت على ترقية وتوسيع نشاطات نظام الأمم المتحدة المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا وساهمت في اعداد عقد الأمم المتحدة الثاني للتنمية (١) - على الرغم من ذلك فإن عمل اللجنة لم يتمخض عن نتائج هامة . وبدلا من مساعدة المجلس في مجال التنسيق ، فقد ترتب على عملها خلق المزيد من الصعوبات التي عقدت من مهمة المجلس فاللجنة تفود تحت قيادة واشراف المجلس برامج تحتاج في حد ذاتها لأن تنسق مع منظمات نظام الأمم المتحدة . والاكثر من ذلك أنها قد أنشأت مكتب العلم والتكنولوجيا كجزء من ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة نظرا لما يتطلبه تنفيذ البرامج من أمانة دائمة . وهو ما عقد مهمة التنسيق على مستوى الأمانات وبدأ برنامج اللجنة كأنه برنامج منظمة في اطار نظام الأمم المتحدة ، ويحتاج بدوره الى تنسيق . بالإضافة الى ذلك فإن اللجنة تخطط وظيفتها الاساسية في مساعدة المجلس في مجال التنسيق وبادرت ببرنامج مستمر يشمل موضوعات عديدة .

« خطة عالمية للعمل من أجل تطبيق العلم والتكنولوجيا على التنمية ، حقوق الانسان والعلوم والتطورات التكنولوجية » .

#### ثانيا - لجنة تخطيط التنمية :

اقامها المجلس في ١٩٦٥ للإسهام في صياغة وتنفيذ خطط التنمية (٢) وتختص اللجان بالمهام التالية :

- ١ - دراسة وتقييم برامج ونشاطات اجهزة الأمم المتحدة والوكالات التي تنفذ مشروعات وخططا اقتصادية ، واقتراح اجراءات تحسينها .
- ٢ - دراسة وتقييم التقدم المحرز في نقل المعرفة الى الدول النامية وفي تدريب موظفي هذه الدول على التخطيط الاقتصادي .
- ٣ - تحليل الاتجاهات الرئيسية في عملية التخطيط ووضع البرامج في العالم .
- ٤ - دراسة المسائل التي قد تحال اليها من المجلس في مجال وضع الخطط والبرامج (٣) .

واذا كانت اللجنة قد حققت بعض الانجازات بصدد مناهج وطرق تخطيط التنمية التي تتبعها منظمات وأجهزة الأمم المتحدة ، وكذا بصدد الاعداد لعقد

Document : E/4805 of 16 March 1970.

(١)

(٢) تتكون اللجنة من خبراء يرشحهم الأمين العام ويصلى عليهم من المجلس .

Ecusoc Rosal : 1079 of 28 July 1965.

(٣)

التنمية الثاني للأمم المتحدة (١) ، فإن اللجنة لم تركز بما فيه الكفاية على تطبيق هذه الأساليب على طرق التخطيط التي تتبعها منظمات الأمم المتحدة . ولم تتلق توجيهات من المجلس بإرشادها في هذا الصدد . ناهيك عن عدم تحديد الإجراءات اللازم اتباعها من قبل برامج وأجهزة نظام الأمم المتحدة لبلوغ الأهداف المحددة للنظام الدولي .

وواقع أن هذه المثالب لا ترجع بالأساس إلى اللجنة بقدر ما ترجع إلى الإطار الذي يعمل فيه المجلس والذي يتميز بعدم قدرة المجلس على ترجمة وظيفته في التنسيق إلى وظيفة فعالة في دمج البرامج .

### برنامج الأمم المتحدة للتنمية ودور المجلس في التنسيق :

أنشئ البرنامج في ١٩٦٦ نتيجة لدمج البرنامج الموسع للمعونة الفنية مع الصندوق الخاص بالأمم المتحدة بهدف تحقيق درجة أكبر من المركزية وزيادة إسهام المجلس في صياغة السياسات والسيطرة على عمليات التنفيذ .

وتستمد سلطة المجلس إزاء البرنامج من مهمته العامة في التنسيق بالإضافة إلى الفقرة ٢ من المادة ٦٦ من الميثاق (٢) . وقد ترتب على ذلك تقاعد مهام المجلس في التنسيق حيث يعمل كوكيل تنفيذي لتقديم الخدمات لأعضاء الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة بالإضافة إلى كونه جهازا مسئولاً عن التنسيق بين هذه الخدمات وأنشطة البرامج الأخرى التي تقع في نطاق اختصاصه .

ونظرا لعدم تمكن المجلس من القيام بالمهمة الأولى والمتمثلة في تحقيق تكامل برامج على المستوى الحكومي ، فقد اتجه مجلس محافظي البرامج إلى التعويض عن نقائص المجلس وخص نفسه بوضع أولويات البرامج مكتسبا بذلك دورا أساسيا في مجال تكامل البرامج (٣) . وقد ترتب على هذا الاتجاه ثلاثة أمور :

**أولها : خلق العديد من الصعوبات في مجال التنسيق .**

---

Mahdi Elmandajra, Op. Cit., pp. 150-152.

(١)

(٢) تنص المادة على أن للمجلس « أن يقدم خدمات بناء على طلب أعضاء الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة » وقد عمل هذا النص كأساس لبدء برنامج المعونة الفنية والمهنية للاستثمار والتي تحول من صناديق تطوعية مركزية .

(٣) يسيطر مجلس محافظي البرنامج على حوالي ١/٤ الموارد المالية لنظام الأمم المتحدة مما مكّنه من إعطاء معنى تنفيذي للأولويات التي يضعها وحدا به إلى أحد مراكز صنع القرار والتنسيق على نظام الأمم المتحدة .

**ثانيها :** اعطاء دفعة للتطورات الوظيفية والهيكلية غير المنظمة التي تعوق أداء نظام الأمم المتحدة (١) .

**ثالثها :** فقدان سيطرة المجلس الاقتصادي والاجتماعي على مجلس محافظي البرنامج وهو ما اتضح في اطلاق الزمام لمجلس محافظي البرنامج في تحديد سياسات البرامج المتكاملة بالإضافة الى أن استعراض المجلس لتقارير البرنامج اضحى أمرا شكليا يقتصر على أخذ علم بالتقرير دونما مناقشة (٢) .

### **تخطيط وتقييم البرامج :**

في إطار تنسيق خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، يقوم المجلس بتخطيط وتقييم البرامج (٣) على النحو الآتي :

١ - ابتكار البرامج : لعب المجلس الاقتصادي والاجتماعي دورا كبيرا في انشاء البرنامج الموسع للمعونة الفنية في ١٩٤٩ ، بهدف تنسيق البرامج التنفيذية للأمم المتحدة والوكالات المتخصصة وتزويدها بمعدل اضافي للتمويل في شكل صناديق تطوعية تمول من خارج الميزانية العادية (٤) .

الا أن دور المجلس كمبتدع برامج قد تضائل في حالتها إنشاء الصندوق الخاص للتنمية وبرامج الأمم المتحدة للتنمية ، حيث قامت الجمعية العامة بالدور الاساسي في هذا الصدد .

٢ - تقييم البرامج : تعتبر ترقية تقييمات نظامية للأداء ، والفعالية ، والتأثير الشامل لنشاطات الأمم المتحدة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية - من بين الوظائف الأساسية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي منذ البداية ، وحتى وقت.

---

(١) ويرجع ذلك الى اتجاه البرنامج الى تطوير طرق جزئية ومستقلة للتنسيق لا تأخذ في الاعتبار الاجراءات والقواعد النظامية القائمة .

Mahdi Elmandjra, Op. Cit., pp. 154-156.

(٢) يرى جوناث ميردل Gunar Myrdel والذي عمل لمدة عقد كأمين تنفيذي للجنة الاقتصادية لأوروبا - أن التنسيق يقود الى التخطيط او بالأحرى هو تخطيط - ويمكن النظر الى تخطيط البرامج ودور المجلس فيها من ثلاث نواح : اختراع برامج جديدة ذات نطاق اقتصادي واجتماعي مميز عن البرامج القائمة ويمول أحيانا على أساس مختلف ، تخطيط طويل المدى لأهداف البرامج ، ثم إعادة تشكيل البرامج الموجودة بلفة - الأهداف القصيرة المدى نسبيا أو تخصيص الموارد .

(٣) ولزائد من التفصيل حول هذه الأنواع ودور المجلس الاقتصادي والاجتماعي فيها انظر :

Walter R. Sharp, Op. Cit., pp. 166 and ss.

(٤) Walter R. Sharp, U.N. Ecosoc, Op. Cit., p. 169; Mahdi Elmandjra, (٢) Op. Cit., p. 60.

متأخر ، تركز اهتمام المجلس أساسا على تقييم برامج المجال ( مثل المساعدة الفنية ) . وعلى مر السنوات شكل تقييم البرامج مشكلة رئيسية لعمل المجلس فيما يتعلق بتنسيق البرامج وذلك للأسباب التالية :

١ - الاختلاف الكبير بين المشروعات من حيث الهدف ، النوع ، الحجم ، المدة الزمنية مما يجعل من الصعوبة بكان ابتداء معايير مشتركة يمكن اختبار فعاليتها بالنسبة لجميع المشروعات .

٢ - جهود المنظمة الدولية تشكل فقط جزءا من نشاطات التنمية الشاملة التي تحدث في دول معينة في وقت معين ، ومن ثم فإن محاولة عزل الاسهام الذي يتم مباشرة ( بواسطة مشروعات البرنامج الموسع للمساعدة الفنية أو أى برنامج آخر ) تنطوى على جانب من الخداع .

٣ - نتائج المساعدة الفنية هي الى حد كبير غير قابلة للقياس الدقيق حيث هي غالبا غير ملموسة .

وإذا كانت التطورات الحادثة في مجال تقييم البرامج من حيث انشاء العديد من الوحدات واللجان - قد ينظر إليها على أنها تمثل تقدما تجاه تقييم البرامج أكثر أهمية . الا أن ثمة نقطتي ضعف أساسيتين في هذه العملية : الأولى : تتمثل في عدم الاهتمام من قبل البيروقراطيات القومية بمشروعات التعاون الفني للأمم المتحدة .

الثانية : تتمثل في نقص الطرق والمعايير التي تقدمها العلوم الاجتماعية من أجل تقييم عملية البرامج ابتداء من مرحلة الصياغة الأولية للمشروع وانتهاء بمرحلة التقييم (١) .

### ★★★

ويتضح من العرض السابق ، أن انجازات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، سواء كجهاز مسئول عن قطاع من العمل داخل نظام الأمم المتحدة ، أو كجهاز مسئول عن تنسيق نشاطات الوكالات المتخصصة ، وغيرها من الاجهزة داخل نظام الأمم المتحدة - تكشف عن أن عمل المجلس قد جاء مخيبا للآمال ، وأنه لم يرق بدوره المنوط به طبقا للميثاق وذلك الى الحد الذي جعله هدفا للقدح طيلة السنوات السابقة وهو ما استدعى إعادة احياؤه وتطويره ، كما يستجيب على

Walter R, Sharp, U.N. Ecosoc, Op, cit pp, 187 and Seq,

(١)

نحو فعال للمشاكل الملقاة على عاتقه كجهاز رئيسي مسئول عن تحقيق التعاون  
الدولي الاقتصادي والاجتماعي (١) .

١٠ يرى الجسم ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي حينه عمل بعيدة الى حد كبير عن استعدادات  
مغرب الباردة ، كما انه يتصل اتصالا مباشرا وثيقا بحياة الانسان اليومي . ومن هنا كانت  
اسباب نجاحه وفاعليته التي لا ينكرها أحد . بل انه يمثل النجاح الحقيقي للأمم المتحدة في  
المجالات التي تهم البشرية اقتصاديا واجتماعيا وكل ما تمثله ان أهمية حيوية .  
والواقع أنه يصعب مساندة هذا الرأي في ضوء ارتباط السياسة بالاقتصاد بملاحة تأثير  
وتأثير . لقد بلغ من تأثير العوامل السياسية على عمل المجلس ان كان في فترة الحرب الباردة  
بالذات مسرحا للمواجهة الأيديولوجية بين المعسكرين الغربي والاشتراكي ، وعنبت للمسائل  
ذات الدلول السياسي على مناقشات المجلس دون الاهتمام بالقضايا ذات الطابع الفني . وفي ثنايا  
هذه الدراسة ما يؤكد تأثير عمل وانجازات المجلس بنمط تكوين النظرية والمواقف والاتجاهات  
السياسية للدول الأعضاء .

ويلاحظ أن هذا الرأي يذكر بهد مقولته السابقة مباشرة أن المجلس يقوم على  
فكرة مؤدما أن السلام لا يتحقق الا اذا تحققت العدالة الاجتماعية ومستويات أفضل للحياة .  
وهو ما يعنى التسليم ضمنيا بفكرة ارتباط السياسة والاقتصاد بملاحة التأثير ، د. الشامي  
محمد بشير ، المنظمات الدولية : دراسة قانونية وسياسية للمنظمات الدولية والقواعد الأساسية  
في التنظيم الدولي ، منشأة المعارف بالإسكندرية ١٩٧٠ ، ص ٢١١ ) .



## الفصل الثالث

### فاعلية المجلس الاقتصادى والاجتماعى

تبين من استعراض انجازات المجلس فى الفترة السابقة ، أن المجلس لم يرق بدوره على نحو فعال ، سواء بالنسبة لتنسيق الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية فى نطاق نظام الأمم المتحدة ، أو العمل كوكالة متخصصة فى المجالين الاقتصادى والاجتماعى . وعلى الرغم من وضوح الرؤية حول عدم فعالية المجلس ، فقد تعددت الآراء وتباينت وجهات النظر حول الأسباب التى حالت دون قيام المجلس بدوره هذا على نحو فعال .

وبصفة عامة ، يمكن تجميع هذه الأسباب فى خمس تعرض لكل منها فى مبحث مستقل :

**مبحث أول :** التعدد فى الاختصاصات والقصور فى السلطات .

**مبحث ثان :** الاطار التنظيمى للمجلس .

**مبحث ثالث :** العلاقة بين المجلس الاقتصادى والاجتماعى والجمعية العامة .

**مبحث رابع :** تغير الاطار الوظيفى للمجلس .

**مبحث خامس :** المشاكل المتعلقة بوظيفة التنسيق .

## المبحث الأول

### التعدد في الاختصاصات والقصور في السلطات

تتميز الوظائف والسلطات التي يمارسها المجلس - طبقا للميثاق (١) -  
بسمتين أساسيتين ، تشكلان معا أهم الأسباب التي تحول دون قيام المجلس  
بدوره على نحو فعال : التعدد في الاختصاصات والقصور في السلطات (٢) .

---

(١) انظر المبحث الخامس باختصاصات وسلطات المجلس في الفصل الأول من هذا الباب ،  
حيث يرد تفصيل لوظائف وسلطات المجلس .

(٢) يقوم هذا التحديد - على عكس ما يذهب اليه البعض - على أساس التمييز بين ما يمتنع  
مفهوم كل من الاختصاص والسلطة ، فالاختصاص *Compétence* يقصد به النطاق والمجال  
الذي تمارس فيه المنظمة الدولية نشاطها . وهو بهذا المعنى قد يكون عاما واسما ( كما هو الحال  
بالنسبة لمنظمة الأمم المتحدة التي يغطي عملها كافة جوانب الحياة الانسانية ) ، وقد يكون على  
العكس من ذلك ضيقا محدودا ( مثلما هو الأمر بالنسبة لمنظمة متخصصة كاتحاد البريد العالمي  
الذي يخص فقط بشئون البريد ) .

أما السلطة *pouvoir* فيقصد بها مدى ما تتمتع به المنظمة الدولية من حيث القدرة  
على تنفيذ الاختصاص ، وذلك بدءا بحقوقها في القيام بدراسات واعداد تقارير ، ومرورا بتقديم  
توصيات ، وانتهاء باصدار قرارات ملزمة .

وهذا الرأي يتفق مع ما ذهب اليه « شروم » الذي يميز بين الاختصاص والسلطة ، ويرى  
أن سلطات أى منظمة دولية «حكومة باختصاصها» وينتهى الى أن التعدد في اختصاصات أى منظمة  
نتاج أصلا عن عدم وجود سلطة حقيقية تتمثل في اصدار قرارات ملزمة .  
Schermers, Op. Cit., p. 181.

## المطلب الأول

### التعدد في الاختصاصات

جاء ميثاق الأمم المتحدة - على عكس مقترحات ديمارتين أوكس (١) بنطاق واسع من الاختصاصات للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في مجال انتعشون الدولي الاقتصادي والاجتماعي . ويتجلى ذلك في الأمور التالية :

**أولاً :** يختص المجلس بالعمل في ظل سلطان الجمعية العامة ، على تحقيق أهداف التعاون الدولي الاقتصادي والاجتماعي (٢) .

**ثانياً :** يقوم المجلس بدراسات ، ويضع تقارير ، ويقدم توصيات بشأن المسائل الدولية في أمور الاقتصاد والاجتماع والثقافة والتعليم والصحة وما يتصل بها .

**ثالثاً :** يقدم المجلس توصيات فيما يختص باشاعة احترام ومراعاة حقوق الانسان والحريات الأساسية .

**رابعاً :** يعمل المجلس على ربط الوكالات المتخصصة التي تعمل في المجالات الاقتصادية والاجتماعية الدولية بالأمم المتحدة ، كما يختص بتنسيق وجوه نشاط هذه الوكالات من أجل ضمان تحقيق التعاون الدولي الاقتصادي والاجتماعي .

**خامساً :** يقوم المجلس بتقديم الخدمات اللازمة لأعضاء الأمم المتحدة ،

---

(١) كانت مقترحات ديمارتين أوكس تقضي في القسم الثالث من الفصل التاسع بأن نطاق اختصاص المجلس الاقتصادي والاجتماعي يقع في المسائل الدولية الاقتصادية والاجتماعية والمسائل الانسانية الأخرى ، فأدخل مؤتمر سان فرانسيسكو على هذا النص تعديلاً تمثل في إضافة شئون الثقافة والتعليم والصحة وما يتصل بها من شئون أخرى .

(٢) تتمثل هذه الأهداف - كما حصرتها المادة ٥٥ من الميثاق ، في الآتي :

- ( أ ) العمل على تحقيق مستوى أعلى للمعيشة ، وتوفير وسائل العمل الهائم لكل فرد ، والنهوض بوسائل التطور والتنمية ، والتقدم الاقتصادي والاجتماعي .
- (ب) العمل على تيسير الحلول للمشكلات الدولية الاقتصادية والاجتماعية والصحية وما يتصل بها ، وتعزيز التعاون الدولي في أمور الثقافة والتعليم .
- (ج) العمل على أن يشيع في العالم احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية للجميع ، بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ودون تفرقة بين الرجال والنساء ، ومراعاة تلك الحقوق والحريات فعلاً .

والوكالات المتخصصة . ويمد مجلس الأمن بما يلزم من معلومات . سى سبب  
اليه ذلك .

سادسا : على المجلس أن يقوم بأية وظائف أخرى قد تعهد اليه بها  
الجمعية العامة .

وهكذا نجد نطاق اختصاصات المجلس يتسع ليشمل كافة المسائل  
الاقتصادية والاجتماعية ، كالتخطيط الاقتصادي ، والمساعدة الفنية للدول  
النامية ، وتطبيق العلم والتكنولوجيا على التنمية ، والتصنيع ، والسكان  
والاسكان ، وشئون اللاجئين ، وحقوق الانسان ، والرقابة على المخدرات ،  
ومساعدات حالات الطوارئ . هذا بالإضافة الى اختصاصه بمعية التنسيق  
داخل نظام الأمم المتحدة ( ١ ) .

والواقع أن انعام النظر في اختصاصات المجلس يكشف عن مدى التعارض  
بينها بالإضافة الى تعددها الواسع ، الأمر الذى حد بالتبعية من فعالية المجلس .  
فالمجلس في ممارسته لهذه الاختصاصات يكون بمثابة :

( أ ) هيئة من ممثلى الحكومات ، للتفاوض فى المسائل الاقتصادية  
والاجتماعية .

( ب ) منبر سياسى لمناقشة حقوق الانسان وحرياته الأساسية .

( ج ) بوتقة تنصهر فيها أنشطة الوكالات المتخصصة والهيئات الأخرى  
، أو غرفة مقاصة كما يحلو للبعض ان يسميه ) .

( د ) جهاز لتنسيق نشاطات وبرامج الوكالات المتخصصة والأجهزة  
الأخرى داخل نظام الأمم المتحدة .

( هـ ) هيئة لتخطيط عمل وكالة متخصصة .

ومن الطبيعى ألا يجتمع كل ذلك للمجلس فى آن واحد . فقد يكون  
هيئة للتفاوض وهيئة للتخطيط ، أو قد يكون هيئة للتنسيق وغرفة مقاصة .  
ولكنه لا يمكن أن يكون منسقا Coordinator ومنسقا Coordinated

---

J. H. Richards, Op. Cit., p. 6 ; M. Virally, l'Organisation Mondiale, (١)  
Op. Cit., p. 90.

ويرى . أنه باستبعاد المسائل السياسية المصفاة ( مسائل الأمن ، والأزمات السياسية .  
وتصفية الاستعمار ) ، والمسائل القانونية المألصة ( تدوين قواعد القانون الدولى ) ، والنواحي  
الإدارية البحتة ( مركز الموظفين ) ، فإن للمجلس يتم بكل القطاعات الأخرى للتعاون الدولى .  
والتي تمتد لتشمل - طبقا للمادة ٥٥ من الميثاق كافة المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية  
والصحية والمسائل المتعلقة بحقوق الانسان وحرياته الأساسية .

في آن واحد . كذلك من الصعب على نفس الجهاز ، ان يعالج بفعالية جميع المسائل الاقتصادية والاجتماعية ، وكذا المسائل المتعلقة بحقوق الانسان . فالجمال الاقتصادي والاجتماعي واسع ومتشعب من ناحية . والمسائل المتعلقة بحقوق الانسان وحرياته الأساسية لاتقع في نطاق اختصاص المجلس الاقتصادي والاجتماعي من ناحية أخرى . اذ هي في عرف الكثيرين تشكل الأساس مسائل سياسية أكثر منها اقتصادية واجتماعية . ناهيك عن أن لجنة حقوق الانسان - لا المجلس - هي التي تقوم بالإضافة الى الجمعية العامة بالدور الرئيسي في هذا المجال . ومن ثم يتعين نقل هذا الاختصاص الى الجمعية العامة وتخفيف عبء العمل عن المجلس في هذا المجال (١) .

ويرتبط بتعدد وتنافس اختصاصات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وما يترتب على ذلك من تقليل فعاليته ، ان طبيعة الدور الذي يقوم به المجلس ، ومركزه في اطار نظام الأمم المتحدة ، قد تغيرا على نحو ملحوظ منذ بداية الستينات نتيجة لعدة عوامل أهمها :

١ - تعقد عملية تخطيط وتنسيق البرامج : فالنظر الى التنمية على انها عملية متكاملة الجوانب استلزم أن تأخذ عملية تخطيط وتنسيق البرامج شكل المساعي النظامية المتشابهة ، والتي تعتمد على الخبرة . من هنا قام المجلس بإنشاء لجنتي خبرة ، هما اللجنة الاستشارية لتطبيق العلم والتكنولوجيا على التنمية في ١٩٦٤ ، ولجنة تخطيط التنمية في ١٩٦٦ - الأمر الذي عقد من الهيكل المساعد للمجلس بالنسبة لمسألة التنسيق ، وخلق العديد من الصعوبات الفنية والإدارية في هذا الخصوص (٢) .

٢ - انتشار الأجهزة الدولية الحكومية داخل وخارج نطاق الأمم المتحدة ، والتي تتمتع بدرجات متفاوتة من الاختصاص والموارد في معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ، على المستويين الإقليمي والدولي . وقد ترتب على ذلك خلق العديد من الصعوبات أمام أداء المجلس لمهامه . فالأجهزة والبرامج التي تعمل في نطاق الأمم المتحدة ، ترسل بتقارير متنوعة الى المجلس ، يترتب عليها مناقشات مطولة تتمخض في النهاية عن قرارات غير مهمة . أما المنظمات التي تعمل خارج نطاق الأمم المتحدة ، مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومجموعة البنك الدولي ، فيتجلى تأثيرها على نشاطات المجلس في أن مشكلة ربط برامج المساعدة الفنية المقدمة تحت اشراف الأمم المتحدة بالإسهامات

A. Loveusev, Suggestions For The Reform Of The U.N. Economic and Social Machinery, International Organisation, No. 3, Vol. VII, 1953, p. 128 and SS. ; walter R. Sharp, U.N. Ecosoc, Op. Cit., pp. 265 and SS.

Virally L'organization Mondiale, Op. Cit., p. 90.

(٢)

الضخمة المقسمة من خارج الأمم المتحدة ، مشكلة معقدة نادرا ما تكفي قدرات الجنس التنسيقية لمواجهةها ، وخاصة في ضوء تنوع أسرة البنك الدولي لأشكال معونة التنمية ( قروض وفق شروط سهلة ، وأخرى وفق شروط صعبة ، ومنع فنية ) (١) .

٣ - التدفق الجماعي للدول النامية الى الأمم المتحدة ، وما ترتب عليه - ضمن أشياء أخرى - من مطالبة هذه الدول بنقل جوانب معينة لصياغة البرامج من المجلس الى اللجان الإقليمية ، مما عقد من مشكلة المركزية واللامركزية في نطاق نظام الأمم المتحدة (٢) .

## المطلب الثاني

### القصور في السلطات

١١ سلطات المجلس الاقتصادي والاجتماعي - طبقا للميثاق - قد تبدو للعيان واسعة فضفاضة . ( القيام بدراسات واعداد تقارير ، واصدار توصيات ، واعداد مشروعات اتفاقات دولية ، والدعوة الى مؤتمرات دولية .. في شأن المسائل التي تقع في نطاق اختصاصه ) . ولكن هذه السلطات في حقيقتها تعد من أهم الأسباب التي تحول دون قيام المجلس بدور حقيقي فعال ، وذلك نظرا لما تنسم به هذه السلطات من ضعف وقصور . ويتجلى مدى ضعف وقصور السلطات المغولة للمجلس في النواحي التالية :

أولا : لا يملك المجلس - طبقا للميثاق - سلطة اتخاذ قرارات ملزمة ٧١ في نطاق محدود يتعلق بالمشئون التنظيمية والمالية المتعلقة بنظامه الداخلي (٣) .

ثانيا : توصيات المجلس الى الجمعية العامة تعكس علاقة التبعية والخضوع القائمة بين الجهازين ، حيث تجيء بمثابة اقتراحات يوجهها المجلس

---

Walter R. Sharp, U.N. Ecosoc, Op. Cit., p. 203.

(١)

Ibid, pp. 204-205.

(٢)

Charles Chaumont, L.O.N.U. Press Universitaire de France, 9ème

(٣)

1977, p. 48.

الى الجمعية العامة بقصد مناقشتها أو استرعاء نظرها للقيام بعمل معين .

**ثالثا :** توصيات المجلس الى الوكالات المتخصصة ليست ملزمة ، وانما يربحها المجلس الى الوكالات بقصد التشاور والتنسيق .

**رابعا :** توصيات المجلس الى الدول أعضاء الأمم المتحدة لاتعدو ان تكون اقتراحات غير ملزمة من الناحية القانونية لن توجه اليهم . رتتمتع الدول بصدها بحق التقدير المنفرد .

**خامسا :** اذا كان البعض يرى ان للمجلس حق توجيه توصيات للدول غير الأعضاء بانضمام المتحدة ، فان هذه التوصيات كذلك لا تعدو أن تكون مجرد اقتراحات أو آراء ليس لها أية قوة ملزمة (١) .

**سادسا :** سلطات المجلس المخولة له بمقتضى الميثاق ، صيغت في عبارات متواضعة تتفق مع كونها لا تحمل طابعا الزاميا وانما تترك للمجلس الخيار في الفعل من عدمه ، وهو ما لا يتفق وتعزيز سلطات هذا المجلس (٢) .

**سابعا :** يمارس المجلس وظائفه في تحقيق التعاون الدولي الاقتصادي والاجتماعي في ظل سلطان الجمعية العامة ، بوصفه - عملا - الأداة التنفيذية التابعة لها ، رغم كونه في الأساس جهازا رئيسيا للأمم المتحدة ، وهو ما يشكل قييدا على حرية هذا المجلس في أداء دوره المقرر له سلفا (٣) .

**ثامنا :** من الأهمية بمكان أن تقرر أن المجلس لا يملك حق التدخل في المنازعات الدولية ، حتى لو تعلقت بنواح اقتصادية واجتماعية . كما لا يملك الأمر باتخاذ عمل ما بشأن المسائل التي تدخل في نطاق اختصاصه . بل ان الأمر في هذه الحالة مرجعه الى الفروع الأخرى ذات الاختصاص في نظر وتسوية المنازعات الدولية ، وهي الجمعية العامة ومجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية . في حدود الوظائف التي رسمها ميثاق الأمم المتحدة لكل منها ، دون المجلس الاقتصادي .

ومن هنا كان رفض المجلس في ١٦/١٢/١٩٤٨ نظر الطلب المقدم من

---

(١) انظر : القبية القانونية لقرارات المجلس ، ص ٧٦ : ص ٨٣ من هذه الرسالة .

(٢) يتضح ذلك في صياغة المواد التي تناولت وظائف المجلس حيث تبدأ جميعها بعبارة :  
The Council may (peut)

H. G. Nicholas, Op. Cit., p. 140 ; Grenville clark et Louis B. Sohn,  
La Paix par le Droit Mondial, Presse Universitaire de France, Paris.  
1961, pp. 244-245.

(٣) سيورد نصيب للقيود التي تفرضها علاقة المجلس بالجمعية العامة في البحث الخامس  
جتناول أثر هذه العلاقة على فعالية عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

حكومة بلجراد لاستعادة الذهب اليوغسلافى المودع لدى الولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب العالمية الثانية ، والذي استولت عليه الحكومة الأمريكية كمقاصة لبعض مطالبها ضد يوغسلافيا (١) .

تاسعا : لا يملك المجلس سيطرة فعالة على برامج وميزانيات الوكالات المتخصصة . وذلك لأن سلطة التنسيق التي يملكها فيما يتعلق بالأجهزة والبرامج التي تعمل في نطاق نظام الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ، هي سلطة دراسة وتمحيص فقط investigation ، ولا يمكن المجلس بموجبها فرض أية عقوبات لالزام أية وكالة أو جهاز بتقديم التقارير للمجلس (٢) .

عاشرا : لا يمكن للمجلس أن يحصل بسهولة على موارد مالية لتنفيذ نشاطاته . فالخدمات التي يقدمها المجلس للدول المحتاجة عن طريق برامج المساعدة الفنية ، تعرضها صعوبة الحصول على موارد مالية لوضعها موضع التنفيذ ، خاصة وأن الاتفاقات على هذه البرامج لا تعتبر من قبيل المصروفات العادية للأمم المتحدة ، والتي تتحملها الدول الأعضاء ، كل دولة بحسب نصيبها ، وإنما تغطي عادة من قيام بعض الدول طوعية باعطاء الأمم المتحدة مساهمات مالية تخصص لهذه الأغراض (٣) .

وإذا كانت سلطات المجلس تتسم بالقصور والضعف ، فإن ذلك يمكن رده في المقام الأول الى تمسك الدول بسيادتها واستقلالها . فقد طالب واضعو نظام الأمم المتحدة بضرورة وجود منظمة دولية تعمل على تحقيق التعاون الدولي الاقتصادي والاجتماعي ولكنهم لم يقرروا لها بأن تتدخل في وظائف وسلطات الدول ذات السيادة ، بمعنى انه لا يحق لها أن تتدخل في المسائل الداخلية للدول الأعضاء ، وكذلك لا يحق لها أن تأمر أو تنهى الدول فرادى عن اتخاذ اجراء ما . فاعمالها واجراءاتها هي من قبيل الدراسات والمناقشة والتقارير

---

(١) ويلاحظ كذلك أنه ليس للمجلس أية سلطة في اتخاذ عمل ما في خصوص احترام حقوق الانسان أو أي نزاع دولي في هذا الخصوص ، أو في أية شكوى أخرى تقدم اليه عن انتهاك هذه الحقوق انظر : محاضر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، السنة الأولى ، الدورة الثالثة رقم ٥ ص ٢٠ وما بعدها ، ورقم ٦ من ٧٣ وما بعدها .

وانظر كذلك الوثيقة (E/764) in 1948 ، مذكرة الإدارة العامة للمجلس الاقتصادي في ١٩٤٩ (E/857) (د . حامد سلطان ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة مطبعة جامعة فؤاد الأول ١٩٥٢ ، ص ١٤ ، ١٦ ) .

Charles H. Alexandrowicz, World Economic Agencies, Law and Practice, London, 1962, p. 280. (٢)

(٣) د . محمد السيد الدققي . الأمم المتحدة والنظريات الإقليمية ، منشأة المعارف بالإسكندرية ، ١٩٧٧ ، ص ١٥٥ .



والتوصية ، لا أكثر ولا أقل (١) . الا فى الحالات التى يقر فيها الميثاق اتخاذ اجراءات القسر والقمع ( الفصل السابع من الميثاق ) .

وهنا يرى البعض ان نصوص الميثاق بصدد التعاون الاقتصادى والاجتماعى جاءت تعكس الى حد كبير التحفظات السوفيتية (٢) التى استهدفت الى حد كبير حصر سلطة الأجهزة المعنية بالتعاون الدولى الاقتصادى والاجتماعى فى القيام بدراسات وعمل توصيات ووضع برامج ، والحث على التعاون ، دون ان يكون لها سلطة فرض الضرائب أو التشريع ، أو حتى اتخاذ قرارات تتمتع بقوة نفاذ داخل اقليم أية دولة من الدول الأعضاء أو غير الأعضاء (٣) .

ومن ناحية أخرى ، يرى البعض ان الولايات المتحدة لم تؤيد قيام الامم المتحدة بدور فعال فى المجالين الاقتصادى والاجتماعى . ويتجلى ذلك فى موقفها ازاء الأجهزة المعنية بالتعاون الدولى فى هذا المجال ، وخاصة المجلس الاقتصادى والاجتماعى . فلقد وقفت الولايات المتحدة وراء اضعاف سلطة المجلس الاقتصادى والاجتماعى ازاء مجموعة البنك العالمى وهو ما ترتب عليه ان أصبحت وظيفة المجلس تقتصر على مجرد تلقي تقرير سنوى من رئيس البنك ، بعد أنه كان من المقصود فى سان فرانسيسكو ان يكون المجلس بمثابة المراقب والمشرف على هذا البنك . كذلك عملت الولايات المتحدة على الحيلولة دون مناقشة المجلس المسائل الاقتصادية والاجتماعية الهامة ، لكى تحول بالتالى بين الجمعية العامة وبين مناقشتها (٤) .

ويعمل البعض ذلك بأن الدول ذات النظم الفدرالية كالولايات المتحدة - كانت حذرة ، وربما سلبية ، فى موقفها بصدد التعاون الاقتصادى والاجتماعى الدولى وسلطات الأجهزة المعنية فى هذا المجال ، خشية الاجحاف بما لهذه الدول من سلطات واسعة فى هذا المجال (٥) . فالحكومات عادة ما تكون غيورة على سلطاتها وسيادتها وهى تعالج مسائل لها تأثير مباشر على حياسة ورفاهية مواطنيها ، ومن ثم لاتوافق الا على اقامة أجهزة دولية ذات وظائف وسلطات محدودة النطاق .

(١) انظر تقرير وزير الخارجية الأمريكى حول نتائج مؤتمر فرانسمكو  
Department of State Publications, 2349, Conference Series 71, p. iii.

(٢) كان الاتحاد السوفيتى فى البداية مقتنعا بأن مهمة المنظمة الدولية هى الأساس مهمة سياسية ، وتتضمن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية بأى شكل أو سيفة .  
Walter R. Sharp, U.N. Ecosoc, Op. Cit., p. 3.

(٣) George E. Taylor and Ben Cashman, The New U.N., The American Enterprise Institute for Public Policy Research, Washington, D.C. 20036, 1965, pp. 73-74.

David A. Kay, The Changing U.N., Op. Cit., p. 155.

Leland M. Goodrich, The United Nations, Op. Cit., p. 264.

(٤)

(٥)

وختاما يمكن القول بأنه اذا كانت اختصاصات المجلس بتعددتها وتنوعها ، وسلطاته بضعفها وقصورها ، هي من الأسباب التي حالت دون قيام المجلس بدور فعال ، ان لم تكن هي أهم هذه الأسباب ، فان ثمة نقاطا يتعين اعاتنها لدى تطوير المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، تنحصر في الآتي :

**أولا :** ينبغي ان يحدث نوع من التركيز لاختصاصات المجلس بحيث يصبح اما جهازا منسقا Coordinator يختص بتنسيق النشاط الاقتصادي والاجتماعي لنظام الأمم المتحدة ، واما ان يكون مستولا عن قطاع من العمل في المجال الاقتصادي والاجتماعي يخضع للتنسيق بقدر ما تخضع له الوكالات المتخصصة .

**ثانيا :** على الدول الأعضاء ان تتقدم خطوة على الطريق تتخلي بها عن تزمتهما السيادي ، فتدخل المجلس وأمثاله من الأجهزة والفروع الدولية - سلطة إصدار قرارات ملزمة في المسائل الاقتصادية والاجتماعية ، باعتبار تزايد أهمية هذه المسائل في الفترة الأخيرة .

**ثالثا :** ينبغي أخذ العلاقة بين تركيز الاختصاصات والنهوض بالسلطات وبين تعديل الميثاق في الاعتبار ، وضرورة التوصل الى الوسيلة الفعالة التي تضمن تحقيق ذلك .

**رابعا :** يجب تحديد دور المجلس في اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، كيلا يتداخل مع دور مؤتمر الأمم المتحدة في هذا الصدد .

## المبحث الثانى

### الاطار التنظيمى للمجلس

كان للاطار التنظيمى للمجلس ، من حيث تكوين عضويته ، ومستوى ونوعية تمثيل الأعضاء ، وقواعد الاجراءات وبرنامج العمل ، ونظام التصويت واتخاذ القرارات ، واللجان والأجهزة المساعدة ، والاطار الاجرائى للمناقشة العامة داخل المجلس . كان لكل ذلك كبير الأثر على الدور السلبى للمجلس الاقتصادى والاجتماعى ، حيث انطوى كل جانب من هذه الجوانب على بعض نقاط الضعف التى كان من شأنها إعاقة المجلس عن القيام بمهامه على النحو المرجو .

### المطلب الأول

#### تكوين العضوية

حتى الزيادة الأولى فى عضوية المجلس سنة ١٩٦٥ ، كان تمثيل الدول الغربية الصناعية فى المجلس يفوق النسبة المخصصة لأعدادها الفعلية فى المنظمة ، وهو ما كان له أكبر الأثر على نشاط وأعمال المجلس . فاعمال المجلس فى تلك الفترة تكشف عن أن معظم المشاكل التى توقفت داخل المجلس كانت

تتعلق بالمصالح المباشرة لتلك الدول ، كما كانت تستعرض وتطرح لها الحلول بما يتفق ومذاهبها الاقتصادية والاجتماعية . فضلا عن ان المناقشات كانت تتم في اطار الاجراءات البرلمانية المتبعة في المؤسسات الديمقراطية للعالم العربي (١) .

كذلك ترتب على سيطرة الدول الغربية المتقدمة على المجلس ان اصبح المجلس جهازا اكثر محافظة من الجمعية العامة ، لاسيما فيما يتعلق بمعالجة قضايا التنمية الاقتصادية الى الحد الذي جعل البعض يطلقون عليه « منتدى الرجل الغني » The rich man club أو « الطفل المشكلة » The problem Child أو « أداة الامبريالية (٢) » ونتيجة لذلك فان الدول التي ركزت اهتمامها حول اتخاذ الأمم المتحدة عملا ايجابيا في قضية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وجدت من صالحها التحول من المجلس الى الجمعية العامة ، واعادة مناقشة القضايا التي قد عالجها المجلس بالفعل في جلسات الجمعية العامة .

وترتب على زيادة عضوية المجلس الى ٢٧ عضوا في سنة ١٩٦٥ ثم الى ٥٤ عضوا في سنة ١٩٧١ أن أصبح المجلس أكثر تمثيلا للعضوية الشاملة للمنظمة ، وأصبحت أعماله ومناقشاته تعكس الى حد كبير مصالح واهتمامات الدول النامية ، وذلك بحكم أن أغليبتها العددية تمكنها من استصدار القرارات والتوصيات التي تضمن لها ذلك وتمثل هذا التحول في انشاء العديد من البرامج والصناديق الخاصة بتقديم مساعدات وقروض تمويل التنمية في دول العالم الثالث .

على أن هناك من يرى أن الزيادة التي حدثت في عضوية المجلس ، لم تحقق تمثيلا أفضل للعضوية الشاملة للمنظمة الدولية ، وانما جعلت من المجلس « صورة » مطابقة تماما للجمعية العامة ، من حيث العضوية الكبيرة ، والمناقشات المملة الطويلة ، ثم الانتهاء الى توصيات وقرارات غير ملزمة (٣) .

لذلك لا ينبغي أن زيادة عضوية المجلس - وان كانت تحد من فعاليته وكفائه على ما يرى البعض ، فان هذه الزيادة ولاشك تعد من العوامل الضرورية للنهوض بمكانة المجلس داخل نظام الأمم المتحدة . فالتوسع في التمثيل يتيح لكل أعضاء المنظمة الفرصة في أن يمثلوا بالتناوب في فترة معقولة ، وأن ينشأ

Walter H. Kitching, Op. Cit., pp. 17-18.

(١)

Walter R. Sharp, Op. Cit., p.p 2-3.

(٢)

Leland M. Goodrich, The U.N. In A changing World, Op. Cit., p. 208.

(٣)

Ibid, p. 87.

ومذا الرأي يجد سنده التاريخي في وقوف الدول المتقدمة ضد كل المحاولات الرامية الى زيادة عضوية المجلس ابتداء من السنوات الأولى لوجوده .

عن ذلك اتصال مستمر بين ممثلي الحكومات يساعد على تحقيق أهداف الأمم المتحدة في التعاون الاقتصادي والاجتماعي ، كما يكسبهم خبرة في المسائل الاقتصادية والاجتماعية .

وهذا لايعنى أن زيادة العضوية في حد ذاتها تضمن للجلس العودة الى المركز الذي أراده له واضعو الميثاق . بل لابد من اتخاذ خطوات وحلول أخرى جديدة ، كالتحديد الدقيق لسلطاته الدستورية ، وترشيد العلاقة بينه وبين الجمعية العامة ، وتحسين نوعية ومستوى التمثيل .

## المطلب الثاني

### نوعية ومستوى التمثيل

تميزت عملية التمثيل ، ووضوح المراقبين داخل المجلس ، ببعض الخصائص التي أدت الى الحد من فعالية أداء المجلس . ومن ذلك :

#### ١ - أعضاء الوفود :

تكشف قوائم الوفود المقدمة الى أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن السمات التالية :

١ - عدم الاستمرارية بالنسبة لأعضاء الوفود .

٢ - قلة المستشارين الذين يختارون من وزارات وطنية متخصصة كالإقتصاد والتجارة .

٣ - الافتقار الى الخبرة في مؤتمرات وأجهزة الأمم المتحدة ، من قبل أعضاء الوفود .

٤ - الافتقار الى المعرفة بنظام الأمم المتحدة والى الحساسية السياسية .

٥ - انخفاض مستوى أعضاء الوفود .

٦ - الدافع الاساسي لأعضاء الوفود ، وخاصة بالنسبة لأعضاء وفود

الدول الفقيرة ، يتمثل في التمتع بالعلوات اليومية أكثر منه في الاسراع بعمل دورات المجلس •

وبهدف رفع كفاءة التمثيل ، وتوفير اطار مناسب لاجراء ملفوضات خاصة بين الحكومات حول مشاكل اقتصادية هامة ، اعتمد المجلس قرارا في ائدورة ٢٨ بأن تعقد الدورة الثلاثون على مستوى الوزراء الوطنيين • الا أن التجربة باءت بالفشل للأسباب الآتية :

١ - أرسلت احدى عشرة دولة فقط من بين الثماني عشرة دولة أعضاء المجلس آنذاك مندوبين من درجة وزير أو نائب وزير •

٢ - اختلاف نوعية الوزراء ونواب الوزراء الاحد عشر ( الخارجية - المالية - التجارة لجنة التخطيط الدولية ) •

٣ - عدم تحديد مشاكل معينة سلفا ، تكون موضع المعالجة المفصلة •

وعلى الرغم من تكرار المجلس لهذه التجربة في الدورة الرابعة والثلاثين ، الا أن النتيجة لم تكن بأحسن من سابقتها ، إذ أن ثلاث دول فقط ( الهند - المملكة المتحدة - يوغوسلافيا ) هي التي أرسلت مندوبين من درجة وزراء الى الدورة (١) •

ومن المعلوم ان نوعية الممثلين الذين ترسلهم دولهم الى المجلس للتحدث باسمهم ، هو أمر من الأهمية بمكان • فهؤلاء المثلون يجب أن يكونوا من ذوى البصيرة النافذة ، والمعرفة الكاملة بنظام الأمم المتحدة ، والموضوعات التي تعالجها المنظمة • واذا كان الميثاق قد أكد على المستويات العالية من الكفاءة والأهلية ، وترك لفقنة الدول الأعضاء تحديد الصفات اللازمة لاختيار الممثل (٢) ، فان على الحكومات الأعضاء لكي تضمن فاعلية تمثيلها ، وبالتالي ضمان الفعالية لأعمال المجلس ، أن تراعى في هذا الصدد رفع مستوى ونوعية أعضاء الوفود ، وطول خبرة أعضاء الوفد ، ودرجة الاستمرارية كأعضاء في الوفد •

كما يجب على الجهود المعنية بتطوير المجلس أن تدرك أن رفع مستوى ونوعية التمثيل داخل المجلس ، هو شرط أساسى لضمان أن تؤدى الترتيبات الأخرى الى زيادة فعاليته •

Wal' er R. Sha-p, Op. Cit., pp. 31-33, 75-77.

(١)

Endre Uston, Op. Cit., p. 170.

(٢)

## ٢ - المراقبون في اجتماعات المجلس :

فالأصل أن للمراقبين بصفة عامة حق الكلام ، وحق الاشتراك في المناقشات وإبداء آرائهم وملاحظاتهم على الموضوعات المطروحة للمناقشة .

ففي توصية رقم ١٢٧ الصادرة في ١٨ مارس ١٩٤٩ قرر المجلس ، حق المراقبين في تقديم رغباتهم الخاصة بتعديل مشروعات التوصيات ، على ألا تطرح للتصويت عليها إلا إذا تبنتها إحدى الدول الأعضاء .

وقد كان إقرار هذا الحق يتجاوز ما جرى عليه العمل من الاعتراف به عادة للمراقبين . والواقع أن المراقبين قد تبادوا في استخدام الحقوق الممنوحة لهم ، حتى أنهم حاولوا التدخل للتأثير في اتجاهات التصويت ، وبلغ من إساءتهم استخدام هذه الحقوق أن طالبهم رئيس المجلس في سنة ١٩٥٧ بأن يقتصروا في تدخلاتهم على المسائل ذات الاهتمام الخاص بحكوماتهم ، مع التركيز على جوانب محددة من هذه المسائل (١) .

ولا أنه لم يكن من السهل فرض هذا القيد من قبل رؤساء الاجتماعات ، إما بسبب الخوف من الاتهام بالتحيز والتمييز بين المراقبين لأسباب سياسية أو شخصية ، وإما بدافع من الحياء .

وهذا يعني أن التوفيق بين مطلب مشاركة غير الأعضاء في أعمال المجلس ، وبين مطلب جدية المناقشات وعدم إساءة المراقبين استخدام هذا الحق ، يعد ولا شك من أهم المشاكل التي يتعين على الجهود المتعلقة بتطوير المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن توليها الاهتمام اللازم .

## ٣ - ممثلو المنظمات غير الحكومية :

يجرى المجلس الترتيبات المناسبة للتشاور مع المنظمات والهيئات الدولية غير الحكومية وذلك ضمانا للتنسيق معها ، والاستفادة من خدماتها وخبرتها . ويرتبط بعمل المجلس في هذا الصدد ، بعض المشكلات التي يترتب عليها التأثير على فعاليته :

أولا : صعوبة تحديد المعايير الواجب تطبيقها لتحديد المنظمات غير الحكومية التي تمنح المركز الاستشاري . وإذا كان المجلس قد حدد - عن طريق لجنة المنظمات غير الحكومية - ثلاث قوائم لهذه المنظمات : أ ، ب ،

قائمة « السجل » ، فإن هذا التحديد يتسم أحيانا بالتداخل ، كما يصعب تقسيمه أحيانا أخرى .

**ثانياً :** عدم تحديد المزايا التي تعود على المجلس أو الأمم المتحدة من وراء منح المركز الاستشاري لبعض هذه المنظمات ، وعما إذا كانت هذه الامتيازات تتمثل في الحصول على معلومات خاصة ، أو في المساعدة في تعبئة التأييد العام لنبرامج التي يسأل عنها المجلس ، أو في كليهما .

**ثالثاً :** صعوبة تحديد المعيار الذي تمنح طبقاً له منظمات وطنية مثل هذا المركز (١) .

**رابعاً :** صعوبة تحديد المزايا الاجرائية التي تمنح للمنظمات ذات المركز الاستشاري .

**خامساً :** تأثير عمليات المقايضة السياسية ، والأحداث الدولية ، على تصنيف المنظمات غير الحكومية والمزايا التي تخلع عليها . ففي فترة الحرب الباردة كانت الولايات المتحدة تقف ضد منح المركز الاستشاري لمنظمات تنتمي للمعسكر الاشتراكي ، وهو ما كان يفعله الاتحاد السوفيتي بالمثل .

وكانت الولايات المتحدة - في حالة كونها الدولة المضيفة - لا ترد في عدم إعطاء تأثيرات دخول لمثل المنظمات غير الحكومية المفوضين بحجة الأمن القومي . وفي الدورة الثانية والأربعين للمجلس ، أعلنت الدول النامية وكذا الدول الاشتراكية في شرق أوروبا ، عن استيائها من سيطرة الغرب على معظم المنظمات غير الحكومية ، ومن تلقيها الإعانات والمساعدات المالية الأمريكية حتى أصبحت عرضة للنفوذ الأمريكي غير المشروع .

وإزاء عدم وجود نص أو معايير محددة تتعلق بسحب المركز الاستشاري، انتهت المناقشات بقرار توفيق يطالب فيه لجنة المنظمات غير الحكومية القيام باستعراض دقيق لترتيبات التشاور مع المنظمات غير الحكومية ، بما في ذلك معايير القبول والحصول على معلومات من المنظمات التي تمنح حق التشاور بخصوص نشاطاتها ومصادر تمويلها ، واستعراض نشاطات كل منظمة بقصد إعادة تبويبها ، وملاحظة ما إذا كان أي منها عرضة للتأثير عليها من جانب

---

(١) أدرج هذا النص الخاص في الميثاق . تمت اصرار الولايات المتحدة على منح بعض منظماتها الوطنية المركز الاستشاري لدى المجلس وباقبل كان من بين ٣٨٧ منظمة غير حكومية تلتحق بالمركز الاستشاري لدى المجلس في سنة ١٩٦٧ ، حوالي ١٢ منظمة وطنية أغلبها منظمات أمريكية ، كالفرقة التجارية ، الاتحاد القومي للصناعات ٠٠٠٠٠ الخ .



الدول الأعضاء (١) . الا أن هذا الاستعراض المقترح لم ينفذ بدقة وعلى نحو ما كان متصورا .

**سادسا :** لا يترتب على الطريقة التي تمارس بها هذه المنظمات امتيازاتها ، مساهمة حقيقية في عمل المجلس . فمعظم هذه المنظمات ، وخاصة تلك التي تنتمي الى القائمة الثالثة ، لا تقدم أية معلومات مفيدة لعمل المجلس . كما ان ممثلي هذه المنظمات ليسوا في الغالب على دراية بالمأم والقضايا التي تهمهم ، وتكون محل معالجة المجلس - ناهيك عن أن الخطابات التي تقدم من قبل هؤلاء الممثلين غالبا ما تكون غامضة ومملة ، أو ذات طابع دعائي محدد ولذلك نادرا ما تؤخذ بجديّة من قبل أعضاء المجلس (٢) .

وإذا كانت المشكلات السابقة والمرتبطة بتمثيل المنظمات غير الحكومية لدى المجلس ، من شأنها التأثير سلبا على أدائه ، فإن إعادة تحديد صلاحية هذه المنظمات للمركز الاستشاري والامتيازات التي تخلع عليها ، المسؤوليات الملقة على عاتقها نتيجة لذلك ، كل ذلك يجب أن يعطى القدر اللازم من الاهتمام والدراسة من قبل الجهود المعنية بتطوير المجلس . ومرد ذلك في الواقع الى عاملين رئيسيين :

**أولهما ،** أنه لو نظر الى الأمم المتحدة على أنها منظمة « تمثل الشعوب » كما تأتي على ذلك ديباجة الميثاق ، فإن تطوير العملية الاستشارية مع منظمات وهيئات غير حكومية قد أصبحت مسألة تستحق أن تولى الاهتمام اللازم (٣) .

**وثانيهما ،** أن المنظمات غير الحكومية قد قامت ببعض الاسهامات في فعالية عمل الأمم المتحدة في المجال الاقتصادي والاجتماعي . فبعض مجموعات الرفاهية ساعدت على تشجيع التأييد لبرامج اليونيسيف ، وأخرى أيدت منظمة الأغذية والزراعة في حملتها ضد الجوع . وكثيرا ما لفتت هذه المنظمات النظر الى حالات خرق حقوق الانسان ، وانخرطت في مشاورات هامة

---

Walter R. Sharp, Op. Cit., pp. 30-40.

(١)

حيث يعرض لكثير من الأمثلة التي تنعكس تأثير المواجهة الأيديولوجية السوفيتية الأمريكية على تصنيف هذه المنظمات وكذا عدم رضا الدول النامية عن خضوع هذه المنظمات لتأثير الدول المتقدمة .

Ibid, p. 39.

(٢)

فالاتحادات التجارية الموجهة شيوعيا . وتلك الموجهة غريبا . اعتادت على الحديث في نفس الاجتماع ، وعلى أخذ مواقف مبارزة تجاه القضية موضع البحث .

D. W. Bowett, Op. Cit., p. 63.

(٣)

تبدأ الديباجة بقولها « نحن شعوب الأمم المتحدة . وقد آلفنا على أنفسنا ... الخ

مع لجان المجلس لكي تقدر على الاطلاع بالقضايا التي نبحثها في مرحلة مبكرة  
قبل تناولها بالبحث (١) .

### المطلب الثالث

#### قواعد الاجراءات وبرنامج العمل

تتسم قواعد اجراءات وبرنامج عمل المجلس بعدد من الخصائص التي  
من شأنها اعاقا المجلس عن أداء دوره المنوط به طبقا للميثاق (٢) .

( ١ ) تسمح قواعد الاجراءات التي يعمل المجلس طبقا لها بمناقشة  
أكثر من مشكلة ، بل وبمناقشة مشاكل لا تعتبر أساسية بالنسبة لعمل  
المجلس ، وهو ما يترتب عليه ان يصبح جدول أعمال المجلس مليئا بأنواع  
البنود التي تفوق طاقة الوفود على هضم الكم الهائل من الوثائق ، وعلى التركيز  
على القضايا الرئيسية فعلا .

(ب) توزيع الوثائق الهامة المتعلقة بالدورات يتم - طبقا لقواعد  
الاجراءات - في وقت متأخر لا يتسنى معه للوفود الدراسة المتأنية للقضايا .  
ومرجع ذلك ان الامانة ليس لديها الهيئة الكافية لمواجهة الفترة الحرجة لعملية  
توزيع الوثائق ابتداء من منتصف ابريل الى منتصف مايو . فهذه الفترة  
تصادف أن تكون الموسم المزدحم بالنسبة لأجهزة المجلس التابعة ، كما أن  
المجموعات الفرعية واللجان العديدة لأجهزة أخرى كالائتلاف تجتمع أثناء هذه  
الفترة . ويترتب على ذلك عدم تمكن الامانة من مراعاة القاعدة التي تدعو الى  
توزيع الوثائق الخاصة بالدورة الى الحكومات الاعضاء بأقل من ستة أسابيع  
قبل افتتاح دورة المجلس .

( ج ) لا توجد - طبقا لقواعد الاجراءات - طريقة ممكنة لتقييد ممارسة  
الحكومات لحقها في تقديم بنود لجدول أعمال المجلس في حدود معينة . ونظرا

---

Walter R. Sharp, Op. Cit., p. 40.

(١)

Walter R. Sharp, Op. Cit., pp. 47, 50, 246, 266 ; U.N. Document (٢)  
(A/33/33), p. 48.

لكون المجلس جهازاً تمثيلاً لدول ذات سيادة ، فإن جدول الأعمال غالباً ما يتضمن بنوداً تمليها أهواء ونزوات الحكومات ، ولا يتضمن أية علاقة وثيقة بنشاطات المجلس الرئيسية .

(د) نظراً لعدم وجود حدود معينة لتقديم بنود لجدول الأعمال . فإن اتساع النطاق الوظيفي للعمل من قبل منظمات الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة قد أدى الى اتساع ونمو جدول أعمال المجلس على نحو مماثل .

(هـ) تتضمن قواعد الإجراءات نوعاً من التناقض يؤثر على أداء المجلس . فالمادة ١٤ من قواعد الإجراءات تنص على أن المجلس لا يتضمن في جدول أعمال دورته سوى البنود التي دعمت بورائق كافية للأعضاء ، في مدة لا تزيد عن ستة أسابيع قبل بدء الدورة ، بينما المادة ١٧ من قواعد الإجراءات تنص ، على امكانية اضافة بنود « عاجلة وهامة » . ومن ثم تأتي ثانية رغبة الأغلبية في اضافة بند قد لا يكون هاماً .

(و) لا يملك رئيس المجلس - بموجب قواعد الإجراءات سلطة تحديد تسلسل المتكلمين سواء بالنسبة لبيانات الوفود أو رؤساء الوكالات المتخصصة أو أجهزة أخرى كالأونكتاد والميونيدو وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية . بل انه ليس من السهل لرئيس المجلس أن يلزم المراقبين بأن يحدوا من تدخلاتهم في المسائل ذات الاهتمام الخاص بحكوماتهم ، وذلك إما بسبب الخوف من الاتهام بالتحيز والتمييز بين المراقبين لاسباب سياسية أو شخصية ، وإما بدافع من الجلاء .

وبعبارة أعم ليس لرئيس المجلس سلطة قيادية عامة فالرئيس المنتخب سنوياً ليس في مركز يؤهله للقيام بهذا الدور فضلاً عن أن الأمين العام للأمم المتحدة لا يمكنه القيام بهذا الدور ، ولو فقط بسبب عدم امكانية حضوره لاجتماعات المجلس على الدوام .

(ز) طبقاً لقواعد الإجراءات يتكون جدول أعمال المجلس والموضوع من قبل الأمين العام من مصادر متعددة ومسئوليات متناقضة ، فهو يتضمن البنود المقترحة من قبل المجلس ( في دوراته السابقة ) ومن قبل الجمعية العامة ، ومن قبل مجلس الأمن ، ومن قبل مجلس الوصاية ، أي عضو من الأمم المتحدة ، فالأمين العام نفسه أو أية وكالة متخصصة ، والمنظمات غير الحكومية التي تتمتع بالركز الاستشاري لدى المجلس .

(ح) تتم مناقشة المجلس - طبقاً لقواعد الإجراءات - لبرامج عمل أجهزته ولجانه العديدة في وقت متأخر عن موعد اعداد اللجنة الاستشارية لشنون الادارة والميزانية لتقديرات الميزانية العادية للأمم المتحدة والمقترحة الى الجمعية

العامة ، مما يضطر الأمين العام الى تقديم تقديرات منقحة لاحقة . والنتيجة أن الحكومات الأعضاء تظل الى نهاية العام حتى تحصل على صورة كاملة لبرنامج وميزانية العام القادم لتحديد مدى الاسهام المالى الذى سيطلبون بتقديمه (١) .

وإذا كانت القواعد والاجراءات التى يعمل فى ظلها المجلس تعد من بين العوامل التى يتوقف عليها نجاح عمله ، فان ترشيده هذه القواعد ينبغى على المجلس مراعاته وهو فى صدد جهوده المستمرة لترشيد طرق عمله وقواعد اجراءاته . . .

## المطلب الرابع

### عملية صنع القرار فى المجلس

تنطوى عملية صنع القرار داخل المجلس على بعض نقاط الضعف التى من شأنها تعطيل عمل المجلس والحد من فاعليته .

#### اولا - الاطار الاجرائى للمناقشة العامة (٢) :

تكشف أعمال المجلس فى الفترة السابقة عن أن المناقشات التى يجريها حول القضايا الاقتصادية والاجتماعية الأساسية ، لم تكن حقا مناقشات بالمعنى السليم (٣) ، وأن المجلس قد فشل فى التوصل الى اتفاقات عامة حول

Walter. Sharp; Op. Cit., p. 178.

(١)

(٢) لم ينص الميثاق صراحة على وظيفة المجلس كمسرح للمناقشة . ولكن ذلك يستنتج منصوص الميثاق ، بالإضافة الى أن تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة يتطلب وجود هيئة تتم فيها المناقشات المعنية بصفة دورية ، حول الاقتصاد المالى والسياسات القومية ذات الصلة .

وحيث أن المجلس - تحت سلطة الجمعية العامة - مسئول عن تنفيذ الوظائف المنظمة بخصوص الجمعية العامة - بعمل الترتيبات اللازمة للمناقشات البرلمانية للقضايا الاقتصادية والاجتماعية الواسعة تمهيدا للتوصية بعمل ملائم من خلال المنظمة .

(٣) وذلك على أساس أن المناقشة «Debate» إنما تعنى عرضا منطقيا وسليما ومسببا لغضبية ١ ، تتبعه تعليقات انتقادية تتعلق بالغضبية ، ومواجهة بين وجهات النظر المتصارعة ، بغية التوصل الى اتفاق عام يحدد هذه الغضبية .

« السياسة » • ويمكن حصر العوامل التي وقفت وراء فشل المجلس في تنظيم مناقشاته العامة ، وحدت من فعاليته في هذا الخصوص فيما يلي :

١ - عدم التخطيط المسبق لعمل المجلس • ففي بداية عمل المجلس ، كان الاهتمام المعطى لكيفية إجراء المناقشة العامة قليلا • بل أنه لم يكن هناك لفترة من الوقت اعتراف بمثل هذه المناقشة كبند في جدول أعمال المجلس مما جعل المناقشة توزع على مدار العام •

في منتصف الستينات ، ابتدع المجلس أسلوب تحديد موضوع أو موضوعين هامين سلفا • وذلك لمناقشتها بتعمق ، والانتهاء من ذلك الى قرارات محددة • الا أن هذا الاجراء باء بالفشل بسبب اصرار العديد من أعضاء المجلس على تناول الموقف العالمي بصفة عامة •

٢ - صعوبة السيطرة - من خلال ترتيبات اجرائية - على الحق السيادي لبلدوين الدول في الكلام حول أى موضوع يروق لهم ، في ذات الوقت الذي ليسوا فيه في مركز يمكنهم من التزام حكوماتهم بخطوط محددة للسياسة أو للتفاوض حول قضايا محددة •

٣ - الاطار المقترح الذي يعمل فيه المجلس كمنبر للسياسة ، مما أدى الى اقصاء قضايا سياسية في مناقشاته ، وسيطرة المواجهة الايديولوجية على هذه المناقشات الى الحد الذي جعلها أشبه بالمؤتمرات الصحفية • فالالتزامات السياسية المتعلقة بكوريا والكونغو والشرق الأوسط وفيتنام ، كانت دائما محل مناقشات المجلس • ومع هدوء الحرب الباردة ، لم تختف الصراعات السياسية داخل المجلس ، وكل ما هناك أنها أخذت تعكس قضايا ناشئة جديدة ، مثل الأسلحة النووية ، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لنزع السلاح ، وتصفية الاستعمار (١) • الخ وكل هذا من شأنه أن يفرق المجلس في مناقشات لا تمت بصلة لجمال عمله الرئيسي ••

٤ - تجربة عقد دورات وزارية ( الدورتان ٣٠ ، ٣٤ للمجلس ) ، بهدف ادخال عنصر الميوية في مناقشات المجلس ، وتوفير وسط مناسب لاجراء مفاوضات بين الحكومات حول مشاكل اقتصادية هامة ، لم تأت بالنتائج المرجوة في ضوء عدم استجابة بعض الحكومات لهذه المحاولة ، أو عدم الاتفاق على القضايا التي ستكون موضع مناقشة (٢) •

---

Pierre Ablein, Op. cit., pp 17-18; Walter R. Sharp, Op. Cit., (١)  
pp. 82-89.

حيث يورد تفصيلا للمديد من القضايا السياسية التي أقيمت في مناقشات المجلس وكان لها تأثير سلبي على دوره •

Walter R. Sharp, Ecogoc, Op. Cit., pp. 75-77.

(٢)

الا أن العوامل السابقة لا تعنى أن المجلس ليس له أى قيمة كممبر للمناقشة العامة . فالمواجهة بين الآراء المتعارضة بخصوص معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية العالمية - فيما كانت ألوانها الدعائية ودوافعها السياسية - قد تودى بطريقة غير مباشرة الى مجالات أوسع للاتفاق ( الرضا العام ) فيما يتعلق بكيفية تخصيص موارد الأمم المتحدة لأغراض التنمية . وذلك أن المعالجة المتكررة لقضية ما قد تفرض تغييرات هامة فى موقف الحكومات بخصوص هذه القضية .

وفى هذا الاطار فان تطوير وتعزيز دور المجلس كممبر للمناقشة العامة ينبغى أن يولى الاهتمام اللازم من قبل جهود التطوير المتعلقة بالمجلس الاقتصادى والاجتماعى ، بما يجعل منه جهازا فعالا فى صنع السياسة العامة الاقتصادية والاجتماعية وفى تحقيق التقدم نحو اقامة نظام اقتصادى عالمى جديد أكثر عدالة ومساواة .

### ثانيا - اتخاذ القرارات والتوصيات :

ان قيام نظام التصويت داخل المجلس على أساس المساواة فى الأصوات ، ومبدأ الأغلبية المطلقة للحاضرين المشتركين فى التصويت ، دونما تمييز بين مسائل اجرائية وأخرى موضوعية ، من شأنه عدم ضمان تحقيق الرضا العام بين أعضاء المجلس ، وما يترتب على ذلك من صعوبات تعترض تنفيذ القرارات والتوصيات . كما يترتب عليه تقوية دور الهيكل غير الرسمى للمجموعات الاقليمية داخل المجلس ، وما يترتب على ذلك من انقسامات ومواجهات تشل فاعلية المجلس .

ففى مرحلة اشتداد الحرب الباردة ، عكست عمليات التصويت المواجهة الايديولوجية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى . وكانت القرارات تتخذ من قبل أغلبية مكونة من الولايات المتحدة ودول غرب أوروبا والكمونولث البريطانى . وغالبا ما كانت تؤازر من قبل وفد أو أكثر من دول أمريكا اللاتينية ، أو من قبل الهند وباكستان واسرائيل ( عندما تكون هذه الدول أعضاء فى المجلس ) . أما المعارضة فقد كانت تأتى على نحو خاص من الدول الاشتراكية فى شرق أوروبا الممثلة فى المجلس ، سواء فى شكل الامتناع عن التصويت أو التصويت السلبي (١) .

ومع اتساع نطاق عضوية المجلس ، وتمتع الدول النامية داخله بالأغلبية

العديدة أصبحت هذه الدول تنجيه للتصويت كمجموعة واحدة حول القضايا الرئيسية التي تهمهم في المجال الاقتصادي والاجتماعي . وترتب على ذلك حدوث تناقض بين القوة التصويتية وبين القدرة الفعلية . وانعكس ذلك على موقف الدول المتقدمة من أعمال وسياسات المجلس ، حيث أصرت هذه الدول على الأخذ بمبدأ الاسهامات التطوعية في تكوين أرصدة البرامج والصناديق الخاصة بتمويل التنمية في دول العالم الثالث . وهو ما يعنى سلطتها في تخفيض أو قطع المساهمات التي تقدم لهذه البرامج والصناديق . اذا ما وافق المجلس على قرارات لا تكون مقبولة بالنسبة لهذه الدول (١) .

### ثالثاً - اجراء التصويت نداء بالاسماء :

بناء على طلب أى عضو في المجلس ، يمكن أن يتم اجراء التصويت نداء بالاسماء وهذا من شأنه أن يتيح الفرصة لاستخدام المجلس لأغراض الدعاية والمواجهة السياسية ، مما يترتب عليه تعطيل عمل المجلس والحد من فعاليته . فعلى أوائل الخمسينات ، كانت كل المطالب الخاصة باجراء التصويت نداء بالاسماء تأتي من جانب الاتحاد السوفيتي ، كمناوره دعائية تعطي الاتحاد السوفيتي فرصة لشغل سجلات التصويت بمعارضته الأيديولوجية للغرب الرأسمالي . أما ابتداء من سنة ١٩٦٠ فقد أصبحت مطالب التصويت نداء بالاسماء تأتي من ممثلي الدول الأقل تقدماً ، وتعلق الى حد كبير بموضوعات الاستعمار والتمييز العنصري والتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٢) .

ومن هنا فان تطوير أسلوب اتخاذ القرارات داخل المجلس وطريقة التصويت فيه ، هو أمر من الأهمية بمكان . فالأغلبية العددية كأساس لاتخاذ القرارات أسلوب عادة ما يفشل في انتاج التوافق العامل القائم على التحالف الفعال بين المجموعة التي تقوم بالتصويت . أما التصويت الموزون فيعبر عن آلية غير مشجعة ، اما لعدم وجود اتفاق على معايير هذا الوزن . واما لاختلاف النتائج الناتجة عن هذه المعايير . ومن ثم لابد من ابتداع آلية جديدة لصنع القرار تضمن كلاً من قيمتى المشاركة الواسعة والتنفيذ الفعال ومن هنا فان نظاماً من صنع القرار « باتفاق الرأي » يبدو أكثر احتمالاً وملائمة لتقديم الأساس لحل مشاكل النظام العالمى (٣) .

J. H. Richards, Op. Cit., p. 6; Leland M. Goodrich, The U.N. In A Changing World, Op. Cit., p. 212. (١)

Walter R. Sharp, Ecosoc, Op. Cit., pp. 5, 82. (٢)

David A. Baldwin, Op. Cit., p. 336. (٣)

## المطلب الخامس

### اللجان والأجهزة المساعدة للمجلس

كان للأجهزة واللجان المساعدة التي ينشئها المجلس ، أثر بالغ الأهمية على أداء المجلس الاقتصادي والاجتماعي . وذلك بالنظر الى تعددها وطريقة عقد اجتماعاتها ، وبالنظر الى الروابط بينها وبين المجلس ، والتنسيق بينها وبين الأجهزة الأخرى (١) .

#### اولا - بالنسبة لتعدد الأجهزة واللجان التابعة للمجلس :

يتميز الهيكل التنظيمي المساعد للمجلس بالكثرة والتنوع . ففي الفترة من سنة ١٩٤٧ الى سنة ١٩٦٧ تزايد عدد اللجان والأجهزة الفرعية بمعدل يزيد عن ٧٠ ٪ (٢) . ويبلغ مجموع الهيئات الفرعية المساعدة للمجلس في الفترة الأخيرة ما يقرب من ١٦ هيئة (٣) .

#### ويتوجب على هذا التعدد والتنوع العديد من المشاكل التي تعد من فعالية أداء المجلس :

١ - باستثناء حالات قليلة ، ترسل جميع الأجهزة واللجان التابعة بتقارير سنوية الى المجلس ، تتجمع في جدول أعماله ، على نحو يفوق قدرة الوفود على استيعاب الوثائق المصاحبة لها .

٢ - في الوقت الذي يعالج فيه المجلس هذه التقارير يستعرض مرة ثانية جميع القضايا التي نوقشت من قبل هذه الأجهزة واللجان .

٣ - تكاثر الأجهزة واللجان يلقي المزيد من الأعباء على ميزانية الأمم المتحدة ، وعلى عاتق الدول الأعضاء التي لا تقدر على اجراء الاستعدادات اللازمة للاجتماعات ، أو على ايفاد ممثلين لها في هذه الاجتماعات .

---

(١) انظر المبحث الرابع من الفصل الأول من هذا الباب ، حيث يرد عرض مفصل لهذه الأجهزة واللجان .

Walter R. Sharp, Ecosoc, Op. Cit. p. 25.

(٢)

(٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة ٢١ ، الملحق رقم ٢٤ ( ١ ) ، ص ٧٨ .  
{A/31/34}



٤ - وأخيرا ، وهو الأهم ، فإن في معالجة المجلس لكافة التقارير الواردة إليه ما يحول بينه وبين مناقشة القضايا الرئيسية ذات الأهمية (١) .

### ثانيا - بالنسبة لتكوين اللجان وطريقة عقد اجتماعاتها :

( أ ) باستثناء قلة من اللجان التابعة للمجلس ، تتكون جميع الأجهزة واللجان المساعدة من ممثلين للحكومات الأعضاء بالتشاور مع الأمين العام . وبموافقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي . وهؤلاء يلتزمون بمعلومات رسمية ترسل إليهم من حكوماتهم ، أو ان شئت فقل يعبرون عن مواقف وسياسات محددة لهم سلفا ، ومن المعلوم ان التحقق من حضورهم انما يتم عن طريق علامات أو « شارات » تحمل أسماء دولهم بدلا من أسمائهم كأفراد . هذا فضلا عن أن جميع الأجهزة واللجان تجتمع بطريقة علنية . بمعنى أن المسائل الاقتصادية والاجتماعية ، أو تلك التي تتصف أساسا بكونها مسائل تكنولوجية انما تناقش في ضوء التيارات والأحداث المالية السائدة وما يتبع ذلك من اتجاهات متقلبة لأعضاء الوفود في الاجتماعات واللجان . فبدلا من أن تقدم هذه اللجان النصص والمشورة بصدد الجوانب التكنولوجية للقضايا المعروضة عليها ، لا نراها تقدم بعد مناقشات عديدة غير هادفة ، سوى تقارير تعكس المواقف التوفيقية بصدد قضايا سياسية لا تمت بصلة للقضايا موضوع المناقشة (٢) .

وبعبارة أخرى ، يصبح من المؤكد والحال هذه ان لجان الخبرة لا يمكن أن تعمل بفعالية في ظل صراعات القوى ، ما لم يتوافر لها موظفون من ذوي الكفاءة والخبرة ، الذين لا يتقيدون بالمعلومات الرسمية المحددة الصادرة إليهم ، أو الذين يقدرون حقيقة على متابعة تنفيذ القرارات المتفق عليها .

( ب ) من الواضح أن تكوين اللجان الإقليمية يعكس في جزء منه المواجهة السوفيتية الأمريكية . فالولايات المتحدة عضو في اللجنة الاقتصادية لغرب أوروبا ، على الرغم من انها لا تقع جغرافيا في الاقليم ، ولا تمتلك داخله أية أراض مستقلة . ومن الملاحظ كذلك انها عضو في اللجنتين الاقتصاديتين لآسيا والشرق الأقصى ، ولأمريكا اللاتينية سعيا منها الى رعاية مصالحها التقليدية في هذه المناطق . وفي المقابل نجد الاتحاد السوفيتي رغم انه بحكم تكوينه القيادي السياسي والايديولوجي على الأقل ، دونة أوروبية أكثر منه آسيوية - عضوا في

---

David A. Kay, Op. Cit., p. 74 ; Walter R. Sharp, Op. Cit., p. 26, (١)  
Virally, l'Organisation Mondiale, Op. Cit., p. 92, U.N. Publications, Sales  
No. E. 76 II, A. 7, p. 17

A. Loveday; Op. Cit., p T30 ; Walter R. Sharp, Ecosoc, Op. Cit., p. 12, (٢)

اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى بهدف موازنة الوجود الأمريكى فى هذه اللجنة (١) .

( ج ) ان جميع اللجان والأجهزة التابعة - على غرار المجلس - لاتولى الاهتمام اللازم لمسألة « الرضا الجماعى » ، والترتيبات التى من شأنها خلق الوعى العام بالمشاكل الاقتصادية الهامة . والسماح لكل الدول بالمشاركة فى عملية صنع القرار . ومن ثم لا يأتى نظام صنع القرار داخلها بالنتائج المرغوبة .

ثالثا - بالنسبة للروابط القائمة بين المجلس وأجهزته المساعدة ، يلاحظ الآتى :

١ - وجود انفصال بين اللجان الاقتصادية واللجان الاجتماعية ، وهو ما يحد من دور المجلس فى القيام بتخصيص واسع ل موارد التنمية ، والنظر إليها كمعملية متكاملة الأبعاد .

٢ - ضعف الروابط القائمة بين أمانة المجلس وبين لجانه الفنية ، لدرجة ان هذه اللجان لا تلعب دورا يذكر فى تخطيط أعمال المجلس .

٣ - تتمتع اللجان الإقليمية فى علاقاتها بالمجلس ، من حيث الواقع ، بدرجة كبيرة من الحرية .

فالمجلس ينظر تقاريرها السنوية بصفة دورية ، يوافق على برامج عملها . وفيما عدا ذلك ، فانها تمارس حريتها فى التصرف . ولهذا قامت اللجان الإقليمية بتوسيع نطاق صلاحيتها المحددة من قبل المجلس ، سواء بالتعديل الرسمى أو عن طريق الممارسة والعمل الفعلى ، ليشمل الجوانب الاجتماعية للتنمية (٢) . ومن الأمثلة التى تؤكد كذلك توسع اللجان فى ممارستها لسلطاتها بعيدا عن المجلس ان الأمانة التنفيذيين لهذه اللجان كثيرا ما يمارسون سلطة الدعوة الى اجتماعات غير رسمية من وقت الى آخر فى مقار هذه اللجان ، للممثلين الإقليميين للوكالات المتخصصة ، ومختلف أجهزة وبرامج الأمم المتحدة يفرض تبادل المعلومات والتشاور حول المسائل ذات الاهتمام المشترك (٣) .

٤ - كذلك تنطوى العلاقة بين المجلس ولجنة التنسيق الإدارية على كثير من الصعوبات والعقبات التى تحول دون قيام المجلس بدوره فى التنسيق على نحو

---

Walter R. Sharp, Op. Cit., p. 18.

(١)

(٢) من المعلوم أنه توجد لجنة واحدة فقط من بين اللجان الإقليمية الخمسة تجمع فى اسمها بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية . وهى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ، والتى انشئت مؤخرا فى أوائل السبعينات .

Martin Hill, U.N. System, Op. Cit., p. 51

(٣)

فعال • فأعضاء المجلس يعتبرون هذه اللجنة لجنة تابعة للمجلس . فى حين أن أعضاء اللجنة يعتبرون أنفسهم مسئولين دستوريا أمام منظماتهم التى ينتمون إليها ، الأمر الذى لايجعل منهم بالقطع لجنة تابعة للمجلس •

من هنا فإن العلاقة بين المجلس ولجنة التنسيق الادارية تتسم بالشك والغموض • فكثيرا ما يشكو المجلس من اتجاه تقرير اللجنة الى اخفاء مسائل هامة ، كالحلاقات بين المنظمات • بينما يرى المجلس أنه يجب أن يكون على علم ودراية بمثل هذه المسائل والمعلومات ، الأمر الذى قد يؤدى الى تارجح العلاقة بين المجلس واللجنة بين الانسجام والتوتر . تبعا لطبيعة العلاقات بين الوكالات المتخصصة وأمانة الأمم المتحدة •

ومن المعلوم فى هذا الخصوص ان المجلس قد اتخذ قرارا فى سنة ١٩٦٧ يقضى بأن على كل أعضاء المجلس ولجنة البرامج والتنسيق أن يتلقوا اخطارا عن اجتماعات اللجنة الادارية للتنسيق ولجنتها التحضيرية ، والأجهزة المساعدة الأخرى التابعة لها ، مرفقا به جدول أعمال هذه الاجتماعات • ومع ذلك ، فإن هذا الاجراء لم يستطع أن يقضى على كل أوجه القصور فى هذه العلاقة ، مادامت اللجنة لاتستمد سلطتها ومركزها من المجلس بأكثر مما تستمدهما من مركز أعضائها فى أجهزتهم الخاصة (١) •

#### **رابعا - بالنسبة للتنسيق بين الأجهزة التابعة للمجلس وبين الأجهزة الأخرى داخل نظام الأمم المتحدة :**

من الملاحظ عدم وجود تنسيق فى هذا المجال ، الأمر الذى يؤثر بدوره على فعالية النظام ككل • ومن الأمثلة التى توضح ذلك :

( أ ) ان اللجنة الاستشارية لشئون الإدارة والميزانية التابعة للجمعية العامة تقوم بمناقشة تقديرات الميزانية العادية للأمم المتحدة فى الفترة ما بين شهرى مايو ويونيه من كل عام ، بينما الأجزاء المتعلقة بالميزانية وخاصة ببرامج الأجهزة واللجان التابعة للمجلس تظل حتى شهر يوليو حتى يحين موعد مناقشتها من قبل المجلس • ويترتب على ذلك ان جزءا هاما من ميزانية برامج الأمم المتحدة لايمكن التنبؤ به على الوجه الصحيح ، مما يضطر الأمين العام الى أن يقدم تقديرات منقحة لاحقة ، الأمر الذى يعنى أن تظل الحكومات حتى نهاية

---

(١) C. Wilfred Jenks, Co-ordination, A New Problem of International Organisation, Op. Cit., pp. 289-290; Walter R. Sharp, Ecosoc, Op. Cit., p. 148; Martin Hill, U.N. System, Op. Cit., pp. 80-81.

٢٠ العام غير قادرة على الحصول على صورة كاملة للميزانية والبرنامج العام التالي، أو تحديد مدى الاسهام المالى الذى سيطلبون بتقديمه (١) .

( ب ) تقوم اللجان الاقليمية بمناقشة المشاكل الاقليمية ، وتقديم المساعدة والنصح لدول كل اقليم على حدة فى مشاكل التنمية ، دون أن تقوم بإجراء أى ترتيبات مسبقة للتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية الذى يعالج مسائل التنمية فى كل دولة مباشرة من خلال الممثلين المقيمين بها ، أو مع المكاتب الاقليمية التى تقيمها الوكالات المتخصصة فى مختلف هذه الاقاليم (٢) .

( ج ) تعالج كل من لجنة البرنامج والتنسيق، واللجنة الادارية للتنسيق، المسائل المتعلقة بتنسيق نشاطات الوكالات المتخصصة ، دون أن يتم تنسيق كاف فيما بينهما ، لدرجة أن تقارير احدهما قد تعكس مقترحات قدمت للمجلس بالفعل من قبل الأخرى . وإذا كان المجلس قد ابتدع أسلوب الاجتماعات المشتركة فيما بينهما ، فقد تميزت هذه الاجتماعات فى الواقع بمناقشات عقيمة لانتهى عادة باتفاقات ذات أهمية يعتد بها (٣) .

وأخيرا ، نرى أنه فى ضوء هذه المثالب التى ينطوى عليها الهيكل التنظيمي المساعد للمجلس وان كنا نعترف فى ذات الوقت بأهمية وجود أجهزة مساعدة ، وبحقيق بعضها لكثير من الانجازات (٤) . فإنه ينبغي أن يصبح تنظيم هذا الهيكل المساعد موضع اهتمام ودراسة مختلف الجهود المعنية بتطوير المجلس . وذلك لارتباط هذه المشكلة بعدد من القضايا ذات الأهمية كالأسس التى يتم التنظيم وفقا لها ، وعملية التمثيل داخل المجلس ، فضلا عن ارتباطها بتعديل الميثاق ، وتأثير هذا التنظيم المستحدث على سلطة المجلس فى خلق أجهزة فرعية جديدة .

---

Walter R. Sharp, Ecosoc, Op. Cit., pp. 180-181.

Martin Hill, Op. Cit., pp. 26, 56.

Walter R. Sharp, Ecosoc, Op. Cit., p. 184; Martin Hill, Op. Cit., p. 69.

(١) مقال ذلك : فاللجنة الاحصائية تمكنت من اعداد وتقديم احصاءات من أنواع مختلفة خفلا عن نشر وثائق احصائية هامة . والاشراف على قسم الاحصاء فى الأمم المتحدة . قامت لجنة بدراسات دقيقة وعلمية حول السكان وأصدرت دراسات هامة فى هذا الصدد مثل الكتاب السنوى للسكان . كذلك قامت لجنة تخطيط التنمية وقدمت مقترحات وخطوطا عريضة لاعداد لعقد الأمم المتحدة الثانى للتنمية . كما عملت اللجنة الاستشارية لتطبيق العلم والتكنولوجيا على التنمية على ترقية وتوسيع نشاطات نظام الأمم المتحدة والوكالات المختصة بالنسبة لاعداد عقد الأمم المتحدة الثانى للتنمية .

انظر فى ذلك :

Document (E/1305) of March 1970; Mahdi Elmandjira, Op. Cit., pp. 145, 152-153; Evan Lard, Op. Cit., p. 56; Walter R. Sharp, Op. Cit., pp. 18-17; Wilfred Jenks, Co-ordination, A new Problem, Op. Cit., p. 286.

### المبحث الثالث

#### العلاقة بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة

واقع الأمر أن العلاقة القائمة بين الجمعية العامة وبين المجلس ، وفقا لأحكام الميثاق ، من شأنها أن تحول بين المجلس وبين القيام بدور فعال في تحقيق الوظائف المرسومة له . ولعل أسباب ذلك تعود إلى الآتي :

أولا : أن هذه العلاقة تجعل من المجلس ، حقيقة وواقعا ، مجرد جهاز فرعى تابع للجمعية العامة .

ثانيا : من الملاحظ أن هذه العلاقة تتسم إلى حد كبير بالفوضى والتكرار .

#### المطلب الأول

##### تبعية المجلس للجمعية العامة

يمكن القول بأن المجلس يتبع الجمعية العامة قانونيا وسياسيا . فالجمعية العامة هي التي تقوم بانتخاب أعضاء المجلس لمدة ثلاث سنوات . كما أن معظم عمل المجلس إنما ينبع مباشرة من توصيات الجمعية العامة بل إن معظم توصياته الهامة تحال إلى الجمعية العامة لمناقشتها وبحث وسائل اتخاذ إجراء

ما يصدها (١) . كذلك تبدو تبعية المجلس للجمعية العامة واضحة بالنسبة لجميع الوظائف التي يمارسها المجلس الاقتصادى والاجتماعى :

١ - فجميع ما يقوم به المجلس من دراسات ، وما يعيده من تقارير ، وما يصدره من توصيات بخصوص المسائل الداخلة فى نطاق اختصاصه . يحال الى الجمعية العامة - وهى التى تقرر فى النهاية اتخاذ اجراء ما يصدها .

٢ - للجمعية العامة وحدها اختصاص النظر فى مشروعات الاتفاقات الدولية التى يعدها المجلس حول المسائل الداخلة فى نطاق اختصاصه . وللجمعية سلطة ادخال ماتراه من تعديلات على هذه المشروعات ، وتقديم التوصيات بشأنها الى الدول الاعضاء ، أو الى المجلس نفسه ، أو الى أى فرع آخر من فروع الأمم المتحدة .

٣ - يلزم لنفاذ الاتفاقيات التى يضعها المجلس مع أى من الوكالات المتخصصة أن تعرض على الجمعية العامة ، وأن توافق عليها الجمعية العامة .

٤ - سلطة المجلس فى الدعوة الى عقد مؤتمرات دولية ، حول المسائل الداخلة فى نطاق اختصاصه ، مقيسة بوجوب مراعاة القواعد التى تضعها الجمعية العامة فى هذا الصدد .

٥ - ليس للمجلس من سلطات تتعدى حقه فى ابلاغ الجمعية العامة بملاحظاته على التقارير الواردة من الوكالات المتخصصة . فالجمعية العامة وحدها هى صاحبة السلطة فى اتخاذ ما يترامى لها اتخاذه من توصيات أو مقترحات فى شأن هذه التقارير .

٦ - ليس للمجلس الحق فى أن يقوم بأية وظائف أخرى لم تمهد بها اليه الجمعية العامة (٢) .

وهكذا ، تبدو علاقة التبعية القائمة بين المجلس وبين الجمعية العامة واضحة للعيان . بل أن خضوع المجلس لاشراف الجمعية العامة وتوجيهاتها يبدو أكثر وضوحا ، الى الحد الذى يجعل منه مجرد أداة فنية تنفيذية تمارن الجمعية العامة فى ميدان التعاون الدولى الاقتصادى والاجتماعى ، ان لم تحد فى النهاية من حريته فى التصرف ، وقدرته على اتخاذ أية توصيات أو انتهاج أية سياسات محددة من جانبه .

---

Robert E. Riggs, Op. Cit., p. 17.

(١)

Virally, l'Organisation Mondiale, Op. Cit., pp. 91-92.

(٢)

## المطلب الثاني

### غموض وتكرار العلاقة مع الجمعية العامة

علاوة على خضوع المجلس وتبعيته للجمعية العامة ، نرى الميثاق لا يحدد العلاقة بين الجهازين بصورة واضحة أو دقيقة . وانما اتسمت هذه العلاقة الى حد كبير بالغموض والتكرار . الأمر الذى أدى الى نوع من تنازع الاختصاص وتداخل الوظائف بين الجهازين فضلا عن الممارسات الارتجالية والتجاوزات التى لا تتوقف من جانب الجمعية العامة على دور ووظيفة المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، بالإضافة الى ما هو ملاحظ - نتيجة لذلك - من تداخل ملحوظ فى الوثائق وضياع الموارد . كذلك يدل العمل الدولى فى اطار المجلس وتحقيق وظائفه المرسومة له فى علاقته بالجمعية العامة ، على هذا الغموض والابتكار ، سواء فيما يتعلق بوظيفة المجلس فى التنسيق أو فى المناقشة والتداول حول المسائل الاقتصادية والاجتماعية . أو فيما يختص بدوره شبه التشريعى فى انشاء مشروعات الاتفاقيات والوكالات المتخصصة الجديدة .

### اولا فيما يتعلق بوظيفة المجلس كجهاز للتنسيق :

١ - تنص المادة ١٧ من الميثاق على اعطاء الجمعية العامة سلطة فحص ودراسة الميزانيات الادارية للوكالات المتخصصة ، وعمل توصيات لهذه الوكالات بناء على تلك الدراسة . واذا كان من المنطقي تبرير هذه السلطة فى ضوء ما تملكه الجمعية العامة من سلطة تخصيص الموارد داخل نظام الأمم المتحدة ، فان المادة تتجاهل أهمية استعراض الميزانية كوسيلة لتنسيق البرامج من قبل المجلس (١) .

٢ - تنص المادة ٥٨ من الميثاق على أن « المنظمة » سوف « تقدم توصيات

---

(١) يلاحظ انه فى مقترحات صبارتن أوكس تركزت سلطة دراسة الميزانيات الادارية للوكالات فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى . ولكنه بناء على تعديل تقدمت به بريطانيا فى سان فرانسيسكو . نقلت هذه السلطة الى الجمعية العامة .  
Ruth B. Russelle, A History of the U.N. Charter, Washington, 1958, p. 803.  
كما يلاحظ أن لجنة البرنامج والتنسيق التابعة للمجلس ادعت طبقا لاختصاصاتها الرسمية فى سنة ١٩٦٦ - أن لها الاختصاص فى معالجة مسائل الميزانية ، يدعو الارتباط بين وضع البرامج ووضع الميزانية مما يوجب المعالجة المشتركة .

بقصد تنسيق سياسات الوكالات المتخصصة ووجوه نشاطها • وهنا إذا كانت وظيفة المجلس قد قصرت - طبقا للميثاق - على تنسيق وجوه النشاط ، فإنه يمكننا القول - دون أن نجاوز في ذلك الصواب - بأن تعبير « المنظمة » يشمل من الناحية المؤسسية كلا من الجمعية العامة والمجلس ، حيث لا يوجد في الميثاق أى تحديد للتمييز بين السياسات ووجوه النشاط وبالفعل عاجلت كل من الجمعية العامة والمجلس سياسات ووجوه نشاط الوكالات المتخصصة بطريقة متواترة ومكررة (١) •

٣ - فى سنة ١٩٦٦ . قررت الجمعية العامة ضرورة القيام باستعراض عام لنشاط وبرامج الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية والمنظمات المرتبطة بها . وعيدت بهذه المهمة الى « لجنة موسعة للبرنامج والتنسيق » اقامتها لمدة ثلاث سنوات ، على أن تكون مسئولة أمام الجمعية العامة وأمام المجلس الاقتصادى والاجتماعى تحت سلطة الجمعية العامة •

وقد نظر المجلس الى اقامة مثل هذه اللجنة على أنه بمثابة تعبير عن عدم الثقة السائد بين الجمعية العامة والمجلس •

٤ - كشف العمل فى مجال العلم والتكنولوجيا عن ازدواجية فى العمل بين المجلس والجمعية العامة . وعدم وجود تمييز واضح بين مسئوليات هذين الجهازين فى التنسيق • فالمجلس الاقتصادى والاجتماعى اقام اللجنة الاستشارية لتطبيق العلم والتكنولوجيا فى سنة ١٩٦٥ ، من أجل مساعدته فى تنسيق البرامج العلمية لنظام الأمم المتحدة ذات الصلة المباشرة بالتنمية • أما الجمعية العامة فهي تملك أربع لجان خاصة بها لمعالجة العلم والتكنولوجيا ، بالإضافة الى أن الجمعية العامة أصدرت سنة ١٩٦٨ عدة قرارات وسعت وعدلت بموجبها المهام الأصلية التى حددتها المجلس للجنة الاستشارية لتطبيق العلم والتكنولوجيا (٢) •

٥ - فى مجال تخطيط التنمية تداخلت مسئوليات كل من الجمعية العامة والمجلس ، فوجود لجنة تخطيط التنمية التى أنشأها المجلس فى سنة ١٩٦٥ لم

---

Mahdi Elmandjra, Op. Cit., pp. 142-143.

(١)

Walter R. Sharp, U.N. Escoc, Op. Cit., pp. 4-5.

(٢) هذه اللجان هي : اللجنة الاستشارية العلمية فى سنة ١٩٥٤ ، واللجنة العلمية لآثار الاشعاع الذرى سنة ١٩٥٥ ولجنة الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجى سنة ١٩٥٩ ، ولجنة الاستخدامات السلمية لقاع البحار وأعماق المحيطات فيما وراء حدود الاختصاص الداخلى سنة ١٩٦٨ ، أما المهام الجديدة التى خصصتها اللجنة الاستشارية لتطبيق العلم والتكنولوجيا على التنمية فترتبط بالبيئة وباستخدام الحاسبات فى التنمية •

G.A.R. 2398, 2417, 2458 in 1969.



يمنع الجمعية العامة من انشاء لجنة تحضيرية لعقد الأمم المتحدة الانمائى الثانى .  
كذلك بادرت الجمعية العامة فى مناسبات عدة بتقديم مطالب مباشرة للجنة  
تخطيط التنمية للقيام بمهام محددة (١) .

٦ - وقفت الجمعية العامة وراء انشاء الكثير من البرامج والاجهزة الجديدة  
التي لم يلق معظمها اهتماما مسبقا من قبل المجلس الاقتصادى والاجتماعى .  
ومن الامثلة التي توضح ذلك حالة برنامج الغذاء العالمى الذي اُجيز وأقر فى  
سنة ١٩٦٦ ، نتيجة للعمل المشترك بين الجمعية العامة ومؤتمر منظمة الأغذية  
والزراعة (٢) .

٧ - من الناحية العملية ، لم تتردد الجمعية العامة من جانبها فى تقديم  
ما يرقى الى مرتبة أوامر الى المجلس والى لجانه فى اوقات معينة . كذلك خاطرت  
بتقديم توصيات برامج الى الوكالات المتخصصة كل على حدة بدون واسطة  
المجلس ، وهو ما بعث على النفور والاستياء من جانب الوكالات المتخصصة من  
ناحية ، وعلى عدم ثقة هذه الوكالات فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى من ناحية  
أخرى (٣) .

٨ - أجازت الجمعية العامة - تحت ضغط الدول النامية - انشاء اجهزة  
تابعة لها ، مستقلة عن المجلس . ومنحت هذه الأجهزة وظائف تنسيقية هامة  
وواسعة ، أثرت بالسلب على الدور التقليدى للمجلس الاقتصادى والاجتماعى فى  
تنسيق البرامج ووجوه النشاط الاقتصادية والاجتماعية داخل نظام  
الأمم المتحدة (٤) .

---

G.A.R. 29584 (XXIV) of 13 December 1969.

(١)

بخصوص دراسة مشاكل الدول الأقل نموا فى الدول النامية وقد أقامت اللجنة فى مسنة  
١٩٧٠ مجموعة عمل لمعالجة هذه القضية .

ويرى البعض أن قرار الجمعية العامة الخاص بإقامة لجنة تحضيرية لعقد الأمم المتحدة الثانى  
للتنمية ، لا يرجع بالضرورة الى نقص ثقة فى المجلس ، ولا فى اختصاص لجنة تخطيط التنمية .  
والها أمثلة التأثيرات السياسية للتنمية التي قررت من أجلها الجمعية العامة الاعتماد على آراء ممثلين  
حكوميين ، لا على مجرد النصيحة الفنية للخبراء .

Mahdi Elmandjra, Op. Cit., pp. 151-162.

Walter R. Sharp, U.N. Ecosoc., Op. Cit., p. 215.

(٢)

Ibid., pp. 210-211.

(٣)

(٤) أهم هذه الأجهزة مؤتمر الأمم للتجارة والتنمية ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية  
الصناعية ، والصندوق الخاص للتنمية الصناعية . وقد تناولنا تأثيرها على وظائف المجلس فى بحث  
مستقل « تغير الإطار الوظيفى للمجلس » .

## ثانياً وظيفة المجلس كمئبر للمناقشة والتداول :

وهنا يتضح مدى غموض العلاقة بين الجهازين فى عدة جوانب :

١ - تنص المادة ٦٠ من ميثاق الأمم المتحدة على أن مقاصد الهيئة الخاصة بالتعاون الدولى الاقتصادى والاجتماعى تقع مسئولية تحقيقها على عاتق الجمعية العامة ، كما تقع على عاتق المجلس الاقتصادى والاجتماعى تحت اشراف الجمعية العامة .

ويتضح من هذا النص أن المسائل الأكثر أهمية فى المجال الاقتصادى والاجتماعى تحال من المجلس الى الجمعية العامة لمعالجتها ، لاسيما اذا كان الأمر متعلقاً بمسئوليات الحكومات فى هذا الصدد . الا أن الممارسة العملية كشفت عن ازدواجية فى العمل بين الجهازين فى هذا المضمار ، حيث أصبح المجلس بمثابة مصدر لبنود جدول أعمال الجمعية العامة ، ولجنتيها الثانية والثالثة . كذلك جاءت المناقشة العامة حول الاقتصاد العالمى داخل لجنتى الجمعية العامة ، تكراراً لما يدور فى المجلس كمئبر للتداول والمناقشة حول الاقتصاد العالمى حتى أضحي المجلس فى النهاية مجرد لجنة تحضير للجمعية العامة ولجانها المعنية بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية ، وهو ما ترتب عليه تبيد للموارد ، وضياح للوقت ، وتضارب وتداخل فى موضوعات الوثائق (١) .

٢ - تنص المادة ٦٢ من ميثاق الأمم المتحدة على أن يقوم المجلس بدراسات، واعداد تقارير وعمل توصيات بخصوص المسائل الداخلة فى نطاق اختصاصاته . على أن هذه السلطات كلها هى أيضاً من حق الجمعية العامة بمقتضى نص المادة ١٣ من الميثاق .

٣ - تنص المادة ٥٦ من الميثاق على أن يتمتع جميع الأعضاء بتحقيق مستويات أعلى من المعيشة ، والعمالة الكاملة فى ظروف التقدم والتنمية الاقتصادية

---

Walter R. Sharp, U.N. Ecosoc, Op. Cit., pp. 207-209.

(١) انظر :

حيث يورد احصائية لعدد من الدورات التى توضح نسبة بنود جدول أعمال لجنتى الجمعية العامة والتى سبق مناقشتها فى المجلس ، وكذلك يورد تحليلاً لعمل الجمعية العامة بصدد بنود جدول أعمال المجلس فى عشر دورات للجمعية العامة ( ٥٧ - ١٩٦٦ ) ، باستثناء الدورة ١٨ لعدم اجراء تصويت فيها .

وقد اثير تنازع فى الاختصاص بين الجمعية العامة والمجلس بمقتضى المادة ٦٠ . واتخذت الجمعية العامة قراراً فى هذا الصدد مؤداه ترك الحرية الكاملة للمجلس فى الاضطلاع بالمهام المسندة اليه . ومع ذلك فإن دور المجلس من منظور علاقته بالجمعية العامة ليس محدد المعالم .

انظر د. محمد السعيد الدقاى ، الأمم المتحدة والنظم الاقليمية ، منشأة المعارف بالإسكندرية ، ص ١٥٥ .

والاجتماعية ، • على أن تحقيق الأهداف الواردة في هذا النص تقع في نطاق اختصاص كل من الجمعية العامة والمجلس •

وبناء على ذلك فقد عمل كل منهما كمتمبر للمناقشة والتداول وصنع القرار بصدد القضايا الاقتصادية والاجتماعية •

٤ - يرتبط بافتتاحات الجمعية العامة على وظيفة المجلس في التداول والمناقشة انشاء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية • فقد منح هذا الجهاز أيضا بالاضافة الى وظائفه التنسيقية الواسعة - وظيفة التداول والمفاوضة حول القضايا الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية المتعلقة بالتنمية ، وباقامة نظام اقتصادى دولى جديد • وأضحى جدول أعمال دورات هذا المؤتمر يضم بين جناحيه كافة المشاكل الكبرى فى مجال التعاون الدولى من أجل التنمية ، والقضايا الرئيسية ذات الصلة بالحوار بين الشمال والجنوب ، فضلا عن الموضوعات الأساسية الخاصة بالنظام الاقتصادى الدولى الجديد (١) •

### ثالثا - دور المجلس شبه التشريعى :

يمكن القول بأن الميثاق يخول المجلس الاقتصادى والاجتماعى القيام بدور شبه تشريعى • على أن الجمعية العامة تأتي بعد ذلك لتتخذ من هذا الدور :

١ - فللمجلس حق القيام بمفاوضات من أجل وانشاء وكالات متخصصة سجدية ذات مسئوليات واسعة فى المجال الاقتصادى والاجتماعى ( المادة ٥٩ ) • ومن المعلوم أن المجلس قد قاد عملا المفاوضات الحكومية التمهيدية فى هذا الشأن ، فى حين اكتفت الجمعية العامة بإعطاء موافقتها الرسمية للترتيبات التى تمت فى هذا الصدد •

٢ - كذلك للمجلس أن يعقد مؤتمرات دولية حكومية أو غير حكومية لمعالجة أية مسألة تقع فى نطاق اختصاصاته ( المادة ٦٢ ) ، على أن الجمعية العامة تفرض على هذه السلطة قيودا تتمثل فى تحديد قواعد عقد مثل هذه المؤتمرات وفى تخصيص الأرضة اللازمة •

٣ - للمجلس أن يضع مشروعات اتفاقات تعرض على الجمعية العامة فى صدد المسائل التى تنخل فى دائرة اختصاصه • وبغض النظر عن أن الجمعية العامة هى التى تملك سلطة الموافقة الرسمية على هذه الاتفاقات ، فإن الجمعية العامة من الناحية المالية تشاطر المجلس هذا الدور ، ان لم تفتت عليه بالنسبة لكثير من المسائل •

قفي مجال حقوق الانسان . بدءا من الاعلان العالمى لحقوق الانسان فى سنة ١٩٤٨ نجد أن معظم التصريحات والاعلانات المتعلقة بحقوق الانسان . قد اتخذت بناء على مقترحات من قبل لجنة حقوق الانسان ، واعتمدت فى شكل قرارات من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة (١) .

ولعلنا يتضح من العرض السابق ، كيف أن العلاقة بين الجمعية العامة وبين المجلس الاقتصادى والاجتماعى بما تتضمنه من تبعية هذا الأخير للجمعية العامة ، وبما تنسم به من غموض وتكرار ، تعد من أهم الأسباب التى أدت الى عدم فعالية أداء المجلس الاقتصادى والاجتماعى . هذا فضلا عن أن الممارسات المختلفة حول وظائف واداء المجلس قد أظهرت أن هذه العلاقة أصبحت على حد قول الأمين العام - غير مثمرة وليست على نحو ما ينبغي أن تكون (٢) .

وهكذا يمكن القول بأن تطوير المجلس من حيث وظائفه ومكانته ، والعضوية فيه ، واضطلاحه بدور أساسى فى اقامة النظام الاقتصادى الدولى الجديد ، قد أصبح يستدعى وضع العلاقة بينه وبين الجمعية العامة على أساس رشيد بما يضمن تميز سلطاته ومكانته داخل نظام الأمم المتحدة .

---

Charles Chaumont, L'O.N.U., Op. Cit., pp. 107-11

(١)

Martin Hill, U.N. System, Op. Cit., p. 107.

(٢)

## المبحث الرابع

### تغير الاطار الوظيفي للمجلس

ترتب على تمتع الدول الأقل نمواً بالأغلبية العددية داخل المنظمة الدولية، ان مارست هذه الدول ضغوطاً بهدف إعادة توجيه عمل أجهزة الأمم المتحدة ، وخلق أجهزة جديدة تعكس اهتمامات ومصالح دول العالم الثالث . وكان من نتيجة ذلك أن أنشأت الجمعية العامة ، رغم مقاومة الدول المتقدمة ، أجهزة جديدة فى مجالات التجارة والتنمية (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية سنة ١٩٦٤)، والتنمية الصناعية ( منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية سنة ١٩٦٥ ) ، والمساعدة المالية للتنمية ( الصندوق الخاص للتنمية سنة ١٩٦٦ ) .

وجميع هذه الأجهزة تتميز بأنها أجهزة مستقلة ذاتياً ، لا تتبع المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، وإنما تكتفى بإرسال تقاريرها عن طريقه الى الجمعية العامة . ولكن أحياناً ما ترتب على إنشاء هذه الأجهزة المستقلة ، تعارض وظائفها مع وظائف المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، فيما يتعلق بتنسيق نشاطات الأمم المتحدة فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية . ولاشك أن فى ذلك ما يؤدى الى تضائل دور المجلس فى هذا المجال .

## المطلب الأول

### مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ( الأونكتاد ) (١)

فى سنة ١٩٦١ ، استطاعت الدول النامية بأغليبيتها العديدة استصدار قرار من الجمعية العامة يطلب من المجلس الاقتصادى والاجتماعى « دراسة عقد مؤتمر دولى للتجارة والتنمية » (٢) . ونتيجة لكثرة الردود الايجابية ، عقد المؤتمر الأول للتجارة والتنمية فى جنيف فى الفترة من مارس الى يونيه سنة ١٩٦٤ .

وقد تميز هذا المؤتمر بسمات أساسية ، أهمها :

- ١ - انه أكد العلاقة الوثيقة بين التجارة والتنمية ، كما أكد النظر الى مسألة المساعدة الدولية فى ضوء ما يترتب عليها من تحولات كيفية فى النظام الاقتصادى الدولى ، لا مجرد أن تكون مسألة آلية ممكنة .
- ٢ - ضم المؤتمر عددا كبيرا من الدول ، وفيه كونت الدول النامية « كتلة تصويتية » عرفت بمجموعة ال ٧٧ . كما رسمت فى المؤتمر الخطوط المميزة بين الشمال والجنوب . واستطاعت الدول النامية استصدار توصية من المؤتمر تطالب بانشاء مؤسسة دائمة جديدة تحقق مصالحهم المباشرة فى التنمية على نحو أكثر فعالية من الهيكل القائم ، ممثلا فى « الجات » والمجلس الاقتصادى والاجتماعى والوكالات المتخصصة .

وقد نشأ الأونكتاد - كما وافقت عليه الجمعية العامة فى سنة ١٩٦٥ - جهازا تابعا للجمعية العامة . ومن ثم لا يعتبر وكالة متخصصة على النمط

---

(١) جرى العرف تيسيرا للمحدثين عن هذه المنظمة على استخدام النطق العربى لمجموعة الأحرف الأولى للكلمات التى تكون اسمها باللغة الانجليزية UNCTAD قياسا على استخدام لفظ « الأوبك » للدلالة على منظمة البلدان المصدرة للبترول .

(٢) الواقع أن مسألة التجارة قد حظيت بالاهتمام منذ الأيام الأولى للأمم المتحدة وفى فبراير سنة ١٩٤٦ عقد المجلس مؤتمرا دوليا صاغ « ميثاق هافانا » من أجل انشاء منظمة عالمية للتجارة . ووقع الميثاق من قبل ٥٢ دولة فى مارس سنة ١٩٤٨ ، ولكنه لم ينفذ . الا أنه فى نفس العام وضعت موضع التنفيذ الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ( الجات ) والتى أبرمت أصلا بين ٢١ دولة فى شكل مساهمة جماعية .

المعروف للوكالات المتخصصة ، ولا برنامجا خاصا يتكون عن طريق المجلس الاقتصادى والاجتماعى ويكون مسئولاً أمامه ، كبرنامج الأمم المتحدة للتنمية (١) .

**مواقف الدول الأعضاء من انشاء الأونكتاد :** لقد جاءت مواقف الدول من انشاء الأونكتاد توضح نظرتها الى المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، وقدرته على تحقيق الوظائف المنوطة به .

**أولا :** فالدول النامية - بأكثريتها العديدة - هي التى وقفت وراء انشاء الأونكتاد ، وذلك لعدة أسباب أهمها :

( أ ) رأت الدول النامية فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى جهازا محافظا ، غير قادر على أن يعكس التوازن السياسى التغير فى الأمم المتحدة . أو المناهج الجديدة للعدالة والتعاون الاقتصادى التى ظهرت فى بلاد العالم الثالث (٢) .

( ب ) أرادت الدول النامية أن تجعل من الأونكتاد منبرا عالميا جديدا يمكنهم من خلاله التعريف بمطالبهم الخاصة ، والحصول على وسائل لتنسيق سياساتهم ونشاطاتهم فى مجال التنمية ، والضغط على الدول المتقدمة لتقديم المساعدات اللازمة لتحقيق التنمية (٣) .

( ج ) رأت الدول النامية أن سيطرتها على « الأونكتاد » ، وعلى أمانته التى تتمتع بمركز فائق بالنظر الى ميزانيتها ، تضمن لها أداة هامة تمكنها من إقامة نظام اقتصادى دولى جديد أكثر عدلا وانصافا (٤) .

**ثانيا :** أما الدول المتقدمة وخاصة الدول الصناعية فى غرب أوروبا ، فهى ترى أن الجهاز الرئيسى لتنسيق نشاطات الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية،

---

(١) يحكم الدراسة ، لا يتسع المجال لتفاصيل عن التطورات الهامة التى أدت الى انشاء الأونكتاد ووظائفه ، والآثار التى تركت عليه . للتفصيل فى ذلك انظر :  
Walter R. Sharp, Op. Cit., pp. 220-228; Leland M. Goodrich, The U.N. In A Changing World, Op. Cit., pp. 211-212; G. Fisher, L'unctad et Sa Place Dans Le système des N.U., A.F.D.I. 12 (1966); Geoffrey Goodwin, The U.N. Conference on Trade and Development Beginning of A New Era, The Year Book of World Affairs, London, 1966; Gardner, UNCTAD Preager, New York, 1968.

ويرى جاردنر أن المؤتمر كان حدثا دبلوماسيا يمثل نقطة تحول فى تطور التنظيم الدولى ، حيث كان أكبر مؤتمر عقد على المستوى الدولى ، وشي ٢٠٠٠ مندوبا لـ ١١٩ دولة . وفيه رسمت الخطوط بين الشمال والجنوب بدلا من التقسيم الى شرق وغرب .

Martin Hill, U.N. System, Op. Cit., p. 29.

Walter R. Sharp, Ecosoc, Op. Cit., pp. 226-227.

David A. Kay Op. Cit., pp. 74-75.

(٢)

(٣)

(٤)

هو المجلس الاقتصادى والاجتماعى . ومن ثم فقد أنشئ « الأونكتاد » رغما عنها . ولهذا ترى فيه مخالفة لنصوص الميثاق . وإنكارا لسلطات التنسيق التى يخلعها الميثاق على المجلس الاقتصادى والاجتماعى ( ١ ) .

### العلاقة بين المجلس الاقتصادى والاجتماعى والأونكتاد :

ترتبت على نشأة الأونكتاد مناقشات متعددة وطويلة داخل دوائر المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، حول العلاقات فيما بين المجلس والأونكتاد . وقد وضح من تلك المناقشات :

( أ ) أن الدول النامية تعتبر الأونكتاد أدواتها المختارة ، وأنهم يرتبطون به أكثر من أى جهاز آخر داخل نطاق الأمم المتحدة .

( ب ) جاء موقف الكتلة السوفيتية متفقا الى حد كبير مع موقف الدول النامية ، حيث اقترح المندوب السوفيتى تحويل جميع قضايا التجارة الدولية ذات التأثير على مسائل التنمية من المجلس الاقتصادى والاجتماعى الى الأونكتاد وأن يعطى الجهاز الجديد أكبر درجة ممكنة من الاستقلالية .

( ج ) رأت بعض الدول ، كنيبال ، أن العلاقات بين المجلس والأونكتاد يجب أن تنسق لكى يكون الجهازان مكملين لبعضهما البعض على نحو متبادل فى مجال التجارة والتنمية .

( د ) دافعت الدول الصناعية الغربية عن ضرورة الإبقاء على دور المجلس كجهاز رئيسى للتنسيق طبقا للميثاق .

وطبقا لقرار الجمعية العامة رقم ١٩٩٥ ( الدورة ١٩ ) فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٦٤ جاء الأونكتاد :

١ - جهازا تابعا للجمعية العامة، وليس وكالة متخصصة على النحو المعروف أو برنامجا خاصا يتكون عن طريق المجلس ويسأل أمامه ، كما فى حالة برنامج الأمم المتحدة للتنمية .

٢ - يختص الأونكتاد باستعراض وتسهيل وتنسيق نشاطات المؤسسات الأخرى داخل نطاق الأمم المتحدة فى مجال التجارة الدولية ، وما يرتبط بها من مشاكل التنمية الاقتصادية ، والتعاون فى هذا الخصوص مع الجمعية العامة



والمجلس الاقتصادى الاجتماعى بما يتفق وأداء وظائفهم ومسئولياتهم طبقاً للميثاق .

٢ - يرسل جهاز المؤتمر بتقاريره الى الجمعية العامة من خلال المجلس الاقتصادى والاجتماعى .

ومن هنا رأت الدول الصناعية الغربية أن مؤدى ذلك أن يختص المجلس بالاشرف على الجهاز وعلى المؤتمر ، عن طريق المقترحات والتوصيات التى يبدئها بخصوص التقارير . بينما رأت الدول النامية أن المجلس - يجب أن يعمل فقط « كمكتب يرید » . ويقوم بنقل تقارير الجهاز الى الجمعية العامة دون عمل أية توصيات بخصوص محتواها .

**تأثير الأونكتاد على وظائف المجلس :** ترتب على انشاء الأونكتاد ادخال عناصر جديدة على وظائف المجلس ، سواء كمئبر عالمى للسياسة الاقتصادية ، أو كمختص بتنسيق النشاطات والبرامج .

١ - **ففيما يتعلق بصنع السياسة الاقتصادية :** علق الأمين العام للأونكتاد على امكانيات وطاقات الأونكتاد فيما يتعلق بصياغة السياسة الاقتصادية الدولية ، بأنه منذ انشاء الأونكتاد وهو فى قلب المناقشات الدولية الخاصة بالتنمية . ويضم جدول أعماله دائماً كافة المشاكل الكبرى فى مجال التعاون الدولى من أجل التنمية ، والقضايا الرئيسية ذات الصلة بالحوار بين الشمال والجنوب ، والموضوعات الأساسية الخاصة بالنظام الاقتصادى الدولى الجديد . ويركز الأونكتاد دائماً فى تقاريره على أهمية وظيفته تلك فى التداول والتفاوض (١) .

وإذا كان الجانب التنظيمى لعملية التداول والتفاوض يعتبر جزءاً أساسياً فى الاستراتيجية التى تنتهج لتحقيق التقسم ، وإعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية فى ميدان التنمية ، فإن التساؤل يدور حول مدى اختصاص كل من المجلس والأونكتاد بمهمة التداول والتفاوض فى إقامة النظام الاقتصادى الدولى الجديد .

٢ - **فيما يتعلق بالتنسيق :** طبقاً لقرار الجمعية العامة رقم ١٩٩٥ سنة ١٩٦٤ ، فإن مسئوليات الأونكتاد بخصوص التنسيق تتسع لتشمل - عدا التجارة الدولية - المشاكل المرتبطة بالتنمية الاقتصادية . وهذا يعنى أن مهمة الأونكتاد تغطى معظم نشاطات التعاون الفنى المنفذ من قبل أجهزة ووكالات الأمم المتحدة ، وذلك على أساس الادعاء بأن التجارة وتمويل التنمية والنظام

---

Walter R. Sharp, *Ecosoc. Op. Cit.*, p. 222 ; U.N. Document (١)  
(TD/211/Rev. 1), pp. 1, 33-34.

«النقدى الدولى ، هى مجالات مترابطة ، يجدر أن تعالج سويا مع بعضها البعض وعلى المستوى العملى . أبرمت أمانة الأونكتاد العديد من ترتيبات التعاون مع أجهزة كثيرة ، كمنظمة الأغذية والزراعة ، وصندوق النقد الدولى . كما توجد علاقات وثيقة مع الأونكتاد واللجان الإقليمية حيث يوجد فى كل من هذه اللجان قسم للتجارة يقيم معه الأونكتاد عددا من الاتصالات (١) .

وإذا كان تقرير جهاز المؤتمر يقدم الى الجمعية العامة عن طريق المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، فإن الاجراء العادى الذى يتخذه المجلس فى هذا الصدد يتمثل فى عدم الدخول فى تفاصيل وجوهر محتويات التقرير ، والاكتفاء بمناقشة مختصرة ، واعتماد قرار يمر بمقتضاه التقرير الى الجمعية العامة ، وهو ما يؤكد سيطرة موقف الدول النامية من حيث عدم أحقية المجلس لعمل أية توصيات بخصوص محتويات التقرير المرسل اليه من جهاز المؤتمر .

ان ما ترتب على انشاء الأونكتاد ، من تضاؤل فى الدور الذى يقوم به المجلس خاصا بتنسيق نشاطات التنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل نطاق نظام الأمم المتحدة ، قد أصبح يستلزم أن تكون العلاقة بين الجهازين «وضع اهتمام الجهود المعنية بتطوير المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، لاسيما وأن اقامة نظام اقتصادى دولى جديد قد أصبح يتطلب جهازا فعالا للتداول والمفاوضات . فضلا عن أن مواقف الدول تتباين بصدد الجهاز الذى يمكن أن توليه هذه المهمة (٢) .

## المطلب الثانى

### منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ( اليونيدو )

نظرا لتوزع نشاط الأمم المتحدة الخاص بالجوانب الصناعية للتنمية ، ونظرا لحدودية الموارد المخصصة لهذه النشاطات بما لايمكنها من احداث التأثير المطلوب ، فقد وافقت الجمعية العامة تحت ضغط الدول النامية ، على أن تقيم

Walter R. Sharp, *Ecosoc*, Op. Cit., pp. 221-222; Mahdi ; Elmandjra, (١)  
Op. Cit., p. 55.

Martin Hill, U.N. System, Op. Cit., p. 96; Ronald I. Meltzer, op. cit., (٢)  
p. 999.

Martin Hill, U.N. System, Op. Cit., p. 999.

في إطار الأمم المتحدة منظمة للتنمية الصناعية (١) - ويتمثل الهدف من انشاء المنظمة في الاسراع بتحقيق التنمية الصناعية في الدول النامية عن طريق تزويدها بمدى واسع من الخدمات والمساعدة الفنية التي تساعد على تنمية المشروعات الصناعية ، وتشجيع الدول المتقدمة على تقديم المساعدة المالية المطلوبة وغيرها .

وبغض النظر عن كيفية انشاء هذه المنظمة ، فان مركزها التنظيمي لا يختلف في جوهره عن مركز الأونكتاد ؟ فقد أنشئت كجهاز تابع للجمعية العامة . وان كانت تعمل كمنظمة مستقلة في إطار الأمم المتحدة . لها عضويتها الخاصة التي تتكون من أعضاء الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة . . وللمنظمة جهاز رئيسي لصنع السياسة ( جهاز التنمية الصناعية ) يجتمع مرتين في العام . وينتخب من قبل الجمعية العامة . ويرأس المنظمة مدير تنفيذي يعينه الأمين العام وتقرره الجمعية العامة (٢) . وتوجد لليونيدو علاقات وثيقة مع اللجان الاقتصادية الاقليمية ، والوكالات المتخصصة ، والمنظمات الدولية غير الحكومية (٣) .

ويلاحظ في انشاء المنظمة مدى الدور المسيطر للجمعية العامة . بينما لم يرق المجلس بدور في هذا الصدد ، على عكس علاقته بالبرامج الخاصة الأخرى . مثل برنامج الأمم المتحدة للتنمية (٤) .

**علاقة اليونيدو بالمجلس :** ترتب على انشاء اليونيدو حدوث نوع من تنازع

(١) والواقع أن الحاجة الى منظمة

G. A. Res. 2162 (XXI) of 17 November 1966.

دوية في مجال التنمية الصناعية لم يعلن عنها إلا ابتداء من سنة ١٩٦٠ ، عندما قرر المجلس أن يقيم لجنة دائمة للتنمية الصناعية . كما أن برامج الأمم المتحدة وقلة من الوكالات المتخصصة القائمة مثل العمل ، الأغذية والزراعة واليونسكو كانت تمنى بطريقة ثانوية جزئية بالمشاكل في مجال التنمية الصناعية . ولكن لم يوجد جهاز مركزي في إطار نظام الأمم المتحدة يخص بمعالجة هذا المجال . في سنة ١٩٦١ طلبت الجمعية من المجلس دراسة امكانية اقامة وكالة متخصصة في مجال التنمية الصناعية .

Mahdi Elmandjra, Op. Cit., p. 56.

(٢) لزيد من التفصيل حول نشأة المنظمة ، وظائفها ونشاطها انظر :

Writer R. Sharp, U.N. Ecosoc, Op. Cit., pp. 230-233;

Mahdi Elmandjra, Op. Cit., pp. 56-58.

(٣) للقرتان ٣٠ ، ٣٣ من القرار المنشئ للمنظمة . وقد أبرمت المنظمة ترميمات تعاون ثنائية مع منظمة الأغذية والزراعة واليونسكو ، بالإضافة الى اللجان الاقتصادية الإقليمية . واتامت بالاتفاق مع منظمة العمل الدولية لجنة مشتركة لتطوير البرامج المشتركة .

(٤) بالإضافة الى ذلك فقد أعطت الجمعية العامة لليونيدو مسؤولية خاصة عن برامج المرن:

ibid., p. 57.

الفنية التابعة للأمم المتحدة في مجال التنمية الصناعية

الاختصاص بينهما وبين المجلس في مجال التنسيق • بل ان القرار المنشئ للمنظمة يتضمن نوعا من التناقض في هذا الصدد •

فطبقا للمادة ٢٧ من القرار ، تقوم المنظمة بدور رئيسى فى مجال التنمية الصناعية ، وتكون مسئولة عن استعراض وتطوير كل أنشطة نظام الأمم المتحدة فى هذا المجال • بينما نص فى الفقرة التالية على أن جهاز التنمية الصناعية سوف يعمل بما يتفق ومسئوليات المجلس طبقا للميثاق ، ولاسيما تلك المسئوليات المتعلقة بالتنسيق ، وبما يتفق واتفاقات العلاقة مع الوكالات المتخصصة • وجرى نقاش حاد داخل المجلس بين الدول المتقدمة والدول الأقل نموا حول من يختص بالتنسيق ، فدافعت الدول الغربية المتقدمة عن المجلس كمنسق عام وشامل ، بينما أصرت الدول النامية على أن يكون لليونيدو الدور الرئيسى فى تنسيق التنمية الصناعية (١) •

والواقع أن الرأى الأخير هو الذى ساد متمثلا فى أن تقتصر العلاقة بين المجلس واليونيدو على أن يرسل جهاز اليونيدو بتقريره كل عام الى الجمعية العامة ، عن طريق المجلس الاقتصادى والاجتماعى •

وهنا يثور تساؤل ينبغي أخذه فى الاعتبار لدى تطوير المجلس مؤداه : أى جهاز يختص بوظيفة التنسيق على مستوى التخطيط والتنفيذ فى الأمد الطويل فى مجال التنمية الصناعية المتراعى الأطراف ؟ هل جهاز التنمية الصناعية التابع لليونيدو ، أم الجمعية العامة أم المجلس الاقتصادى والاجتماعى؟ أم أنه يجب أن يكون ثمة ترتيب معين يتضمن جهازين أو أكثر من هذه الأجهزة؟

### المطلب الثالث

#### صندوق الأمم المتحدة الراسمالى للتنمية

نتج عن الضغط الذى مارسه الدول النامية فى الجمعية العامة من أجل تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية ، أن تأسس صندوق الأمم المتحدة

الراسمالى للتنمية فى سنة ١٩٦٦ (١) ، كطريقة للحصول على مساعدة مالية وفق شروط أكثر تحرراً مما ستكون الدول المتقدمة على استعداد لتقديره . ولم يتم المجلس بأى دور فى انشاء هذا الصندوق ، وانما قامت الجمعية العامة بالدور الرئيسى فى هذا الصدد . وأنشئ الصندوق جهازاً تابعاً للجمعية ، وإن كان يعمل كمنظمة مستقلة فى إطار نظام الأمم المتحدة . ويسيطر على سياسات وعمليات الصندوق جهاز تنفيذى مكون من ٢٤ عضواً ينتخبون على أساس التمثيل المتساوى بين الدول المتقدمة اقتصادياً والدول النامية ، وإن كان لم يحدد فى قرار الانشاء توزيع المقاعد من الناحية العددية (٢) .

والصندوق علاقات عمل وثيقة مع اللجان الاقتصادية الإقليمية، والأونكتاد واليونيدو والوكالات المتخصصة . ويقوم الصندوق على الاسهامات التطوعية . ومن ثم فإن نجاحه رهين بمدى استعداد الدول المتقدمة لجعل الأرصدة متاحة لديه (٣) .

### العلاقة بين المجلس الاقتصادى والإجتماعى والصندوق :

بالإضافة الى أن المجلس لم يتم بأى دور هام فى انشاء الصندوق ، فقد ترتبت على قيام هذا الصندوق المزيد من الصعوبات بالنسبة لوظيفة المجلس فى التنسيق .

فالقرار المنشئ للصندوق ينص على أنه يجب أن يعمل بما يتفق ومسئوليات المجلس بمقتضى الميثاق ، ولا سيما تلك المسئوليات المتعلقة بالتنسيق . بينما ينص ذات القرار على أن الصندوق قد أنشئ كجهاز تابع للجمعية العامة .

---

GA Res. 2186 (XXI) of 13 December, 1966.

(١)

وكانت الجمعية العامة قد وافقت من حيث المبدأ على إقامة هذا الصندوق فى ١٩٦٠ .

GA. Res. 2186, Op. Cit., article VIII Para. 6.

(٢)

(٣) لاحظت الجمعية العامة فى ١٩٦٧ أن نفس الموارد المالية لم يمكن الصندوق من القيام بالوظائف الموهوبة اليه فى قرار انشاءه ، وطالبت بأن تؤدى وظائف المدير الإدارى للصندوق من قبل مدير برنامج الأمم المتحدة للتنمية . أما وظائف الجهاز التنفيذى للصندوق فيؤدىها مجلس محافظى البرنامج . (GA. Res. 2321 XXII) تم جدت هذا الترتيب فى ٦٨ ، ١٩٦٩ (GA. Res. 2186) وفى ١٩٦٩ قرر مجلس محافظى برنامج الأمم المتحدة للتنمية أن يعمل GA Res. 2525 XXIV

الصندوق بصفة مؤقتة على أساس الموارد المتاحة لديه . وحتى يوتير ١٩٧٢ بلغ مجموع الالتزامات للصندوق أقل من ٦ مليون دولار ، دفع أقل من نصفهم ، ومعظم ما دفع كان بعملة غير قابلة للتحويل .

Leland M. Goodrich, The U.N. In a Changing World, Op. Cit., p. 211.

ويرسل الجهاز التنفيذي للصندوق الى الجمعية العامة بتقرير سنوى عن طريق المجلس الاقتصادى والاجتماعى . ويزيد على ذلك ان القرار ينص على ان الجمعية العامة ، دونما ذكر للمجلس ، سوف تستعرض السياسات العامة للصندوق ، والتقديم المحرز من جانبه ، وتعمل أية توصيات قد تراها ملائمة فى هذا الصدد (١) .

وغنى عن البيان ان فى كل ذلك ما يؤدى الى اضعاف دور المجلس فى التنسيق ، وفى الاشراف على الصناديق والبرامج التى تعمل فى مجال تمويل مشروعات التنمية .

## المبحث الخامس

### الأسباب المتعلقة بوظيفة التنسيق

من خلال تساؤل انجازات المجلس فيما يتعلق بوظيفة التنسيق . بات واضحا ان هذه الانجازات لم تأت على النحو المرجو . حتى ان جزءا كبيرا من الانتقادات الموجهة الى دور المجلس . قد جاءت مرتبطة بصفة أساسية بوظيفته فى تنسيق النشاط الاقتصادى والاجتماعى داخل نظام الأمم المتحدة .

ولقد تعددت الأسباب التى أدت الى فشل المجلس فى القيام بدوره فى التنسيق ويمكن حصرها بصفة عامة فى الآتى :

- ١ - ضعف سلطة المجلس فى التنسيق .
- ٢ - طريقة المجلس فى استعراض تقارير الوكالات .
- ٣ - مقاومة الوكالات المتخصصة .
- ٤ - تعدد الأجهزة المسئولة عن التنسيق .
- ٥ - صعوبات التنسيق على المستوى القومى .
- ٦ - ازدواجية دور المجلس فى التنسيق .

أولا - ضعف سلطات المجلس فى التنسيق :

طبقا للميثاق (١) ، وللاتفاقات المبرمة بين الأمم المتحدة والوكالات

---

(١) المادة ٢/٦٢ من الميثاق .

المتخصصة (١) . يمارس المجلس الاقتصادى والاجتماعى وظيفته فى تنسيق برامج ونشاطات الوكالات المتخصصة عن طريق التشاور والتوجيه والتوصيات . وهو ما يعنى أن المجلس لا يملك أية سلطة قهر أو اكراه تمكنه من فرض أية عقوبات لالزام أية وكالة متخصصة بالخضوع لتوجيهاته وبالمثل طبقا لتوصياته (٢) . ويتضح قصور سلطات المجلس فى التنسيق فى جوانب عديدة :

( ا ) لا يمارس المجلس سلطة تخوله أن يفرض على الوكالات التزامات معينة فى ممارسة علاقاتها الخارجية كإبرام اتفاقات بينها وبين منظمات حكومية أو غير حكومية . أو بين بعضها البعض . وإذا كانت الوكالات المتخصصة تلتزم بإخطار المجلس بمدى وطبيعة هذه الاتفاقات . فإن ذلك يتم فى مرحلة وسط بين اعداد الاتفاق ونفاذه حتى يكون المجلس على بينة من طبيعته وأبعاده . وهذا يعنى أن سلطة الوكالات فى إبرام الاتفاقات الدولية لا تتوقف على إذن من المجلس الاقتصادى والاجتماعى (٣) .

( ب ) تلتزم الوكالات المتخصصة بعرض كافة التوصيات الرسمية الصادرة إليها ، من الجمعية العامة أو المجلس . على الأجهزة المختصة بها فى أقرب وقت ممكن ، لاتخاذ ما يلزم فى شأنها . كما تلتزم هذه الوكالات بأن تقدم تقريرا الى المجلس الاقتصادى والاجتماعى عن الاجراءات التى اتخذت لتنفيذ هذه التوصيات ، أو عن أسباب عدم تنفيذها . وهنا لا يملك المجلس الاقتصادى والاجتماعى سلطة الزام الوكالات بالامتثال لأحكام التوصيات . كما لا يملك من ناحية أخرى ، أية سلطة لفرض عقوبات على الوكالات فى حالة عدم تقديمها للتقارير التى تتضمن الاجراءات المتخذة تنفيذا للتوصيات ، أو المبررات المسوغة لعدم التنفيذ (٤) . ناهيك عن ان الجمعية العامة ، لا المجلس ، هى وحدها صاحبة السلطة فى اتخاذ ما يترامى لها اتخاذه فى شأن التقارير المقدمة من الوكالات .

---

(١) للمادة الأولى من كل اتفاقات الوصل المبرمة بين الأمم المتحدة وبين الوكالات المتخصصة مقرير مركز واختصاص الوكالات واستقلالها فى قيامها بالمسؤوليات المنوطة بها طبقا لأدواتها الأساسية .  
(٢) Virally, *L'Organisation Mondiale*, Op. Cit., p. 91; C. Wilfred Jenks, *Coordination, A New Problem*, Op. Cit., p. 178; Charles H. A. Alexandrowicz, *World Economic Agencies Law and practice*, London, 1982, p. 280; Robert E. Asher and Walter Kolchling, *The United Nations and the performance of General Welfare*, The Brookings Institutions, Washington, 1957, pp. 80-82.

Dagory, Op. Cit., pp. 50-51.

(٣) الملفاوى - مرجع سابق .

Charles H. Alexandrowicz, Op. Cit., p. 280.

(٤) انظر المبحث الخاص بالملاقة بين المجلس الاقتصادى والاجتماعى وبين الوكالات المتخصصة . فى المبحث الخامس من الفصل الأول . حيث يرد عرض لمختلف وجهات النظر حول القيمة القانونية للتوصيات الصادرة من المجلس الاقتصادى والاجتماعى الى الوكالات المتخصصة .



( ج . ) لا يتضمن الميثاق ، وكذا اتفاقات الوصل ، أى دور للمجلس فيما يتعلق بتنسيق المجالات الخاصة بالمسائل المالية ، والمتعلقة بالميزانية . بالنسبة للوكالات المتخصصة . وإذا كانت الجمعية العامة قد خولت المجلس الاقتصادى والاجتماعى اختصاص فحص ميزانية الوكالات المتخصصة ، فإن سلطة إصدار التوصيات يصدد المسائل الادارية والمالية التى تثيرها برامج الوكالات ، تنفرد بها الجمعية العامة فى النهاية ( ١ ) .

( د ) بغض النظر عن الأساس القانونى الذى تستند اليه سلطة المجلس فى ابرام اتفاقات الوصل مع الوكالات المتخصصة ( ٢ ) . فانه يمارس هذه السلطة بالاشتراك مع الجمعية العامة للأمم المتحدة ( ٣ ) . ذلك ان ما يصل اليه المجلس فى هذا الصدد ، يجب - لكى يدخل فى دور التنفيذ - أن يعرض على الجمعية العامة ، وأن توافق الجمعية عليه فعلا . وهذا عكس سلطة مجلس الأمن فى ابرام اتفاقات حفظ السلم والأمن الدوليين ، وفقا للمادة ( ٤٣ ) من الميثاق حيث يلتزم جميع أعضاء الأمم المتحدة بأن يضعوا تحت تصرف مجلس الأمن ما يلزم من القوات المسلحة والمساعدات والتسهيلات الضرورية لحفظ السلم والأمن . وذلك بمقتضى اتفاقات خاصة تجرى المفاوضة بشأنها بناء على طلب مجلس الأمن كما تبرم بين المجلس وبين أعضاء الأمم المتحدة أو بينه وبين مجموعات من أعضاء الأمم المتحدة ، وتصدق عليها الدول وفق مقتضيات أوضاعها الدستورية .

### ثانيا - طريقة المجلس فى استعراض تقارير الوكالات :

يقوم المجلس الاقتصادى والاجتماعى - نيابة عن المنظمة الدولية - باستعراض التقارير المقدمة من الوكالات المتخصصة حول نشاطها وسياساتها . ويقوم المجلس بفحص ومناقشة هذه التقارير على حدة . ولقد كانت طريقة المجلس فى قيامه بهذا الدور سببا من أسباب عدم فعالية وظيفته فى التنسيق ( ٤ ) :

( ١ ) نص المادة ١٤ ٣ من الميثاق على أن « تنظر الجمعية العامة فى أية ترتيبات مالية أو متعلقة بالميزانية مع الوكالات المتخصصة ، وتصدق عليها ، وتدرس الميزانيات الادارية لتلك الوكالات التى تقدم اليها توصياتها » .

( ٢ ) البعض يرى أن الميثاق يلزم المجلس بإبرام هذه الاتفاقات ، فى حين يرى البعض الآخر أن سلطة المجلس فى ذلك سلطة تقديرية . انظر للتفصيل حول هذه النقطة الطلب الخاص بالملاقة بين المجلس والوكالات المتخصصة فى البحث الخامس من الفصل الأول .

( ٣ ) م ١/٦٣ من الميثاق نص على « للمجلس أن يضع اتفاقات مع أية وكالة من الوكالات لتتعاون اليها فى م/٥ تحدد الشروط التى يوصل بمقتضاها بينها وبين الأمم المتحدة » . وتعرض هذه الاتفاقات على الجمعية العامة للموافقة عليها » .

Walter R. Sharp, U.N. Ecosoc, Op. Cit., pp. 111-114.

( ٤ )

١ - ففى بداية عمل المجلس ، قلما كان يعطى توجيهها للوكالات بخصوص شكل ومضمون التقارير المقدمة منها . وترتب على ذلك ان بعض الوكالات - بهدف تجنب اعداد وثيقة أخرى - كانت تقدم الى المجلس التقرير المتجمع بالفعل لدى جهاز الرقابة على السياسة التابع للوكالة . وكانت النتيجة العامة فى معظم الحالات ان أعضاء المجلس يواجهون بوثائق فنية بحتة . تتعلق بأوضاع تقع أساسا فى نطاق الاختصاص الداخلى للوكالات المعنية .

٢ - لم يتبع المجلس نمطا موحدا أو متسقا بالنسبة لتناول التقارير . فاحيانا يقدم رؤساء الوكالات تعليقات شفوية على تقاريرهم فى الاجتماع العام ، وأحيانا أخرى يفعلون ذلك فى لجنة التنسيق . وفى جميع الأحوال لا يوجد أى حوار بين ممثلى الوكالات وبين مندوبى الحكومات ، وهو ما جعل التعليقات التى كان يبديها المجلس حول التقارير لا تقوم على أساس موضوعى .

٣ - من الناحية الرسمية ، عادة ما يكتفى المجلس « بأخذ علم » بتقارير الوكالات واحدا تلو الآخر ، أو بصفة جماعية ، سواء صاحب ذلك تقييم خاص بها أو بدون تقييم (١) .

٤ - فى أوائل الخمسينات ، أدخل المجلس بعض التغييرات فى الاجراءات المتعلقة بمعالجة تقارير الوكالات ، وهو ما تمثل فى مطالبة الوكالات بتقديم تحليل مختصر للتطورات الادارية والموضوعية الرئيسية ، ووجوه النشاط التى يحتمل أن تكون ذات أهمية للمجلس ، مصحوبة بالتوصيات التى تدعو للقيام بعمل من جانب المجلس ، كما تمثل فى مطالبة الأمين العام بأن يعد - بالتشاور مع اللجنة الادارية للتنسيق - مسحا مختصرا للنقاط الأساسية فى التقارير السنوية للوكالات المتخصصة ، حتى يصبح المندوبون على دراية أكثر بتقارير الوكالات . الا أن الأمانة لم تستجب لذلك على نحو تام ، وجاء المسح مجرد قائمة تتضمن موضوعات ليست ذات قيمة بالنسبة لعمل المجلس فى تنسيق نشاطات الوكالات .

٥ - فى أواخر الستينات طالب المجلس الوكالات بأن تضمن تقاريرها معالجة مفصلة لموضوعات محددة : كالتعليم الزراعى ، ومشاكل الإنسكان . والتدريب المهني ، ودراسة المحيطات . الا ان معالجة المجلس لهذه التقارير كشفت عن سطحية كثير من الملاحظات التى يبديها المندوبون على التقارير . والتعسف بخصوص بعض القضايا ، كالتكاليف المالية المتصاعدة لبرامج الوكالات . كذلك أظهرت المعالجة ان الجوانب الفنية لنشاط الوكالات المتخصصة تتعدى قدرات لجان التنسيق التابعة للمجلس وكذا المجلس نفسه .

---

WG, Wilfred Jenks, Coordination, A New Problem, Op. Cit., p. 283. (١)

٦ - في أوائل السبعينات ابتدع المجلس اجراءا جديدا يصدد معالجة تقارير الوكالات المتخصصة ، مؤداه أن يعالج في كل عام تقريرين أو ثلاثة بتمعق (١) . ولكن هذا الاجراء لم يحقق الفعالية المطلوبة نظرا لصعوبة تحديد التقريرين أو الثلاثة ، بالإضافة الى أهمية اشتراك رؤساء الوكالات على نحو اكمل في مناقشات المجلس وأجهزته الفرعية .

ومن ثم تكشف طريقة المجلس في استعراض تقارير الوكالات المتخصصة ان ثمة اجراءات هامة يجب اتخاذها في هذا الصدد ، اذا ما أريد لعمل المجلس ان يؤتي ثماره .

### من هذه الاجراءات :

١ - حصر مناقشات المجلس في هذا الصدد على الجوانب المتعلقة بتخطيط تنسيق السياسة ، والامتناع عن مناقشة ما عدا ذلك من أمور ثانوية أو أمور مهمة يمكن معالجتها على مستوى أقل أو أدنى .

٢ - قيام الأمانة بفحص المشاكل والمجالات ذات الأهمية بالنسبة للتعاون الدولي والتنمية ، واختيار الموضوعات التي تتفق مع مثل هذه الخصائص ، لكي تحدد على أساسها التقارير ذات الصلة بالوكالات المتخصصة وغيرها ، لكي تعالج من قبل المجلس .

٣ - يمكن للمجلس عمل مقترحات في شكل مطالب تنبع من دراسته لتقارير الوكالات ، بدلا من عمل توصيات رسمية للوكالات ، أو تقديم ملاحظات حول هذه التقارير الى الجمعية العامة . ولاشك أن في ذلك ماينمي الثقة لدى الوكالات بالنسبة لدور المجلس في دراسة التقارير ، ويضع الأسس لاقامة تعاون بناء من أجل تتبع المقترحات التي يقدمها المجلس من آن لآخر .

### ثالثا - مقاومة الوكالات المتخصصة لدور المجلس :

تكشف الممارسات (٢) عن ان موقف الوكالات المتخصصة من سياسات المجلس في التنسيق يمثل أهم العقبات التي تعترض دور المجلس في هذا الصدد .

### ويمكن رد موقف الوكالات هذا الى العوامل التالية :

١ - ضعف سلطة المجلس ازاء الوكالات المتخصصة . فسلطته في تنسيق

---

Martin Hill, U.N. System, Op. Cit., p. 108.

(١)

(٢) انظر البحث الخاص بأتجاهات المجلس في مجال التنسيق ، الفصل الثاني من الباب

الاول .

نشاطات الوكالات تقوم فقط على أساس التشاور والتوصيات . ذلك ان نظام الأمم المتحدة لا يعدو أن يكون في حقيقة الأمر شبكة من الوحدات المستقلة دون وجود جهاز سلطوى له حق اصدار قرارات ملزمة (١) .

٢ - تمسك الوكالات باستقلالها . والحفاظ على ذاتيتها في علاقاتها بالأمم المتحدة . وتقوم علاقة اشراف الأمم المتحدة على الوكالات المتخصصة على أساس التنسيق أكثر منها على أساس التبعية . ويتضح ذلك في استقلال كل وكالة من حيث نشأتها ، واحكام العضوية فيها ، هيكلها الدستوري ، والسلطات التي تتمتع بها نتيجة لتمتعها بالشخصية القانونية . وتنعكس هذه الخاصية في نظرة الوكالات الى الأمم المتحدة ، بما في ذلك المجلس الاقتصادي الاجتماعي ، على أنها تمثل « عوهم المشترك » الذي يحدد بالافتتاح على سلطاتهم وسيادتهم (٢) .

٣ - ضيق الهيئة الادارية للوكالة المتخصصة من ارتفاع التكاليف الاجرائية للتنسيق في اواخر الستينات . ومن قبيل ذلك ما أوضحه مسئول في منظمة الصحة العالمية من أن المنظمة في ١٩٦٦ قد اشتركت في أكثر من مائة وخمسين اجتماعا مختلفا تعالج كلها مسائل التنسيق بطرق مختلفة ، مما تسبب في ضياع وقت المنظمة الناجم عن الاعداد المسبق للتقارير المطلوبة ، وعن المشاركة في هذه الاجتماعات (٣) .

٤ - اختلاف الوكالات المتخصصة فيما بينها من حيث دساتيرها الخاصة ،

---

(١) انظر ص ١٦١ - ١٦٢ من الرسالة ، وانظر كذلك :

Robert I. McLaren, The U.N. System and its quixotic quest for coordination, International Organisation, Vol. 34, No. 1 Winter, 1980, pp. 143-144.

حيث يميز Antony Judge في مقالة عن « شبكات التنظيم الدولي : بين النظم والشبكات networks على أساس مدى المركزية ،

ومدى وجود جهاز أهل له سلطة اصدار قرارات ملزمة ، ويرى أن نظام الأمم المتحدة ليس بنظام ، وإنما هو في حقيقته شبكة تتميز بدرجة كبيرة من اللامركزية ، واستقلالية الوحدات التي تكونها ، بعدم وجود جهاز سلطوى له حق فرض عقوبات أو اصدار قرارات ملزمة .

(٢)

Robert E. Asher and Walter M. Kitching, Op. Cit., pp. 80-82; H. G. Nicholas, Op. Cit., pp. 140-141; C. Wilfred Jenks, Coordination, A New Problem, Op. Cit., p. 280.

وقد كشفت المفاوضات التي تمت تنفيذا للقرار المحدد للسياسة الأساسية التي تحكم عمل الوكالات عن عنصر الوعي بالسيادة من جانب هذه الوكالات . فقد أظهر متحدث بلسان منظمة العمل الدولية شعورا حادا باحترام الذات « بقوله » أنهم يتعاونون مع الأمم المتحدة على موقف الند للند . وليس في ليتهم العمل مما صفة « تبعية » .

ينبغي لـ « كلود للرجع السابق ، ص ٤ - ٥ .

(٣)

Walter R. Sharp, Ecosoc, Op. Cit., pp. 149-150.

وهو ما يتضمن بالتبعية اختلاف النظم المتعلقة بالميزانية وشئون الموفنين الدوليين ومراكزهم ، وعلاقة الوكالات المتخصصة بالدول الأعضاء .

٥ - وجود دول أعضاء في وكالات معينة ليست أعضاء في وكالات أخرى .  
ومن شأن هذا الوضع أن يخلق صعوبات واضحة في مجال التنسيق بين الوكالات من جهة ، وبين الأمم المتحدة ممثلة في المجلس الاقتصادي الاجتماعي من جهة أخرى .

٦ - التنافس بين المديرين العاملين للوكالات والأمن العام ، فالمديرون يخشون أن يسلبهم التنسيق سلطاتهم ، ويؤدي إلى هيمنة الأمم المتحدة عليهم . وهذه ولا شك نظرة قاصرة ، حيث الأمن العام يتمتع بمركز سياسي دولي . بينما المديرون العاملون أصحاب مراكز فنية لا دخل لها بالسياسة بشكل مباشر (١) .

٧ - وجود احساس لدى الوكالات المتخصصة بأن المجلس يتصرف على أساس أنه ينبغي أن ينسق ، بغض النظر عما إذا كانت هناك حاجة مباشرة تستدعي ذلك ، أو إذا كان المجلس لديه شيء هام للاسهام به . وهذا من شأنه أن يشعر موظفي الوكالات بالضيق ويدفعهم إلى عدم الاهتمام بتوصيات وتوجيهات المجلس (٢) . فالوكالات المتخصصة ترى أن يعتمد التنسيق والتعاون على الشعور بالثقة المتبادلة ، واحترام العلاقات الدستورية القائمة بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة . فمثل ذلك يمكن أن يستحث الوكالات على التعاون ويشجعها عليه .

٨ - وجود تداخل بين وجوه نشاط الوكالات المتخصصة ، وهو ما يترتب عليه اتخاذ قرارات متعارضة من حيث الاختصاص من قبل المنظمات المعنية بجوانب مختلفة لنفس القضية . وهذا من شأنه تعقيد مهمة المجلس في تنسيق برامج وسياسات هذه الوكالات (٣) .

---

C. Wilfred Jenks, Coordination, Op. Cit., pp. 282-286.

(١)

Walter R. Sharp, Op. Cit., p. 163.

(٢)

(٣) من الأمثلة التي توضح ذلك أن منظمة العمل الدولية بحكم إعلان فيلادلفيا ١٩٤٤ ، القيام بمدى واسع من المسؤوليات الاقتصادية والاجتماعية الدولية . وهو ما ترتب عليه تداخل نشاطاتها مع نشاط الكثير من الوكالات المتخصصة . من ذلك التداخل في مجال اصلاح الزراعي مع منظمة الأغذية والزراعة ، وفي ظروف السكان للتدريب والتدريب مع « اليونسكو » ، وفي صحة السالم مع منظمة الصحة العالمية . وفي كل هذه الحالات ينحصر دور المجلس في اتخاذ قرارات تحت الحكومات على الاهتمام بمجالات النشاط موضع التنافس والمطالبة بأعداد تقرير تشارك في اعداده كل المنظمات المعنية بالنشاط موضع التنافس . انظر في ذلك :

Martin Hill, U.N. System, Op. Cit., pp. 20-21; Walter R. Sharp, U.N. Ecosoc, Op. Cit., p. 15.

ويبدأ البعض وجهة نظر متفائلة في صدد العلاقة بين المجلس والوكالات المتخصصة - فيرى انه عندما أبرمت معظم الاتفاقات بين الأمم المتحدة والوكالات ، كانت الحكومات الأعضاء في الوكالات تظهر اهتماما زائدا لحماية استقلال وذاتية الوكالات . بهدف تجنب أية سيطرة من قبل الجمعية العامة أو المجلس على سياسات وبرامج هذه الوكالات . أما الآن ، فقد أصبحت حكومات كثيرة تؤكد على الحاجة الى درجة من الوحدة والقيادة داخل نظام الأمم المتحدة ، وهو ما يشكل عنصرا ايجابيا في العلاقة بين المجلس والوكالات المتخصصة (١) .

ولكن من الناحية الأخرى . يرى البعض أن الوكالات المتخصصة قد بدأت تسير على طريق النضج والاستقلال التام . وأصبحت تسيطر على شئونها الخاصة . وأصبحت قادرة على التعاون مع بعضها البعض ، والتنسيق فيما بينها عن طريق الاتفاقيات الثنائية اذا ما اقتضت الضرورة ذلك . وهو ما يعنى أيضا أن الوقت قد حان لأن يتخلى كل من المجلس والجمعية العامة عن وظيفة التنسيق (٢) .

#### رابعا - تعدد أجهزة التنسيق :

طبقا للميثاق واتفاقات العلاقة ، تختص الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي الاجتماعى بالمسئولية الشاملة عن تنسيق أداء نظام الأمم المتحدة بصفة عامة . ومن المعلوم أن كلا من الجهازين قد أنشأ العديد من اللجان والأجهزة المساعدة للقيام بمهام تنسيقية تحت المسئولية المباشرة لهما :

**أولا :** فالجمعية العامة هي الجهاز الأول والرئيسى في مجال التنسيق داخل نظام الأمم المتحدة ويتلخص دورها في القيام بدراسات ، واعتماد توصيات توجه الى الدول الأعضاء والوكالات المتخصصة ، وبرنامج الأمم المتحدة التطوعية ، من أجل إقامة قواعد واجراءات موحدة لتحسين الأداء وتحقيق الأهداف المشتركة . وفى القيام بهذه المهمة تعتمد الجمعية العامة على عدد من الأجهزة المساعدة ، بالإضافة الى لجانها الأساسية ، والمجلس الاقتصادى الاجتماعى .

**وتتمثل الأجهزة المساعدة للجمعية العامة في وظيفة التنسيق فى الآتى :**

١ - اللجنة الاستشارية للمسائل المتعلقة بالإدارة والميزانية .

---

Martin Hill, U.N. System, Op. Cit., p. 3.

(١)

Robert I. McLaren, Op. Cit., p. 148.

(٢)

٢ - اللجنة المخصصة من الخبراء لفحص مالية الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة .

٣ - وحدة التفتيش المشتركة .

٤ - جهاز التجارة والتنمية التابع للاونكتاد .

٥ - جهاز التنمية الصناعية لليونيدو .

وتقوم الأجهزة آنفة الذكر بمهامها التنسيقية تحت المسؤولية المباشرة للجمعية العامة (١) .

ثانيا : أما المجلس الاقتصادي الاجتماعي فهو بمثابة الأداة المركزية لتنسيق النشاط الاقتصادي والاجتماعي لنظام الأمم المتحدة ، تحت سلطة الجمعية العامة .  
ويقوم المجلس بوظيفته في التنسيق من خلال أجهزة ولجان مساعدة أهمها :

١ - لجنة البرنامج والتنسيق .

٢ - اللجنة الاستشارية لتطبيق العلم والتكنولوجيا على التنمية .

٣ - لجنة تخطيط التنمية .

٤ - مجلس محافظي برنامج الأمم المتحدة للتنمية .

وتقوم كل من هذه اللجان بمهام تنسيقية في مجالات محددة ، وتخضع للمسئولية الشاملة للمجلس الاقتصادي الاجتماعي (٢) . وفيما عدا اللجنة الاستشارية للمسائل المتعلقة بالادارة والميزانية ، ولجنة البرنامج والتنسيق ، تم انشاء جميع أجهزة ولجان التنسيق التابعة للجمعية العامة والمجلس في الفترة ما بين ١٩٦١ و ١٩٦٦ .

وبغض النظر عن الأسباب التي وقفت وراء ذلك (٣) ، فان التعدد والتنوع

---

(١) للتفصيل حول هذه الأجهزة : نشأتها ، وظائفها ، انظر :  
C. Wilfred Jenks, Coordination, A New Problem, Op. Cit., pp. 279-282;  
Mahdi Elmandjra, Op. Cit., pp. 131-136.

(٢) بالإضافة الى هذه اللجان المساعدة ، تقوم بقية لجان المجلس الوظيفية ، وكذا اللجان الاقليمية بمهام تنسيقية . الا ان عمل اللجان الوظيفية ليس على نفس القدر من الأهمية بالنسبة لجميع منظمات الأمم المتحدة ، ولا تشكل الآليات تنسيقية معقدة . اما نشاطات اللجان الاقليمية فهي تشكل جزءا من برنامج عمل الأمم المتحدة ، ولذلك يمكن أن تدخل ضمن أجهزة التنسيق التي تشارك فيها الأمم المتحدة كمنظمة . للتفصيل حول اللجان المساعدة للمجلس في التنسيق : نشأتها ووظائفها انظر :  
Mahdi Elmandjra, Op. Cit., pp. 138-155.

(٣) يرى البعض أن هذه الأسباب تتمثل في توافق أهداف ومصالح كل من الدول النامية والدول المتقدمة ، فبالنسبة للدول النامية زادت عضوية الأمم المتحدة سنة ١٩٦١ بنسبة ١٠٠٪ وانكمست =

فى الأجهزة المسئولة عن التنسيق يخلق الكثير من الصعوبات التى اعترضت طريق المجلس فى أدائه لمامه التنسيقية ، وذلك لما ترتب على هذا التعدد من تعارض فى الاختصاصات ، وازدواجية فى الجهد ، وضياح للموارد .

### ومن الأمثلة التى توضح ذلك :

١ - ان الأجهزة الخاصة التى أنشأتها الجمعية العامة مثل « الأونكتاد » و « اليونيدو » منحت وظائف تنسيقية واسعة فى مجالاتها الخاصة ، ترسل تقاريرها إلى الجمعية العامة عن طريق المجلس الاقتصادى الاجتماعى ، وتميز اختصاصات هذه الأجهزة فيما يتعلق بالتنسيق ، فهى تتميز بالاتساع من ناحية ، والغموض من ناحية أخرى الأمر الذى ترتب عليه مشاكل عديدة تتعلق بدور المجلس فى التنسيق . ولعل حالة كل من الأونكتاد و « اليونيدو » توضح مدى التضارب فى اختصاصات كل من هاتين المنظميتين واختصاصات المجلس الاقتصادى الاجتماعى فى صدد التنسيق ، حيث لا يوجد تمييز أو تحديد واضح المعالم بين أدوار أى من هذه الأجهزة بخصوص تنسيق نشاط التنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل نظام الأمم المتحدة (١) .

٢ - ترى لجنة البرنامج والتنسيق التابعة للمجلس أن لها الحق فى معالجة المسائل المتعلقة بالميزانية ، على أساس أن وضع البرامج وصنع الميزانية مرتبطان إلى حد كبير ، وهو ما يتطلب نوعا من المعالجة المشتركة . ولذلك فهى تشترك اللجنة الاستشارية لشئون الإدارة والميزانية فى استعراض تنفيذ توصيات لجنة ال ١٤ ، كما تعالج التقارير المقدمة من وحدة التفتيش المشتركة . وتعمل

---

= هذه الزيادة فى سنة ١٩٦٦ فى تكوين المجلس الاقتصادى الاجتماعى ، أما بالنسبة للدول النامية فإن سنة ١٩٦١ تمثل بداية الأزمة المالية للأمم المتحدة بخصوص نفقات قوات حفظ السلام . وفى سنة ١٩٦٦ قدمت لجنة الخبراء المتخصصة لدراسة ماليات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة تقاريرها . وفى الفترة من ٦١ إلى ١٩٦٦ لم يكن لدى الدول النامية ثقة فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى لكونه لا يمثل المستوى الشاملة للمنظمة الدولية . لذا اتجهت إلى الاعتماد على الجمعية العامة فى مجالات البرامج والتنسيق وشجعت على إنشاء أجهزة وحيث جديدة تكون مسئولة أمام الجمعية العامة . وبالنسبة للدول المتقدمة فقد كانت معنية أثناء تلك الفترة بالآثار الناجمة عن توسع برامج نظام الأمم المتحدة ، وبالصعوبات المرتبطة بميزانية المنظمة ولذلك فقد أولت اهتماما كبيرا بالممارسات والإجراءات المتعلقة بالإدارة والميزانية . وتحت هذا الدافع دعت الجمعية العامة إلى القيام بمسوح وتقارير عديدة ، وإقامت أجهزة دائمة متخصصة متعددة لتنسيق الإدارة والميزانية . وهكذا ترتب على توافق دوافع وأهداف كلتا المجموعتين تجزئة دور المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، فضلا عن تعدد آليات التنسيق .

Mahdi Elmandajra, Op. Cit., pp. 180-181.

(١) انظر البحث الخاص بتغير الإطار الوطنى للمجلس فى هذا الفصل .



نفس الشيء الأجهزة المستولة عن تنسيق الميزانية ، عندما تعالج مسائل البرنامج وهو ما يترتب عليه حدوث نوع من التعارض وازدواجية في الجهد وضباع للموارد .

٣ - ازدواجية العمل في المجلس الاقتصادي والاجتماعى والجمعية العامة بالنسبة لمسائل العلم والتكنولوجيا وعدم وجود تمييز واضح لمسئوليات هذين الجهازين في هذا المجال . فالمجلس الاقتصادي والاجتماعى أنشأ اللجنة الاستشارية لتطبيق العلم والتكنولوجيا على التنمية سنة ١٩٦٥ لمساعدته في تنسيق البرامج العلمية لنظام الأمم المتحدة ذات الصلة المباشرة والتنمية . أما الجمعية العامة فلديها العديد من اللجان التي تعمل في هذا المجال ، مثل اللجنة الاستشارية العلمية ( ١٩٥٤ ) ، واللجنة العلمية لآثار الإشعاع الذرى ( ١٩٥٥ ) ، ولجنة الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجى ( ١٩٥٩ ) ، ولجنة الاستخدامات السلمية لقاع البحر وأعماق المحيطات فيما وراء حدود الاختصاص الوطنى سنة ١٩٦٨ .

وقد بلغ من تعارض المسئوليات في هذا المجال أن الجمعية العامة أصدرت في ١٩٦٨ عدة قرارات عدلت ووسعت بموجبها المهمة الأصلية التي حددتها المجلس للجنة الاستشارية لتطبيق العلم والتكنولوجيا (١) .

٤ - تداخل مسئوليات الجمعية العامة والمجلس بخصوص تخطيط التنمية . فوجود لجنة تخطيط التنمية التابعة للمجلس لم يمنع الجمعية العامة من اقامة لجنة تحضيرية خاصة لعقد الأمم المتحدة الثانى للتنمية ، بالإضافة الى أن الجمعية العامة - في مناسبات عديدة - بادرت بتقديم طلبات مباشرة للجنة تخطيط التنمية التابعة للمجلس من أجل القيام بمهام محددة (٢) .

٥ - انتشار البرامج والصناديق التي لا تخضع للرقابة المركزية على البرنامج والإدارة والميزانية ، في ذات الوقت الذى لا يملك فيه المجلس سلطة الرقابة الفعالة على النشاط التنفيذى الذى تموله هذه البرامج والصناديق (٣) .

---

(١) Mahdi Elmandjra, Op. Cit., p. 148.

وقد ارتبطت المهام الجديدة للجنة بالبيئة . واستخدام الحاسبات في نشاطات التنمية .  
G. A. Res : 2398, 2417, 2458 (XXIII) 1968.

G. A. Res. 2564.(XXIV) of 13 December, 1989.

(٢) بخصوص دراسة « مشاكل خاصة للدول الأقل نموا في الدول النامية ، وقد اقامت لجنة تخطيط التنمية مجموعة عمل في ١٩٧٠ لمعالجة هذه القضية .

(٣) Martin Hill, U.N. System, Op. Cit., pp. 32-35.

ويضرب امثلة لهذه الصناديق باليونيسيف ( ١٩٤٦ ) ، والبرنامج للوسع للمعونة الفنية ( ١٩٤٩ ) ، ومعهد الأمم للبحث والتدريب ( ١٩٦٣ ) .

ان انتشار وتعدد الأجهزة واللجان والصناديق التي تختص بهام تنسيقية، مع عدم وجود جهاز سلطوى يمكنه فرض قرارات ملزمة بالنسبة لعملية التنسيق داخل نظام الأمم المتحدة ، هذا الانتشار والتعدد يمثل مشكلة من أهم المشاكل التي ينبغي على الجهود المعنية بتطوير المجلس أن توليها الاهتمام اللازم ، لما في هذا التعدد من تعارض في الاختصاصات ، وازدواجية في الجهد ، وضياح للموارد . ناهيك عما يترتب على كل ذلك من اضعاف دور المجلس .

#### خامسا - صعوبات التنسيق على المستوى القومى :

من المعلوم أن التنسيق عملية نظامية تحدث على أربعة مستويات رئيسية : المستوى الدولى ، ومستوى الأمانة بين المنظمات ، ومستوى الأمانة في كل منظمة ، والمستوى الحكومى . ومن المعلوم أيضا أن هذه المستويات الأربعة مترابطة ، وذات أهمية متساوية . وهو ما يعنى أنه مهما حدث من تحسينات فى أى من هذه المستويات ، فلا يمكن أن تؤدي الى تأثير منظم ، مالم يصحبها تعديلات مناظرة على المستويات الأخرى (١) .

الا أن أهم هذه المستويات هو المستوى الحكومى ، وذلك لأن هذا المستوى يؤثر على العناصر الأساسية المشتركة للنظام ، وهى الدول الأعضاء . فالمستوى الرئيسية فى تنفيذ أهداف التنسيق تقع على الحكومات القومية التى تتكون منها أجهزة صنع السياسة فى الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة . كما أن الحكومات هى التى تقرر البرامج ، وتخصص الأرصدة اللازمة . وهذا يعنى فى التحليل الأخير أنه فى كل وقت تصدر فيه الوزارات القومية تعليمات متناقضة ، فإن الوكالات الدولية التى تنتمى إليها هذه الحكومات سوف تعاني من الاضطراب فى عملها (٢) . ويمكن ارجاع الكثير من الصعوبات التى يواجهها المجلس كمنسقى الى فشل الحكومات القومية فى تنسيق مواقفها وسياساتها بخصوص نشاط أسرة الأمم المتحدة فى المجال الاقتصادى والاجتماعى ، لدرجة أن ممثلى نفس الحكومة يتحدثون بأصوات مختلفة فى منظمات مختلفة (٣) .

---

(١) للتفصيل حول هذه المستويات انظر : M. Elmandjra, Op. Cit., pp. 124-155.

(٢) Sharp, Coordination of Economic and Social Activities, Carnegie Endowment for International Peace, New York, 1948, pp. 26-27.

(٣) من ذلك نجد انهم يؤيدون ميزانيات اكبر فى جهاز صنع السياسة المستقل لوكالة ما ، فى حين يصوتون فى الجمعية العامة على أساس أن ميزانيات المنظمة يجب تخفيضها . ويؤيدون مجموعة من البرامج الجديدة والتير مترابطة فى بعض الوكالات المتخصصة ، فى حين يشكون فى المجلس من انتشار البرامج وبطالون بتركيز وتوحيد الجهد . والمجلس لا يمكنه معالجة مثل هذا الوضع دون الماطرة باتهامه من قبل الحكومات بالتدخل فى امتيازات الدول السيادية . ومنذ سنة =

وبهدف التغلب على هذه المشكلة ، أصدرت الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي عددا من القرارات لمناشدة الدول الأعضاء ، واتخاذ الخطوات اللازمة لضمان اتباع سياسة موحدة من قبل وفودها لدى الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة . كما طلب المجلس في هذه القرارات أن تقدم الدول معلومات بخصوص الأجهزة التي تستخدمها للتنسيق على المستوى القسومي . وطالب الأمين العام بأعداد تقرير على أساس الإجابات المرسلة (١) . ورغم ذلك لم تكن النتيجة مشجعة .

### وبصفة عامة يمكن ارجاع صعوبات التنسيق على المستوى القومي الى الأسباب التالية (٢) :

١ - تنافس الوزارات القومية ، واستياء وزارة الخارجية بالذات من التنازل عن اختصاصها الاحتكاري التقليدي للعلاقات الرسمية مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية .

٢ - ضعف أدوات التنسيق على المستوى القومي ، وخاصة تلك الأدوات التي ظهرت مؤخرا ، كاللجان المشتركة بين الوزارات أو الوحدات الإدارية الدائمة .

٣ - عدم وجود تسهيلات كافية لوفود الدول لدى المنظمات الدولية ، تساعد على اكتشاف المواقف المتخلفة من قبل وفود دولهم في الدورات السابقة لنفس الجهاز أو في دورات أجهزة أخرى (٣) .

٤ - عدم وجود وسائل مباشرة يمكن لأي جهاز للأمم المتحدة ، كالمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، أن يلزم الدول الأعضاء من خلالها بتعديل اداراتها الخاصة ، بما يتفق والسياسة العامة المشتركة .

من ثم ، نرى أن أهمية التنسيق على المستوى القومي ( بالنسبة لعمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي ) تستدعي اتخاذ العديد من الخطوات اللازمة

---

= ١٩٦٠ تضاعفت المشكلة في بعض الجوانب نتيجة قبول دول جديدة عديدة في الأمم المتحدة تتميز بهياكل إدارية بدائية . وبندرة الميزين المرسين والقادرين ،  
Walter R. Sharp, U.N. Ecosoc, Op. Cit., pp. 157-158.

(١)  
G.A. Resol. 125 (11) of 20 November 1947; Ecosoc Res : 283 in 1947, 630 in 1950, 1369 in 1955.

Walter R. Sharp, U.N. Ecosoc; Op. Cit., pp. 159-160.

U.N. Document (E/4748) 2 October, 1969, p. 38.

(٣)

لجعل هذا التنسيق فعالاً . ومن هذه الخطوات ما يقع على عاتق الحكومات القومية . كان تضع وزاراتها وإداراتها الخاصة وفق نظام معين ، وتنسيق فيما بينها بما يمكنها من اتخاذ مواقف منسقة بخصوص نشاطات وبرامج الأمم المتحدة ، وأن تزود المجلس بالمعلومات التي تساعد على أداء مهمته في هذا السبيل . ومنها ما يقع على عاتق المنظمة الدولية ، أو بالأحرى على المجلس الاقتصادي الاجتماعي ، كان يبتدع نظاماً لاسترجاع المعلومات . يمكن الوفود من التعرف على مواقف دولها في مختلف الأجهزة الدولية . وبالأخص في نفس الجهاز لدى دوراته السابقة .

### سادساً - ازدواجية دور المجلس في التنسيق :

#### يعمل المجلس - طبقاً للميثاق - على مستويين رئيسيين :

فهو من ناحية يعمل كمنسق عام لنشاط وبرامج الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي . وتغطي وظيفة المجلس في هذا المجال كامل نظام الأمم المتحدة ، بالإضافة إلى برنامج عمل الأمم المتحدة كمنظمة مستقلة لها برامجها الخاصة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي . ومن ناحية أخرى ، يعمل المجلس كجهاز مسئول عن مسائل اقتصادية واجتماعية تخضع لسيطرته المباشرة والكاملة ، وتحتاج لأن تنسق بالضرورة مع نشاطات الأجهزة والمنظمات الأخرى .

ومن المعلوم أن هذا الدور المزدوج للتنسيق يشكل مصدراً أساسياً لعدم قدرة المجلس على أداء عمله على نحو فعال . هذا بالإضافة إلى أن المجلس كثيراً ما يتجاهل هذه الطبيعة المزدوجة لدوره على نحو يثير قلق الوكالات المتخصصة (١) . ومن هنا يرى البعض بالأصح أنه يجب إعفاء المجلس من مسائل التنسيق الإداري التي تنفذ في نطاق الوكالات المتخصصة عن طريق أجهزتها الحاكمة الخاصة . وأن يصبح على المجلس الامتناع عن مناقشة ومعالجة التقارير المتجمعة أمامه ، والتي تهدف أساساً إلى إعطاء معلومات أساسية ، وأن يحصر

---

Martin Hill, U.N. System, Op. Cit., pp. 19, 24 ; Mahdi Elmandjra, (١)  
Op. Cit., pp. 141-142.

المجلس نفسه على الجوانب المتعلقة بتخطيط وتنسيق السياسة (١) . أما البعض الآخر فيرى ضرورة إعفاء المجلس من العمل كوكالة متخصصة مسئولة عن قطاع من العمل الاقتصادي الاجتماعي ، وأن يتركز عمل المجلس في تنسيق برامج أجهزة ومنظمات الأمم المتحدة في المجال الاقتصادي والاجتماعي (٢) .

---

(١)  
C. Wilfred Jenks, The I.L.O. in the U.N. Family, An address at the U.N. Institute for Training and Research on 23 January 1969, UNJTAR, New York, 1969, p. 30.

A. Loveday, Op. Cit., pp 39 and Seq.

(٢)



## **الباب الثاني**

**الجهود المعنية بتطوير المجلس الاقتصادي والاجتماعي**





## الباب الثانى

### الجهود المعنية بتطوير المجلس الاقتصادى والاجتماعى

خلاصة ما قدمنا فى الباب الأول ، أنه لابد من تطوير المجلس الاقتصادى والاجتماعى للأمم المتحدة اذا ما أريد للمنظمة الدولية أن تقوم بدور فعال فى ادارة وتوجيه العلاقات الاقتصادية والاجتماعية الدولية . وعلى ذلك نتبع فى هذا الباب مختلف الجهود المعنية بتطوير هذا المجلس بدءا بجهود مجموعة الخبراء التى تكونت بمقتضى قرار الجمعية العامة ( ٣٣٤٣ د - ٢٩ ) ، ومرورا باللجنة المخصصة لاعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعى فى نظام الأمم المتحدة ، ودور المجلس فى ترشيد أعماله وانتهاء بأعمال اللجنة المعنية بالميثاق فى صدد تطوير المجلس الاقتصادى والاجتماعى وذلك لئلا نرى ما اذا كانت جهود التطوير هذه من شأنها النهوض بمكانة المجلس ، وتعزيز دوره فى تحقيق التعاون الدولى الاقتصادى والاجتماعى . وبالنظر الى أن عملية اعادة التشكيل تهدف أساسا الى اقامة نظام اقتصادى دولى جديد يقوم على توحى العادل والانصاف فى توزيع الموارد بين الأمم ، وما يستتبعه ذلك من تعديل فى بنیان نظام الأمم المتحدة ، سعيا الى اقامة هذا النظام الدولى الجديد . ونظرا لما قد يستدعيه تطبيق المقترحات والتوصيات المتعلقة بتطوير المجلس من اعادة النظر فى الميثاق ، فقد قسمنا هذا الباب الى الفصول الرئيسية التالية :

**الفصل الأول :** فى صدد توصيات مجموعة الخبراء المعنية بهيكل جديد للأمم المتحدة .

**الفصل الثانى :** فى صدد توصيات اللجنة المخصصة لاعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعى لنظام الأمم المتحدة .

**الفصل الثالث :** ويتعلق بدور المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى ترشيد أعماله .

**الفصل الرابع :** فى صدد العلاقة بين تطوير المجلس وتعديل الميثاق فى ضوء النظام الاقتصادى الدولى الجديد .



## الفصل الأول

### توصيات مجموعة الخبراء المعنية

### بهيكل جديد للأمم المتحدة

طبقا لقرار الجمعية العامة رقم ( ٣٣٤٣ - د ٢٩ ) فى سنة ١٩٧٤ ، تكونت مجموعة صغيرة من الخبراء للقيام بدراسة عملية تتعلق بتقديم المقترحات الخاصة بعملية تطوير المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، أو ان شئت فقل تطوير القطاعين الاقتصادى والاجتماعى لنظام الأمم المتحدة ، بهدف جعل المنظمة الدولية أكثر قدرة على معالجة مشاكل التعاون الدولى الاقتصادى والاجتماعى بطريقة أكثر شمولاً وفعالية . وفى ٥ مايو سنة ١٩٧٥ قدمت المجموعة تقريراً يتضمن أربعة أقسام رئيسية :

**الأول :** يتعلق بالأسس التى تقوم عليها عملية التطوير والأهداف المتوخاة من وراء هذه العملية .

**الثانى :** يتناول المقترحات المتعلقة بأجهزة صنع القرار الرئيسية ( الجمعية العامة والمجلس الاقتصادى والاجتماعى ) ، ووضع البرامج ، والتخطيط وصنع الميزانية ، والاجراءات الاستشارية ، والهياكل الاقليمية ، والتعاون بين الدول النامية .

**الثالث :** يعالج أجهزة النظام المرتبطة بالتجارة ، واصلاح النقد الدولى ، وتمويل التنمية ، والزراعة والأغذية والتصنيع .

**الرابع :** يتضمن توصيات المجموعة بصدد وسائل تنفيذ المقترحات الواردة فى التقرير .

**وقد توخينا فى هذا المجال - الفصل الأول من الباب الثانى معالجة الموضوعات الأساسية التالية :**

**مبحث أول :** خاص بالاطار التنظيمى لمجموعة الخبراء .

١١  
مبحث ثان : فى صدد أهداف وموضوعات تطوير المجلس الاقتصادى  
والاجتماعى .

مبحث ثالث : خاص بالمقترحات المتعلقة بنظام الامم المتحدة ككل فيما  
يرتبط بدور المجلس .

مبحث رابع : لتقييم مقترحات الخبراء .

## المبحث الأول

### الاطار التنظيمي للمجموعة

#### تكوين المجموعة :

فى دورتها التاسعة والعشرين ، اتخذت الجمعية العامة القرار رقم ٣٣٤٣ المؤرخ فى ١٧ ديسمبر سنة ١٩٧٤ ، بعنوان « دورة الجمعية العامة الاستثنائية الخاصة بالانماء والتعاون الاقتصادى الدولى » . وفى الفقرة الخامسة من هذا القرار طلبت الجمعية من الأمين العام أن يعين مباشرة - وبالتشاور مع الدول الأعضاء - مجموعة صغيرة من الخبراء على مستوى رفيع من الخبرة ، يختارون على أساس جغرافى ، ويرشحون من قبل حكوماتهم . وقد تكونت هذه المجموعة من خمسة وعشرين خبيراً ينتمون الى خمس وعشرين دولة (١) .

#### مهام المجموعة :

تتلخص فى القيام بدراسة تنتهى الى تقديم المقترحات المتعلقة بالتغيرات الهيكلية والمطلوب ادخالها فى نظام الأمم المتحدة ، بهدف جعل المنظمة الدولية أكثر قدرة على معالجة مشاكل التعاون الاقتصادى الدولى بطريقة شاملة وفعالة ، على

---

(١) لمرفة هؤلاء الخبراء ، والدول التى ينتمون إليها أنظر الوثيقة :  
A/C. New U.N. Structure for Global Economic Cooperation : Report of The  
Group of Experts on the Structure of the U.N. System (U.N. Publications, Sales  
No. E, 76, II, A, 7) p. vii.

أن تقدم هذه المقترحات للجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية الخاصة بالإنماء والتعاون الاقتصادي الدولي في دورتها الثانية .

### أعمال المجموعة :

عقدت المجموعة دورتين بمقر الأمم المتحدة (١) ، وافقت في نهايتها على تقرير بالإجماع . قدم للجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة والخاصة بالإنماء والتعاون الاقتصادي الدولي . وجاء التقرير متضمنا أربعة أقسام رئيسية (٢) ، تضمنت أهداف وموضوعات تطوير المجلس الاقتصادي والاجتماعي وذلك انطلاقا من فكرة أن احياء المجلس عن طريق احداث تغييرات بعيدة المدى في طرق عمله ووظائفه ، تعد في نظر المجموعة أحد الشروط اللازمة لتقوية الهيكل الرئيسي للمنظمة الدولية وتمكينه من القيام بدور فعال في العلاقات الاقتصادية الدولية .

### أهداف دراسة المجموعة :

تهدف مقترحات المجموعة إلى تمكين نظام الأمم المتحدة من :

(١) معالجة المشاكل الدولية الاقتصادية والاجتماعية ، بطريقة شاملة وفعالة من خلال نظام الأمم المتحدة ككل .

---

(١) عقدت المجموعة دورتها الأولى في الفترة من ٢٤ - ٢٨ فبراير سنة ١٩٧٥ وخصصتها لتنظيم العمل ، حيث وضعت قائمة موضوعات توضيحية . كما طلب من الأعضاء بالإضافة إلى أشخاص آخرين - دعوا إلى اجتماعات اللجنة - أعداد أية إضافات للموضوعات المدرجة في القائمة ، أو أي موضوع آخر يبدو ملائما . كما تكونت مجموعة مصالحة من عشرة أعضاء . اجتمعت في الفترة من ٧ إلى ١٨ إبريل ، ومن ٥ إلى ٧ مايو سنة ١٩٧٥ لمعالجة الموضوعات المحددة في القائمة التوضيحية ، وكذا الإضافات المقدمة من قبل أعضاء المجموعة والأشخاص المنعوين ، وأعدت مشروع تقرير يُلَى قدم إلى المجموعة ككل . عقدت الدورة الثانية في الفترة من ٨ إلى ١٤ مايو سنة ١٩٧٥ . وفي نهايتها ، وافقت المجموعة بالإجماع على تقرير قدم للجنة التحضيرية لدورة الجمعية العامة الخاصة : ويلاحظ أنه نظرا لضيق الوقت ، لم تُلد المجموعة من نصيحة ومشورة الرؤساء التنفيذيين ، أو ممثل الوكالات المتخصصة ، بصدد مهمة المجموعة . وإن كان ذلك لم يمنع من إقادتها من الإضافات المقدمة من بعض منظمات الأمم المتحدة . كما كان تحت تصرفها - لدى إعداد تقريرها - كل الوثائق المرتبطة بمهمتها بما في ذلك قرارات أجهزة الأمم المتحدة المرتبطة بالموضوع والتقرير الانتقالي للجنة تنسيق البرنامج والسياسة التابعة للمجلس بصدد استعراض اتفاقات العلاقة مع الوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية .

(٢) انظر ص ٢١٢ .

(ب) التنسيق قدر المستطاع بين آراء وسلوك الدول الأعضاء تجاه هذه المشاكل .

(ج) الاسهام فى نقل الموارد الحقيقية والتكنولوجية للدول النامية بدرجة كبيرة .

( د ) ترقية التعاون الدولى الاقتصادى بين الدول ، بما فى ذلك الدول ذات الأنظمة الاقتصادية المتباينة .

(هـ) زيادة قدرة الأمم المتحدة على تقديم خدمات أساسية وضرورية للدول الأعضاء .

( و ) تطوير وتحسين ادارة موارد الأمم المتحدة المتاحة للدول النامية بما يعود بالنفع على هذه الدول .

( ز ) الاستجابة بطريقة فعالة للفرص الجديدة والمشاكل والتحديات الناجمة عن المتطلبات المتغيرة للتعاون الدولى الاقتصادى .

( ح ) تدعيم وتمكين الاستخدام الأفضل لقدرات الدول النامية من أجل التعاون الاقتصادى والتكنولوجى فيما بينها .

( ط ) جعل الأمم المتحدة أداة أكثر فعالية لاقامة نظام اقتصادى دولى جديد يكون أكثر عدلا وانصافا فى علاقات الدول ، بعضها ببعض .

### المبادئ الرئيسية لنظام الأمم المتحدة :

اتفق أعضاء المجموعة على أن هناك عدة عوامل تشكل الجوانب الأساسية التى يجب أن تتم فيها التغييرات الهيكلية ، لو أريد لنظام الأمم المتحدة أن يكون أداة فعالة للانداء والتعاون الدولى الاقتصادى . وتتلخص هذه المبادئ فيما يلى :

١ - تقسيم العمل : اذ ينبغي توحيد وتجميع المؤسسات على أساس التخصص ، وذلك لأن التنمية عملية متعددة الجوانب ولا يمكن معالجتها بنجاح الا من خلال المعالجة المتكاملة (١) .

---

(١) يتميز نظام الأمم المتحدة القائم بالانتشار المؤسسى حيث يضم اثنتى عشرة منظمة وبرنامجا تنفيذيا ، وخمس بلان اقليمية ، ثلاث عشرة وكالة متخصصة ، فضلا عن عدد من الصناديق الخاصة ، وأجهزة عديدة شبه مستقلة فى نطاق الأمانة المركزية ، بنظر النظر عن اللجان الحكومية البديلة ، وأجهزة التنسيق والمجموعات الخاصة . ومن شأن هذا الانتشار المؤسسى تزايد العبء على

٢ - **صنع القرار** : اذ لابد من ايجاد نظام للمفاوضات والتشاور لتسهيل الاتفاق حول القضايا المختلف عليها ، وتعديل نظام التصويت الموزون داخل المؤسسات المالية بما يعكس التوازن الجديد للقوة الاقتصادية ، والمصالح المشروعة للدول النامية ، في أن يكون لها صوت أكبر في عمل هذه المؤسسات .

٣ - **أسلوب العمل** : اذ ينبغي الاهتمام بالمناقشات العامة ، والمشاركة التامة في عمليات صنع القرار ، والاكتثار من استخدام مجموعات التفاوض ، على أن تعمل في جلسات سرية ، وتقدم نتائج عملها لأجهزة صنع القرار الرئيسية .

٤ - **مستوى ونوعية التمثيل** : يجب رفع مستوى ونوعية الممثلين ، بما في ذلك اشراك الوزراء في مناقشات وأعمال الأمم المتحدة ، ضمانا لمتابعة تنفيذ القرارات المتفق عليها .

٥ - **الربط بين عمليات التخطيط والتنفيذ** : ينبغي وجود نوع من الربط والتنسيق بين عمليات التخطيط ومشروعات التنفيذ ، ليس فقط داخل المركز أو في ، المناطق ، وانما كذلك فيما بين المركز والأجهزة المتخصصة المختلفة .

٦ - **نوعية الموظفين الدوليين** : اذ يجب الاهتمام بمسألة التوزيع الجغرافي العادل والكفاءة الشخصية .

٧ - **انشاء مؤسسات للقيام بالوظائف الناشئة** : من ذلك اقامة مؤسسات لضمان استقرار الأسعار ، وأسواق وعوائد عادلة لمنتجات السلع الأولية ومعالجة الأبعاد المختلفة لمشاكل الطاقة والعلم والتكنولوجيا - وذلك بهدف مساعدة الدول على وضع الاستراتيجيات ، وتطوير الموارد المحلية ، لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية .

٨ - **عالية العضوية** : ينبغي تطوير وتحقيق المشاركة العالمية الحقة في مجال التجارة والنقد والتعاون الانمائي ، وذلك في نطاق المؤسسات والمنظمات القائمة في هذه المجالات ، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي .

---

= الحكومات الأعضاء وانتشار المسئولية بين مؤسسات كثيرة . يبالغ كثير منها نفس الموضوعات أو موضوعات أخرى مرتبطة ببطءها ، مما يؤدي فعلا الى الانقراض من نفوذها وتأثيرها جميعا .  
وللتفصيل سول الأسس التسعة التي اقترحتها الخبراء كأساس لعملية التطوير انظر :  
U.N. Publications, Sales No. E, 76, II. A. 7, pp. vii et Seq.



٩ - الأجهزة الإقليمية : ضرورة الاهتمام بمسألة التنسيق وصنع السياسة على المستوى الإقليمي ، بما يضمن تعزيز وتقوية دور اللجان الإقليمية ، والتنسيق بينها وبين المكاتب الإقليمية للوكالات المتخصصة (١) .

---

(١) نظرا لضيق الوقت المتاح ولقلة المصادر المتجعة لدى المجموعة ، لم تتمكن من تقديم اجابات مفصلة لهذه المشاكل التسع المتعلقة بهيكل الأمم المتحدة وأمام هذا ، فقد سمت المجموعة الى تقديم صورة لا يمكن أن يكون عليه نظام الأمم المتحدة للماد تشكيله ، والى تقديم عدد من الخطوات الأولية لتنفيذ التصميم المؤسسي المقترح .

## المبحث الثاني

### اهداف وموضوعات تطوير المجلس

يرى فريق الخبراء أن المجلس يفتقر الى السلطة اللازمة لقيامه بدوره . فهو لم يعط الوسائل التي تمكنه من متابعة وتنفيذ توصياته بفعالية . وفي نفس الوقت فإن تزايد الوظائف المنوطة به ، وتزايد عدد التقارير التي يقوم باستعراضها وتقييمها ، يمنعه من أن يتناول المشاكل الرئيسية في المجال الاقتصادي . ولذا يرى الفريق أن احياء المجلس ، من خلال احداث تغييرات بعيدة المدى في تأديته لوظائفه وطرق عمله ، يعد من الشروط اللازمة لتقوية الهيكل الرئيسي لنظام الأمم المتحدة ، وتمكينه من القيام بدور فعال في العلاقات الاقتصادية الدولية . ويستند رأى هذا الفريق الى افتراض أساسى ، مؤداه أنه لو أريد لنظام الأمم المتحدة أن يساهم بفعالية في حل المشاكل الاقتصادية الدولية فإنه يتحتم وجود جهاز يقوم بتلقى المدخلات الواردة Inputs من مختلف أجهزة النظام ، وتحويلها الى سياسات منسقة للاندماج والتعاون . كما يقوم باستعراض وتقييم الأعمال المتبادلة بين مختلف القطاعات ، ولاسيما فيما يتعلق بالتجارة واصلاح النقد وتمويل التنمية ، والزراعة والتصنيع ، وغير ذلك من المجالات .

## المطلب الأول

### أهداف التطوير (١)

تهدف مجموعة الخبراء من وراء تقديم المقترحات والتوصيات المتعلقة بدور المجلس الى تحقيق ثلاث مجموعات مترابطة من الأهداف :

( أ ) ضمان درجة أكبر من المرونة في وظيفة وعمل المجلس ، وتبسيط هيكل أجهزته الفرعية التي تسبب نموها المستمر في جعل جدول أعمال المجلس ينوء بكم هائل من البنود والوثائق . كما تسبب في تحويل المجلس عن معالجة التطورات الهامة والملحة في الموقف الاقتصادي العالمي .

( ب ) تحسين ورفع مستوى التمثيل داخل المجلس بما يزيد طاقته وقدرته على صنع القرار ، ويزيد من تأثيره على سياسات الحكومات الأعضاء .

( ج ) تقوية سلطة المجلس لضمان تنفيذ القرارات التي يتخذها ، وخاصة تأثيراتها فيما يتعلق ببرامج عمل نظام الأمم المتحدة ككل ، وبالنشاطات التنفيذية خاصة .

ويتضح من هذه الأهداف ، أن تحقيق الهدف الأول يتطلب أحداث تغييرات في قواعد اجراءات المجلس ، بينما قد يتطلب تحقيق الهدفين الآخرين إعادة النظر في الميثاق بخصوص العضوية ، ونظام التصويت واتخاذ القرارات داخل المجلس ، وكذلك بخصوص العلاقة بين المجلس وبين الأجهزة الأخرى المعنية بالتعاون الدولي الاقتصادي والاجتماعي .

## المطلب الثاني

### موضوعات التطوير (١)

تناولت مقترحات الخبراء كلا من الإطار التنظيمي والوظيفي للمجلس .

#### أولا : بالنسبة للإطار التنظيمي :

١ - لائحة وبرنامج عمل المجلس : اقترحت المجموعة أن ينظم برنامج عمل المجلس على أساس سنتين ، وأن تقسم لائحته على أساس مجموعة محددة من القضايا لتناقش في دورات قصيرة على مدار العام ( فيما عدا فترة انعقاد الجمعية العامة ) على أن تعقد هذه الدورات في نيويورك أو جنيف ، أو في مدن أخرى تتوافر فيها الشروط والظروف التي تسمح بذلك .

في ظل هذه الترتيبات ، اقترحت المجموعة نمطا للاجتماعات والدورات من شأنه تمكين المجلس من تكريس اهتماماته للتطورات الهامة التي تتطلب عملا دوليا ، ومن ممارسة مسؤوليات القيادة والتنسيق المنوطة به على نحو فعال :

( أ ) دورة رئيسية أولية ( تعقد في يناير من العام الأول لتحديد برنامج العمل ) لتحديد القضايا التي ستدرج في برنامج عمل المجلس ، وإعداد لائحته على هذا الأساس ، في ضوء مناقشات الجمعية العامة وقراراتها ، وتحليل واستيعاب الموقف الاقتصادي والاجتماعي . وذلك على أن تتوافر درجة من المرونة في لائحة المجلس ، لتمكينه من تناول أي تطور رئيسي يظهر في أي وقت متطلبا اهتمام ومعالجة المجلس له .

( ب ) تخصيص دورات قصيرة على مدار العام لدراسة القضايا الرئيسية التي تتطلب قرارات سياسية .

( ج ) عقد دورة وزارية كل عام لمدة أسبوع ( قد يكون الأسبوع الأخير من شهر يونيو ) ، تخصص لاستعراض السياسة ، وتتركز أساسا حول القضايا الاقتصادية العالمية ، بما في ذلك التجارة والتمويل والنقد ، وغير ذلك

مما يتعلق بالتنمية • على أن تقدم على أساس نتائج الاجتماعات السابقة - بياننا بهذا الخصوص للجمعية العامة ، وذلك للنظر فيه واعتماده •

( د ) اتباع الدورة الوزارية كل عام بدورتين ، مدة كل منهما أسبوعان • ويفضل عقدهما في شهر يوليو من كل عام ، للقيام بالآتي :

١ - استعراض الميزانيات البرنامجية والخطط المتوسطة الأجل لنظام الأمم المتحدة ككل في سنوات متناوبة •

٢ - استعراض الأنشطة التنفيذية لنظام الأمم المتحدة ، بما في ذلك على وجه خاص نشاطات هيئة الأمم المتحدة للتنمية ( المقترحة ) •

وإذا كان التنسيق يجب أن يصبح في ظل هذه الترتيبات أمراً لازماً في صدد استعراض النشاطات الأساسية ، فإن دورة المجلس المخصصة لوضع البرامج والتخطيط سوف تمكن المجلس من القيام بمسئوليته الشاملة في التنسيق بين الوكالات وفقاً لأحكام الميثاق ( م : ٦٣ ) • أما دورة الأسبوعين الثانية فمهمتها الأساسية تتلخص في تقديم خطوط عريضة للسياسة ، تعمل كمرشد للأنشطة التنفيذية ومتابعة تنفيذ توصيات المجلس لدى تنفيذ هذه الأنشطة •

٣ - إجراء المفاوضات : بهدف التشجيع على التنفيذ السريع والفعال لقرارات الأمم المتحدة وزيادة سلطة المجلس والجمعية العامة ، من خلال إصدار قرارات ذات نتائج محددة ، ومن خلال أحداث تغييرات مناسبة في سياسات الدول الأعضاء ، أوصت المجموعة بالترتيبات التالية :

( أ ) بناء على طلب الجمعية أو المجلس أو بناء على اقتراح عشرة أعضاء من أي منهما - يقوم المجلس بتشكيل مجموعة تفاوضية صغيرة هدفها البحث عن اتفاق يكون محل رضا جميع الأعضاء بالنسبة للقضايا المختلف حولها في مجال الإنماء والتعاون الدولي الاقتصادي • ومن الملاحظ أن تكون هذه المجموعة من حجم يمكن إدارته ( أي ما بين ١٠ و ٣٠ عضواً ) ، وتضم أساساً الدول المعنية بالقضايا محل الدراسة ، سواء أكانوا أعضاء في المجلس أم لم يكونوا (١) •

( ب ) تتكون هذه المجموعة عادة عند وضع لائحة المجلس على أن تكون هناك إمكانية لتكوينها في أوقات أخرى طالما قامت الحاجة لذلك • وتعمل هذه المجموعات لفترة تمتد من سنة إلى سنتين قابلة للتجديد بناء على تحديد المجلس أو الجمعية العامة • وفي هذه الفترة يكون لكل من المجلس أو الجمعية العامة

مطلق الحق في التصويت على حلول بشأن الموضوعات محل التفاوض • ويجب أن يؤخذ في الاعتبار التقدم الذي أحرز في إطار هذه المجموعات •

( ج ) تعمل مجموعات التفاوض على أساس قاعدة الإجماع • وعندما تصل الى اتفاق تبث بتقرير الى المجلس الذي يحيله الى الجمعية العامة بعد الموافقة عليه • اما الجمعية العامة فيمكنها الموافقة عليه أو إحالة المسألة ثانية الى المجموعة أو اتخاذ ما تراه من أعمال أخرى •

( د ) تؤدي كل مجموعة تفاوض عملها تحت اشراف رئيس ونائب للرئيس يرشحهما الأمين العام وتوافق عليهما الجمعية العامة أو المجلس •

( هـ ) يمكن البدء بثلاث مجموعات استشارية تعمل بالتناوب في فترة العامين ، بهدف التأكد من أن الاجراء لم يسء استخدامه ، أو أن هيكلها اداريا جديدا قد نشأ •

( و ) في حالة قبول التوصيات السابقة ، يمكن للمجلس أن يضمن هذه الاجراءات الاستشارية في قواعد اجراءات مناسبة تحدد أنواع الموضوعات التي سوف تجرى بخصوصها الاجراءات الاستشارية (١) •

٣ - نوعية ومستوى التمثيل : اقترحت المجموعة أن توصي الجمعية العامة الدول الأعضاء باتخاذ كل الخطوات اللازمة لضمان الحضور المنتظم لممثل الحكومات الأكثر تخصصا في اجتماعات المجلس ، على أن يكون تشكيل الوفود محكوما بالموضوع محل مناقشة المجلس •

٤ - الأجهزة المساعدة للمجلس : ترى المجموعة أن المجلس - في الوقت الذي يعالج فيه تقارير أجهزته الفرعية - يستعرض المدى الكامل للقضايا التي تناقش من قبل هذه الأجهزة • ولما كانت هذه الأجهزة - عادة ما تحول دون مناقشة القضايا ذات الأهمية ، فقد أوصت المجلس بإنهاء عمل الأجهزة التابعة له فيما عدا اللجان الإقليمية ، واللجنة الإحصائية ، ولجنة المخدرات ولجنة تخطيط التنمية ، ولجنة المؤسسات الانتقالية ، ولجنة حقوق الانسان • وذلك على أساس الحاجة الى الابقاء على الأجهزة الإقليمية وعلى أجهزة الخبرة التي تقوم بعمل فني لا يمكن أدائه من قبل المجلس وحده (٢) •

Ibid, pp, 15, 31-32,

(١)

(٢) أوصت المجموعة بأن تتم التغييرات التالية بخصوص الأجهزة التابعة للمجلس والأجهزة

الاعرف المرتبطة به :

( ١ ) يتحمل المجلس المسؤولية عن العمل الذي تؤديه اللجان التالية : لجنة الموارد الطبيعية •

لجنة العلم والتكنولوجيا ، لجنة الاستعراض والتقييم ، لجنة منع الجريمة والتحكم فيها • =

ونظرا لأن إنهاء العديد من الأجهزة التابعة المختصة بمعالجة قطاعات معينة من شأنه أن يثير العديد من المشاكل المتعلقة بعملية التمثيل داخل المجلس ، فقد اقترحت المجموعة لمواجهة هذه المشكلة :

( أ ) السماح لكل دولة ليست عضوا في المجلس بالمشاركة في المناقشات المتعلقة بها ، ويكون لها كامل حقوق العضوية فيما عدا حق التصويت ، وذلك على أن تعقد اجتماعات تضم أعضاء المجلس والمراقبين ، لكي يأخذ المجلس في الاعتبار آراء المراقبين أثناء التفاوض قبل اتخاذ القرار (١) .

( ب ) يمكن أن تدعى الأقاليم ومجموعات الدول لدراسة إمكانية اتخاذ تمثيل مشترك في المجلس عن طريق الاتفاق المتبادل بينهم . على أن يحضر الاجتماعات الدولة العضو الأكثر اهتماما بالموضوع محل المناقشة والمعالجة (٢) .

( ج ) تدعى كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مقدما في كل دورة تتناول قضايا قطاعية لكي توضح مصلحتها في المشاركة . وتحدد عضوية كل دورة طبقا للإجابات المرسلة . وهو ما يعني أن العضوية يمكن أن تختلف من دورة لأخرى .

( د ) يجب تخصيص نص في الميثاق بإضافة عشرة أعضاء إلى العضوية القائمة بحيث يضم المجلس الدول ذات المصالح والتي لم تمثل بالفعل في

---

= لجنة السكان ، لجنة التنمية الاجتماعية ، لجنة مركز المرأة ، لجنة الإسكان والبناء والتخطيط .

(ب) يتم إلغاء لجنة تطبيق العلم والتكنولوجيا على التنمية ، وأن تجمع بدلا منها مجموعات خاصة من العلماء المشغلين لدى واسع من النظم العلمية - على أساس كل حالة على حدة لدراسة مشاكل محددة وصياغة التوصيات التي ستؤخذ في الاعتبار من قبل المجلس في صياغة السياسات للناسية ، وكذلك تعيين مستشار علمي للأمن العام ، يكون شخصا ذا أهمية دولية وكفاءة معترف بها ليعمل كرابطة بين الأمن العام والمجموعة العلمية النووية ، على أن تكون وظيفته الأساسية تقديم النصيحة للأمن العام لمساعدته على التنبؤ بتأثير التقدم في العلم والتكنولوجيا وتحديد الاختيارات التي ينتج استخدامها أو تطبيقها من أجل فائدة الدول النامية .

(ج) يتحمل المجلس المسؤولية المباشرة عن وظائف السياسة بخصوص قضايا البيئة التي يقوم بها مجلس محافظي برنامج الأمم المتحدة للبيئة وذلك من خلال الدورات التي تعقد حسب الموضوعات . وتظل أمانة البيئة في نيويورك خاضعة لسلطة المدير العام للبناء والتعاون الاقتصادي الدولي .

(١) مثل هذا الاجراء سيتطلب فقط تغييرا في قواعد اجراءات المجلس .

(٢) وسوف يستلزم هذا الاجراء تعديلا في الميثاق حيث أنه - على العكس من الاقتراحات السابقة - سيطبق على كل اجتماعات المجلس وليس فقط على الاجتماعات المتعلقة بمسائل قطاعية .

عضوية المجلس • وسوف يقترح المدير العام للامم والتعاون الاقتصادى الدولى لكل دورة مخصصة لقطاع معين قائمة بالمدينين الاضافيين ليوافق عليها المجلس فى دورته التنظيمية (١) •

( هـ ) السماح للدول التى ليست أعضاء فى المجلس بالمشاركة فى هذه المجموعات على ان تتمتع بنفس الحقوق التى للدول الاعضاء الاصليين •

### ثانيا : بالنسبة للاطار الوظيفى للمجلس :

١ - التنسيق : ينبغى تعزيز دور المجلس فى تنسيق أوجه نشاط الوكالات المتخصصة وذلك من خلال :

( أ ) مشاركة الوكالات فى اجتماعات المجلس بطريقة مستمرة ومنظمة •  
( ب ) اجراء حوار على نطاق واسع بين المجلس ورؤساء الوكالات المتخصصة وذلك للاستفادة من آرائهم فى صياغة ووضع القرارات •

٢ - حقوق الانسان : يرى البعض انشاء مجلس لحقوق الانسان يعمل كجهاز رئيس للأمم المتحدة ويختص بكل مسائل حقوق الانسان التى تقع حاليا فى نطاق مسئولية المجلس الاقتصادى والاجتماعى ولجنة حقوق الانسان ولجنة مركز المرأة • كما يمكن للمجلس الجديد أن يؤدى المهام التى يستلزمها تطبيق الوثائق المتعلقة بحقوق الانسان • هذا ، بينما يرى آخرون الإبقاء على لجنة حقوق الانسان ، على أن ينقل المجلس تقارير اللجنة الى الجمعية العامة مباشرة ودون مناقشة • والواقع أن هذا رأى غريب لكونه لا يقدم جديدا فى صدد اختصاص المجلس المقترح « كمكتب بريد » بين لجنة حقوق الانسان والجمعية العامة • وعلى كل فمن المتفق عليه ان مسائل حقوق الانسان ، وكذا المسائل المتعلقة بمركز المرأة ، تعد مسائل سياسية أكثر منها اجتماعية واقتصادية مما يوجب - فى نظر الكثيرين - نزع اختصاص المجلس فيها •

---

(١) يتضمن هذا النص كذلك تعديلا فى الميثاق ويؤدى الى زيادة فى عضوية المجلس من

٥٢ الى ٦٤ عضوا كحد أقصى •



### المبحث الثالث

#### المقترحات المتعلقة بنظام الأمم المتحدة ككل (١)

**أولا :** المقترحات المتعلقة بأجهزة صنع السياسة العالمية ، ووضع البرامج والتخطيط والأنشطة التنفيذية :

( أ ) الجمعية العامة : تقدمت المجموعة بتوصيات من شأنها تقوية دور الجمعية العامة في صنع السياسة العامة . فتختص الجمعية بوضع استراتيجيات شاملة للسياسة على أن تنفذ في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وقد وضعت وحدت طرق التنفيذ من قبل الجمعية العامة . وفي نفس الوقت يقوم المجلس بتحديد القضايا الأساسية والسياسات التي تتطلب عملا على مستوى الجمعية العامة . كما يعمل المجلس باعتباره جهاز التحضير الأساسي للجنة الانماء والتعاون الاقتصادي الدولي التابعة للجمعية ( مستحل محل اللجنة الثانية للجمعية العامة ) وذلك من خلال وضع الاطار الايديولوجي الأساسي لعمل اللجنة ومناقشتها (٢) .

( ب ) خدمات الدعم التي تقدمها الأمانة العامة : اقترحت المجموعة عدة تغييرات تستهدف تخفيض تكاليف الهيئة الادارية وتحقيق وفورات هامة يمكن استخدامها من أجل الأغراض التنفيذية .

---

(١) يتم التركيز في هذا المبحث فقط على المقترحات المتعلقة بباقي أجهزة وبرامج الأمم المتحدة - فيما يتصل بدور المجلس ويؤثر فيه .

Ib'id, pp. 10-12.

(٢)

## وتتلخص هذه التغييرات المقترحة فى الآتى :

( أ ) إعادة توجيه ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بهدف تعزيز قدرة الأمانة العامة على تدعيم وظيفة المجلس فى صنع السياسة • وفى هذا الخصوص ينبغى نزع اختصاص الادارة من وظائفها التقنية القطاعية فى المجال الاقتصادى والاجتماعى •

( ب ) انشاء منصب مدير عام للانماء والتعاون الاقتصادى الدولى يكون مسئولاً مباشرة أمام الأمين العام ، والغاء وظيفة وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية • ويكون المدير الجديد مسئولاً عن توجيه كل الأنشطة التى تنفذ حالياً بواسطة ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومختلف برامج ومكاتب الأمم المتحدة فيما يتعلق بالبحث ، وتقوية صنع السياسة ، والتنسيق فيما بين الوكالات والنشاطات التنفيذية •

( ج ) تكوين وحدة مشتركة لوضع البرامج والتخطيط والبحث فى اطار مكتب المدير العام الجديد ، تعمل كمركز لتجميع وتحليل السياسة العالمية ، تدعيماً لعمل اللجنة الاستشارية التابعة للجمعية ولعمل المجلس الاقتصادى والاجتماعى • كما تمارس عملها كمكتب للتخطيط على نظام واسع • وذلك لكى تصوغ - على أساس الأولويات والسياسات التى يضعها المجلس - خططا قصيرة ومتوسطة الأجل تعمل كخطوط مرشدة لبرامج المنظمات كل على حدة •

( د ) تكوين هيئة للبحث والتحليل يرأسها نائب المدير العام الجديد لتلقى المعلومات الواردة الى المركز من مختلف قطاعات نظام الأمم المتحدة ، واعداد وثائق مختصرة ودقيقة تقدم الى المجلس ليضع قراراته على أساسها •

( هـ ) تكوين هيئة الأمم المتحدة للتنمية يديرها نائب المدير العام الجديد ، على ان تدمج فيها صناديق الأمم المتحدة للمساعدة الفنية والنشاطات المهددة للاستثمار وذلك ضمّانا للتنسيق بين التخطيط والتنفيذ • وهو ما يستدعى تقسيم المسئولية بين هذا الجهاز والمجلس الاقتصادى والاجتماعى •

( و ) ترتيبات التنسيق : دمج الجهاز الاستشارى المشترك فيما بين الوكالات التابع لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية ، وكذا جهاز تنسيق البيئة فى اللجنة الادارية للتنسيق • على أن تقوم اللجنة الأخيرة بعمل اللجنة الاستشارية انجديدة للانماء والتعاون الاقتصادى الدولى •

( ز ) سياسات وممارسات المستخدمين : توحيد نظام المرتبات والترقية وشروط التجنيد والخدمة ، واعطاء لجنة الخدمة المدنية الدولية سلطات ومسئوليات اضافية لتمكينها من تحقيق ذلك •

## ٢ - التخطيط ، ووضع البرامج وصنع الميزانية :

( أ ) على مستوى الوكالات : ينبغي السماح للمجلس والجمعية باستعراض ميزانيات الوكالات المتخصصة قبل اعتمادها . كما ينبغي اعتماد عروض للميزانية قابلة للمقارنة واتباع منهج مشترك لتصنيف البرامج ووصف المضمون .

( ب ) على مستوى الحكومات : تقوية لجنة البرنامج والتنسيق لجعلها أكثر فعالية في استعراض البرامج وتحديد الأولويات . وعلى الأمد الطويل ينبغي إنشاء جهاز وحيد للميزانية والبرنامج لتقديم النصيحة إلى الجمعية والمجلس بصدد استعراض وتقييم البرامج والميزانيات والموافقة عليها .

( ج ) على مستوى الأمانة : تطوير وتدعيم أجهزة استعراض البرامج والميزانية التي ينشئها الأمين العام .

## ٣ - الأنشطة التنفيذية : اقترحت المجموعة :

( أ ) دمج الصناديق المختلفة للمساعدة الفنية والنشاطات المهددة للاستثمار في هيئة الأمم المتحدة للتنمية . مع الإبقاء على الهوية المستقلة لهذه الصناديق .

( ب ) تخصص دورة سنوية للمجلس لاستعراض الأنشطة التنفيذية ، لضمان التكامل بين السياسة المالية والعمليات ، ولتجنب الإزدواجية الناتجة من المناقشات الدائرة في مجالس محافظي الصناديق والبرامج العديدة .

## ٤ - الأجهزة الإقليمية :

اقترحت المجموعة تعزيز دور اللجان الإقليمية من خلال الآتي :

( أ ) مشاركتها في صياغة وتنفيذ البرامج والمشروعات الإقليمية .

( ب ) توسيع سلطة هذه اللجان بصدد تجنيد الموظفين .

( ج ) مساعدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في أداء وظائف صنع السياسة العالمية .

## ٥ - التعاون فيما بين الدول النامية :

ينبغي الاسراع بهذا التعاون في مجالات التجارة والصناعة والزراعة

وغيرها • كما يجب اعتماد برنامج عمل بخصوص هذا التعاون وإقامة جهاز مشترك لتابعة ذلك •

#### ثانيا : المقترحات المتعلقة بالأجهزة التي تقوم بالنشطة قطاعية :

( أ ) فى قطاع التجارة : أوصت المجموعة بإنشاء منظمة دولية للتجارة تضم الأونكتاد والجات فى منظمة واحدة ذات فرعين أحدهما يعنى بالسياسة العامة والآخر يعنى بمفاوضات التجارة •

( ب ) فى قطاع النقد الدولى : اقترحت المجموعة تعديل نظام التصويت ليعكس التوازن الجديد للقوة الاقتصادية للدول النامية فى صوت أكبر من عمل المؤسسات المالية •

( ج ) فى تمويل التنمية : رأت المجموعة أحداث تغييرات فى البنك العالمى بما يزيد من نصيب الدول النامية ليتساوى مع نصيب الدول المتقدمة ، وتشجيع عمليات الاستثمار من جانب الأوبك فى الدول النامية •

( د ) فى قطاع التصنيع : اقترحت المجموعة أن تتولى « اليونيدو » مهمة دراسة الاتجاهات العالمية بخصوص العرض والطلب فى القطاعات الصناعية العديدة وما يرتبط بها ، بقصد تبادل المعلومات حول السياسات الاقتصادية القطاعية على نحو أفضل •

#### وسائل تنفيذ مقترحات المجموعة :

يرى الفريق أن بعض التوصيات والمقترحات تتطلب القيام بعمل من جانب الجمعية العامة ، والبعض الآخر يتطلب القيام بعمل من جانب المجلس الاقتصادى والاجتماعى • أما البعض الثالث فيمكن تحقيقه من خلال الأجهزة الحكومية والأمانة العامة • وتصورت المجموعة عملية لاعادة التشكيل المؤسسى يبدأ تنفيذها مباشرة عن طريق الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة (١٩٧٥) وتستمر لفترة انتقالية مدتها خمسة أعوام يمكن خلالها ان تحل المشكلات على نحو يرضى جميع الاعضاء • كما اقترحت المجموعة تعيين « لجنة اعادة التنظيم » مهمتها القيام بالدراسة واعداد التقارير التى تقدم بانتظام الى الجمعية العامة بخصوص التقدم الذى أحرز فى مساعى اعادة التشكيل • على أن تستعرض كل الاجراءات فى نهاية السنوات الخمس لضمان أن اعادة التشكيل فى المجالات المركزية والقطاعية جاءت متوافقة ومحل قبول جميع أعضاء المنظمة الدولية •

## المبحث الرابع

### تقييم مقترحات الخبراء

ان أية محاولة لتقييم توصيات فريق الخبراء ينبغي أن تتم في ضوء عدة حقائق :

اولا - أن المجموعة بدأت عملها وفي اعتقادها :

( أ ) أن معظم الخلل الموجود في هياكل نظام الأمم المتحدة ناتج عن أعمال الدول الاعضاء • كما أن اصلاح هذا الخلل سوف يتطلب اتخاذ عمل ما من جانب نفس الدول الاعضاء • ومن ثم فإن أى اقتراح باصلاح جاد وهام من المفترض أن يعكس المصالح الثابتة للدول الاعضاء في الحالة الراهنة •

( ب ) أن المؤسسات ليست أهدافا أو غايات في حد ذاتها ، وإنما فقط مجرد وسائل لتحقيق الحاجات والمتطلبات الانسانية • كما لا يوجد نظام أو تصميم مؤسسى مثالى للأمم المتحدة •

( ج ) أن الهدف الأساسى من وراء تقديم المقترحات المتعلقة بالنواحي التنظيمية يتمثل في التأكيد بصفة خاصة على زيادة فعالية نظام الأمم المتحدة في التأثير على أعضائه لاتخاذ السياسات الملائمة في صدد الانماء والتعاون الاقتصادى الدولى ، لتمكين المنظمة الدولية من أن تكون مركزا لتنسيق أعمال الدول في تحقيق هذه الغايات المشتركة •

ثانياً : ان قصر الوقت المتاح أمام الفريق وقلة المصادر المتجمعة لديه لم

يمكنه من معالجة كل جوانب عمل الأمم المتحدة المرتبطة بالإنماء والتعاون الدولي الاقتصادي بطريقة شاملة .

**ثالثا :** وافق الخبراء على التقرير بالإجماع ، ووقعوا عليه بصفتهم الشخصية . وغنى عن البيان ان توقعاتهم لا تلزم حكومات دولهم .

فى ضوء ما سبق ينبغى تقييم مقترحات فريق الخبراء وهنا يمكن ايراد الملاحظات التالية :

**أولا :** لم يمس التقرير مشكلتين أساسيتين هما البعد الاجتماعى للتنمية والحالة الخاصة للدول غير الاعضاء فى الأمم المتحدة مع أن أى اصلاح لنظام الأمم المتحدة يجب أن يأخذ بكامل الاعتبار الجانب الاجتماعى للتنمية . وإذا كان الفريق قد لاحظ فى سياق آخر الحاجة الى المشاركة العالمية الحقبة ، فانه لما يتعارض مع الروح الكامنة وراء عملية اعادة التشكيل - أن تستبعد الدول غير الاعضاء من النشاطات التى شاركت فيها بصورة منتظمة واضطلعت ازاءها بكافة الالتزامات الأخرى (١) .

**ثانيا :** لم يول التقرير اهتماما للناحية المالية لعملية اعادة التشكيل فيما عدا التعبير عن الأمل فى أن تترتب على مقترحاته وفورات كبيرة . مع أن الهيكل الحالى للأمم المتحدة يواجه بصعوبات مالية مزمنة . فالمنظمة تعيش بالمعنى الحرفى شهرا بشهر . ونفاد صندوق رأس المال المتداول وتزايد ما درجت عليه الدول الاعضاء من عدم دفع اشتراكاتها أو التلكؤ فى دفعها يتركان المنظمة فى حالة عدم استقرار مستمر تتحول معه الإدارة المالية الحكيمة الى كفاح ضار من أجل البقاء . ومعنى هذا أنه لابد من ركيزة مادية كأساس للقيام بالوظائف والأهداف المحددة (٢) .

**ثالثا :** تميل مقترحات الفريق الى تغليب نزعة المركزية ، حيث ركز الفريق على تقوية المؤسسات المركزية ولا سيما المجلس الاقتصادى والاجتماعى والأمانة العامة مع انه لا المركزية المتطرفة ولا التجزئة المعممة تفيد . والمسألة فى واقع الأمر هى ، مسألة خلق نوع من التوازن بين هاتين النزعتين بصورة تزيد من فعالية النظام (٣) .

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة : الدورة (٣١) الملحق رقم (٣٤) ألف

(٢) A/31/34 Add. 1، ص ١٥٦ - ١٥٧ .

(٣) المرجع السابق ص ١٩٠ - ١٩١ .

Ronald I Meltzer, Op. Cit., p. 989,

(٣)

**رابعاً :** قبول التقرير باعتراضات قوية : فقد رأت مجموعات الدول داخل المنظمة الدولية أن بعض التغييرات المقترحة تخلق العديد من الصعوبات التي يتعين مواجهتها . فالتأكيد مثلاً على مجموعات التفاوض وعملية بناء التوافق الجماعي من شأنه الإقلال من القوة التصويتية القائمة على أساس العدد والتي تعتبر أداة الدول النامية في تعزيز مناقشة القضايا التي تعتبر حيوية بالنسبة لهم . بالإضافة إلى ذلك فإن أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد نظرت إليه دول العالم الثالث من زاوية ألا تؤثر على دور « الأونكتاد » أداتهم المفضلة . ناهيك عن أن خلق وظيفة المدير العام للانماء والتعاون الاقتصادي الدولي ، وهيئة الأمم المتحدة للتنمية قد لقيت معارضة من قبل الأجهزة الإدارية للأمم المتحدة خوفاً على سلطتها واختصاصاتها (١) .

**خامساً :** يبدى التقرير نظرة غير متفائلة فيما يتعلق بالارادة السياسية للدول الاعضاء . فيقدم المقترحات على أساس أن تعكس التغييرات في هيكل النظام المصالح الثابتة للدول الاعضاء في الحالة الراهنة ، وألا تتضمن تعديلاً للميثاق .

**سادساً :** مقترحات الفريق فيما يتعلق بدور المجلس الاقتصادي والاجتماعي بصفة خاصة لهم تكن محل رضا جميع وفود الدول الأعضاء في اللجنة المختصة لاعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي على النحو التالي :

#### ١ - بالنسبة لمكانة المجلس :

يرى البعض ان المجلس يعنى - طبقاً للتقرير - بالسياسات الشاملة والبرامج المتعلقة بالتنمية ، وعليه تحديد أولويات العمل وتهيئة مجال تبادل المعلومات والخبرة على المستوى العالمى ، وتنسيق الانشطة في القطاعين الاقتصادى والاجتماعى والتعاون بشكل أوثق مع اللجان الإقليمية . بينما يرى الآخرون أن تقرير الخبراء قد عزز دور الجمعية العامة على حساب المجلس الاقتصادى والاجتماعى (٢) .

#### ٢ - بالنسبة لنظام الاجراءات الاستشارية :

يرى البعض ضرورة التوسع في هذه الاجراءات أثناء عملية اتخاذ القرارات على أن يكون هيكل مجموعات التفاوض وطريقة أدائها لأعمالها مرنين ، وذلك

Ibid., p. 999.

(١)

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة : الدورة ٣١ ، الملحق ٣٤ ، ١

(A/31/34/Add 1)

ص ١٩٥ .

لتكثيف مع المطالب التي تملئها الموضوعات والحالات المختلفة . أما الفريق الآخر فيرى أن فائدة مجموعات التفاوض تظهر فقط عندما تتوافر الإرادة السياسية للدول الأعضاء للتوصل إلى اتفاق . ومؤدى ذلك أن تحول هذه العملية إلى قاعدة مستقرة يضر بالبلدان النامية ويعرقل حيوية الحركة نحو اتخاذ تدابير جديدة من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وبالإضافة إلى ذلك فإن اتخاذ قرار هام في المجال الاقتصادي ليس له سوى صفة استشارية لا يضمن في حد ذاته تحقيق أي هدف على نحو سريع ، بسبب عدم الالتزام من جانب الذين لا يؤيدون القرار . ناهيك عن أن ثمة احتمالاً بتحول اتفاق الرأي إلى حق نقض ( فيتو ) جديد (١) .

### ٣ - بالنسبة لهيكل الأجهزة المساعدة للمجلس :

يرى البعض أن التخلص من شبكة الهيئات الفرعية للمجلس دفعة واحدة أمر لا يتسم بالحكمة ، حيث أثبتت بعض هذه الهيئات على مر السنوات أهميتها كمصدر لتوليد المفاهيم والأفكار الجديدة التي تطورت فيما بعد لتصبح مشاريع جديدة هامة ، وذلك بالقياس إلى الدراسة التمهيدية للنصوص المفحوصة من قبل المجلس والجمعية العامة وتقييم النتائج التي يمكن التوصل إليها . وهذه على وجه خاص حالة لجنة تخطيط التنمية ولجنة الشركات عبر الوطنية . والأكثر من ذلك أن اللجان الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية المستقلة عن المجلس تسمح للدول بمناقشة وتنسيق المشاكل ذات الأهمية الإقليمية ، كما تسمح لهم بتنسيق سياساتهم الاقتصادية ووضع الاتفاقات الفنية (٢) . ولهذا ينبغي تنظيم هذه الشبكة عن طريق استبعاد الهيئات الزائدة عن الحاجة ، ودمج بعضها في عدد أقل من الهيئات وتخفيض عدد مرات اجتماعاتها . هذا على حين يرى البعض الآخر أن تبسيط هيكل الأجهزة الفرعية للمجلس أمر لازم على أساس أنه لا فائدة ترجى من بحث مسألة معينة على مستويات ثلاثة ومن قبل نفس مجموعة الأفراد غالباً . والواقع أنه يتعين في هذا الصدد دراسة ولاية كل هيئة من هيئات المجلس وعملها الفعلي وتقرير ما إذا كانت الموضوعات التي تعنى بها كل هيئة من هيئات المجلس يمكن أن يتولاها هو بنفسه ، كما ينبغي النظر في قضية تمثيل الدول في الهيئات الفرعية وذلك بهدف ضمان المشاركة العالمية والكشف عن آراء جديدة من جراء بحث مسألة ما على أكثر من صعيد واحد (٣) .

(١) المرجع السابق ، ص ٤٢ ، ١٤٣ ، ٢٣٣ .

Alain Pellet, Op. Cit., p. 24

(٢)

(٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة : الدورة ٣١ ، للملحق ٣٤ ١ (A/31/34/Add. 1)

ص ٢٧٦ .



#### ٤ - بالنسبة لعقد دورات وزارية معنية بالقضايا الرئيسية :

يرى البعض عدم استصواب الفكرة لأن البلدان النامية يعوزها العدد الكافي من الخبراء اللازمين لمثل هذه الدورات ، بالإضافة الى ما قد يترتب على الفناء بعض الهيئات الفرعية من ضغوط بشأن مستوى وحجم التمثيل داخل المجلس .  
ناهيك عن أن التوصية بأرسال ممثلين على مستوى معين لاجتماع محدد تتعارض مع حق كل دولة في أن تقرر مستوى تمثيلها وفقا للاحتياجات والامكانيات المتاحة . أما البعض الآخر فينتصر لفكرة عقد دورات وزارية لمالها من أثر في النهوض بالمجلس سياسيا وتحسين مركزه وتقوية دوره في تحديد السياسات الاقتصادية والاجتماعية وفي تزايد مشاركة الدول الاعضاء والوكالات المتخصصة في بحث الموضوعات بصورة أعمق (١) .

#### ٥ - بصدد دور المجلس في التنسيق :

يرى البعض أن انشاء هيئة جديدة مشتركة بين الوكالات لمعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الأساسية والاتجاهات التي تتطلب اتخاذ اجراءات دولية أمر لا داعي له في ضوء امكانية قيام لجنة التنسيق الادارية بهذا الغرض . كما يرى البعض الآخر أن تقوية دور اللجان الاقليمية في مناطقها المختلفة يترتب عليه مشاكل هامة وخاصة على الصعيد الاقليمي ، حيث التنافس مع الوكالات المتخصصة ، وهو ما يعقد في النهاية عملية التنسيق بالنسبة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ويستدعي ضرورة ايجاد الحلول لمواجهة هذه المشاكل (٢) .

#### ٦ - بخصوص الدور القيادي للمجلس :

رغم أن المجموعة اكدت أن تقوية المجلس شرط اساسي لدعم هياكل نظام الأمم المتحدة ككل ، فانها لم تشر في اقتراحاتها الى تعزيز سلطة رئيس المجلس أو رؤساء مختلف اللجان لتمكينهم من اتخاذ خطوات معينة فيما يتعلق بالمشاوورات غير الرسمية دون التعرض لخطر اتهامهم بالتحيز . كما لم تشر الى ضرورة التخلي عن الممارسة الراهنة التي تحرم على الأمانة العامة أن تتدخل في المسائل التي تعنيها الا في ظل ظروف استثنائية (٣) .

سابعاً : رغم كل الانتقادات الموجهة الى توصيات فريق الخبراء ، فإنه

(١) نفس المرجع ، ص ١١٧ ، ١٤٨ ، ١٨٥ ، ٢٢٢ .

(٢) نفس المرجع ، ص ٤٢ ، ١٤١ .

(٣) نفس المرجع ، ص ٢٢٣ .

يجب القول بأن هذه التوصيات تعكس - ولا شك - وجهة نظر عالمية وتكشف عن نقاط الضعف الرئيسية في نظام الأمم المتحدة . والمقترحات متوازنة الى حد كبير وقابلة للتطبيق ، وتنفيذها يؤدي الى حد كبير الى التقليل من تشتت الجهد وتحسين التنسيق ، والى مزيد من الوضوح فيما يتعلق بتحديد مجالات الأولويات .  
ناهيك عن أن التقرير يتضمن تسعة مبادئ رئيسية يمكن ان تشكل أساسا لأية عملية إعادة تشكيل لنظام الأمم المتحدة . وعلى الرغم من أن البعض قد تصور التقرير على أنه وثيقة غير مقبولة سياسيا مما حال دون استخدامه رسميا في المناقشات التي جرت بخصوص عملية إعادة التشكيل داخل اللجنة المختصة ، فإن توصيات الفريق قد شكلت الأساس الهام للمناقشات الفعلية داخل اللجنة المختصة لإعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي لنظام الأمم المتحدة . وهو ما يؤكد في النهاية قيمة وأهمية هذه التوصيات .

## الفصل الثاني

### أعمال اللجنة المخصصة لإعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في نظام الأمم المتحدة

في جلستها العامة رقم ٢٢٢٦ المنعقدة في أول سبتمبر ١٩٧٥ ، قررت الجمعية العامة - عملاً بتوصية من المجلس الاقتصادي والاجتماعي (١) - أن تنشئ لجنة خاصة للدورة الاستثنائية السابعة ، وأن تحيل إليها البند (٧) من جدول الأعمال والمعنون « الانماء والتعاون الاقتصادي الدولي » تكونت اللجنة وعقدت ثلاث جلسات في الفترة الممتدة من ٢ الى ١٦ سبتمبر ١٩٧٥ . وانتهت الى الموافقة على مشروع قرار معنون « الانماء والتعاون الاقتصادي الدولي » ، أوصت الجمعية العامة باعتماده .

وفي القسم السابع والأخير من مشروع القرار أوصت اللجنة الخاصة Ad hoc Committee بالدورة الاستثنائية السابعة بإنشاء لجنة مخصصة من أجل إعداد مقترحات عمل مفصلة بهدف إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في نظام الأمم المتحدة .

وتم إنشاء اللجنة المخصصة لإعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في نظام الأمم المتحدة طبقاً لقرار الجمعية العامة رقم ٣٣٦٢ المؤرخ في ١٦ سبتمبر ١٩٧٥ والمعنون « الانماء والتعاون الاقتصادي الدولي » (٢) .

#### وفي هذا الفصل نعالج في أربعة مباحث رئيسية الموضوعات التالية :

- الإطار التنظيمي للجنة المخصصة لإعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في نظام الأمم المتحدة ( عضويتها ، المهام الموكولة الى اللجنة ، الإطار الذي تمارس فيه أعمالها ) .

---

Ecosoc Res : 1980 (Sess 59) 31-7-1975.

(١)

U.N. Doc. (A/10232) 24 September 1975.

(٢)

– الاتجاهات الرئيسية التي سادت مناقشات اللجنة حول تطوير نظام الأمم المتحدة عامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بصفة خاصة .

– توصيات اللجنة بصدد تطوير المجلس الاقتصادي والاجتماعي ونظام الأمم المتحدة بصفة عامة ، مع بيان مواقف الدول الاعضاء من هذه التوصيات .

– تقييم أعمال اللجنة فيما يتعلق بتطوير المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

## المبحث الأول الإطار التنظيمي للجنة

### المطلب الأول عضوية اللجنة واختصاصاتها

#### ١ - عضوية اللجنة :

نص قرار الجمعية العامة رقم ٣٣٦٢ ( د ١ - ٧ ) المؤرخ في ١٦ أيلول /  
سبتمبر ١٩٧٥ على أن تكون :

( أ ) اللجنة المخصصة لجنة جامعة من لجان الجمعية العامة والإشتراك فيها  
مفتوح لجميع الدول (١) .

(ب) جميع هيئات الأمم المتحدة ، بما فيها اللجان الإقليمية ، وكذلك

---

(١) من المفهوم لدى الجمعية العامة أن صيغة « جميع الدول » ستطبق وفقا للممارسة المستقرة  
لدى الجمعية العامة . انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة : الدورة الثلاثون ، الملحق رقم ٥  
ص ١ (A/30/5) .

الوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ملعوة للاشتراك في عمل اللجنة على مستوى المديرين ، والرد على ما قد تقدمه اليها اللجنة من طلبات للحصول على معلومات أو بيانات أو آراء . ولعل النظرة المتأنية لقرار الجمعية العامة بصدد تكوين عضوية اللجنة تكشف عن سيادة النزعة الديمقراطية . فالنص على فتح باب الاشتراك في اللجنة لجميع الدول له مغزى عملي يتمثل في الحرص على أن تعكس توصيات اللجنة المطالب المختلفة والاتجاهات المتعددة للدول بشأن السياسة الاقتصادية والاجتماعية . وهو ما يمكن من تطوير البنيان الهيكلي القائم لمنظمة الأمم المتحدة بما يمكنها من مواجهة المشاكل الراهنة والمواقف المتغيرة .

## ٢ - اختصاصات اللجنة وأهداف تكوينها :

١ - طبقا لقرار الجمعية العامة الخاص بتكوين اللجنة فإن الاختصاص الاساسي للجنة المخصصة يتمثل في القيام باعداد مقترحات عمل مفصلة بصدد عملية اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعى لنظام الأمم المتحدة ، وذلك بغية تحقيق هدفين رئيسيين :

( أ ) جعل المنظمة الدولية أكثر كفاءة في معالجة مشاكل التنمية والتعاون الاقتصادى السولى بطريقة أكثر شمولاً وفعالية .

( ب ) جعل المنظمة الدولية أكثر استجابة لمتطلبات أحكام الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادى دولى جديده وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية .

٢ - تقوم الجمعية العامة باحالة العديد من القضايا ذات الصلة الى اللجنة المخصصة للنظر فيها . وتدور معظم هذه القضايا حول استعراض الأجهزة المشتركة بين الحكومات والمؤلفة من الخبراء والتي تعالج شئون اعداد البرامج والميزانيات ومراجعتها واقرارها ، وتنسيق شئون الادارة والميزانية بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وقرارات المؤتمر العالمى للسنة الدولية للمرأة ، وكفالة دعم الجهاز المكلف بالمسائل التى تتصل بالمرأة (١) .

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة : الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم ٣٤ .

## المطلب الثاني

### الاطار الذى تمارس فيه اللجنة أعمالها

١ - طبقا للفقرة الأولى من القسم « سابعاً » من قرار الجمعية العامة ٢٣٦٢ (د ١ - ٧) ١٩٧٥ فان اللجنة :

(أ) تبدأ عملها فور اتخاذ القرار ، وتقدم تقريراً الى الجمعية العامة فى دورتها الثلاثين عما أحرز من تقدم . كما تقدم تقريراً الى الجمعية العامة فى دورتها الحادية والثلاثين عن طريق المجلس الاقتصادى والاجتماعى .

(ب) تأخذ فى الاعتبار - لدى ممارستها لأعمالها - المقترحات والوثائق المتعلقة بموضوع إعادة التشكيل (١) .

(ج) تدعو جميع هيئات الأمم المتحدة بما فيها اللجان الإقليمية والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، للاشتراك فى عمل على مستوى المديرين ، والرد على ما قدمه اليها اللجنة من طلبات للحصول على معلومات أو آراء أو بيانات عن الموضوع .

٢ - طبقاً لما جاء فى بيان الأمين العام الذى ألقاه فى افتتاح الدورة الأولى للجنة المختصة فان أعمال ومناقشات اللجنة ينبغي أن تتم حول إعادة التشكيل مع الوعى التام ببعض المبادئ الأساسية للتعاون الاقتصادى الدولى كالعالمية ، والاعتماد المتبادل بين الدول ، والعلاقات المشتركة بين المشاكل الدولية ، وما يتبع ذلك من ضرورة وجود منهج متكامل ذى طابع متعدد الاختصاصات .

٣ - طبقاً لما جاء فى البيان الاستهلالي الذى أدلى به رئيس اللجنة فان مهمة اللجنة ذات مجال أوسع وتقوم على أساس اطار ايدىولوجى ذى نوعية مختلفة . اذ هى لن تشمل كل سلسلة الوكالات المتخصصة وهيئات وبرامج

---

(١) من ذلك الوثائق المقدمة تحضيراً للدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة عملاً بقرار الجمعية العامة ٣٣٤٣ (د - ٢٩) وغيره من القرارات المتصلة بهذا الشأن ، بما فى ذلك تقرير الخبراء عن هيكل جديد للأمم المتحدة من أجل تعاون اقتصادى دولى ، ومخاض المداولات التى جرت فى هذا المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، مجلس التجارة والتنمية ، مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، وكذلك نتائج المداولات حول الترتيبات المؤسسية التى يجرىها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة لشئون البيئة فى الدورات التالية لتكوين اللجنة .

الأمم المتحدة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي فحسب ، وإنما سيتم إنجازها في إطار التقدم نحو إقامة نظام اقتصادي دولي جديد . كما أن اللجنة تستعين في عملها بالأفكار والاقتراحات المتصلة بالأمر والمنبثقة عن مختلف هيئات ومؤسسات الأمم المتحدة (١) .

---

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة : الدورة الثلاثون ، الملحق رقم ٥ ، ص ٩ .



## المبحث الثانى

### الاتجاهات الرئيسية التى سادت مناقشات اللجنة

بدأت اللجنة أعمالها فى أواخر سنة ١٩٧٥ ، واستمرت تعقد دوراتها حتى أواخر عام ١٩٧٧ حيث قدمت مشروع تقرير إلى الجمعية العامة فى دورتها الثانية والثلاثين لعام ١٩٧٧ .

وفيما على عرض لأعمال اللجنة على مدار الثلاث سنوات من ١٩٧٥ إلى ١٩٧٧ وتوضيح الاتجاهات الرئيسية التى سادت مناقشات اللجنة بهدف عملية إعادة التشكيل ، خاصة فيما يتعلق بتطوير المجلس الاقتصادى والاجتماعى .

## المطلب الأول

### الدورة الأولى ( ١٩٧٥ )

عقدت اللجنة المخصصة دورتها الأولى فى مقر الأمم المتحدة فى الفترة من ١٣ إلى ١٩ وفى ٢١ نوفمبر ١٩٧٥ . كما عقدت أثناء هذه الدورة سبب جلسات ركزت فيها على الشؤون التنظيمية . وهو ما تمثل فى :

- ١ - تحديد موعد الدورات التى ستعقد لها اللجنة فى سنة ١٩٧٦ .

٢ - انشاء فريق عمل غير رسمي يجتمع برئاسة رئيس اللجنة فيما بين الدورات ، وذلك عقب الدورة الثانية للجنة ، على أن يكون الباب مفتوحا لاشراك جميع الدول وأن يتخذ قرار بشأن حجم وتكوين الفريق بعد اجراء مشاورات فيما بين رئيس اللجنة ورؤساء المجموعات الاقليمية (١) .

٣ - دعوة امانة اللجنة الى اعداد ثبث بما هو متوفر من وثائق الأمم المتحدة التي لها صلة بعمل اللجنة لغرض الرجوع اليه .

٤ - دعوة المنظمات المعنية للاشتراك في أعمال الجلسات الرسمية للجنة على مستوى فني عال ودعوة الرؤساء التنفيذيين لتلك المنظمات للاشتراك بصفة شخصية في الدورة الثانية للجنة ، والى تقديم ما قد يطلب تقديمه من مساعدة في الجلسات غير الرسمية وفرق العمل التابعة للجنة (٢) . وقد قام الأمين العام بافتتاح دورة اللجنة مشيرا الى ارتباط اصلاح نظام الأمم المتحدة القائم بالاعتماد المتبادل بين الدول وبترباط المشاكل الدولية . كما أشار الى ضرورة توافر الارادة السياسية للدول الأعضاء لتحقيق التغير المنشود . وألقى رئيس اللجنة المخصصة بيانا أشار فيه الى تعقد عمل اللجنة والى انها تسترشد في عملها بالأفكار والاقتراحات المتصلة بالأمم والمنبثقة عن مختلف الهيئات والمؤسسات (٣) . وعلى الرغم من غلبة الاجراءات التنظيمية على هذه الدورة ، فقد ألقى بعض ممثلي الوفود كلمات حول أهداف إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي لنظام الأمم المتحدة . وقد كشفت هذه الكلمات منذ بداية أعمال اللجنة عن مدى التباين في مواقف مجموعات الدول الأعضاء بصدد عملية إعادة التشكيل . فقد ذكر بعض ممثلي الدول الاشتراكية في شرق أوروبا أن المهمة الأساسية للجنة تتمثل في وضع تدابير ترشيده تؤدي الى تحقيق الأهداف التالية :

١ - زيادة فعالية القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في منظمة الأمم المتحدة .

٢ - زيادة التعاون بين الدول ذات النظم الاجتماعية المختلفة وفقا لمبادئ التعايش السلمي .

---

(١) أثناء مناقشات اللجنة ، أخذ فريق العمل أسماء وأشكالا مختلفة لتوفيق المصاعب الناجمة داخل اللجنة ، ففريق العمل غير الرسمي أصبح « مجموعة الاتصال » مع مجموعة مداولي الرئيس التي شكلت أخيرا للوصول الى الاتفاقات النهائية داخل اللجنة .  
(Ronald I. Melter, Op. Cit., p. 1000).

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة : الدورة الثلاثون ، للمحق رقم ٥ ، ص ٤ - ٥ .  
ويلاحظ أنه قد حضر الدورة الأولى للجنة في ١٩٧٥ ممثلو ١٠٨ دولة عضوا بالأمم المتحدة وممثلو ٧ وكالات متخصصة . لمعرفة أسماء هذه الدول وتلك الوكالات انظر ص ٢ من نفس المرجع .  
(٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة : الدورة الثلاثون ، للمحق رقم ٥ ، ص ٦ - ٧ ، ص ٨ - ٩ .

- ٣ - تدعيم كفاح البلدان النامية في سبيل الاستقلال الاقتصادي .
- ٤ - توطيد السلم والأمن باعتبار ذلك شرطا مسبقا للتنمية والتعايش الاقتصادي .
- ٥ - تمكين البلدان النامية من المشاركة على قدم المساواة في الحياة الاقتصادية الدولية وتمتعها بالسيطرة بغير قيود على مواردها الطبيعية .
- ٦ - الاضطلاع بمهمة اعادة التشكيل بطريقة تتفق مع ما نص عليه الميثاق (١) . أما ممثلو دول ال ٧٧ فقد راوا أن أهداف اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي تتمثل في :
- ١ - جعل الأمم المتحدة أكثر كفاءة في تناول المشاكل الجديدة للتعاون الدولي .
- ٢ - تطبيق اللامركزية وفقا للأسس التي اقترحها فريق الخبراء .
- ٣ - جعل وكالات الأمم المتحدة قادرة على اتخاذ القرارات على غرار المصرف الدولي وصندوق النقد الدولي ، بهدف أن تعكس المصالح المشروعة للدول النامية .
- ٤ - زيادة تماسك المنظمة وتزويدها بالقدرة على تخطيط السياسة العامة وتحليلها واجراء البحوث بشأنها ، وعلى اكتشاف آفاق التنمية على الصعيدين القومي والدولي . وكذلك زيادة قدرتها على رصد وتحليل العوامل والمشاكل المتعلقة بالتنمية وتجربة الحضارات المختلفة في العالم أجمع في هذا الصدد (٢) .

## المطلب الثاني

### الدورة الثانية ( ١٩٧٦ )

عقدت اللجنة دورتها الثانية في الفترة من ١١ فبراير الى ٤ مارس ١٩٧٦ . وقد أجرت اللجنة خلالها مناقشة عامة ، وصل عدد المشتركين فيها الى ٨٦

(١) ممثلو الجمهورية الديمقراطية الألمانية وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفيتية وبلندا  
انظر : محاضر جلسات اللجنة المخصصة : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة ٣١ ،  
الملحق ٣٤ أ ، ص ١٩ ، ص ٣٧ .  
(٢) ( ممثلو جامايكا وأفغانستان ) : انظر المرجع السابق ، ص ١٧ ، ص ٣٤ .

متكلما (١) عرضوا وجهات نظرهم حول أهداف ومضمون إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعى لنظام الأمم المتحدة ، والأولويات التى يرونها لمختلف المسائل فى نطاق ولاية اللجنة المخصصة .

وفى هذا الصدد قدمت آراء أولية من قبل مجموعات الدول بخصوص المجالات المحددة التى يتعين على اللجنة النظر فيها . وقده كشفت هذه الآراء الأولية عن التوجهات الخاصة والمصالح الأساسية للمشتريين فى مناقشات اللجنة ، على النحو الآتى :

### أولا - دول المجتمع الاقتصادى الأوروبى :

رأت هذه الدول ضرورة أن تركز عملية إعادة التشكيل على المجالات الرئيسية التالية :

- ١ - تعزيز دور المجالس الاقتصادى والاجتماعى .
- ٢ - إعادة تنظيم الأمانة العامة بما فى ذلك إعادة توجيه وظائف ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية .
- ٣ - تدعيم الأنشطة التنفيذية لنظام الأمم المتحدة من أجل التنمية .
- ٤ - النهوض بالتعاون الاقليمى فيما بين الدول النامية .
- ٥ - التعاون فيما بين الوكالات والعلاقة فيما بينها وبين المنظمات المختلفة للأمم المتحدة .
- ٦ - ترشيد أعمال الهيئات التشريعية وخاصة الجمعية العامة والمجلس الاقتصادى والاجتماعى على نحو يؤدى الى زيادة دورهما (١) .

(١) اشترك فى أعمال اللجنة خلال عام ١٩٧٦ ممثلون عن (١٢٠) دولة ، وممثلون عن (١٢) وكالة دولية متخصصة بناه على كل دعوات وجهت اليهم ، ممثلون عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، والاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ، ممثلون عن المجتمع الاقتصادى الأوروبى والمؤتمر الاسلادى . ولمعرفة أسماء الدول والوكالات التى شاركت فى اجتماعات اللجنة عام ١٩٧٦ ، وكذا بقية النواحي التنظيمية لعمل اللجنة انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة - (٣١) الملحق ٣٤ من ٢٢ - ٢٥ .

(٣) تم التعرف على آراء دول المجتمع الاقتصادى الأوروبى من خلال المحاضر الموجزة للمسات الدورتين الأولى والثانية للجنة المخصصة .

(A/AC. 179/SR. 3) ; (A/AC. 179/SR. 4) ; (A/AC. 179/SR. 5) ;  
(A/AC. 179/SR. 11) ; (A/AC. 179/SR. 15) ; (A/AC. 179/SR. 16) ;  
(A/AC. 179/SR. 20) ;

انظر كذلك الوثيقة (A/31/34 Add-1) من ٢٢ - ٢٣ ، ص ٢٦ - ٢٧ ، ص ٣١ ،

## ثانيا - الولايات المتحدة الأمريكية :

رأت ضرورة التركيز على المجالات الرئيسية للمشاكل التي حددها وزير خارجية الولايات المتحدة في بيانه الذي ألقاه في الدورة الاستثنائية السابعة وهي:

- ١ - ترشيده عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي •
- ٢ - تكامل برنامج المساعدة المجزأة التي تضطلع بها منظمة الأمم المتحدة •
- ٣ - تقوية دور الأمانة المركزية في التعاون الدولي والتنمية •
- ٤ - وضع اجراءات أفضل للمشاورات لضمان الاتفاق الحقيقي بين الأعضاء الذين لهم مصلحة عامة في أى موضوع يكون قيد النظر (١) •

## ثالثا - اليابان :

رأت اليابان أن يتم التركيز على المسائل التالية :

- ١ - الأجهزة الدولية لاتخاذ القرارات المتعلقة برسم السياسات وتطبيقها على المستوى الشامل وتحديد الأولويات في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي •
- ٢ - الأمانة العامة •
- ٣ - العلاقات بين الوكالات (٢) •

## رابعا - مجموعة دول شرق أوروبا :

رأت هذه الدول أن تركز اللجنة عملها في المجالات التالية (٣) :

== من ٤٤ ، ٤٥ ، ٥٠ ، ٩٧ ، ص ١٤٢ - ١٤٤ ، ص ١٤٨ - ١٤٤ ، ص ١٥٦ - ١٥٧ •  
١٩٤ •

(١) وكذلك الوثيقة (A/AC. 179/SR. 16) ص ١٥٥

(٢) (A/AC. 179/SR. 14) :

(٣) (A/AC. 179/SR. 3) ؛ (A/AC. 179/SR. 5) ؛  
(A/AC. 179/SR. 14) ؛ (A/AC. 179/SR. 18) ؛ (A/AC. 179/SR. 19) ؛

وانظر كذلك الوثيقة (CA/AC. 794 SR. 16) ص ١٧ ، ص ١٩ ، ص ٢٣ - ٢٥ ص ٤٨  
ص ١٣٦ ، ص ١٧٩ ، ص ١٨٥ •

- ١ - تقوية دور كل من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي .
- ٢ - دعم الأنشطة التنفيذية .
- ٣ - التنسيق والتخطيط ووضع البرامج وصنع الميزانية .
- ٤ - تنظيم دور اللجان الإقليمية .

#### خامسا - مجموعة دول ال ٧٧ :

- أجمعت دول هذه المجموعة على ضرورة الاهتمام بالمجالات الآتية :
- ١ - دور الجمعية العامة باعتبارها الجهاز الأعلى لوضع السياسات العامة .
  - ٢ - تعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتباره هيئة للتنسيق ووضع السياسات ، وتوسيع نطاق عمله بما يمكنه من اتخاذ تدابير من شأنها التعجيل بإقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد .
  - ٣ - تقوية دور مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية .
  - ٤ - تقوية دور اللجان والهيكل الإقليمية .
  - ٥ - التنسيق فيما بين الوكالات .
  - ٦ - خدمات الدعم التي تقدمها الامانة العامة .
  - ٧ - دعم الأنشطة التنفيذية .
  - ٨ - تقوية دور وكالات الأمم المتحدة في اتخاذ القرارات على النحو الذي تقوم به هيئات أخرى مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي (١) .
- ويتضح من استعراض الآراء الأولية لمجموعات الدول الاعضاء ملاحظتان أساسيتان : الأولى تتلخص في أن الآراء السابقة كشفت عن مدى الاختلاف

(١)

(A/AC. 179/SR. 5) ; (A/AC. 179/SR. 14) ; (A/AC. 179/SR. 16) ,  
 (A/AC. 179/SR. 17) ; (A/AC. 179/SR. 21) ; (A/AC. 179/SR. 22) ;  
 (A/AC. 179/SR. 23) ; (A/AC. 179/SR. 24) ; (A/AC. 179/SR. 23) ;  
 (A/AC. 179/SR. 27) ;

وانظر كذلك الوثيقة (A/31/34 Add-1) ص ٤٠ - ٤٢ ، ص ٥٠ - ٥١ ، ص ١٣١ ،  
 ص ١٥٨ ، ص ١٦٣ ، ص ١٩١ ، ص ٢٠٥ - ٢٠٦ ، ص ٢٢٠ - ٢٢٢ ، ص ٢٢٣ ، ص ٢٢٤ ،  
 ص ٢٢٨ ، ص ٢٧١ .

فيما بين هذه المجموعات من حيث الأهداف المتوخاة من وراء عملية إعادة التشكيل ، والموضوعات التي ينبغي التركيز عليها . أما الثانية فتتبل في أن كل مجموعات الدول - رغم اختلاف أهدافها - قد أجمعت على ضرورة تقوية دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتباره الهيئة التي تضطلع بتنسيق أوجه نشاط التعاون الدولي الاقتصادي والاجتماعي (١) .

وعقب اجراء مشاورات على أساس الآراء الأولية التي أبدت خلال المناقشة العامة قررت اللجنة المخصصة في جلستها التاسعة والعشرين المنعقدة بتاريخ ٤ مارس ١٩٧٦ ، أن ينظر فريق العمل غير الرسمي . فيما بين الدورتين الثانية والثالثة للجنة المخصصة . في ثمانية موضوعات على النحو التالي :

**أولاً : الجمعية العامة :** تحسين الفعالية الشاملة للجمعية العامة في الوفاء بدورها طبقاً للميثاق .

**ثانياً :** المجلس الاقتصادي والاجتماعي - دور وكيفية عمل المجلس في الوفاء بمسئوليته طبقاً للميثاق .

**ثالثاً :** سائر أجهزة الأمم المتحدة للمفاوضات ، بما في ذلك مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وغيره من برامج وهيئات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة (٢) ، والوكالة الدولية للطاقة الذرية والمؤتمرات العالمية المخصصة .

**رابعا :** أجهزة التعاون على المستوى الاقليمي .

**خامساً :** الأنشطة التنفيذية لنظام الأمم المتحدة : استعراض برامج المساعدة التنفيذية وصناديق التبرعات واجراءات وأجهزة التقييم .

**سادساً :** التخطيط ووضع البرامج وصنع الميزانية والتقييم : تنسيق وتقييم البرامج والخطط المتوسطة الاجل التي تنفذها المنظمة .

**سابعاً :** التنسيق فيما بين الوكالات .

---

(١) ولعل هذا يثير تساؤلاً منذ البداية عما اذا كانت الكيفية التي سيتم بها ترشيح اجراءات وطرق عمل المجلس وتميز سلطته واختصاصاته ستكون محل اتفاق مجموعة الدول الاعضاء أم أننا سنواجه بهوارق واتجاهات متباينة في هذا الصدد .

(٢) في فهم اللجنة المخصصة أن الأمم المتحدة تعامل مجموعة الاتفاق العام بشأن التبرعات الجبركية والتجارة بوصفها وكالة متخصصة من الناحية المالية . الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة ٣١ ، الملحق رقم ٣٤ ص ٤ . وللاطلاع على نص قرار اللجنة في دورتها الثانية بخصوص مجالات البحث المحددة : انظر ص ٣ - ٥ من نفس المرجع .

**ثامنا :** خدمات الدعم التي تقدمها الأمانة العامة : الوظائف ، والهياكل التنظيمية ، والأنشطة الاعلامية وشئون الموظفين .

### المطلب الثالث

#### الدورة الثامنة (١٩٧٦)

عقدت هذه الدورة في الفترة من ٢ الى ١١ يونيه ١٩٧٦ . وقد عقدت اللجنة خلالها اجتماعات رسمية وغير رسمية ، واصلت فيها الوفود النظر في مجالات البحث الثمانية المحددة في الدورة السابقة . وقد تم تبادل الاراء بشأن ثلاث وثائق غير رسمية قدمت من ممثلي الولايات المتحدة الأمريكية ، والدول الأعضاء في المجتمع الاقتصادي الأوروبي ، ومجموعة « السبعة والسبعين » . وقد كشفت هذه الوثائق غير الرسمية عن مواقف واتجاهات مجموعات هذه الدول فيما يتعلق بدور المجلس الاقتصادي والاجتماعي كأحد مجالات البحث الثمانية التي حددتها اللجنة .

#### أولا - موقف الولايات المتحدة الأمريكية :

رأت الولايات المتحدة أن تتخذ الخطوات التالية بالنسبة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (١) :

( أ ) تحسين أعمال المجلس فيما يتعلق بتحضير القضايا الاقتصادية والاجتماعية للنظر فيها من قبل الجمعية العامة منعا لازدواجية الجهود .

( ب ) تعقد - على سبيل التجريب - عدة دورات قصيرة لموضوعات معينة طوال فترات العام فيما عدا فترات انعقاد الجمعية العامة .

---

(١) انظر الوثيقة (E.S.I/84) ص ٤٨ - ٤٩ . وللتعرف على آراء الولايات المتحدة بصدد بقية مجالات البحث التي حددتها اللجنة ، والتي جاءت بصيغة عامة متفقة مع توصيات فريق الخبراء .

انظر نفس المرجع من ص ٤٩ الى ص ٥٢ .



(ج) أن يستحث الرؤساء التنفيذيون للوكالات المتخصصة والبرامج على المشاركة في دراسة المجلس للقضايا الداخلة في مجال اختصاصاتهم ولا سيما فيما يتعلق بالشئون المشتركة بين القطاعات .

(د) يخصص المجلس احدى الدورات القصيرة لاستعراض وتنسيق أنشطة المساعدة الانمائية التي يجري تنفيذها في نطاق نظام الأمم المتحدة . على أن يعتمد في ذلك على تقرير وتحليل شاملين يدهما جهاز مشترك من موظفي الوكالات يختار خصيصا لهذه الغاية . ويمكن أن يعمل تحت اشراف مدير مؤسسة التنمية التابعة للأمم المتحدة والمقترح انشاؤها .

(هـ) تعزيز دور المجلس في التنسيق عن طريق اجراء المزيد من المشاورات مع الوكالات والحكومات الأعضاء وما يقدمه اليها من توصيات ، مستفيدا في ذلك من التقارير والتحليلات الشاملة التي تعدها له الأمانة العامة بخصوص الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي يجري تنفيذها في نطاق نظام الأمم المتحدة .

(و) يكثر المجلس من اللجوء الى الاجراءات الاستشارية ، من أجل الوصول الى اتفاق فعلي فيما بين الدول الاعضاء الذين لهم اهتمام خاص بالموضوعات التي تجري مناقشتها داخل المجلس .

(ز) يقوم المجلس باستعراض هيكل أجهزته الفرعية وتبسيطها ، وذلك بعد دراسة دقيقة لكل حالة من الحالات (١) .

ويتبين من وجهات نظر الولايات المتحدة عدة أمور :

**أولا :** قصر دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي فيما يتعلق بصنع السياسة العامة على القيام بدور تحضيرى للجمعية العامة والمساعدة في وضع جدول أعمال للجنة الثانية وإعداد مواد لمناقشتها وتقديم مشاريع توصيات للبت فيها من قبل اللجنة . أما الجمعية العامة فهي التي تختص بإعداد استراتيجيات السياسة العامة لدى نظرها في القضايا الاقتصادية والاجتماعية الدولية ، تاركة لأنسب الهيئات - بما في ذلك المجلس - صياغة طرق تنفيذ هذه الاستراتيجيات من الناحية العملية . وذلك بهدف منع ازدواجية العمل بين المجلس والجمعية العامة .

**ثانيا :** تقوية دور المجلس فيما يتعلق بتنسيق نشاطات مساعدة التنمية

---

(١) فقد تبين من دراسة للجنة مركز المرأة - خلافا لتوصيات فريق الخبراء - ضرورة الإبقاء على منه اللجنة بسبب الجهود الكبرى التي لم يبدأ تنفيذها في هذا المجال الهام الا من عهد جد قريب بالرغم من أن اولها قد حان من وقت طويل .

التي يجرى تنفيذها في إطار نظام الأمم المتحدة وتنسيق أوجه نشاط الوكالات .  
على أن يمارس المجلس دوره في هذا الصدد عن طريق اتفاق الرأي وتشجيع  
التعاون بين الوكالات وليس عن طريق إصدار الأوامر .

**ثالثا :** تأييد الأخذ بأسلوب اتفاق الآراء والتخلي قدر المستطاع عن نظام  
التصويت المتبع داخل المجلس .

### ثانيا - موقف الدول أعضاء المجتمع الاقتصادي الأوروبي (١) :

رأت هذه الدول أنه ينبغي التدرج في عمل اللجنة من الخاص الى العام .  
ويرتّب على ذلك ان تعد مقترحات بشأن الأجهزة والمجالات الاخرى عدا الجمعية  
العامة ، تهدف الى تحقيق قدر أكبر من الفعالية لقرارات الجمعية العامة في صدد  
وضع سياسات عالمية متنسقة للتعاون الدولي في الميدانين الاقتصادي  
والاجتماعي . وذلك بوصف الجمعية العامة الجهاز الأعلى في نظام الأمم المتحدة .  
وفي هذا الإطار رأت دول المجتمع الاوربي أن يتم تهيئة الظروف التي يستطيع  
المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يتمتع في ظلها بالرونة والفعالية اللازمين  
لتناول المناقشات التقنية المتعلقة بالسياسات العامة . ويكون ذلك على النحو  
التالي :

( أ ) تخطيط برنامج عمل المجلس ، واختيار مسائل رئيسية يركز عليها  
المجلس ، واجراء مناقشات كبرى على مستوى سياسي عال ( الوزراء ) ، مما قد  
يسهل الاتفاق على نهج دولي مشترك ازاء هذه المسائل .

( ب ) عقد دورات قصيرة للمجلس تركز لموضوعات معينة .

( ج ) قيام المجلس في نهاية برنامج أعماله بأعداد توصيات لتقديم الى  
الجمعية العامة بشأن تنظيم الأعمال في الجمعية العامة فيما يتعلق بالبنود التي  
وردت في جدول أعمال المجلس (٢) .

( د ) تشجيع الأمانة العامة للأمم المتحدة والوكالات المتخصصة على  
الاشتراك بنشاط أكبر في أعمال المجلس .

---

(١) انظر الوثيقة (A/31/34) ص ٥٤ - ٥٥ . وللتعرف تفصيلا على آراء المجموعة  
يصدد بقية المجالات المحددة والتي تتفق كذلك مع مقترحات فريق الخبراء انظر نفس المرجع من  
ص ٥٥ الى ص ٥٩ .

(٢) بأن يشير المجلس في تقريره الى الجمعية العامة الى البنود التي استقصاها بطريقة شاملة ،  
والمسائل التي ترك الباب مفتوحا فيها أمام الجمعية العامة بشأن القضايا الكبرى والبنود التي يرى  
المجلس انه من كلفيد متابعة المناقشة بشأنها على المستوى التقني قبل إحالتها في دورة لاحقة الى  
الجمعية العامة .

( هـ ) تدعيم دور المجلس التنسيقى فى النواحي الآتية :

١ - التخطيط ووضع البرامج وصنع الميزانية والتقييم .

٢ - التنسيق فيما بين الوكالات ، ويتأتى ذلك من خلال تحسين إمكانيات عمل اللجنة الادارية للتنسيق ، وتعزيز دور لجنة البرنامج والتنسيق .

( و ) توجيه نظر المجلس الى المشاكل الناشئة فى الاطار الاقليمى ، لمناقشتها واتخاذ التدابير اللازمة بشأنها . والظاهر من الآراء الأولية لقول المجتمع الاقتصادى الأوروبى اننا تتطابق مع موقف الولايات المتحدة بالنسبة لدور المجلس بصدد التنسيق ، ولكنها تزيد على رأى الولايات المتحدة فيما يتعلق بدور المجلس فى مناقشة السياحة العامة الرئيسية . حيث ترى هذه المجموعة العمل على تعزيز الأهمية السياحية للمجلس الاقتصادى والاجتماعى وذلك بادخال نظام الدورات الخاصة التى تخصص لموضوعات معينة ، واجراء مناقشات كبرى على مستوى سياسى عال ( مستوى الوزراء ) .

ثالثا - موقف مجموعة ال ٧٧ ( ١ ) :

طلابت هذه الدول بأن تتخذ الخطوات الآتية :

١ - تنظيم عمل المجلس الاقتصادى والاجتماعى بطريقة تتيح له العمل على نحو متصل . وعليه أن يقدم توصيات فى مجال السياسة العامة وينسق أنشطة الأمم المتحدة فيما يتعلق بما يلى :

( أ ) جميع المسائل المتعلقة بالتعاون الاقتصادى الدولى .

( ب ) مسائل السياسة العامة على أساس قطاعى وعالمى فى الميادين الاقتصادى والاجتماعى ومجال حقوق الانسان وغير ذلك من الميادين المتصلة بهذه الأمور .

( ج ) الأنشطة التنفيذية .

٢ - تنظيم برنامج عمل المجلس مرة كل سنتين ، وعقد دورات قصيرة تخصص لبحث موضوعات معينة .

---

(١) انظر الوثيقة (A/81/34) ص ٦٠ - ٦١ ، وللتفصيل حول آراء مجموعة السبعة والسبعين بخصوص مجالات الأخرى انظر نفس المرجع ص ٦١ - ٦٦ حيث تؤكد فيها على أهمية دور الجمعية العامة ، واللجان الإقليمية ، وأجهزة للمفاوضات وخاصة الأونكتاد ، واثراك الوكالات المتخصصة على نحو أكثر فعالية فى أعمال المجلس الاقتصادى والاجتماعى .

٣ - اضطلاع المجلس بالمسئولية المباشرة على أعمال هيئاته الفرعية التي  
يعتبرها الغاؤها .

٤ - عقد اجتماع سنوى على المستوى الوزارى ، أو أى مستوى سياسى  
عال آخر ، يخصص لاستعراض الحالة الاقتصادية والاجتماعية فى العالم .

٥ - تمكين جميع أعضاء الأمم المتحدة الذين يودون الاشتراك فى أعمال  
المجلس من ذلك الى أقصى حد ممكن .

٦ - فى مجال التنسيق .

( أ ) ينبغى أن تعكس الأنشطة التنفيذية أولويات الجمعية العامة والمجلس  
فيما يتعلق بتخصيص الموارد .

( ب ) تدعيم دور المجلس فى مجال التخطيط ووضع البرامج والميزانية .  
وذلك من خلال تعديل اختصاصات لجنة البرنامج والتنسيق والنهوض بمستوى  
تمثيلها وقيام تعاون وثيق بينها وبين اللجنة الاستشارية لشئون الإدارة  
والميزانية ، بما فى ذلك عقد اجتماعات مشتركة بين اللجنتين كلما اقتضى  
الأمر ذلك .

( ج ) قيام الوكالات المتخصصة بالأعمال التحضيرية اللازمة للمجلس  
والجمعية العامة ، وذلك بتقديم بدائل للعمل يمكن النظر فيها من قبل  
الجهازين .

كما يجب أن تتجاوب الوكالات مع التوصيات والتوجيهات الخاصة  
بالسياسة العامة والصادرة عن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادى والاجتماعى .  
وبالإضافة الى ذلك يعين تعديل تكوين لجنة التنسيق الإدارية بحيث تتمثل  
فيها الاهتمامات ذات الأولوية للجمعية العامة والمجلس الاقتصادى والاجتماعى .

**ويظهر من استعراض آراء مجموعة السبعة والسبعين استمرارية الصورة  
القائمة التكوينية لدى الدول النامية عن المجلس الاقتصادى والاجتماعى ويتجلى  
ذلك فى الآتى :**

١ - ترى مجموعة السبعة والسبعين فى الجمعية العامة الجهاز الرئيسى  
لتقرير السياسة والتفاوض فى الميدانين الاقتصادى والاجتماعى . ومعنى هذا  
أن تمزج دور المجلس بما يدعم دور الجمعية العامة فى هذا الصدد ( تقديم  
توصيات فى مجال السياسة العامة الى الجمعية العامة ) .

٢ - تؤكد دول المجموعة على دور مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية  
باعتباره الجهاز الرئيسى التابع للجمعية العامة والمسئول عن التداول والتفاوض

والاستعراض والتنفيذ في مجال التجارة الدولية وما يتصل بها من مجالات التعاون الاقتصادي الدولي ، وذلك كخطوة نحو تحقيق الهدف النهائي المتمثل في انشاء منظمة عالمية للتجارة والتنمية .

٣ - تصر المجموعة على زيادة عضوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وخاصة اذا ما تقرر الغاء بعض هيئاته الفرعية . وهو ما ينم عن تمسكها بمبدأ الأغلبية العددية كمصدر رئيسي لقوتها .

#### رابعا - موقف مجموعة دول شرق أوروبا :

في الواقع لم تقدم هذه المجموعة وثيقة متكاملة الى اللجنة في دورتها الثانية بخصوص آرائها حول مجالات البحث الثمانية التي حددتها اللجنة . ومع ذلك يمكن تجميع آرائها بصدد تطوير المجلس الاقتصادي والاجتماعي من خلال البيانات التي ألفاها ممثلو هذه الدول وأدرجت في محاضر جلسات اللجنة (١) .

١ - ترى هذه الدول أن يعيد المجلس الاقتصادي والاجتماعي تنظيم أعماله بما يمكنه من استعراض وتنسيق الطريقة التي يعمل بها نظام الأمم المتحدة في تحقيق أهداف البرامج الاقتصادية المتعلقة بإقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد والمساعدة في تحقيق تنمية البلدان بدرجة أسرع .

٢ - تطالب هذه الدول بالتريث في مناقشة الاقتراح الخاص بانعقاد المجلس في حالة مستمرة ، نظرا لما سيترتب على ذلك من آثار مالية وإدارية ، كما تدعو الى دراسة التوصية الخاصة بالغاء بعض الهيئات الفرعية ، حيث يصعب على المجلس أن يقوم بعمل تلك الهيئات دون أن يصبح هيئة وظيفية بدلا من أن يؤدي الدور التنسيقي المنوط به بموجب الميثاق .

٣ - تدعو هذه الدول الى اتخاذ القرارات على أساس اتفاق الآراء وعدم اللجوء الى التصويت الا في حالة الفشل في التوصل الى اجماع في الرأي .

٤ - لا تحبذ هذه المجموعة زيادة عضوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، لما قد يترتب على توسيع العضوية من شل فاعلية المجلس ، ومن مطالبة الأجهزة الأخرى كمجلس الأمن بتوسيع عضويتها . وتكشف هذه الآراء منذ البداية عن الموقف المتحفظ لدول هذه المجموعة بصدد إمكانية إعادة النظر في الميثاق . اذ ترى المجموعة أن تتم عملية إعادة التشكيل بصفة عامة في إطار الاحترام الشامل للميثاق والتقييد الشديد به . ومن العجيب في هذا الصدد أن يأتي ممثلو

(A/AC. 179 SR. 10) ؛ (A/AC. 179 SR. 18) ؛

(١)

الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ليعربوا عن ضرورة تعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، بما يجعله الهيئة التي تضطلع بتنسيق التعاون الاقتصادي والاجتماعي الدولي ، وانعائه من عبء الأمور الثانوية ، لكي يتمكن من بحث مشاكل العصر الأكثر أهمية ، ومن تقديم توصيات لها قوة الالتزام الى الجمعية العامة أو تخويله - عند الاقتضاء - سلطة اتخاذ قرارات بنفسه (١) .

وفي نهاية الدورة الثالثة للجنة المخصصة قام رئيس اللجنة - بناء على طلب الوفود - بإعداد نص موحد لكل الاقتراحات المقدمة من الوفود والآراء التي أبدتها ، مظهرها فيه نقاط الاتفاق وكذلك مجالات الاختلاف . وقررت اللجنة في جلستها الحادية والثلاثين المنعقدة في ١١ يونيو ١٩٧٦ ، أن تعقد دورة رابعة في مقر الأمم المتحدة تبدأ في ٢٣ سبتمبر ١٩٧٦ ، وأن تجتمع الوفود بصورة غير رسمية في جنيف في شهر يولييه ١٩٧٦ أثناء الدورة الحادية والستين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي . وذلك للنظر في النص الموحد الذي أعده الرئيس (٢) .

## المطلب الرابع

### الدورة الرابعة (١٩٧٦)

قامت اللجنة في هذه الدورة بإجراء مشاورات حول النص الذي أعده الرئيس وتمخضت هذه المشاورات عن قدر كبير من الاتفاق حول النقاط المدرجة تحت كثير من مجالات البحث . وكانت آراء الوفود محل التقاء بصفة خاصة حول بعض مجالات البحث المتمثلة في الجمعية العامة ، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وسائر أجهزة الأمم المتحدة للمفاوضات ، وهياكل التعاون الاقليمي والتخطيط ووضع البرامج وصنع الميزانية والتقييم .

(١) (A/AC. 179 SR. 5) ؛

(٢)

(٣) للاطلاع على محتويات النص الموحد غير الرسمي الذي أعده رئيس اللجنة . انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة ٣١ الملحق رقم ٣٤ (أ) ، المرفق الثاني (أ) . ويرجع السبب في عدم تناوله أنه مجرد تجميع من قبل الرئيس للمقترحات والآراء التي أبدتها الوفود حول مجالات الاهتمام الثمانية . وهو ما يمكن الوقوف عليه من خلال التعرض للاتجاهات الرئيسية التي سادت أعمال ومناقشات اللجنة فيما بعد .

ونظرا للعوائق التي اعترضت أعمال اللجنة كتقارب اجتماعات الأسم المتحددة الاخرى وما فرضه ذلك من عوائق على وقت وموارد الوفود في اللجنة - لم يكن في وسع اللجنة ان تناقش بالتفصيل مجالات البحث الثلاثة الاخرى في الدورة الرابعة (١) - وطلبت اللجنة من الرئيس أن يعد نصا عنها مجالات البحث أولا ، وثانيا وثالثا ، ورابعا ، وسادسا .

**وقد تضمن النص المتفق بصدد تطوير المجلس الاقتصادي والاجتماعي المقترحات التالية :**

**١ - يضطلع المجلس (٢) تحت سلطة الجمعية العامة بالمسؤوليات الآتية :**

( أ ) أن يكون بمثابة المحفل الرئيسي لمناقشة المسائل الاقتصادية والاجتماعية الدولية ذات الطابع العام أو التي تجب معالجتها من زوايا اقتصادية متعددة ، ولوضع توصيات بشأن السياسة العامة التي تقوم عليها هذه المسائل وتوجيهها الى الدول الأعضاء وإلى منظمة الأمم المتحدة في مجموعها .

( ب ) أن يقوم بمراقبة وتقييم تنفيذ الاستراتيجيات والسياسات والأولويات العامة التي تحددها الجمعية العامة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي .

( ج ) أن يقوم باستعراضات شاملة للسياسة التي تقوم عليها الأنشطة التنفيذية في إطار الأمم المتحدة ، واضعا في الاعتبار ضرورة الاتساق مع الأولويات العامة التي تضعها الجمعية العامة في هذا الصدد .

٢ - يساعد المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، لدى اضطلاع به بهذه المسؤوليات في التحضير لأعمال الجمعية العامة . وينبغي أن يتضمن هذا التحضير وضع مقترحات بشأن جدول أعمال ، ووثائق ، وبرنامج عمل الدورات القادمة للجمعية العامة ، وأن يقدم توصيات باتخاذ تدابير من قبل الجمعية العامة بشأن مسائل موضوعية .

---

(١) هذه المجالات هي : خامسا : الأنشطة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة ، وسابعا التنسيق فيما بين الوكالات ، ثامنا : خدمات الدعم التي تقدمها الأمانة العامة .

(٢) أرىء النظر في اقتراح فكرة أخرى فيما يلي نصها :

« ينبغي للمجلس أن يسعى إلى وضع إجراءات أكثر فعالية للتشاور من شأنها أن تسهل الوصول إلى اتفاق بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو ، وينبغي تحقيقا لهذه الغاية ، أن يحاول ، في الحالات التي توافق عليها البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على السواء ، انشاء فرق استشارية مخصصة مبنية على إجراء مفاوضات مفصلة على امتداد فترة من الزمن بشأن عدد قليل من الموضوعات البالغة الأهمية والتعقد ، دون الحكم مسبقا على جبريل هذه الإجراءات إجراءات ثابتة . الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة (٣١) . ملحق رقم ٣٤ (A/31/34) »

ص ١٠ - ١١ .

٣ - ينظم المجلس الاقتصادى والاجتماعى جدول أعماله على أساس فترة  
ممتدتين ، ويعقد دورات معينة بموضوعات معينة .

٤ - يحدد المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، لدى اعداد برنامج عمله ،  
المسائل التى تتطلب النظر فيها على سبيل الأولوية .

٥ - يعقد المجلس اجتماعات دورية ، فى المواعيد التى يتفق عليها  
أعضاؤه ، على المستوى الوزارى أو على أى مستوى عال آخر ، وذلك لاستعراض  
المسائل الرئيسية فى الموقف العالمى الاقتصادى والاجتماعى .

٦ - يضطلع المجلس الى أقصى حد ممكن بأعمال هيئاته الفرعية .

٧ - تمكن جميع أعضاء الأمم المتحدة من المشاركة فى أعمال المجلس  
الاقتصادى والاجتماعى ما رغبوا ذلك وعلى المجلس أن يوالى دعوة الدول غير  
الأعضاء الى المشاركة فى مناقشاته بشأن أى موضوع ذى أهمية خاصة بالنسبة  
لهذه الدول .

٨ - وعلى الأمين العام والرؤساء التنفيذيين لمؤسسات وأجهزة الأمم المتحدة  
أن يشاركون فى مداولات المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، وأن يقدموا المساعدة  
الكاملة الى المجلس فى هذا الصدد وفقاً لما يتصل بهذا من توجيهات تشريعية  
عامة ومحددة .

٩ - يستعرض المجلس ويقوى علاقاته الاستشارية مع المنظمات غير  
الحكومية ، واضعاً فى اعتباره على نحو تام متطلبات أحكام الاعلان وبرنامج العمل  
المتعلقين بإقامة نظام اقتصادى دولى جديد . وعلى المجلس أيضاً أن يتقدم  
بتوصيات لترشيح وتنسيق ترتيبات اجراء المشاورات مع المنظمات غير الحكومية  
من جانب مؤسسات الأمم المتحدة فى مجموعها وفى اطار المؤتمرات العالمية  
المخصصة (١) .

وفى نهاية أعمال اللجنة لعام ١٩٧٦ ، قامت بتقديم تقرير تناول أعمالها  
حتى نهاية أكتوبر ١٩٧٦ . وأوصت فيه الجمعية العامة بتجديد ولايتها ، بقصد  
تمكينها من تقديم توصيات نهائية الى الجمعية العامة فى دورتها الثانية والثلاثين  
عن طريق المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى دورته العادية الثالثة والستين .

---

(١) للاضطلاع على النص الكامل فيما يتعلق بالمجلس وبقية الأجهزة انظر الوثيقة

(A/31/34) ص ٩ : ١٨ .



وانفقت اللجنة على انه اذا ما أقرت الجمعية العامة تجديد ولايتها - فستمضى في عملها عام ١٩٧٧ على النحو التالي :

- ( أ ) أن يكون أساس عملها هو النص الموحد الذي أعده الرئيس حول مجالات البحث التي تمت مناقشتها ، بالإضافة الى تلك التي لم تتم مناقشتها .  
( ب ) أن تواصل اللجنة عملها آخذة في اعتبارها خلاصة جهود المجلس الاقتصادي في عملية الترشيد والاصلاح التي يقوم بها من جانبه .  
( ج ) أن تولى اللجنة الاهتمام اللازم للمعلومات المقدمة من سائر هيئات ومؤسسات الأمم المتحدة عن التطورات الوثيقة الصلة بولاية اللجنة ( ١ ) .

### المطلب الخامس

### أعمال اللجنة خلال ١٩٧٧

قررت الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين تجديد ولاية اللجنة المخصصة بغية تمكينها من تقديم توصياتها النهائية الى الجمعية العامة في دورتها الثانية والثلاثين عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الثالثة والستين ( ٢ ) . وعقدت اللجنة المخصصة خلال عام ١٩٧٧ ثلاث دورات ( الخامسة ، السادسة ، والسابعة المستأنفة ) .

### أولا - الدورة الخامسة ( ٣ ) :

عقدت في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ١٦ فبراير الى ٤ من مارس ١٩٧٧ . وفي أثناء الدورة عقد فريق « اتصال غير رسمي » اجتماعات غير رسمية

---

(١) في الجلسة ٣٣ المنعقدة في ٢٩ نوفمبر ١٩٧٦ . اعتمدت اللجنة تقريرها ليقدم الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين

G.A. Res. 421 A (Sess 31) In 37-12-1976.

(٢)

(٣) انظر الوثيقة (E/32/34) من ص ٦ - ص ٧ . وقد أشار الأمين العام في بيان القاء في هذه الدورة في مبدأ هام يمثل جوهر أية عملية تطوير لنظام الأمم المتحدة . فقد أعلن =

نلتظر في مجالات البحث الثلاثة التي لم تتمكن اللجنة في الفترة السابقة من مناقشتها بشكل تفصيلي ، وهي التنسيق فيما بين الوكالات ، والأنشطة التنفيذية لنظام الأمم المتحدة ، وخدمات الدعم المقدمة من الأمانة العامة . وقد تم احراز تقدم فيما يتعلق بالتنسيق فيما بين الوكالات ، بينما ظلت صعاب كثيرة تحيط بمجالين مترابطين وهما الأنشطة التنفيذية وخدمات الدعم المقدمة من الأمانة العامة . وقد ظهر ذلك واضحا عندما أعربت بعض الوفود عن تأييدها لانشاء وظيفة مدير عام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي بهدف توفير قيادة فعالة ، وضمان منهج متعدد الاختصاصات تجاه مشاكل التنمية ، وممارسة تنسيق شامل في اطار نظام الأمم المتحدة . بينما طالب البعض الآخر بضرورة اجراء المزيد من الدراسات قبل الاضطلاع بدراسة متعمقة لمثل هذا الاقتراح (١) .

#### ثانيا - الدورة السادسة :

عقدت في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ٢ الى ٢٠ مايو ١٩٧٧ . وقد وجهت اللجنة اهتمامها في هذه الدورة الى مجالات البحث التالية : الجمعية العامة ، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، والأجهزة الاخرى للمفاوضات ، والتعاون الاقليمي والتخطيط ووضع البرامج وصنع الميزانية والتقييم . وعلى ضوء ما أجرى من مناقشات بشأن هذه المجالات ، قام الرئيس بتنقيح أجزاء النص الموحد غير الرسمي الذي يتناول هذه الموضوعات . وجاءت الصياغة المنقحة للنص الموحد تمثل محاولة لتضييق الخلافات في وجهات النظر بخصوص المجالات السابقة . فتجد أن الإشارة المحددة لتقوية دور الجمعية العامة في مجالات النقد والمالية والتجارة قد أسقطت واستبدلت بعبارات عامة ومجردة . على أن الجمعية العامة يجب أن تضع استراتيجيات شاملة ، وسياسات وأولويات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وما يرتبط بها (٢) .

---

= أنه لما كانت كل منظمة دولية إنما تحدتها الحكومات الأعضاء فيها ، فإن إعادة التشكيل تتطلب فيهما واضحا من جانب الحكومات لفرض طبيعة كل مؤسسة ونوع ونطاق العلاقات التي تربط بينها وأساليب العمل الخاصة بكل منها .

(١) تحدث في هذه الدورة ممثلا جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية فايدا اقتراح انشاء وظيفة « مدير عام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي » . للرجع السابق ص ٧ .

(٢) كان ذلك استجابة لطلب الحكومات العربية

: Ronald I Meltzer, Op. Cit., p. 1005.

أما بالنسبة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي فقد تضمنت التتقيقات الرئيسية ما يلي :

- ١ - ارجاء معالجة المسألة المتعلقة بنظام الاجراءات الاستشارية داخل نطاق المجلس ، والنظر الى عملية خلق مجموعات استشارية صغيرة على أنها « تجربة » دون الحكم السابق عليها . حتى لا تأخذ طابعا شرعيا أو مؤسسيا .
  - ٢ - التخفيف من حدة التزام جميع أجهزة التفاوض بتنفيذ توصيات السياسة التي تضعها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي (١) .
- وبصفة عامة فإن « النص الموحد » وتنقيحاته يمثل « عملية حيائية » لتوصيات تكون مقبولة على نطاق واسع وتحايلا على نقاط الاختلاف داخل اللجنة المختصة . وكان من نتيجة ذلك التوصل الى اتفاقات هامة فيما يتعلق بالتنسيق فيما بين الوكالات ، والأنشطة التنفيذية ، وخدمات الدعم التي تقدمها الأمانة العامة . وظلت هناك بعض المسائل المعلقة والتي تتصل بدور الجمعية العامة ، وتبسيط هيكل الأجهزة الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وتوسيع عضوية المجلس على نحو ما رغبت مجموعة السبعة والسبعين ، والطريقة التي ينبغي بها تحديد التزام الوكالات المتخصصة بتنفيذ التوصيات المحددة الصادرة عن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي فيما يتعلق بالسياسة العامة .

#### الدورة السادسة المستأنفة (٢) :

استأنفت اللجنة دورتها السادسة في ٣٠ سبتمبر ١٩٧٧ لاستعراض التقدم في المشاورات غير الرسمية التي جرت في جنيف ونيويورك . وقد تركزت مشاورات جنيف على الأنشطة التنفيذية ، وخدمات الدعم التي تقدمها الأمانة وتم التوصل الى نص يكاد يمثل اتفاق رأى . بينما ظل هناك عدد من المسائل التي لم تحل في هذه الجوانب ، مثل الاقتراح بإنشاء وظيفة مدير عام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، وبعض المسائل المتعلقة بتجميع الاختصاصات داخل الأمانة العامة للأمم المتحدة . ونتيجة لمشاورات نيويورك تم اعداد نصوص متفق عليها الى حد ما بالنسبة للجمعية العامة ، وهيكل التعاون الاقليمي والتخطيط ووضع البرامج وصنع الميزانية والتقييم ، والتنسيق فيما بين الوكالات .

(١) كان ذلك استجابة لطلب دول مجموعة ال ٧٧ . Ibid., p. 1006.

(٢) انظر الوثيقة (A/32/34) من ص ٩ : ١١ .

أما بالنسبة للمجلس الاقتصادى والاجتماعى : فقد أمكن الوصول الى اتفاق عام حول عدد من تدابير الترشيد التى تستهدف تمكين المجلس من النهوض على نحو أفضل بدوره فى ظل الميثاق بينما لم يتم التوصل الى اتفاق حول الخطوات المحددة التى يمكن اتخاذها بغية تحقيق ذلك الهدف .

وفيما يتعلق بالأجهزة الأخرى للمفاوضات فلم يتم التوصل الى اتفاق حول الطريقة التى ينبغى بها تحديد التزام الوكالات المتخصصة بتنفيذ التوصيات الصادرة عن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادى والاجتماعى فى مجال السياسة العامة . وفى نهاية الدورة السادسة المستأنفة ، أجريت مناقشات مركزة - فى إطار توصيات فريق الاتصال - حول النص الموحد غير الرسمى وقام الفريق بمشاورات غير رسمية ، قدم بعدها توصيات الى اللجنة . وفى ١٤ سبتمبر ١٩٧٧ أقرت اللجنة المخصصة هذه النتائج والتوصيات وقدمتها فى تقرير الى الجمعية العامة فى دورتها الثانية والثلاثين عن طريق المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى دورته الثالثة والستين المستأنفة .

## المبحث الثالث

### توصيات اللجنة المخصصة

فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٧٧ اعتمدت اللجنة المخصصة النتائج والتوصيات التى قدمها اليها فريق الاتصال غير الرسمى ، وقدمتها فى شكل تقرير الى الجمعية العامة فى دورتها الثانية والثلاثين وذلك عن طريق المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى دورته الثالثة والستين المستأنفة . وقامت الجمعية العامة بموجب القرار رقم (١٩٧) فى الدورة (٣٢) باعتماد نتائج وتوصيات اللجنة كما قدمت اليها ، باستثناء فقرة واحدة قامت بتعديلها وهى تدور حول تعيين المدير العام للبناء والتعاون الاقتصادى الدولى ومهامه ومسئوليته . وقد دعت الجمعية العامة فى قراراتها الأمين العام الى تقديم تقارير الى المجلس الاقتصادى والاجتماعى تتضمن كيفية تنفيذ نتائج وتوصيات اللجنة المخصصة ، وتحديد القضايا التى تتطلب توضيحا أكثر . كما طلبت من الأجهزة والمنظمات الموجودة فى نطاق نظام الأمم المتحدة تنفيذ هذه النتائج والتوصيات كل فى مجال تخصصها ، وتقديم تقارير عما أحرز من تقدم الى الجمعية العامة من خلال المجلس الاقتصادى والاجتماعى (١) .

ونعرض فيما يلى لتوصيات اللجنة المتعلقة بتطوير المجلس الاقتصادى والاجتماعى بصفة خاصة ، وبتطوير سائر أجهزة ومؤسسات الأمم المتحدة بصفة عامة .

ثم نوضح بعد ذلك مواقف الدول الأعضاء من هذه النتائج والتوصيات .

---

(A/32/34 and Corr-1), Annex 1, p. 121.

(١)

## المطلب الأول

### التوصيات المتعلقة بتطوير المجلس الاقتصادى والاجتماعى (١)

تمثلت التوصيات التى خلصت اليها اللجنة بالنسبة لتطوير المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى المقترحات التالية :

١ - يقوم المجلس ، سواء بتفويض من الجمعية العامة أو فى إطار ممارسته لما تسند له الجمعية العامة من وظائف ، بالتركيز على المسئوليات التالية :

( أ ) مناقشة المسائل الاقتصادية والاجتماعية الدولية ذات الطابع العام أو التى تجب معالجتها من زوايا تخصصية متعددة ، ووضع توصيات بشأن هذه المسائل وتوجيهها الى الدول الأعضاء وإلى نظام الأمم المتحدة ككل .

( ب ) مراقبة وتقييم تنفيذ الاستراتيجيات والسياسات والأولويات العامة التى تحددها الجمعية العامة فى الميدانين الاقتصادى والاجتماعى وما يتصل بهما من ميادين ، وضمان التنسيق والتنفيذ العملى المتسق - على أساس متكامل - لقرارات وتوصيات السياسة العامة الصادرة فى هذا الشأن من مؤتمرات الأمم المتحدة وغيرها من أجهزة نظام الأمم المتحدة ، وذلك بعد أن توافق عليها الجمعية العامة أو المجلس الاقتصادى والاجتماعى أو كلاهما .

( ج ) التنسيق الشامل لأنشطة مؤسسات نظام الأمم المتحدة فى الميدانين الاقتصادى والاجتماعى وما يتصل بهما من ميادين ، وتنفيذ الأولويات التى تحددها الجمعية العامة لنظام الأمم المتحدة فى هذا الصدد .

( د ) استعراض السياسة التى تقوم عليها الأنشطة التنفيذية فى نظام الأمم المتحدة واضعا فى الاعتبار ضرورة الاتساق مع الأولويات العامة التى تحددها الجمعية العامة فى هذا الصدد .

٢ - يساعد المجلس الاقتصادى والاجتماعى لدى اضطلاع بالمسئوليات السابقة فى التحضير لأعمال الجمعية العامة فى الميدانين الاقتصادى والاجتماعى وما يتصل بهما من ميادين ، كما يتسنى للجمعية العامة أن تولى فى الوقت المناسب الاهتمام الفعال للمسائل الموضوعية المطلوب النظر فيها . ويتنبهى أن يتضمن هذا التحضير :

( ١ ) وضع مقترحات تنظر فيها الجمعية العامة بشأن وثائقها وتنظيم أعمالها في الميدانين الاقتصادى والاجتماعى .

( ب ) عمل توصيات باتخاذ تدابير من قبل الجمعية العامة بشأن المسائل الموضوعية .

٣ - ينظم المجلس أعماله على أساس فترة سنتين ، ويعقد دورات معينة بموضوعات معينة تكون أقصر مدة على مدار السنة ، باستثناء فترة انعقاد الجمعية العامة ، على أن تخصص هذه الدورات لعدة أمور أهمها :

( أ ) النظر في التدابير التى تتخذها منظمة الأمم المتحدة فى ميادين معينة .

( ب ) استعراض نتائج الأعمال التقنية التى يتم القيام بها فى الهيئات المتخصصة ووضع مبادئ توجيهية لهذه الأعمال .

( ج ) استعراض الميزانيات البرنامجية والخطط المتوسطة الأجل فى نظام الأمم المتحدة .

( د ) التوصية بمبادئ توجيهية عامة للأنشطة التنفيذية .

٤ - ينبغى للمجلس الاقتصادى والاجتماعى ، لدى إعداد برنامج عمله لفترة سنتين أن :

( أ ) يعين المسائل التى تتطلب النظر فيها على سبيل الأولوية .

( ب ) يتخذ قرارا بشأن جدول مواعيد وجدول أعمال دوراته المعنية بموضوعات معينة .

( ج ) يحدد الطريقة التى ينبغى أن يجمع بها - تحت عنوان واحد - ما يتضمنه جدول أعماله من بنود مترابطة من حيث الموضوع لأغراض النظر فيها . كما يأخذ فى اعتباره - لدى صياغة برنامجه - امكانية إحالة بعض التقارير المقدمة بواسطته الى الجمعية العامة دون مناقشتها . وللمجلس أن يقرر تعديلا لبرنامجه واتخاذ ترتيبات - من بينها بوجه خاص ، عقد دورات استثنائية لمعالجة ما قد ينشأ من مشاكل تستحق أن تولى اهتماما دوليا .

٥ - يعقد المجلس فى المواعيد التى يقرها أعضاؤه اجتماعات دورية على المستوى الوزارى أو على مستوى آخر عال . وذلك لاستعراض المسائل الرئيسية فى الموقف الاقتصادى والاجتماعى العالمى . على أن يتم الإعداد لهذه الاجتماعات إعدادا فعالا ، بحيث يتم التركيز فقط على مجالات السياسة الهامة التى تبرز الاشتراك فى مناقشتها على مستوى عال .

٦ - يضطلع المجلس الى أقصى حد ممكن بالمسئولية المباشرة عن أداء وظائف هيئاته الفرعية . على أن يتم ، تبعا لذلك ، إنهاء هذه الهيئات أو إعادة تحديد اختصاصاتها أو تجميعها مع استمرار الإبقاء على اللجان الاقليمية .

٧ - ترتيبا على ما سبق ينبغي أن يتخذ المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، فى موعد غايته نهاية ١٩٧٨ ، التدابير الآتية :

( أ ) إنهاء هيئات الخبراء والهيئات الاستشارية التابعة للمجلس ، مالم يتخذ المجلس تدابير ايجابية لتجديد ولايتها ، أو إعادة تحديدها والقيام عند الاقتضاء ، بوضع مواعيد نهائية لاكمال أنشطتها .

( ب ) التنسيق الكامل بين اللجان الدولية الحكومية الدائمة ، بما فى ذلك إنهاء بعضها حسب الاقتضاء .

( ج ) إعادة تحديد اختصاصات اللجان الوظيفية ، وإعادة تجميعها على أساس ترابط علاقاتها المنهجية والموضوعية ، أو اضطلاع المجلس فى الحالات المناسبة بالمسئولية المباشرة عن أعمالها .

( د ) اضطلاع المجلس بالمسئولية المباشرة على القيام بالأعمال التحضيرية للمؤتمرات المختصة التى يعقدها المجلس نفسه أو التى تعقدها الجمعية العامة حسب الاقتضاء .

٨ - يمتنع المجلس الاقتصادى والاجتماعى الى أقصى حد ممكن - عن انشاء هيئات فرعية جديدة . وينبغى أن يبذل قصارى جهده لمواجهة الحاجة الى أى هيئات جديدة بمقدورات معنية بموضوعات معينة على النحو المنصوص عليه سابقا وينبغى للهيئات الفرعية التابعة للمجلس أن تمتنع بدورها عن انشاء فرق عمل جديدة تابعة لها سواء أثناء الدورات أو فيما بينها ، دون موافقة سابقة من المجلس .

٩ - ينبغى فى ضوء الفقرتين ٦ ، ٧ أعلاه ، تمكين جميع الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة ما رغبت فى ذلك ، من الاشتراك فى أعمال المجلس الاقتصادى والاجتماعى على أتم وجه ممكن . وبالإضافة الى ذلك ، ينبغى النظر فى طرق ووسائل جعل المجلس كامل التمثيل . كما ينبغى للمجلس - فى حالة إعادة تجميع اختصاصات هيئات فرعية معينة أن ينظر أيضا فى امكانية اقتران إعادة التجميع هذه بزيادة فى عضوية الهيئة أو الهيئات المعاد تشكيلها ، أن يوالى المجلس دعوة الدول غير الأعضاء للاشتراك فى المداولات بشأن أى موضوع ذى أهمية خاصة بالنسبة لها .

١٠ - ينبغى للأمن العام وللرؤساء التنفيذيين لمؤسسات نظام الأمم



المتحدة ان يشاركوا على نحو أكثر فعالية في مداولات المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، وأن يقدموا كامل المساعدة الى المجلس وفقا للتوجيهات التشريعية العامة والمحددة ذات الصلة .

١١ - يتعين على المجلس الاقتصادى والاجتماعى أن يدرس ويطور علاقاته الاستشارية مع المنظمات غير الحكومية ، واضعا فى الاعتبار التام أحكام الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة النظام الاقتصادى الدولى الجديد . كما ينبغى أن يتقدم المجلس بتوصيات من أجل ترشييد وتنسيق العلاقات الاستشارية مع هذه المنظمات من جانب أجهزة ومؤسسات نظام الأمم المتحدة والمؤتمرات العالمية المخصصة .

## المطلب الثانى

### التوصيات المتعلقة بسائر أجهزة نظام الأمم المتحدة عند المجلس الاقتصادى والاجتماعى (١)

#### اولا - الجمعية العامة :

أوصت اللجنة بزيادة فعالية الجمعية العامة بوصفها الجهاز الأعلى لنظام الأمم المتحدة فى الميدانين الاقتصادى والاجتماعى وذلك باتخاذ التدابير التالية :

( أ ) أن تكون الجمعية العامة المحفل الرئيسى لتقرير السياسة العامة ، وتنسيق التدابير المتخذة على الصعيد الدولى فيما يتصل بالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية .

( ب ) أن تضع استراتيجيات وسياسات عامة لنظام الأمم المتحدة فيما يتعلق بالتعاون الدولى ، بما فى ذلك الأنشطة التنفيذية فى الميدانين الاقتصادى والاجتماعى وما يتصل بهما من ميادين .

---

(١) يلاحظ أننا سنكتفى فى هذا المجال بمعرض التوصيات التى لها صلة بعمل المجلس الاقتصادى والاجتماعى . وللتفصيل فى ذلك انظر : Ibid., pp. 123, 123-127.

( ج ) أن تستعرض وتقيم التطورات الحادثة في أجهزة أخرى داخل وخارج نطاق الأمم المتحدة ، وأن تقدم بصدها التوصيات اللازمة •

### ثانيا - سائر أجهزة الأمم المتحدة للمفاوضات :

بما في ذلك مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، وهيئات الأمم المتحدة الأخرى ، والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية والمؤتمرات العالمية المتخصصة • وقد تلخصت توصيات اللجنة بالنسبة لهذه الأجهزة في التالي :

( أ ) استرشاد هذه الهيئات - لدى اضطلاعها بولايتها - بالإطار العام للسياسة المحددة من قبل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، واضحة في اعتبارها كامل متطلبات الدول النامية •

( ب ) قيام هذه الهيئات بتنفيذ توصيات الجمعية العامة والمجلس المحددة في مجال السياسة وفقا للميثاق وفي نطاق الدساتير الأساسية لكل منها •

( ج ) تمكين مؤتمر الأمم المتحدة من القيام بدوره بوصفه أحد أجهزة الجمعية العامة للمناقشة والتفاوض والاستعراض والتنفيذ في ميدان التجارة الدولية وما يتصل به من مجالات التعاون الاقتصادي الدولي • على أن يتعاون مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تنفيذ ما ينهض به المجلس من مسؤوليات بموجب الميثاق •

### ثالثا - هياكل التعاون الاقليمي :

أوصت اللجنة بتوسيع اختصاصات اللجان الإقليمية بحيث تصبح المراكز الرئيسية لنظام الأمم المتحدة فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى الاقاليم • على أن يؤخذ في الاعتبار مسؤوليات الوكالات المتخصصة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة في مجالات قطاعية محددة ، وكذا الدور التنسيقي لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية • وفي صدد تقوية دور اللجان الإقليمية أوصت اللجنة بالآتي :

( أ ) تصبح اللجان بمثابة المراكز الرئيسية العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية كل في إقليمها الخاص •

- ( ب ) تشترك مشاركة فعالة فى الأنشطة التنفيذية التى يجب الاضطلاع بها على طريق نظام الأمم المتحدة بأن تعمل كوكالات منفذة .
- ( ج ) تنهض بالتعاون فيما بين البلدان النامية .

#### رابعا - الأنشطة التنفيذية :

يسترشد المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، لدى القيام بالاستعراض الشامل للسياسة التى تقوم عليها الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية ، بالأهداف التالية :

- ( أ ) زيادة تدفق الموارد اللازمة للأنشطة التنفيذية على أساس يمكن التنبؤ به ، ويكون مستمرا ومضمونا .

( ب ) اتساق المساعدة المقدمة مع الأهداف الوطنية والأولويات التى تضعها البلدان المستفيدة .

( ج ) توجيه الأنشطة التنفيذية وتوزيع الموارد المتاحة لها بحيث تعكس الاستراتيجيات والسياسات والأولويات الشاملة التى تحددها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادى والاجتماعى .

( د ) تحقيق الكفاءة المثلى وتخفيض التكاليف الإدارية مع ما يستتبع ذلك من زيادة فى نسبة الموارد المتاحة لتلبية احتياجات البلدان المستفيدة من المساعدة .

٢ - تقوية دور الممثل المقيم ( أو حسب ما يسمى ) بالتشاور مع الحكومة المعنية وبموافقتها ) ، بخصوص الأنشطة التنفيذية على مستوى الدولة بحيث يكون مسئولاً عن تطوير منهج متعدد التخصصات فى برامج المساعدة الإنمائية القطاعية وذلك وفقاً للأولويات التى تحددها السلطات الوطنية المختصة ، وعند الاقتضاء بمساعدة فرق التشاور المشتركة بين الوكالات -

٣ - النظر فى إنشاء هيئة إدارية واحدة تحمل محل الهيئات الإدارية القائمة ، تكون مسئولة عن القيام - على الصعيد الدولى الحكومى - بإدارة ومراقبة الأنشطة التنفيذية التى تضطلع بها الأمم المتحدة فى مجال التنمية .

#### خامسا - التخطيط ، ووضع البرامج وصنع الميزانية :

تهدف توصيات اللجنة فى هذا الصدد إلى زيادة فعالية عمليات التخطيط ووضع البرامج وصنع الميزانية والتقييم فى نظام الأمم المتحدة . وقد انطوت

توصيات اللجنة في هذا الخصوص على تدعيم دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي من خلال لجنة البرنامج والتنسيق بوصفها الهيئة الفرعية الرئيسية له وذلك عن طريق :

( أ ) اضطلاع اللجنة بالنظر في المسائل المتعلقة بوضع وتنسيق الخطط والبرامج المتوسطة الأجل بما في ذلك المفاهيم التي تقوم عليها هذه الخطط ، والتقدم بتوصيات في هذا الشأن .

( ب ) وضع توصيات لينظر فيها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة بشأن الأولويات النسبية لبرامج الأمم المتحدة . على أن تمتنع الهيئات الدولية الحكومية الفرعية ، وهيئات الخبراء الفرعية عن وضع توصيات في هذا الصدد .

( ج ) قيام المجلس الاقتصادي والاجتماعي باستعراض الاختصاص المنوط الى اللجنة لتحسين برنامجها وأساليب عملها .

( د ) تطوير طرق منسقة لعرض الميزانية ووضع أسلوب منهجي موحد لتصنيف البرامج ووصف مضمونها واعداد خطط متوسطة الأجل واجراء مشاورات مسبقة قبل اعداد هذه الخطط .

#### سادسا - التنسيق بين الوكالات :

##### أوصت اللجنة باعتماد التدابير التالية :

١ - ان يركز التنسيق فيما بين الوكالات على مستوى الامانات على الاهداف التالية :

( أ ) القيام - عملا بالتوجيهات التشريعية العامة ذات الصلة والمحددة من قبل الجمعية والمجلس - باعداد توصيات محددة وعملية لكي تقوم الهيئات الدولية الحكومية المعنية بالنظر فيها .

( ب ) القيام ، بطريقة فعالة ، بتنسيق تنفيذ هيئات الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المعنية وفقا للمبادئ التوجيهية والأولويات الصادرة عن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في مجال السياسة .

(ج) تطوير التخطيط على نحو تعاوني مشترك . وكذلك التنفيذ المنسق لأنشطة البرامج التي يتم البت فيها على المستوى الدولي الحكومي .

٢ - ينبغي - بإرشاد واشراف المجلس الاقتصادي والاجتماعي - تبسيط

جهاز اللجنة الادارية للتنسيق ، وأن تتخذ خطوات لدمج التنسيق البينى والمجلس الاستشارى المشترك بين الوكالات واللجنة الاستشارية لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية فى لجنة التنسيق الادارية التى ينبغى أن تظطلع باختصاصات هذه الهيئات .

٣ - تعديل جدول أعمال لجنة التنسيق الادارية وطريقة أدائها لأعمالها واجراءات تقاريرها بحيث تعبر بصورة كاملة عن الاهتمامات التى تحظى بالأولوية من جانب الجمعية العامة والمجلس الاقتصادى والاجتماعى . وإعادة تنظيم مواعيد تقديم تقارير اللجنة بحيث تتفق مع مواعيد اجتماعات الهيئات الدولية الحكومية المعنية . وينبغى - بتفويض من الأمين العام - تمكين الأمناء التنفيذيين للجان الاقليمية من الاشتراك بصورة كاملة وفعالة فى أعمال اللجنة كل فيما يهم لجنته من أمور .

٤ - وضع ترتيبات لتحقيق الاتصال بين لجنة التنسيق الادارية والهيئات الدولية الحكومية المعنية للاطلاع على نتائج اللجنة ذات الأهمية بالنسبة لهذه الهيئات .

٥ - استرشاد المجلس الاقتصادى والاجتماعى لدى استعراضه لاتفاقات العلاقة بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة بضرورة جعل هذه الوكالات تنفذ توصيات الجمعية العامة والمجلس فيما يتعلق بتنسيق سياساتها وأنشطتها تنفيذاً تاماً وفورياً ، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وفى نطاق السياسات الأساسية لهذه الوكالات . وبالإضافة الى ذلك ينبغى أن توضع ترتيبات مناسبة لمساعدة الجمعية العامة فيما يتعلق بتنسيق الادارة والميزانية من جانب المجلس الاقتصادى والاجتماعى ولجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية لشئون الادارة والميزانية .

**سابعاً - خدمات الدعم التى تقدمها الأمانة العامة :**

**أوصت اللجنة فى هذا الصدد بالآتى :**

( أ ) إعادة تشكيل الأمانة العامة بحيث تستطيع تلبية المتطلبات والتوجيهات المتعلقة بالسياسة العامة الصادرة عن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادى والاجتماعى .

(ب) قيام الأمانة العامة - دعماً للهيئات الدولية الحكومية ذات الصلة ، بالتركيز على الوظائف التالية :

١ - اجراء البحث والتحليل فى المجالات المشتركة بين التخصصات

- مستفيدة عند الاقتضاء - يجمع أجزاء نظام الأمم المتحدة ذات الصلة ، وذلك لاعداد توصيات موجزة وعملية بشأن هذه المسائل وفقا لمتطلبات المجلس والجمعية العامة .

٢ - التحليل القطاعي للبرامج والمخطط الموضوعة فى القطاعين الاقتصادى والاجتماعى بهدف تجميع خبرات مؤسسات نظام الأمم المتحدة فى مرحلة التخطيط ووضع البرامج .

٣ - تقديم الدعم الفنى لأنشطة التعاون التقنى فى القطاعين الاقتصادى والاجتماعى التى لا تشملها هيئات أو برامج أو وكالات متخصصة أخرى فى نطاق الأمم المتحدة .

٤ - قيام الأمين العام بالتشاور الكامل مع الدول الأعضاء - بتعيين مدير عام للتنمية والتعاون الاقتصادى الدول على مستوى عال ، يكون مسئولاً - تحت توجيه الأمين العام - عما يلى :

( أ ) توفير القيادة الفعالة لمختلف عناصر نظام الأمم المتحدة فى مجال التنمية والتعاون الاقتصادى الدولى ، وفى ممارسة التنسيق الشامل لضمان اتباع نهج متعدد التخصصات فى معالجة مشاكل التنمية فى نطاق نظام الأمم المتحدة .

(ب) تحقيق التماسك والتنسيق والادارة الفعالة داخل الأمم المتحدة لجميع الأنشطة المضطلع بها فى الميدانين الاقتصادى والاجتماعى والموولة من الميزانية العادية أو من موارد خارج الميزانية دون المساس بمجال اختصاص أو بصلاحيات أى منها كما هو وارد فى ولايتها التشريعية .

(ج) يمكن للأمين العام أن يعهد الى المدير العام بمهام أخرى فى مجالات المسئولية المتصلة بجميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية فى الأمم المتحدة ، وأن يقوم الأمين العام بتعيين المدير العام لفترة تصل الى أربع سنوات ، وأن يوفر له ما يلزم من الدعم والموارد .

## المطلب الثالث

### مواقف الدول الأعضاء من توصيات اللجنة

بعد أن تم اعتماد النتائج والتوصيات التي قدمتها اللجنة المخصصة الى الجمعية العامة في دورتها الثانية والثلاثين ، أدلت الوفود الحاضرة ببيانات حول هذه النتائج والتوصيات (١) . ولقد جاءت هذه البيانات لتعكس المواقف المختلفة لمجموعات الدول الأعضاء وتحفظاتها التي لا تزال تقبع خلف توصيات اللجنة .

#### اولا - موقف أعضاء المجتمع الاقتصادي الأوروبي من خلال بيان بلجيكا :

يمكن تلخيص موقف هذه المجموعة في النقاط التالية :

١ - عدم رضا دول المجتمع الاقتصادي الأوروبي عما تم التوصل اليه بصدد عملية اعادة التشكيل . فهذه الدول تهدف الى تحقيق اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي بصورة جذرية وخاصة في مجالات الأنشطة التنفيذية والمجالات التي تخضع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي .

٢ - تصميم دول المجتمع الاقتصادي الأوروبي على أن يتولى الأمين العام نفسه تعيين المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، وأنه هو وحده الذي يملك تحديد مستوى ورتبة هذا الموظف السامي .

٣ - إيلاء الاهتمام اللازم لتحقيق توسيع أكبر في عضوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي بهدف التعويض عن ضياع امكانيات التمثيل الناتجة عما يتوقع من الغاء بعض الهيئات الفرعية التابعة للمجلس . كما يجب تمكين المراقبين من الاشتراك بصورة اكمل في أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي (٢) .

---

(١) أدلت بلجيكا ببيان باسم الدول لإشقاء في المجتمع الاقتصادي الأوروبي . بينما أدلت جامايكا ببيان باسم الدول الأعضاء في مجموعة السبعة والسبعين . وأدلت الجمهورية الدنماركية الألمانية ببيان باسم مجموعة دول شرق أوروبا الاشتراكية كما أدلت كل من الهند واليابان والولايات المتحدة الأمريكية ببيان منفرد .

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة : انظر الدورة ٣٢ ، الملحق رقم ٣٤ ، ص ٢٤ ، [A/AC. 179/L. 11 Add. 1-Rev. 1], p. 5.

٤ - تقبل دول المجتمع الاقتصادي الأوروبي ككل متكامل لا يتجزأ الأحكام المتعلقة بإعادة التشكيل وستستمر في دراسة مشكلة تنفيذ هذه الأحكام . ولكن إذا ما تبين فصل بعض الأحكام الجوهرية عن هذا الكل وجعلها موضوعاً لأحكام متميزة فإن المجموعة ستضطر إلى إعادة النظر ثانية في موقفها .

#### ثانياً - موقف دول المجموعة الـ ٧٧ من خلال بيان جاميكا (١) :

١ - تنظر الدول النامية إلى عملية إعادة التشكيل باعتبارها عملية ضرورية في مساهمة الأمم المتحدة مساهمة رئيسية في إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد . وهو ما يتطلب بدوره إعادة تشكيل المنظمة وتحسين ترتيبات عملها . كل ذلك من زاوية سعى هذه الدول إلى احتلال المكان اللائق بها في عملية اتخاذ القرارات باعتبارها لم تشارك في عملية إنشاء الأمم المتحدة ولا في التطور المبكر للمنظمة .

٢ - ترى الدول النامية أن مناقشات اللجنة قد ركزت فقط على الأمم المتحدة ولم تعط الاهتمام اللازم لقضية الوكالات المتخصصة (٢) .

٣ - أن ما تم إقراره من تقدم في إطار إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد لا يضيء التقدم الذي تحقق على صعيد إعادة تشكيل الأمم المتحدة . ومن ثم فهذه الدول تعلن مجدداً التزامها بوضع النظام الاقتصادي الدولي الجديد موضع التنفيذ ، وتأمين إعادة تشكيل الجهاز العام ، لأن ذلك يسهل عمل نظام الأمم المتحدة ككل .

٤ - تقبل المجموعة أن تكون الجمعية العامة المحفل الرئيسي لتقرير السياسة وتنسيق التدابير المتخذة على الصعيد الدولي لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الدولية وما يتصل بها . كما تؤيد سلطة الجمعية العامة في مجال اسناد وظائف تفاوضية محددة إلى أجهزة أخرى تابعة للمنظمة وأن يكون للجمعية ذاتها سلطة التفاوض في القضايا التي قد تسند إلى هيئات أخرى . كذلك ترى هذه الدول إمكانية أن تقدم الجمعية تعزيزاً ومساعدة في مجال دعم وتوسيع نطاق التعاون الاقتصادي المتبادل بين الدول النامية في إطار ما توافق عليه هذه البلدان من تدابير .

(١) انظر الوثيقة (A/32/34) من ص ٤٥ : ص ٤٩ .

(٢) تمتد المجموعة في ذلك إلى الجزء المتعلق بإعادة التشكيل من قرار الجمعية العامة ٣٣١٢ (د ١٥ - ٧) والذي يهتم بجعل المنظمة الدولية أقدر على معالجة للمشاكل المتعلقة بالتعاون الاقتصادي الدولي بطريقة شاملة وفعالة وأكثر استجابة لمتطلبات النظام الاقتصادي الدولي الجديد وأعمال جميع الوكالات المتخصصة التي لها دخل كبير في هذه القضايا .



٥ - تؤيد المجموعة إعادة تأكيد الدور الذى يضطلع به المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى توفير دعم كبير لأعمال الجمعية العامة عن طريق تنظيم أعمال المجلس حول دورات معينة بموضوعات معينة ، وعن طريق اضطلاع المجلس ذاته بأعمال هيئاته الفرعية ( وإعادة تجميعها وإعادة تحديدها فى بعض الحالات ) .

٦ - تربط مجموعة السبعة والسبعين بين موافقتها على أية تدابير محددة قد يضعها المجلس بصدد هيئاته الفرعية وبين قيام المجلس - قبل اقرار تنفيذ هذه التدابير بالموافقة على الزيادة المقابلة المطلوبة فى عدد أعضاء المجلس ذاته على نحو ما تم مرتين فى الماضى ، لا سيما وأن الأمر لا يستلزم فى نظر المجموعة تعديلا جذريا فى الميثاق .

٧ - تؤيد المجموعة إعادة تأكيد صفة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية باعتباره الجهاز الرئيسى التابع للجمعية العامة المسئول عن التداول والتفاوض والاستعراض والتنفيذ فى ميدان التجارة الدولية وما يتصل بها من مجالات التعاون الاقتصادى الدولى .

٨ - ترى المجموعة أن التوصيات الواردة بصدد أجهزة التعاون الاقليمى ترسئ أساسا وطيدا للعلاقات فيما بين نظام الأمم المتحدة واللجان الإقليمية والحكومات فى المناطق الإقليمية نفسها .

٩ - ترى المجموعة أن شغل منصب مدير عام للانماء والتعاون الاقتصادى الدولى يجب أن يتحدد بالقدرة على تحقيق التناسق فى جميع الأنشطة التى يضطلع بها نظام الأمم المتحدة فيما يتصل بالتنمية والتعاون الاقتصادى الدولى ، ولا سيما فى تنفيذ النظام الاقتصادى الدولى الجديد . ذلك أنه لن يتسنى تيسير ذلك فى اطار منظمة الأمم المتحدة ما لم يتم توفير مستوى ومركز مناسبين لهذا المنصب يساعدان على ذلك .

### ثالثا - موقف دول شرق أوروبا من خلال بيان ألمانيا الديمقراطية (١) :

١ - ترى دول المجموعة أن عملية إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعى لنظام الأمم المتحدة ينبغي أن تتم فى اتساق تام مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة المخصصة للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وأن تسعى الى منع الازدواج والتداخل والى تحقيق الأهداف التقدمية المحددة فى قرارات الدورة الاستثنائية السادسة بشأن اقامة نظام اقتصادى دولى جديد وفى ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، فضلا عن تنفيذ مهمة إعادة تشكيل العلاقات

الاقتصادية الدولية على أساس تقديم وعادل مع مراعاة المصالح المشروعة لجميع البلدان .

٢ - ينبغي أن تفضى عملية إعادة التشكيل الى مزيد من الترشيد فى استخدام الموارد الحالية للمنظمة الدولية ، لا أن يترتب عليها أية زيادة فى الميزانية .

٣ - تتخذ دول المجموعة موقفا مختلفا بصدد أحكام محددة لم تحقق بصدها اللجنة سوى اتفاق جزئى وبصدد الأحكام التى لم يمكن التوصل الى اتفاق بشأنها .

( ا ) فالمجموعة لاتوافق على اقتراح زيادة عضوية المجلس الاقتصادى والاجتماعى لأنها تعارض بشدة إعادة النظر فى ميثاق الأمم المتحدة (١) .

( ب ) لا ترى دول المجموعة ضرورة تدعو الى انشاء فئة أخرى من كبار الموظفين (٢) فى الأمانة العامة والشروع فى اجراء اقرار الجمعية العامة. لتعيين هؤلاء الموظفين الكبار .

(ج) لاتلتزم المجموعة بالاقترحات المتعلقة بالأنشطة التنفيذية. ذات الطابع المالى فيما يتعلق بالتبرعات وبرامج تقديم المساعدة فى اطار منظمة الأمم المتحدة .

( د ) تستعد المجموعة للمشاركة فى دراسة بناءة تجرى فى اطار المجلس الاقتصادى والاجتماعى وفقا للتوصية الواردة فى تقرير اللجنة المخصصة والمتعلقة بمسألة تبسيط وتحسين أنظمة الهيئات الفرعية أو امكانية تحسين أساليب عمل المجلس وتنظيم أعماله .

(هـ) لا توافق المجموعة على قيام اللجنة المخصصة بالنظر فى مسائل ليست لها صلة بمسألة إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعى لنظام الأمم المتحدة . من ذلك الاقتراح المتعلق بزيادة عضوية اللجنة الاستشارية لشئون الادارة والميزانية ، والاقتراح المتعلق بزيادة عضوية اللجنة واقامة نظام الاتصالات مع المنظمات غير الحكومية والاقتراحات المتعلقة بالدعم المالى لأعمال لجنة البرنامج والتنسيق وبعض الاقتراحات الأخرى .

---

(١) من المبعث الذى تسوقها المجموعة فى ذلك أن الزيادة فى عضوية المجلس تؤدى الى البطء والتعقيد فى الاجراءات ، وأنه اذا اتفق رأى على زيادة عضوية المجلس الاقتصادى والاجتماعى فلا مفر كذلك من زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن ومجلس الوصاية . ناهيك عن أن الميثاق يوضحه المالى يتيح امكانات لم تستخدم بعد . ومن ثم لا يجب إعادة النظر فيه .

(٢) يقصد بذلك انشاء منصب مدير عام للتنمية والتعاون الاقتصادى الدولى .

#### رابعاً - موقف الهند (١) :

( أ ) ترى الهند أن توصيات اللجنة لا تمت بصلة للاطار الأصلي الذى تم فيه تصور عملية اعادة التشكيل والمتمثل فى اقامة النظام الاقتصادى الدولى الجديد . ومن ثم فان أية توصيات تقدم فيما يتعلق بعملية اعادة التشكيل - دون احراز أى تقدم فى مجال اقامة هذا النظام - اما أن تكون سابقة لأوانها واما أنها غير واقعية .

(ب) لا توافق الهند على التوصية بشأن انشاء منصب مدير عام للانماء والتعاون الاقتصادى دون التشاور مع الأمين العام والحصول على موافقته فى هذا الصدد حيث أنه يمثل بصفته رئيساً للأمانة العامة - هيئة من الهيئات الرئيسية الست للأمم المتحدة وفقاً لأحكام المادة ٧ من الميثاق .

#### خامساً - موقف اليابان (٢) :

( أ ) ترى اليابان أن فكرة عقد دورات تنصب على مواضيع معينة تمثل تحسیناً كبيراً فى نظام عمل المجلس . ولكن هذه الخطة الجديدة ، بالإضافة الى تولى المجلس الاقتصادى والاجتماعى أقصى قدر ممكن من المسؤولية المباشرة عن أداء مهام بعض هيئاته الفرعية ، أمران ينبئان الاضطراب بهما فى نطاق تدابير تتخذ لازالة كل ما يعرقل سير أعمال الهيئات الفرعية من عقبات تلافياً لحدوث ارتباك أو ازدواج الجهود .

(ب) توافق اليابان على التدابير المتخذة على المستوى الوطنى فيما يتعلق بالأنشطة التنفيذية للمنظمة الدولية . ذلك أن تحسين الاجراءات وتحقيق التكامل بين الأنشطة التنفيذية على هذا المستوى له أهمية قصوى بالنسبة لتنمية البلدان النامية .

#### سادساً - موقف الولايات المتحدة الأمريكية (٣) : يتلخص فى الآتى :

١ - تكفل توصيات اللجنة تقوية دور المجلس الاقتصادى والاجتماعى بحيث يمكن أن يكون جهازاً مركزياً لمناقشة القضايا الاقتصادية والاجتماعية الدولية .

(١) انظر الوثيقة (A/32/34) ص ٥٣ .

(٢) انظر المرجع ص ٥٤ .

(٣) انظر الوثيقة (A/32/34) من ص ٥٥ الى ص ٥٦ .

٢ - تقبل الولايات المتحدة التحديد العام لمسئوليات الجمعية العامة بشرط ألا تتجاوز الأحكام - في الواقع - السلطة المخولة للجمعية العامة بموجب الميثاق . فالميثاق يدعو الجمعية العامة الى « تشجيع إيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية الدولية » . ومن ثم فليس من دورها أن تتفاوض على اتفاقات محددة أو أن تضع قيودا على المفاوضات في نطاق أجهزة أخرى . وعلى هذا الأساس يأخذ الوفد الأمريكي عبارة « تقرير السياسة » (١) . على أنها تنطبق في المقام الأول على الأمانة العامة للأمم المتحدة وعلى برامج وهيئات الأمم المتحدة . وبشكل أعم يفهم « تقرير السياسة على أنه وضع مبادئ توجيهية عامة لها طابع التوصيات وليس اتخاذ القرارات . ويجب على الأمم المتحدة عند وضع هذه المبادئ التوجيهية أن تسعى الى تحقيق اتفاق رأى حقيقى قمين بأن ينعكس في الأجهزة الأخرى .

٣ - تفهم الولايات المتحدة عبارة « أن تنفذ الوكالات المتخصصة على نحو تام وعاجل توصيات الجمعية والمجلس المحددة في مجال السياسة وفقا لميثاق الأمم المتحدة وفي نطاق الدساتير الأساسية لكل منها ، على أنها تتمشى مع طابع التوصيات التي تتسم به تلك القرارات المتخذة بموجب الميثاق ، والاتفاقات المنظمة للعلاقات بين المنظمات المعنية . وأن النص يتحدث عن توصيات لا عن قرارات . وينطبق هذا الفهم على أية اشارات مماثلة في توصيات اللجنة .

#### ٤ - تحتفظ الولايات المتحدة على الفقرات المحددة التالية :

( أ ) فقرة « ٠٠٠ » وللجمعية العامة أن تعهد الى أجهزة أخرى في نظام الأمم المتحدة ، حسب الاقتضاء ، بمسئولية التفاوض وتقديم توصيات لاتخاذ التدابير اللازمة في مجالات محددة » . وذلك على أساس أن الميثاق لا يسند الى الجمعية السلطة في أن تعهد بالمفاوضات الى أجهزة غير الهيئات الفرعية للجمعية العامة ذاتها .

(ب) الفقرة الخاصة بزيادة عضوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي . فمع قبول توصيات اللجنة التي تدعو الى النظر في عضوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي الا أنه لا ينبغي تفسير ذلك بأي شكل من الأشكال على أنه يخل بالقرار النهائي الذي يتخذ بعد اجراء هذا النظر .

(ج) الفقرة الخاصة بالنظر في زيادة عدد أعضاء اللجنة الاستشارية لشئون الادارة والميزانية الى ستة عشر عضوا .

---

(١) تنص الفقرة الأولى من توصيات اللجنة المختصة بالنسبة للجمعية العامة على ما يلي :

( أ ) « ينبغي أن تكون الجهاز الرئيسى لتقرير السياسة العامة وتنسيق التدابير المتخذة على الصعيد الدول فيما يحصل بهذه المشاكل » .

## المبحث الرابع

### تقييم أعمال اللجنة

تقتضى اجراءات التحليل السليم أن يتم تقييم جهود اللجنة المخصصة لاعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعى لنظام الأمم المتحدة فى ضوء الاعتبارات التالية :

١ - ان المهمة التى أنيط باللجنة القيام بها مهمة معقدة . فكما ثبت أن استحداث استراتيجيات من أجل الانماء تكون موضع قبول متبادل ، أمر بالغ الصعوبة ، كذلك فانه ليس من السهولة إمكان استحداث أجهزة التعاون الدولى التى تقتضيها المشاكل الراهنة .

٢ - ان النظام الدولى ليس بأكثر أو أقل مما تريده الحكومات الأعضاء أن يكون . ومن ثم فإن الارادة السياسية للأعضاء فى التغلب على الاختلافات الكبيرة فى الراى هو شرط أساسى مسبق لوضع الترتيبات المؤسسية وتكييفها والانتفاع بها انتفاعا فعالا .

٣ - ان العملية التى كان على اللجنة أن تقوم بها عملية ذات مجال أوسع ، وتتم فى اطار أيديولوجى من نوعية خاصة . فهى لم تشمل فحسب كامل مجموعة الوكالات المتخصصة وهيئات وبرامج الأمم المتحدة فى الميدان الاقتصادى والاجتماعى ، وانما تمت كذلك فى اطار التقدم نحو اقامة نظام اقتصادى دولى جديد . وعلاوة على ذلك فان اللجنة كانت مدعوة للاسترشاد فى أعمالها بالنتائج الصادرة عن مختلف هيئات المنظمة الدولية .

٤ - ان المعايير الخاصة بتقييم الاقتراحات المتعلقة باصلاح هياكل نظام

الأمم المتحدة تواجه صعوبات كثيرة . فقد يقال مثلا ان التغيير فى الهياكل لا يمكن أن يحل محل اتفاق الرأى على السياسات والأولويات والأهداف .

٥ - ان قرار الجمعية العامة رقم ( ٣٣٦٢ ) والحاص بعملية اعادة التشكيل قد صيغ على نحو غير دقيق . فلم يشر - على نحو لا سبيل الى انكاره - الا الى البدء فى عملية اعادة التشكيل . وأصبحت المجالات الثمانية التى حددتها اللجنة لا يلائنها اهتماما على سبيل الأولوية هى الشئ الوحيد - وليس الأولى - الذى تركزت حوله أعمال اللجنة .

٦ - ان عملية اعادة التشكيل ليست مجرد عملية ادارية أو تنظيمية تهدف الى تحسين كفاءة الأمم المتحدة ، على الرغم مما لهاتين الناحيتين من أهمية . ان اسناد العملية الى لجنة حكومية دولية تفضى عليها أبصادا سياسية . وبعبارة أخرى قد يكون كثير من التوصيات أو مناهج العمل مقبولة من الناحية الادارية ، ومع ذلك فقد يثبت أنها أقل جاذبية فى ضوء الاعتبارات السياسية . وقد يتحتم تحقيق توازن بين هذين العاملين المتضاربين .

٧ - وحيث ان المؤسسات ليست غاية فى حد ذاتها ، وانما وسيلة لتحسين نوعية حياة الانسان ، فانه يمكن اختيار جهود اللجنة فى المدى الذى تعزز فيه فعالية منظمة الأمم المتحدة للسير قدما بأهداف التقدم الاجتماعى ومستويات المعيشة الأفضل فى اطار من الحرية أوسع .

٨ - ان اعتماد توصيات اللجنة ليس خاتمة لعملية اعادة التشكيل وانما هو بدايتها . فالتوصيات لا تنفذ من تلقاء نفسها وانما لابد من اتخاذ تدابير محددة لتنفيذها . انها ستقتضى تعاون الأمين العام وموظفيه . وقبل كل شئ ، فانها ستقتضى أن تواصل الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة جهودها الجماعية لترجمة المبادئ العامة الى تدابير عملية واستكشاف مجالات جديدة يمكن أن تجرى فيها التعديلات المطلوبة . انه بدون هذا الالتزام المستمر والجهود المستمرة لن تستطيع الأمم المتحدة أن تحشد كامل قدرتها على تحقيق التعاون الدولى فى حل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادى أو الاجتماعى أو الثقافى ، أو الانسانى .

تأسيسا على ما سبق يمكن تقييم توصيات اللجنة المخصصة على الوجه الآتى :

أولا - بصفة عامة ، يمكن القول بأن التوصيات :

١ - تمثل فى مجموعها حولا وسطا تم التوصل اليها فى أعقاب مفاوضات استمرت قرابة عامين .

٢ - تمثل أول جهد شامل لاصلاح وإعادة تشكيل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية لنظام الأمم المتحدة . واتخاذ توصياتها من قبل كامل أعضاء الأمم المتحدة ويخلق ولا شك فرصة هامة لتحقيق أهداف سياسية عامة .

٣ - تهىء التوصيات بالفعل فرصة لاجراز تقدم في كثير من المجالات . وهذه المساهمة البناءة تتضح في ضوء حقيقة أن الميثاق قد جعل أحد المقاصد الأساسية للأمم المتحدة تنسيق أعمال الدول . وهذا أمر يتطلب توافر فهم ورغبة متبادلين في ايجاد أرضية مشتركة للعمل .

**ثانيا - فيما يتعلق بتطوير المجلس الاقتصادى والاجتماعى :**

**١ - بالنسبة لاختصاصات وسلطات المجلس :**

يمكن القول بأن توصيات اللجنة لم تول اعتبارا لتركيز اختصاصات المجلس أو للنهوض بسلطاته . فالمجلس - طبقا لهذه التوصيات - يظل جهازا مسئولاً عن قطاع من العمل الاقتصادى والاجتماعى داخل نظام الأمم المتحدة . حيث أكدت التوصيات دوره فى مناقشة المسائل الاقتصادية والاجتماعية الدولية ذات الطابع العام أو التى يجب معالجتها من زوايا تخصصية متعددة . وفى ذات الوقت تضمنت التوصيات ما من شأنه تعزيز دور المجلس فى التنسيق الشامل لأنشطة أجهزة ومؤسسات نظام الأمم المتحدة فى الميدانين الاقتصادى والاجتماعى وما يتصل بهما من ميادين .

وبالإضافة الى ذلك ، لم يقترح نزع اختصاص المجلس فيما يتعلق بمسائل حقوق الإنسان على نحو ما اقترح بعض الخبراء . بل ان البعض وخصوصا الدول الأعضاء فى مجموعة السبعة والسبعين - طالب بأن ينهى المجلس عمل بعض لجانه المساعدة كلجنة مركز المرأة ولجنة التنمية الاجتماعية على أن يختص المجلس بالعمل فى المسائل التى تعنى بها هاتان اللجنتان .

وأما عن تعزيز وتقوية سلطات المجلس : فقد تضمنت التوصيات دورا أساسيا للمجلس فى إقامة النظام الاقتصادى الدولى الجديد . وهو ما يعنى النهوض بدوره كمنبر عام للسياسة لمناقشة الموقف الاقتصادى الدولى . وقد تمثل ذلك فى التوصية بأن يعقد المجلس اجتماعات دورية على المستوى الوزارى - تركز لمناقشة القضايا الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية . الا أن سلطات المجلس من حيث إصدار قرارات لها صفة الإلزام لا تزال - بعد اعتماد توصيات اللجنة - قاصرة على القيام بدراسات وإعداد تقارير وعمل توصيات حول المسائل الداخلة فى نطاق اختصاصه . ومما يتم عن أن الإرادة السياسية للدول الأعضاء

لا زالت لم تتخط بعد حاجز « التزمت السيادة » ، فتسمح للمنظمات الدولية بإصدار قرارات لها صفة الإلزام . ان مندوب الولايات المتحدة الأمريكية قد أبدى تحفظه عقب اعتماد توصيات اللجنة حول عدة أمور من شأنها النهوض بسلطات الأجهزة الدولية ومن بينها المجلس الإقتصادي والاجتماعي (١) . فإذا ما أضيف إلى ذلك إصرار مندوبي دول شرق أوروبا على ضرورة أن يتم كل شيء في ضوء التمسك الشديد بالميثاق لظهر واضحا مدى الجمود في مواقف الدول الأعضاء بخصوص النهوض بسلطات مختلف أجهزة المنظمة الدولية بما في ذلك المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

## ٢ - بالنسبة لزيادة عضوية المجلس :

على الرغم من أن زيادة عضوية المجلس لا تضمن في حد ذاتها للمجلس القيام بدور فعال ، حيث يستلزم الأمر اتخاذ خطوات علاجية أخرى ، وعلى الرغم من اتفاق جميع الوفود على ضرورة تبسيط هيكل الأجهزة التابعة للمجلس واضطلاحه بمسئولياتها - على الرغم من ذلك فقد تباينت الآراء داخل اللجنة حول زيادة عضوية المجلس . وجاءت صياغة توصيات اللجنة في هذا الصدد تعكس هذا التباين ، كما جاءت مشفوعة بتحفظات وبيانات تفسيرية أدلت بها الوفود بشأن ذات الصياغة (٢) . فالتوصيات لم تحدد الطرق والوسائل التي يمكن عن طريقها جعل المجلس كامل التمثيل . كما أن عبارة « جعل المجلس » كامل التمثيل تتعارض مع عبارة « ويؤالي المجلس دعوة الدول غير الأعضاء للاشتراك في مداولاته بشأن أي موضوع ذي أهمية خاصة لهذه الدول » . إذ كيف يكون المجلس كامل التمثيل في ذات الوقت الذي لا تزال هناك دول « غير أعضاء » تقع خارجه وفي انتظار الدعوة للمشاركة في مناقشات المجلس كمراقبين ليس لهم حق التصويت . أما عن تحفظات وفود الدول بشأن صياغة التوصيات في هذا الصدد فقد عكست هي الأخرى تباين مواقف مجموعات الدول : فالدول النامية رأت أنه ينبغي إيلاء الاهتمام اللازم لتوسيع أكبر في عضوية المجلس

(١) انظر ص ٢٦٧ من الرسالة .

(٢) تقول توصيات اللجنة في هذا الخصوص : « ينبغي في ضوء اضطلاح المجلس إلى أقصى حد ممكن بالمسئولية المباشرة عن أداء وظائف هيئاته الفرعية - تبكين جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة » ما رغبت في ذلك ، من الاشتراك في أعمال المجلس لأقصى مدى ممكن ، وبالإضافة إلى ذلك ، ينبغي النظر في طرق جعل المجلس كامل التمثيل ، وينبغي للمجلس ، حينما يقرر إعادة جميع اختصاصات هيئاته فرعية معينة ، أن ينظر في إمكانية ائتران إعادة التجميع هذه بزيادة في عضوية الهيئة أو الهيئات المعاد تشكيلها . وينبغي للمجلس دعوة الدول غير الأعضاء للاشتراك في مداولاته بشأن أي موضوع ذي أهمية خاصة لها » .



للتعويض عن ضياع امكانات التمثيل الناجمة عن انتهاء الأجهزة الفرعية وأن تؤخذ الزيادة في عضوية الأمم المتحدة منذ ١٩٧٣ في الاعتبار . وذهبت المجموعة الى أنها لن توافق على أية تدابير محددة قد يضعها المجلس بشأن تبسيط أجهزته الفرعية ما لم يكن المجلس في مركز يتيح له القيام - قبل اقرار تنفيذ هذه التدابير - بالموافقة على الزيادة المقابلة المطلوبة في عدد أعضاء المجلس ذاته . خاصة وأن الأمر لا يستلزم في رأى هذه المجموعة - أن تكون هناك أية أهمية غالبية للميثاق في هذا الصدد .

أما وفود المجتمع الاقتصادي الأوروبي . فقد رأت أنه يجب إعطاء الاعتبار لتوسيع أكبر في عضوية المجلس بهدف التعويض عن ضياع امكانات التمثيل الناجمة عما يتوقع من الفاء أجهزة فرعية . وبالنسبة لوفد الولايات المتحدة الأمريكية ، فقد رأى النص على أنه يجب أن يقدم المجلس الى الجمعية العامة توصيات محددة بخصوص توسيع عضوية المجلس . على ألا يخل ذلك بالقرار النهائي الذي يتخذ بعد اجراء هذا النظر . أما دول شرق أوروبا الاشتراكية ، فقد عارضت بشدة تضمين تقرير اللجنة توصيات يتصل تنفيذها بإعادة النظر في ميثاق الأمم المتحدة ، ومن ثم فإنهم لم يوافقوا على اقتراح توسيع عضوية المجلس (١) .

### ٣ - بالنسبة للعلاقة بين المجلس وسائر الأجهزة المعنية بالتعاون الدولي الاقتصادي :

طبقا لما تضمنته توصيات اللجنة في هذا الخصوص ، فإن هذه العلاقة ما زالت تتميز بعدم الدقة والوضوح من جانب وتبعية المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجمعية العامة من جانب آخر .

ففيما يتصل بالعلاقة بين المجلس والجمعية العامة : تتضمن التوصيات ، ما من شأنه جعل المجلس أداة تحضير للجمعية العامة ، وأداة تنفيذية لها من حيث القيام بمراقبة وتقييم تنفيذ الامتراتيجيات والسياسات والأولويات العامة التي تحددها الجمعية العامة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي وما يتصل بهما من ميادين .

وأما عن علاقة المجلس بالأجهزة الأخرى للمفاوضات فلم تحدد العلاقة بين

المجلس وبين الأونكتاد على نحو حاسم وقاطع . وجاءت العبارات في هذا الصدد عامة وغير محددة على نحو ما جاء في القرارات الأخيرة للأونكتاد الأول في ١٩٦٤ . فتوصيات اللجنة تتضمن القيام باتخاذ التدابير المناسبة لتمكين الأونكتاد من القيام بدوره على نحو فعال بوصفه أحد أجهزة الجمعية العامة للمناقشة والتفاوض والاستعراض والتنفيذ في ميدان التجارة الدولية وما يتصل بها من مجالات التعاون الاقتصادي . على أن يؤخذ في الاعتبار التعاون مع المجلس في تنفيذ ما ينهض به الأخير من مسئوليات بموجب الميثاق . وجاءت هذه النصوص تنفق تماما ورغبة الدول النامية التي ما تزال ترى في الأونكتاد أدواتها المفضلة للتعبير عن مصالحها التنموية .

**وأما عن دور المجلس في إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، فانه** يمكن القول بأن التوصية الخاصة بأن يعقد المجلس اجتماعات دورية على المستوى الوزاري ، تركز لمناقشة القضايا الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية ، توصية من شأنها - إذا ما وضعت موضع التطبيق - تأكيد الأهمية السياسية للمجلس والنهوض بدوره كمعبر عام للسياسة لمناقشة الموقف الاقتصادي الدولي ولا سيما المشاكل المتعلقة بالتجارة والنقد والغذاء والسكان . وهي القضايا التي تشكل في مجموعها جوهر النظام الاقتصادي الجديد . الا أن عقد دورات وزارية من قبل المجلس ، لا يمثل في حد ذاته العلاج الوحيد لقيام المجلس بدور هام في هذا الصدد . أن اجتماعا للوزراء لا معنى له بدون الاعداد المسبق والتخطيط الجيد وبدون القيادة الواعية القادرة .

#### ٤ - بالنسبة لتنظيم اجراءات وطرق عمل المجلس :

تضمنت التوصيات تنظيم جدول أعمال وبرنامج عمل المجلس على نحو يضمن له المرونة والفعالية في أداء أعمالها . ومع ذلك فقد جاءت تعكس في هذا الصدد حقيقة التوازن بين مصالح واهتمامات الدول النامية من ناحية والدول المتقدمة من ناحية أخرى . فالدول النامية - أثناء مناقشات اللجنة - كانت تصر على جعل المجلس هو ووكالات الأمم المتحدة - قادرا على اتخاذ القرارات حتى يمكن لهذه الدول أن تشارك على نحو فعال في عملية اتخاذ القرارات . كذلك كانت تصر على الإبقاء على نظام التصويت المتبع داخل المجلس - من استصدار القرارات التي تخدم مصالحها .

أما الدول المتقدمة فكانت تركز على مسألة اتخاذ القرارات داخل المجلس باتفاق الآراء وعدم اللجوء الى التصويت الا اذا فشلت المحاولات الرامية الى التوصل الى اجماع في الرأي . كذلك كانت هذه الدول تطالب باعتماد نظام

الاجراءات الاستشارية لضمان الاتفاق الحقيقى بين الأعضاء الذين لهم مصلحة عامة فى أى موضوع يكون محل معالجة المجلس . وانعكس هذا التباين فى صياغة توصيات اللجنة حيث جاءت خلوا من مطالب أى من المجموعتين مراعاة للتوازن بينهما وتوصلا الى صياغة تكون محل قبول الجميع .

وختاماً نشير الى أنه على الرغم من نواحي القصور العديدة فى توصيات اللجنة المخصصة فإنها تشكل – والحق يقال – أرضية مشتركة للعمل على تطوير المنظمة النولية فى قطاعيها الاقتصادى والاجتماعى .



## الفصل الثالث

### دور المجلس الاقتصادي والاجتماعى فى ترشيد أعماله

فى الدورة الرابعة والخمسين اتخذ المجلس القرار رقم ١٧٦٨ (١) المؤرخ فى ١٨ مايو ١٩٧٣ - وبعد هذا القرار أهم المحاولات التى قام بها المجلس للاضطلاع بعملية ترشيد تستند الى اعتماد تدابير مختلفة تتعلق بأهم جوانب مسئوليات المجلس الدستورية وطرق عمله وعمل أجهزته الفرعية ، وذلك بهدف تعزيز دور الأمم المتحدة فى التعاون الدولى الاقتصادى والاجتماعى .

(١) يلاحظ أنه بعد انقضاء وقت غير طويل على انشاء المنظمة الدولية ، كان المجلس يتخذ من حين لآخر قرارات تتصل بسير وتنظيم عمله :

ففى دورته الثالثة عشر استعرض المجلس طريقة عمله واتخذ القرار ٥٥٧ د - ١٣ ( المؤرخ فى ٢ أغسطس ١٩٥٤ ، الذى يهدف الى تبسيط هيكل المجلس وجدول أعماله وتنظيم مناقشاته ) ( انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة ، الملحق رقم ٣ (A/2686) كما اتخذت تدابير أخرى لإعادة تنظيم عمل المجلس عند الشروع فى عقد الأمم المتحدة الانمائى الأول - وكذلك فى عام ١٩٦٥ عندما نادى الأمين العام بإجراء تقييم شامل لأعمال المجلس فى ضوء الشكوك التى ابدت فى ذلك الوقت حول الدور الذى قام به المجلس فى معالجة بعضا من أهم مشاكل التنمية .

( انظر : الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادى والاجتماعى ، الدورة السابعة والثلاثون الجلسة ١٣٢٠ ) .

Walter R. Sharp, U.N. Ecosoc, Op. Cit., pp. 241-243.

وانظر كذلك

على ٣١ أغسطس ١٩٦٥ ، بدأ نفاذ تعديل لليثاق الذى قرره الجمعية العامة بالقرار ١٩٩١ باء ( د - ١٧ ) المؤرخ فى ١٧ ديسمبر ١٩٦٣ ، وزيد عدد أعضاء المجلس من ١٨ الى ٢٧ . وفى ٣٠ يولييه ١٩٧١ ، اتخذ المجلس أربعة قرارات أوصى فيها بزيادة عدد أعضائه مرة أخرى الى ٥٤ ، وبوضع ترتيبات مؤسسية للمعلم والتكنولوجيا والاستعراض وتقييم الاستراتيجية الانمائية الأولية لعدد الأمم المتحدة الانمائى الثانى ( القرار ١٦٢١ فى الدورة ٥١ ) ، وأوصى المجلس الجمعية العامة باعتماد تدابير تنظيمية مختلفة ( القرار ١٦٢٢ فى الدورة ٥١ ) ادرجت الجمعية العامة يومها فى القرار ٢٣٤١ ( د - ٢٩ ) ووضع ترتيبات جديدة تتصل بخطة الاجتماعات وجدول الأعمال ، والنظر فى تقارير الهيئات الفرعية ، والوثائق المعروضة على المجلس ( القرارات ١٦٢٣ ، ١٦٢٤ على الدورة ٥١ ) .

ونظرا لأن هذه الجهود قد تمت فى الفترة السابقة ، ناهيك عن أن القرار ( ١٧٨ ) المتخذ على ١٩٧٣ يعد أول وأهم محاولة متكاملة قام بها المجلس بصدد ترشيد أعماله فسوف نعرض فقط للإجراءات التى اتخذها المجلس طبقا لهذا القرار .

وقد شملت عملية الترشيد التي قام بها المجلس طبقا للقرار ١٧٦٨  
( د - ٥٤ ) استعراض :

- ( أ ) الاتفاقيات المنظمة للعلاقات مع الوكالات المتخصصة .
  - (ب) اختصاصات الأجهزة الفرعية للمجلس بما فى ذلك الترتيبات المؤسسية للبرنامج والتنسيق .
  - (ج) النظام الداخلى للمجلس وهيئاته الفرعية .
  - ( د ) طرق عمل المجلس وأجهزته الفرعية مع تركيز الاهتمام على برنامج العمل وجدول الأعمال وخطة الاجتماعات وجدول مواعيدها والوثائق المعروضة على المجلس وغير ذلك من المسائل ذات الصلة .
- ونعرض فيما يلى لجهود المجلس فى هذه الجوانب ، فى أربعة مباحث رئيسية :

## المبحث الأول

### الاتفاقات المنظمة للعلاقات مع الوكالات المتخصصة

يختص المجلس الاقتصادي والاجتماعي طبقا للميثاق (١) بمهمة الوصل بين الوكالات المتخصصة التي تعمل في المجالات الاقتصادية والاجتماعية الدولية وبين الأمم المتحدة . كما يختص بتنسيق أوجه نشاط هذه الوكالات وذلك عن طريق عقد اتفاقات خاصة مع هذه الوكالات . توافق عليها الجمعية العامة .

وقد اتسمت الاتفاقيات المعقودة بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة بعدد من السمات أصبحت لا تتفق وتحقيق درجة أكبر من وحدة القيادة داخل نظام الأمم المتحدة (٢) وذلك بالنظر الى ما طرأ من تغييرات عميقة على هيكل التعاون الاقتصادي داخل نظام الأمم المتحدة ، وما يتطلبه ذلك من ضرورة تعزيز تماسك نظام الأمم المتحدة وقدرته على أن يحقق بوجه خاص أهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية .

ومن هنا فقد دعا الجزء الخامس من قرار المجلس ١٧٦٨ ( د - ٥٤ ) الى اجراء استعراض للاتفاقيات المنظمة للعلاقات مع الوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية في الدورة (٥٧) في ١٩٧٤ (٣) ، ودعا المجلس لجنة تنسيق السياسات والبرامج الى الاجتماع من أجل استعراض الاتفاقات المبرمة

(١) م ٥٧ ، ٦٣ من الميثاق .

(٢) للتفصيل حول هذه النقطة انظر المبحث الخامس من الباب الأول « العلاقة بين المجلس والوكالات المتخصصة » .

Ecosoc. Res. 1906, 2/8/1974.

(٣)

بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وتوصية المجلس بما ترى اللجنة ادخاله من تعديلات وأحكام إضافية على هذه الاتفاقيات . على أن يؤخذ في الاعتبار بوجه خاص برنامج العمل الخاص باقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، والاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثاني . ولكن اللجنة لم تنجز المهمة الموكلة اليها ، وطلبت الى المجلس أن يسمح لها بانجاز تلك المهمة في عام ١٩٧٦ في ضوء أعمال الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السابعة .

وفي الدورة (٦٠) في ١٩٧٦ (١) قرر المجلس أن يستعرض في أقرب وأنسب موعد من عام ١٩٧٧ ، وفي ضوء نتائج وتوصيات اللجنة المختصة لاعادة التشكيل ومداولات الجمعية العامة في دورتها (٣١) ، الاتفاقيات المعقودة بين الأمم المتحدة وبين الوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية .

وفي الدورة ( ٦٢ ) في ١٩٧٧ وافق المجلس على أن يستعرض هذه الاتفاقيات بعد أن تكون اللجنة المختصة لاعادة التشكيل قد قدمت تقريرها النهائي (٢) . وقد تضمن قرار الجمعية العامة رقم ١٩٧ ( د - ٣٢ ) ، والذي اعتمدت بموجبه نتائج وتوصيات اللجنة المختصة ، أن يسترشد المجلس الاقتصادي والاجتماعي لدى استعراضه لاتفاقات العلاقة بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة بالتوجيهات التالية :

١ - أن يكون التنسيق فيما بين الوكالات على المستوى الدولي الحكومي محكوما بالتوجيهات والأولويات التي تحددها الجمعية العامة في مجال السياسة أو التي يحددها المجلس بتفويض من الجمعية العامة .

٢ - أن يرمي التنسيق بين الوكالات على مستوى الأمانات الى المساعدة بصورة فعالة في الأعمال التحضيرية المتعلقة بالقرارات الدولية الحكومية ، وفي تنفيذ هذه القرارات وترجمتها الى أنشطة برامج مشتركة أو متكاملة .

٣ - أن يراعى التنسيق بين الوكالات على مستوى الأمانات اختصاصات اللجان الإقليمية .

٤ - أن يركز التنسيق بين الوكالات على مستوى الأمانات على لجنة التنسيق الإدارية بقيادة الأمين العام . وينبغي - بارشاد واشراف المجلس الاقتصادي والاجتماعي - تبسيط هذا الجهاز وتعديل جدول أعماله واجراءات



تقديم تقاريره ، بحيث تعبر بصورة كاملة وسريعة عن الاعتمادات التي تحظى بالأولوية من جانب الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وعن اختصاصات هاتين الهيئتين وبرامج عملهما .

٥ - أن تنفذ الوكالات المتخصصة توصيات الجمعية العامة والمجلس فيما يتعلق بتنسيق سياساتها وأنشطتها تنفيذا فوريا وفقا لميثاق الأمم المتحدة وفي نطاق الدساتير الأساسية لهذه الوكالات .

٦ - أن يشارك الأمين العام والرؤساء التنفيذيون نظام الأمم المتحدة على نحو أكثر فعالية في مداولات المجلس الاقتصادي والاجتماعي (١) .

في الدورة العادية الثانية للمجلس ( ١٩٧٨ ) اتفق جميع الأعضاء على أهمية اشتراك الرؤساء التنفيذيين للوكالات المتخصصة واللجان الإقليمية في أعمال المجلس اشتراكا أكثر فعالية قد يصل الى المشاركة في التحضير لأعمال المجلس ، واسناد مهمة مناقشة قضايا معينة اليهم . كما اقترح قيام الرؤساء التنفيذيين للهيئات المعنية بتقديم جميع التقارير في وقت مبكر من دورة المجلس ، قدر الامكان ، بغية تمكن المجلس من التمتع بمزيد من المرونة في تنظيم أعماله ، وفي ترتيب أولويات أعماله فيما يتعلق بالدورة في مرحلة مبكرة (٢) .

في عامي ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ لم يحرز المجلس تقدما بصدد استعراض الاتفاقيات المعقودة مع الوكالات المتخصصة سوى اعتماد اجراءات جديدة بالنسبة لعملية ارسال التقارير من جانب اللجنة الادارية للتنسيق باعتبارها جهاز المجلس الأساسي في التنسيق بين الوكالات المتخصصة (٣) .

والواقع أن أعمال المجلس فيما يتعلق باستعراض الاتفاقيات بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة تكشف عن عدم حدوث أية تغييرات أساسية في الممارسات القائمة ، وعن عدم النظر بصفة جدية في مسألة تنقيح هذه

---

1-U.N. Doc : (A/32/34 and Corr 1), Annex 2 paragraph ١٠ : (٤).  
50-58, pp. 126-127.

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة : الدورة (٣٣) الملحق رقم ٣ ص ٢٠٩ .  
(A/33/3)

(٣) تتمثل هذه الاجراءات في تقديم بيان سنوي مختصر الى المجلس حول العمل الذي تقوم به أجهزة اللجنة الادارية للتنسيق على مدار الاثنى عشر شهرا الماضية في السنة ، كما ستقدم تقارير اللجنة حول اتفاقيات الأمم المتحدة بالتنمية للبرامج والتوصيات المتخذة بناء على ذلك الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي على أساس سنتين على الاصحوى التقارير اية ملاحظات اضافية في تفسيرية .

U.N. Doc. (E/1980/100) D. 1E : (E/1980/80) D., 31.

الاتفاقيات . وكون هذه الاتفاقيات لم يتم تنقيحها بعد (١) ، قد يعني أنها قد أثبتت مرونتها وقدرتها على التكيف بدرجة كافية ، وأن الأمر لا يتطلب إدخال تعديلات رسمية على هذه الاتفاقيات لكي تؤخذ في الاعتبار التطورات الحادثة داخل نظام الأمم المتحدة .

والواقع أنه مع الاعتراف بمرونة هذه الاتفاقيات وقبول المنهج العمل الذي ساد في تفسيرها ، فإن ثمة ملاحظتين هامتين يتعين الإشارة إليهما :

**أولهما :** أن هذه الاتفاقيات في صورتها الحالية لم تعد تعكس التطور الحادث في هياكل ووظائف الأمم المتحدة في ظل النظام الاقتصادي الدولي الجديد . وما لم يتم تنقيحها بما يضمن تكيفها مع هذا التطور ، فإن ذلك سوف يعقد دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عملية التنسيق داخل نظام الأمم المتحدة .

**ثانيهما :** أن السبب الرئيسي وراء عدم حدوث أية تغييرات أساسية في هذه الاتفاقيات يرجع إلى تمسك الوكالات باستقلالها وحرصها على سيادتها (٢) .

وفي هذا الإطار يرى البعض (٣) أن من الحكمة إيجاد بديل آخر لاجراء التنقيح الرسمي لهذه الاتفاقيات . ويتمثل ذلك في اتباع الخطوات التالية :

(١) صياغة التفسيرات من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة وذلك بمساعدة أجهزة أخرى مثل اللجنة الاستشارية لشئون الادارة والميزانية ولجنة البرنامج والتنسيق .

---

(١) في ١٩٤٩ وبعد مشاورات مع اللجنة الادارية للتنسيق ، ابلغ الأمين العام الجمعية العامة بأنه لا توجد حاجة لاجراء التنقيح . وحتى البدء في عملية إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي لنظام الأمم المتحدة لم ينظر جديا في مسألة تنقيح هذه الاتفاقيات . كذلك لم تتسنى أعمال المجلس في هذا الصدد عن تغييرات أساسية .

Martin Hill, The Administrative Committee on Coordination, Op. Cit., p. 185; Mahdi Elmandjra, Op. Cit., p. 128;

(٢) في مناقشة لقرار الجمعية العامة ٢٢/١٩٧ - ذكر مجلس منظمة الأغذية والزراعة أن العلاقة بين الوكالات المتخصصة والأمم المتحدة فيما يتعلق بهذه المنظمة سوف تستمر في أن يحكمها ميثاق الأمم المتحدة وندتور واتفاقية العلاقة بين المنطقتين . وجاءت تصويص القرار ٢٢/١٩٧ تشير صراحة إلى ذلك ، حيث تضمنت تنفيذ الوكالات المتخصصة لتوصيات الجمعية العامة والمجلس فيما يتعلق بتنسيق سياساتها واتسعتها تنفيذيا فوريا وفقا لميثاق الأمم المتحدة وفي نطاق النطاق الاحاسية لهذه الوكالات .

I.J.N. (6/1979/81), p. 80.

Martin Hill, U.N. System, Op. Cit., pp. 121-123.

(٣) .

(ب) اجراء المشاورات اللازمة مع الوكالات المتخصصة من خلال اللجنة الادارية للتنسيق وأجهزة الوكالات المعنية .

(ج) تقديم ما تم التوصل الى اتفاق بشأنه الى الجمعية العامة للموافقة عليه . وذلك في صيغة قابلة للتنفيذ من قبل الأجهزة الحاكمة للوكالات المتخصصة .

(د) تجنب ادخال أية تعديلات لا تتفق مع دساتير الوكالات المتخصصة .  
كمحاولة القضاء على سيطرة أجهزتها الحاكمة على البرامج والميزانية الخاصة بهذه الوكالات . لقد أظهرت المناقشات السابقة أن أية محاولة لتضمين ميزانيات الوكالات في ميزانية واحدة للأمم المتحدة سوف تكون باعثا على أحداث انقسام داخل نظام الأمم المتحدة .

(هـ) أن يفهم المجلس الطبيعة المزدوجة لدوره في التنسيق وأن يتصرف في هذا الصدد بطريقة تقبلها الوكالات المتخصصة ، وذلك لضمان أن تعكس أولويات الوكالات النظرة الشاملة للمجلس لما يجب أن تكون عليه هذه الأولويات .

والواقع أن هذا الرأي يقوم على حقيقة مؤداها ضرورة الحفاظ على سيادة واستقلال الوكالة المتخصصة وحمايتها من أية سيطرة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي على سياساتها وبرامجها .

الا أن هذه النظرة يجب أن تتبدل أو على الأقل ينبغي التخفيف من حدتها ، وذلك في ضوء الحاجة الماسة الى تحقيق درجة أكبر من وحدة القيادة داخل نظام الأمم المتحدة .

إن على الوكالات المتخصصة أن تتخلى عن تزمها السيادي ، وأن تقيم علاقاتها بالأمم المتحدة على أساس من الثقة المتبادلة بغية تحقيق الأهداف المشتركة . كما يجب عليها ألا تنظر الى أي عمل من جانب المجلس الاقتصادي والاجتماعي ع ل أنه يمثل اعتداء على سلطاتها وسيادتها . ومن الناحية الأخرى ، فإنه يتعين على كل من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الاعتراف بأن الوكالات المتخصصة تشكل أجزاء هامة ومكملة لنظام الأمم المتحدة ، وبأنها من خلال تقديم مختلف وجهات نظرها وخبراتها - تلعب دورا رئيسيا في عمل نظام الأمم المتحدة .

وفي هذا الصدد يمكننا أن نورد عدة ملاحظات يتعين أخذها في الاعتبار لدى تنقيح الاتفاقيات المعقودة بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة ، مما يمكن من تحقيق الأهداف العامة لنظام الأمم المتحدة دون التورط في مواجهات بينها وبين الوكالات المتخصصة .

١ - ينبغي عدم استبعاد ممثلي الوكالات المتخصصة من عملية المشاورات التي تنتهي باتخاذ قرارات رئيسية ، وذلك بالنص في اتفاقات السلاقة على التزام الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بالتشاور مع الوكالات من خلال الأمين العام قبل اتخاذ أى قرارات تؤثر عليهم (١) .

٢ - على الوكالات المتخصصة أن تلتزم بتقديم تقديرات بالتأثيرات المالية لبرامجها وسياساتها تكون أمام الجمعية العامة والمجلس لدى اقرارها أى مشروع جديده يتضمن تعاون الوكالات المتخصصة .

٣ - يجب أن يحدد بدقة مركز ونطاق التمثيل في اجتماعات كل من الوكالات والأمم المتحدة ، وضمان تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل في حدود مجالات الاهتمام ذات الصلة .

٤ - تخويل الوكالات حق المشاركة على نطاق واسع في اللجنة الادارية للتنسيق والأجهزة الأخرى كلجنة تقييم البرامج ولجنة البرنامج. والتنسيق ، وذلك تسهيلا لدور المجلس في كل من التنسيق الإداري والموضوعي (٢) .

٥ - يمكن الاستعاضة عن فكرة اقامة ميزانية موحدة وذلك من خلال تطوير معايير أو ممارسات مالية قابلة للمقارنة . وذلك تغلبا على ما تثيره فكرة الميزانية الموحدة من صعوبات تتعلق بالسياسة والنظام الدستوري والاجرائى .

٦ - يجب أن تتخذ الحكومات الأعضاء في الأجهزة الحاكمة للوكالات المتخصصة موقفا ايجابيا من الأمم المتحدة وأن تغير من نظرتها اليها والتي تقوم على أساس الشك والريبة .

٧ - ينبغي أن تتمتع قرارات الأمم المتحدة بقوة نفاذ كبيرة بصدد وضع نصوص الاتفاقات المعقودة مع الوكالات المتخصصة موضع التطبيق الكامل والفعال بما يحقق أهداف ومقاصد الأمم المتحدة .

---

(١) وذلك تجنباً لما قد يترتب على زيادة الضوية وتطور مجموعات العمل من صنع القرارات الرئيسية في لجان الجمعية العامة والمجلس ومن خلال الاجتماعات العامة والمشاورات غير الرسمية والدورات للغة وبالتالي استبعاد ممثلي الوكالات المتخصصة من عملية المشاورات الى حد كبير .

(٢) وذلك إعمالا لنصوص اتفاقات الوصل التي تتضمن أن الوكالات المتخصصة تؤكد نيتها في التعاون بالنسبة لاية إجراءات قد تبدو ضرورية لجعل تنسيق نشاطاتها ونشاطات الأمم المتحدة أكثر فعالية . وعلى أنها توافق على المشاركة في التعاون مع أى جهاز قد ينشئه المجلس بشرط تسهيل مثل هذا التنسيق .

## المبحث الثانى

### النظم الداخلية للمجلس وهيئاته الفرعية

عبر المجلس فى قراره ١٧٦٨ (د - ٥٤) ، عن رأيه بأن التعزيز المنشود للدور الرئيسى للمجلس الاقتصادى والاجتماعى فى التعاون الاقتصادى ، يمكن تسهيله اذا أصبحت الدول الأعضاء ممثلة على أعلى المستويات السياسية والدبلوماسية أو على مستوى الخبراء بما فى ذلك المستوى الوزارى عند الاقتضاء . كما طالب المجلس فى نفس القرار بأن يقوم رئيس المجلس - بالتشاور مع أعضاء المكتب الآخرين ومع الأمين العام - بأجراء مشاورات بالشكل والوقت المناسبين مع الدول الأعضاء والرؤساء التنفيذيين لمؤسسات الأمم المتحدة ، سواء قبل الدورات العادية أو الاستثنائية أو خلالها ، وذلك بهدف التحضير لتلك الدورات واعداد جداول أعمالها وتسهيل مهمة المجلس فى ضوء المشاورات المذكورة آنفاً (١) .

وفى الدورة السادسة والخمسين أنشأ المجلس الاقتصادى والاجتماعى لجنة مخصصة لموضوع ترشيح أعمال المجلس تجتمع أثناء الدورة . وكان أمام اللجنة مشروع شامل للنظام الداخلى المنقح للمجلس أعدته الأمانة العامة (٢) .

ونظراً لعدم تمكن اللجنة من القيام بدراسة متعمقة للتنقيح المقترح للنظام الداخلى ، قرر المجلس النظر فى المسألة فى الدورة الثامنة والخمسين ، وتكوين فريق عمل يضم على الأقل عضوين من كل مجموعة اقليمية . على أن يكون

---

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة ٣٢ ، الملحق رقم ٣ الف ، ص ٧ .  
(A/32/3/Add-1).

U.N. Doc. (E/2450) .

(٢)

مفتوح العضوية لأية دولة من الدول الأعضاء والمهتمة بالأمر ، وذلك لبحث الموضوع ورفع تقرير الى المجلس فى دورته الثامنة والخمسين .

فى الدورة (٥٨) فى ١٩٧٥ - وبناء على النظر فى تقرير العمل (١) وفى تقرير رئيس حلقة المشاورات غير الرسمية التى عقدها المجلس فى دورته ٥٨ (٢) - اعتمد المجلس النظام الداخلى له ، وقرر أن يعيد النظر خلال دورته الستين فى النظم الداخلية للجانه الوظيفية (٣) .

### ومن بين الأحكام الجديدة التى قرر المجلس ادراجها فى نظامه الداخلى المنقح ما يلى (٤) :

( أ ) انتخاب أربعة نواب لرئيس المجلس بدلا من ثلاثة وذلك لضمان تمثيل المجموعات الاقليمية تمثيلا أفضل فى مكتب المجلس . ( م/١٨ ) .

(ب) ليس للجان المجلس العامة أو الوظيفية باستثناء اللجان الاقليمية ، أن تنشئ هيئات فرعية دائمة أو مخصصة لما بين الدورات دون الحصول على موافقة مسبقة من المجلس ( م/٢٤ ) .

(ج) لا تزود هيئات المجلس الفرعية المنشأة حديثا بمحاضر حرفية أو موجزة ما لم ياذن المجلس بذلك بصورة محددة ( م/٣٧ ) .

( د ) يقوم المجلس ولجانه وهيئاته المنعقدة أثناء الدورات بدعوة أية دولة من أعضاء الأمم المتحدة التى ليست من أعضاء المجلس ، أو أية دولة أخرى ، للاشتراك فى المداولات بشأن أى موضوع يهم تلك الدولة بصورة خاصة . ولا يكون للدولة المدعوة على هذا الأساس حق التصويت ، بل لها أن تقدم مقترحات يمكن طرحها على التصويت بطلب يقدم من أى عضو من أعضاء الهيئة المعنية ( م/٧٢ ) .

(هـ) يجوز للمجلس دعوة أية حركة تحرير وطنية معترف بها فى قرارات الجمعية العامة أو وفقا لها للاشتراك - دون أن يكون لها الحق فى التصويت - فى مداولات المجلس بشأن أى موضوع يهم تلك الحركة بصورة خاصة ( م/٧٣ ) .

---

U.N. Doc. (E/5634).

(١)

U.N. Doc. (E/5677).

(٢)

Ecosoc. Res : 1849 (Sess : 58) 9-5-1975.

(٣)

(٤) للتفصيل حول النص النهائى للنظام الداخلى المنقح للمجلس : انظر منشورات الأمم المتحدة

دلم المبيع (E, 75, 1, 15)

( و ) يجوز لمثل المنظمات الدولية الحكومية التي منحتها الجمعية العامة مركز المراقب الدائم ولمثل غيرها من المنظمات الدولية المشتركة التي يسميها المجلس على أساس مؤقت أو دائم أن يشتركوا - دون أن يكون لهم الحق في التصويت - في مداوات المجلس حول المسائل التي تقع في نطاق أنشطتها وأنشطة منظماتهم ( م/٧٩ ) .

( ز ) يقدم الأمين العام للمجلس ، في كل سنة ذات رقم فردى ، مشروع خطة متوسطة الأجل لمدة أربع سنوات وميزانية برنامجية لمدة سنتين . تغطي الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والأنشطة المتعلقة بحقوق الانسان .

ويجوز للمجلس في حالات مستعجلة بصورة استثنائية أن يطلب الى الأمين العام تنفيذ قرار برنامجي جديد ، على سبيل الأولوية في فترة السنتين الراهنة ( م/٣١ ) .

ودعما لدور رئيس المجلس ومكتبه شدد أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٧٨ على ضرورة أن يوفر الرئيس وأعضاء المكتب قيادة أكثر فعالية في تنظيم أعمال المجلس على مدى العام . واقتراح أن يجرى الرئيس والمكتب مشاورات غير رسمية مع أعضاء المجلس والرؤساء التنفيذيين لهيئات الأمم المتحدة المعنية لدى وضع برنامج العمل وجدول الأعمال ، وأن يبينوا المجالات التي ينبغي أن تتركز مداوات المجلس حولها . كما اتفق على ضرورة اتخاذ الخطوات اللازمة من أجل تجنب تكرار المناقشات على صعيد الجلسات العامة واللجان وضمان الالتزام بالمواعيد النهائية لتقديم الاقتراحات وبالحدود الزمنية للبيانات ومراعاة مواعيد افتتاح الجلسات . واقتراح كذلك أن يتعهد الرئيس بأن يقدم كل عام الى المجلس والجمعية العامة تحليلا موحدا للمناقشة العامة بما في ذلك تقديم مبادئ توجيهية تمكن من النظر مستقبلا في المسائل المعروضة على المجلس واتخاذ اجراءات بشأنها ( ١ ) .

**النظم الداخلية للجبان الوظيفية :** في دورته الستين ، قرر المجلس إعادة النظر في دورته التنظيمية لعام ١٩٧٧ في النظم الداخلية للجبان الوظيفية بحيث تتفق مع نظامه الداخلي المعدل .

وفي الدورة التنظيمية لعام ١٩٧٧ قرر المجلس استعراض مشروع قدمته أمانة المجلس في هذا الشأن وذلك في دورته الثانية والستين ( ٢ ) . وفي تلك

---

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة ٢٣ ، رقم ٣ ص ٢٠٩ ، ص ٢١٠ .  
(A/33/3).

U.N. Doc. (E/5899); Ecosoc, Res. 209, 13-1-1977.

(٢)

الدورة اعتمد المجلس النص المقترح للنظم الداخلية للجان الوظيفية الذى أعدته الأمانة (١) .

وقد جاءت هذه النظم فى صورتها المنقحة مطابقة تماما للنظام الداخلى المعدل للمجلس وخاصة فيما يتعلق بمشاركة الدول غير الأعضاء فى اللجان ، وحركات التحرير الوطنية ، والمنظمات الحكومية الأخرى ، والتشاور مع وتمثيل المنظمات غير الحكومية (٢) .

والواقع أن المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، وإن كان قد أولى اعتبارا لنظمه الداخلية ولنظم هيئاته القضائية ، فإنه فى ذات الوقت لم يعط الاهتمام اللازم لمسألة نوعية القيادة داخل المجلس . فطبقا لقواعد واجراءات المجلس الجديدة يصبح عدد نواب الرئيس اربعة بدلا من ثلاثة ، وذلك ضمانا لتمثيل المجموعات الإقليمية تمثيلا أفضل فى مناقشات المجلس . كذلك فإن رئيس المجلس فى ممارسته لسلطاته المخولة له بموجب قواعد الاجراءات ، يعلن على افتتاح وانهاء جلسات المجلس ، يوجه المناقشات ، يعطى حق التكلم ، يطرح القضايا للتصويت عليها ، يعلن القرارات ، ويحفظ النظام داخل اجتماعات المجلس ، يحدد الوقت المسموح به للمتكلمين ٠٠٠ الخ (٣) . إلا أن هذا كله لا يكفى لتحقيق القيادة المطلوبة داخل المجلس . إن ما يميز المجلس فى هذا الصدد شخصية ذات مركز مرموق وعلى مستوى عال من التخصص فى العمل الاقتصادى والاجتماعى لنظام الأمم المتحدة ككل ، وذات مهارة وخبرة دبلوماسية وقدرة على أن تولى اهتماما طيلة الوقت لأعمال المجلس الاقتصادى والاجتماعى أثناء وبين الدورات . ذلك أن رئيسا يتمتع بهذه الصفات يمكنه أن يشارك على نحو بناء فى التخطيط للمناقشة العامة ، بما يسهل عملية الأخذ والرد بين الوفود ومدبرى البرامج التنفيذية ، وفى تعديل نمط صنع القرار فى المجلس من حيث الاقلال من اجراء التصويت الرسمى على القرارات ، والاستعاضة عن ذلك باجراء المزيد من المشاورات بغية التوصل الى اتفاق عام .

Ecsoec, Res. 216 (Ses 62) 26-4-1977.

(١)

(٢) للتفصيل حول النص النهائى للنظم الداخلية للمنظمة للجان الوظيفية ، انظر منشورات الأمم المتحدة رقم البيع (E. 77. I. 10) الأمم المتحدة رقم البيع ١٠. ويلاحظ أن ثمة نوعا من التعارض بين النظام الداخلى للمجلس وبين نظام لجانه الوظيفية : فالمادة ٢٤ من النظام الداخلى المعدل للمجلس تنص على أنه « ليس للجان المجلس العامة أو الوظيفية ، باستثناء اللجان الإقليمية ، أن تنشئ هيئات فرعية دائمة أو مخصصة إلا بين الدورات دون الحصول على موافقة مسبقة من المجلس . بينما البند ٢١ من النظم الداخلية للجان الوظيفية لا يتضمن هذا القيد بالنسبة لإنشاء اللجان الوظيفية لأجهزة فرعية وإنما بالنسبة لامكانية انعقاد مثل هذه الأجهزة الفرعية فى أثناء فترة عدم انعقاد اللجان الوظيفية .

(٣)

(E/5683) pp. 13, 15-16.



وعلاوة على ذلك فإن النظام الداخلي للمجلس لم يعط اهتماما لتقوية المركز الإداري لرئيس المجلس اذ ينبغي على الأقل أن يكون رئيس المجلس في مركز مساو لذلك الذي يشغله الرئيس التنفيذي لوكالة متخصصة أساسية . وهو أمر يعد على قدر كبير من الأهمية إذا ما أريد لمناقشات المجلس أن تؤتي ثمارها في ضوء تزايد أهمية الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في نطاق الأمم المتحدة .

أن مثل هذه الاجراءات والتعديلات على بساطتها فانها مطلوبة ولازمة اذا ما أريد تجنب تردى مناقشات المجلس الى جدل عقيم وعدم الانغماس في مواجهات دعائية .

### المبحث الثالث

#### طرق عمل المجلس

شهد المجلس الاقتصادي والاجتماعي على ترشيده طرق عمله وذلك  
فـ استجابة لقرارات الجمعية العامة (١) ، واعتقادا منه بأن قدرته على أداء مهامه  
تتوقف الى حد كبير على فعالية طرق عمله وممارساته . وفي هذا الصدد ، اتخذ  
المجلس عدة ترتيبات تتعلق بالجوانب الآتية :

- أ - برنامج العمل وجدول الأعمال .
- ب - خطة الاجتماعات وجدول مواعيدها .
- ج - الوثائق .

#### المطلب الأول

##### برنامج العمل وجدول الأعمال

في دورته الخامسة والخمسين في ١٩٧٤ قرر المجلس بصدد تنظيم برنامج  
عمله وجدول أعماله الآتي :

---

(١) القرار رقم ٣٣٤١ ( د - ٩٢ ) في ١٧ ديسمبر ١٩٧٤ .

١ - أن يركز اهتمامه في الدورات المقبلة على عدد محدود من القضايا الرئيسية المتعلقة بالسياسة المتبعة بغية وضع توصيات عملية محددة .

٢ - أن تراعى الهيئات الفرعية ، كل في حدود اختصاصها - عند دراستها للمسائل المدرجة في جدول أعمالها وتقديم تقاريرها الى المجلس - الوجهة المعتمدة لأعمال المجلس (١) ، حتى يمكن للمجلس انهاء المناقشات بسرعة والتركيز على اتخاذ المقررات اللائمة .

٣ - أن يقوم الأمين العام - عند اعداد برنامج العمل السنوي - بترتيب بنود جدول الأعمال على نحو متكامل بحيث تناقش القضايا المتماثلة والمتراطة في مناقشة واحدة وتحت بند واحد .

في الدورة التنظيمية لعام ١٩٧٥ قمعت الامانة تقريراً الى المجلس بصدد جدول الأعمال وبرنامج العمل (٢) وقد بينت فيه عدة نقاط هامة :

**أولها :** أن مجرد الدمج الآلى للبنود يحمل على الاعتقاد الخاطئ بأن جدول أعمال المجلس يحتوي عدداً أقل من البنود دون أن يكون قد جرى أى تخفيض كبير في الحجم الحقيقي للعمل الذى يقوم به المجلس ، وهو أمر لن يتحقق الا بتحقيق التكامل فى المضمون .

**ثانيها :** أن اعتماد مفهوم جديد بالنسبة لجدول الأعمال لابد أن يكون مشفوعاً بإجراءات أخرى تتعلق بعمل المجلس اليومي . ومن بين هذه الاجراءات ضرورة استعراض الطريقة التى يتوخاها المجلس فى دراسته لتقارير هيئاته الفرعية .

**ثالثها :** اذا ما أراد المجلس أن يعمل بوصفه الهيئة المركزية المختصة بوضع السياسة العامة (٣) ، فانه يتعين عليه أن يركز اهتمامه فى المستقبل على النظر فى كيفية تضمين النتائج التى تتوصل اليها هيئاته الفرعية فى الاستراتيجيات الشاملة للتنمية والتعاون الاقتصادى وتطبيق ذلك - بعد اجراء التعديلات التى يقتضيها الحال - على تقارير الوكالات المتخصصة والهيئات الأخرى .

وفى النورة التنظيمية لعام ١٩٧٥ اعتمد المجلس أسلوباً جديداً فى صياغة جدول أعماله يتضمن دمجاً مضمونياً وليس مجرد دمج آلى للمسائل المترابطة . وظل هذا النهج متبعاً فى وضع برنامج أعمال المجلس للسنوات اللاحقة .

---

(١) القرار رقم ١٧١٨ (د - ٥٤ ع )

(٢) وقد قامت هذه الوثيقة استجابة لقرار المجلس -  
U.N. Doc. (Corr. 1, E/5604) 1907 (Sess 87).

(٣) ينص على ذلك قرار الجمعية العامة ٣٣٤١ (د - ٢٩) .

وقد تضمن القرار ٣٢/١٩٧ الذى اعتمدت بموجبه الجمعية العامة توصيات اللجنة المختصة عدة نقاط فيما يتعلق ببرنامج عمل وجدول أعمال المجلس الاقتصادى والاجتماعى تمثلت فى الآتى :

( أ ) تنظيم أعمال المجلس على أساس فترة سنتين ، وتأمين عقد دراسات معينة بموضوعات معينة تكون أكثر تكرارا وأقصر مدة ، وتوزع على امتداد العام باستثناء الوقت الذى تكون الجمعية العامة منعقدة فيه .

(ب) قيام المجلس بتعيين المسائل التى ينظر فيها على مستوى الأولوية ، وتحديد جدول مواعيد وجدول أعمال الدورات المعنية بموضوعات معينة وعقد دورات استثنائية لمعالجة ما قد ينشأ من مشاكل تستحق أن تولى اهتماما دوليا خاصا أو عاجلا .

وفى الدورة العادية الثانية المستأنفة لعام ١٩٧٨ - وطبقا لقرار الجمعية العامة ٣٢/١٩٧ - قرر المجلس فى جملة أمور أخرى اعتماد برنامج عمل لمدة عامين ابتداء من أول يناير ١٩٧٩ وطالب الأمين العام بناء عليه بتقديم برنامج عمل المجلس على هذا الأساس (١) .

على أنه يجب ملاحظة أن تطبيق التدابير السابقة فيما يتصل ببرنامج عمل المجلس يتطلب خطوات عملية معينة فيما يتعلق ببعض جوانب أعمال المجلس كجدول الاجتماعات والأعمال التحضيرية للجمعية العامة ، واشتراك الرؤساء التنفيذيين للجان الإقليمية والوكالات المتخصصة فى أعمال المجلس ودور الرئيس والمكتب (٢) .

## المطلب الثانى

### خطة اجتماعات المجلس وجدول مواعيدها

فى القرار ١٧٦٨ ( د - ٥٤ ) قرر المجلس الاقتصادى والاجتماعى بصدد خطة اجتماعاته واجتماعات أجهزته الفرعية ما يلى :

(١) E/1978/78, p. 79.

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة : الدورة ٣٣ ، الملحق ٣ ، ص ٢٠٨ .

(أ) ان تجتمع بعض هيئاته الفرعية ( لجنة تخطيط التنمية - لجنة حقوق الانسان - اللجان الاقتصادية الاقليمية ) كل سنة ما لم يقرر خلاف ذلك بموافقة المجلس .

(ب) ان تجتمع هيئات المجلس الفرعية الأخرى وهيئات الخبراء أو الهيئات الاستشارية مرة كل سنتين ما لم يقرر المجلس خلاف ذلك ، وأن تنظيم اجتماعاتها بما يضمن تقديمها للتقارير في وقت مناسب لدورات المجلس ذات الصلة ، وعند الاقتضاء للجنة الاستعراض والتقييم . وان تكون اجتماعات هذه الهيئات على أجال متباعدة بحيث لا تتداخل مع بعضها . كما يجب ان تضمن انعكاس أهداف برامجها على نحو كامل في برنامج العمل والميزانية اللذين يقدمان إلى المجلس مرة كل سنتين .

(ج) يجوز أن يعقد المجلس في دورة استثنائية بموجب أحكام الفقرة ٢ من م ٧٢ من الميثاق وعملاً بالمادتين ٤ ، ٥ من نظامه الداخلي . وهو ما أكدته الجمعية العامة في مقررها ٣٢٠٢ ( د - ١ - ٦ ) من أجل تمكين المجلس من أداء المهام التي عهدت إليه بصدد تنفيذ برنامج العمل المتعلق بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد .

وفي الدورة ٦٣ سنة ١٩٧٧ اعتمد المجلس كقاعدة عامة - نظام عقد اجتماعات الهيئات الفرعية للمجلس كل سنتين بحيث تتطابق هذه الدورة مع دورة الميزانية البرنامجية وذلك لتحسين الرقابة الإدارية (١) .

في الدورة التنظيمية وفي الدورتين العاديتين الأولى والثانية لعام ١٩٧٨ - اتخذ المجلس المبادئ من الإجراءات فيما يتعلق بمواعيد اجتماعات هيئاته الفرعية وهو ما تمثل في :

١ - ان تعقد لجنة البرنامج والتنسيق سلسلة من الاجتماعات غير الرسمية للنظر في المسائل التي أثرت خلال مناقشة تنفيذ نتائج وتوصيات اللجنة المخصصة لموضوع إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في نظام الأمم المتحدة واعداد خطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣ (٢) .

٢ - أن تغير مواعيد انعقاد بعض هيئاته الفرعية ( اللجنة الاستشارية لتطبيق العلم والتكنولوجيا على التنمية ، اللجنة التحضيرية لعقد الأمم المتحدة للمرأة ، فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة والمعنى بالأسماء الجغرافية في مقر الأمم المتحدة ) .

Ecosoc. Res : 281 (Sess. 63), 4-8-1977.

(١)

Ecosoc. Res. 20, 80 in 1978.

(٢)

وفي الدورة العادية الثانية لعام ١٩٧٨ اتفق على ضرورة وضع جدول الاجتماعات وفقا للمبادئ الأساسية التالية : -

( أ ) تجنب تدخل الاجتماعات التي تتناول قضايا تتصل ببعضها .

(ب) جعل مدة الدورات قصيرة قدر الامكان بحيث لا تتجاوز بأية حال أسبوعين ، وضرورة توفير ما يلزم للقيام بالمزيد من المشاورات غير الرسمية ، بما في ذلك مختلف الاجتماعات الاقليمية وغيرها من الاجتماعات ، بغية تحقيق توافق في الآراء بشأن القضايا الأساسية ، وضرورة التزام هيئات المجلس الفرعية التزاما شديدا بجدول الاجتماعات الذي يقره المجلس وعدم مطالبتها بعد اقرار هذه الجدول بأية تغييرات في المواعيد أو بعقد أية اجتماعات اضافية . وينبغي للمجلس أن يعقد - عند الاقتضاء - اجتماعات مشتركة للكتب ولجنة المؤتمرات لاجراء دراسة متعمقة لمشروع جدول الاجتماعات الذي تقترحه الأمانة العامة مع مراعاة المتطلبات المحددة لكل هيئة (١) .

(ج) ان تعقد الدورات التنظيمية للمجلس مستقبلا في الثلاثاء الأول من فبراير بهدف ضمان اعداد أفضل لمثل هذه الدورات وإن تعدل القاعدة (٢) من فواعد اجراءات المجلس الاقتصادي والاجتماعي نتيجة لذلك (٣) .

ويظهر مما سبق أن أسلوب المجلس في تحديد جداول اجتماعاته ومؤتمراته يتسم بقدر من المرونة تتيح له ولهيئاته العمل على نحو فعال حسبما تقتضي الظروف والملايسات . الا ان اعتماد نظام للدورات المستمرة - على نحو ما اكدته الجمعية العامة في قرارها ٣٢٠٢ ( د ١ - ٦ ) من أجل تمكين المجلس من أداء المهام التي عهدت اليه بصدد تنفيذ برنامج العمل المتعلق بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد - أمر لا يمكن تحقيقه الا على أساس تنسيق تام لأجهزة المجلس الفرعية . ذلك أن إحدى سمات عمل المجلس تتمثل - على حد ما جاء في تقرير الأمانة العامة الى المجلس - في أنه يجب - لكافة الأغراض العملية عقد اجتماعاته في النصف الأول من السنة ، وهي الفترة التي تكون مزدهجة باجتماعات هيئات فرعية عديدة . وهو ما يترتب عليه أن أي اجتماعات أخرى للمجلس تتداخل مع لا يقل عن اجتماعين أو ثلاثة اجتماعات أخرى . وهذه الحالة من شأنها أن تضع الصعوبات أمام الوفود والأمانة العامة . ومن هنا فان إلغاء بعض هيئات المجلس الفرعية واضطلاحه نفسه بمسئولياتها قد يمكن المجلس من أن يعقد في الوقت المناسب دورة تستمر يومين أو ثلاثة أيام للنظر على أقل المستويات

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة ٣٣ الملحق ٣ ص ٢٠٨ - ٢٠٩

(٢) 12/33/8)

U.N. Doc. (E/1978a/178), p. 72.

(٣)

وبما يقتضيه ذلك من تمثيل تقني للحكومات ، في المسائل المعهود بها حالياً الى بعض الهيئات الفرعية .

### المطلب الثالث

#### الوثائق

أعرب المجلس على مدى سنوات عديدة ، عن القلق بشأن حجم ونوعية الوثائق التي تقدم اليه وحاول اتخاذ تدابير محددة بشأن كمية الوثائق التي تعرضها الأمانة العامة والهيئات الفرعية والمنظمات المتصلة بالمجلس ، وتقديمها في وقت مناسب .

ففي ١٩٧٣ ناشد المجلس الأمين العام الاستمرار في تقديم وثيقة في بداية كل دورة عادية للمجلس تتضمن قائمة بالوثائق المقدمة الى المجلس في هذه الدورة مبينة المواعيد التي قدمت فيها وعدد الصفحات التي تتضمنها . كما قرر المجلس تغيير شكل تقريره السنوي الى الجمعية العامة (١) .

وفي عامي ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ - قرر المجلس في صدد تحسين الوثائق مايلي :

( أ ) يشير البرنامج الأساسي السنوي لعمل المجلس فيما يتعلق بكل بند من جدول الأعمال الى الوثائق التي يتعين إحالتها الى ذلك البند والسند التشريعي لاعدادها وذلك بغية تمكين المجلس من النظر في الوثائق من زاوية مساهمتها في عمل المجلس وعلى ما تتسم به من أهمية وطابع ملح في ضوء الحالة الراهنة (٢) .

(ب) عدم النظر في أى تقرير يتعدى ٣٢ صفحة باستثناء دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم وانطبق ذلك على التقارير المحالة الى هيئات المجلس الفرعية .

---

(١) وذلك بناء على تقرير قدم من الأمين العام بشأن هذا الموضوع

(Add. 1/Rev. 1. E/5355)  
ومذكرة بشأن شكل ومضمون تقرير المجلس الى الجمعية العامة  
(E/71. 1563)

Erosoc. Res 1894 (Sess. 57) 1-8-1974.

(٢)

(ج) ممارسة أقصى حد من ضبط النفس في تقديم طلبات الى الأمين العام بأعداد تقارير ودراسات جديدة ودعوة جميع هيئات المجالس الفرعية أن تحذو حذوه .

( د ) السماح لبعض الهيئات الفرعية أن تتزود بمحاضر موجزة لما تجريه من مناقشات خاصة اذا اقتضى الأمر ذلك (١) .

وقد ظل المجلس يصدر العديد من القرارات في دوراته بصدد تحسين الوثائق حتى كانت الدورة التنظيمية لعام ١٩٧٩ فقرّر بصدد مسألة الوثائق ما يلي : -

( أ ) الإبقاء على طلباته الخاصة بجعل الوثائق عند أدنى حد ممكن ، بما يتفق مع الممارسة الفعالة وفي نطاق الموارد المتاحة للأمانة .

(ب) استعراض - في بداية كل دورة عادية - كل الوثائق المتاحة ذات الصلة لتحديد ما اذا كانت قد أصبحت زائدة عن الحاجة ، أم انها قد فقدت فائدتها . أو يمكن إصدارها في فترات أقل تتابعا .

(ج) محاولة اعتماد تقارير مختصرة قدر الامكان .

( د ) استعراض - في الدورة العادية الأولى لعام ١٩٧٩ - قضية تقديم محاضر موجزة لأجهزته الفرعية على أساس بيان بالآثار المالية تلقيه الأمانة بقصد ارسال تقرير حول المسألة الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين بما يتفق وقرار الجمعية العامة ٣٣/٥٦ .

(هـ) استعراض - في الدورة العادية الأولى لعام ١٩٧٩ - شكل تقارير المجلس الى الجمعية العامة .

( د ) انطباق النصوص السابقة كلما أمكن على أجهزة المجلس الفرعية .

( ز ) وجوب إصدار الوثائق في الوقت المناسب ، وبكل اللغات العاملة في المجلس ، ودعوة الأمانة العامة الى اتخاذ خطوات لضمان الالتزام بهذه القاعدة على نحو فعال .

( ح ) دعوة مكتب المجلس لاستعراض هذه المسائل ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذها من قبل الأجهزة الفرعية .

( ط ) مطالبة الأمانة باعداد مقترحات من أجل أشكال جديدة لتقديم الوثائق . لجعلها أكثر توجيها للعمل (٢) .



وامراكا من المجلس للعبء الثقيل الملقى على الأمانة وعلى الوفود بسبب  
كبير حجم الوثائق ، بالإضافة الى تزايد التكاليف المالية قرر المجلس فى دورته  
العادية لعام ١٩٧٣ . اعتماد الخطوات الآتية (١) :

( أ ) الموافقة على المخطوط العريضة المنقحة لشكل ومحتويات تقارير اللجان  
الوظيفية واللجان الدائمة للمجلس ، والمحددة فى ملاحظات الأمانة حول ضبط  
ورقابة الوثائق . على أن يكون مفهوما أن لجان المجلس يمكنها ادخال تعديلات  
محددة على اجراءات تقريرها وتسجيلها ، فى ضوء وظائفها المحددة والقضايا  
التي تعالجها .

( ب ) إنهاء تقديم سرد موجز لبعض الأجهزة الفرعية وذلك لفترة تجريبية  
مدتها امان (٢) .

(ج) الاصرار على وجوب توزيع الأمانة العامة للوثائق بكل اللغات العاملة  
قبل ستة أسابيع من افتتاح دورات المجلس وأجهزته الفرعية .

( د ) مطالبة الأمانة العامة بتنفيذ القاعدة ١٣ (٤) من قراءه اجراءات  
المجلس والمتعلقة باخطار المجلس وأجهزته الفرعية بالوثائق التى لم يتم  
اصدارها طبقا للقاعدة الستة أسابيع .

(هـ) اصدار تقرير المجلس الى الجمعية العامة فى شكل كراسات مستقلة ،  
واعداد تقرير موحده يتضمن كل تقارير المجلس حول البنود المنفصلة ، فور  
انتهاء عمل المجلس للعام الواحد بما فى ذلك الدورة العادية الثانية المستأنفة .

( و ) مطالبة الأمين العام باستعراء كل اللجان الفرعية بما فى ذلك  
أجهزة الخبرة الى قرارات الجمعية العامة والمجلس بصدد التحكم فى عمية الوثائق  
وضبطها وتنظيم عمل الأمانة بما يمكن من اصدار الوثائق فى الوقت المناسب  
وبكل اللغات العاملة (٣) .

والواقع ان كل الاجراءات التى اتخذها المجلس تهدف الى ضمان توزيع  
الوثائق فى الوقت المحدد بكل اللغات العاملة للمجلس وذلك لتحسين شكل  
وعرض تقارير الأمانة التى تعالج المسائل الاقتصادية والاجتماعية وما يرتبط  
بها ، وتخفيف العبء الثقيل الملقى على عاتق الأمانة والوفود بسبب العدد  
الكبير من الوثائق التى تصدرها الأمانة ، ومنع التعميل المتزايد فى ترجمة  
الوثائق من قبل الأمانة ، وتعزيز العمل الفعال للمنظمات الحكومية من خلال  
تخفيض وتحسين الوثائق المقدمة اليها (٤) .

Ecosoc. Res. 68 in 1979.

(١)

(٢) لجنة حقوق الانسان - لجنة التنمية الاجتماعية - لجنة المخدرات - لجنة المرأة (

U.N. Doc : (E/1979/79), pp.29-30.

(٣)

U.N. Doc. (E/1979/Add. I), p. 18.

(٤)

## المنبحث الرابع

### هيكل هيئات المجلس الفرعية

فى الجزء الرابع من القرار ١٧٦٨ ( د - ٥٤ ) دعا المجلس الاقتصادى والاجتماعى الى اجراء استعراض لاختصاصات هيئاته الفرعية على أساس تقييم دورها واعادة توجيهه ولاسيما فى مجال الاستراتيجية الانمائية الدولية . كما قرر أن يعمد - عند اضطلاع بهذا الاستعراض - الى تبسيط جهاز هيئاته الفرعية عملا بقرار الجمعية العامة ٣٣٤١ ( د - ٢٩ ) .

فى الدورة السادسة والخمسين للمجلس فى ١٩٧٤ ، قامت اللجنة المختصة لترشيد أعمال المجلس باستعراض أجهزته الفرعية مركزة على :

( أ ) الترابط بين لجنة تطبيق العلم والتكنولوجيا على التنمية ولجنة الموارد الطبيعية .

( ب ) اللجان الاقليمية .

( ج ) الترتيبات المؤسسية للعلم والتكنولوجيا .

( د ) الترتيبات المؤسسية للبرنامج والتنسيق .

أولا - الترتيبات المؤسسية للبرنامج والتنسيق :

١ - لجنة البرنامج والتنسيق : اعتمد المجلس فى ١٩٧٦ - بناء على التوصيات الواردة فى تقرير فريق العمل المعنى بأجهزة اعداد البرامج والميزانية

خى الأمم المتحدة - اختصاصات موحدة للجنة البرنامج والتنسيق وتتلخص فيما على (١) :

١ - تمارس اللجنة عملها باعتبارها الجهاز الفرعى الرئيسى التابع للجمعية العامة والمجلس الاقتصادى والاجتماعى بالنسبة لشئون التخطيط ووضع البرامج والتنسيق .

٢ - تستعرض اللجنة برامج الأمم المتحدة كما هى محددة فى الخطة المتوسطة الأجل وفى ادائها لهذه الوظيفة فانها سوف :

( أ ) تستعرض الخطة المتوسطة الأجل فى غير سنة الميزانية off budget year والميزانية البرنامجية فى سنوات الميزانية .

توصى بنظام للأولويات يتبع فيما بين برامج الأمم المتحدة ، كما هى محددة فى الخطة المتوسطة الأجل .

تعطى توجيهها للأمانة حول تعميم البرامج من خلال تفسير القصد التشريعى بهدف المساعدة فى ترجمة التشريع الى برامج .

تنظر فى تطوير اجراءات التقييم واستخدامها فى تحسين تعميم البرامج .  
تعمل توصيات بخصوص برامج العمل المقترحة من قبل الأمانة لتنفيذ القصد التشريعى لأجهزة صنع السياسة ذات الصلة ، آخذة فى الاعتبار الحاجة الى تجنب التداخل والازدواجية .

٣ - تساعد المجلس فى أداء وظائفه فى التنسيق داخل نظام الأمم المتحدة :

٤ - فى قيامها بهذه المسئوليات فان اللجنة سوف :

( أ ) تناقش على أساس قطاعى نشاطات وبرامج وكالات الأمم المتحدة .  
يهدف تمكين المجلس من القيام على نحو فعال بوظائفه كمنسق الأمم المتحدة ، ولضمان ان برامج عمل الأمم المتحدة ووكالاتها متوافقة ومكملة لبعضها البعض .

( ب ) توصى بخطوط عريضة لوكالات الأمم المتحدة حول نشاطاتها وبرامجها ، آخذة بعين الاعتبار وظائفها ومسئولياتها المخصصة والحاجة الى التماسك والتنسيق داخل النظام ككل .

( ج ) تقوم اللجنة من وقت لآخر - وبناء على توصية من الجمعية أو المجلس - باستعراض وتقييم تنفيذ القرارات التشريعية الهامة بهدف تحديد

مدى الاتساق داخل نظام الأمم المتحدة بالنسبة لمجال الأولويات المحددة من قبل الأجهزة التشريعية . وسوف تقوم اللجنة بهذا العمل مستقلة أو بالتشاور مع اللجنة الإدارية للتنسيق ، وترسل تقريراً عن نتائج استعراضها إلى الجهاز التشريعي الذي طلب مثل هذا التقرير .

( د ) تدرس اللجنة تقارير اللجنة الإدارية للتنسيق والتقارير الملائمة لأجهزة الأمم المتحدة والتقارير السنوية للوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية أو وثائق أخرى ذات الصلة (١) .

وعلى الرغم من أن الاختصاصات الموسعة للجنة البرنامج والتنسيق لا تمثل في معظمها مهاماً جديدة للمجلس ، فإنها مع ذلك تعتبر بمثابة تأكيد لدوره كمنسق داخل نظام الأمم المتحدة . فاختصاصات اللجنة تشمل كامل نظام الأمم المتحدة بما في ذلك برنامج عمل الأمم المتحدة كمنظمة مستقلة . غير أن نجاح اللجنة في تحقيق هذا الدور رهن بمدى التعاون بينها وبين اللجنة الاستشارية لشئون الإدارة والميزانية من ناحية ، وبقدرة اللجنة على معالجة الخلل القائم بين توجيهات ونظم البرنامج والميزانية من ناحية أخرى (٢) .

## ٢-٣ اللجنة الإدارية للتنسيق : وضع المجلس في دورته العادية.

والخمسين مبادئ توجيهية بشأن جدول أعمال اللجنة وأساليب عملها . وأجراءات أعداد التقارير (٣) . وفي الدورة ٥٤ في ١٩٧٣ دعا المجلس اللجنة إلى توسيع نطاق الاجراء الخاص بالمشاورات السبقة ، بحيث يشمل الخطط المتوسطة الأجل للأمم المتحدة والوكالات المتخصصة مستخدمة حسب الاقتضاء . وستلعب الميزانية البرنامجية والتعاون مع لجنة البرنامج والتنسيق في هذه الخصوص من خلال الاجتماعات المشتركة . كذلك أوصى المجلس بأن يطور الحوار الرسمي الذي تنسم به الاجتماعات السنوية المشتركة بين لجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الإدارية إلى مناقشة عملية وقعالة للمسائل المدرجة في جدول أعمال المجلس وخاصة تلك التي تتصل بالتنسيق بين مختلف وكالات وهيئات الأمم المتحدة . ودعا المجلس وكالات ومؤسسات الأمم المتحدة إلى الاشتراك بضرورة أنشط وعلى المستوى المناسب في مناقشات المجلس ، وكذلك في مناقشات هيئاته الفرعية على السواء . على أن تراعى بصفة خاصة الحاجة

(١) للتعرف على تفاصيل اختصاصات لجنة البرنامج والتنسيق من حيث العلاقات مع اللجنة الاستشارية لشئون الإدارة والميزانية ووحدة التفتيش المشتركة ومن حيث الضوية والتركيب ونظم الاجتماعات النظر .

UN Doc : (B/5453/Rev. 1/Annex) pp. 2-5.

UN Doc : (E/4748), Op. Cit., pp. 18-19 ; Mahdi Elmandjra, (٢)

Op. Cit., p. 143.

ILosoc. Res. 1643 (Sess. 51) 30-7-1971.

الى أن تكون مساهمات الوكالات فى مناقشات تقرير السياسة التى يجرىها المجلس وهيئاته الفرعية ذات وجهة عملية وأن تقدم كذلك فى مرحلة مبكرة وملائمة من مراحل عملية وضع السياسات (١) . فى الدورة الثالثة والسنتين دعا المجلس لجنة التنسيق الإدارية الى :

( أ ) ان تقدم سنويا الى لجنة البرنامج والتنسيق المعلومات التى تساعد على اختيار القطاعات البرنامجية التى ينبغى استعراضها بصورة متعمقة على نطاق نظام الأمم المتحدة .

( ب ) أن تتعاون الوكالات المتخصصة عن طريق لجنة التنسيق الإدارية فى اعداد التقارير اللازمة عن القطاعات البرنامجية وتقديمها فى الوقت المناسب الى لجنة البرنامج والتنسيق .

( ج ) ان تحدد اللجنة الإدارية للتنسيق العقبات التى ينطوى عليها تحقيق الانسجام بين الميزانيات البرنامجية والخطط المتوسطة الأجل وتقديم المقترحات التى تضمن التغلب عليها .

( د ) أن يقدم الأمين العام بوصفه رئيسا للجنة التنسيق الإدارية الى لجنة البرنامج والتنسيق خلاصة وافية لمقدمات أحدث الميزانيات البرنامجية للوكالات والمؤسسات داخل نظام الأمم المتحدة (٢) .

وإذا كانت اللجنة الإدارية للتنسيق تقدم تقريرا سنويا الى المجلس ، فإن اللجنة ابتداء من ١٩٧٩ تتيم فى ذلك اجراءات جديدة تمثل فى الآتى :

( أ ) معالجة القضايا الهامة المدرجة فى جدول أعمال المجلس والجمعية العامة كل على حدة بدلا من ادراجها جميعا فى تقرير سنوى واحد .

( ب ) تزويد المجلس باستعراض العجل الذى تقوم به أجهزة اللجنة الإدارية للتنسيق على مدار الاثنى عشر شهرا الماضية ، وذلك بتقديم بيان سنوى مختصر الى المجلس .

( ج ) تقديم تقارير اللجنة الى المجلس بخصوص اتفاقات الأمم المتحدة بالنسبة للبرامج والتوصيات المقترحة بناء على ذلك - على أساس سنتين - مع ملاحظة ألا تحتوى التقارير أية ملاحظات تفسيرية أو إيضاحية (٣) .

ويلاحظ ان أعمال المجلس فيما يتعلق بهيكل واختصاصات اللجنة

Ecosec. Res. 1771 (Sess. 54), 18-5-1973.

(١)

Ecosec. Res : 2098 (Sess 63) 3-8-1977.

(٢)

U.N. Doc : (E/1980/80), p. 31 ; (E/1980/106), p. 18.

(٣)

الإدارية للتنسيق لم تنطرق الى حقيقة العلاقة بين المجلس واللجنة • تلك العلاقة التي بما تنطوي عليه من جوانب غامضة ومعقدة - تعد من أسباب عدم فعالية عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي فيما يتعلق بالتنسيق الإداري (١) •

ان تحسين اجراءات تقديم اللجنة لتقاريرها الى المجلس وعقد المزيد من الاجتماعات المشتركة بين اللجنة ولجنة البرنامج والتنسيق لا يعطى نفس التأثير الذي يمكن أن يترتب على اقامة تعاون حقيقي بين المجلس واللجنة ، والتغلب عن موقف « نحن وهم » الذي يقف عقبة أمام دور المجلس في التنسيق •

### ثانيا : الترتيبات المؤسسية للعلم والتكنولوجيا :

قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي الفاء لجنة العلم والتكنولوجيا للتنمية والمؤسسة بموجب قرارات المجلس B ١٦١٢ في ٣٠ يولييه ١٩٧١ ، ١٧١٥ في ٢٨ يولييه ، وذلك في ضوء قرار الجمعية العامة ٢١٨/٣٤ في ١٩ ديسمبر ١٩٧٩ المتعلق باقامة اللجنة الحكومية للعلم والتكنولوجيا من أجل التنمية (٢) •

### ثالثا : اللجان الإقليمية :

يرتبط باستعراض هيكل الأجهزة الفرعية للمجلس دور ووظائف اللجان الإقليمية • وفي هذا الخصوص طالب المجلس اللجنة المختصة لموضوع اعادة التشكيل ان تنظر - مع عدم المساس بالاحتياجات والأحوال الخاصة لكل منطقة - في الاختيارات التالية (٣) •

( أ ) ان يعهد الى اللجان الإقليمية بدور « قائد الفريق » فتتولى المسئولية عن التعاون والتنسيق بين البرامج المشتركة بين مختلف القطاعات على الصعيد الإقليمي •

( ب ) أن يجري تعيين اللجان الإقليمية وفقا لأحكام قرار الجمعية العامة ٢٦٨٨ ( د - ٢٥ ) وقرار المجلس ١٨٩٦ ( د - ٥٧ ) وكالات منفذة لبرنامج الأمم المتحدة الانبائي فيما يتعلق بمشاريع الأمم المتحدة المقبلة المشتركة بين

---

(١) انظر البحث المتعلق بالاطار التنظيمي للمجلس كسبب لعدم فعاليته ، الفصل الثالث من الباب الأول •

Erosoc, Res : 10 in 6-2-1980.

(٢)

Erosoc, Res 204 3(Sess-61), 5-8-1976.

(٣)

القطاعات على المستويات الاقليمية والمشاركة بين الأقاليم ، وادراج هذه اللجان في قائمة الوكالات المنفذة لتقوم بتنفيذ تلك المشروعات .

( ج ) أن يقوم الأمناء التنفيذيون للجان الاقليمية بتنظيم الاجتماعات المشتركة بغية تحسين تنسيق الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية لنظام الأمم المتحدة في منطقة لجنة كل منهم .

( د ) أن تتخذ الترتيبات الكفيلة بجعل مناقشات اللجنة الثانية للجمعية العامة تعكس وجهات النظر الاقليمية (١) .

في الدورة العادية الثانية لعام ١٩٧٨ اتفق جميع أعضاء المجلس على أهمية اشتراك الرؤساء التنفيذيين للجان الاقليمية في أعمال المجلس اشتراكا أكثر فعالية بما في ذلك التحضير لأعمال المجلس واسناد مناقشة قضايا معينة الى هذه اللجان (٢) .

وفي ١٩٧٩ طالب المجلس الأمين العام بإرسال تقرير الى المجلس في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٠ حول :

( أ ) نتائج المشاورات المتعلقة بدور اللجان الاقليمية في تحديد أولويات البرامج على المستوى الوطني .

( ب ) الاجراءات المتخذة لتعزيز قدرة اللجان الاقليمية للعمل كوكالات منفذة لمشروعات التعاون الفني بما يتفق والفقرة ٢٣ من مرفق قرار الجمعية العامة ١٩٧/٣٢ .

( ج ) الخطوات المتخذة لتعزيز دور اللجان الاقليمية في ممارسة قيادة جماعية ومسئولية التنسيق والتعاون فيما بين الوكالات على المستوى الاقليمي .

( د ) التقدم الذي أحرز في ترشيح هيكل اللجان الاقليمية .

( هـ ) الاجراءات المتخذة لتعزيز دور اللجان الاقليمية في تعزيز التعاون بين الأقاليم (٣) .

وكمحاولة أولية لاضفاء طابع اللامركزية على أنشطة البحث العلمي ، أيد المجلس نقل خمس وظائف من ادارة الشئون الدولية الاقتصادية والاجتماعية الى اللجان الاقليمية بمعدل وظيفة واحدة لكل لجنة ، على أن يتبع ذلك استعراض لجنة البرامج والتنسيق لكافة مسائل السياسة والبرنامج المتعلقة بتوزيع المهام

Ecosoc, Res 1896 (Sess. 57) ; 1952 (Sess 50). (١)

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة : الدورة ٣٣ للملحق رقم ٢ ، ص ٢٠٩ .

U.N. Doc. (E/1979/70), pp. 13/14. (٣)

والمسئوليات بين اللجان الاقليمية وغيرها من البرامج والأجهزة المعنية التابعة للأمم المتحدة (١) .

فى الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة قدم الأمين العام تقريراً تضمن الوظائف الموسعة للجان الإقليمية طبقاً لقرارى الجمعية العامة ١٩٧/٣٢ ، ٢٠٢/٣٣ ولقرارى المجلس الاقتصادى والاجتماعى رقم ٧٤ فى ١٩٧٨ ، ٦٤ فى ١٩٧٩ . وقد تضمن التقرير المبادئ التالية :

١ - قيام اللجان الإقليمية بالتنسيق والتعاون على المستوى الإقليمى، المشاركة فى تخطيط البرامج ، والإسهام فى صنع السياسة العالمية وتحقيق التعاون الاقتصادى الإقليمى فيما بين الدول النامية .

٢ - تفويض السلطة الى اللجان الإقليمية وتوفير الموارد اللازمة لتمكينها من تنفيذ مهامها .

٣ - مراعاة الاحتياجات الخاصة لكل اقليم لدى وضع أولويات البرامج .

٤ - ضمان الاشتراك الجماعى للدول النامية فى وضع الأولويات من أجل التعاون الإقليمى (٢) .

وفى الدورة العشرين للجنة البرنامج والتنسيق فى ١٩٨٠ اقترحت اللجنة بصدد عمل اللجان الإقليمية ما يلى :

( أ ) ان تتحدد مجالات البرامج التى تختارها الأمانة بالنسبة لتوزيع المهام والمسئوليات فيما بين اللجان الإقليمية وسائر مختلف أجهزة الأمم المتحدة الأخرى المعنية فى المستويات البشرية ، البيئية ، والمياه .

( ب ) أن تؤخذ حاجات الدول النامية فى الاعتبار لدى وضع أية مشروعات تنفذ على المستوى الإقليمى .

( ج ) أن توضع فى الحسبان لدى فحص عناصر البرنامج معايير النطاق، والنشاط والفعالية ، والكفاءة ، وكفاية المعلومات والمتطلبات الجماعية للنشاطات .

( د ) أن تشارك الأجهزة الحكومية للجان الإقليمية مشاركة كاملة فى عملية التخطيط .

---

(١) وتشمل هذه الوظائف فى ميادين النشاط المتعلقة بالمياه ، والنقل ، والإدارة العامة ، والتنمية الريفية والاجتماعية والدراسات الاقتصادية العالمية . للتفصيل انظر الوثيقة : Eusoc. Reg : 64 in 1979, (A/35/649), pp. 5-6.

(٢) للتفصيل انظر الوثيقة : (A/35/456), 23-10-1980.



( هـ ) أن تعطى الحكومات فى كل منطقة الفرصة للتعبير عن آرائها حول القرارات التى تتخذ ويكون لها تأثير على تنفيذ المهام الاقليمية المحددة من قبلهم (١) .

### ويظهر من العرض السابق أمران هما من الأهمية بمكان :

**أولهما :** تزايد الاهتمام بلا مركزية نشاطات الأمم المتحدة . وربما كان ذلك راجعا بالأساس الى أن أسرة مؤسسات الأمم المتحدة قد وجدت دائما صعوبة كبيرة فى تحمل المسئوليات عن تنفيذ البرامج فى أقاليم الدول النامية على نحو خاص .

ومن هنا كان ظهور المنظمات الاقليمية انعكاسا لحاجة الدول النامية فى ادارة شئونها بنفسها . وحيث أن هذه المنظمات لم تؤت ثمارها على نحو ما كان مرجوا منها - فإن تحقيق درجة كبيرة من اللامركزية بالنسبة لعمليات التخطيط ومشروعات التنفيذ التى تقوم بها الأمم المتحدة يمكن أن تسهم فى نجاحها مستقبلا .

ان لامركزية نشاطات الأمم المتحدة فى اطار مطالبة الدول النامية بتحقيق شكل ما من التعاون الاقليمي تشكل جزءا هاما فى عملية اعادة التشكيل . ذلك أنه اذا كان النظام الاقتصادى الدولى الجديد يمثل مجموعة متكاملة من الأهداف السياسية العامة فإن تنفيذها يستلزم سلسلة من الأعمال المتميزة وظيفيا واقليميا . ولو أريد لنظام الأمم المتحدة أن يتحرك نحو إقامة النظام الاقتصادى الدولى الجديد كما هو محدد فى برنامج العمل ، فإن على هيكله أن يكيف ليكون ممددا على نحو أفضل لتنفيذ هذه الأعمال (٢) .

وفى هذا الاطار فإن أعمال المجلس الاقتصادى والاجتماعى فيما يتعلق بتعزيز دور وظائف اللجان الاقليمية تعد على قدر كبير من الأهمية والتقدير .

**ثانيهما :** ان المجلس لم يول الاهتمام اللازم لمشاكل التنسيق التى يمكن أن تظهر على المستوى الاقليمي نتيجة لتزايد دور اللجان الاقليمية والتى يمثل أهمها فى :

١ - تصارع الأجهزة الاقليمية على السلطة وغموض الأدوار الخاصة بالمقر والهيئات الاقليمية والجهل بالاتفاقات التى تم التوصل اليها فى المقر .

ان مثل هذه الصعوبات التى عادة ما تحل على أساس عملى فقط وليس على أساس دستورى من المحتمل أن تتزايد فى ضوء تأكيد المجلس للدور

---

U.N. Doc. (A/35/38), pp. 80-81.

(١)

Gean Siotis, Op. Cit., p. 118.

(٢)

الرئيسي للأمناء التنفيذيين للجان الإقليمية ، والاتجاه نحو تفويض المسئولية لهذه اللجان بخصوص كثير من البرامج .

٢ - تعارض مسئوليات اللجان الإقليمية - وخاصة في ضوء تمتعها بمركز الوكالات المنفذة - مع مسئوليات مختلف برامج ووكالات الأمم المتحدة التي تمارس نشاطات إقليمية . فاللجان الإقليمية يمكنها - طبقا لدورها الموسع - أن تعنى بجميع المشاكل التي تؤثر على جميع دول الإقليم ، كما لها أن تقدم المساعدة والمشورة لأية دولة على حدة . في ذات الوقت الذي يمكن فيه لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية أن يعالج مباشرة - من خلال ممثليه المقيمين - مسائل التنمية في كل دولة .

وفي نهاية استعراض جهود المجلس في ترشيد أعماله وأعمال هيئاته الفرعية تشير إلى عدة ملاحظات :

أولا : أولى المجلس اهتماما كبيرا بهيئاته الفرعية المعنية بوضع البرامج والتنسيق وركز بالنسبة لهذه الهيئات على دور مؤسسات وأجهزة الأمم المتحدة في تطوير نظام اقتصادي دولي جديد وفي تنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الدولية . إلا أنه لم يتعرض لوظيفته هو فيما يتعلق بعملية التنسيق . فلم يميز المجلس مثلا بين التنسيق بالمعنى التقليدي المتعلق بالنواحي الإدارية البحتة وغير ذلك من الأمور التنظيمية ، وبين التنسيق الموضوعي المتمثل في عمليات التخطيط ووضع البرامج .

ثانيا : لم يتطرق المجلس إلى مشكلة التعارض بين وظيفته كجهاز منسق لبرامج ونشاط أجهزة ووكالات الأمم المتحدة ، وبين عمله كجهاز حاكم مسئول عن قطاع من العمل في المجال الاقتصادي والاجتماعي يحتاج بدوره لأن ينسق مع سائر الأجهزة والمنظمات الأخرى في إطار الأمم المتحدة . مع أن هذا الدور المزدوج للتنسيق يعد من بين العقبات التي تحول دون قيام المجلس بدوره على نحو فعال (١) .

ثالثا : لم يحرز المجلس تقدما ملموسا بصدد تبسيط هيكل أجهزته الفرعية . كما أنه لم يحدد الأسس الموضوعية والفنية التي يتم على أساسها إلغاء بعض الأجهزة واللجان الفرعية .

---

(١) انظر البحث المتعلق بمشاكل التنسيق كسبب لعدم فعالية المجلس ( الفصل الثالث من الباب الأول ) .

**رابعاً :** ركز المجلس على مسائل الاجراءات بصفة خاصة ، ولم يول اهتماماً لتعزيز سلطته ومكانته الدستورية . انه من السهل استصدار قرارات تتصل بمسائل الاجراءات كتعديل طريقة وضع جدول الأعمال ، وعقد الدورات ، وتاريخ الاجتماعات ، وتحسين عرض الوثائق وتقليل كميتها ، ومراعاة قواعد معينة في أثناء الاجتماعات كطول الكلمات والملاحظات .. وغير ذلك من الامور الاجرائية التي لاتأتي الا بتحسين يسير في عمل المجلس . انما يمثل العامل الأساسي في هذا الصدد في مدى الضج في الادارة السياسية للدول الأعضاء . واصرارها على القيام بمسائل موضوعية هامة من شأنها تعزيز سلطة المجلس ومكانته .



## الفصل الرابع

### العلاقة بين تطوير المجلس الاقتصادى والاجتماعى وتعديل الميثاق فى ضوء النظام الاقتصادى الدولى الجديد

سبق أن أوضحنا (١) أن عملية إعادة تشكيل نظام الأمم المتحدة فى القطاعين الاقتصادى والاجتماعى تدور حول محورين أساسيين :

- ١ - إقامة نظام اقتصادى دولى جديد يتسم بالعدل والانصاف .
- ٢ - تطوير البنيان الهيكلى القائم لمنظمة الأمم المتحدة من أجل التقدم تجاه تحقيق هذا النظام .

ولما كانت أجهزة الأمم المتحدة وفروعها الرئيسية ، والمنظمات والوكالات التابعة لنظامها ، تقوم على اختلاف أنواعها بإداء وظائفها طبقا لأحكام الميثاق ، فقد أصبح من الطبيعى أن تستدعى عملية التطوير والاصلاح هذه إعادة النظر فى الميثاق ، كيما يعكس على نحو أفضل التطورات الأخيرة وما تستلزمه من تكييف وموازنة .

---

(١) انظر الفصل التمهيدي ، ص ٣٦ .

## المبحث الأول

### تعديل المواثيق الدولية

نشأ المنظمات الدولية نتيجة توافق إرادات مجموعة دول في اتفاقية جماعية ، يطلق عليها في الأغلب الاعم لفظ الميثاق (١) ، حيث يحدد في هذه الاتفاقية أهداف ومبادئ المنظمة وسلطاتها ، واختصاصات أجهزتها وموظفيها وعلاقاتها الخارجية . وببند نفاذ الميثاق بعد التصديق عليه ، تبدأ المنظمة نشاطها كشيخص قانوني يتمتع بأهلية الاداء القانونية في المجتمع الدولي .

- 
- (١) ويطلق لفظ الميثاق charter على وثائق المنظمات الدولية الكبرى ذات الاختصاص العام في الميدان السياسى وغيره من ميادين العمل والنشاط على الصعيدين الاقليمي والدولى ، وذلك يفرض اسبابا نوع من الأهمية والقداسة على الوثائق التى من هذا النوع ، فتتفوق بها على ما عداها من أنواع المعاهدات والاتفاقيات والتنظيمات الدولية . الا أنه قد يطلق لفظ الميثاق تجاوزا على بعض الوثائق ذات الأهمية الدولية مثل معاهدة الامتناع عن استخدام الحرب كوسيلة للسياسة الوطنية الموقعة فى باريس ١٩٢٨ ، والتى تسمى بميثاق بريان كيلوج . انظر : د. عز الدين فوده ، حول تعديل ميثاق جامعة الدول العربية ، النظرية العامة فى تعديل الوثائق الدولية ، مجلة البحوث والدراسات العربية ، العدد الثالث ق مارس ١٩٧٢ ، ص ٥٧ .
- ويلاحظ أن مقتضيات الدراسة لا تستلزم الحوض فى تفاصيل طرق تعديل المواثيق الدولية وللتفصيل فى هذا الشأن . انظر على سبيل المثال ما أشار اليه المرجع السابق من مراجع أساسية :
- Edwin C. Hoyt, The Unanimity Rule In The Revision of Treaties, The Hague, 1959.
- Paul Garmley, The Modifications of Multilateral Conventions By Means of Negotiated Reservations, Fardhan Law Review, October 1970 .
- Joseph Nisot, La Revision De La Charte Des Nations Unies, R.B.D.I., 1955-2.
- Ralph Zacklin, The Amendment of the Constitutive Instruments of the United Nations and Specialized Agencies, Leyden, 1968.

ونظرا لأن الموائيق الدولية هي أولا من صنع الانسان ، وانها تحكم عمل منظمة تعمل في بيئة تتميز بسرعة واستمرار التطورات فيها ، فقد أصبح الأمر يستلزم ضرورة مسايرة نصوص الموائيق لتلك التطورات حتى لا ينشأ انفصال بين النص والواقع العملي نظرا لذلك فإن هذه الموائيق لابد أن تخضع - شأنها في ذلك شأن المعاهدات - لعمليات التفسير والتعديل بصورها المختلفة .

وقبل أن نحدد وسائل وطرق تفسير وتعديل الموائيق الدولية ينبغي التعرف على الطبيعة القانونية لهذه الموائيق ، لأن هذه الطبيعة هي التي تحدد أى وسائل التعديل أنسب .

### المطلب الاول

#### الطبيعة القانونية للموائيق الدولية

كثر اللجوء واحتدم النقاش حول الطبيعة القانونية لميثاق المنظمة الدولية . فمن قائل بأنه معاهدة بغض النظر عن ماهية تلك المعاهدة ، ومن قائل بأنه دستور يتعين تفسيره على هذا الأساس .

في هذا الإطار ، يرى البعض أن الميثاق المنشئ لمنظمة دولية أو اقليمية هو معاهدة جماعية ذات صبغة تشريعية *Traité loi* يخضع لكل الاحكام الخاصة بصحة المعاهدات من حيث الشكل والموضوع . الا أنه معاهدة من نوع خاص بسبب تعدد أطرافها ، وطبيعة العلاقات التي تنظمها ، والهيكل التنظيمي الذي ينشأ عنها . ويرى هذا الفريق أن الميثاق المنشئ لمنظمة دولية لا يمكن أن يكون دستورا رغم اتسامة بسمات تنظيمية ، اذ لا يجوز - في نظر هذا الفريق - استعمال لفظة دستور الا في القانون الداخلي ، لأن القانون الدولي لا يمكن أن يكون دستورا (١) .

بينما يرى البعض الآخر ان ميثاق المنظمة الدولية يعد قسما ثالثا من أقسام المعاهدات ، أى أنه ليس بمعاهدة شارعة ولا بمعاهدة عقدية . وانما له صفة الدستور وينبغي تفسيره على هذا الأساس ، وذلك للأسباب التالية :

---

(١) د. محمد طلعت النديمي ، الوجيز في التنظيم الدولي ، النظرية العامة ، مرجع

سابق ، ص ٢٨٢ ، ٢٨٦ .

(أ) لكل جماعة سياسية دستور هو أساس تنظيمها • وليس هناك مانع من استعارة تعبير الدستور لوصف المعاهدة التي تنشئ منظمة دولية •

(ب) مضمون الميثاق المنشئ لمنظمة دولية يبرر هذه الاستعارة ، فهو يشمل مسائل تتعلق بالعضوية والتصويت والأجهزة المكونة للمنظمة واختصاصات كل منها •

وقد تختلف المعاهدات المنشئة في النصوص ولكنها جميعها تشترك في ملامح واحدة تلتخص في أنها تحدد العلاقة بين المنظمة وبين الدول الاعضاء ، وتخلق أجهزة معنية توزع بينها الاختصاصات (١) •

وثمة رأى ثالث يجمع بين الرأيين السابقين ، فيطلق على ميثاق المنظمة الدولية وصف المعاهدة الدستور • ويرى أن المعاهدة الدستور لا تمس الشخصية القانونية للدولة العضو من حيث هي ، وإن فرضت عليها بعض الالتزامات • ولذلك أثره في جوانب كثيرة كتفقيح المعاهدة ، حيث تظل الدول الاعضاء وحدها هي صاحبة الحق في تنقيح المعاهدة المنشئة للمنظمة (٢) • غير أن تقرير الصفة المزدوجة للميثاق المنشئ لمنظمة دولية يحتاج التقدم خطوة أخرى • وهو ما يتمثل في رأى للاستاذ الدكتور عز الدين فوده فحواه أن الميثاق - وإن أشبه المعاهدة والدستور - فإنه وثيقة من نوع خاص تختلف عنهما في قليل أو كثير • فالميثاق من حيث الشكل وحقوق والتزامات الدول الاعضاء في ظله • هو معاهدة ذات صيغة تشريعية متعددة الاطراف • وهو من حيث الهدف الذي يسعى الى تحقيقه ، والطابع الانشائي الذي اكتسبه بانشاء

---

(١) من أشهر المثليين لهذا الاتجاه ، القاضي الفاريز في رأيه الفردى على فتوى محكمة العدل الدولية بشأن قبول دولة في الأمم المتحدة • وكذلك الصلابة جورج سكيل • المرجع السابق ص ٢٨٥ - ٢٨٧ •

(٢) هذا الرأى للأستاذ الدكتور محمد طلعت الفنيمى • ويرى أن المعاهدة الدستور تتميز بصفات تفرق بينها وبين غيرها من صور المعاهدات الأخرى أهمها :

١ - خلق ذاتية أو شخصية قانونية دولية تتشكل من أجهزة ذات اختصاصات • وهذه وظيفة خلافة للمعاهدة الدستور تمتد لمفتاح ما يتمتع به من سمات أخرى تغايل بها المعاهدة في صورتها التقليدية •

٢ - قيود على التحفظات وذلك تحقيقاً لمبدأ المساواة بين الدول الاعضاء •

٣ - الانسحاب ، وانهاء العضوية من المنظمات الدولية لا يستلزم في رأى الكثيرين وجود نص في الميثاق يجيز الانسحاب •

المرجع السابق ، ص ٢٨٩ ، ٢٩٤ •



المنظمة ، وتحديد شروط الانتساب اليها ، وتنظيم أجهزتها واختصاصاتها وقواعد اجراءاتها ، هو قريب الشبه بالدستور في المجتمعات الوطنية (١) .

ولا أن ثمة تحفظين يردان على وصف الميثاق بالمعاهدة وعلى وصفه بالدستور :

**فأولا :** ان كان الميثاق كمعاهدة يخضع لاحكام المعاهدات ، فانه معاهدة من نوع خاص لا تقبل التحفظات عموما كغيرها من المعاهدات الشارعة الجماعية ، ولا تفسر بالطرق المعتادة لتفسير المعاهدات ، ولا يجوز تعديلها ببعض الوسائل والقواعد التي تجوز في شأن غيرها من المعاهدات الثنائية والجماعية . فالمعاهدات المنشئة لمنظمات دولية مثل الامم المتحدة عادة ما يراعى في انشائها قواعد تختلف الى حد كبير عن المعاهدات الجماعية التي تنشئ مجرد علاقات تعاقدية . كما تختلف الى حد ما عن المعاهدات المنشئة لمنظمات غير ذات طابع سياسى كمنظمة الصحة العالمية .

**وثانيا :** ان أشبه الميثاق الدساتير الوطنية في بعض الوجوه فهو يخالفها في الكثير Mutatis Mutandis . فالميثاق من حيث الحصرية الجغرافية ، ومن حيث الأهداف والمبادئ ووسائل التطبيق والتنفيذ ، ليس مثيلا للدستور . ثم ان الميثاق يعلو الدستور كما يعلو المعاهدة في سلم القواعد القانونية . واذا ما كانت المواثيق الدولية تقترب من الدساتير الوطنية وتنفرد احكام المعاهدات في صدد اتباع قاعدة الاغلبية في التعديل ، الا أن الحال لا يتفق مع الدساتير الوطنية عندما يتم التعديل . فالدستور الوطنى يطبق بالنسبة لجميع أعضاء الجماعة الوطنية ، سواء في ذلك من وافقوا على التعديل أو من لم يوافقوا ، على عكس الحال عندما يرفض بعض أعضاء المنظمة الدولية قبول التعديل ، اذ لهم حينئذ حق الانسحاب من المنظمة اذا راوا في التعديل ما يبرر ذلك . وتأسيسا على ما سبق يصبح من الخطأ أن نطبق على المواثيق الدولية ( كميثاق الامم المتحدة أو ميثاق جامعة الدول العربية ) احكام المعاهدات الدولية في التفسير والتحفظ بصفة عامة . كذلك من الخطأ أن نقيس في هذه المواثيق على احكام التطبيق والتعديل في الدساتير الوطنية .

---

(١) د. عز الدين فودة ، حول تعديل ميثاق جامعة الدول العربية ، النظرية العامة في تعديل المواثيق الدولية ، للرجع السابق ، ص ٥٧ - ٥٨ .

للرجع السابق ص ٧٧ - ٧٢ .

## المطلب الثاني

### طرق تعديل الموائيق الدولية

مع الأخذ فى الاعتبار خطأ القياس فى صدد الموائيق الدولية على احكام التفسير والتعديل فى المعاهدات والدساتير الوطنية ، فانه يمكن حصر أهم طرق تعديل الموائيق الدولية فى الآتى :

#### ١ - قبول التحفظات :

غزت الرغبة فى انتشار المعاهدات الجماعية وانضمام الدول اليها اباحة التحفظات التى تقترن بالتوقيع أو التصديق أو الانضمام الى هذه المعاهدات (١) .

الا أنه اذا كان التحفظ جائزا فى المعاهدات المتعددة الاطراف غير المنشئة لمنظمات دولية ، فان الأمر يختلف فى صدد المعاهدات الجماعية المنشئة لمنظمات دولية ، حيث صعوبة التوفيق بين وحدة المعاهدة وتحقيق أغراض المنظمة على الصعيد الاقليمى أو الدولى ، وبين المرونة اللازمة فى قبول التصديقات ودخول المعاهدة ( أو التعديل الطارىء عليها باسم التحفظ ) حيز النفاذ (٢) . هذا فضلا عن ان الاعتبارات السياسية المتعددة ، والرغبات الجامحة فى ابداء التحفظات لحماية مختلف المصالح المتضاربة تجعل التحفظات التى تتمتع بالجوانب الفنية البحتة ، أو تلك التى تتعلق بكيان المنظمة واطار التعاون فيها ، مستحيلة وغير جائزة .

والواقع ان قبول اجراء التحفظات بالنسبة للموائيق الدولية لا يتفق وتحقيق المساواة بين الدول أعضاء المنظمة الدولية ، اذ لا يعقل أن يخضع هؤلاء الأعضاء لقواعد مختلفة فى تنظيم نشاط وتحديد أهداف المنظمة . ثم ان التحفظات تعوق ما جرى عليه العمل فى شأن قيام المنظمة بتعديل دستورها أو تفسيره (٣) .

---

(١) يرجع السبب فى ايراد التحفظ ضمن طرق تعديل الموائيق الدولية الى أن ابداء التحفظ يعد أمرا شديدا الارتباط باحكام وأساليب تعديل المعاهدات والموائيق الدولية والاقليمية ، لا قد ينطوى عليه التحفظ من تعديل أو تمارض مع موضوع وغرض الاتفاق أو تأييده على وحدة المنظمة والزمان الفئوية فيها .

(٢) للرجع السابق ، ص ٦٠ ، ٦١ .

(٣) د - محمد طلعت الفينسى الوجيز فى التنظيم الدولى ، مرجع سابق ، ص ١٣٤ .

والقاعدة التقليدية بالنسبة للمواثيق الدولية فى هذا الصدد هى قاعدة الإجماع التى جرى العمل عليها فى عهد عصبة الأمم والتى تحرم قبول التحفظات بغير موافقة جميع الدول الأطراف فى المعاهدة . غير أن معظم المنظمات الدولية ، كمنظمة العمل الدولية ومجلس أوروبا وجامعة الدول العربية - رفضت هذه القاعدة ولا سيما بالنسبة للمعاهدات ذات الطابع الاجتماعى والإنسانى . وجاءت اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لتضع قيداً خاصاً بقبول التحفظات فى المعاهدات المنشئة لمنظمات دولية ، تمثل فى أن الجهة المختصة بقبول التحفظ والنظر فيه باعتباره لا يتعارض مع الأحكام الأساسية للميثاق الدولى ، أو موضوعه وأغراضه ، هو المؤتمر أو الهيئة التى قامت بإنشاء المعاهدة الأصلية وتقرير عدد التصديقات التى تنفذ المعاهدة على أثر ايداعها أو الفرع المختص من فروع المنظمة بأعمالها التشريعية وتفسير نصوص ميثاقها وإجراء التعديلات فيه ، ما لم تنص المعاهدة على عدم جواز التحفظات عامة أو بالنسبة لبعض النصوص فيها . ويرى أ. د. عز الدين فوده أن صمت الميثاق عن النص الصريح بأجازه التحفظات يتطلب إجماع الدول الأطراف فى المعاهدة على قبول تحفظ ما (١) .

## ٢ - التفسير كوسيلة لتعديل المواثيق الدولية :

بعد تفسير المواثيق الدولية مسألة تفرضها الضرورة والمنطق فى آن واحد ، وذلك فى ضوء تغير الظروف والأحوال فى الحياة الاجتماعية والسياسية ، واقتصار نصوص هذه المواثيق بصفة عامة على المبادئ العامة دون التفاصيل ، وكتابتها غالباً بعدة لغات لها قوة رسمية واحدة مما يؤدي إلى منازعات كثيرة حول المعنى الحقيقى للنصوص . وهنا تأتى عملية التفسير كضرورة لمسايرة الظروف المتغيرة وتحقيق الانسجام بين النصوص والواقع العملى ، ولإزالة الغموض واللبس وتحديد معنى النصوص ونطاق تطبيقها .

## طرق التفسير :

يمكن القول بأن ثمة ثلاث طرق رئيسية لتفسير المواثيق الدولية : -  
أولاً : الطريقة الشخصية : تتمثل فى اللجوء إلى الأعمال التحضيرية والبحث عن مقاصد الدول الأطراف عند التعاقد ، وذلك بهدف توضيح معانى

(١) أ. د. عز الدين فوده ، حول تعديل ميثاق جامعة الدول العربية ، النظرية العامة لى تعديل للمواثيق الدولية ، مرجع سابق ، ص ٦٢ .

نصوص الميثاق الغامضة . ويقصد بالاعمال التحضيرية كل الوثائق السابقة على اقرار الميثاق من محاضر جلسات ومشروعات متتالية .

والواقع أن هذه الطريقة ذات أهمية ضئيلة ، ولما تلعب دورا فعالا في تفسير المواثيق الدولية بصفة خاصة وذلك راجع الى ان اطراف ميثاق المنظمة الدولية ليسوا محددين أو دائمين .

**ثانيا : الطريقة النصية :** تتمثل في الاستهداء بقواعد التفسير في القانون الداخلي ، والبحث عن مدلول النص من خلال النص ذاته ، أو في علاقته بالنصوص الأخرى للمعاهدة وذلك بهدف التضييق ما أمكن من تفسير النصوص .

**ثالثا :** طريقة التفسير الوظيفي : تتمثل في تفسير النص في اطار الوسط الاجتماعي والسياسي الذي يعمل فيه . هذه الطريقة بمثابة الطريقة المثل في تفسير مواثيق المنظمات الدولية ، بما يمكنها من تحقيق وظائفها وأغراضها . فمن مزاياها الاعتراف للمنظمة الدولية بحقوق لم ترد بالمعاهدة المنشئة لها ، وذلك عن طريق اتخاذ قرارات بالاعلانية في أجهزتها السياسية صاحبة الصلاحية في التفسير والتطبيق العمل لأحكام الميثاق ، وذلك بقصد التوفيق بين النصوص وحقائق الحياة الدولية المتغيرة .

كذلك قد يترتب على هذه الطريقة ما قد يفنى عن كل تعديل رسمي للميثاق ، وذلك عن طريق أعمال بعض الاحكام والنصوص أو تنقيحها أو استكمالها بإضافة أحكام ومبادئ جديدة في صورة قرارات بما يسمى تفسيراً وظيفياً للميثاق ، وخاصة اذا كانت نصوص هذا الميثاق ، عامة أو كانت وسائل تعديله وإعادة النظر فيه مستحيلة أو صعبة لأسباب سياسية (١) . ورغم

---

(١) تقوم هذه المزايا على أساس أن المنظمة عندما يتم تكوينها تكتسب حياة ذاتية ومتطورة. ولما للظروف المتغيرة ، أي أنها تتطور في العمل وليس طبقاً لإرادة الأطراف أو تدخلها لتوجيه نشاطها .

٥٠١. عز الدين فودة ، حول تعديل ميثاق جامعة الدول العربية ، النظرية العامة في تعديل المواثيق الدولية . مرجع سابق ، ص ٦٤ - ٦٦ .

والواقع أن هذا الرأي قد لا يتفق مع اعتبار المنظمة الدولية قائمة على أساس رضا الدول المكونة لها ، بمعنى أن المنظمة ليست حكومة عالمية أو دولة فوق الدول وإنما هي رابطة اختيارية تتجسّد عن اتحاد إرادات الدول ، وهو ما يعنى في التحليل الأخير أن المنظمة ليست إلا حيلة إرادة أعضائها أو انعدام هذه الإرادة ولا أدل على ذلك من أن مسألة الشخصية القانونية للمنظمات الدولية كثر فيها اللبس وحند النقاش ، وحتى مع تزايد الاعتراف لها بهذه الشخصية فإنها تختلف من حيث طبيعتها ومدى اختصاصها وأسلوب نشاطها عن الشخصية القانونية للدول . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن عمليات التفسير السابقة لا تقيد أو تلزم الدول الأعضاء التي لا توافق عليها أو ترفض العمل بها ، إذ ليس لها صفة الالتزام .

مزايَا الطريقة الوظيفية ، فقد انحازت اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات الى الأخذ فى تفسير المعاهدات عامة بالطريقة النصية ( م ٣١ / ١ ، ب ، ج ) والطريقة الشخصية ( م ٣١ / د ، م ٣٢ ) دون أن تتأثر بطريقة التفسير الموضوعى أو الوظيفى .

هذا بينما يرى البعض أن تفسير ميثاق المنظمة الدولية يخضع لقاعدة وجوب اتفاق الدول المتعاقدة بالاجماع على تحديد مداول النص وما قصده واضعو الميثاق وذلك عند عدم النص على خلاف ذلك . ومع ذلك فإن ثمة عدة مبادئ تخفف من ذلك الجمود وتتلخص فيما يلى : -

( أ ) حق المنظمة الدولية - طبقاً للعرف الدولى - فى تفسير ميثاقها فى حدود ما يسمى بالسلطات الضمنية أو المضمرة Implied Powers على أساس ان الميثاق يحدد أهداف المنظمة ومبادئها بطريقة عامة ، دون أن يعدد سلطات المنظمة على سبيل الحصر (١) .

( ب ) وجوب تفسير ميثاق المنظمة تفسيراً مضيئاً ، على أساس أن الميثاق يحد من سيادة الدولة . ومن ثم فهو قيد أو استثناء يرد على الأصل العام وهو السيادة المطلقة للدولة . الا أن هذا الاتجاه بدأ يتحول بعد الحرب العالمية الثانية ، فلم يعد التفسير المضيئ مبدأ عاماً فى تفسير موثائق المنظمات الدولية .

( ج ) تعيين قاعدة فعالية المنظمة الدولية كأفضل القواعد التى يمكن أن يهتدى بها فى تفسير موثائق المنظمات الدولية . فهذه الموثائق ذات طبيعة مزدوجة ، فهى بجانب كونها معاهدة تخضع للأحكام العامة للمعاهدة ، فإنها تنشئ فى الوقت نفسه منظمة دولية وتحدد بنائها الهيكلى واختصاصات أجهزتها (٢) . والظاهر من هذا الرأى - رغم عدم تحديده المقصود بمبدأ

---

(١) تطبيقاً لذلك رأت محكمة العدل الدولية أن للأمم المتحدة حق اقامة محكمة ادارية وإن لم ينص الميثاق على ذلك لأنها لازمة لضمان العمل الكفء للأمانة . ١٠ د - الفينى ، الوجيز فى التنظيم الدولى ، مرجع سابق ص ٢٩٧ .

(٢) قبل القضاء الدولى مبدأ الفعالية فى تفسير الميثاق الدولى وكانت قضية (International Labour Organisation and Conditions of Labour in Agriculture, 1922).

من أوائل القضايا التى أخذت فيها المحكمة الدائمة للعدل الدولى بهذا المفهوم ، حيث ذهبت المحكمة فى هذه القضية الى أن مسألة تفسير دستور منظمة دولية ، لما تنوق على معانى وأحكام معاهدة المنظمة العينة .

وأقرت المحكمة اختصاص منظمة العمل الدولية بشئون الزراعة على أساس أن كلمة وصناعة التى وردت فى الفصل الثالث عشر من معاهدة فرساي لا تستبعد الزراعة أو الصيد أو الملاحة . كما أخذت المحكمة بنفس المبدأ فى القضية الخاصة بتفسير معاهدة لوزان .

١٠ د - الفينى ، المرجع السابق ، ص ٢٩٩ .

الفعالية - أنه يعتبر بمثابة التفسير في ضوء التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تحيط بالمنظمة الدولية ، أى التفسير وفق ما يقتضيه حسن اداء المنظمة لوظائفها • وهو ما يجعله يتطابق مع طريقة التفسير الوظيفي •

### الجهة المختصة بالتفسير :

الأصل في تفسير المعاهدات ان تقوم الدول التي انشأتها بالاتفاق على تحديد معناها ، وهو ما يعرف بالتفسير الرسمي • الا أن الأمر يختلف بالنسبة لتفسير الميثاق المنشئ لمنظمة دولية ، حيث يتعذر التقاء مجموعة الدول الاعضاء حول تفسير واحد للنص الغامض ، ولذلك يندر وجود تفسيرات رسمية لميثاق المنظمة الدولية • وعادة ما يتم تفسير الميثاق بواسطة هيئات أخرى غير الدول الاعضاء • فقد يجرى التفسير بواسطة فروع أو لجان المنظمة الدولية أو عن طريق مؤتمر يعقد لذلك الغرض ( م : ١٠٩ من ميثاق الأمم المتحدة ) أو بواسطة هيئة تحكيم أو محكمة دولية (١) •

### الآثار القانونية للتفسير :

يمكن التمييز بين وجهتي نظر :

الأولى : ترى انه في غيبة نص صريح أو معيار قانوني واضح للتطبيق ، وفي غيبة محكمة مختصة بأبداء الرأي الاستشاري في هذا الصدد ، أو تطبيق قواعد العرف الدولي في التفسير ، أو قيام لجان مؤقتة تتولى هذه المهمة - في غيبة ذلك تلعب الاعتبارات السياسية دورها في تطبيق وتفسير الميثاق بقصد ايجاد التنسيق بين النصوص وبين حقائق الحياة الدولية المتغيرة ، بحيث يمكن أن يوجد في التفسير وسيلة لتعديل الميثاق بطريقة أكثر أو أقل أهمية (٢) •

### وجهة النظر الثانية :

ترى ان تعديل الميثاق عن طريق ما تنتهجه الأغلبية داخل الأجهزة المنظمة من وسائل التفسير والتطبيق للميثاق ، أو تعطيل عمل بعض الأجهزة وانشاء أخرى جديدة ، وغير ذلك مما يسمى بالتعديل الفعلي للميثاق • انما هو وسيلة

---

(١) د • ع • الدين فودة • حول تعديل ميثاق جامعة الدول العربية • النظرية العامة في تعديل الميثاق الدولية • ص ٦٧ •

(٢) المرجع السابق ، نفس الصفحة •

لإجراء تعديلات قد تسمح بها مرونة النصوص الأصلية في الميثاق ، ولكنها لا تقيد أو تلزم الدول الأعضاء التي لا توافق عليها أو ترفض العمل بها . حيث لا يجرى هذا التعديل مجرى العرف في العمل الدولي . ولا تكون له أهميته القاعدية . ومن ثم لا يعتمد في تعديل الميثاق الا بوسائل التعديل الرسمية ، على أساس نص صريح ، أو على أساس انشاء اتفاق جديد لاحق بين جميع أو بعض الدول الأعضاء في المنظمة ، على ضوء القواعد العرفية المستقرة في القانون الدولي (١) .

### ٣ - الاتفاقات اللاحقة أو التكميلية :

نظرا لأن الميثاق تعبر صريح عن إرادة الأطراف المتعاقدة ، فإن هذا التعبير الصريح عن هذه الإرادة يمكن تعديله أو إنهاؤه بإنشاء اتفاقية جديدة بين جميع الدول الأعضاء . ولكن اذا لم يحز الاتفاق اللاحق موافقة جميع الدول الأعضاء في المعاهدة الأصلية ، فإن الآثار القانونية لهذا التعديل تكون محل مناقشة ، سواء فيما يتعلق بعدم تعارض أحكام الاتفاق السابق مع الاتفاق اللاحق ، أو فيما يتعلق بإمكان قيام قطاعين قانونيين منفصلين وإن لم يتعارضا . وفي حالة ما تكون المعاهدة الأصلية منشئة لمنظمة دولية تملك شخصية دولية وتتمتع بإرادة ذاتية تتيح لها اتخاذ القرارات بالأغلبية للموافقة على انشاء الاتفاقيات اللاحقة أو إجراء تعديل في الميثاق الأصلي عن طريق انشائها ، يصبح الأمر من الناحية العملية وإن امكن نظريا - غير ملائم لطبيعة الميثاق الدستورية وتوزع الأعمال والنشاطات داخل المنظمة الدولية بين مجموعتين متناهضتين من الدول الأعضاء ( وجود أعضاء جدد في الاتفاق اللاحق إلى جانب بعض الأعضاء الأصليين في الاتفاق السابق ) .

ولهذا يفضل القول بأن انشاء الاتفاقيات اللاحقة ليس من طبيعة المواثيق الدولية ، ما لم ينص الميثاق على ذلك ، أو تكن المعاهدة اللاحقة تتفق والمبادئ الأساسية التي تعبر عن موضوع وأغراض الميثاق (٢) .

### ٤ - التعديل على أساس نص صريح :

وذلك بأن ينص في الميثاق صراحة على إجراءات وقواعد التعديل الرسمي ، مما يسمح بإجراء هذا التعديل .

(١) المرجع السابق ، ص ٦٨ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٧٩ - ٨٠ .

## قواعد التعديل :

إذا كانت المواثيق الدولية تتفق جميعها في النص على شروط واجراءات التعديل ، فانها تتفاوت فيما بينها من حيث القاعدة المتبعة لاجراء التعديل . فمن المواثيق الدولية ما يكتفى باشتراط موافقة اغلبية الثلثين لاجراء التعديل على أن يكون من حق الدول التي لم توافق عليه الانسحاب من المنظمة ، وذلك عمالا للقواعد العامة التي تقضى بضرورة الموافقة على احكام المعاهدة من كل الاطراف ( مواثيق اليونسكو ، منظمة الصحة العالمية ، منظمة الطيران المدني الدولية ) ، ومنها ما يتشدد فيستلزم الاجماع ( مثل معاهدة حلف شمال الاطلنطي ١٩٤٩ ومعاهدة حلف وارسو ١٩٥٥ ) . ومنها ما يأخذ بقاعدتي الاجماع والاغلبية معا ، فيشترط الاجماع في تعديل بعض النصوص ذات الأهمية ، بينما يكتفى بالاغلبية في تعديل باقى النصوص ( مثل دستور صندوق النقد الدولى ) (١) . ومن المواثيق الدولية ما يأخذ بقاعدة تختلف بين الاجماع والاغلبية ( مثل الامم المتحدة على نحو ما سيبين بعد ) .

## الآثار المترتبة على التعديل من حيث التزامات الدول الأعضاء وتوزيع النشاطات فى المنظمة :

لا تثير هذه المسألة اشكالا فى الحالات التى يتم فيها التعديل بناء على مبدأ الموافقة *Consensus* لأن الاجماع يشترط فى هذا الغرض .  
انما التساؤل يثار فى حالات التعديل التى تجرى أو تتم بالطريق التشريعى .  
وتعالج بعض المواثيق هذا الغرض عن طريق السماح للدولة التى رفضت التعديل بأن تنسحب من عضوية المنظمة . بينما تذهب مواثيق أخرى الى طرد الدولة التى لا توافق على التعديل . الا ان النصوص التى تجيز الانسحاب من العضوية فى حالة عدم تقبل التعديل ليست متكررة ، الأمر الذى يدل على ان واضعى المواثيق كثيرا ما يتركون الأمر للاقتناع السياسى بدلا من الاتجاه الى فكرة انتهاء العضوية (٢) .

---

(١) د. الفهمى ، الوجيز فى التنظيم الدولى ، مرجع سابق ، ص ٢٩٠ ، حيث يستلزم الصندوق الاجماع بالنسبة لتعديل الاحكام الخاصة بحق الانسحاب من الصندوق ، شرط عدم تغير حصص الدوله العضو دون موافقتها ، شرط عدم تغيير قيمة التعادل لعمله أى عضو الا بناء على التوافق منه ، أما فيما عدا ذلك من أحكام فيمكن اجراء التعديل بموافقة الحائزين على  $\frac{2}{3}$  الأصوات المقررة .

(٢) للمرجع السابق ص ٢٩٦ .



والواقع أن عدم النص الصريح على اجازة الانسحاب فى الموائيق الدولية يمكن ارجاعه بالأساس الى ان النص الصريح من شأنه ان يوهن من الميثاق ، وأن يشجع الاعضاء على استعمال هذا الحق . ولهذا تفضل معظم الموائيق الاكتفاء بوضع تفسير متفق عليه من شأنه اجازة الانسحاب من المنظمة دون النص صراحة على ذلك .

### المطلب الثالث

#### « تعديل ميثاق الأمم المتحدة »

##### أولا : الطبيعة القانونية للميثاق :

يتكون ميثاق الأمم المتحدة من تسعة عشر فصلا تتضمن مائة واحد عشر مادة . وديباجة تشير الى البوائت التي دفعت الى قيام المنظمة الدولية ، والى بعض المبادئ التي تستند اليها فى عملها .

ويحدد شكل ومضمون الميثاق طبيعته القانونية . وهى طبيعة مزدوجة : فهو معاهدة دولية جماعية من ناحية ، وذو قيمة دستورية من ناحية أخرى .

( ١ ) فالميثاق من حيث خصائصه الشكلية معاهدة دولية جماعية . ومن ثم تسرى عليه معظم القواعد الخاصة بالمعاهدات ، من حيث شروط صحة الانعقاد ، والآثار القانونية وحالات الانقضاء . . . ومن أهم هذه القواعد قاعدة: قدسية الاتفاقيات الدولية بمعنى أن العقد شريعة المتعاقدين .

##### ويترتب على ذلك :

١ - ان الميثاق معاهدة يرجع أساس الالتزام بها الى ارادة الدول الاعضاء .  
التي عبرت عنها بالتوقيع أو التصديق .

٢ - يضم الميثاق مجموعة دول ذات سيادة بوصفها أشخاصا قانونية دولية . ومن ثم فلا يمكن ان يضم أفرادا أو أمما .

٣ - تسرى على الميثاق معظم - ان لم يكن كل - القواعد المتعلقة بتفسير المعاهدات وتعديلها . الا انه مع ذلك لا ينبغي ان تطبق على الميثاق ( وما يدخل عليه من محاولات التفسير أو التحفظ أو التعديل ) أحكام المعاهدات الدولية

عامة ، وذلك لكونه ( شأن أى ميثاق لمنظمة دولية أو اقليمية أخرى ) معاهدة من نوع خاص sui generis .

(ب) والميثاق ذو قيمة دستورية (١) : بمعنى انه لا يكفي بترتيب التزامات في مواجهة الأطراف ، وإنما يحقق تنظيمًا للمجتمع الدولي الذي ينشئه ، أى ينشئ فيه من المؤسسات والقواعد المنظمة لعملها ما يجعله أشبه بالدستور الداخلي للدولة . وتلعب هذه القيمة الدستورية للميثاق دورًا حاسمًا في تحديد علاقته بالمعاهدات الدولية ، حيث انه يسو في قيمته القانونية على بقية المعاهدات الدولية . اذ انه لا يعتبر مجرد اتفاق بين الدول الاعضاء فحسب ، وإنما هو في الحقيقة قانون أساسي للمجتمع الدولي بأسره . ومن ثم فله أولوية في التطبيق على ما علمه من معاهدات أخرى ( م / ١٠٣ من الميثاق ) .

الا أنه اذا كان لميثاق الأمم المتحدة قيمة دستورية ، فإنه من الخطأ في ذات الوقت أن نقيس في صلبه على أحكام التطبيق والتعديل في الدساتير الوطنية . فمثلا الدستور الوطني المعدل يطبق بالنسبة لجميع أعضاء الجمعية الوطنية سواء في ذلك من وافقوا على التعديل أو من لم يوافقوا . وعلى العكس من ذلك نرى انه من حق بعض أعضاء الأمم المتحدة رفض قبول تعديل الميثاق ، كما يحق لهم الانسحاب منها اذا رأوا في التعديل ما يبرر ذلك (٢) .

#### ثانيا : طرق تعديل ميثاق الأمم المتحدة :

جاء ميثاق الأمم المتحدة - كما انبثق عن مؤتمر سان فرانسيسكو في ١٩٤٥ ، ليمثل نوعا من الحلول الوسط فيما بين دول ذات أنظمة ومصالح متباينة ، ودرجات من القوة مختلفة . وهو ما انعكس في وضع سلطات ووظائف كثيرة للمنظمة الدولية في عبارات عامة على أمل أن تفسر في ضوء المستقبل والمواقف المتحدة بالاضافة الى ذلك فان واضعي الميثاق أنفسهم قد اعترفوا بأنه أداة من صنع الانسان أكثر منه أداة مثل بمعنى ان أحكامه تنطوي

(١) Edward Stettinius The United Nations Charter as declaration and as Constitution, Revue Egyptienne De Droit International, Vol. 1, 1945 pp. 149-151.

وهو يرى أن الميثاق كإعلان أو تصريح يشكل اتفاقا ملزما من قبل الدول الموقعة عليه بالعمل سويا من أجل أغراض سلمية والتمسك بمبادئ معينة للأخلاقيات الدولية . أما كدستور ، فالميثاق يخلق أربع وسائل شاملة تتحقق عن طريقها الأغراض السلمية عملا ، وتضمن بقتضاها المبادئ الدولية في الأخلاقيات ، فالوظيفة الأولى للميثاق أخلاقية ومثالية ، والثانية واقعية وعملية .

(٢) لم يرد نص صريح في الميثاق يؤكد ذلك ، وذلك على أساس أن النص الصريح على اجازة الانسحاب من شأنه أن يوهن من الميثاق ، ويشجع الدول الاعضاء على استبعاد هذا الحق . ولذلك اتفق المؤتمر في سان فرانسيسكو على أن تضمن اللجنة الفنية الثانية التابعة للجنة الخامسة الأول ، في تقريرها ما يفيد حق الدول في ذلك .

على مرونة كافية للتطور من أجل التكيف مع الظروف المتغيرة . ويعنى ذلك .  
فى المحل الأول ان ميثاق الأمم المتحدة ، شأنه فى ذلك شأن بقية المواثيق  
المنشئة لمنظمات دولية وإقليمية - ليس بمنأى عن التعديل فى جميع صوره  
وأشكاله .

### أولاً : قبول التحفظات :

لا يمكن لأية دولة ان تبدى تحفظاً حول الميثاق لدى انضمامها الى الأمم  
المتحدة . والواقع ان صمت الميثاق عن النص الصريح بإجازة التحفظات ، يعنى .  
ضرورة اجماع جميع الدول الأعضاء على قبول تحفظ ما . ومن ثم اذا تدرعت  
بعض الدول بفكرة السيادة الوطنية لتدعى مشروعية تحفظ ما تبدىه حول  
الميثاق ، فانه لا يجوز بأية حال الاحتجاج به فى مواجهة الأمم المتحدة الا بعد .  
قبول الأعضاء جميعهم له .

والواقع انه اذا كان عدم إجازة التحفظات حول ميثاق الأمم المتحدة يتفق .  
وتحقيق المساواة بين الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة اذ ليس من المنطقى ان  
تخضع الدول الأعضاء لقواعد مختلفة فى تنظيم نشاط وتحديد أهداف الأمم  
المتحدة ، فانه من غير الواقعى والمنطقى فى ذات الوقت ، أن تخير الدول النامية  
بين البقاء خارج الأمم المتحدة وبين الانضمام إليها مهما بدت ناقصة فى ضوء .  
عدم امكانية ابداء أى تحفظ حول الميثاق . ان هذا يتطلب ضمناً إعادة النظر  
فى الميثاق وتعديله بهدف اعطاء الفرصة لهذه الدول لاسماع صوتها من خلال .  
ديمقراطية الحياة الدولية .

### ثانياً : التفسير :

لم ينص فى ميثاق الأمم المتحدة على جهاز رئيسى له سلطة التفسير ،  
وذلك لأن الأمم المتحدة منظمة دولية لها طبيعة خاصة كما انها ليست حكومة  
عالمية . وأمام ذلك فقد اتفق فى سان فرانسيسكو على ان كل جهاز فى الأمم  
المتحدة له ان يفسر اختصاصاته وما يتعلق به من واقع تطبيقه لنصوص الميثاق .  
وعلى الرغم من انه لم يذكر فى الميثاق الى أى مدى تحكم وثائق سان فرانسيسكو  
تفسير الميثاق ، فاننا نجد قيمة كبيرة لهذه الوثائق فى تفسير الميثاق (١) .  
ويؤخذ على تفسير الميثاق على هذا النحو ما يأتى :

( ١ ) عدم ضمان التجانس فى التفسير بخصوص المسائل التى تدخل

(١) اتضح ذلك بالنسبة للمسائل المتعلقة بقرول عضوية دول المحرر ، والانسحاب ، والتصويت  
فى مجلس الأمن ، والتعاون فى المجال الاقتصادى والاجتماعى .

فى نطاق اختصاص أكثر من جهاز من أجهزة المنظمة • فقد نجد مثلا تفسيراً لمجلس الأمن بصدد مسألة العضوية يختلف عن تفسير الجمعية العامة فى هذا الصدد بل قد يكون لآى عضو من أعضاء المنظمة الدولية تفسير مخالف لتفسير الجهازين.

(ب) عدم ضمان استرشاد الأعضاء بتفسيرات الأجهزة المختلفة ، من حيث ان التفسيرات ليس لها صفة الالتزام (١) •

(ج) ممارسة الدول لحقها السيادى فى تفسير نصوص الميثاق كل على حسب ما تملية عليها مصالحها الخاصة (٢) •

ورغم ذلك ، فقد لعب التفسير دورا هاما فى تطوير نظام الأمم المتحدة • من ذلك انه قد توسع فى تفسير المواد التى تعالج اختصاص الجمعية العامة ، على نحو سمح لها بالقيام بمسؤوليات تتعلق بالسلم والأمن الدوليين ، وهى أصلا مسؤوليات تقع فى صميم اختصاص مجلس الأمن ( مثال ذلك قرار الاتحاد من أجل السلم فى ١٩٥١ ) • ومن ناحية أخرى فسر امتناع الدول الدائمة بمجلس الأمن عن التصويت بأنه ليس ممارسة لحق الفيتو • غير انه يجب الأخذ فى الاعتبار ان التطور بالأمم المتحدة عن طريق التفسير قد درج بصورة محدودة بعض الشيء ، لأنه حين يتم فى حدود دستورية معينة ، تحدها نصوص الميثاق ذاتها (٣) •

### ثالثا : عدم التطبيق :

يعتبر عدم التطبيق من الناحية الواقعية نوعا من الالغاء ، وان كان ليس كذلك من الناحية القانونية لأن الالغاء يستلزم اجراء تعديل رسمى فى الميثاق ، وهذا بدوره - يستلزم موافقة الدول الخمس الكبرى ، وهو ما أثبت

---

I eland M. Goodrich, The U.N., Op. Cit., p. 71.

(١)

(٢) من الأمثلة التى توضح ذلك أن الدول النامية بصفة عامة - وهى ترى قوتها فى عددها تريد أن ترى فى قرارات المنظمات الدولية تشريعا دوليا حقيقيا يفرض على الدول ، على حين لا ترى الدول الصناعية التى لا تفرض الجمعية العامة أو غيرها من الفروع الرئيسية الا بوضع توصيات دون أن تفضى على أى منها سلطة اصدار قرارات ملزمة ، ما عدا قرارات مجلس الأمن فيما يتعلق بتهديد الأمن والسلم الدوليين • ومع ذلك فان الدول النامية قد درجت على إعادة تفسير الفصلين التاسع والعاشر من الميثاق وللمتلقيين بالتعاون والائمان الاقتصادى الدولى • وهو ما يبنى التبرك للمجلس بأية وظيفة حقيقية أو سلطة سببا فيما يتعلق بتنسيق البرامج والنشاطات •

— Alain Pellet, Op. Cit., p. 66.

— Walter H. Kitching, Op. Cit., p. 29.

Francis O. Wilcox and Carl M. Marcy, Op. Cit., pp. 12-17.

(٣)

الواقع أنه نادرا ما يتحقق • وعادة ما يرجع السبب في عدم التطبيق الى أن نصا أو جزءا من نص قد أصبح لا محل له أو أن تعديله يحتاج الى وقت أطول غير متوفر لدى الأجهزة الرئيسية ، أو أن التطور بالمنظمة ومسايرة الواقع قد أصبحا يستلزمان الغاء (١) •

وتجدر الإشارة الى أن ثمة ترابطا أو تداخلا بين التفسير وعدم التطبيق • من ذلك ان عدم اعتبار الامتناع عن التصويت من قبل الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن هو بمثابة ممارسة لحق الاعتراض « الفيتو » ، قد يؤخذ على انه تفسير للمادة ٢٧ فقرة (٣) ، كما قد يؤخذ على انه بمثابة اهمال وعدم تطبيق لعبارة وأصوات الأعضاء الدائمين متفقة وكما جاءت في نص هذه المادة (٢) •

#### رابعة : الاتفاقات التكميلية :

هى تلك الاتفاقيات التى تبين بوضوح وتفصيل بعض المواضيع التى أشار اليها الميثاق اجمالا ، تاركا تفصيلاتها لمثل هذه الاتفاقيات • ومثال ذلك ، الاتفاقيات التى يعقدها المجلس الاقتصادى والاجتماعى مع الوكالات المتخصصة للوصول بينها وبين الأمم المتحدة طبقا للمادة ٥٧ ، ٦٣ من الميثاق ، والاتفاقيات الخاصة بالوصاية المنصوص عليها فى المادتين ( ٨٣ ، ٨٥ من الميثاق ) وتعتبر مرتبطة بالميثاق ومن الاتفاقيات المكمل له • والحقيقة ان دور الاتفاقيات التكميلية محدود فى التطور بالمنظمة الدولية • ذلك ان اجراء تعديلات فى الميثاق الأصلى عن طريق إنشاء مثل هذه الاتفاقيات ، يصبح من الناحية العملية - وإن أمكن نظريا - غير ملائم لطبيعة الميثاق الدستورية ، وتوزع الأعمال والنشاط داخل المنظمة •

#### خامسة : التعديل على أساس نص صريح :

جاء الفصل الثامن عشر من الميثاق فى « تعديل الميثاق » متضمنا المادتين ( ١٠٨ ، ١٠٩ ) وهما تتناولان طرق ووسائل تعديل الميثاق والاجراءات المتعلقة بذلك من حيث التصويت والتصديق والأغلبية المطلوبة •

---

(١) من الأمثلة على ذلك ان الرواد ( ٧٨ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ) من الميثاق أصبحت لا محل لها • وبالنسبة للمادة ١٥ التى تنص على نظر الجمعية العامة فى التقارير التى يرفعها مجلس الأمن والأجهزة الأخرى ، فإن الجمعية العامة كثيرا ما تنظر فى هذه التقارير وكذلك الحال بالنسبة للمجلس الاقتصادى والاجتماعى فى شأن التقارير التى ترفع اليه من الأجهزة واللجان التى أنشأها • وذلك بسبب شيق الوقت ولزحام أعمال المجلس •

A. Loveday, Op. Cit., p. 13.

Leland M. Goodrich, The U.N., Op. Cit., p. 73.

(٢)

نطبقاً للمادة ( ١٠٨ ) - تختص الجمعية العامة بإدخال تعديلات على الميثاق . على ألا تسرى تلك التعديلات على جميع أعضاء الأمم المتحدة إلا إذا صدرت بموافقة ثلثي أعضاء الجمعية العامة وصدق عليها ثلثا أعضاء الأمم المتحدة ومن بينهم جميع أعضاء مجلس الأمن الدائمين ، وفقاً للأوضاع الدستورية في كل دولة .

**وطبقاً للمادة ( ١٠٩ ) -** يمكن إدخال تعديلات على الميثاق عن طريق مؤتمر عام من أعضاء الأمم المتحدة لإعادة النظر في الميثاق . على ألا يسرى أى تغيير يوصى به المؤتمر بأغلبية ثلثي أعضائه إلا إذا صدق عليه ثلثا أعضاء الأمم المتحدة ومن بينهم الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن ( أى على غرار حكم المادة ١٠٨ ) وفقاً للأوضاع الدستورية في كل دولة .

### القاعدة المتبعة لإجراء التعديل :

ينتج الرأى فى هذا الصدد الى تطبيق الأصل التشريعى باعتماد قاعدة الأغلبية حيث تفرض الأغلبية ارادتها على الأقلية (١) . ويعنى هذا الرأى وجوب التقاضى عن حق الاعتراض من قبل أى من الدول الخمس الكبرى ، وما ينتج عن استخدام الفيتو من الحيلولة دون نفاذ أى تعديل .

وثمة رأى ثان يرى ان قاعدة التعديل تختلف بين الاجماع والأغلبية . ذلك ان موافقة ثلثي أعضاء الأمم المتحدة على التعديل تسرى فى حق جميع الدول التي عارضت التعديل ، أو تلك التي تحفظت عليه ، ما لم تبد نيتها المغايرة فى الانسحاب طبقاً للتصريح المفسر للميثاق والصادر عن مؤتمر سان فرانسيسكو فى هذا الصدد . بيد أن مثل هذا التعديل لا يكون له نفس الأثر بالنسبة للدول الخمس الدائمة فى مجلس الأمن ، ما لم توافق هى أيضاً على هذا التعديل بالاجماع . وكان الغرض من ذلك ان يكون فى استخدام احدهما لحق الاعتراض ما يحول دون انسحاب بعض الدول التي ترفض التعديل (٢) .

وهكذا يمكن القول بأن قدرة التعديل على التطور بالأمم المتحدة من الناحية الواقعية ، هى قدرة محدودة . وربما يرجع السبب فى ذلك الى الخلاف بين الدول ، وصعوبة - ان لم يكن استحالة - تحقيق الاتفاق بين الدول الكبرى

(١) د. محمد طلعت الفهمى ، الوجيز فى التنظيم الدول ، النظرية العامة ، مرجع سابق ص ٢٩٥ .

(٢) د. ع. الدين فودة ، حول تعديل ميثاق جامعة الدول العربية ، النظرية العامة فى تعديل الوثائق الدولية ، مرجع سابق ، ص ٧٣ .

على تعديلات تقترح ، أو على طلب عقد مؤتمر عام لاعادة النظر في الميثاق .  
الا ان هذه الوسيلة تعدد ولا شك أهم الطرق ، وأنفذها سلطانا من حيث  
القوة . فالميثاق هو دستور المنظمة ، والتعديل عن طريق المادتين ١٠٨ و ١٠٩  
يعتبر تعديلا دستوريا ورسميا للميثاق بحيث يصبح التعديل جزءا من الميثاق  
له صفة الالتزام كسائر نصوص الميثاق الأخرى ، لا سيما أن كافة الطرق  
الأخرى السابقة لا تتمتع بمثل هذه الصفة من الالتزام .

### الآثار المترتبة على التعديل من حيث التزامات الأعضاء وشمول العضوية :

ظهر في مؤتمر سان فرانسيسكو ان حق الانسحاب الاختياري من الأمم  
المتحدة يجب قبوله في صورة أو أخرى . وتحول النقاش بعد ذلك الى ما اذا  
كان ينص على الانسحاب صراحة ، أو ان يكفي بوضع تفسير متفق عليه من  
شأنه اجازة الانسحاب من المنظمة . ورأى المؤتمر ان السبيل الأهدى يقضى  
باتباع الوسيلة الثانية . واتفق على ان تضع اللجنة الفنية الثانية التابعة  
للجنة الخاصة الأولى تقريرا في هذا الصدد وافق عليه المؤتمر .

وقد تضمن هذا التقرير ان الانسحاب من المنظمة ليس حقا مطلقا .  
وانما هو رخصة لا يجوز استعمالها الا عند قيام ما يسوغها ، وان من بين  
تلك المسوغات تفسير حقوق العضو والتزاماته من جراء تعديل في أحكام  
الميثاق لم يشترك العضو في الموافقة عليه ولا قبل له بالموافقة على قبوله .  
أو اذا كان التعديل الذي أقرته الأغلبية المطلوبة لم يحصل على تصديق العدد  
اللازم من الدول لكي يصبح نافذا . وغنى عن البيان انه يترتب على الانسحاب  
من المنظمة انقضاء أحكام الميثاق بالنسبة للدولة المنسحبة .

فاذا كانت هذه هي الطرق التي يمكن من خلالها تعديل ميثاق الأمم  
المتحدة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة ، فهناك ثمة تساؤل مازال يثور بخلافه  
الكثيرين ، ويمثل في أي الطرق السابقة يتعين الأخذ بها ، طبقا لما يتضمنه  
تنفيذ المقترحات والتوصيات المتعلقة بتطوير المجلس الاقتصادي والاجتماعي .  
هل يمكن أن تتم عملية التطوير دون أن يستدعى الأمر تعديل الميثاق رسميا ؟  
أي من خلال اعادة تفسير نصوص الميثاق في هذا الصدد بما يضمن للمجلس  
دورا فعالا ؟؟

وكيف يمكن تفادي المشاكل المترتبة على اعادة التفسير ؟ بل ما هي جدوى  
هذه العملية في إطار عظم الزامية مثل هذه التفسيرات ؟

هل يمكن ان يكفي بعدم تطبيق نصوص معينة — على افتراض النظرة  
التشاؤمية للارادة السياسية للدول الأعضاء . وعدم امكانية اتفاقها على تعديل

الميثاق لا سيما النصوص المتعلقة باختصاص المجلس في مجال حقوق الانسان ؟؟  
هل يمكن ان نعتبر ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، والاعلان  
المتعلق باقامة نظام اقتصادى دولى جديد ، اتفاقات مكملة للميثاق ؟ خاصة  
وان هذه الوثائق تفترض دورا فعالا للمجلس ؟ أم انه قد آن الأوان - في  
عهد تنامي الارتباط المتبادل وتداخل وتشابك العلاقات وتزايد الاتصالات على  
كافة المستويات - لأن تتقدم الارادة السياسية للدول الأعضاء على طريق  
النضج ، فيحصل الاتفاق على تعديل الميثاق رسميا ؟



## المبحث الثاني

### مواقف الدول الأعضاء من إعادة النظر في الميثاق

أمام النص في الميثاق على امكانية وكيفية وإجراءات تعديل الميثاق ، حاولت بعض الدول - منذ الدورة الأولى للجمعية العامة - إعادة النظر في الميثاق بغية إدخال تعديلات عليه . وكان آخر تلك المحاولات تلك التي توجت في ١٩ ديسمبر ١٩٧٤ بإقامة الجمعية العامة للجنة المخصصة حول الميثاق لإعادة النظر في آراء الدول بشأن هذه المسألة ، ثم بتحويل هذه اللجنة الى اللجنة الخاصة المعنية بالميثاق وتعزيز دور المنظمة الدولية (١) .

(١) كانت هذه المحاولات بصفة عامة تتعلق بإعادة النظر في الميثاق ككل ، والغاء الليتو ، وزيادة عدد القاعد بالأجهزة الرئيسية كمجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومحاكمة المدل الدولية ، والتصويت في مجلس الأمن ، والتوزيع الجغرافي لمفوضية لجنة حقوق الإنسان ، وزيادة عضوية اللجنة التنفيذية لبرنامج القوض العام ، وزيادة عضوية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية ولجنة التنسيق التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، والتشثيل العادل في مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي .

وطبقا للميثاق - ادرج في جدول أعمال الجمعية العامة في الدورة العاشرة (١٩٥٥) اقتراح بالدعوة الى عقد مؤتمر عام من كالة أعضاء الأمم المتحدة بفرش إعادة النظر في الميثاق ، الا أن الدورة لم تدع الى مثل هذا المؤتمر ، ولكن الجمعية العامة أقامت لجنة مهمتها النظر في هذا المؤتمر في وقت ملائم . وظلت اللجنة تجتمع لمدة سنوات على فترات متقطعة كان آخرها في سبتمبر ١٩٦٧ ، وذلك عندما أوصت بأن تظل قائمة في حالة ما تطلب أية دولة عضو عملها - وهو عالم يحدث . وفي ١٩٦٩ ، ظهرت ثانية مسألة إعادة النظر في الميثاق في جدول أعمال الجمعية العامة بناء على طلب كولومبيا . في ١٩٧٠ ، طلبت الجمعية العامة من الأمير العام دعوة الدول الأعضاء بأن يرسلوا اليه آرائهم ومقترحاتهم حول المسألة . الا أنه بالنظر الى تقرير الأمين العام =

وقى كل المحاولات المتعلقة باعادة النظر فى الميثاق ، لم تكن آراء ومواقف الدول الأعضاء فى المنظمة الدولية متوافقة ، وإنما جاءت الى حد كبير متباينة ، بحيث يمكن التمييز فى هذا الصدد بين ثلاثة اتجاهات رئيسية ، كل منها يعبر عن موقف معين ، مستندا الى حجج معينة .

## المطلب الاول

### الاتجاه المؤيد لاعادة النظر فى ميثاق الأمم المتحدة

وهذا الاتجاه تمثله بصفة عامة الدول النامية ولا سيما تلك التى انضمت حديثا الى الأمم المتحدة ولم تشارك فى وضع ميثاق الأمم المتحدة (١) .

ويتلخص هذا الاتجاه فى ضرورة اعادة النظر فى الميثاق وتعديله بالنسبة لجوانب معينة ، وذلك للأسباب التالية :

١ - ان روح مؤتمر سان فرانسيسكو كانت أكثر اهتماما بالمحافظة على السلم منها بالتماس العدل فى العلاقات الدولية . وجاء الميثاق وثيقة موجّهة

---

= اللزم الى الجمعية العامة فى ١٩٧٢ ، أرسل فقط ما يقل عن ربع الأعضاء تعليقاتهم ، ناهيك عن أنه لم يمكن استنباط اتجاه عام من الردود المتلقاه .

وكذلك طلبت الجمعية العامة من الأمير العام دعوة الأعضاء مرة ثانية الى ارسال ملاحظاتهم ، وأن يرسل تقريرا بذلك الى الجمعية العامة فى الدورة ٢٩ للجمعية العامة فى ١٩٧٤ . فى ١٩ ديسمبر ١٩٧٤ أقامت الجمعية العامة اللجنة المخصصة حول الميثاق ، والتى استبدلتها باللجنة الخاصة المعنية بالميثاق ويتميز دور المنظمة الدولية لدراسة المقترحات الواردة من الحكومات فيما يتعلق بصيانة السلم والأمن الدوليين ، وانهاء التعاون بين جميع البلدان ، وتوطيد قواعد القانون الدولى فى العلاقات بين الدول -

U.N Document : (A/10033), pp. 1-2.

(١) ينضم الى هذه القائمة بعضى الدول التى تنتمى أصلا الى المعسكر الاشتراكي كرومانيا والصين وكندا ويوغوسلافيا - ويمكن تحليل ذلك فى ضوء الاعتبارات الإيديولوجية ( كما هو الحال بالنسبة ليوغوسلافيا التى طردت من الكومفروبم فى ١٩٤٨ واصبحت دولة لها اھميتها فى حركة عدم الانحياز) أو الاعتبارات السياسية والمتعلقة بالمكانة والزعامة ( كما هو الحال بالنسبة للصين التى تطالب لزعامة العالم الثالث وكندا بالنسبة لرومانيا التى تحرص على تأكيد شخصيتها داخل المعسكر الاشتراكي ) -

نحو هدف الأمن بالدرجة الأولى . ومن ثم يتحتم إعادة النظر في الميثاق من الناحيتين القاعدية والتنظيمية على السواء ، كيما يعكس على نحو أكمل تزايد أهمية المسائل الاقتصادية والاجتماعية والحقوق الجديدة للحياة الدولية (١) .

٢ - القول بأن كثيرا من التغييرات التي حدثت في السنوات الماضية ، سواء أكانت سياسية أم اقتصادية - تخطيطها إعلانات المبادئ التي أقرتها الجمعية العامة خلال هذه الفترة (٢) - هذا القول مردود عليه لأن هذه الإعلانات ليست ملزمة بالنسبة للبلدان الأعضاء . كما أن طبيعتها تقتصر - يعكس أحكام الميثاق - على كونها مجرد توصيات . ولذلك يجب ادماج المبادئ الرئيسية الواردة في هذه الإعلانات بالميثاق ، أو الإحتفاء إلى وسيلة أخرى ، لأعطائها المركز القانوني ذاته الذي يتمتع به الميثاق في مضمار العلاقات الدولية (٣) .

٣ - يتضمن الميثاق فئتين من المعايير - الأولى تتعلق بالأهداف والمبادئ ، والثانية تتعلق بالجزء المصنوع من الوثيقة . وجوهر الاتفاق السياسي المتجسد في الميثاق يرتبط بمقاصد ومبادئ الميثاق ، في حين لا يوجد مثل هذا الاتفاق السياسي الثابت بخصوص الجزء المصنوع من الوثيقة . ولذلك يمكن إدخال تعديلات على الجزء المصنوع من خلال تصحيح أوجه عدم الكفاية في الهياكل القائمة مما يساعد الأمم المتحدة على أداء دورها بفعالية أكثر . وذلك من منطلق أن قوة ووحدة الدول النامية ومشاركتها في تلميح المنظمة الدولية حقيقة هامة لا مناص منها (٤) .

٤ - نظرا لما ترتب على تزايد عضوية المنظمة الدولية من تزايد دور دول العالم الثالث في الشؤون الدولية وما يستتبعه ذلك من إعطاء هذه الدول الفرصة لاسماع صوتها من خلال ديمقراطية الحياة الدولية ، فإنه لا بد من إعادة النظر في الميثاق وتعديله . أنه من غير الواقعي أن تغير الدول النامية بين البقاء خارج المنظمة وبين الانضمام إليها مهما بدت ناقصة وذلك نظرا لعدم امكانية ابداء أي تحفظ حول الميثاق (٥) .

U.N. Doc. (A/20033) p. 83 : (A/AC. 175/L. 2, II) (١)  
pp. 8, 83, 75, 86.

(٢) يقصد بذلك الإعلان وبرنامج العمل للمنفلان بإقامة نظام التصاوي دول جديد - وكذا سياق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية .

(٣) الوثائق الرسمية العامة : الدورة ٢١ ، الملحق ٢٢ ص ١٩ (A/31/33)

(٤) المرجع السابق ، ص ١٩ . وربما تنقسم وجهة النظر هذه بفهم من القنوص : إذ العلاقة وثيقة بين المبادئ والأهداف وبين سلطات واختصاصات الأجهزة المعنية بتحقيق هذه المبادئ والأهداف - زد على ذلك - أن ثمة مبادئ وأهداف جديدة تستلزم حظاير ادرجها في الميثاق وإبلاها الأولى .

U.N. Doc : (A/A. C. 175/L. 2, I), pp. 3, 30, 34; (Ibid II), pp. 2, 29; (٥)  
p. 172 : (A/10033) p. 12.

٥ - لقد ظهرت قضايا ومسائل حديثة تتطلب اهتماما واسعا وحلولا عالمية في إطار الأمم المتحدة . ومن الصعب - ان لم يكن من المستحيل تطبيق الميثاق عليها . ( مثال ذلك الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، والبيئة البشرية ، والاستخدامات السلمية والعسكرية لقيعان البحار ، والفضاء الخارجي، ومشاكل الغذاء ) (١) .

٦ - توضيحي بعض المفاهيم الواردة في الميثاق عن استيعاب التطورات الحادثة في النظام الدول . فمفهوم السلام المتجسد في الميثاق جاء ضيقا ، ولا يوجد في قائمة مقاصد الأمم المتحدة مجال لمفهوم العدالة الاقتصادية . فضلا عن ان الميثاق الذي حدد التعاون الدولي بطريقة غامضة كنشاط ثانوى احسانى ، لم يمس على نحو كان الادراك الجديد للاعتماد المتبادل بين الدول (٢) .

٧ - اذا كانت الأمم المتحدة تعد في نظر البعض منظمة سياسية في المقام الاول ، فانه يتعين عليها أن تعكس الوضع السياسى القائم الذى أضحي يختلف عما كان عليه في ١٩٤٥ . ذلك ان حوالى ثلثى سكان العالم يعيشون في حالة تخلف اقتصادى . وصيانة السلم والأمن الدوليين تتوقف قبل كل شيء على القضاء على الفقر والجوع والجهل والظلم في جميع أنحاء العالم . فضلا عن انه لا يمكن أن يكون هناك انفراج حقيقي أو أمن حقيقي في عالم ينقسم الى أغنياء وفقراء (٣) .

٨ - يمكن تعديل الميثاق دون ان يؤدي ذلك الى تقويض بنيان العلاقات الدولية المعاصرة . فاذا كانت المعاهدات الثنائية والجماعية مبنية على مبادئ ومقاصد الميثاق ، فانها لا تتعلق بالبنيان التنظيمي للأمم المتحدة . ومن ثم فاعادة النظر في الميثاق لن تكون لها آثارها السلبية على الاتفاقيات الدولية الأخرى (٤) .

٩ - الادعاء بأن الظروف الدولية ليست مواتية لعملية إعادة النظر والتعديل ، لم يعد مقبولا . حيث ان عضوية المنظمة تقترب من العالمية . كما يزداد التقارب بين القوى الكبرى ودول أخرى كبيرة وصغيرة . ان انتظار الجو

(١) U.N. Doc : (A/AC. 175/L. 2, II), p. 111; (A/AC. 175/L. 2, 1), pp. 30, 70, 96; (A/10033), pp. 12, 82.

(٢) U.N. Doc : (A/C. 6/SR. 1573), pp. 3-4; (A/AC. 175/L. 2, II), (A/C. 6/SR. 1570), p. 8 ; (A/10255), p. 6.

(٣) ان الدرس الذى ينبثق استخلاصه من فشل نظام المصوب اليونانى القديم ، ونظام السلم اليونانى . وعصبة الأمم هو أنه لا يمكن تجاهل الأحوال الاقتصادية والاجتماعية وأنه لا يمكن فرض قواعد قانونية دون مراعاة للحقائق الأساسية .

U.N. Doc. (A/33/33), p. 26.

U.N. Doc : (A/31/33), p. 17.

(٤)

الايديولوجى المناسب قد يطول حتى تتحقق المدينة الفاضلة « يتوبيا » واذا ما وجدت هذه « اليوتوبيا » فلن يكون هناك داع أصلا للميثاق .

١٠ - القول بأن أى تعديل للميثاق . بما فى ذلك حق الفيتو ، من شأنه ان يعرض وجود الأمم المتحدة للخطر ، بل ويمكن ان يؤدى الى حرب نووية ، يقصد به اكراه بلدان العالم الثالث على الخضوع لضغوط الدولتين العظميين بهدف تعزيز مخططات سيطرتها (١) . فالميثاق من صنع الانسان ولا يتصف بالكمال . ونظرا للتغيرات الأساسية التى حدثت على المسرح الدولى ، فقد جان الوقت لتحديثه وجعله متمشيا مع الحقائق الجديدة المعاصرة .

١١ - ان كل نصوص الميثاق بما فى ذلك نصوص الفصل الثامن عشر يجب أن تنفذ كما يجب طبقا لقاعدة العقد شريعة المتعاقدين ومبدأ تكامل المصادقات . ومن ثم فالدول التى عبرت عن رضائها فى الالتزام بمعاهدة ما وأصبحت بالتالى طرفا فيها لا يمكنها ان تختار أى النصوص تلتزم بها وأياها ترفضها ما لم تكن قد أبدت تحفظات محددة لدى تعبيرها عن رضائها أو موافقتها (٢) . ومن هنا يتعين وضع امكانية ادخال تعديلات على الميثاق كما تضمنت نصوصه ذلك موضع التطبيق .

١٢ - ان تنقيح الميثاق يعد بمثابة الأداة الوحيدة لمواجهة احتياجات العصر والمتمثلة فى بروز دور العالم الثالث فى الشئون الدولية ، وفشل الأمم المتحدة - بسبب معارضة وسيطرة القوى الكبرى ، فى أن تعكس بدرجة أكبر الآراء والمطالب العادلة لدول العالم الثالث .

انه فى ظل التطورات المعاصرة - والتى تؤكد أهمية دور دول العالم الثالث لا ينبغي لأحد من القوى الكبرى ان يعمل ضد مبدأ المساواة بين جميع الدول كبراها وصغراها . ولا بد من الدخول فى مناقشات تقوم على أساس تقديم الحقائق وتعليل الأشياء كمسلك لاعادة النظر فى الميثاق (٣) .

U.N. Doc. (A/33/33), p. 26.

(١)

U.N. Doc. (A/AC. 182/L. 2), p. 17 ; (A/AC. 175/L. 2, II), pp. 13, 76, 105.

(٢)

U.N. Doc. (A/10033), p. 10

(٣) هذا الكلام لمعدل الصيغ ١. انظر :

## المطلب الثاني

### الاتجاه المعارض للتعديل

وتمثل هذا الاتجاه بصيغة أساسية الملل الاشتراكية فى شرق أوروبا وعلى رأسها الاتحاد السوفيتى ، باستثناء يوغوسلافيا ورومانيا اللتين كانتا دائما تؤيدان مشروعات التعديل وإعادة النظر فى الميثاق بصفة عامة .

ويتلخص الاتجاه المعارض للتعديل فى أن الميثاق يتضمن امكانات وطاقات لم تستخدم على نحو أكمل (١) . ومن ثم ليس هناك داع لإعادة النظر فى الميثاق أو تعديله للأسباب التالية : -

١ - القول بأن روح مؤتمر سان فرانسيسكو كانت أكثر اهتماما بالمحافظة على السلم منها بالتماس العدل فى العلاقات الدولية - قول ينطوى على عدم تفهم لحقيقة العلاقة بين المفهومين . ناهيك عن أن الميثاق قد تضمن الاشارات العديدة فى ديباجته وقصده الاول ( المقاصد والمبادئ ) الى ضرورة احلال العدل واحكام القانون الملولى .

٢ - رغم أن بعض التطورات المعاصرة لم تكن فى تصور واضع الميثاق ، فإنه لم يفشل فى توضيح كيفية معالجتها لدى نشوئها . ولعل اللجان والجهزة والمؤتمرات التى تعالج مشاكل عديدة لم ينص عليها لدى كتابة الميثاق ( مثل مؤتمر السكان العالمى ١٩٧٤ ، ومؤتمر الغذاء العالمى ١٩٧٤ ) خير شاهد على ذلك (٢) .

٣ - القول بأن الميثاق يتضمن نوعين من المعايير تتعلق أولاهما بالأهداف والمبادئ والثانية تتعلق بالجانب التنظيمى من الوثيقة ، لا يستند الى أساس صحيح ليس فقط على ضوء قانون المعاهدات ومبدأ سلامة المعاهدات ، بل كذلك لأن الميثاق اتفاق من نوع خاص . وحيث أوشكت المنظمة على أن تصبح عالمية ، فإنه يجوز اعتبار قواعد الميثاق على أنها من قواعد القانون الملولى المعترف بها عامة (٣) .

٤ - أن مصالح دول العالم قد تم حمايتها فى اطار الهيكل الحالى للميثاق .

U.N. Doc. (A/31/33), p. 10.

(١)

U.N. Doc. (A/AC. 1182/L. 2), p. 19.; (A/9686), p. 16; (A/1055), p. 9 ; (A/AC. 175/L. 2 II), p. 229.

(٢)

U.N. Doc (A/31/33), p. 19.

(٣)

اذ لا يمكن اتخاذ قرارات تعترض عليها هذه الدول في الجمعية العامة أو في مجلس الأمن أو في المجلس الاقتصادي والاجتماعي \* بل انهم وحدهم يمكنهم ضمان اتخاذ أى قرارات ما رغبوا في ذلك داخل الجمعية العامة والمجالس الاقتصادية والاجتماعي (١) \*

٥ - أن الميثاق هو اطار عام للقواعد وظيفته ليست تنظيم القانون الموضوعي للبيئة البشرية والقضاء الخارجى وما يشبه ذلك من مسائل \* وليس ثمة حاجة الى تعديل الميثاق لضمان معالجة لمثل هذه المسائل ، وذلك فى ضوء التقييم الذى احرز بالفعل فى هذا المجال فى مختلف اجهزة الأمم المتحدة (٢) \*

٦ - تعد الأمم المتحدة أساسيا منظمة سياسية ، يمثل دورها الرئيسى بمقتضى الفقرة الأولى م/١ ، فى صيانة السلم والأمن الدوليين ، وليست منظمة اقتصادية دولية أو وكالة تخطيط عالمية يمكن أن توضع فيها قواعد الزامية للانماء الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي بالنسبة لجميع الدول الأعضاء \* ولئن كان صحيحا أنه يمكن للمنظمة أن تبرز المساعدة المقدمة للبلدان النامية ، فإن الدور الذى تستطيع القيام به يعتمد على الادارة السياسية للدول الأعضاء لأن تفى بالالتزامات المترتبة عليها بمقتضى الميثاق ، ولأن تمتد هذه الالتزامات الى العلاقات الاقتصادية الدولية \*

٧ - الأحكام الأساسية للميثاق استخدمت كأساس لمئات الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف ومن ثم فعادة النظر فى الميثاق قد تؤدي الى تقويض بنين العلاقات الدولية المعاصرة \*

٨ - أن عملية الانماء الاقتصادي والاجتماعي هي فى واقع الأمر مجال تنفيذى لاعتماد المشروعات والخطط دون حاجة الى ضرورة تعديل الميثاق \* وقد حدثت التطورات الأخيرة فى نطاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية تمشيا مع الميثاق فى شكله الحالى \* فميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية قد تم اعتماده على أساس مبادئ الميثاق ، مما يعنى أن الميثاق يمثل الأساس الوطيد للسلم والأمن الدوليين والعلاقات الاقتصادية الدولية (٣) \*

٩ - ليست هناك جدوى من الوصول بوثيقة ما الى مستوى الكمال فى

---

U.N. Doc. (A/AC. 182/L. 2), pp. 19.; (A/10033), p. 23, 73, 91; (١)  
A/ AC. 175/L. 2, I), pp 8, 16, 50 .

وترى الدول المشيلة لهذا الاتجاه أن التوسع فى عضوية المنظمة الدولية دليل على قوة الميثاق وصلاحيته حيث جاء ذلك نتيجة تصفية الاستثمار تنفيذا لقاصد لميثاق ومبادئه \*

U.N. Doc. : (A/31/33), p. 20. (٢)

U.N. Doc. (A/32/33), p. 70 . (٣)

وقت لا تطبق فيه هذه الوثيقة - حتى بما يعوزها من نقص في الوقت الراهن - على الحالات المتصلة بحفظ السلم والأمن الدوليين . أنه ليس بالإمكان النظر في استكمال الميثاق الحالي إلا بعد أن يجرى تطبيقه بنجاح (١) .

١٠ - يمكن استخدام طرق عديدة ، عدا التعديل ، للابقاء على حيوية الميثاق . ويتمثل ذلك في عدم تطبيق مواد معينة ، وإصدار الاعلانات والتصريحات العامة ، وعقد الاتفاقيات ، وتجنب المواقف الاليداعية والاقتراب من القضايا بطريقة برجماتية من خلال عملية واعية من التجربة والخطأ وكل هذه العناصر تجعل تنقيح الميثاق أمراً غير ضروري (٢) .

١١ - إذا كان فريق الخبراء المعنى بهيكل جديد للأمم المتحدة قد تمكن من اقتراح اصلاحات بعيدة المدى في القطاع الاقتصادي دون المساس بالميثاق ، فإن ذلك يؤكد ما يتسم به الميثاق من المرونة والوطنية اللازمين ، وأن محاولة إعادة النظر في الميثاق بأكمله تعكس رأياً متطرفاً يجنب إعادة النظر لمجرد الرغبة في ذلك . أنه لابد من احرار تأييد واسع بالنسبة لأية عملية تستهدف التعديل الفعلي للميثاق . واثبات - في ضوء أحكام الفصل الثامن عشر فائدة مثل هذه العملية . لأن أية مناقشة تقتصر الى التأييد الواسع مقضي عليها بالفشل منذ البداية ولا يمكن أن تكون الا مدعاة للبلبله والانقسام (٣) .

١٢ - الإشارة الى الرغبة في تعديل الميثاق على أساس مبدأ تكامل المعاهدات وأن المعاهدات شريعة المتعاهدين - لا مكان لها هنا ، لأن الباب الثامن عشر لم ينص على حق الدول في إعادة النظر في الميثاق ولا على الالتزام بتأييد اجراء مثل هذا التعديل (٤) .

١٣ - لا داعي لتعديل الميثاق لأن المسألة ليست مسألة حرفية الميثاق أو تعديل نصوصه بقدر ما هي كيفية تطبيقه والروح التي يطبق بها كاتفاق دولي . ذلك ان الصعوبات التي منيت بها الأمم المتحدة في بعض الحالات إنما مرجعها عدم توافر الاتفاق والتعاون والثقة المتبادلة . وبحسب توافر هذا الاتفاق والتعاون والثقة فإن ذلك لا يستدعي تعديل الميثاق .

U.N. Doc. (A/21133), D. 4.

(١)

U.N. Doc. : (A/C. 61 SR. 1569), p. 10 ; (A/AC. 182/L. 2), p. 21; (10033), pp. 19, 57-58, 63; (A. AC. 175/E. 2, I.), pp. 2, 11, 15, 22, 39, 68.

U.N. Doc. : (A/31/33), p. 23.

(٣)

ibid., p. 18.

(٤)



## المطلب الثالث

### الاتجاه التوفيقى

وتمثل هذا الاتجاه التوفيقى دول غرب أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة (١) .

ويتلخص فى انه لا مانع من حيث المبدأ من تعديل الميثاق . فهو من صنع الانسان ، ومن ثم فهو غير كامل ويحتاج الى تعديل . ولكن لتعديله يجب تهيئة الجو المناسب .

ويرى اصحاب هذا الاتجاه انه اذا ما توصلت الدول الكبرى الى اتفاق بشأن الامن الجماعى ، وتخفيض التسلح ، والاقبال من استخدام القيتو ، يصبح الجو ملائما ومناسبا لادخال التعديلات اللازمة . كما يؤكد هذا الاتجاه على انه ينبغى عدم الظن بأن مستقبل المنظمة الدولية يتوقف على التعديل . ومن ثم يجب الاهتمام بالاتفاق على تفسير نصوص الميثاق كبدل عن التعديل . واذا كان التعديل غير عملى الآن - طالما أن الدول الكبرى غير متفقة ، فمن الممكن والمفيد البدء فى التحضير لذلك (٢) والسعى نحو تحقيق تأييد واسع النطاق لعملية التعديل الفعل .

(١) يلاحظ ان بعض الدول النامية تؤازر هذا الموقف كالجائر مثلا حيث ترى ضرورة التركيز أولا على بعض الجوانب المباشرة المتعلقة بالانفطحة الداخلية للمنظمة . وتضيف الى ذلك انه يجب الامتناع عن تقديم مقترحات بخصوص تعديلات على الميثاق .

(٢) ذكر مندوب الولايات المتحدة ان الولايات المتحدة لا تمارض أصلا أحداث تغييرات فى الميثاق ، ولكنها تعتبر انه يمكن معالجة مثل هذه التغييرات فقط على أساس قضية ، لقد أيدت الولايات المتحدة التعديلات المتعلقة بزيادة عضوية مجلس الأمن والمجلس الاقتصادى والاجتماعى . واو ظهر دليل على أن اتفاقا ممكنا حول تغييرات أخرى محددة يجب إحداثها فى الميثاق ، فان الولايات المتحدة سوف تكتشفها بجدية . ان المهمة الأساسية للأمم المتحدة فى الوقت الحاضر هى العمل - كمرکز لتوليق تصرفات الدول ، كما نص على ذلك الميثاق نفسه . وتمتدح الولايات المتحدة أن الاخلاص لهذا الهدف واتخاذ خطوات عملية لتشجيع الاحترام لكل من الآراء المتوافقة والمتعارضة فى عملية صنع القرار هو الاسهام الأكثر أهمية والذي يمكن من دفع الأمم المتحدة تجاه هدف التعاون الدولى الذى صمم الميثاق لبلوغه .

ويظهر من هذا القول أن الولايات المتحدة تتكلم من منطلق كأنها الوصى أو القيم على تصرفات الدول والتفاوض على الميزان ، فهى التى ستتدخل باكتشاف ما اذا كان هناك اتفاق ممكن حول تغييرات محددة يجب إحداثها فى الميثاق .

No. 33. (A/10033), p. 15.

### المبحث الثالث

#### تعديل ميثاق الأمم المتحدة في ضوء توصيات الخبراء واللجنة المختصة

أشرنا فيما تقدم إلى أن الهدف من تكوين مجموعة الخبراء وكذا من تشكيل اللجنة المختصة لاعادة التشكيل ، يتمثل في القيام بدراسة تتضمن تقديم مقترحات عمل مفصلة بصدد عملية اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعى فى نظام الأمم المتحدة ، وذلك بهدف جعل المنظمة الدولية أكثر قدرة على معالجة مشاكل التعاون الدولى بطريقة شاملة ، وأكثر استجابة لمتطلبات أحكام الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادى دولى جديد .

وقد قدم الخبراء تقريرهم ، وكذا قدمت اللجنة توصياتها التى اعتمدتها الجمعية العامة بموجب قرارها ٣٢/١٩٧ . ولعل التساؤل الذى يفرض نفسه يتلخص فيما إذا كانت المقترحات والتوصيات المتعلقة بتطوير المجلس الاقتصادى والاجتماعى تقتضى تعديل الميثاق ، كما توضع موضع التنفيذ ، أم أنه يمكن احداث عملية التطوير دونما حاجة الى التعديل الرسمى للميثاق ، اعنى من خلال وسائل اخرى تبذل فى نطاق الواقع والممكن كالتفسير وعدم تطبيق نصوص معينة ، أو اضافة احكام الى الميثاق القائمة فى شكل اتفاقات حكملة .

## المطلب الأول

### التعديل في ضوء توصيات الخبراء

لقد انطلق فريق الخبراء من عدة افتراضات تكشف منذ البداية عن نظرهم الى مسألة إعادة النظر في الميثاق . وتمثل هذه الافتراضات في الآتي :

( أ ) . الإرادة السياسية للدول الأعضاء أمر لازم لقيام الأعضاء بالتزاماتهم طبقا. للمادة (٥٦) من الميثاق لاتخاذ عمل مشترك ومنفرد في التعاون مع المنظمة من أجل تحقيق «... مستويات أعلى من المعيشة ، والعمالة الكاملة ، وظروف التقدم الاجتماعي » .

( ب ) معظم الخلل القائم في هياكل نظام الأمم المتحدة ، ناتج عن أعمال الدول الأعضاء ، كما ان إصلاح هذا الخلل سوف يتطلب اتخاذ عمل ما من جانب نفس الدول الأعضاء . ومن ثم فان أى اقتراح بإصلاح جاد وفعال من المفروض أن يعكس المصالح الثابتة للدول الأعضاء في الحالة الحاضرة الراهنة .

( ج ) ان المؤسسات ليست أهدافا أو غايات في حد ذاتها ، وإنما هي فقط مجرد وسائل لتحقيق الحاجات والمتطلبات الانسانية . ولا يوجد نظام مثالى لمنظمة دولية كالأمم المتحدة .

والواقع ان انعام النظر في هذه الافتراضات التي انطلق منها فريق الخبراء ، يظهر أنهم قد بدأوا عملهم وفي يقينهم أن الأمر في المحل الأخير مرجعه الى الإرادة السياسية للدول أعضاء المنظمة الدولية ، من حيث القيام بتعديل الميثاق . وهو ما يعنى بلغة واقعية حركية أن الأمر يتوقف على توازنات القوى وصراعات المصالح .

ويبدو ان الخبراء كانوا غير متفائلين بصدد تطور ونضج هذه الإرادة ، فقدموا في ضوء الوضع الراهن - صورة لما يمكن أن يكون عليه نظام الأمم المتحدة المعاد تشكيله دون أن يتطلب الأمر تعديل الميثاق . ويتضح ذلك من ملاحظة توصيات الخبراء بصدد تطوير المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، حيث الآتي .

### اولا : بالنسبة لللائحة وبرنامج عمل المجلس :

تتلخص مقترحات الخبراء في اعتماد برنامج عمل على أساس سنتين ، وعقد دورات وزارية ودورات قصيرة لموضوعات معينة . وهذه المقترحات يمكن وضعها موضع التطبيق عن طريق تغيير فى قواعد اجراءات المجلس فقط ، أى أنها لا تستلزم تعديل الميثاق بأى شكل من الاشكال .

### ثانيا : بالنسبة لنظام الاجراءات الخاصة بالمشاورات :

تتلخص فى تكوين مجموعات تفاوض - حسب الحاجة - لمعالجة القضايا الاقتصادية الأساسية بقصد التوصل الى حلول تكون محل اتفاق ورضا الدول الاعضاء . ومثل هذه الاجراءات - طبقا لتوصيات الخبراء - لا تتضمن أى تغيير فى اجراءات التصويت داخل المجلس ، ولا تقيد بأية حال حقه فى المناقشة والتصويت على القرارات . وكل ما هنالك ان المجموعة رأت ان يضمن المجلس هذه الاجراءات - فى حالة قبوله اياها - فى قواعد اجراءات مناسبة ، تحدد أنواع الموضوعات التى سوف تجرى بخصوصها الاجراءات الاستشارية .

### ثالثا : بالنسبة للعضوية والتمثيل داخل المجلس :

اقتترحت المجموعة ( أ ) ان يسمح لكل دولة ليست عضوا فى المجلس ولها مصلحة فى مسألة معينة - بالمشاركة فى المناقشات المتعلقة بها ، على ان يكون لها كامل حقوق العضوية عدا حق التصويت وان تعقد اجتماعات تضم اعضاء المجلس والمراقبين بهدف أن يأخذ المجلس فى الاعتبار آراء المراقبين لدى صياغة القرارات التى يتخذها . ومثل هذا الاجراء يتطلب فقط تغييرا فى قواعد اجراءات المجلس ، وذلك لأن المادة ( ٦٩ ) من الميثاق تكفل ذلك .

(ب) دعوة الاقاليم أو مجموعات الدول لدراسة امكانية اتخاذ تمثيل مشترك فى المجلس عن طريق الاتفاق المتبادل بينهم بحيث يحضر الاجتماعات الدولة التى يعينها الموضوع محل مناقشة المجلس . وواقع الأمر ان مثل هذا الاجراء يستلزم تعديلا فى الميثاق ، حيث انه سيطبق على كل اجتماعات المجلس وليس فقط بخصوص المسائل القطاعية .

( ج ) دعوة كل الدول الاعضاء فى الأمم المتحدة مقدما لتوضيح مصلحتها فى المشاركة فى كل دورة تتناول قضايا قطاعية . وتحديد عضوية كل دورة طبقا للاجابات المرسلة . وهو ما يعنى ان عضوية المجلس يمكن ان تختلف من دورة لآخرى ، ولهذا الفرض يجب ان يتم تعديل فى الميثاق .

( د ) تخصيص نص بإضافة ١٠ أعضاء ليضم المجلس الدول ذات المصالح الخاصة والتي لم تمثل بالفعل في العضوية الحالية للمجلس ، على أن يقترح المدير العام للامناء والتعاون الاقتصادى لكل دورة مخصصة لقطاع معين قائمة هؤلاء المدعوين الاضافيين ليوافق عليها المجلس فى دورته التنظيمية .

ويتضمن هذا النص تعديلا فى الميثاق ويؤدى الى زيادة عضوية المجلس من ٥٤ الى ٦٤ عضوا كحد اقصى .

#### رابعاً : بالنسبة لمجال حقوق الانسان :

ظهرت وجهتا نظر احدهما تؤيد انشاء مجلس لحقوق الانسان يعمل كجهاز رئيسى للأمم المتحدة مختصا بكل الوظائف التى تقع الآن فى نطاق مسئولية المجلس الاقتصادى والاجتماعى ولجنة حقوق الانسان وربما كذلك وظائف لجنة المرأة . ( وتطلب وجهة النظر هذه تعديلات فى المادة السابعة من الميثاق التى تعدد الفروع الرئيسية للأمم المتحدة ) .

أما وجهة النظر الأخرى ، فترى الإبقاء على لجنة حقوق الانسان على أن ينقل المجلس تقاريرها الى الجمعية العامة بدون مناقشة . ( ولا تتطلب وجهة النظر هذه تعديلا فى الميثاق ) .

ويتضح مما سبق أن توصيات الخبراء بصدد تطوير المجلس الاقتصادى والاجتماعى أو بالأحرى بصدد جميع اجهزة ومؤسسات الامم المتحدة - لا تتضمن احداث تعديلات رسمية فى الميثاق ، باستثناء مسألة العضوية داخل المجلس . ومعلوم أن تعديل الميثاق بصدد مسألة العضوية على الوجه الذى حدث من قبل مرتين يعد تعديلا جزئيا بسيطا ويمكن أن يتم ذلك دون تعليق اهمية على تعديل الميثاق ، ولاسيما فى ضوء اقتصار سلطات المجلس على القيام بدراسات ، واعداد تقارير ، وعمل توصيات غير ملزمة .

وأما عن توصيات الخبراء بصدد الأجهزة والقطاعات الأخرى ، فهي فى جوهرها تدور حول انشاء منصب جديد ، وجهاز جديد أو لجنة جديدة ، أو دمج عدة لجان أو صناديق فى هيئة واحدة . . ومثل هذه الاقتراحات تكفلها نصوص الميثاق القائم ، وذلك عن طريق اصدار قرارات من قبل الجمعية العامة فى هذا الصدد .

ومن الطريف أن تشير فى النهاية الى أن ممثلي الدول الاشتراكية فى شرق أوروبا قد استدلوا بتوصيات الخبراء لتدعيم رأيهم بصدد إمكانية احداث اصلاحات فى القطاعين الاقتصادى والاجتماعى لنظام الأمم المتحدة ، دون المساس بالميثاق ، تأكيداً لما يتسم به من مرونة وطواعية .

## المطلب الثاني

### التعديل في ضوء توصيات اللجنة المختصة لاعادة التشكيل

يمكن القول بأن توصيات اللجنة بصدد تطوير المجلس بصفة خاصة ، وكذا بصدد نظام الأمم المتحدة بصفة عامة - قد قدمت في ضوء الإمكانيات التي يتيحها الميثاق القائم على الوجه الآتي :

#### أولا : بالنسبة لبرنامج عمل ولائحة المجلس :

جاءت توصيات اللجنة في هذا الصدد مماثلة الى حد كبير لتوصيات فريق الخبراء \* ومن ثم فهي لا تتضمن - كبقية توصيات موضع التطبيق - أكثر من تغيير في قواعد اجراءات المجلس \*

#### ثانيا : بالنسبة للعضوية داخل المجلس :

أوصت اللجنة - نظرا لما يترتب على انهاء العديد من أجهزة المجلس المساعدة من ضغط على التمثيل - بأن ينظر في طرق ووسائل جعل المجلس كامل التمثيل \* وهو ما يقتضي احداث تعديل في الميثاق في صدد مسألة العضوية داخل المجلس \*

وربما كانت هذه هي التوصية الوحيدة بين توصيات اللجنة - التي تتضمن احداث تعديل في الميثاق \* وفي هذا الصدد ، لم تكن الدول الاعضاء داخل اللجنة على رأى واحد \* وانما ادلت كل مجموعة ببيان عقب اعتماد اللجنة لهذه التوصيات اظهرت فيه تحفظاتها في هذا الصدد \* وكان اكثر التحفظات تطرفا - ذلك التحفظ الوارد من قبل مجموعة دول شرق أوروبا ، والتمثل في معارضة هذه المجموعة لادراج أية توصيات في تقرير اللجنة بتصل تنفيذها بأعادة النظر في ميثاق الأمم المتحدة \* ومن ثم لم توافق على الاقتراح المتعلق بزيادة عضوية المجلس \*

#### ثالثا : بالنسبة لسلطات المجلس واختصاصاته :

دارت التوصيات حول تعزيز دور المجلس في ظل الميثاق القائم \* ورغم أن صياغة توصيات اللجنة في هذا الصدد قد تركزت حول مفهوم «التوصيات» فإن وفود الدول ، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية ، كانت حريصة على أن

تؤكد أكثر من مرة أن النصوص تتحدث عن « توصيات » لا عن « قرارات » ، وإن « صنع السياسة » يفهم على أنه وضع مبادئ توجيهية عامة لها طابع التوصيات لا اتخاذ القرارات .

### رابعاً : بالنسبة للنور المجلس في التنسيق :

نم تتضمن التوصيات أكثر من اقتراح دمج عدة أجهزة ولجان في لجنة التنسيق الإدارية ، وتعزيز لجنة البرنامج والتنسيق من خلال تسهيل تمثيل الدول الأعضاء فيها على مستوى عال من الخبرة الفنية وضمان استمرار هذا التمثيل من خلال الدعم المالي . وهذه توصيات يمكن أن ترى النور في ظل الميثاق القائم ومع ذلك دفعت بعض الوفود ، ولا سيما وفود الدول الاشتراكية في شرق أوروبا بعدم صلاحية ولاية اللجنة لدراسة مثل هذه الاقتراحات .

ونخلص مما سبق إلى أن توصيات اللجنة تعتبر أكثر تمسكاً بالميثاق القائم من مقترحات فريق الخبراء ، والتي بدورها لم تتضمن سوى تعديلات طفيفة في الميثاق .

وعلى الرغم من أننا لا نعتقد أن المشكلات السياسية والاقتصادية وما تواجهه الأمم المتحدة من صعوبات ، يمكن حلها بمجرد تعديل الميثاق فإن تقديم مقترحات الخبراء وتوصيات اللجنة في ضوء الميثاق القائم يثير العديد من التساؤلات . هل الميثاق على وضعه الحالي أداة تامة وقادرة على مواجهة حقائق عالم اليوم التي تختلف تماماً عما كان سائداً وقت وضع الميثاق ؟

= إلى أي مدى يمكن تقوية وتعزيز سلطات واختصاصات أجهزة ومؤسسات معينة في ذلك الوقت الذي نبقى فيه على نصوص الوثائق التي تمارس هذه الأجهزة والمؤسسات أعمالها استناداً إليها ؟

= إذا كان الإجماع منعقداً على أن الانماء والتعاون الاقتصادي الدولي ينبغي أن يمثل الأولوية بالنسبة لاهتمامات المنظمة الدولية ، فهل تمكس نصوص الميثاق ذلك أم ننتظر إليه على أنه وسيلة لتحقيق السلم والأمن الدوليين ؟

= ألم يحن الوقت بعد للتغلب على انقسام النظام الدولي إلى شرائح تميزه بعلاقات السمو والانخفاض والسيطرة والتبعية ، وهي علاقات تقرها المواثيق الحالية وترفضها معطيات الحاضر .

إن المسألة أصلاً ليست مسألة آليات لازمة لتنمية وتعزيز التعاون  
الاقتصادي الدولي بقدر ما هي بالأساس مسألة إرادة سياسية من جانب الدول  
الاعضاء . ومن هنا فإن تقديم التوصيات في ضوء الميثاق قد يحمل على  
الاعتقاد بأن العالم قد أصبح أسوأ مما كان عليه ، وإن الظروف الدولية لم تعد  
مواتمة لعملية إعادة النظر في الميثاق .



## المبحث الرابع

### اعمال اللجنة المعنية بالميثاق بصدد تطوير المجلس الاقتصادى والاجتماعى

فى ١٥ ديسمبر ١٩٧٠ ، قررت الجمعية العامة أن تمنعده اللجنة  
المخصصة للميثاق بوصفها اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز  
دور المنظمة الدولية ، وذلك للقيام بالمهام التالية :

( ا ) الدراسة المفصلة للملاحظات الواردة من الحكومات بشأن ميثاق الأمم  
المتحدة وبتعزيز دور المنظمة فى صيانة وتدعيم السلم والامن الدوليين ،  
وانماء التعاون بين جميع البلدان ، وتوطيد قواعد القانون الدولى فى  
العلاقات الدولية •

(ب) النظر فى المقترحات الاضافية المحددة التى قد تقترحها الحكومات لتعزيز  
قدرة الأمم المتحدة على بلوغ أهدافها •

(ج) دراسة المقترحات المقدمة أو التى ستقدم بقصد اعطاء الأولوية للنظر فى  
الموضوعات التى يمكن أن يتحقق بشأنها اتفاق عام •

وقد شرعت اللجنة الخاصة فى القيام بمهمتها من خلال فريقها العامل  
- على أساس الدراسة التحليلية التى قدمها الأمين العام - طبقا لقرار الجمعية  
العامة ( ٣٤٩٩ فى الدورة ٣٠ ) ، والتى تعكس آراء ومقترحات الحكومات فى  
هذا الخصوص (١) •

---

(١) قدم الأمين العام للأمم المتحدة دراسة تحليلية تتضمن آراء ومقترحات الحكومات الأعضاء  
بشأن إعادة النظر فى الميثاق ، وذلك طبقا لقرار الجمعية العامة ٣٤٩٩ فى الدورة ٣٠ . وقد =

## المطلب الأول

### أعمال اللجنة في عام ١٩٧٦

وفي ١٩٧٦ عقد الفريق العامل للجنة الخاصة إحدى عشرة جلسة في الفترة من ٢ - ١٢ مارس ، خصص ثمان جلسات منها للنظر في الفقرات من ٤ - ٤٢ من الدراسة التحليلية وهي تدور حول دور الأمم المتحدة في عالم اليوم ، وكيفية تعزيز هذا الدور ، وما إذا كان ذلك يقتضي تعديل الميثاق أم الإبقاء عليه في صورته الحالية (١) .

والمواقع ان الفريق العامل لم يتناول في عام ١٩٧٦ أية مقترحات أو آراء تتعلق بالتعاون والإنماء الاقتصادي والاجتماعي الدولي . بل ان بعض الممثلين لدى مناقشة الفقرة السادسة من الدراسة التحليلية والتي تشير الى دور الأمم المتحدة في التعاون الدولي الاقتصادي والاجتماعي ، اقترح أن يطرح الفريق العامل جانباً جميع الآراء المتعلقة بالإنماء والتعاون الاقتصادي والاجتماعي الدولي ، وذلك بالنظر الى ما كان يجري في هذا الشأن من عمل داخل اللجنة المخصصة لاعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في نظام الأمم المتحدة . وطلب من أعضاء الفريق العامل الذين كانوا في نفس الوقت أعضاء في تلك اللجنة أن يوافوا الفريق العامل بالتطورات التي تحدث في تلك اللجنة أولاً بأول .

---

= جاءت هذه الدراسة متضمنة ١٤٤ فقرة . الفقرات من ٤ - ٣٦ تدور حول تعزيز دور الأمم المتحدة في عالم اليوم وما إذا كان ذلك يقتضي تعديل الميثاق أم الإبقاء عليه في صورته الحالية ، الفقرات من ٣٦ - ٩٨ : تدور حول صيانة السلم والأمن الدوليين وطرق واجراءات ووسائل التسوية السلمية ، الفقرات من ٩٨ - ١١٦ تدور حول القضايا الاقتصادية والاجتماعية ودور الأمم المتحدة في هذا المجال ، الفقرات من ١١٦ - ١٢٠ تدور حول انهاء الاستثمار ، والفقرات من ١٢١ - ١٢٥ تدور حول ترشيح الاجراءات المالية داخل الأمم المتحدة . الفقرات من ١٢٦ - ١٣٢ تدور حول الجوانب الإدارية والمالية وغيرها لعمل الأمم المتحدة ، والفقرات من ١٣٣ - ١٤٤ تدور حول مسائل أخرى عامة كالطبوية .

(A/AC. 182/L. 2) Analytical Study Submitted by the Secretary-General Pursuant to G.A. Resolution 3499 (XXX).

(١) تباينت مواقف الدول في هذا الصدد على نحو ما فصلناه في المبحث الثاني من هذه

الفصل .

## المطلب الثاني

### اعمال اللجنة في عام ١٩٧٧

في عام ١٩٧٧ عقد الفريق العامل أربع وعشرين جلسة في الفترة من ١٥ فبراير - ١١ مارس ١٩٧٧ حيث تناول بقية فقرات الدراسة التحليلية ، بما في ذلك الفقرات المتعلقة بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية في جوانبها العامة والمجددة ( الفقرات من ٩٨ - ١١٣ ) .

وبادىء ذي بدء ، شدد الجميع على أهمية المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وضرورة حلها من أجل إقامة عالم أفضل . وأكد بعض الأعضاء ان إقامة نظام اقتصادى دولى جديد يتطلب موقفا إيجابيا من جانب كل الدول ولا سيما الدول الغنية ، وان نصوص الاستراتيجية الإنمائية الدولية يجب ألا ينظر إليها على أنها مجرد التزامات أخلاقية وانما يجب أن تقبل طواعية على أنها تعهدات ملزمة لكل الحكومات . وكان أمام اللجنة العديد من الاقتراحات المتعلقة بالتعاون الاقتصادى والاجتماعى الدولى ويمكن التمييز في هذه الاقتراحات بين أنواع ثلاثة رئيسية :

**أولها :** يرتبط بأنشطة تقديم المساعدة والأنشطة المهمة ، والبعض الآخر ذو طبيعة معيارية أما النوع الثالث : فيتعلق بإدخال إصلاحات في الأجهزة ولهياكل المعنية بالتعاون الاقتصادى الدولى .

#### ( ١ ) المقترحات المتعلقة بالنشاطات المهمة وبأنشطة تقديم المساعدة :

تدور هذه الاقتراحات حول أعداد برامج خاصة تحت إشراف الأمم المتحدة أو هيئات دولية أخرى وذلك بهدف تحقيق أهداف حيوية في قطاعات معينة : التصنيع ، وتنظيم التجارة الدولية ، ونقل التكنولوجيا ، والنظام النقدى ، والغذاء ، والطاقة ، والمواد الخام ، والسكان ، والصحة والتعليم ، ومشاكل الشباب ، وتأثير الاعلام الجماهيرى فى الحياة الدولية . طالب البعض فى مجال المساعدة بإعادة توجيه استراتيجية تقديم المساعدة على أن تتم تحت إشراف الأمم المتحدة لتجنب تأثير الايديولوجية فى كل منحة للمساعدة الأجنبية . كما تشير الى التعاون التقنى بين البلدان النامية (١) .

(١) (A/10039), pp. 43, 45, 46; (A/9/28), p. 17. ; (A/10255), p. 5; (A/C. 6/437), pp. 8, 45.

## (ب) المقترحات ذات الطبيعة القاعدية :

يمكن التمييز فى ذلك بين وجهتى نظر أساسيتين :

وجهة النظر الأولى تحبذ إعادة النظر فى الميثاق وتنقيح أحكام معينة منه ، لجعله أكثر اتفاقا مع الحقائق الاقتصادية الدولية الحالية ، ومع الإدراك الجديد للارتباط المتبادل بين الدول والمغزى الحقيقى للتعاون الدولى . وفى هذا الخصوص اقترح التالى (١) :

( أ ) ضرورة التعبير فى الميثاق عن النقاط البارزة فى ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، ومبادئ النظام الاقتصادى الدولى الجديد ، بما فى ذلك مفاهيم العدالة الاقتصادية ، والأمن الاقتصادى الجماعى ، وحق التنمية ، وحق كل شعب فى ممارسة السيادة الكاملة والدائمة على موارده الطبيعية .

(ب) أن يؤمن فى الميثاق مفهوم الانماء الاقتصادى عن طريق برنامج مستمر من برامج الاستراتيجية الانمائية الدولية ( أو عقود الأمم المتحدة الانمائية ) ، على أن يتضمن هذا المفهوم الأهداف المتعلقة بالسياسة العامة ، جنباً الى جنب مع وسائل تحقيقها واحكاما للتقييم .

أما وجهة النظر الثانية فلم تر سبباً لتنقيح الميثاق فى المجال الاقتصادى والاجتماعى وإنما رأت أن تواجه الدول لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية بما يتفق وروح ومبادئ الميثاق وذلك للأسباب الآتية (٢) :

( أ ) نصوص الميثاق ذات الصلة فى الميدانين الاقتصادى والاجتماعى تتبع مدى واسعا من الامكانات لم يستغل بعد .

(ب) كثير من الاقتراحات ذات الصلة المقدمة من الحكومات كفكرة الأمن الاقتصادى والاجتماعى قد تضمنها الميثاق صراحة أو ضمناً .

(ج) لا ينبغى إعطاء مسائل السياسة العامة وضعاً هيكلية فى الميثاق ، كان يعبر عن النقاط البارزة فى ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية .

( د ) مبادئ الميثاق ينبغى أن تطور وتنفذ عن طريق سلسلة من القواعد القانونية ومن ثم لا يجب التعبير عن مبادئ النظام الاقتصادى الدولى الجديد فى الميثاق .

{A/100T3/Add-1}، p. 10 ; (A/AC. 175, L. 2, II), pp. 180, 198, (١)  
218; Ibid., I, pp. 71, 198; (A/C. 6/SR. 1563), p. 3; (A/C. 6/SR. 1563)  
p. 3 ; (A/C. 6/SR. 1573), p. 6.

(A/10033), p. 24, 33, 92; (A/AC. 175/L. 2, II), pp. 227-233. (٢)

رغم) اذا تقح الميثاق كى يعبر عن مبادئ النظام الاقتصادى الدولى الجديد ، فان الأمر سيقضى مزيدا من التعديل مستقبلا كى يأخذ الميثاق فى احسبان ما قد يحدث من تغييرات اخرى .

### (ج) المقترحات المتعلقة بالإصلاحات المؤسسية :

انقسم الرأى فى هذا الصدد الى فريقين :

**أحدهما :** يرى أنه يمكن اجراء اصلاح فى هياكل وأجهزة النظام فى ميدان التعاون الاقتصادى والاجتماعى دون ادخال أى تعديل جوهرى على الميثاق ، وأشير فى هذا الصدد الى تقرير مجموعة الخبراء المعنى بهيكل جديد للأمم المتحدة . فالتقرير على الرغم من ورود بعض التحفظات عليه - فانه يعتبر هاما ومفيدا حيث يوصى بسلسلة من الإصلاحات المحددة والبعيدة المدى التى قد تعزز عمل الأمم المتحدة دون اللجوء بالضرورة الى تعديل الميثاق (١) .

**الرأى الثانى :** يرى ان مقترحات فريق الخبراء - مهما كانت أهميتها ، لا تكفى لجعل الأمم المتحدة على المستوى المرغوب من الفعالية . وان حصيلة المناقشات حول تقرير فريق الخبراء قد تؤدي الى تغييرات لاحقة فى النصوص ذات الصلة من الميثاق . وفى هذا الاطار اقترح البعض انشاء وكالة جديدة تؤدي المهام المعهود بها حاليا الى المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، أو اصلاح المجلس وتزويده بالوسائل اللازمة لكى يعالج بكفاءة المهام المعهود بها اليه (٢) . أما البعض الآخر فقد اقترح اقامة لجنة للتنمية (٣) . الا أن معظم الاقتراحات المقدمة كانت فى صالح تعزيز دور المجلس الاقتصادى والاجتماعى وذلك بوصفه الجهاز المعهود اليه - على المستوى التنظيمى - بالتعاون الاقتصادى والاجتماعى فى نطاق الامم المتحدة . وكانت المقترحات تدور بصفة خاصة حول اختصاصات المجلس الاقتصادى والاجتماعى وقواعد اجراءاته ، بالإضافة الى مسألة التمثيل والعضوية داخل المجلس .

(١) (A/10018/Add. 1), p. 10; (A/10033), pp. 27-43 46, 58 ;

(A/C. B/SR. 1572), p. 16.

(A/10033), p. 46, (A/AC. 175/L. 2, 1), p. 102; Ibid: p. 217.

(A/10255), p. 8 ; (A/C. 6/SR. 1569), p. 5.

(٣)

## ثولا : اختصاصات المجلس الاقتصادى والاجتماعى :

### ( أ ) دور المجلس فى التوجيه والتنسيق :

اتفق الجميع على ضرورة تحقيق التوافق والتنسيق بين نشاطات جميع وكالات وبرامج الأمم المتحدة فيما يتعلق بالانماء الاقتصادى والاجتماعى ، وذلك بالنظر الى وجود التكرار والتداخل بين البرامج والنشاطات مع قلة الموارد البشرية والمادية . وهنا انقسم الرأى الى فريقين : احدهما رأى أنه ينبغي تعزيز دور المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى حدود اختصاصاته الحالية بوصفه الهيئة الرئيسية لتحقيق تنسيق أفضل لاعمال المنظمة الدولية ، وانه ينبغي اعفاء المجلس من عبء معالجة المسائل غير الهامة كيما يتمكن من العمل على حل المسائل الجوهرية ، مركزا أعماله بالتناوب فى دوراته على المشاكل الايدولوجية فى عام وعلى الأمور التنفيذية فى العام التالى (١) .

أما الرأى الآخر فيتمثل فى انه يتعين اعطاء المجلس ولاية جديدة ذات سلطة واسعة لكى يتسنى له القيام بوظيفة التوجيه والتنسيق . وفى هذا الاطار اقترح ان تصاغ الفقرة الثانية من المادة الثالثة والستين من الميثاق على نحو أكثر الزامية يجعل المجلس بمثابة المنسق الفعال لنشاطات التنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل أسرة الأمم المتحدة ، وذلك على النحو التالى : « . . . ويقوم المجلس بتنسيق انشطة الوكالات المتخصصة وباتخاذ قرارات تخضع لموافقة الجمعية العامة ، بشأن السياسات العامة ، والتوجيه ، وتوزيع المهام ، وتحديد نطاق مضمون وحجم البرامج ، والعلاقات بين الوكالات (٢) » .

### (ب) اختصاص المجلس فى مجال حماية حقوق الانسان :

اجمعت الآراء على ضرورة زيادة فعالية الأمم المتحدة فى مجال حماية حقوق الانسان . ولتحقيق هذا الهدف الهام قدمت ثلاث مجموعات من الاقتراحات :

#### الأولى : تتعلق بالتحقيق فى انتهاكات حقوق الإنسان .

(١) (A/AC. 175/L. 2, 1), pp. 89, 101; (A/C. 6/SR. 1573), p. 10 ; (A/10033), pp. 13, 46.

(٢) (A/9695), p. 44; (A/AC. 175-L. 2, 1), pp. 101-102; (A/10033) p. 46. ويلاحظ أن الفقرة الثانية من المادة الثالثة والستين من الميثاق تنص أصلا على « للمجلس أن ينسق ويوجه نشاط الوكالات المتخصصة بطريقة التشاور معها ، وتقديم توصياته اليها والى اللجنة العامة وأعضاء الأمم المتحدة » .

**الثانية :** تتعلق بإنشاء منصب مفوض سام للأمم المتحدة لشئون حقوق الإنسان .

**الثالثة :** تتعلق بالأجهزة المعنية بمعالجة مسائل حقوق الإنسان .

### **بالنسبة للجنة الأولى :**

طالب البعض بارسال لجان تقص الى البلدان التى تنتهك فيها حقوق الإنسان ، وبدعوة الدول الأعضاء الى التخلي عن حقها فى معارضة وجود لجان التقصى الموفدة من قبل لجنة حقوق الإنسان الى أراضيها وفقاً للإجراء المبين فى قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعى رقم ١٥٠٣ ( د - ٤٨ ) ( ١ ) . فى حين رفض البعض الآخر تأييد هذا الاقتراح .

**بالنسبة للجنة الثانية :** أيد البعض إنشاء منصب مفوض سام لشئون حقوق الإنسان لما ينطوى عليه ذلك من امكانات هائلة لتجميع المعلومات المتاحة ولإظهار استعداد الدول لأن تقدم ما هو أكثر من التأييد الشفهي لحقوق الإنسان . بيد أن وفوداً أخرى عارضت الفكرة على أساس ان الجهاز المقترح سيكون غير فعال ، مستدلين على ذلك برفض الجمعية العامة فى دورتها التاسعة والعشرين الموافقة على إنشاء منصب سام لشئون حقوق الإنسان ( ٢ ) .

### **بالنسبة للجنة الثالثة :**

تعددت الاقتراحات على النحو الآتى :

( ١ ) اقترح البعض مساندة الفكرة المطروحة داخل فريق الخبراء والمتعلقة بإقامة لجنة جديدة لحقوق الإنسان ذات اتصال مباشر مع الجمعية العامة ، وتحتل مرتبة جهاز أساسى للأمم المتحدة على قدم المساواة مع المجلس الاقتصادى والاجتماعى ( ٣ ) . على أن يراعى فى حالة قبول الفكرة - التعاون فيما بين الجهاز الرئيسى الجديد والمجلس الاقتصادى والاجتماعى مراعاة دقيقة ، نظراً للحاجة الى الحفاظ على اختصاص المجلس بالنسبة للنواحى الأساسية لحقوق الإنسان . ويستدعى هذا الاقتراح إدخال تعديل طفيف على الفقرة الأولى من المادة السابعة . وإذا كانت المادة ٦٢ تخول للمجلس سلطة تناول مسائل حقوق

(١) عبرت عن هذا الموقف إيطاليا وأستراليا فى الوثيقة . (A/AC. 182/L. 15).

(٢) U.N. Doc. (A/32/33), pp. 226-227.

(٣) عبرت عن ذلك الفلبين فى الوثيقة . (A/AC. 182/L. 9).

الإنسان ، فالمجلس - فى حالة التوصل الى اتفاق الجنتلمان - ان يقرر اقامة  
صلات مباشرة بين لجنة حقوق الانسان والجمعية العامة .

(ب) بيد ان بعض الوفود تشككت فى جدوى هذا الاقتراح على اساس  
وجود عدة هيئات تعمل فى ميدان حقوق الانسان . وأن المطلوب هو المزيد  
من العمل وليس خلق العديد من الاجهزة .

(ج) اقترح البعض توسيع اختصاصات مجلس الوصاية ليشمل حماية  
حقوق الانسان . وأيده العديد من الوفود على أساس أن مجلس الوصاية كاد  
ان ينتهى من عمله فيما يتعلق بالاقاليم المشار اليها فى الفصول ( ١١ ، ١٢ ،  
١٦ ) من الميثاق ثم انه اذا ما أوكلت مسائل حقوق الانسان الى مجلس الوصاية ،  
فسيستفرغ المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتناول المسائل الاقتصادية  
والاجتماعية وحدها (١) .

( هـ ) اعترض البعض على ذلك على أساس أن هيكل مجلس الوصاية جامد  
الى حد ما ، وانه من الصعب تغيير اختصاصاته لتمكينه من تناول مسائل خاصة  
بحماية حقوق الانسان (٢) .

### ثانيا : التمثيل والعضوية :

انفق الجميع على ضرورة لاقال من الهيئات الفرعية للمجلس ، على ان  
يضطلع المجلس بالمهام المعهودة الى تلك الهيئات .

ونظرا لما يترتب على ذلك من ضرورة توسيع عضوية المجلس ، فقد لاحظ  
البعض أنها أصبحت أكثر تمثيلا فى ضوء ما أحدثت من زيادة مرتين سابقا  
( ١٩٦٦ ، ١٩٧٣ ) وأن الظروف الحالية لا تبرر ادخال المزيد من التعديلات  
فى هذا الخصوص . بينما رأى البعض الآخر أنه اذا ما زيدت عضوية المجلس  
فان ذلك سيتيح امكانية تخفيض عدد أعضاء اللجان الفنية باستثناء اللجان ذات  
الاهتمام المحدد . فمن الاصح أن تكون « لجانا مفتوحة » ، كما انه سيكون  
من الممكن حينئذ الاستغناء عن اللجان المنشأة بالفعل والتي تؤدي مهامها مكررة  
لمهام المجلس (٣) .

(١) مقترحات كولومبيا فى الوثيقة (A/AC. 182/L. 9)

(٢) U.N. Doc. (A/32/33), pp. 76-78.

(٣) (A/9695); p. 43; (A/10033), p. 80 ; (A-AC175-L. 2, 11).

p. 78; (A/AC. 182/L. 2) p. 71.

لم تيد الوفود آراءها وتعليقاتها حول هذا الجانب لا لاحظ من وجود تطابق بين أعمال =



## ثالثا : النواحي الإجرائية :

اقترح أن يعقد المجلس الاقتصادى والاجتماعى اجتماعات دورية على المستوى الوزارى ، تركز لاجراء دراسة عامة شاملة للحالة الاقتصادية الدولية ولاسيما المشاكل التجارية والمالية المتصلة بالانماء (١) .

### المطلب الثالث

#### أعمال اللجنة في ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ ، ١٩٨٠

فى عام ١٩٧٨ ، عقد الفريق العامل للجنة الخاصة المعنية بالميثاق ثمان جلسات تركزت فيها المشاورات حول التسمية السلمية للمنازعات ، وصيانة وتوسيع الأمن الدولى وترشيد الاجراءات داخل نظام الامم المتحدة .

وقد قدم ممثل المكسيك ورقة عمل بشأن صيانة السلم والأمن الدوليين (٢) ، وهى تتصل بطريقة غير مباشرة بالتعاون الدولى الاقتصادى والاجتماعى . حيث تضمنت الوثيقة ادخال الاضافات التالية على المادة الثانية من الميثاق المتعلقة بمبادئ الأمم المتحدة .

( أ ) عدم تدخل احدى الدول فى الشؤون الداخلية لدولة أخرى (٣) .

( ب ) التعاون الدولى من أجل التنمية (٤) .

---

١- اللجنة المخصصة لاعادة التكوين وبين الفقرة ١١٢ من الدراسة التحليلية والمتعلقة بالنواحي الإجرائية .

(A/32/33), p. 72 ; (A-CT. 6-23), p. 8; (A-9695), p. 21.

(A/AC. 182/WG. 16).

(١)

(A/AC. 182/WG. 16).

(٢)

(٣) م/٢ فى لقرتها السابقة لا تشير الا الى عدم تدخل الأمم المتحدة فى الشؤون التى تقع فى نطاق الاختصاص الداخلى للدول .

(٤) لتعزيز الاعتراف بأهمية الشؤون الاقتصادية والادراك بأن الحفاظ على السلم ليس مجرد الفصل بين جيوش متعادية فحسب ، ولكنه يتطوّر كذلك على ازالة اسباب النزاعات بين الدول ، وفى مقدمتها الفقر الذى تعاني منه بلدان عديدة .

( ج ) الأمن الاقتصادى الجماعى (١) .

( د ) نزع السلاح العام الكامل فى ظل مراقبة دولية فعالة (٢) .

وفى ١٩٧٩ ركز الفريق العامل للجنة على مسألة التسوية السلمية للنزاعات ، وترشيد الإجراءات المعمول بها فى نطاق الأمم المتحدة وخاصة الجمعية العامة والأمانة العامة . ولم تناقش اللجنة المسائل الاقتصادية والاجتماعية وكيفية تنمية التعاون الدولى فى هذا الخصوص . وهو ما يعنى ضمنا أن اللجنة لم تنظر فى أية اقتراحات تتعلق بدور وسلطات المجلس الاقتصادى والاجتماعى وعلاقة ذلك بتنقيح الميثاق (٣) .

وفى عام ١٩٨٠ قامت مجموعة عمل كونتها اللجنة بالنظر فى مسألتى حفظ السلم والأمن الدوليين ، والتسوية السلمية للنزاعات . ولم تتمكن من النظر فى مسألة ترشيد الإجراءات نظرا لضيق الوقت . كذلك لم تتناول المسائل المتعلقة بالتعاون الاقتصادى الدولى ودور سلطات الأجهزة المعنية بهذا التعاون بما فى ذلك المجلس الاقتصادى والاجتماعى . وهو ما يعنى أن أعمال اللجنة الخاصة المعنية بالميثاق وبتعزيز دور المنظمة ، لم تتضح نتائجها بعد بصدد جانب التعاون الدولى الاقتصادى والاجتماعى (٤) .

(١) يمثل تغييرا جذريا فى القانون الدولى حيث لا يسلم الميثاق الا بمبدأ الأمن الجاهى من الناحية العسكرية البحتة .

(٢) بينما يركز المفهوم الحالى لنزع السلاح المدرج فى الميثاق على الحد من الأسلحة وتخفيضها .

(٣) U.N. Doc. (A/34/33) p. 2.

(٤) U.N. Doc. : (A/35/33) pp. 1-4.

فى الواقع أن ثمة ملاحظة مهمة ترد على المهمة المنوطة باللجنة الخاصة للجنة بالميثاق . فمهمة اللجنة - طبقا لقرارات الجمعية العامة فى هذا الصدد - تتعلق أساسا بدراسة الملاحظات الواردة من الحكومات والدرجة فى الدراسة التحليلية التى أعدها الأمين العام فيما يتصل بصيانة السلم والأمن الدوليين ، وتنمية التعاون فيما بين جميع الأمم وتميزت قواعد القسانون الدولى فى العلاقات بين الدول . ويتضح من هذا عدم ذكر مسألة التعاون الاقتصادى والاجتماعى الدولى ، وإذا كانت كلمة « التعاون » التى وردت عامة وتشتمل كل أنماط وأنواع التعاون بما فى ذلك التعاون الاقتصادى والاجتماعى الا أن ذلك لا ينفى ضرورة الإشارة والتخصيص لفرضية التعاون الدولى الاقتصادى والاجتماعى . ذلك أن تدعيم السلم والأمن الدوليين يستلزم حتما علاقات اقتصادية سلمية ورفيدة تقوم على العدل والائصال . كما أن العلاقات الاقتصادية المنصبة أساس لازم لإقامة السلام على رجوع المسورة . وقد ظهر ذلك جليا فى مناقشات اللجنة فى دورتها عام ١٩٧٦ م حيث اختلفت الآراء حول امكانية النظر فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية . فالبعض رأى أن ي طرح الفريق العامل جانبا جميع الآراء المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى نظام الأمم للتحدة ومطالبة أعضاء الفريق العامل الذين هم فى ذات الوقت أعضاء فى اللجنة المختصة المكلفة بإعادة التشكيل - بأن يوالوا الفريق العامل بالتطورات الحادثة فى تلك اللجنة - على حين رأى البعض الآخر أنه لا غرض من النظر فى آراء عامة حول الموضوع . وانتهى الأمر بتغليب وجهة النظر الأولى . إذ رغم انتهاء عمل اللجنة المختصة فى ١٩٧٧ - لم تقم لجنة الميثاق بالنظر =

ومن استعراض أعمال اللجنة المعنية بالميثاق يتضح جلياً ان المواقف والاتجاهات التي سادت أعمال اللجنة فيما يتعلق بالتعاون الدولي الاقتصادي والاجتماعي عامة وبتطوير المجلس الاقتصادي والاجتماعي خاصة ، قد تعددت وتباينت على نحو يمكن التمييز معه بين ثلاثة اتجاهات رئيسية : -

(أ) في أقصى اليمين اقترحت بعض الدول تعزيز دور المنظمة الدولية في مجال التعاون الدولي الاقتصادي والاجتماعي وتعزيز سلطات المجلس الاقتصادي والاجتماعي على أن يتم ذلك في ظل الميثاق الحالي . وقد كان هذا بصفة عامة موقف دول شرق أوروبا الاشتراكية باستثناء قلة منها كرومانيا ويوغوسلافيا .

(ب) في أقصى اليسار أيدت بعض الدول وخاصة الدول النامية ضرورة ادخال تعديلات على الميثاق الحالي كيما يعكس الحقائق المتغيرة .

(ج) في الوسط اقترح البعض اضافة احكام الى الميثاق القائم .

ولقد تجسّد الاتجاهان الاخيران في وثيقة قدمت من عدة دول كمجموعة (١) .

وقد تضمنت هذه الوثيقة ادخال بعض التعديلات على الميثاق وازدادة احكام جديدة اليه وذلك على النحو الآتي :

#### أولاً : المادة ٣/ من الميثاق :

(١) اقترحت المكسيك أن تضاف المبادئ التالية :

١ - عدم تدخل أية دولة في الشؤون الداخلية لدولة أخرى .

٢ - التعاون الدولي من أجل التنمية .

٣ - الأمن الاقتصادي الجماعي .

٤ - نزع السلاح الكامل في ظل رقابة دولية فعالة .

---

= في هذه المسألة سوى في بعض جلساتها في ١٩٧٧ ولم يصل بعد الى نتائج محددة في هذا الخصوص على نحو ما أوردناه تفصيلاً .

(١) قلعت الوثيقة (A/AC-182/L. 12-Rev. 1) من الفلبين ، المكسيك ، رومانيا ، كولومبيا ، يوغوسلافيا ، نيجيريا ، الأرجنتين ، بربادوس ، تونس ، الجزائر ، قبرص ، الكونغو ، كينيا ، مصر ، زامبيا ، الكودور .

(ب) اقترحت القلبيين أن يراعى - لدى النظر فى المادة ٢ ما يلى :

١ - أن العدوان الاقتصادى شأنه شأن أى شكل آخر من أشكال العدوان هو خرق للسلم وانتهاك للميثاق ، وأنه يتطلب لذلك ، اتخاذ تدابير جماعية فعالة لمنع والقضاء عليه .

٢ - لكل دولة ذات سيادة الحق الخالص فى التمتع بآرائها الطبيعى .  
بيد أنه ينبغي أن يكون هناك تعاون دولى لمنع تلوث البيئة .

٣ - أن يعود العلم والتكنولوجيا بالفائدة على البشرية جمعاء ، وأن ييسر نقلهما الى البلدان النامية بشروط عادلة .

٤ - القضاء الخارجى تراث مشترك للانسانية ويقع خارج نطاق سلطة .  
ولاية أية دولة أو مجموعة من الدول .

٥ - أن تتعهد كافة الدول بتشجيع نزع السلاح العام وتحقيقه ، باعتباره أفضل ضمان ضد ويلات الحرب ، وأن تستخدم الى حد كبير الموارد المالية والاقتصادية التى تنتج عن نزع السلاح فى تقديم المساعدة للبلدان النامية لا سيما أكثرها فقرا .

#### ثانيا : المادة ٣ من الميثاق : اقترحت رومانيا :

أن يؤكد الميثاق وجود فئة واحدة من الدول هى الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة وأن تشمل هذه الفئة جميع بلدان العالم دون تمييز بسبب الحجم أو القوة الاقتصادية أو العسكرية أو النظام الاجتماعى .

#### ثالثا : المادة ٨ من الميثاق : اقترحت رومانيا :

١ - أن يدعم فى الميثاق الأخذ باتفاق الرأى لمعالجة المشاكل الأساسية .  
٢ - أن تدرج فى الميثاق أحكام تنص على أن القرارات التى تتخذ باتفاق الرأى أو بالإجماع تشكل التزامات قوية لجميع الدول .

#### رابعا : المواد من ٥٥ - ٦٠ :

اقترحت المكسيك والقلبيين استكمال المبادئ الاقتصادية والاجتماعية المنظمة لسلوك الدول ، بالنظر الى الضرورة الملحة لإقامة النظام الإقتصادي الدولى الجديد ، وذلك على أساس الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة هذا النظام وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية .

## خامسا : الواد من ٦١ - ٧٢

### ( ا ) اقترحت الفلبين :

١ - ضرورة ادخال اصلاح جوهرى على عمل المجلس ، واعطائه ولاية جديدة تخوله سلطة كافية . وفى هذا الاطار يعدل نص الفقرة الثانية من م ٦٣ .

٢ - رفع لجنة حقوق الانسان الى درجة مجلس كامل فى مستوى المجلس الاقتصادى والاجتماعى ومجلس الوصاية .

### ( ب ) اقترحت كولومبيا :

١ - توسيع نطاق ووظائف مجلس الوصاية ، لتوكل اليه مهمة حماية حقوق الانسان بصورة عامة ، بحيث يصبح مجلسا لحقوق الانسان والوصاية . ويضم بعض اللجان التى تعالج المسائل التى تقع حاليا ضمن نطاق اختصاص المجلس الاقتصادى والاجتماعى . وحيث ان الجمعية العامة تكتفى بالاحاطة علما بتقرير اللجنة الخاصة بالميثاق ، وتجديد ولايتها للمزيد من الدراسة ، فانه حتى اعداد هذه الرسالة ، لم تتبلور بعد نتائج محددة ، ولم تقدم مقترحات رسمية بصدد التعاون الاقتصادى والاجتماعى فى اطار هذه اللجنة ، وما اذا كان ذلك سيتمخض عن ضرورة اعادة النظر فى الميثاق وادخال التعديلات اللازمة عليه على نحو ما اقترح البعض ، أم أن الأمر قد يقتصر على مواجهة التطورات الاخيرة والحقائق الجديدة فى العلاقات الاقتصادية الدولية ، على تعديل الميثاق فى ضوء الواقع والممكن ، أى من خلال اعادة التفسير ، وعدم تطبيق نصوص معينة ، واعتماد الاعلانات والتصريحات التى تتضمن احكاما اضافية .

## المبحث الخامس

### تطوير المجلس في ضوء النظام الاقتصادي الدولي الجديد

في افتتاح الدورة الأولى للجنة المخصصة لاعادة التشكيل ، أعلن الأمين العام للأمم المتحدة ، أن اصلاح نظام الأمم المتحدة - يجب أن يتم في إطار التقدم نحو اقامة نظام اقتصادى دولى جديد • كما أعلن رئيس اللجنة المعنية في ذات الدورة أن عملية اعادة التشكيل ذات مجال أوسع وتقوم على أساس أيديولوجى ذى نوعية مختلفة ، اذ هى لن تشمل فحسب كامل مجموعة وكالات ومؤسسات وبرامج الأمم المتحدة في الميدان الاقتصادى والاجتماعى الدولى. الجديد •

وفى هذا المبحث نحاول تعريف ماهية النظام الاقتصادى الدولى الجديد، والعناصر الأساسية التى يقوم عليها ، والدور المقترح للمجلس الاقتصادى والاجتماعى فى اقامة هذا النظام ، وعلاقته بتعديل الميثاق •

## المطلب الأول

### تعريف النظام الاقتصادي الدولي الجديد

كثر لجج الفقهاء واحتدم نقاشهم حول تحديد المقصود بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد . فالبعض يرى أن العملية التاريخية التي ولدت الدعوة إلى إقامة نظام اقتصادي دولي جديد قد بدأت بتفجر أزمة الزيت في حرب أكتوبر ١٩٧٣ وهي الأزمة التي أثارت في نفس الوقت قضية العلاقات بين الشمال والجنوب ، وأضافت وعياً جديداً بأن لب القضية لا يكمن فقط في وضعية العلاقات بين الشمال والجنوب - على الرغم من أهميتها - وإنما لابد إلى جانب تحسن تلك العلاقات من أحداث تكيف واسع النطاق في علاقات الدول المتقدمة .

لقد أدركت الدول المتقدمة - وقد واجهتها صعوبات اقتصادية خطيرة ، أن النظام الاقتصادي القائم والموضوع من قبلهم في فترة ما بعد الحرب الثانية يوشك أن ينهار - ما لم تحدث تغييرات جذرية أساسية في هيكل النظام الاقتصادي الدولي . وقد ترتب على ذلك أن أصبحت المناقشة حول النظام الاقتصادي الدولي الجديد تتميز بالانتشار والانتشار من حيث الموضوعات التي تناقش ، والمؤتمرات التي تعقد ، وهو ما يحتم أن تؤخذ في الاعتبار القرارات والإعلانات والمواثيق التي تنبثق عن مختلف هيئات التفاوض لدى أي تحديد لمفهوم النظام الاقتصادي الدولي الجديد . غير أن وجهة النظر السابقة ترى أن مفهوم النظام الاقتصادي الدولي الجديد لا يزال في طور النمو ، وما زالت المناقشات حول تحديد مساره حامية الوطيس . وتضيف إلى ذلك أنه ليس مفهوماً استاتيكيًا يعكس حالة تتميز بلوحة عالية من الاستقرار ، ولكنه محل تطور ، مما يصعب معه التنبؤ بآثاره على المستوى السياسي أو القانوني في الأجل الطويل . هذا فضلاً عن أن هذا المفهوم تحيط به بعض نواحي اللبس والغموض ، وما زالت بعض أهدافه الأساسية تبدو في تناقض ( هدف الاعتماد الذاتي self-reliance والاعتماد الجماعي Collective Interdependence (١) . ويرى البعض الآخر أن النظام الاقتصادي الدولي الجديد لا يبدو أن يكون محاولة لخلق نظام عالمي جديد ، وفق نمط جديد . فالنظام الاقتصادي الذي ساد

---

Hans Gory, A. New International Economic Order : Its Impact (١)  
- on the Evolution of International Law, *Annals of International Studies*,  
Op. Cit., pp. 91-92.

العالم لمدة ربع قرن ابتداء من الحرب الثانية قد تشكل بما يتفق ومصالح الغرب الصناعي بصفة عامة والولايات المتحدة بصفة خاصة . وكان الاقتصاد العالمي في تلك الفترة (١) يقوم على مبادئ النمو في الطاقة الانتاجية والتجارة الحرة واستقرار نظام النقد الدولي . الا أن هذا النظام أضحي - بمبادئه تلك لا يعكس مصالح الدول المستقلة حديثا التي دخلت النظام الدولي متأخرة ، في ذات الوقت الذي لا تزال فيه هياكل التجارة والتمويل والنقد تعكس المصالح الاستعمارية المتأصلة . الأمر الذي لا يتفق وحقائق العصر .

فالدول النامية قد ادركت عناصر تعويق قوتها ، التي تكمن في اشكال الاستغلال التي تقع فريسة لها ، وقلة ما تحصل عليه من مساعدات وضالة دورها في توجيه وإدارة النظام والتعاون الاقتصادي الدولي . ومن هنا فإن اقامة نظام اقتصادي دولي جديد يعد بالاساس مسألة سياسية تفرض المواجهة بين الشمال والجنوب (٢) .

وهناك وجهة نظر ترى ان فكرة نظام اقتصادي دولي جديد رغم جاذبيتها ليست فكرة واضحة ومحددة . بل انها تثير العديد من التساؤلات التي تعكس عدم تبلورها ووضوحها . ومع ذلك فإن وجهة النظر هذه تقرب وجود حالة من عدم المساواة تعاني منها دول العالم ، مما يستدعي التخطيط لوضع العالم على الطريق الصحيح قبل حلول الكارثة .

وفي هذا الإطار فإن ثمة عاملين يستلزمان إعادة توزيع الثروة العالمية وهما المعدل غير متساو للنمو السكاني فيما بين الدول المتقدمة والدول النامية ، والاعتماد المتبادل فيما بين الدول على كل المستويات وفي كل المجالات كنتيجة للتقنين التكنولوجي . وفي ظل ظروف كهذه لا يكون من المنطقي بل ليس من العدل أن تستحوذ أقلية من السكان على الجزء الأكبر من موارد العالم ، وانما لابد من إعادة توزيع عادل للثروة بطريقة أو بأخرى .

وهذا الرأي كسابقه - يركز على سياسة النظام الاقتصادي الدولي . فلا يمكن لأى نظام اقتصادي دولي جديد أن يتحقق دون حدوث تحول في النظام السياسي الدولي ، أي دون ان تحدث عملية إعادة توزيع للسلطة داخل مراكز صنع القرار .

(١) يشار الى هذه الفترة في ادب السياسة والعلاقات الدولية بفترة السلام الأمريكية

Pax Americana

ذلك السلام الذي لم يكن قاصرا على القضايا السياسية فقط وإنما شمل بالضرورة النظام الاقتصادي .

David A Kay, Op. Cit., pp. 143-144.

(٢) Ibid., p. 144; David S. Wright, Lessons of the Paris Dialogue, International Perspectives, The Canadian Journal on World Affairs, September-October, 1980 p 12.



وهنا تأتي مواقف كل من الدول النامية والدول المتقدمة على طرفي  
مقياس ، مما يعنى أن العامل الاساسى يكمن فى حكمة الحكومات فى السماح  
بالتحولات التدريجية للسيادة بما يمكن للمؤسسات الدولية من الاضطلاع  
بتحقيق النظام الاقتصادى الدولى الجديد والتنمية الاقتصادية العالمية (١) .

ويرى البعض أن تعبير النظام الاقتصادى الدولى الجديد يشير الى مجموع  
العلاقات بين ما يسمى بالدول الصناعية المتقدمة من ناحية والدول النامية  
من ناحية أخرى ، وأن عنصر « الجودة » يتمثل فى تحقيق التحرر الاقتصادى  
لدول وشعوب العالم الثالث ، وأن الدول المتقدمة بدورها مدعوة لتغيير  
سياساتها الاقتصادية والاجتماعية وأنماط حياتها لتتواءم مع حقائق  
العصر (٢) .

والواقع أنه فى ضوء تنوع وعمومية التعريفات المقدمة للنظام الاقتصادى  
الدولى الجديد ، ومع التسليم بأن أزمة الزيت فى سنة ١٩٧٣ لم تكن سوى  
« المفجر » لقضية تعود بجذورها الى ما قبل ذلك بسنوات عديدة - فإن  
مقتضيات التحليل تستلزم تتبع النظام الاقتصادى الدولى الجديد فى منظورة  
التاريخى ، بغية لتوقوف على تلك التفسيرات العميقة التى استندت فى  
مجموعها الدعوة الى اقامة نظام اقتصادى دولى جديد ، والتى يمكن ان تقدم  
كاساس للتنبؤ مسبقا بمواقف طرفى المواجهة فى المناقشات الدائرة حول  
اقامة النظام الاقتصادى الدولى الجديد .

---

Marcel Merle, Need for Realistic Approach to New International (١)  
Order, International Perspectives, Canadian Journal on World Affairs,  
November-December, 1977 pp. 3-5.

ومن التساؤلات التى تثيرها فى نظره مقولة النظام الاقتصادى الدولى الجديد ما اذا كان هناك  
نظام اقتصادى دولى قديم وما اذا كان المقصود بذلك نظام القوى الاستعمارية ، أم نظام الولايات  
المتحدة ، أم نظام ألمانيا ، وهل المقصود بذلك النظام الرأسمالى أم الصناعى .

والا كان النظام القديم قد تميز بيسم المساواة وبالاختلافات الكبيرة وما ترتب عليها من  
السيطرة فما المقصود بالسيطرة وهل وضع حد لمثل هذه السيطرة كاف للقضاء على الاختلافات  
الوجودية هل يمكن لمس الماضى واقامة نظام جديد بقرار معين يصدر فى وقت معين .

(٢) انظر د. اسماعيل صبرى عبد الله ، مرجع سابق ، ص ٥ - ١٠ حيث يعرض تاريخيا  
للأوضاع والظروف التى تجبأت لتطرح قضية النظام الاقتصادى الدولى ( حركة عدم الانحياز -  
ادراك المحتوى الاقتصادى للظاهرة الاستعمارية الكساد داخل الدول الرأسمالية ) وثقافة طوائف  
اجتماعية خطيرة كالكثف والانتجار انتشار المخدرات ..... وغير ذلك مما استلحق ضرورة ادخال  
تعدلات جوهرية فى نظام التعاون الاقتصادية الدولى الرأسمالى .

## النظام الاقتصادي البولي الجديد في المنظور التاريخي :

جاء موعد عقد الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة في الفترة من ٩ أبريل الى ٢ مايو ١٩٧٤ في وقت تصاعدت فيه الازمات التي أحاطت بالاقتصاد العالمي حتى تجاوزت نطاق الانتاج والأسعار والتجارة الدولية والتدفقات الرأسمالية والمدفوعات الى النظام الاقتصادي الدولي ذاته ، بما في ذلك العلاقات الاقتصادية بين الدول وطريقة عمل الاسواق والمؤسسات الدولية الرئيسية (١) .

وثمة شبه اتفاق على ارجاع اصل هذه الازمات الى التغيرات العميقة التي حدثت خلال الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية ، فيما يتعلق بالأهمية النسبية لمختلف التجمعات الجغرافية الاقتصادية ، حيث أدت هذه التغيرات الى ضغوط في ادارة العلاقات الاقتصادية الدولية . وتتمثل هذه التغيرات في :

١ - التوزيع المطرد للقوة الاقتصادية فيما بين البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي . وذلك نتيجة التضاؤل الملحوظ في التفوق الاقتصادي للولايات المتحدة وازدياد قوة اقتصاديات أوروبا الغربية واليابان . وهو ما مثل أحد العوامل الهامة التي أسهمت في انهيار النظام النقدي الذي أنشئ في بريتون وودز ، وفي ازدياد التنافس في السياسات التي تتبعها البلدان الرئيسية المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي في وقت الازمات .

(١) لا يتسع مجال هذه الدراسة لتتبع النظام الاقتصادي الدولي من الناحية التاريخية . وإنما تكفي بحكم مقتضيات الدراسة - بأن نعرض بإيجاز غير مثل لبعض التطورات التاريخية التي

- تجمعت في النهاية لتثير قضية النظام الاقتصادي الدولي . وللتفصيل في هذا الشأن انظر :
1. A. A. H. Elghazali, Planning Economic Development, Methodology, Strategy and Effectiveness, The Modern Cairo Bookshop, Cairo, 1971.
  - B. M. Mesarovic and E. Pestel, Mankind at the turning point, The Second Report to the Club of Rome (E. P. Nutton, Reader's Digest Press, 1974).
  - C. U.N. General Committee and Ad Hoc Committee of the Sixth Special Session, Official Records of the General Assembly, Sixth special Session, Summary Records of Meetings, 10 April-1 May 1974, New York U.N., 1975.
  - D. U.N. Doc. (A/34/596) 23 October 1979.
  - E. U.N. Doc. (A/35-11/9) 1980.

١٠ - عبد الله صبرى عبد الله ، المرجع السابق ، ص ٥ - ١٠

١١ - عبد الحميد الزاوي ، نحو محاولة تفهيم أزمة الاقتصاد العالمي ، مجلة العلوم الاجتماعية العدد الثاني ، السنة الرابعة - تموز/ يوليو ١٩٧٦ ، ص ٧ - ٢٢ .

## ٢ - تزايد الأهمية الاقتصادية للبلدان الاشتراكية فى أوروبا الشرقية وآسيا .

٣ - وثمة اتجاه ثالث يتمثل فى تغيير مواقف وأفكار بلدان العالم الثالث بصدد المبادئ الأساسية للعلاقات الاقتصادية الدولية - فالدول النامية وإن كانت قد نفضت عن ثوبها غيار الحكم الاستعماري ، فإنها ظلت تعيش فى حالة من التبعية الاقتصادية . وأدت الطريقة التى يعمل بها الاقتصاد العالمى الى زيادة قابلية البلدان النامية للتأثر بما يجرى من أحداث فى دول العالم المتقدم . وفى ذات الوقت فقد أصبح العالم النامى يزعمه بلدان عدم الانحياز - أكثر إدراكا لنفسه بوصفه قوة سياسية وذلك عن طريق حركة عدم الانحياز ويوصفه فئة اقتصادية عن طريق مجموعة ال ٧٧ . ونتج عن ذلك أن غدا العالم النامى أكثر إدراكا لقوته الكامنة كمصدر للمعادن وكسوق للعالم المتقدم النوى . كما بدأ أكثر تصميما على إقامة علاقات الاقتصادية الدولية يقضى بشكل أكبر الى تحقيق إمكانات نموه . وينتأه عليه ، سعت البلدان النامية الى أن تؤكد سيطرتها على مواردها الطبيعية ، والى أن تحصل لنفسها على دور عادل فى عملية صنع القرارات على الصعيد الدولى . كما سعت بالمثل الى اجراء تغييرات جذرية فى هيكل الاقتصاد العالمى واصلاح بعيد المدى فى الاطار المنظم للعلاقات الاقتصادية الدولية . وجاء اجتماع الجمعية العامة فى دورتها الاستثنائية السادسة فى الوقت الذى تبدل فيه هذه الجهود وفى سياق أزمة حادة ألمت بإدارة الاقتصاد فى البلدان المتقدمة ، لنمو ذات الاقتصاد السوقى . وظهرت فى ارتفاع مستويات الأسعار واضطراب نظام النقد الدولى . كذلك جاءت الدورة فى أثر زيادة حادة فى اسعار النفط نتيجة لتأكيد عدد من البلدان النامية لسيطرتها على أسعار ذلك المورد الطبيعى . واعتبر النجاح الذى احرزته تلك البلدان دليلا على ان عصر السيطرة الاقتصادية للبلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقى بدأ يسير فى طريق النهاية . ومن ثم فقد أكدت أزمة النظام القديم القائم على اساس سيطرة البلدان المتقدمة النمو على الموارد الطبيعية فى البلدان النامية وعلى الاسواق الدولية الرئيسية - أكدت الحاجة الى اقامة نظام جديد يكفل تحقيق الكفاءة والانصاف على حد سواء \* وهو ما . يعنى فى التحليل الأخير أن الأمر يستلزم اجراء ما هو أكبر من مجرد أحداث تغييرات بسيطة على النظام الاقتصادى الدولى السائد (١)

(١) تقرير الأمين العام للفترة الاستثنائية الحادية عشرة للجمعية العامة .  
E.S. 12/83, 84, 85.

## المطلب الثاني

### العناصر الأساسية للنظام الاقتصادي الدولي الجديد

لا يوجد في الواقع نص نهائي يحدد بالتفصيل ماهية العناصر الأساسية التي يقوم عليها النظام الاقتصادي الدولي الجديد . ومع ذلك يمكن القول بأن المناقشات الدائرة حول إقامة النظام ، وكذا الوثائق الصادرة عن الأمم المتحدة في هذا الصدد ، تشير إلى عنصرين أساسيين للنظام الاقتصادي الدولي وهما عنصر السيادة والمساواة .

#### أولاً : السيادة

يقوم النظام الاقتصادي الدولي الجديد والذي تطالب به الدول النامية على مفهوم سيادة الدول . ويرجع تمسك هذه الدول بنظرية السيادة إلى أنها تعتقد بأن موقفها المتميز بالتخلف والتبعية إنما يرجع في جزء كبير منه إلى استقلال الدول المتقدمة للموارد الطبيعية التي تمتلكها الدول النامية ، وإلى المنافع التي تعود على الدول المتقدمة من الهيكل القائم للتجارة الدولية . وترى الدول النامية أن العوامل التي مكنت لهذا الاستقلال تعود بالأساس إلى الحماية الغير كافية للسيادة القومية وإلى المفاهيم والقواعد التقليدية للقانون الدولي والتي تقوم على حماية علاقات القوى غير المتساوية . على أنه إذا كان مفهوم السيادة يرتبط أصلاً بالاستقلال السياسي ، فإنه في ظل النظام الاقتصادي الدولي الجديد يكتسب أبعاداً جديدة ، حيث يأخذ في الاعتبار الحقائق الاقتصادية ويتحول من كونه مجرد سلاح لحماية الاستقلال من أي تدخل خارجي إلى اكتساب مظهراً إيجابياً يتمثل في استخدام للحصول على مزيد من السيطرة على الثروات والموارد الطبيعية (١) .

لقد أدركت الدول النامية المتحررة حديثاً أن السيادة الكاملة لا تتحقق إلا بالاعتماد بالاستقلال الاقتصادي الحقيقي وبالسيطرة على الموارد الطبيعية بل وعلى كل نشاط اقتصادي على أرضها . وبهذا المعنى فإن مفهوم السيادة في أبعاده الجديدة يقوم بدور الدفاع ضد تدخلات الدول المتقدمة التي

Hans Gory, Op. Cit., pp. 100 and Seq.

Hussein El Mouguay, Op. Cit., pp. 118-121.

تستهدف إقتصاديات الدول النامية كما يشكل شرطاً لازماً لتحقيق تنمية هذه الدول (١) .

ويجب أن يوضع في الحسبان أن مفهوم السيادة بمعناه الواسع يترتب عليه صراعات خطيرة بين الدول النامية من ناحية والدول المتقدمة من ناحية أخرى . ولعل المثل الأكثر توضيحاً لذلك يتمثل في حثالة الاستثمارات الأجنبية . فمعظم حالات التأميم التي حدثت منذ الخمسينات تحدث في إطار تصفية الاستعمار وتعتبر عن تصميم الدول المستقلة حديثاً على التخلص منها تعتقله لسبب أو لآخر أنه يمثل الاستثمار الاقتصادي الجديد . كما يظهر إصرارهم على ممارسة سيادة دائمة ومطلقة على مقدراتهم الاقتصادية .

أما الدول المتقدمة فتري أن القانون الدولي التقليدي يضع حدوداً على سيادة الدول المستوردة لرأس المال (٢) .

### ثانياً : المساواة :

يشكل مبدأ المساواة في السيادة بين الدول أحد المبادئ الأساسية للنظام الاقتصادي الدولي الجديد الذي تطالب به دول العالم الثالث (٣) .

وإذا كانت الدول تعلن مبدأ المساواة للحفاظ على استقلالها السياسي والدفاع عن نفسها ضد تدخلات القوى الكبرى ، فإن تحقيق التنمية الاقتصادية يخلع على هذا المفهوم أبعاداً جديدة . فقد أدركت الدول النامية أن المساواة بين دول غير متساوية في النمو لا تعني أن تكون مساواة شكلية . ذلك أن المساواة في السيادة لا تقتصر في نظرهم على المساواة القانونية ، وإنما يجب أن تؤدي كذلك إلى تحقيق هدف معين يتمثل في إلغاء الهيمنة الاقتصادية بين الدول الصناعية ودول العالم الثالث وتخليص العلاقات الاقتصادية القائمة من محتواها القائم على عدم المساواة (٤) .

(١) يقول فيرالي في هذا الصدد :

Le Développement ne peut être Réalisé que par une action du Pays sur lui-même, par la valorisation des ressources naturelles de son territoire dans son propre intérêt et conformément à de propres objectifs, ce qui suppose que l'Etat peut se décider souverainement. (M-Virally, La charte des Droits et des Devoirs Economiques Des États, A.F.D.E., 1974, p. 67).

Hussin El Mouguy, Op. Cit., pp. 120-121.

(٢)

Ibid., p. 121.

(٣)

(٤) في الدورة السابعة والعشرين للجمعية العامة أعلن رئيس شيلي ( الليندي ) أن العالم الثامن يدرك كل يوم حقوقه ، وذلك يتطلب بل ويحتم تطبيق العدالة والمساواة في التعامل =

ونفى هذا الإطار تطالب الدول النامية بمشاركة متزايدة في عملية اتخاذ القرارات على المستوى الاقتصادي الدولي وذلك تطبيقاً لحق كل دولة في المشاركة على نحو متساو مع غيرها من الدول في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية الدولية . كما تطالب الدول النامية - باسم المساواة في السيادة - بمعاملة تفضيلية تعوض حالة عدم المساواة في درجة النمو الاقتصادي (١) . ومن الأمثلة التي تسوقها الدول النامية توضيحاً لذلك أن قواعد التجارة الدولية المدونة في الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية تقوم على أساس مبدأ المعاملة بالمثل . وتطبيق هذا المبدأ لا يتناسب إلا مع العلاقات بين الدول المتقدمة ، ولا يجب أن ينطبق على العلاقات بين الدول الغير متكافئة في النمو ، ولهذا يجب إقامة نظام للتفضيلات يكون في صالح الدول النامية من أجل الوصول إلى مساواة حقيقية . كذلك تطالب الدول النامية بإيجاد تقسيم دولي جديد للعمل في مجال الإنتاج بحيث يؤدي إلى تنمية مصالح هذه الدول . وترى الدول النامية أنه لا يوجد تناقض بين إعلان المساواة في سيادة بين جميع الدول وبين إيجاد معاملة تفضيلية للدول النامية طالما أن الهدف الأساسي واحد ويتمثل في تحقيق التنمية الاقتصادية (٢) . غير أن مطالب الدول النامية في هذا الصدد تواجه باعتراضات الدول المتقدمة . ذلك أنه على الرغم من اتفاق المجموعتين على هدف التنمية ، فإن الاختلاف قائم بصدد وسائل تنفيذ ذلك الهدف .

وقد صدر عن الأمم المتحدة العديد من التصريحات والإعلانات التي تضمنت عنصرى السيادة والمساواة كعنصرين أساسيين لإقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ويمكن التمييز في ذلك بين الوثائق التالية :

### **أولاً : الإعلان وبرنامج العمل المتعلقان بإقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد :**

جاء الإعلان مكوناً من ديباجة تجعل من إقامة نظام اقتصادي دولي جديد

كما أعلن وزير العدل الجزائري في ١٩٧٠ أن الهدف الأساسي يتمثل في تحقيق مساواة تليق على المستوى العملي للدول النامية ولا تقتصر على الناحية القانونية التي تتمثل في أنماط وقواعد تفرض نظرياً على جميع الدول بالتساوي .

Guy De Lacharriere, *L'Influence De l'inegalite de Developpement des Etats sur le Droit International*, R.C.A.D.I., 1978, Tome. 139, p. 249.

(١)

John Macdonald and others : *The International Law and Policy of Human Welfare*, in *Le Nouvel Ordre Economique*, *The International Law and Policy of Human Welfare*, Sijthoffand Nordhoff, 1978, p. 429.

M. Flory, *Inegalite Economique et Evolution du Droit International*, (٢) dans pays en voie De Developpement Et Transformation du Droit International, Paris, Pedone, 1974, pp. 25-28.

أكثر مساواة الهدف الأساسي للمنظمة الدولية ، ثم من سبع مواد تعرض بإيجاز  
الاسباب الداعية الى تغيير النظام الاقتصادي الدولي والحالي (١) ، وتقديم  
واقترح بعض المبادئ الهامة التي يجب أن يقوم عليها النظام الجديد. وبالإضافة  
الى ذلك دعا الاعلان الى :

١ - توثيق التعاون فيما بين الدول النامية بما في ذلك انشاء اتحادات  
للتنمية .

٢ - وضع حد لتبديد الموارد الطبيعية .

٣ - ضرورة اشتراك جميع البلدان ، على قدم المساواة ، اشتراكا تاما  
وفعالا في حل مشاكل العالم الاقتصادية بما فيه المصلحة المشتركة لكل  
البلدان وضرورة تعزيز دور الأمم المتحدة حتى يتسنى لها علاج مشاكل  
التعاون الاقتصادي الدولي بطريقة شاملة وفعالة .

وجاء برنامج العمل ليضخ مبادئ النظام الاقتصادي الدولي الجديد  
موضع التنفيذ عن طريق مجموعة كبيرة من التدابير تهدف الى اصلاح القواعد  
والمبادئ المنظمة للعلاقات الاقتصادية الدولية ولا سيما فيما يتعلق بتدفق  
التجارة والتكنولوجيا والنقد والمال ، حتى تصبح أكثر استجابة للظروف  
المتغيرة في الاقتصاد العالمي ، وحتى تقضى بشكل اكبر الى تنمية البلدان  
النامية (٢) .

### ثانيا : ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية (٣) :

تكمن الفكرة الأساسية وراء اعداد هذا الميثاق في أنه لا بد من أن يكمل  
ميثاق سان فرانسيسكو بميثاق جديد ليضخ مبادئ أساسية بحكم العلاقات  
الاقتصادية الدولية .

(١) تتمثل هذه الأسباب في :

١ - القضاء على حالة التبعية الحالية التي تعيشها البلدان النامية وذلك من خلال أحداث  
تغييرات هيكلية تبرز بشكل هائل قدرة البلدان النامية على تحقيق تنمية ذاتية مفيرة للتنمية  
القائمة على التبعية .

٢ - العمل من جانب البلدان النامية لتحقيق قدر أكبر من الاعتماد الوطني والجماعي على  
الذات ، لا كسياسة وطنية تهدف الى تحقيق الاكتفاء الذاتي ، وإنما كطريقة لمعالجة اختلال قائم  
في القدرة على المساواة ، مما يؤدي الى امكانية وضع سياسات مستقلة في ضوء الأولويات الوطنية  
واستغلال أوجه التكامل الكامنة التي تنطوي عليها قدراتها وحالاتها الانشائية المتباينة .

٣ - اجراء تغييرات أساسية في كامل نطاق العلاقات القائمة بين البلدان المتقدمة النـو  
والبلدان النامية بما في ذلك المشاركة في عملية صنع القرار وعلى الصعيد الدولي .

U.N Document (A/S - 11/5), pp. 8-9.

(٢)

(٣) أقرته الجمعية العامة في دورتها ٢٩ (القرار رقم ٣٢٨١) وذلك بأغلبية ١٢٠ صوتا  
ضد ستة أصوات وامتناع عشر دول عن التصويت .

وجاء ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية يتضمن تفصيلا لعدد من المفاهيم التي تضمها الاعلان ، والتأكيد على أهمية تخليص البلدان النامية من حالة التبعية التي تعيشها . كما طور الميثاق المبادئ القانونية التي أجملها الاعلان فيما يتصل بالسيادة على الموارد الطبيعية ، والتأمين ، والولاية القضائية على الشركات عبر الوطنية ، واتحادات المنتجين ، وتساهل الدول في السيادة . وبهذا يكون الميثاق قد وضع الخطوط العامة لاطار قانوني يتواءم مع مجتمع دولي يتألف من دول تتعايش على قدم المساواة ، ويساعد في حد ذاته على تحقيق تلك الغاية (١) .

وثمة بعض الملاحظات التي يتعين الإشارة إليها بصدد الاعلانات والمواثيق الصادرة عن الأمم المتحدة والمتعلقة بأقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد :

١ - ان اعتماد هذه الوثائق يعد - ولا شك - معلما رئيسيا من معالم تاريخ العلاقات الاقتصادية الدولية ، فهي تمثل في جوهرها نداء للإقلاع عن نمط العلاقات الاقتصادية الدولية والذي يتصف بعدم الانصاف بالنسبة لدول العالم الثالث .

٢ - انها - ترتيبا على ما سبق - ليست افكارا مجردة وإنما تعسد كذلك بمثابة برنامج موسع لمطالب العالم الثالث منذ مجيء الاونكتاد في ١٩٦٤ - وذلك فيما يتعلق بأخذ مصالح هذه الدول في الاعتبار ومشاركتها في ادارة وتوجيه النظام الاقتصادي الدولي .

٣ - ان الوثائق تصور في مجملها حول « تحسين شروط التجارة » ، مع ان هذه تشكل فقط عنصرا من عناصر علاقة الاستغلال القائمة . والاكتر من ذلك أنها تركز على الحاجة الى التجارة بين الدول النامية ، مع أن التجارة العالمية ( بين الشمال والجنوب ، أو بين الشمال والشمال ) لاتزال تشكل أهم القضايا الأساسية .

٤ - تتضمن الوثائق بعض العناصر المتناقضة . فمثلا لا يوجد تمييز بين المفاهيم الأساسية كالعادلة والمساواة في السيادة ، والاعتماد المتبادل والصالح المشترك والتعاون بين جميع الدول . فالعنصران الأولان يناسبان تماما في نظام يقوم على الاعتماد على الذات الى حد ما . بينما العناصر الثلاثة الأخرى قد ترى على انها شروط للنظام الاقتصادي القديم . بالإضافة الى ذلك



فان الوثائق لم تتضمن عناصر كثيرة لازمة لوضع استراتيجية للاعتماد الذاتي (١) .

٥ - ان كل دول العالم الصناعى تقريبا ، اما امتنعت عن التصويت ، واما أنها صوتت ضد اعتماد الوثائق السابقة (٢) . وهو ما يعنى أنه اذا كان اعتماد مثل هذه الوثائق فى الامم المتحدة يمثل خطوة أساسية فى عملية الثورة الثقافية اللازمة لاقامة نظام اقتصادى دولى جديد ، فان رفض هذه الوثائق من قبل الدول المتقدمة ينم عن أن العملية المتعلقة باقامة نظام اقتصادى دولى جديد هى بالأساس مسألة سياسية (٣) . تفترض المواجهة بين طرفين أساسيين : مشايخ النظام القديم وانصار الدعوة الى اقامة نظام جديد . وهو ما يفترض دورا أكبر للمؤسسة الدولية اذا ما أريد لهذه المواجهة ان تظل مواجهة سلمية .

٦ - لقد سعى المجتمع الدولى الى تناول المبادئ الواردة فى هذه الوثائق ووضعها موضع التنفيذ الفعلى عن طريق مجموعة من المقررات والقرارات والمؤتمرات الخاصة التى تتناول جوانب محددة من التنمية الدولية ترتبط ارتباطا مباشرا بغايات وأهداف النظام الاقتصادى الدولى الجديد . بما فى ذلك العلاقات بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية ، والتعاون فيما بين البلدان النامية والتدابير المتخذة على الصعيد الوطنى (٤) .

---

(١) Ige E. Dekker, The New International Economic Order and The Legal Relevance of Structural violence, R. B. D. I., Vol. XII, 1976, pp. 480-481.

(٢) بعد أن صوتت مثل الولايات المتحدة ضد هذه الوثائق ذكر « اننا لسنا مستعدين لتأييد اقامة نظام اقتصادى دولى جديد على النحو الذى يفترضه برنامج العمل للمعهد فى الدورة السادسة الاستثنائية . اننا نرفض فكرة ان تتبع الحلول فقط من عملية تفاوض قائمة على اساس : اما الأخذ ، واما الترك It or Leave it ان موقف الولايات المتحدة لم يعط الوزن اللازم فى عمليات التشاور ولا سيما حول برنامج العمل .

D.A. Kay, Op. Cit., p. 148.

(٣) Gustavo Lagos and Horacio H. Goéoy, Revolution of Being, A Latin American View of the Future, The Free Press, New York and London, 1977, pp. 151-152.

(٤) من ذلك المقرر ٣٣٦٢ ( د ١ - ٧ ) بشأن التعاون والانماء الاقتصادى الدولى والذى اعتمد بالتراضي العام Consensus فى الدورة الاستثنائية السابعة فى ١٩٧٥ ويتضمن القضايا التالية : التجارة ، ونقل الموارد ، والملم والتكنولوجيا - والتصنيع ، والغذاء ، والزراعة ، والتعاون فيما بين البلدان النامية ، وإعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعى فى نظام الامم المتحدة . وكان من بين وسائل التراضي العام الاكثفاء فى مواضع كثيرة يبيدا عام وحالة مضطربة الوصول الى حلول عملية الى مؤتمر الامم المتحدة الرابع للتجارة والتنمية الذى عقد فى مايو ١٩٧٩ م .

### المطلب الثالث

## دور المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى اقامة النظام الاقتصادى الجديد

### أهمية دور المجلس :

من المعلوم أن الهدف الأساسى لعملية تطوير المنظمة الدولية فى قطاعيها الاقتصادى والاجتماعى يتمثل فى جعل نظام الأمم المتحدة قادرا على معالجة مشاكل التعاون الاقتصادى الدولى على نحو شامل وفعال ، وفى اقامة نظام جديد للعلاقات الاقتصادية الدولية يكون أكثر عدلا بحيث يمكن للدول النامية ان تتغلب فى ظله على تخلفها الاقتصادى الذى ورثته من العهد الاستعمارى . وفى هذا الاطار فان تطوير المنظمة الدولية بصفة عامة ، والمجلس الاقتصادى الاجتماعى بصفة خاصة يكتسب أهمية خاصة ، وذلك للأسباب التالية :

أولا : تمثل الموضوعات الرئيسية للنظام الاقتصادى الدولى مسائل موضع خلاف كبير بين الدول أعضاء المجتمع الدولى . وهذه الموضوعات تتمثل فى السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية ، وملكية موارد البحار ، وملكية الاستثمارات الاجنبية ، وتوسيع التجارة والنمو الاقتصادى . وهنا تأتى أهمية المنظمة الدولية لتوفر من خلال أجهزتها مكانا للعمل الجماعى فى مثل هذه الميادين ، مما يمكن من التوفيق بين المصالح المتناقضة والسياسات المتضاربة فى شكل التزامات تكون مقبولة بصفة جماعية (١) .

ثانيا : تفترض اقامة نظام اقتصادى دولى جديد المواجهة بين الشمال الفنى والجنوب الفقير . وهذه المواجهة تتجاوز التقسيمات الأيديولوجية التقليدية ، وتتطلب مناقشات ومفاوضات تضم مجموعات الدول التى تشكل طرقي المواجهة وذلك بهدف التوصل الى حلول تقوم على أساس رضائى . وهنا تأتى أهمية تطوير أجهزة المنظمة الدولية على اعتبار أن ذلك يتيح امكانيات كثيرة للمفاوضات الجماعية ، ولا سيما اذا ما أريد لهذه المواجهة أن تظل مواجهة سلمية ، وأريد لاهداف النظام الاقتصادى الدولى الجديد ان تتحقق (٢) .

(١) C. Wilfred Jenks, Economic and Social change, Op. Cit., p: 480.

(٢) Evan Laurd, Op. Cit., p. 142 ; Gean Siotis, Op. Cit., pp. 115-119.

ونظر كذلك من ٣٢ - ٢٧ من الفصل التمهيدى .

**ثالثا :** بذلت محاولات لنقل المواجهة والحوار بين الشمال والجنوب خارج اطار المنظمة الدولية ، ولكنها باءت بالفشل . فلم ينجح مؤتمر باريس للتعاون في التوصل الى أية نتائج هامة ، وهو ما يؤكد أهمية تطوير نظام الأمم المتحدة بما يتيح من امكانيات للمفاوضات الجماعية في مثل هذه الاحوال (١) .

### **طبيعة ونطاق دور المجلس :**

يعد تطوير المجلس الاقتصادي والاجتماعي شرطا لازما لتقوية الهيكل الرئيسي للمنظمة الدولية في صدد اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، وذلك على أساس أن المجلس يعتبر الجهاز الرئيسي المسئول تحت سلطة الجمعية العامة عن التعاون الاقتصادي الدولي . وهنا قدمت مقترحات عديدة ، وصدرت وثائق متنوعة تحدد طبيعة ونطاق دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

**اولا :** ترى الدول النامية ان اضطلاع المجلس بدور رئيسي في النظام الاقتصادي الدولي الجديد ينبغي ان يتوخى المبادئ التالية :

#### **( ا ) مبدأ العالمية :**

بمعنى أن يضمن اشتراك كل الدول في عضوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي - حتى تتمكن جميعها من عرض ومناقشة المشاكل العالمية .

#### **( ب ) الديمقراطية :**

بمعنى أن يشارك كل الاعضاء مشاركة فعلية في اتخاذ القرارات داخل نطاق المجلس .

#### **( ج ) السلطة :**

بمعنى أن يعطى المجلس السلطات اللازمة لقيامه بالاشراف على الاقتصاد العالمي في مجموعه وتوجيه كافة المنظمات الاقتصادية التي تعمل في مجال التنمية ، وأن يخول المجلس سلطة اصدار قرارات ملزمة في هذا الصدد ، بحيث يصبح الهيئة الممثلة لمجلس الأمن في كل ما يتعلق بالشئون الاقتصادية والاجتماعية .

## ( د ) الامر كزية :

بمعنى ان ينقل العمل التنفيذى فى كل المجالات الى مستوى اللجان الإقليمية بعد دعمها وتوسيع نطاق مسؤولياتها ، على اعتبار أن هذه اللجان أقدر على تحقيق التعاون بين الدول ذات الظروف المتماثلة وعلى استخدام الخبرة المتوفرة فى كل إقليم (١) .

**ثانياً :** أناط برنامج العمل المتعلق باقامة النظام الاقتصادى الدولى الجديد بالمجلس مسئولية تحديد الاطار المبدئى ، وتنسيق نشاطات جميع المنظمات والهيئات الداخلة فى نطاق الأمم المتحدة والتي يمهدها إليها بتنفيذ هذا البرنامج . وتمكننا للمجلس من القيام بذلك على نحو فعال ، ينبغى أن :

( أ ) تقدم جميع المنظمات والمؤسسات المعنية بتنفيذ برنامج العمل - الى المجلس الاقتصادى والاجتماعى - كل منهما فى ميدان تخصصها - تقارير مرحلية عن تنفيذ البرنامج كلما اقتضت الضرورة ذلك ، على الا يقل عدد التقارير عن واحد سنوياً .

( ب ) يقوم المجلس بدراسة هذه التقارير . وله أن يجتمع - اذا ما اقتضت الضرورة فى دورة استثنائية ، كما يمكنه عند الحاجة أن يعمل باستمرار ، وأن يلفت نظر الجمعية العامة الى المشاكل والصعوبات التى قد تنشأ لدى تنفيذ برنامج العمل وغيره من المواثيق التى تتعلق باقامة النظام الاقتصادى الدولى الجديد (٢) .

**ثالثاً :** ابنت مقترحات فريق الخبراء فى صدد دور المجلس فى اقامة النظام الاقتصادى الدولى الجديد ، أن يكون بمثابة الجهاز الذى يتلقى المعلومات الواردة من مختلف أجهزة ومؤسسات الأمم المتحدة ، ويحولها الى سياسات منسقة للانماء والتعاون الاقتصادى الدولى ، وأن يقوم باستعراض وتقييم رئيسى لاعمال هذه المؤسسات فى مختلف القطاعات ، ولا سيما فيما يتعلق بالتجارة والنقد والتمويل والأغذية والزراعة ، وغير ذلك من المجالات التى تشكل محور النظام الاقتصادى الدولى الجديد (٣) .

**رابعاً :** توصيات اللجنة المخصصة لاعادة التشكيل تنيط بالمجلس فى صدد اقامة النظام الاقتصادى الدولى الجديد المسئوليات التالية :

---

(١) د . اسماعيل صبرى عبد الله ، المرجع السابق ، ص ٩٩ - ١٠٠ .  
(٢) قرار الجمعية العامة ٣٣٠٢ ( د ١ - ٦ ) برنامج العمل المتعلق باقامة النظام الاقتصادى الدولى الجديد .

( أ ) أن يكون المجلس بمثابة المحفل الرئيسى لمناقشة المسائل الاقتصادية والاجتماعية الدولية ذات الطابع العام أو التى يجب معالجتها من زوايا تخصصية متعددة ، وأن يضع توصيات فى شأن هذه المسائل ويوجهها الى الدول الاعضاء وإلى منظمة الأمم المتحدة فى مجموعها .

( ب ) أن يقوم المجلس بمراقبة وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات والاولويات العامة التى تحددها الجمعية العامة فى الميدانين الاقتصادى والاجتماعى وما يتصل بهما ، وأن يقوم بتنسيق ومراقبة تنفيذ قرارات وتوصيات السياسة العامة الصادرة فى هذا الشأن عن مؤتمرات الأمم المتحدة وغيرها من أجهزة المنظمة الدولية ، وذلك بعد أن توافق عليها الجمعية العامة أو المجلس الاقتصادى والاجتماعى أو كلاهما .

( ج ) أن يقوم المجلس بالتنسيق الشامل لنشاطات أجهزة ومؤسسات الأمم المتحدة فى الميدانين الاقتصادى والاجتماعى وما يتصل بهما من ميادين ، وأن يعمد تحقيقاً لهذه الغاية الى تنفيذ الاولويات التى تحددها الجمعية العامة للمنظمة الدولية فى مجموعها .

( د ) أن يعقد المجلس اجتماعات دورية على المستوى الوزارى أو على أى مستوى آخر عال بدرجة كافية لاستعراض المسائل الرئيسية فى الموضع الاقتصادى والاجتماعى العالمى على أن يعد لهذه الاجتماعات اعداداً فعالاً ، وأن يركز على مجالات السياسة الهامة التى تبرر الاشتراك فى مناقشتها على مستوى عال ( ١ ) .

وختاماً نشير الى عدة ملاحظات بصدد المقترحات المتعلقة بتحديد نطاق دور المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى اقامة النظام الاقتصادى الدولى الجديد .

**أولاً :** يمثل توسيع عضوية المجلس الاقتصادى والاجتماعى على نحو ما اقترحته الدول النامية - خطوة ايجابية فى هذا الصدد . لما يضمنه من المشاركة التامة فى مناقشة واعتماد القرارات الرئيسية المتعلقة بالنظام الاقتصادى الدولى .

**ثانياً :** امكانية عقد اجتماعات دورية على المستوى الوزارى ، تخصص لمناقشة القضايا الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية ، من شأنها التغلب على مشكلة عدم إيلاء الحكومات أولوية مناسبة لأعمال المجلس ، ناهيك عما يترتب على ذلك من تأكيد الاهمية السياسية للمجلس والنهوض بدوره كمنبر عام لمناقشة الموقف الاقتصادى والاجتماعى العالمى .

---

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة : الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٣٤ ، ص ١٣ :

**ثالثا :** إمكانية عقد دورات استثنائية لمعالجة ما قد ينشأ من مشاكل تستحق أن تولي اهتماما دوليا خاصا أو عاجلا اجراء يتيح للمجلس ان يواكب التطورات الحادثة في النظام الدولي على نحو مستمر وفعال .

**رابعا :** يستلزم الحوار والمواجهة بين الشمال والجنوب بصدد اقامة النظام الاقتصادى الدولى الجديد ، وجود جهاز رئيسى يقوم بدور هام فى عملية التفاوض التى تشمل مجالا واسعا من الموضوعات ذات الأهمية الحيوية فى العلاقات الاقتصادية الدولية وخاصة العلاقات بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية .

وهنا نجد أن المقترحات المتعلقة بتحديد نطاق دور المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى اقامة النظام الاقتصادى الدولى الجديد لم تول الاهتمام اللازم لعملية التفاوض . لقد تركز الاهتمام على وظيفة المجلس فى المداوالت والمناقشات من حيث تنظيم مكان وعدد ومستوى الاجتماعات ، وتحديد القضايا التى تكون موضع مناقشة . مع أن المتطلبات اللازمة لخدمة المداوالت تختلف عن تلك التى تلزم لخدمة المفاوضات . ان المفاوضات الناجحة تحتاج أكثر من مجرد عقد اجتماعات وتوفير الوثائق . انها تتطلب بالإضافة الى ذلك اتصالا بالحكومات ومشاورات تسبق الاجتماعات وعمليات اعتماد وتحضير تتطلب بدورها مرونة فى أساليب العمل (١) .

## المطلب الرابع

### العلاقة بين دور المجلس فى اقامة النظام الاقتصادى الدولى الجديد وتعديل الميثاق

يمكن القول أن جميع التوصيات والمقترحات المتعلقة بتحديد نطاق دور المجلس فى اقامة النظام الاقتصادى الدولى الجديد لا يتضمن وضعها

---

(١) اذا كان فريق الخبراء قد أوصى بتكوين مجموعات تفاوض على نطاق ضيق مدها البحث عن اتفاق يكون محل رضا جميع الأعضاء بالنسبة لقضايا محددة مختلف حولها فى مجال الانماء والتعاون فان توصيات فريق الخبراء لم تعتمد من الناحية الرسمية . وربما كانت هذه التوصية هى الوحيدة التى تباينتها كافة الجهود للمنية بتطوير المجلس الاقتصادى والاجتماعى عدا فريق الخبراء .

موضع التطبيق ادخال تعديلات على ميثاق الأمم المتحدة • فعقد دورات على المستوى الوزاري • وكذا عقد دورات استثنائية خاصة بموضوعات معينة يمكن تحقيقه من خلال تعديل قواعد اجراءات المجلس • وهنا نجد ان مقترحات الدول النامية فيما يتعلق بالمبادئ التي ينبغي ان يقوم عليها دور المجلس في هذا الصدد تستند الى ادخال تعديلات أساسية على ميثاق الأمم المتحدة • وهي تعديلات تتعلق بسلطة اتخاذ القرارات الملزمة ، وتوسيع عضوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي • ولا شك أن مثل هذه التعديلات لا يمكن أن تسلم بها الدول المتقدمة لأنها تعد تحولاً جوهرياً في سلطة المنظمات الدولية ازاء الدول • ناهيك عن أن القوى الكبرى لا يمكن أن تسمح بوجود جهاز تعتمد فيه القرارات على أساس الأغلبية ويكون لقراراته صفة الالتزام من الناحية القانونية • ولعل اعتماد توصيات اللجنة المخصصة لاعادة التشكيل يعد مؤشراً على حقيقة هذه المواجهة ، حيث جاءت هذه التوصيات خلواً من أية إشارة تتعلق بالنهوض بسلطات المجلس في اتخاذ القرارات • بالإضافة الى ان توصية اللجنة بصدد توسيع عضوية المجلس وجعله كامل التمثيل لعضوية المنظمة الدولية جاء مقروناً بتحفظات من جانب الدول المتقدمة بما يؤكد معارضتها لأي تعديل للميثاق ، حتى لو تعلق الأمر بمسائل جزئية ليست على قدر كبير من الأهمية كزيادة العضوية •

## خاتمة

عنى عن البيان ، أن جل الاقتراحات والتوصيات التي قدمت من قبل مختلف الجهود المعنية بتطوير المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، قد تناولت طرق عمل المجلس ، وهيكله التنظيمي ، فضلا عن اختصاصاته وسلطاته ، والعلاقة بينه وبين سائر الأجهزة الاخرى المعنية بالتعاون الدولي الاقتصادي والاجتماعي . غير أن انعام النظر في هذه التوصيات والاقتراحات ، انما ينم عن ان عملية تطوير المجلس الاقتصادي والاجتماعي لم تؤت ثمارها ، ولم تحقق ما كان مرجوا ومتوقعا من ورائها . وبعبارة اخرى ، لم تتمخض عملية التطوير عن حلول واتفاقات تكفل معالجة التساؤلات والمشاكل التي اثيرت من قبل ، واستندعت بالاساس تطوير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (١) .

فتوسيع نطاق عضوية المجلس ، باعتبار ذلك أمرا لازما لضمان مشاركة جميع الدول مشاركة كاملة وعادلة في صنع القرارات ، وتمكين المجلس من القيام بالمستويات التي يتطلبها تحقيق النظام الاقتصادي الدولي الجديد لم يكن محل اتفاق جميع الدول الأعضاء ، وانما جاءت مواقفهم في هذا الصدد شامضة تلفها التحفظات التي تعكس اتجاهات وسياسات جد متباينة .

وعلى الرغم من اتفاق جميع الدول على ضرورة تبسيط الهيكل التنظيمي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وتخفيض عدد هيئاته المساعدة ، فإن هذه العملية لم تستند الى أسس موضوعية وفنية تلزم لتحقيق هذا الاجراء .

وجاءت التوصيات المقدمة في صدد العلاقة بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي وبين ما عداه من الأجهزة المعنية بالتعاون الدولي الاقتصادي والاجتماعي ، تنم عن مدى ما تتسم به هذه العلاقة من غموض ، وما تنطوى عليه من مظاهر خضوع المجلس للجمعية العامة ، وتبعيته لها. قانونيا وسياسيا .

---

(١) حتى عام ١٩٨٦ ما يزال تكوين المجلس الاقتصادي والاجتماعي يضم ٥٤ عضوا ، فضلا عن عدم اعتماد وتطبيق جل التوصيات المتعلقة بتطوير المجلس وترشيده أعماله .  
انظر تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٨٦ . ٠ A/41/3 . ص ٢٦٩ وما بعدها .  
وانظر كذلك قرارات ومقررات المجلس في الدورة العادية الثانية لعام ١٩٨٦ .  
(E/1986/86/Add. 1).



وأخيرا ، تكشف النظرة المتأنية لعملية التطوير عن أن اختصاصات وسلطات المجلس الاقتصادي والاجتماعي لم تول الاهتمام اللازم من قبل مجموعات ولجان التطوير ، بحيث لم يترتب على هذه العملية أى تغيير فى اختصاصات المجلس المتعددة ، أو فى سلطاته التى اتسمت بالقصور وعدم الفاعلية ، وكانت من أهم اسباب الدعوة الى تطويره .

وإذا كانت الجهود المعنية بتطوير المجلس الاقتصادي والاجتماعي لم تؤد فعلا الى النهوض بوظائف المجلس والارتقاء بدوره ومكانته فى نطاق نظام الأمم المتحدة ، فانه يجدر بنا ان نتساءل عن الأسباب التى انتهت بجهود التطوير الى هذا الحال ؟

والواقع ان الاجابة على هذا التساؤل تدور حول مدى توافر الارادة السياسية للدول الاعضاء ازاء سلطات المنظمة الدولية وقرارات أجهزتها المختلفة . فعملية تطوير المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، أو بالأحرى تطوير لى منظمة أو جهاز دولي ، ليست فى الأساس مسألة آليات لازمة لتنمية التعاون الدولي بقدر ما هي بالأساس مسألة ارادة سياسية من جانب الدول الاعضاء . ذلك أن الارادة السياسية للدول الأعضاء هي بمثابة العامل المؤثر فى عملية تطوير المنظمة الدولية من حيث تعزيز اختصاصاتها والنهوض بسلطاتها .

ويمكن القول أن هذه الارادة لم تصل بعد الى الحد الذى يدفع بالدول جميعا الى تخويل المنظمة الدولية ما يكفل لها حسن القيام بدورها فى العلاقات الدولية .

ومن المعلوم ان ما يقال عن عدم تضج الارادة السياسية للدول الاعضاء عادة ما يعزى الى أن المجتمع الدولي ما يزال يقوم فى حالته الراهنة على وحدات سياسية تحصر كل منها على سيادتها وترفض الامتثال لأى نظام يفوقها الا برضاها .

وبعبارة أخرى ، فإن الدول فى المجتمع الدولي تتمتع بسلطة ذاتية فى ان تورد على سيادتها ما تقبله أو ترفضه ، وأن لها سلطة التقدير الذاتى فى أن تقرر بارادتها ما تراه مناسبا ، وأن تمارض ولا توافق على الخضوع لأية سلطة مركزية أو شبه مركزية فى المجتمع الدولي (١) .

---

(١) ومن هذا الرأى والاتجاه أتوتكن: حيث يقول « لا توجد فى الوقت الحاضر منظمات دولية عامة تلتزم قراراتها مباشرة بقواعد قانونية دولية . وإذا فرضنا وجود مثل هذه المنظمات ، لكان ذلك آية على تشويع تفريع القوى ، أى عناصر دولية عالمية . الأمر الذى لا يتفق مع التطور الاجتماعى فى عصرنا الحاضر » . ويقول فى معرض آخر « لا ينبغي عن البال أن الدول الاعضاء لم =

ولما كانت عملية تطوير المجلس الاقتصادى والاجتماعى تعد بالاساس عملا سياسيا يقوم على مراعاة التوازن بين مصالح واهتمامات مجموعات الدول الاعضاء ، ويتطلب استعدادا ورغبة من قبل هذه الدول لبلوغ الاهداف المتوخاة من عملية التطوير (١) ، فان عدم توافر الارادة السياسية للدول الاعضاء نتيجة تمسكها بسيادتها من ناحية ، وتباين اهدافها ومصالحها من ناحية اخرى ، كان بمثابة العامل الاساسى الذى حال دون فعالية عملية تطوير المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، سواء من حيث النهوض بسلطاته ، او من حيث تعزيز دوره فى مجال الانماء والتعاون الاقتصادى الدولى .

وفى هذا الصدد يطيب لنا ان نقدم بعض الأفكار والمقترحات التى تنطوى على وجوب مراعاة الملاحظات الاساسية المشار اليها ، كالاتى :

١ - ان الارادة السياسية للدول الاعضاء هى فى المحل الأخير العامل الاساسى فى عملية تطوير المنظمة الدولية التى تضم اعضاء ذوى مصالح واتجاهات متباينة .

٢ - ما يزال يوجد تباعد كبير بين قيم المجموعات الرئيسية للأشخاص الدولية . فالقيم التى يؤمن بها الراغبون فى احدث تحولات جذرية فى قواعد النظام الدولى ، بما يؤدى الى اقامة نظام اقتصادى دولى جديد ، لا يمكن ان يسلم بها أولئك الذين وضعوا قواعد النظام الدولى ومازالوا يسيطرون على مقدراته .

٣ - اننا لازلنا نعيش فى عالم مليء بالتكتلات المتصارعة والصراعات الدولية ، ومازال فيه لمنطق القوة صوت مسموع ، بغض النظر عن مبادئ العدالة والحق .

٤ - تقتضى التطورات الحادثة فى علاقات القوى ، وما اثبتته الاحداث الأخيرة ( أزمة الطاقة والغذاء مثلا ) من حقيقة الترابط بين اقتصاديات ومصالح كل الدول الاعضاء فى المجتمع الدولى - تقتضى هذه التطورات أن تشترك

« منظمة الأمم المتحدة هي دول مستقلة ذات سيادة لا تقبل أن يفرض عليها قرارات تتنافى مع سيادتها » .

توكين ، المرجع السابق ، ص ١٣٥ ، ١٩١ .

(١) يصدق على هذا قول الأمين العام للأمم المتحدة فى افتتاح الدورة الأولى للجنة المخصصة لإعادة التشكيل من أن النظام الدولى ليس بأكثر أو أقل مما تريده الحكومات أن يكون ، وأنه يمكن تطوير عمليات التداول والتفاوض بشفية تحقيق اتفاق فى الرأى والوصول الى حلول ملموسة فى صدد عملية التطوير اذا توفر ما يلزم من تصميم سياسى من جانب الدول الاعضاء .  
انظر فى هذا المعنى ص ، ص من الرسالة .

جميع الدول - من منطلق العدالة والحق - مشاركة ايجابية ومتكافئة في صياغة وتطبيق القرارات الدولية .

٥ - تركيز الاختصاصات والنهوض بالسلطات هو محور أى عملية تستهدف ضمان دور فعال للمجلس الاقتصادى والاجتماعى .

٦ - تستلزم العلاقات أو ان شئت فقل المواجهة بين الجنوب الفقير والشمال الغنى جهازا فعالا للتداول والمفاوضات .

٧ - ينبغي - فى ضوء تباين المواقف والاتجاهات استبعاد فكرة ان تتم عملية التطوير عن طريق التعديل الرسمى للميثاق .

وتأسيسا على الملاحظات الأساسية السابقة ، نسوق المقترحات التالية :

**أولا :** ينبغي - بهدف الترشيح السياسى والسيكولوجى بالنسبة لعملية التطوير - تكريس الموارد المالية والفكرية اللازمة لجعل الدول أكثر ادراكا لجدوى منطق العمل الجماعى من خلال المنظمة الدولية ، وتغيير الانطباعات السائدة لدى شعوب العالم بأن الأمم المتحدة لا تعدو ان تكون منبرا لمناقشات تغلب عليها الاهواء والعاطفة . كما ينبغي - من خلال مراكز الاتصال والاعلام الاقتصادى والاجتماعى داخل نظام الأمم المتحدة - تعريف الرأى العام بالمجلس الاقتصادى والاجتماعى وضمان تأييد هذا الرأى لبرامج وسياسات المجلس ، فضلا عن أهمية دوره فى مجال التعاون الدولى الاقتصادى والاجتماعى .

**ثانيا :** أن يتم تنظيم طرق عمل المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، على ان يراعى فى ذلك مسألة دمج بنود جدول أعمال المجلس على أساس المضمون ، وما ينطوى عليه ذلك من نقل وظائف معينة من المجلس الى أى جهاز آخر .

**ثالثا :** العمل على زيادة أعضاء المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، بحيث يضم كافة الدول الاعضاء فى الأمم المتحدة . وذلك ضمانا للمشاركة التامة فى صنع القرارات فى مجال الانماء والتعاون الاقتصادى الدولى ، واتاحة الفرصة للتداول والتفاوض على نطاق واسع بصدد اقامة نظام اقتصادى دولى جديد .

**رابعا :** يتعين تبسيط هيكل الأجهزة المساعدة للمجلس الاقتصادى والاجتماعى فى ضوء التركيز على وظيفة واحدة للمجلس ، ودراسة ولاية كل جهاز مساعد على حدة ، وزيادة عضوية المجلس الاقتصادى والاجتماعى .

**خامسا :** ينبغي الاهتمام بنوعية القيادة داخل المجلس الاقتصادى والاجتماعى . فيختار رئيس المجلس ممن تتوافر فيهم صفات معينة كالمهارة والخبرة الدبلوماسية والقدرة على متابعة أعمال المجلس أثناء وفيما بين الدورات . كما ينبغي تقوية المركز الإدارى للرئيس ومنحه سلطات تمكنه من

التخطيط للمناقشة العامة داخل المجلس وتعديل نمط صنع القرار من حيث  
الاقلال من اجراء التصويت الرسمى على القرارات ، والاستعاضة عن ذلك باجراء  
المزيد من المشاورات بغية التوصل الى اتفاق عام .

**سادسا :** العمل على ترشيد العلاقة بين المجلس الاقتصادى والاجتماعى  
وبين الأجهزة الاخرى المعنية بالتعاون الدولى الاقتصادى والاجتماعى .

فيتعين على الجمعية العامة - فى مقابل تبعية المجلس وخضوعه لها  
قانونيا ان تضع فيه الثقة الكاملة وتقوضه بعضا من سلطاتها . فيتولى بنفسه  
سلطة اتخاذ القرار النهائى بصدد المسائل التى لا تتطلب اصدار توصيات  
سياسية الى الحكومات الاعضاء . أما تنظيم العلاقة بين المجلس والوكالات  
المتخصصة فيتعين أن يراعى فى هذا الصدد تعزيز دور المجلس فى تنسيق  
برامج وانشطة هذه الوكالات ، وضمان تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل فيما يتعلق  
بالممثل المتبادل والمشاركة فى عملية صنع القرارات بالنسبة لمجالات الاهتمام  
ذات الصلة .

وبالإضافة الى ما سبق ، يتعين ترشيد العلاقة بين المجلس الاقتصادى  
والاجتماعى ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية بما يقضى على حالات التضارب  
والتنازع فى الاختصاصات .

وأخيرا ينبغي العمل على ترشيد وتنسيق العلاقات الاستشارية بين  
المجلس الاقتصادى والاجتماعى والمنظمات غير الحكومية بما يضمن مشاركة هذه  
المنظمات فى مناقشات ومداولات المجلس ، واشراك هذه المنظمات فى مشروعات  
هامة رئيسية كالاستراتيجية الدولية للأنماء ، والتوسع فى قائمة المنظمات التى  
تمنع المركز الاستشارى لدى المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، وتحديد المزايا  
التي يتوقع أن تعود على المجلس من وراء عمليات التشاور مع هذه المنظمات ،  
وأخيرا الاتفاق على معايير محددة تتعلق بسحب المركز الاستشارى حالة خضوع  
هذه المنظمات للتأثير السياسى من جانب الدول الاعضاء .

**سابعا :** يعد اضطلاع المجلس الاقتصادى والاجتماعى باختصاصات لا يمكن  
التوفيق بينها ، واقتباره الى السلطات الفعالة فى صدد ممارسته لهذه  
الاختصاصات - بمثابة العامل الأساسى وراء عدم فاعلية اداء المجلس فى مجال  
التعاون الدولى الاقتصادى والاجتماعى . وفى هذا الصدد ، ينبغي ان يأخذ  
تطوير المجلس والنهوض بدوره أحد طريقين .

**اولهما :** اعفاء المجلس الاقتصادى والاجتماعى من وظيفة التنسيق ،  
بحيث تعنى كل وكالة متخصصة باحتياجات التنمية كل فى مجالها الوظيفى على  
نحو مستقل ، على ان ترشد برامجها حيثما تقتضى الضرورة - مع الوكالات

الآخري • ويتركز اختصاص المجلس الاقتصادي والاجتماعي في العمل كوكالة متخصصة في المجال الاقتصادي والاجتماعي بحيث يصبح منبرا لمناقشة المسائل الاقتصادية والاجتماعية الدولية ذات الطابع العام أو التي تجب معالجتها من زوايا تخصصية • وفي هذا الصدد يتعين الاهتمام بالاجراءات الاستشارية ، وابتعاد آليات جديدة لصنع القرارات ، وتوفير المتطلبات اللازمة لجعل المجلس جهازا فعالا للتداول والتفاوض فضلا عن تعزيز سلطاته في اتخاذ القرارات والتوصيات في المجال الاقتصادي والاجتماعي •

**ثانيهما :** تركيز اختصاصات المجلس والنهوض بدوره عن طريق اعفاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي من العمل كوكالة متخصصة في المجال الاقتصادي والاجتماعي ، وانشاء وكالة جديدة من خلال اتفاقية دولية لمعالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية أو احالة وظيفة المجلس في هذا الصدد الى الاونكتاد ليصبح مختصا بالمناقشة والتداول والتفاوض حول جميع المسائل التي تقع في المجال الاقتصادي والاجتماعي • كما يتضمن هذا الاقتراح نزاع اختصاص المجلس الاقتصادي والاجتماعي فيما يتعلق بحقوق الانسان وتحويل هذا الاختصاص الى الجمعية العامة • وذلك على أساس ان حقوق الانسان مسألة سياسية أكثر منها مسألة اقتصادية واجتماعية فضلا عن ان مجموع المعالجة الأساسية لمسائل حقوق الانسان يتم بالفعل في نطاق اللجنة الثالثة للجمعية العامة ، ولا يمد دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا الصدد ان يكون « مكتب بريد » تمر من خلاله توصيات لجنة حقوق الانسان الى الجمعية العامة •

وأخيرا يتركز اختصاص المجلس الاقتصادي والاجتماعي - وفقا للاقتراح الأخير - في الاضطلاع بوظيفة التنسيق بين برامج ووجوه نشاط الوكالات المتخصصة والأجهزة المماثلة في نطاق الأمم المتحدة • على أن يدخل المجلس سلطات فعالة في ممارسته لوظيفة التنسيق •

ونظرا لأن تعديل الميثاق بصفة رسمية يعد أمرا من الصعوبة بمكان ، في ضوء تباين المواقف وعدم اتفاق الارادات - فإنه يمكن أحداث التغييرات المطلوبة في صدد تركيز اختصاص المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن طريق إعادة تفسير بعض نصوص الميثاق تفسيراً وظيفياً (١) • ومن قبيل ذلك ادخال تعديلات عملية فيما يتعلق باختصاص المجلس في مجال حقوق الانسان ، بحيث تقوم الجمعية العامة عن طريق ترتيب عملي مع المجلس الاقتصادي بتعيين لجنة حقوق الانسان ، وتطلب من اللجنة أن تبث بتقاريرها الى الجمعية العامة مباشرة • على أن يستنتج المجلس عن تقديم توصيات بخصوص حقوق

---

(١) عادة ما يؤدي ذلك الى تعطيل احكام بعض النصوص •

الإنسان ، مع الإبقاء على حقه الدستوري في ذلك (١) . ويمكن تخويل المجلس الاقتصادي والاجتماعي سلطات فعالة من أجل اضطلاع بوظيفة التنسيق على نحو أكثر الزامية وذلك باعادة صياغة المادة (٦٣) من الميثاق على ضوء ما اقترحتة اللجنة المعنية بالميثاق (٢) ، أو عن طريق اعادة تفسير المادة (٥٨) من الميثاق تفسيراً وظيفياً . على معنى أن حسن أداء المجلس لوظيفة التنسيق يقتضى أن تمتنع الجمعية العامة عن توجيه توصيات مباشرة الى الوكالات المتخصصة ، بحيث يصبح المجلس وحده هو المختص بعمل توصيات تهدف الى تنسيق سياسات ووجوه نشاط الوكالات المتخصصة (٣) .

والواقع أن تركيز اختصاص المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الاضطلاع بعملية التنسيق في اطار نظام الأمم المتحدة مسألة جديدة بالاهتمام وأحق بالتأييد والمؤازرة من قبل أعضاء المنظمة الدولية وذلك في ضوء تعقد نظام الأمم المتحدة ، وضخامة الدور المنوط به في اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد . وما يذكر فيحمد للجهود المعنية بتطوير المجلس الاقتصادي والاجتماعي انها - على الرغم من تقديم توصيات تتضمن دوراً مزدوجاً للمجلس كجهاز للتنسيق ، وكوكالة متخصصة في المجال الاقتصادي والاجتماعي - أكدت جميعها ، ولاسيما مجموعة الخبراء واللجنة المعنية بالميثاق ، على تعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تنسيق نشاطات التنمية داخل نظام الأمم المتحدة .

والحقيقة ان سيطرة مثل هذا الاتجاه داخل مجموعات التطوير لم يكن أمراً مستغرباً اذا ما وعينا وأدركنا ان الضعف الاساسي لنظام الأمم المتحدة - وخاصة بعد تعقد اطاره التنظيمي - يكمن في ان هذا النظام لم يستطع ، حتى الشروع في عملية اعادة التشكيل ان يعمل كما لو كان نظاماً حقيقياً ، بالنظر الى ما ينطوي عليه هذا المفهوم من ضرورة وجود تنسيق وترابط وتكامل بين مختلف الوحدات التي تكون هذا النظام . من ثم فان العمل على تطوير وتحسين التنسيق بين مختلف أجهزة ووكالات نظام الأمم المتحدة انما يمثل أحد المبادئ الرئيسية التي يقوم عليها أى اصلاح جاد لهذا النظام . فالأعمال التي يقوم بها نظام

---

(١) من ذلك ما يقوم به المجلس أحياناً من إحالة التقرير السنوي للجنة حقوق الإنسان مباشرة الى الجمعية العامة .

انظر قرار المجلس رقم ١٩٨٦/١٢٤ . (A/41/3) ص ٥٥ .

(٢) انظر ص ٣٤٤ من الرسالة .

(٣) تبين المادة (٥٨) من الميثاق على أن « تعمل المنظمة على تعزيز وتنسيق سياسات ووجوه نشاط الوكالات المتخصصة » ومن المعلوم أن تعبير المنظمة يشمل كلا من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي . أو ان شئت قلل انه يعنى بالاساس الجمعية العامة ، حيث افترت المادة (٦٣) المادة (٦٣) من الميثاق للمجلس سلطة تنسيق وجوه نشاط الوكالات المتخصصة .

الأمم المتحدة ينبغي - لضمان فاعليتها - ان تقوم على التخطيط السليم . وهو تخطيط ينبغي بدوره ان ينبثق عن دراسات جادة تستشرف مستقبل العالم المعاصر ، كما يقتضى القيام بتنسيق الأعمال فى جميع الميادين التى تحتاج الى الخبرة الفنية لمختلف الأجهزة والوكالات .

ومن ناحية أخرى ، فان مشكلة التنسيق داخل نظام الأمم المتحدة قد اكتسبت أبعادا جديدة فى السنوات الأخيرة مع تزايد الاعتراف بتفاعل مختلف العوامل الاقتصادية والاجتماعية التى تؤثر على الانماء ، وخاصة فى ضوء الأزمات المتتالية التى واجهها المجتمع الدولى مؤخرًا فيما يتعلق بالأغذية والطاقة ، والتجارة وتمويل الانماء الاقتصادى والمسائل النقدية . من ثم لم تعد تكفى النظرة الى التنسيق داخل نظام الأمم المتحدة من نواحيه السلبية والمتمثلة فى تجنب التداخل والتكرار بين برامج ونشاطات مختلف أجهزة ووكالات المنظمة الدولية ، وانما يتعين وبالأساس النظر الى هذه العملية من زاوية ايجابية تنطوى على تحديد الأولويات ورسم السياسات التى ينبغي على مختلف أجهزة ووكالات الأمم المتحدة مراعاتها والعمل وفقا لها .

وفى ضوء تزايد أهمية التنسيق داخل نظام الأمم المتحدة ، وتغير الأهداف المتوخاة من وراء عملية التنسيق هذه يتعين اتباع منهج متكامل ومتعدد التخصصات ازاء تنسيق نشاطات التنمية ولابد من ايجاد آليات مشتركة فى نطاق نظام الأمم المتحدة لتجميع نتائج العمل المضطلع به فى هذا المجال على نحو فعال . ويقتضى تحقيق هذا المنهج المشترك والمتكامل ايجاد جهاز مركزى لتلقى المعلومات الواردة من مختلف أجهزة ووكالات المنظمة الدولية ، وتحويلها الى سياسات وبرامج منسقة للانماء والتعاون الاقتصادى الدولى ، ثم القيام باستعراض وتقييم نشاطات مختلف المؤسسات ، ولاسيما فى المجالات والقطاعات التى تشكل محور النظام الاقتصادى الدولى الجديد ، كالتجارة والنقد ، والتمويل ، والزراعة والتصنيع .

ومن المعلوم ان المجلس الاقتصادى والاجتماعى هو - بمقتضى الميثاق - جهاز المنظمة الدولية للتنسيق . ومن ثم فهو بمثابة الاداة الأفضل المتاحة فى الوقت الحاضر للنهوض بعملية التنسيق داخل نظام الأمم المتحدة . وفى هذا الاطار ، فان تعزيز دور المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى التنسيق ينبغي ان يفوق مبادئ رئيسية يتمثل أهمها فى اختصاص المجلس فقط بالاضطلاع بتنسيق السياسة لنظام الأمم المتحدة . بمعنى ان يقوم المجلس الاقتصادى والاجتماعى بتحديد الاطار العام الذى يمكن من خلاله ان يؤدي كل جهاز من أجهزة النظام دوره المحدد . بحيث تقدم كل وكالة أو هيئة - كل فى ميدان تخصصها - تقارير مرحلية الى المجلس الاقتصادى والاجتماعى عن تنفيذ الوثائق

والقرارات المتعلقة باقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، ومدى تطبيق الأهداف والسياسات التي رسمت وحددت في هذا الصدد . ويتطلب دور المجلس في هذا الخصوص ان يخول سلطة استعراض ميزانيات مختلف أجهزة ووكالات المنظمة الدولية قبل اعتمادها ، وذلك من خلال تقديم عروض لميزانيات البرامج قابلة للمقارنة ( ليس بالضرورة موحدة ) ، واعتماد منهج مشترك لتصنيف البرامج . على ان يعدل توقيت وضع الميزانيات في الأجهزة والوكالات بما يمكن المجلس من بناء استنتاجاته ورسم سياساته في التنسيق على أساس سليم . كذلك ينبغي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماده الجهاز المركزي للتنسيق ، ان يعمل على تحقيق ترابط وتلاقى الاستراتيجيات والبرامج والنشاطات في إطار سياسة عامة تقوم على وعي كامل للحالات والاتجاهات القائمة وعلى رؤية نافذة للمستقبل تستبصر المشاكل والعقبات التي قد تنشأ لدى تنفيذ برنامج العمل وغيره من الوثائق المتعلقة باقامة نظام اقتصادي دولي جديد . وينبغي أن تؤخذ في الاعتبار ان تعزيز الدور الذي يقوم به المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ميدان وضع السياسة العامة والتنسيق داخل نظام الأمم المتحدة ، يتطلب في الوقت ذاته تحسين وتطوير الأجهزة واللجان التي تقدم المشورة والنصح للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وذلك على المستويات الإقليمية والدولية وعلى مستوى الوكالات . فعلى سبيل المثال ينبغي تعزيز اختصاصات لجنة البرنامج والتنسيق ، وترشيد وتنمية العلاقات القائمة بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة الإدارية للتنسيق . كما يتعين تقوية دور اللجان الإقليمية بما يدفعها الى القيام بصورة متزايدة بدور تنفيذي فعال لصالح الانماء الاقتصادي والاجتماعي في مناطقها المختلفة .

ولا يفوتنا الاشارة الى ان تعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي كجهاز رئيسي للتنسيق داخل نظام الأمم المتحدة لا يعني اعطاء المجلس صلاحيات جديدة تضاف عليه سلطانا ومكانة تضاهي سلطة ومكانة الجمعية العامة . بل من المرغوب فيه ، ان يكون المجلس الاقتصادي والاجتماعي تابعا في خدمة الجمعية العامة وغيرها من الهيئات الحكومية الدولية المختصة في سبيل تشجيع وضع سياسات متماسكة ومنسقة وتوحيد المقاصد التي يتم على ضوئها ممارسة النشاطات في إطار نظام الأمم المتحدة .

والخلاصة ، انه يمكن تصور الشكل الذي يتخذه نظام الأمم المتحدة في عمده تحسين تخطيط وتنسيق البرامج وأوجه النشاط التي تتم في نطاق نظام الأمم المتحدة لصالح الانماء والتعاون الاقتصادي والاجتماعي الدولي ، على نحو تقوم فيه الجمعية العامة (١) بوضع الاستراتيجيات الشاملة والأهداف العامة

(١) وقد تساعدا في ذلك المؤتمرات المتخصصة الرئيسية .



في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي ، على أن يقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتحليل المشاكل ، واستعراض الحلول المطروحة واعتماد برامج وخطط العمل على أساس المعلومات والدراسات التي تقوم بإعدادها له وحدة التخطيط المشتركة بين الوكالات . واذ يقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي بذلك بين ما هو لازم من الموارد لتمويل التدابير والسياسات المقترحة . كما تقوم الأجهزة المساعدة للمجلس كلجنة التنسيق الإدارية بتنسيق تنفيذ البرامج التي يمتدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وتوزع المهام وتشرف على التنفيذ وتقيم النتائج . وتقوم الوكالات والأجهزة الإقليمية ، كل في مجال اختصاصها وفي نطاق إقليمها - بوضع برامج النشاط وتنفيذها . ويتم تزويد المجلس الاقتصادي والاجتماعي من خلال التقارير المرحلية عن التقدم الذي أحرز في تنفيذ الأهداف والسياسات المحددة لاقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، مع توضيح الصعوبات والعقبات التي قد تعترض سبيل التنفيذ . وفي ضوء المعلومات المجمعة لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، يمكن صياغة سياسات واقتراح أهداف تحال الى الجمعية العامة لتضع على أساسها الاستراتيجيات الشاملة وتحدد الأولويات العامة للنظام ككل . ومثل هذا المخطط من شأنه تقوية دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مجال التنسيق ووضعه في مركز أفضل لمساعدة الجمعية العامة في تطوير الإرادة السياسية للدول الأعضاء ، واتخاذ قرارات السياسة اللازمة للقيام بتصرفات دولية على نطاق واسع .

وغنى عن البيان انه لن يقدر مثل هذا المخطط ان يحقق النجاح المرجو مالم تقم الدول الأعضاء بجهود مماثلة لتنسيق ما تتخذه من تدابير ، ومالم تتبع هذه الدول سياسة مترابطة حيال نظام الأمم المتحدة في مجموعته ، فضلا عن وجوب الحيولة دون اصدار تعليمات متناقضة لمختلف أجهزة المنظمة الدولية .

ومن ثم يتعين على كل حكومة ان تنظر في المسائل المتعلقة بالأمم المتحدة على مستوى مجلس وزرائها بدلا من تركها للدوائر والوزارات المعنية كل على حالها . وبذلك تستطيع وفود الدول لدى مختلف أجهزة ووكالات الأمم المتحدة اطلاع دولهم على الآثار السياسية التي تتمتع بها مختلف المسائل ، وان تقدم مساهمات أكثر جدوى في رسم السياسات المتعلقة بتنسيق أوجه نشاط التنمية داخل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي .



## ملاحق الكتاب



## ملحق رقم (١)

### الفصلان التاسع والعاشر

#### من ميثاق الأمم المتحدة

### الفصل التاسع

#### في التعاون الدولي الاقتصادي والاجتماعي

#### ( المادة الخامسة والخمسون )

رغبة في تهيئة دواعي الاستقرار والرفاهية الضروريين لقيام علاقات سلمية ودية بين الأمم مؤسسة على احترام المبدأ الذي يقضى بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها ، تعمل الأمم المتحدة على :

( أ ) تحقيق مستوى اعلى للمعيشة وتوفير أسباب الاستخدام المتصل لكل فرد والنهوض بعوامل التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي .

( ب ) تيسير الحلول للمشاكل الدولية والاقتصادية والاجتماعية والصحية يوما يتصل بها ، وتعزيز التعاون الدولي في أمور الثقافة والتعليم .

( ج ) أن يشيع في العالم احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ، ولا تفريق بين الرجال والنساء ، ومراعاة تلك الحقوق والحريات فعلا .

#### ( المادة السادسة والخمسون )

يتعهد جميع الاعضاء بأن يقوموا منفردين أو مشتركين ، بما يجب عليهم من عمل بالتعاون مع الهيئة لادراك المقاصد المنصوص عليها في المادة الخامسة والخمسين .

## (المادة السابعة والخمسون )

- ١ - الوكالات المختلفة التي تنشأ بمقتضى اتفاق بين الحكومات والتي تضطلع بمقتضى نظمها الأساسية بتبعات دولية واسعة في الاقتصاد والاجتماع والثقافة والتعليم والصحة وما يتصل بذلك من الشئون يوصل بينها وبين « الأمم المتحدة » وفقا لاحكام المادة ٦٣ .
- ٢ - تسمى هذه الوكالات التي توصل بينها وبين « الأمم المتحدة » فيما يلى من الأحكام بالوكالات المتخصصة .

## ( المادة الثامنة والخمسون )

تقدم الهيئة توصيات بقصد تنسيق سياسات الوكالات المتخصصة ووجود نشاطها .

## ( المادة التاسعة والخمسون )

تدعو الهيئة عند المناسبة الى اجراء مفاوضات بين الدول ذات الشأن بقصد انشاء أية وكالة متخصصة جديدة يتطلبها تحقيق المقاصد المبينة فى المادة الخامسة والخمسين .

## ( المادة الستون )

مقاصد الهيئة المبينة فى هذا الفصل تقع مسئولية تحقيقها على عاتق الجمعية العامة كما تقع على عاتق المجلس الاقتصادى والاجتماعى تحت اشراف الجمعية العامة ويكون لهذا المجلس من أجل ذلك السلطات المبينة فى الفصل العاشر .

## الفصل العاشر

### المجلس الاقتصادى والاجتماعى

#### التأليف

## ( المادة العادية والستون )

- ١ - يتألف المجلس الاقتصادى والاجتماعى من أربعة وخمسين عضوا من الأمم المتحدة تنتخبهم الجمعية العامة .

٢ - مع مراعاة أحكام الفقرة ٣ ينتخب ثمانية عشر عضوا من أعضاء المجلس الاقتصادى والاجتماعى كل سنة لمدة ثلاث سنوات ويجوز أن يعاد انتخاب العضو الذى انتهت مدته مباشرة .

٣ - فى الانتخاب الاول بعد زيادة عدد اعضاء المجلس الاقتصادى والاجتماعى من سبعة وعشرين عضوا ، يختار سبعة وعشرون عضوا اضافيا علاوة على الأعضاء المنتخبين محل الأعضاء التسعة الذين تنتهى مدة عضويتهم من نهاية هذا العام . وتنتهى عضوية تسعة من هؤلاء الاعضاء السبعة والعشرين الاضافيين بعد انقضاء سنة واحدة وتنتهى عضوية تسعة اعضاء آخرين وفقا للنظام الذى تضعه الجمعية العامة .

٤ - يكون لكل عضو من اعضاء المجلس الاقتصادى والاجتماعى مندوب واحد .

### الوظائف والسلطات

#### ( المادة الثانية والستون )

١ - للمجلس الاقتصادى والاجتماعى أن يقوم بدراسات ويضع تقارير عن المسائل الدولية فى امور الاقتصاد والاجتماع والثقافة والتعليم والصحة وما يتصل بها ، كما أن له أن يوجه الى مثل تلك الدراسات والى وضع مثل تلك التقارير وله أن يقدم توصياته فى أية مسألة من تلك المسائل الى الجمعية العامة والى اعضاء الأمم المتحدة والى الوكالات المتخصصة ذات الشأن .

٢ - وله أن يقدم توصيات فيما يختص باشاعة احترام الانسان والحريات الاساسية ومراعاتها .

٣ - وله أن يعد مشروعات اتفاقات لتعرض على الجمعية العامة عن المسائل التى تدخل دائرة اختصاصه .

٤ - وله أن يدعو الى عقد مؤتمرات دولية لدراسة المسائل التى تدخل فى دائرة اختصاصه ، وفقا للقواعد التى تضعها « الأمم المتحدة » .

#### ( المادة الثالثة والستون )

١ - للمجلس الاقتصادى والاجتماعى أن يضع اتفاقات مع أية وكالة من الوكالات المشار اليها فى المادة السابعة والخمسين تحدد الشروط التى على مقتضاها يوصل بينها وبين « الأمم المتحدة » وتعرض هذه الاتفاقات على الجمعية العامة للموافقة عليها .

٢ - وله أن ينسق وجوه نشاط الوكالات المتخصصة بطريق التشاور معها وتقديم توصياته إليها وإلى الجمعية العامة وأعضاء الأمم المتحدة » .

#### ( المادة الرابعة والستون )

١ - للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يتخذ الخطوات المناسبة للحصول بانتظام على تقارير من الوكالات المتخصصة وله أن يضع مع « الأمم المتحدة » ومع الوكالات المتخصصة ما يلزم من الترتيبات كلما تمده بتقارير عن الخطوات التي اتخذتها لتنفيذ توصياته أو لتنفيذ توصيات الجمعية العامة في شأن المسائل الداخلة في اختصاصه .

٢ - وله أن يبلغ الجمعية العامة ملاحظاته على هذه التقارير .

#### ( المادة الخامسة والستون )

للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يمد مجلس الأمن بما يلزم من المعلومات وعليه أن يعاونه متى طلب إليه ذلك .

#### ( المادة السادسة والستون )

١ - يقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تنفيذ توصيات الجمعية العامة بالوظائف التي تدخل في اختصاصه .

٢ - وله بعد موافقة الجمعية العامة أن يقوم بالخدمات اللازمة لأعضاء « الأمم المتحدة » أو الوكالات المتخصصة متى طلب إليه ذلك .

٣ - يقوم المجلس بالوظائف الأخرى المبينة في غير هذا الموضوع مع الليثاق والوظائف التي قد تمهد بها إليه الجمعية العامة .

### التصويت

#### ( المادة السابعة والستون )

١ - يكون لكل عضو من أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي صوت واحد .

٢ - تصدر قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأغلبية أعضائه الحاضرين المشتركين في التصويت .



## ( الاجراءات )

### ( المادة الثامنة والستون )

ينشئ المجلس الاقتصادي والاجتماعى لجانا للشئون الاقتصادية والاجتماعية ولتعزير حقوق الإنسان • كما ينشئ غير ذلك من اللجان التى قد يحتاج اليها لتأدية وظائفه •

### ( المادة التاسعة والستون )

يدعو المجلس الاقتصادي والاجتماعى أى عضو من « الأمم المتحدة » للاشتراك فى مداولاته عند بحث أية مسألة تعنى هذا العضو بوجه خاص على ألا يكون له حق التصويت •

### ( المادة السبعون )

للمجلس الاقتصادي والاجتماعى أن يعمل على إشراك مندوبى الوكالات المتخصصة فى مداولاته أو فى مداولات اللجان التى ينشئها دون أن يكون لهم حق التصويت ، كما أن له أن يعمل على إشراك مندوبيه فى مداولات الوكالة المتخصصة •

### ( المادة الحادية والسبعون )

للمجلس الاقتصادي والاجتماعى أن يجرى الترتيبات المناسبة للتشاور مع الهيئات غير الحكومية التى تعنى بالمسائل الداخلة فى اختصاصه • وهذه الترتيبات قد يجرىها المجلس مع هيئات دولية ، كما قد يجرىها إذا رأى ذلك ملائما مع هيئات أهلية وبعد التشاور مع عضو « الأمم المتحدة » ذى الشأن •

### ( المادة الثانية والسبعون )

١ - يضع المجلس الاقتصادي والاجتماعى لائحة اجراءاته ومنها طريقة اختيار رئيسه •

٢ - يجتمع المجلس الاقتصادي والاجتماعى كلما دعت الحاجة الى ذلك وفقاً للائحة التى يسنها • ويجب أن تتضمن تلك اللائحة النص على دعوته للاجتماع بناء على طلب يقدم من اغلبية اعضائه •

## ملحق رقم (٢)

### توصيات فريق الخبراء بصدد تطوير المجلس الاقتصادى والاجتماعى

(E/AC. 62/6 : A New United Nations Structure for Global Economic Cooperation.

Report of the Group of Experts on the Structure of the United Nations System.

(U.N. Publications, Sales No. E. 75. II. A. 7).

### ( ب ) المجلس الاقتصادى والاجتماعى : ص ١٣ : ١٩

#### ١ - اعادة احياء المجلس Revitalization

٤٢ - يرى فريق الخبراء أن اعادة احياء المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، من خلال احداث تغييرات بعيدة المدى فى وظائف المجلس وطرق عمله ، يعد من بين الشروط اللازمة لتقوية البنيان الهيكلى لنظام الأمم المتحدة ، وتمكينه من القيام بدور فعال فى العلاقات الاقتصادية الدولية . ويستند رأى الفريق فى هذا الصدد الى فكرة مؤداها أنه لو أريد لنظام الأمم المتحدة أن يسهم حقا بفعالية فى حل المشكلات الاقتصادية الدولية ، فلا بد من ايجاد جهاز داخل نظام الأمم المتحدة ، يقوم بتلقى المدخلات الواردة من مختلف أجهزة النظام وتحويلها الى سياسات منسقة للانداء والتعاون ، كما يقوم نفس الجهاز باستعراض وتقييم رئيسى لأعمال مختلف القطاعات ، ولا سيما تلك القطاعات المتعلقة بالتجارة ، واصلاح النقد ، وتمويل التنمية ، والزراعة والتصنيع . . . . . وغير ذلك من المجالات .

٤٣ - تفتقر قرارات المجلس الاقتصادى والاجتماعى الى السلطة الفعالة . فعلى الرغم من تواتر التأكيد على دور المجلس المنوط به طبقا للميثاق ، فان المجلس لم يعط الوسائل التى تمكنه من متابعة وتنفيذ توصياته على نحو أكثر فعالية .

وبالإضافة الى ذلك ، فإن تزايد عدد التقارير التي يقوم المجلس باستعراضها وتقييمها يمنعه من تناول المشاكل الرئيسية في الميدان الاقتصادي ، هذا وان كانت الزيادة الأخيرة في عضوية المجلس قد خلقت الظروف الملائمة لأن يسهل للمجلس بدور قوى .

٤٤ - توصى مجموعة الخبراء بأن تعيد الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السابعة ، تأكيد الدور الرئيسى للمجلس الاقتصادى والاجتماعى بصدد صياغة وتنفيذ السياسة العامة ، وتحديد أولويات النظام ككل .

٤٥ - يستلزم قيام المجلس بدوره على نحو أكثر فعالية ، أحداث تغييرات مهمة فى هيكله وطرق عمله ، وذلك لتمكينه من التركيز على القضايا الرئيسية، ولتشجيع التنفيذ الفعال لتوصيات المجلس وذلك من قبل كل من الحكومات والمؤسسات الدولية . وترى المجموعة بصفة خاصة أن المقترحات التى تقدمها بصدد تطوير المجلس الاقتصادى والاجتماعى تهدف الى ثلاث مجموعات مترابطة من الأهداف على الآتى :

( أ ) ضمان درجة أكبر من المرونة فى أداء المجلس وفى أداء نظام الأمم المتحدة بصفة عامة . والقيام بعملية تبسيط وتخفيض لاجهزة المجلس الفرعية والتي يترتب على نموها المستمر تزايد البنود المدرجة فى جدول أعمال المجلس ، والوثائق التى تدعم هذه البنود . ناهيك عما يترتب على ذلك من الحيلولة بين المجلس وبين معالجة التطورات الهامة الحادثة فى المجال الاقتصادى والاجتماعى .

(ب) تحسين ورفع مستويات التمثيل داخل المجلس مما يزيد من دوره فى صنع القرارات ، وتأثيره على سياسات الحكومات الأعضاء .

( ج ) تقوم سلطة المجلس بما يضمن تنفيذ القرارات التى يتخذها ، وبصفة خاصة تأثيرات هذه القرارات بالنسبة لبرامج عمل النظام ككل ، والنشاطات التنفيذية .

## ٢ - لائحة وبرنامج عمل المجلس :

٤٦ - توصى المجموعة بتنظيم برنامج عمل المجلس على أساس سنتين ، تنظيم جدول اجتماعات المجلس على أساس مجموعة قضايا تناقش فى دورات قصيرة على مدار العام فيما عدا فترة انعقاد الجمعية العامة . على أن تعقد هذه الدورات فى نيويورك ، أو فى جنيف ، أو فى مدن أخرى كبرى .

وتقترح المجموعة فى ظل هذه الترتيبات نمطا لاجتماعات المجلس : من

شأنه تمكين المجلس من تركيز اهتماماته على التطورات الهامة الحادثة في الميدان الاقتصادي ، ومن ممارسة مسئوليات القيادة والتنسيق المنوطة بالمجلس ، وذلك على الوجهة التالية .

( أ ) دورة رئيسية أولية ( تعقد في يناير من العام الأول لبرنامج العمل ) مهمتها تحديد القضايا التي ستدرج في برنامج عمل المجلس ، وذلك في ضوء مناقشات وقرارات الجمعية العامة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ، وتحليل اتجاهات الموقف الاقتصادي والاجتماعي العالمي - على انه يجب أن تتوافر درجة من المرونة في لائحة المجلس المعدة على هذا الاساس ، وذلك لتمكينه من تناول أى تطور رئيسي يحدث في الميدان الاقتصادي .

( ب ) عقد دورات قصيرة تخصص لموضوعات معينة ، وذلك تسهيلا لمهمة المجلس في صنع السياسة بخصوص القضايا الرئيسية . على أن يوضع برنامج هذه الدورات بطريقة تضمن تناول كافة القطاعات القائمة كالتمسح ، والبيئة ، والموارد الطبيعية ، والعلم والتكنولوجيا ، والتنمية الاجتماعية . وأن تناقش هذه القطاعات على مدار العامين اما في شكل تجميع مناسب أو في صورتها الحالية .

( ج ) عقد دورة وزارية كل عام لمدة اسبوع ( يمكن أن يكون الأخير من شهر يونيو ) وتخصص هذه الدورة لاستعراض السياسة حول القضايا الاقتصادية العالمية ، واعداد بيان المجلس لتقديده الى الجمعية العامة لمناقشته واتخاذ عمل بصدده .

( د ) اتباع الدورة الوزارية بدورتين مدة كل منهما اسبوعان ( يفضل عقدهما في شهر يوليو ) وذلك للقيام بالمهام الآتية :

١ - استعراض الميزانيات البرنامجية والخطط المتوسطة الأجل لنظام الأمم المتحدة .

٢ - استعراض النشاطات التنفيذية لنظام الأمم المتحدة ، بما في ذلك نشاطات هيئة الأمم المتحدة للتنمية المقترحة .

٤٧ - تكون دورة المجلس المخصصة لوضع البرامج والخطط بمثابة المنبر العام الذي يمكن للمجلس من خلاله أن يقوم بوظيفة التنسيق بين الوكالات المتخصصة بمقتضى الميثاق . أما المهمة الأساسية لدورة الاسبوعين الثانية فتتلخص في تقديم توجيهات عامة للسياسة ، وضمان أن النشاطات التنفيذية تتم وفقا لتوصيات المجلس .

٤٨ - تعتقد المجموعة ان نمط الاجتماعات الجديد من شأنه تمكين المجلس

من اىلاء الاهتمام اللازم للتطورات الدولية الهامة ، ومن ممارسة مسئوليات القيادة والتنسيق . المنوطة به على نحو فعال .

### ٣ - مجموعات تفاوض :

٤٩ - تضمنت المقترحات التى قدمتها مجموعة الخبراء بصدد تحسين أداء المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، أن يقيم المجلس مجموعات صغيرة للتفاوض حول القضايا الاقتصادية والاجتماعية التى تتطلب مفاوضات مكثفة بهدف التوصل الى حلول تكون محل رضا الدول الاعضاء على ان يتاح لهذه المجموعات الوقت والوسائل اللازمة لتمكينها من تنفيذ مهامها بفعالية . ويجب أن يسمح لهذه المجموعات بفترة ( ولتكن من سنة الى سنتين ) تبحث فيها عن حلول متفق عليها . ويكون لكل من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادى والاجتماعى مطلق الحق فى التصويت على القضايا التى تكون محل تفاوض . على أن يؤخذ فى الاعتبار التقدم الذى أحرز فى اطار مجموعات التفاوض . وغنى عن البيان ، أن المقترحات المنبثقة عن مجموعات التفاوض والتى لا تلقى قبولا من المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، تحال ثانية الى هذه المجموعات ومعها خطوط مرشدة جديدة .

### ٤ - نوع ومستوى التمثيل :

٥٠ - استهدفت مجموعة الخبراء لدى تحديدها لنمط اجتماعات المجلس أن يحضر دورات المجلس ممثلو حكومات أكثر تخصصا فى أعمال المجلس وعلى مستوى رفيع من الخبرة والمهارة الدبلوماسية، وذلك ضمنا لأن تؤدي الترتيبات المقترحة سابقا الى تحسن فى أداء المجلس . ان قصر الدورات ، تحديد موعد الاجتماعات مسبقا ، تحقيق وفورات من وراء تخفيض الاجهزة الفرعية للمجلس كل هذه الاجراءات من شأنها تسهيل عملية النهوض بمستوى ونوعية الوفود المعتمدة لدى المجلس .

٥١ - تقترح المجموعة ان توصى الجمعية العامة الدول الاعضاء باتخاذ كافة الخطوات اللازمة لضمان الحضور المنتظم لممثلى الحكومات الأكثر تخصصا فى أعمال المجلس ، وأن يكون تشكيل الوفود محكوما بالموضوع المحدد المناقشة فى دورة معينة .

٥٢ - توصى المجموعة بأن تشارك الوكالات المتخصصة فى اجتماعات المجلس ، وبإجراء حوار ومناقشات مستمرة بين المجلس ورؤساء الوكالات المتخصصة والبرامج المختلفة . وذلك لأن المعلومات التى يقدمها هؤلاء لا غنى للمجلس عنها فى صياغة وتنفيذ السياسة على نطاق واسع .

## ٥ - الأجهزة المساعدة للمجلس

٥٣ - يلاحظ أن المجلس - في الوقت الذي يعالج فيه تقارير أجهزته الفرعية ، يستعرض مرة ثانية المدى الكامل للقضايا التي تناقش من قبل هذه الأجهزة - ناهيك عن أن هذه الأجهزة ، بالإضافة الى المجلس نفسه - تمنع من مناقشة القضايا الرئيسية .

٥٤ - وأمام ذلك ، توصى مجموعة الخبراء بالفاء الأجهزة المساعدة للمجلس فيما عدا اللجان الآتية : اللجان الإقليمية ، واللجنة الإحصائية ، ولجنة المخدرات ، ولجنة تخطيط التنمية ، ولجنة المؤسسات الانتقالية ، ولجنة حقوق الانسان . وتستند المجموعة في توصيتها هذه الى ضرورة الابقاء على أجهزة الخبرة التي تقوم بعمل فنى على مستوى عال لا يمكن ادائه من قبل المجلس ، والأجهزة التي يسلمزم عملها معالجة متخصصة مستقلة ، والأجهزة الاقتصادية الإقليمية . وعلى المجلس على مدار عامي برنامج العمل - أن يعالج كافة القطاعات التي تغطيها حاليا أجهزته الفرعية وذلك إما في شكلها الحالي أو في صورة تجميع مناسب .

٥٥ - يساعد المجلس فيما يتعلق بالميزانيات البرنامجية والخطط المتوسطة الأجل للمنظمات - بواسطة جهاز فرعى ذى وظائف ومسئوليات معينة .

٥٦ - لا ينبغي أن يترتب على انتهاء الأجهزة الفرعية للمجلس تعويق الحوار الضروري بين الأمم المتحدة والمؤسسات المتخصصة على المستوى القومى . فقد أثبت هذا الحوار انه ذو قيمة بالنسبة لكل من الحكومات والامم المتحدة ومن ثم يتعين الابقاء عليه ، بل ينبغي النهوض بالمستوى الذى يتم عنده هذا الحوار .

٥٧ - ترى المجموعة أن الفاء العديد من الأجهزة المساعدة من شأنه أن يخلق ضغوطا بالنسبة لمسألة التمثيل داخل المجلس .

٥٨ - قدمت المجموعة لمواجهة هذه المشكلة العديد من المقترحات على الوجه الآتى :

( أ ) ان يسمح لكل دولة ليست عضوا في المجلس ولها مصلحة في مسألة معينة بالمشاركة في المناقشات المتعلقة بهذه المسألة . على أن يكون لها كامل حقوق العضوية فيما عدا حق التصويت . وينبغي عقد اجتماعات تضم اعضاء المجلس والمراقبين . على ان يأخذ المجلس في الاعتبار آراء المراقبين لدى

صياغة وصنع القرارات ( مثل هذا الاجراء يتطلب تغييرا فى قواعد اجراءات المجلس ) .

(ب) دعوة الاقاليم او مجموعات الدول لدراسة امكانية اتخاذ تمثيل مشترك فى المجلس عن طريق الاتفاق المتبادل بينهم . بحيث يحضر اجتماعات المجلس الدولة العضو التى يعينها الموضوع محل المناقشة بدرجة أكبر .  
ويستلزم هذا الاقتراح تعديلا فى الميثاق لأنه - على عكس الاقتراحات الأخرى ، سيطبق على كل اجتماعات المجلس وليس فقط على الاجتماعات المعنية بمسائل قطاعية .

(ج) دعوة كل الدول الاعضاء فى الامم المتحدة لتحدد مقدما مصلحتها فى المشاركة فى اجتماعات المجلس ، وذلك فى كل دورة تتناول قضايا قطاعية . وتحدد عضوية كل دورة وفقا للإجابات المرسلة . وهو ما يعنى ان العضوية يمكن أن تختلف من دورة لأخرى .

(د) يخصص نص باضافة عشرة أعضاء الى المجلس ليضم الدول ذات المصالح الخاصة الذين ليسوا ممثلين بالفعل فى العضوية القائمة للمجلس .

ويتضمن هذا النص تعديلا فى الميثاق ويترتب عليه زيادة عضوية المجلس من ٥٤ - ٦٤ عضوا كحد أقصى .

٥٩ - تقترح المجموعة أن تنظر الجمعية العامة والمجلس الاقتصادى والاجتماعى فى الاقتراحات السابقة هى وغيرها ، بقصد اتخاذ الترتيبات الملائمة .

٦٠ - توصى المجموعة بأن يسمح للدول التى ليست اعضاء فى المجلس بالمشاركة فى مجموعات التفاوض بنفس الحقوق التى تمنح لأعضاء المجلس .

٦١ - توصى المجموعة باتخاذ التغيرات التالية فى الاجهزة الفرعية للمجلس الاقتصادى والاجتماعى ، وما يرتبط به من اجهزة اخرى .

( أ ) يضطلع المجلس بالمسئولية المباشرة التى تؤذيها اللجان الآتية :

لجنة الموارد الطبيعية ، لجنة العلم وتكنولوجيا ، لجنة الاستعراض والتقييم ، لجنة منع الجريمة والتحكم فيها ، لجنة السكان ، لجنة التنمية الاجتماعية ، لجنة مركز المرأة ، لجنة الاسكان والبناء والتخطيط .

(ب) إلغاء لجنة تطبيق العلم والتكنولوجيا على التنمية . على أن تجتمع بدلا منها مجموعات صغيرة خاصة من العلماء الممثلين لمختلف النظم العلمية ، وذلك لدراسة مشاكل محددة وصياغة التوصيات التى يضمها المجلس فى

اعتباره لدى صياغة السياسات والقرارات في هذا الصدد . كما توصي مجموعة الخبراء بتعيين مستشار علمي للأمن العام ، يكون شخصية لها مكانتها الدولية وذات كفاءة معترف بها - يعمل كرابطة أو حلقة اتصال بين الأمن العام والمجموعة العلمية الدولية . وتكون وظيفته الأساسية هي تقديم النصيح والمشورة للأمن العام لمساعدته على التنبؤ بتأثير التقدم في العلم والتكنولوجيا ، وتحديد الاختيارات التي يتيحها استخدامها وتطبيقها ولا سيما من أجل فائدة الدول النامية .

ر.ج) يضطلع المجلس بالمسئولية المباشرة عن وظائف السياسة بخصوص قضايا البيئة التي يقوم بها حاليا مجلس محافظي برنامج الأمم المتحدة للبيئة وذلك من خلال الدورات التي تعقد لموضوعات معينة . وتظل أمانة البيئة في نيروبي خاضعة لسلطة المدير العام للاخاء والتعاون الاقتصادي الدولي .

٦٢ - بالنسبة للترتيبات المتعلقة بحقوق الانسان : يرى البعض انشاء مجلس لحقوق الانسان يحل محل مجلس الوصاية ويعمل كجهاز رئيس لنظام الامم المتحدة ويختص بكل الوظائف في مجال حقوق الانسان التي تقع في نطاق مسئولية المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة حقوق الانسان ولجنة مركز المرأة ( ويتطلب هذا الاجراء تصديلا في الميثاق ) . بينما يرى البعض الآخر الابقاء على لجنة حقوق الانسان ، على أن ينقل المجلس تقارير اللجنة الى الجمعية العامة دون مناقشة .

« ..... »

#### ( د ) الاجراءات الاستشارية : ص ٣٠ : ٣٣

٩٧ - ناقشت مجموعة الخبراء نظاما جديدا للاجراءات الاستشارية من

شأنه التشجيع على التنفيذ الفعال والسريع لقرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في المجال الاقتصادي والاجتماعي .

٩٨ - الهدف من وراء مثل هذه الاجراءات يتمثل في تحقيق الاتفاق بصدد القضايا الرئيسية محل الخلاف . ومن ثم يتعين أن تتم عمليات التشاور في مرحلة مبكرة من المناقشة المتعلقة بموضوع معين وقبل اتخاذ القرارات النهائية .

وعلى المجلس - في حالة قبول التوصيات التالية ، أن يضمن هذه الترتيبات الاستشارية في قواعد الاجراءات التي تحدد أنواع الموضوعات التي سوف تجري بخصوصها الاجراءات الاستشارية .

٩٩ - تقترح المجموعة تكوين مجموعات استشارية تكون ممثلة للمنظمة



الدولية ، بما فى ذلك الدول ذات المصلحة الخاصة فى الموضوعات محل مناقشة المجلس .

١٠٠ - يمكن - فى ضوء حداثة الاجراءات الاستشارية أن تعتمد مثل هذه الاجراءات على أساس تجريبي ، بحيث تتكون فقط ثلاث مجموعات استشارية تعمل بالتناوب لفترة مدتها عامان ، وذلك للتأكد من أن الاجراء الجديد لم يترتب عليه هيكل ادارى جديد .

١٠٣ - توصى مجموعة الخبراء باعتماد الترتيبات الآتية بصدد نظام المجموعات الاستشارية .

( ١ ) بناء على طلب الجمعية العامة أو المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، بناء على اقتراح ( عشر ) أعضاء أى من الجهازين ، يقوم المجلس بتشكيل مجموعة تفاوض صغيرة يهدف البحث عن الاتفاق حول الاقتراحات المقدمة فى مجالات الانماء والتعاون الاقتصادى الدولى . ( على أن يحدد المجلس فور قاعدة اجراءات مناسبة لموضوعات المقترحات التى تكون محلا للاجراءات الاستشارية ) ويتراوح حجم هذه المجموعات بين ( ١٠ ، ٣٠ ) على أن تكون كل مجموعة مفتوحة لكل الدول التى لها مصلحة فى المسألة موضوع المناقشة . ومع ذلك ففى حالة ما يصبح حجم المجموعة من الصعب ادارته سيكون من حق المجلس اختيار المشاركين بقصد جعل المجموعة ممثلة قدر الامكان ، وفى أثناء الفترة الأولى والتى مدتها عامان ، سوف تشكل المجموعات التفاوضية عن طريق اغلبيه الجمعية العامة أو المجلس الاقتصادى والاجتماعى .

(ب) يجب تكوين مجموعات التفاوض بصفة عادية فى بداية برنامج عمل المجلس لمدة عامين على أن يكون من الممكن تكوينها فى اوقات أخرى طالما قامت الحاجة لذلك . وتعمل هذه المجموعات لفترات تمتد من سنة الى سنتين وتخضع للتجديد بناء على تحديد الجمعية أو المجلس . ويجب اطلاع المجلس باستمرار على التقدم الذى أحرز من قبل مجموعات التفاوض فى أثناء فترة العامين ، ويكون للجمعية والمجلس مطلق الحق فى معالجة موضوعات تكون محل مناقشة المجموعة ، والتصويت على قرارات بشأنها على أن يؤخذ فى الاعتبار التقدم الذى أحرز فى عملية المفاوضات .

(ج) تؤدى كل مجموعة تفاوض عملها تحت إشراف وتوجيه رئيس المجموعة .

( د ) يجب أن تعمل كل مجموعة تفاوض على أساس قاعدة الاجماع ، فعندما تصل مجموعة ما الى اتفاق يجب أن تبعث بتقرير للمجلس الذى يتبنى بدوره الاتفاق أو يحيل الموضوع ثانية الى مجموعة التفاوض لمزيد من المعالجة أو

١٠ اتخاذ عمل آخر حيثما بدا ذلك مناسبا . وبناء على موافقة المجلس . يمرر  
الاتفاق للجمعية العامة والتي يمكنها الموافقة على الاتفاق أو إحالة المسألة  
ثانية الى المجموعة أو اتخاذ عمل آخر .

(هـ) يجب على المجلس اتخاذ الترتيبات الممكنة لضمان تنفيذ قرارات  
السياسة المتخذة من قبل الجمعية أو المجلس بعد استخدام الاجراءات  
الاستشارية والهدف من هذه الترتيبات هو تطوير العمل اللازم من قبل أعضاء  
الأمم المتحدة في نطاق الوقت المطلوب على أن يتضمن العمل التفاوض كلما  
كان ذلك مناسبا ، بصدد الاتفاقات الدولية الرسمية ومعالجة الترتيبات  
المؤسسية لضمان تنفيذ الاتفاقيات على نحو أكثر فعالية .

### ملحق رقم ( ٣ )

#### توصيات اللجنة المختصة لاعادة التشكيل بصدد تطوير المجلس الاقتصادى والاجتماعى

الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة ٣٢

الملحق رقم ٣٤ ( A/32/34 ) من

ص ١٣ - ص ١٦

#### لانيا : المجلس الاقتصادى والاجتماعى

٥ - ينبغي للمجلس ، لدى ممارسته لوظائفه وسلطاته بمقتضى الميثاق ، .  
ولدى اضطلاع بهدوره على النحو المحدد فى قرارات الجمعية العامة والمجلس  
الاقتصادى والاجتماعى ذات الصلة ، أن يقوم صواء بتفويض من الجمعية  
العامة او فى إطار ممارسته لما تسنده اليه الجمعية العامة من وظائف ، بالتركيز  
على مسؤولياته التالية :

( أ ) أن يكون بمثابة المحفل الرئيسى لمناقشة المسائل الاقتصادية  
والاجتماعية الدولية ذات الطابع العام او التى تجب معالجتها من زوايا تخصصية.  
متعددة ولوضع توصيات بشأن هذه المسائل وتوجيهها الى الدول الاعضاء.  
والى منظومة الأمم المتحدة فى مجموعها .

(ب) أن يقوم بمراقبة وتقييم تنفيذ الاستراتيجيات والسياسات  
والاولويات العامة التى تحددها الجمعية العامة فى الميدانين الاقتصادى  
والاجتماعى وما يتصل بهما من الميادين وأن يؤمن التنسيق والتنفيذ العملى  
المتسق ، على أساس متكامل ، لقرارات وتوصيات السياسة العامة الصادرة  
فى هذا الشأن عن مؤتمرات الأمم المتحدة وغيرها من محافل نظام الأمم المتحدة.

روذلك بعد أن توافق عليها الجمعية العامة أو المجلس الاقتصادى والاجتماعى أو كلاهما :

( ج ) أن يقوم بالتنسيق انشامل لنشاطات مؤسسات نظام الأمم المتحدة فى الميدانين الاقتصادى والاجتماعى وما يتصل بهما من ميادين ، وأن يعتمد تحقيقا لهذه الغاية ، الى تنفيذ الأولويات التى تحددها الجمعية العامة للمنظمة فى مجموعها .

( د ) أن يقوم باستعراضات شاملة للسياسة التى تقوم عليها النشاطات التنفيذية فى نظام الأمم المتحدة واضعا فى الاعتبار ضرورة التوازن والانسجام والاتساق مع الأولويات العامة التى تحددها الجمعية العامة للمنظمة بكاملها .

٦ - ينبغى للمجلس الاقتصادى والاجتماعى ، لدى اضطلاع به هذه المسئوليات أن يضع فى اعتباره أهمية المساعدة فى التحضير لأعمال الجمعية العامة فى الميدانين الاقتصادى والاجتماعى وما يتصل بهما من ميادين كما يتسنى للجمعية أن تولى ، فى الوقت المناسب ، الاهتمام الفعال للمسائل الموضوعية المطلوب النظر فيها ، وينبغى أن يتضمن هذا التحضير وضع مقترحات تنظر فيها الجمعية العامة بشأن وثائقها وتنظيم أعمالها فى الميدانين الاقتصادى والاجتماعى ، وتوصيات باتخاذ تدابير من قبل الجمعية العامة بشأن المسائل الموضوعية .

٧ - ينبغى أن ينظم المجلس الاقتصادى والاجتماعى أعماله على أساس فترة سنتين ، وأن يؤمن عقد دورات معينة بموضوعات معينة ، تكون أقصر مدة وأكثر تكرارا وتوزع على امتداد العام ، باستثناء الوقت الذى تكون الجمعية العامة منعقدة فيه . وينبغى عقد دورات المجلس هذه لأمر منها النظر فى التدابير التى تتخذها منظمة الأمم المتحدة فى ميادين معينة ، واستعراض نتائج الأعمال التقنية التى يتم القيام بها فى الهيئات المتخصصة ووضع مبادئ توجيهية لهذه الأعمال ، واستعراض الميزانيات البرنامجية والخطط المتوسطة الأجل فى نظام الأمم المتحدة ، والتوصية بمبادئ توجيهية سياسية عامة للأنشطة التنفيذية وينبغى للمجلس ، مع مراعاة مضمون الفقرتين ١٠ و ١١ أدناه أن يحدد الموضوعات التى تعقد هذه الدورات بشأنها .

٨ - ينبغى للمجلس الاقتصادى والاجتماعى ، لدى اعداد برنامج عمله لفترة سنتين أن يعين المسائل التى تتطلب النظر فيها على سبيل الأولوية ، وأن يتخذ قرارات بشأن جدول مواعيد وجدول أعمال دوراته المعنية بموضوعات معينة ، وأن يحدد الطريقة التى ينبغى أن يجمع بها ، تحت عنوان واحد ، ما يتضمنه جدول أعماله من بنود مترابطة من حيث الموضوع ، لأغراض النظر فيها . وللمجلس أن يقرر ، تعديلا لبرنامج ، اتخاذ ترتيبات مخصصة - من

يجبها بوجه خاص عقد دورات استثنائية - لمعالجة ما ينشأ من مشاكل تمنع أن تولى اهتماما دوليا خاصا أو عاجلا ينبغي للمجلس أن يأخذ في اعتباره لدى صياغة برنامجها ، إمكانية حالة بعض التقارير المقدمة بواسطته الى الجمعية العامة دون مناقشتها .

٩ - ينبغي للمجلس أيضا أن يعقد ، في المواعيد التي يقرها أعضاؤه ، اجتماعات دورية على المستوى الوزاري أو على مستوى آخر عال بدرجة كافية لاستعراض المسائل الرئيسية في الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم . وينبغي الإعداد لهذه الاجتماعات اعدادا فعالا ، كما ينبغي أن تركز على مجالات السياسة الهامة التي تبرر الاشتراك في مناقشتها على مستوى عال .

١٠ - ينبغي في ضوء ما سبق ، ولضمان النظر في الموضوعات المشار إليها في الفقرة ٧ أعلاه بأقصى قدر ممكن من الفعالية والمعرفة داخل الإطار العام للمهام المحددة في الفقرة ٥ ، أن يضطلع المجلس الى أقصى حد ممكن بالمسؤولية المباشرة عن أداء وظائف هيئاته الفرعية على أن يتم ، تبعا لذلك ، إنهاء هذه الهيئات أو إعادة تحديد اختصاصاتها أو تجميعها ، وينبغي ، مع مراعاة أحكام الفقرة ٢٧ أدناه / أن يستمر بقاء اللجان الإقليمية .

١١ - وعلى أساس ما سبق ينبغي أن يتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي . في موعد غايته نهاية عام ١٩٧٨ ، التدابير الواردة في الفقرات الفرعية من ( أ ) الى ( د ) أدناه ، فيما يتصل بفرق الخبراء والفرق الاستشارية التابعة له ولجانه الدائمة والوظيفية . وينبغي للمجلس ، لدى وضعه لبرنامج أعماله ، أن يولى هذه المهمة أولوية عاجلة .

( أ ) إنهاء هيئات الخبراء والهيئات الاستشارية التابعة للمجلس ، ما لم يتخذ المجلس تدابير ايجابية لتجديد ولايتها وإعادة تحديدها ، والقيام ، عند الاقتضاء ، بوضع مواعيد نهائية لأكمال نشاطاتها .

(ب) التنسيق الكامل بين اللجان الدولية الحكومية الدائمة ، بما في ذلك إنهاء بعضها حسب الاقتضاء .

(ج) إعادة تحديد اختصاصات اللجان الوظيفية وإعادة تجميعها على أساس ترايط علاقاتها المنهجية والموضوعية ، أو اضطلاع المجلس في الحالات المناسبة بالمسؤولية المباشرة عن أعمالها .

( د ) اضطلاع المجلس بالمسؤولية المباشرة عن القيام بالأعمال التحضيرية للمؤتمرات المخصصة التي يعقدها المجلس نفسه والتي تعقدها الجمعية العامة ، حسب الاقتضاء ، دون المساس بالترتيبات المتفق عليها من قبل المؤتمرات التي يجري الإعداد لها حاليا .

١٢ - ينبغي للمجلس الاقتصادى والاجتماعى أن يمتنع ، الى أقصى حد ممكن ، عن انشاء هيئات فرعية جديدة . وينبغي أن يبذل قصاراه لمواجهة الحاجة الى أبة هيئات جديدة بعقد دورات معنية بموضوعات معينة على النحو المنصوص عليه فى الفقرة ٧ أعلاه . وينبغي للهيئات الفرعية التابعة للمجلس بدورها أن تمتنع عن انشاء أى فرق جديدة تابعة لها سواء أثناء الدورات او فيما بينها دون موافقة سابقة من المجلس .

١٣ - ينبغي ، فى ضوء الفقرتين ١٠ ، ١١ أعلاه ، تمكين جميع الدول الاعضاء فى الأمم المتحدة ، ما رغبت فى ذلك ، من الاشتراك فى أعمال المجلس الاقتصادى والاجتماعى على أتم وجه ممكن . وبالإضافة الى ذلك ينبغي النظر فى طرق ووسائل جعل المجلس كامل التمثيل . وينبغي للمجلس ، حيثما يقرر فى إطار التدابير المشار إليها فى الفقرة ١١ أعلاه أن يعيد تجميع اختصاصات هيئات فرعية معينة ، أن ينظر أيضا فى امكانية اقتران إعادة التجميع هذه بزيادة فى عضوية الهيئة أو الهيئات المعاد تشكيلها . وينبغي للمجلس أن يوالى دعوة الدول غير الاعضاء للاشتراك فى مداولاته بشأن أى موضوع ذى أهمية خاصة لها .

١٤ - ينبغي للأمن العام وللرؤساء التنفيذيين لمؤسسات نظام الأمم المتحدة أن يشاركوا على نحو أكثر فعالية فى مداولات المجلس الاقتصادى والاجتماعى وأن يقدموا كامل المساعدة الى المجلس وفقا للتوجيهات التشريعية العامة والمحددة ذات الصلة .

١٥ - ينبغي للمجلس الاقتصادى والاجتماعى أن يدرس وأن يحسن علاقاته الاستشارية مع المنظمات غير الحكومية ، واضعا فى الاعتبار التام احكام الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة النظام الاقتصادى الدولى الجديد . وينبغي أن يتقدم المجلس أيضا بتوصيات من أجل ترشيد وتنسيق العلاقات الاستشارية مع المنظمات غير الحكومية من جانب مؤسسات نظام الأمم المتحدة فى مجموعها وفى إطار المؤتمرات العالمية المخصصة .

ملحق رقم ( ٤ )

### قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعى

رقم ( ١٧٦٨ ) فى ١٩٧٣ ، بصدد ترشيد أعمال المجلس

Resolutions of the Economic and Social Council at its Fifty-Fourth Session  
(17 April-18 May 1973)

### قرار المجلس رقم ١٧٦٨

موضوع القرار : ترشيد عمل المجلس الاقتصادى والاجتماعى  
التاريخ والاجتماع : ١٨ مايو ١٩٧٣ • الاجتماع العام رقم ١٨٥٨ •  
التصويت على القرار : اتخذ بالإجماع •

ص ٧٧ - ٨٣

نص القرار

### المجلس الاقتصادى والاجتماعى :

١ - يقرر أن يوجه مناقشاته من الآن فصاعدا لايلاء الاهتمام اللازم بالقضايا الرئيسية والتطورات الحادثة فى النظام الدولى ، وذلك بهدف تحقيق علاقات اقتصادية واجتماعية أكثر عدالة ومساواة ، وبصفة خاصة من خلال تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائى الثانى بصورة حيوية - ولهذا الغرض ، يقوم المجلس - بمقتضى الميثاق - بعمل توصيات للحكومات الأعضاء ، كما يقوم بوضع توجيهات عامة للنشاطات التى تتم فى نطاق نظام الأمم المتحدة •

٢ - يقرر المجلس بأن يركز لهذا الغرض ، اهتمامه فى سنوات متناوبة على الجوانب الآتية :

( أ ) استعراض وتقويم الاستراتيجية الانمائية الدولية •

(ب) مجالات أخرى تتطلب توجيهات عامة •

٣ - يقرر المجلس أن يضطلع بمسئوليته المنوطة به طبقا للميثاق فيما يتعلق بالتنسيق ووضع البرامج وحقوق الانسان ، وتقييم الموقف الاقتصادى والاجتماعى العالمى ، ناهيك عن تنفيذ المهام الناتجة عن القرارات المتخذة من قبل أجهزة الأمم المتحدة المختصة •

٤ - يؤكد المجلس على أن عملية استعراض وتقييم الاستراتيجية الانمائية الدولية سوف تمكنه من أن يلم على نحو أكثر شمولاً وفعالية بالتقدم الذى أحرز فى تنفيذ الاهداف والسياسات الواردة فى الاستراتيجية ، ومن ثم التوصل الى نتائج مهمة تعمل كأساس للنهوض بالتعاون الدولى فى المجال الاقتصادى والاجتماعى •

٥ - يقرر المجلس ان يشارك كل جهاز مسئول عن مجال أو قطاع معين من الاستراتيجية الدولية ، فى القيام بعملية الاستعراض والتقييم • وفى هذا الصدد ، يتعين على كل جهاز أن :

( أ ) يقيم التقدم الذى أحرز فى تنفيذ الاهداف والسياسات الواردة فى الاستراتيجية ككل فى مجال اختصاصه •

( ب ) يوضح الأسباب التى حالت دون التنفيذ الفعال للاهداف والسياسات •

(ج) يوصى بالاجراءات الواجب اتخاذها لمواجهة العقبات ، بما فى ذلك التوصية بأهداف وسياسات جديدة •

وسوف تحال نتائج عمليات الاستعراض الاقليمية القطاعية - الى لجنة الاستعراض والتقييم • أما لجنة تخطيط التنمية فسوف تقدم تعليقات خبراتها الى لجنة الاستعراض والتقييم بما يتفق وقرار الجمعية العامة رقم ٢٨٠١ فى الدورة السادسة والعشرين على ان تقوم لجنة الاستعراض والتقييم بالآتى : -

أ - دراسة العقبات التى واجهت عمليات الاستعراض على المستويين الاقليمى والقطاعى •

ب - التوصية ، فى ضوء هذه الدراسة ، بالاجراءات اللازمة للتغلب على هذه العقبات •



كذلك فإن اللجنة سوف تقدم مقترحاتها لتنسيق وتوفيق أى تناقض ظاهرى فى نتائج وتوصيات عمليات الاستعراض على المستوى القطاعى . ويقوم المجلس بالنظر فى تقرير اللجنة بالإضافة الى نتائج جميع عمليات الاستعراض على المستويين الاقليمى والقطاعى . ، مركزا على التوصيات المقدمة فى هذا الصدد ، بقصد التوصل الى اتفاق عام حول الاجراءات المطلوبة لتنفيذ نصوص الاستراتيجية الإنمائية الدولية . على أن تحال توصيات المجلس فى هذا الصدد الى الجمعية العامة لتتخذ بصدها القرار النهائى ، بما فى ذلك ادخال التعديلات اللازمة .

٦ - يقوم المجلس ، بهدف ضمان التأييد العام لاهداف ونشاطات الامم المتحدة فى مجال التنمية ، بالعمل على احاطة الرأى العام العالمى بتنفيذ اهداف وسياسات الاستراتيجية الدولية وذلك من خلال نشاطات مكاتب الاعلام ومركز الاعلام الاقتصادى والاجتماعى .

### ٣ - وظائف المجلس فى السنة المناوبة :

٧ - يقوم المجلس فى السنة المناوبة بالتركيز على دراسة المشاكل ذات الأهمية الغالبة فى الحاضر والمستقبل بالنسبة للانماء والتعاون الدولى . وتشتمل هذه للمشكلات فى تلك المشكلات التى تم تحديدها أثناء عملية استعراض وتقييم الاستراتيجية الدولية أو تلك للمشاكل المقترحة من :

( أ ) الدول الاعضاء .

( ب ) الجمعية العامة .

( ج ) أجهزة الامم المتحدة الاخرى والأجهزة القطاعية أو الاقليمية .

( د ) الأمين العام .

وسوف يقوم المجلس فى هذه السنوات كذلك ، باستعراض شامل للنشاطات التنفيذية التى تتم فى نطاق نظام الامم المتحدة .

### ٣ - الوظائف الدائمة للمجلس :

( أ ) دورات خاصة .

٨ - يمكن للمجلس أن يجتمع فى أى وقت فى دورة خاصة ، وذلك بمقتضى المادة : ٧٢ فقرة (٢) من الميثاق ، وطبقا للقاعدتين ٤ ، ٥ من قواعد اجراءات المجلس .

## ( ب ) التنسيق ووضع البرامج .

٩ - يضطلع جهاز المجلس المفوض اليه وظائف التنسيق ووضع البرامج بالآتي :

( أ ) دراسة وتنسيق أهداف البرامج المقدمة من أجهزة المجلس المساعدة ، في ضوء نظام التخطيط متوسط المدى والميزانية البرنامجية .

( ب ) النظر في نشاطات وبرامج وكالات الأمم المتحدة كل على حدة ، لضمان أن برامج عمل الأمم المتحدة ووكالاتها متوافقة ومكملة لبعضها البعض .

( ج ) التوصية باعتماد برامج الأمم المتحدة مع مراعاة القرارات ذات الصلة ، وضرورة تجنب التداخل والتكرار .

( د ) التوصية بخطوط عامة لوكالات الأمم المتحدة بخصوص برامجها ونشاطاتها على أن يتم ذلك في ضوء التوفيق بين مطلب التماسك والتنسيق داخل نظام الأمم المتحدة ، وضرورة الحفاظ على الوظائف والمسؤوليات الخاصة بكل وكالة .

١٠ - تقوم اللجنة الإدارية للتنسيق ، في حدود اختصاصها ، وبهدف تحقيق الاستعراض الفعال للبرامج المشتركة بين المنظمات ، بتوسيع نطاق المشاورات المسبقة حول الخطط المتوسطة الأجل للأمم المتحدة والوكالات المتخصصة ، مستخدمة كلما كان ذلك ملائماً أسلوب الميزانية البرنامجية .

## ( ج ) حقوق الإنسان :

١١ - يقوم المجلس ، تنفيذاً لمسئوليياته طبقاً للمادتين ٥٥ ، ٥٦ من الميثاق ، بالنظر في تقارير أجهزته المسئولة في مجال حقوق الإنسان . وفي هذا الصدد ، فإن المجلس :

( أ ) يعمل توصيات لتقدم إلى الجمعية العامة في مجال حقوق الإنسان .

( ب ) يدرس ويوافق على برنامج عمل الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان .

## ٢ - التغييرات في هيكل المجلس :

١٢ - يقوم المجلس باستعراض نطاق صلاحيات أجهزته الفرعية ، على أساس تقييم دورها في تنفيذ الاستراتيجية الدولية ، على أن يؤخذ في الاعتبار

مسئوليات وكالات أجهزة نظام الأمم المتحدة الأخرى • كما يطلب من اللجان الاقتصادية الإقليمية والوكالات المتخصصة أن تقوم - حسبما تقتضي الضرورة، باستعراض مماثل لأجهزتها الفرعية •

#### ٥٠ - الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية :

١٣ - يقوم المجلس ، فى ضوء التغيرات الحادثة فى المجال الاقتصادى العالمى باستعراض الاتفاقات القائمة بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة بقصد تحقيق تماسك نظام الأمم المتحدة وزيادة فعاليتها فى تحقيق أهداف الاستراتيجية الدولية • ولهذا الغرض ، يقدم الأمين العام للمجلس فى دورته السابعة والخمسين تقريراً تحليلياً ووصفياً حول ماضى وحاضر العلاقة بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة وجوانب العلاقة بين الأمم المتحدة والوكالات الدولية للطاقة الذرية ، وذلك فى إطار اختصاص المجلس طبقاً للميثاق • كما دعا الرؤساء التنفيذيين للوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية لتقديم آرائهم حول هذه المسألة الى المجلس الاقتصادى والاجتماعى من خلال الأمين العام •

#### ٦٠ - ادارة الأمم المتحدة للشئون الاقتصادية والاجتماعية :

١٤ - بالنظر الى حاجة الادارة للحصول على الأدوات الهيكلية ، والادارية والفنية لتدعيم مهمة الأمين العام فى تنفيذ الوظائف المنوطة به فى المجال الاقتصادى والاجتماعى ، فإن المجلس يدعو الأمين العام الى تقديم آرائه وتوصياته بصدد اعادة تشكيل الادارة ، لكى ينظر فيها المجلس ويعمل التوصيات اللازمة لاتخاذ القرار النهائى من قبل الجمعية العامة •

#### ٧٠ - واجبات رئيس المجلس :

١٥ - يقوم رئيس المجلس ، بالتشاور مع أعضاء مكتبه ، والأمين العام ، بإجراء مشاورات مع الدول الأعضاء والرؤساء التنفيذيين لمنظمات الأمم المتحدة ، وبذلك اثنتا عشرة دورة المجلس العادية والخاصة • وذلك بقصد اعداد لهد الدورات وجدول الأعمال وتسهيل مهمة المجلس بصفة عامة •

#### ٨٠ - جداول المؤتمرات :

١٦ - يتم ترتيب جداول المؤتمرات على الوجه الآتى :

( أ ) تجتمع أجهزة المجلس السنوية عن التنسيق ، وتخطيط التنمية ، وحقوق الانسان ، واللجان الاقتصادية الإقليمية ، كل عام ما لم يقرر أى من هذه الأجهزة بالاتفاق مع المجلس خلاف ذلك •

( ب ) تجتمع جميع الأجهزة الأخرى كل عامين ما لم يقرر المجلس خلافه ذلك . ويتم توقيت عقد الاجتماعات بما يضمن تقديم التقارير الى المجلس في الوقت المناسب ، وعدم تداخل هذه التقارير ، وضمان ان أهداف البرامج لدى هذه الأجهزة تنعكس في برنامج العمل والميزانية التي تقدم الى المجلس كل عامين .

١٧ - توقيت اجتماعات أجهزة الاستعراض والتقييم التابعة للمنظمات والوكالات الأخرى ، بما يسمح باستعراض وتقييم جميع النتائج بصدد ما أحرز من تقدم في إطار الاستراتيجية الدولية للتنمية .

١٨ - تعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في المجال الاقتصادي والاجتماعي ، وذلك من خلال النهوض بمستوى تمثيل الاعضاء في المجلس على اعل مستوى سياسى ودبلوماسى ممكن ، بما في ذلك المستوى الوزارى .

## قائمة بأهم المراجع

### أولا - المراجع العربية

#### ١ - الوثائق :

- ( أ ) الوثائق الرسمية للجمعية العامة للأمم المتحدة .
- ( ب ) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي .

#### ٢ - الكتب :

- د . ابراهيم أحمد شلبي : التنظيم الدولى : دراسة النظرية العامة والأمم المتحدة ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ١٩٨٠ .
- د . اسماعيل صبرى عبد الله : نحو نظام عالمى جديد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٦ .
- د . الشافعى محمد بشير : المنظمات الدولية : دراسة قانونية وسياسية للمنظمات الدولية ، والقواعد الأساسية فى التنظيم الدولى ، منشأة المعارف الاسكندرية ١٩٧٠ .
- جوزيف تشمبرلين : التعاون الدولى وتنظيمه ، ترجمة د . عبد الله العريان ، دار المعرفة ، القاهرة ، ١٩٦١ .
- د . عبد العزيز سرحان : الأصول العامة للمنظمات الدولية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ٦٧ - ١٩٦٨ .
- د . عزيز القاضى : تفسير مقررات المنظمات الدولية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧١ .
- د . محمد السعيد الدقاى : النظرية العامة لقرارات المنظمات الدولية ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٧٣ .

\_\_\_\_\_ : الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ، منشأة المعارف الاسكندرية ،  
• ١٩٧٧

د. محمد حافظ : المنظمات الدولية : ( الطبعة الثانية ) ، مطبعة نهضة مصر  
القاهرة ١٩٥٨ •

\_\_\_\_\_ : الأمم المتحدة ، دراسة لميثاقها ، ولتطورها والمنظمات والهيئات  
المرتبطة بها ، المطبعة العالمية ، ١٩٦٤ •

د. محمد سامي عبد الحميد : قانون المنظمات الدولية ، منشأة المعارف ،  
الاسكندرية ، ١٩٧٢ •

\_\_\_\_\_ : قانون المنظمات الدولية ( الطبعة الرابعة ) ، منشأة المعارف ،  
الاسكندرية ، ١٩٧٩ •

د. محمد طلعت الفهسي : ميثاق الأمم المتحدة : عرض وتحليل ( الطبعة الأولى ) ،  
دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٥٧ •

\_\_\_\_\_ : الوجيز في التنظيم الدولي : منشأة المعارف ، الاسكندرية ،  
• ١٩٧٥

د. مفيد شهاب ، المنظمات الدولية ، الطبعة الرابعة ، دار النهضة العربية ،  
• ١٩٧٨

### ٣ - الدوريات :

د. عبد الحميد الفزالي : نحو محاولة لتشخيص أزمة الاقتصاد العالمي ، مجلة  
العلوم الاجتماعية ، العدد الثاني ، يوليو ١٩٧٦ •

د. عبد الله العريان : فكرة التنظيم الدولي : تطورها وخصائصها المعاصرة ؛  
مجلة القانون والاقتصاد ؛ مارس / يونيو ؛ ١٩٥٥ •

د. عز الدين فودة : المحكمة الأوروبية لحقوق الانسان ؛ دراسة في ضمانات  
الحقوق وتطور مركز الفرد على الصعيد الدولي ، المجلة المصرية للقانون  
الدولي ، المجلد ١٩ ، ١٩٦٣ •

\_\_\_\_\_ : الوظيفة الدولية ، مجلة العلوم الادارية ، العدد الثاني ،  
• ١٩٦٤

\_\_\_\_\_ : حول تعديل ميثاق جامعة الدول العربية ، النظرية العامة في  
تعديل المواثيق الدولية ، مجلة معهد البحوث والدراسات العربية ، العدد الثالث ،  
مارس ١٩٧٢ •

د. محمد سامي عبد الحميد : القيمة القانونية لقرارات المنظمات الدولية ،  
المجلة المصرية للقانون الدولي ، المجلد ٢٤ ، ١٩٦٨ •

٤ - محاضرات ودراسات غير منشورة :

د. عز الدين فوده : محاضرات في القانون الدولي : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٥ .

\_\_\_\_\_ : محاضرات في المنظمات الدولية ( عصر التنظيم الدولي ) ،  
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ٧٩ - ١٩٨٠ .

\_\_\_\_\_ : محاضرات في التحكيم والقضاء الدولي : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ٧٩ - ١٩٨٠ .

غسان مزاحم : المنظمات العربية المتخصصة في نطاق جامعة الدول العربية :  
رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،  
جامعة القاهرة ، ١٩٧٣ .

محمد سعيد الحلفاوى ، العلاقات الخارجية للمنظمات الدولية ، رسالة دكتوراه ،  
حقوق القاهرة ، ١٩٧٨ .

هدى عبد العزيز صلاح : اتجاهات التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة ،  
رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية  
جامعة القاهرة ، ١٩٨١ .

## ثانياً - المراجع الأجنبية

### I. Documents :

- A. Official Records of the General Assembly.
- B. Official Records of The Ecosoc.
- C. Reports And Other Documents.

### II. Books :

- 1. Alexandrowicz, Charles H., **World Economic Agencies : Law and Practice**, London, 1962.
- 2. Baily, Sydney D., **The General Assembly of The U.N. ; A Study of Procedure and Practice**, New York, 1960.
- 3. Baldwin, David A., **America In An Interdependent World**, University of New England And Hanover, 1976 .
- 4. Bastid, Mme, **Les Fonctionnaires Internationaux**, Recueil Sirey, Paris, 1931.
- 5. ———, **Droit International Public**, Paris, 1970.
- 6. Bedjaoui, M., **Fonction Publique Internationale et Influences Nationales**, Paris Pedone, 1958.
- 7. Bloch, R. Et Lefèvre, J., **La Fonction Publique Internationale Et Européenne**, Paris, 1963.
- 8. Bowett, D. W., **The Law of International Institutions** (Third Edition), Stevens and Sons, London, 1975. .
- 9. Brierly, J. L., **The Law Of Nations**, Oxford University Press, London, 1963.
- 10. Cardier, Andrew W., and Foote, Wilder, **The Quest For Peace**, Columbia University Press, New York, London, 1965.



11. Chaumont, Charles Et Fischer, George, **25 Ans Des Nations Unies ; Un Bilan Positif**, Librairie Générale De Droit Et De Jurisprudence, Paris, 1970.
12. Chaumont, Charles, **L'O.N.U. Que Sais-je ?** Presse Universitaire De France, Paris, 1977.
13. Clark, G. and Sohn, L.B., **World Peace Through World Law**, 2nd edition Revised, 1960.
14. ———, **La Paix par Le Droit Mondiale**, Presse Universitaire De France, Paris, 1961.
15. Colliard, Claude-Albert, **Institutions Internationales**, Dalloz, Paris 1967.
16. ———, **Institutions Internationales**, Paris, 1974.
17. Deutch, Karl, **The Analysis of International Relations**, Prentice Hall, New York, 1968.
18. Evatt, Herbert, Vere, **The U.N.**, Oxford University Press, London, 1948.
19. Flory, M., **Inégalité Economique Et Evolution Du Droit International Dans Pays En voie De Developpement Et Transformation Du Droit International**, Paris, Pédone 1974.
20. Goodrich, Leland M., and Simons, Anne P., **The United Nations and The Maintenance of International Peace and Security**, The Brookings Institutions, Washington, 1953.
21. Goodrich, Leland M., **The United Nations**, London, 1960.
22. ———, **The United Nations In A Changing World**, Columbia University Press, New York, 1974.
23. Henig, Ruth B., **The League of Nations**, Oliver and Boyd, Edinburgh, 1973.
24. Hill, Martin, **The U.N. System : Coordinating Its Economic and Social Work**, Columbia University Press, New York, 1978.
25. Holcombe, A. N., **Organising Peace In The Nuclear Age**, New York University Press, 1959.
26. Ivan, Bernier, **Souveraineté Et Interdependance Dans «Le Nouvel**

- Ordre Economique International**, «Lyden, Sijthoff Et Nordhoff, 1978.
27. Jenks, C. W., **The I.L.O. In The U.N. Family**, UNITAR, New York, 1969.
  28. Keohane, Robert O. And Nye, Joseph B., **Power and Interdependence : World Politics In Transition**, Boston and Toronto, 1977.
  29. Knor, Klaus, **The Power of Nations**, New York, 1975.
  30. Lagos, Gustavo and Godoy, Horacio H., **Revolution of Being, A Latin American View of The Future**, The Free Press, New York and London, 1977.
  31. Laurd, Evan, **The United Nations, How It Works, And What It Does**, The Macmillan Press Ltd., London and Basingstoke, 1979.
  32. Macdonald, John Et Autres, **Souveraineté Et Interdependance Dans Le Nouvel Order Economique International**, Sijthoff and Nordhoff, 1978.
  33. Mahdi Elmandjra, **The U.N. System : An Analysis**, Faber and Faber, London, 1973.
  34. Micheals, David B., **International Privileges and Immunities : A Case For A Universal Statute**, Martinus Nijhoff/The Hague, 1971.
  35. Nicholas, H.G., **The United Nations as a Political Institution**, Fifth Edition, Oxford University Press, London, Oxford, New York, 1975.
  36. Pellet, Alain, **Le Droit International Du Developpement, Que Sais-je**, Presse Universitaire De France, Paris, 1978.
  37. Reuter Paul, **Institutions Internationales**, Paris, 1956.
  38. ———, **International Institutions**, George Allen and Unwin Limited, London, 1958.
  39. ———, **Les Organes Subsidiaries Des Organisations Internationales**, Paris, 1960.
  40. Richards, J. H., **International Economic Institutions**, London, New York, Sydney, Toronto, 1970.

41. Riggs, Robert E., **Foreign Policy and U.S./U.N.**, New York, 1971.
42. Ross, A., **Constitution of The U.N. : Analysis of Structure and Function**, Rinehart and Company, New York, 1950.
43. Rouyer, Hamerary B., **Les Compétences Implicites Des Organisations Internationales**, Paris, 1962.
44. Russelle, Ruth B., **A History of The U.N. Charter**, The Brookings Institutions, Washington, 1958.
45. Schermers, Henry G., **International Institutional Law**, Vol. I, Sijthoff, Leiden, 1972.
46. Sharp, W. R., **Coordination of Economic and Social Activities**, Carnegie Endowment For International Peace, New York, 1948.
47. ———, **The United Nations Economic and Social Council**, Columbia University Press, New York, 1969.
48. Socini, Rovertio, **Rapports Et Conflits Entre Organisations Europeennes**, Sythoff, Leyde, 1960.
49. Taylor, George E., and Cashman, Ben, **The New United Nations**, The American Institute for Policy Research, Washington, 1965.
50. Tompkins, Berkely E., **The United Nations In Perspective**, Hanover Institutions Press, Stanford University Press, 1972.
51. Virally, Micheal, **L'Organisation Des Nations Unies, D'Hier à Demain**, Editions Du Seuil, Paris, 1961.
52. ———, **L'Organisation Mondiale**, Paris, 1972.
53. Walters, F. P., **A history of The League of Nations**, Oxford University Press London, New York, Toronto, 1952.
54. Wilcox, Francis O., and Marcy, Carl, **Proposals For Change In The U.N.**, The Brookings Institutions, Washington, 1955.

### **III. 'Periodicals :**

1. Abi-Saab, G., The United Nations and the Future of the International Legal Order, **R.E.D.I.**, Vol. 29, 1973.
2. Ablin, Pierre, Les Problèmes Des Pays Sous Developpés au Conseil Economique et Social, **Tier-Monde**, 1961.

3. Bastid, Mme, L'accession Du Tiers Monde aux Nations Unies, *Tier-Monde*, Tome I, 1961.
4. Bindschelder, R.L., Le Delimitation Des Compétences Des Nations Unies, *R.C.A.D.I.* 1963.
5. Elaine, Sloane F., The Binding Force of Recommendations of the General Assembly of the U.N. *B.Y.I.L.*, Vol. XXV, 1948.
6. Dekker, Ige E., The New International Economic Order and the Legal Relevance of Structural Violence, *R.B.D.I.*, Vol. XII, 1976.
7. De Lacharriere, Guy, L'Influence De L'Inégalité De Développement Des Etats Sur Le Droit International. *R.C.A.D.I.*, 1973.
8. Dupuy, R. J., Le Droit Des Relations Entre Les Organisations Internationales, *R.C.A.D.I.*, 1960.
9. Gory, Hans, A New International Economic Order, Its Impact on the Evolution of International Law, *Annals of International Studies*, Geneve, Vol. I, 1978.
10. Goy, Le Droit D'accès au Siège Des Organisations Internationales, *R.G.D.I.P.*, 1962.
11. Halstead, J.G., Global Interdependence, *International Perspectives* (The Canadian Journal on World Affairs), Sept./Oct., 1980.
12. Hanna New Comb, James Wert and Alan New Combe, Comparison of Weighted Voting Formula for The U.N., *World Politics*, Vol. XXIII No. 3, 1971.
13. Hovvy, Allan Jr, Voting Procedures in the General Assembly, *International Organization*, Vol. IV, No. 3, 1950.
14. International Organization, The ECOSOC, *International Organization*, Vol. XI, No. 1, 1957.
15. Jacques, Dagory, Les Rapports Entre Les Institutions Spécialisées Et L'Organisation Des Nations Unies, *R.G.D.I.P.*, No. 2, 1969.
16. Jenks, C. W. Some Constitutional Problems of International Organizations, *B.Y.I.L.*, 1945.
17. ———, Coordination : A New Problem of International Organization, *R.C.A.D.I.*, 1950.

18. ———, *Coordination In International Organization*, **B.Y.I.L.**, Vol. 18, 1951.
19. ———, *Economic and Social Change and the Law of Nations*, **R.C.A.D.I.**, 1973.
20. Kotching, Walter H., *The United Nations as an Instruments of Economic and Social Development*, **International Organization**, No 1, Vol. XXII.
21. Lazlo, Ervin, *Global Goals and The Crisis of the Political Will*, *Journal of International Affairs*, Vol. 31, No. 2, 1977.
22. Lebre, Louis-Joseph, *Vers Une Restructuration Des Nations Unies*
23. Loveday, A., *Suggestions For the Reform of the U.N. Economic and Social Machinery*, **International Organization** Vol. VII., No. 3, 1953.
24. McLaren, R. I., *The U.N. System and its Quixotic Quest for Coordination*, **International Organization**, Vol. 34, No. 1, 1980.
25. Meltzer, Ronald I., *Restructing the United Nations System*, **International Organization**, Vol 32, No .4, 1978.
26. Merle, Marcel, *Need For Realistic Approach to New International Order*, **International Perspectives**, Nov./Dec., 1977.
27. Pallieric, G. Balladore, *Le Droit Interne Des Organisations Internationales*, **R.C.A.A.I.**, 1969.
28. Rosecrance, Richard, and Stein, Arthur, *Interdependence : Myth Or Reality*, **World Politics**, Vol. 26, 1973.
29. Rosener, James N., *Compatability, Consensus and Emerging Political Science of Adaptation*, **The American Political Science Review**, Vol. LXI., 1967.
30. Stotis, Gean, *The Future of U.N. Institutions and the Emerging International Studies*, Geneve, Vol. 9, 1978.
31. Stettinius, Edward, *The United Nations Charter as Declaration and as Constitution* **R.E.D.I.**, Vol. 1, 1945.
32. Tammes, A.T., *Decisions of International Organs as a Source of International Law*, **R.C.A.D.I.**, 1958.

33. Virally, M., La Valeur Juridique Des Recommendations Des Organisations Internationales, **A.F.D.I.**, 1956.
34. ———, La Charte Des Droits et Des Devoirs Economiques Des Etats, **A.F.D.I.**, 1979.
35. Weil, P., La Nature du Lien De la Fonction Publique Dans Les Organisations Internationales, **R.G.D.I.P.**, 1963.
36. Wright, David S., Lessons of the Paris Dialogue, **International Perspectives**, Sept./Oct., 1980.

**V. Unpublished Studies :**

1. Hussein Elmoguy, La Justiciabilité Des Differends Economiques Internationaux, Thèse De Doctorat, L'Ecole Des Gradues De l'Université Laval, 1979.

## المحتويات

الموضوع	الصفحات
تقديم . . . . .	٥ - ١٦
فصل تمهيدى : الاطار التنظيمى للتعاون الدولى الاقتصادى والاجتماعى . . . . .	١٧ - ٥٤
المبحث الأول : تجربة عصبة الأمم فى التعاون الدولى الاقتصادى والاجتماعى . . . . .	١٩
المبحث الثانى : الأمم المتحدة والتعاون الدولى الاقتصادى والاجتماعى . . . . .	٢٥
المبحث الثالث : التطورات المعاصرة فى النظام الدولى وأثرها على التعاون الدولى الاقتصادى والاجتماعى . . . . .	٣١
المطلب الأول : الاتجاه نحو العالمية . . . . .	٣٢
المطلب الثانى : تزايد الاعتماد المتبادل . . . . .	٣٥
المطلب الثالث : تداخل وتشابك المشكلات الدولية . . . . .	٣٨
المبحث الرابع : موقف المنظمة الدولية من التطورات الأخيرة . . . . .	٤١
المطلب الأول : مواقف الدول الأعضاء من تطوير المنظمة الدولية . . . . .	٤٣
المطلب الثانى : مظاهر استجابة المنظمة الدولية . . . . .	٥١





١٢٩	المطلب الثاني : العلاقة بين المجلس والوكالات المتخصصة . . . . .
١٣٧	المطلب الثالث : العلاقة بين المجلس والمنظمات غير الحكومية . . . . .
١٤١ - ١٧٠	الفصل الثاني : انجازات المجلس الاقتصادي الاجتماعى
١٤٢	المبحث الأول : انجازات المجلس فى المجال الاقتصادى والاجتماعى . . . . .
١٥٦	المبحث الثانى : انجازات المجلس كجهاز للتنسيق .
١٧١ - ٢٣٢	الفصل الثالث : فاعلية المجلس الاقتصادى والاجتماعى
١٧٢	المبحث الأول : التعدد فى الاختصاصات والقصور فى السلطات . . . . .
١٧٣	المطلب الأول : التعدد فى الاختصاصات . . . . .
١٧٦	المطلب الثانى : القصور فى السلطات . . . . .
١٨١	المبحث الثانى : الاطار التنظيمى للمجلس الاقتصادى والاجتماعى . . . . .
١٨١	المطلب الأول : تكوين المضيوية . . . . .
١٨٣	المطلب الثانى : نوعية ومستوى التمثيل . . . . .
١٨٨	المطلب الثالث : قواعد الاجراءات وبرنامج العمل
١٩٠	المطلب الرابع : عملية صنع القرار فى المجلس .
١٩٤	المطلب الخامس : اللجان والأجهزة المساعدة للمجلس
١٩٩	المبحث الثالث : العلاقة بين المجلس الاقتصادى والاجتماعى والجمعية العامة . . . . .
١٩٩	المطلب الأول : تبعية المجلس للجمعية العامة .
٢٠١	المطلب الثانى : غموض وتكرار العلاقة مع الجمعية العامة . . . . .
٢٠٧	المبحث الرابع : تغير الاطار الوظيفى للمجلس الاقتصادى والاجتماعى . . . . .
٢٠٨	المطلب الأول : مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ( الأونكتاد ) . . . . .

٢١٢	المطلب الثاني : منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) . . . . .
٢١٤	المطلب الثالث : صندوق الأمم المتحدة للرأسمال للتنمية . . . . .
٢١٧	المبحث الخامس : الأسباب المتعلقة بوظيفة التنسيق .
٢٣٣ - ٤٠٨	الباب الثاني : الجهود المعنية بتطوير المجلس الاقتصادي والاجتماعي . . . . .
٢٣٧	الفصل الأول : توصيات مجموعة الخبراء المعنية بهيكل جديد للأمم المتحدة . . . . .
٢٣٩	المبحث الأول : الاطار التنظيمي للمجموعة . . . . .
٢٤٤	المبحث الثاني : أهداف وموضوعا التطوير . . . . .
٢٤٥	المطلب الأول : أهداف التطوير . . . . .
٢٤٦	المطلب الثاني : موضوعات التطوير . . . . .
٢٥١	المبحث الثالث : المقترحات المتعلقة بنظام الأمم المتحدة ككل . . . . .
٢٥٥	المبحث الرابع : تقييم مقترحات الخبراء . . . . .
٢٦١ - ٣١٠	الفصل الثاني : أعمال اللجنة المخصصة لاعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في نظام الأمم المتحدة . . . . .
٢٦٣	المبحث الأول : الاطار التنظيمي للجنة . . . . .
١٢٦٣	المطلب الأول : عضوية اللجنة واختصاصاتها
٢٦٥	المطلب الثاني : الاطار الذي تمارس فيه اللجنة أعمالها . . . . .
٢٦٧	المبحث الثاني : الاتجاهات الرئيسية التي سادت مناقشات اللجنة . . . . .
٢٦٧	المطلب الأول : الدورة الأولى ( ١٩٧٥ ) . . . . .
٢٦٩	المطلب الثاني : الدورة الثانية ( ١٩٧٦ ) . . . . .
٢٧٤	المطلب الثالث : الدورة الثالثة ( ١٩٧٦ ) . . . . .
٢٨٠	المطلب الرابع : الدورة الرابعة ( ١٩٧٦ ) . . . . .
٢٨٣	المطلب الخامس : أعمال اللجنة خلال ١٩٧٧ . . . . .

الصفحات	الموضوع
٢٨٧	المبحث الثالث : توصيات اللجنة المخصصة . . .
٢٨٨	المطلب الأول : التوصيات المتعلقة بتطوير المجلس الاقتصادي والاجتماعي . . . . .
٢٩١	المطلب الثاني : التوصيات المتعلقة بسائر أجهزة نظام الأمم المتحدة عدا المجلس الاقتصادي والاجتماعي . . . . .
٢٩٧	المطلب الثالث : مواقف الدول الأعضاء من توصيات اللجنة . . . . .
٣٠٣	المبحث الرابع : تقييم أعمال اللجنة . . . . .
٣١١ - ٣٤٢	الفصل الثالث : دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ترشيد أعماله . . . . .
٣١٣	المبحث الأول : الاتفاقات المنظمة للعلاقات مع الوكالات المخصصة . . . . .
	المبحث الثاني : النظم الداخلية للمجلس ولهيئاته الفرعية . . . . .
٣١٩	المبحث الثالث : طرق عمل المجلس . . . . .
٣٢٤	المطلب الأول : برنامج العمل وجدول الأعمال . . . . .
٣٢٤	المطلب الثاني : خطة اجتماعات المجلس وجدول مواعيدها . . . . .
٣٢٩	المطلب الثالث : الوثائق . . . . .
٣٣٢	المبحث الرابع : هيكل هيئات المجلس الفرعية . . . . .
	الفصل الرابع : العلاقة بين تطوير المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتعديل الميثاق في ضوء النظام الاقتصادي الدولي الجديد . . . . .
٣٤٣ - ٤٠٨	المبحث الأول : تعديل الموائيق الدولية . . . . .
٣٤٤	المطلب الأول : الطبيعة القانونية للموائيق الدولية
٣٥٤	المطلب الثاني : طرق تصديق الموائيق الدولية
٣٥٥	المطلب الثالث : تعديل ميثاق الأمم المتحدة . . . . .
	المبحث الثاني : مواقف الدول الأعضاء من إعادة النظر في الميثاق . . . . .
٣٦٣	المطلب الأول : الاتجاه المؤيد لإعادة النظر في ميثاق الأمم المتحدة . . . . .
٣٦٤	

٣٦٨	المطلب الثاني : الاتجاه المعارض للتعديل . . .
٣٧١	المطلب الثالث : الاتجاه التوفيقى . . .
	المبحث الثالث : تعديل ميثاق الأمم المتحدة فى ضوء
٣٧٢	توصيات الخبراء واللجنة المختصة . . .
	المطلب الأول : التعديل فى ضوء توصيات
٣٧٣	الخبراء . . .
	المطلب الثانى : التعديل فى ضوء توصيات اللجنة
٢٧١	المخصصة لاعادة التشكيل . . .
	المبحث الرابع : أعمال اللجنة المعنية بالميثاق بصدد
٣٧٩	تطوير المجلس الاقتصادى والاجتماعى . . .
٣٨٠	المطلب الأول : أعمال اللجنة فى عام ١٩٧٦ . . .
٣٨١	المطلب الثانى : أعمال اللجنة فى عام ١٩٧٧ . . .
	المطلب الثالث : أعمال اللجنة فى ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ ،
٣٨٧	١٩٨٠ . . .
	المبحث الخامس : تطوير المجلس الاقتصادى والاجتماعى
٣٩٢	فى ضوء النظام الاقتصادى الدولى الجديد . . .
	المطلب الأول : تعريف النظام الاقتصادى الدولى
٣٩٣	الجديد . . .
	المطلب الثانى : العناصر الاساسية للنظام
٣٩٨	الاقتصادى الدولى الجديد . . .
	المطلب الثالث : دور المجلس الاقتصادى
	والاجتماعى فى اقامة النظام الاقتصادى
٤٠٤	الدولى الجديد . . .
	المطلب الرابع : العلاقة بين دور المجلس فى اقامة
	النظام الدولى الاقتصادى الجديد وتعديل
٤٠٨	الميثاق . . .
٤١٠	خاتمة . . .
٤٢١	ملاحق : . . .
٤٢٣	ملحق رقم ١ . . .
٤٢٨	ملحق رقم ٢ . . .
٤٣٧	ملحق رقم ٣ . . .
٤٤١	ملحق رقم ٤ . . .
٤٤٧	قائمة المراجع . . .



مفاتيح الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٨٩/٢٣٥٢

---

ISBN ٨ - ٢٠٧٥ - ٠١ - ٩٧٧ -



يتناول هذا البحث الجهود الممنية بشطويز المجلس  
الاقتصادى والاجتماعى لمنظمة الأمم المتحدة بما يمكنه من  
الاضطلاع بدور رئيسى وفعال فى تنظيم وإدارة العلاقات  
الاقتصادية الدولية وإقامة نظام اقتصادى دولى يحقق العدل  
والإنصاف بين أعضاء المجتمع الدولى غنهم وفقيرهم .  
وقد سبق تتبع وتحليل هذه الجهود التعريف بالمجلس  
الاقتصادى والاجتماعى من حيث العضوية ،  
والاختصاصات والسلطات والأجهزة المساعدة له فى أداء  
دوره وخاصة فيما يتعلق بإقامة النظام الاقتصادى الدولى  
الجلديد ، وعلاقة ما تقدم بتعديل ميثاق المنظمة الدولية .